





الشافعي من الحنابلة
الشافعي من الحنابلة
الشافعي من الحنابلة

الثاني من الجواهر الدخيلة

يا كسيح

عدد اوراق
۳۶۰

الكتاب في شرح خداداد الملوك شرح الهدية
رحمة الله تعالى

مكتبة

٩١٢ - ٩١٢



٨٠٧

المجلد الثاني من شرح الهدية لخداداد الملوك وهو الله داد من علماء الهند
نشأ من بلدة جابنور من بلاد الهند وقراء على الفضل الهندى
شرح الكافية وله حاشية على شرح استادها مات
سنة سبعين ومائة
رحمة الله

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KISIM : Ferzullah

ESKİ KAYIT No. 907

YENİ KAYIT No.

TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم

البيع

كتاب

البيع مأخوذ من مد الباع سمي بالبيع لان كل واحد من المتعاقدين بعد البيع يمد بباعه الى صاحب
وهو عبارة عن مبادلة المال بالمال بالرضا كذا قيل في التعريف واخرض بانه ان كان
تعريف البيع يد على ملكه بيع المكرة لا يندم الرضا فيه وان كان تعريف البيع الصحيح الجاز
شرعا يد على طرده سائر البيوع الفاسدة سواء بيع المكرة لصدق التعريف عليه وجوابه
انه تعريف البيع الجاز حقا لا راجعا الى الجواز فلهذا يد ويرفع المراضات وجودا وعدما اما الجواز
لحق الشرع فلا يدور معها لان البيع قد يكون في حق مع عدم المراضاة كبيع المكرة فانه جائز
في حق الشرع واما الفساد لحق العبد حتى لو رضى المكرة بتقليد جائز اوله واوله الا انه
لا ينقطع حق المكرة في الاراد واد باعنا نعلق حق العبد ولو كان الفاسد لحق الشرع لكان الامر
بالعكس وقد لا يجوز البيع في حق الشرع مع مراضات المتعاقدين كالرثا وغيره من البيوع الفاسدة
ولو قيل ان البيع قد يمتنع في حق العبد بدون الرضا ايضا كما اصابه محضته فبذلك انشأ طعانا
بمن المثل لزوم الشرع وان لم يرض به جوابه ان صاحب المحضته معنت في امتناع القبول لا تعين
مدفعها لانه في امتناعه ويجعل راضيا حكما او نقول انه قيل بالرضا احترازا اما اذا كان احد
المتعاقدين مكرها واما اخره عن الاكراه كونه مفسدا للعقد فيكون احترازا عن سائر المفسدات
دلالة وصار كانه قال البيع مبادلة المال بالمال الخالية عن كل واحد من المفسدات فيكون
تعريفا للبيع الصحيح لان كل مبادلة خالية عن كل واحد من المفسدات فهو بيع صحيح وكل
مبادلة لم تكن خالية عن كل واحد من المفسدات فهو بيع فاسد او نقول انه تعريف للبيع النائم
صحيحا كان او فاسدا اذا البيع نائم بالرضا اشار اليه في خيار الشرط عند قوله وخيار البائع
يمنع خروج البيع عن ملكه حيث قال لان تمام هذا السبب بالمراضات فان قلت بيع المكرة
تمام حتى ينفذ الملك عند علمنا الثلاثة ولا مراضاة قلت جوابه سياتي في باب خيار
الشرط ان شاء الله تعالى **قوله** لان البيع انشاء تصرف التملك بالاجماع فانهم اجمعوا على
انعقاد الشيء بما وضع له استعماله والموضوع اخبار عن الماضي قد استعمل في الانشاء شرعا تعينه
للحاجة فالاشارة بجماء الى انشاء هذا التصرف ولم يوجد في اللغة ما يمكن به من انشاءه والموضوع
للاخبار عن الماضي لان النقل الى الانشاء لان الوجود حق لازم له والانشاء هو تحقيق الوجود
فثبت به انشاء البيع وهو المطلوب ثم كانه دليل على انعقاده بل يفتي الماضي لا على النفي المفهوم

من قوله

قوله

من قوله اذا كانا لفظ الماضي لان الموضوع للمنفعل ايضا يستعمل في الانشاء غير ان استعمال
الماضي في الانشاء اكثر من استعمال المضارع فيه الا يرى ان النكاح ينعقد بلفظ المنفعل
ملك ويقول تزوجك فثبت قبلت او تزوجت وهو تصرف انشائي كالبيع بل البيع
ايضا ينعقد بلفظ المضارع عند نية الحال كما ذكره الشارح نقلا عن شيخ الطحاوي ومحنة الفقهاء
واما الدليل على عدم الانعقاد بلفظ المنفعل مثل ان يقول احدنا ابيك والاخر يقول
اشتريت او يقول يعني فيقول المالك بعث او يقول البائع بع فيقول المأمور بعث
منى فإن الاول محتمل الواحدة والثاني محتمل المساوئة بخلاف البيع فانه ينعقد به لانه لا يخلو
عن تقدم خطبة وهو يدل على ان المراد به الحال ما البيع فيقع نفعه على قوله ابيك على الواحدة
وقوله يعني على المساوئة واما الثالث فلان الواحد لا يتولى طرفي العقد في البيع وفي النكاح يتولى
لما امر ونقول معناه ان البيع تصرف انشائي وان شاكله يعرف يعرف الا بالشرع اذ لا يعرف
اليه من قبل اللغة لانه لم يوجد في اللغة لفظ ثبتت موجبه بغير المقطع والبيع تصرف لم يعرف
انشاءه في الشرع لا بلفظي الماضي فلا ينعقد الا بهما وعلى هذا يصلح دليلا على النفي المفهوم
ايضا وفيه بحث اذ الرواية منصوصة انه اذا كتبت يعني المالكه ما بلغ اليه الكتاب قال
بعث ثم البيع لان بعني عن الغائب لا يخلو المساوئة فالبيع عقد بلقطين احدهما لفظ
المنفعل فلا وجه بقوله والبيع تصرف لم يعرف انشاءه في الشرع الا بلفظي الماضي واجب
بان بعني من الغائب لما لم يخلو المساوئة فقام مقامه ان يرتب وكان الانعقاد بلفظ الماضي
معنى **قوله** والموضوع للاخبار اي عن الماضي قد استعمل في الانشاء واما خفض بلفظ
الماضي لانه يستدعي سبق الخبر ليكون الكلام صحيحا عقدا وحكمة فكان الوجود حقا لم يقتضي
الحكمة فاذا قصد الانشاء اخير اللفظ الذي لزمو الوجود وولفظ الاخبار عن الماضي كذا في
الكافي وكانه اراد الاختصاص الغالب الادعائي والافالموضوع للاخبار عن الحال والاسمية
قد استعمل في الانشاء ايضا حتى لا ينعقد النكاح باثر وجب كذا والطلاق بان طالق
وبما نرفق ان انشاء بان بل البيع ايضا ينعقد بالمضارع عنه نية الحال كما ذكره الشارح فلهذا كره
المصنف مع اطلاق الموضوع للاخبار ولم يقل بقوله عن الماضي كلام المصنف مع تصريح بان
الكلام الجزئي مستعمل في الانشاء كانه نقل من الاخبار الى الانشاء شرعا ونقل الامام في الامام
مع انه باق على معناه الجزئي وثبت التصرفات بطريق الانعقاد علم يعرف حقيقة مع ما فيه
من الاشكالات وحلها فان رغبتم فيكم بمطالعة شرحنا للبيوع **قوله** ولا ينعقد
بلقطين احدهما لفظ المنفعل نحو ان يقول البائع ابيع او الشراء اشترى لان الصيغة
منزوعة بين الحال والاستقبال والبيع ينعقد فجاء ولا دلالة على ان فلا يتبين الحال بخلاف
النكاح لانه لا يخلو عن تقدم خطبة وهي تدل على ان المراد بالحال كذا قيل والاشارة ان يقال في نظير

لفظين احدهما لفظ المستقبل نحو ان يقول احدهما يعني فيقول الاخر بعث لان الفرق الذي ترفي
النكاح من ان الواحد يتولى طرفي العقد دون البيع انما يتحقق اذا انعقد النكاح فيما اذا قالت زوجتي
من نفسك فيقول هو زوجتي ولا ينعقد البيع اذا قال بعني فيقول بعث اما الفرق الذي
ذكر بين انعقاد النكاح بلفظ المضارع نحو تزوجتك دون البيع نحو ابيعك فهو ليس بفرق مذكور
في الكتاب في النكاح مع انه لا يخلو عن بحث في غير موضع من التصريح بان المضارع حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال حتى يستعمل فيه من غير قرينة والاستقبال يحتاج اليها لا يري انه لو قال كل ملك
ملكه فربما بعد غده وله ملك فاشترى آخر عتق المملوك دون المشتري لان الصيغة حقيقة للحال
مجاز في الاستقبال كذا ذكر في كتاب العتق ولما كان صيغة المضارع للحال حقيقة وجب ان ينعقد
به البيع بلائنة وقرينة لعدم احتياج الحقيقة اليها ثم لا يقال انعقد النكاح فيما اذا قالت زوجتي
من نفسك فقال تزوجتك انما هو بقوله زوجتك لقيامه مقام زوجت وتزوجت اذا الوحد
انما يتولى طرفي النكاح اذا كان الانعقاد بلفظ تزوجت فقط فلو انعقد البيع فيما اذا قال بعني
فيقول بعث لكان الانعقاد بلفظ بعث القيام مقام الايجاب والقبول فكان الانعقاد
بلفظين ما حيين حكما فلا يصح ذلك تمثلا لان انعقاد بلفظين احدهما لفظ المستقبل لانا نقول
الانعقاد وان كان بلفظ بعث وتزوجت ولكن قيام مقام الايجاب والقبول وان كان بلفظ
بعث وتزوجت ولكن قيام مقام الايجاب والقبول انما هو بقوله بعني او زوجتي فما زان بقنا
الانعقاد الى لفظ الامر الذي هو الاسبق فيصير نظيره والله اعلم **قوله** والمعنى هو المعتبر قلت
في كانت الحبة بشرط العوض بعباس كل وجه كالكفالة بشرط براءة الاصل جوالة من كل وجه ولو لم يعدم
براءة المحيل من كل وجه ولئن قلت اعتبار المعنى وان كان بوجوب ان يكون بيعا فاعتبار اللفظ بوجوب
ان يكون هبة والعمل بها كمن يمان يجعل هبة ابتداء حتى بشرط التقاضي لبثت الملك وبيعا انتهاء
حتى يجري فيه الشفعة لو كان المعصوب عقارا قلنا فيجب ان يكون نحو هبتك كذا واعطيتك كذا
ايضا هبة ابتداء للفظ وبيعا انتهاء للمعنى وان بيع اجماعا وانما يكون هبة ابتداء اذا قال بكتة على
وزن الباء نحو هبتك كذا واعطيتك كذا اعلى ان تعطيني كذا او بشرط ان تعطيني كذا الا ان يقال ليس
معنى كونه هبة لفظا ان يذكر فيه ما هو موضوع للهبة من قول هبتك واعطيتك بل معناه ان لا
يكون اللفظ والاعلى المقابلة والمبادلة وفولنا وهبتك كذا والاعلى المقابلة لفظا بخلاف وهبتك
على ان تعطيني او تعطيني او بشرط ان تعطيني كذا فانه هبة لفظا لا بعرض فيه للمقابلة وان كان
بيعا معني فاعتبر اللفظ والمعنى عند الامكان **قوله** في هذه العقود كانه احتراز عما يجب فيه مراعاة
اللفظ كالشهادة والابتنع الا بلفظ الشهادة حتى لو ذكر ما يؤدى معناه بان يقول احب
عن معانيته لا يقبل لان في لفظه من الوكالة ما ليس في غيره من الالفاظ وكذا عقد المعاوضة
لا ينعقد الا بلفظ ما مضى لان غيره لا يؤدى معناه **قوله** وللموجب ان يرجع مخبره عن ابطا

في الغبر وقد يقال خبره عن في الغبر لا يقتضي صحة الرجوع لجواز ان لا يصح الرجوع مع عدم تعلق في الغبر
كما في تعلق الطلاق والعتاق وكذا تعلق في الغبر في منع صحة الرجوع كما في الهبة **قوله** والكتاب
كالخطاب بشكل بانه اذا قال للحاضر بعني كذا فقال بعث لا ينعقد بيعا ما لم يقبل قبله فانما اذا كتب
لغائب بعني كذا فاما وصلى اليه الكتاب قال بعث ينعقد فافرق الخطاب مع الكتاب في هذه
المسئلة والله اعلم وكأنه اراد التشبيه في حق اعتبار المجلس لاني جميع الوجوه حتى ما ذكر قبل عليه
قوله حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب **قوله** وكذا الارسل حتى يعتبر مجلس بلوغ الكتاب واذا
الرسالة هذا الجالف ما ذكر في الذخيرة حيث قال قال محمد رحمه الله في الاصل اذا كتب اليها بكذا
فتزوجت نفسها منه كان صحيحا والا حصل في ذلك ان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الغابر
وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الجاشي فخطبتم خطيبته فزوجها الجاشي منه الا ان الكتاب مع
الخطاب من الحاضر بغير فان من وجه فان الحاضر اذا خطبها فلم يجب في محل الخطاب وانما احتج
في مجلس آخر لا يصح النكاح واذا بلغها الكتاب وفراث الكتاب ولم تزوج نفسها منه في ذلك
المجلس وانما تزوجت نفسها منه في مجلس اخر من يدى الشهود وقد سمع الشهود وكلامها وما
في الكتاب يجوز النكاح بهذا كلامه والله اعلم **قوله** الا اذا بين كل واحد بان يقول بعثتك من
العبدين هذا بانه وبهذا ما بين ان يقبل انما شاء لان التفضيل الذي ذكره حكم الايجاب السابق
فصار مفردا لكل واحد بايجاب على حدة فملك شري قبول انما شاء قلت هكذا ذكر في بعض النوايع
وذكر في الزبادات انها صفة واحدة قبل الاول قياس والثاني استحسان وقبل الاول قياس
قول لي يوسف ومحمد رحمهما الله والثاني قول لي حنيفة رحمه الله ولو كثر لفظ البيع كانت الصيغة
منفردة بالاتفاق كذا في الشاهان قلت ذكر التمرناشي رحمه الله تعالى الى الجامع فقال اذا اخذ العاقد
والثمن منحة الصيغة وكذا لو تعدد العاقد واخذ الثمن في لان ما يوجب الاتحاد راجح وهو العقد والثمن
وكذا لو تعدد الثمن واخذ العاقد والعقد وان تفرقت الثلاثة بتفرق الصيغة وكذا لو تفرق العقد
واخذ العاقد وان اخذ العقد وتفرق العاقد والثمن فقد ذكر في بعض النوايع بتفرق الصيغة لرجحان
حيثية التفرق وفي بعضها لا يتفرق قبل الاول قياس وهو قولها والثاني استحسان وهو
قول لي حنيفة وهكذا ذكر في الذخيرة والمحيط فمما يدل على ان القياس والاستحسان انما هو فيما
اذا تفرق العاقد والثمن وما ذكر في الشاهان يدل على ان القياس والاستحسان فيما اذا
تفرق الثمن واخذ العاقد والعقد والله اعلم ثم قد يحتاج الى الفرق على رواية الزبادات ان البيع
والرهن من حيث ان الرهن ان سمي بكل واحد شيئا من المال الذي رهنه بان قال رهنك
بمنين العبدين كل واحد بمحمدا ثم قد خصما ثم رهن وقال رهنك عن هذا العبد
واراد ان يأخذه فله ان يفضيه فالرهن يتفرق بتفرق المال والبيع لا يتفرق بتفرق الثمن على رواية
الزبادات والفرق ان ضم الجيد الى الردي متعارف في البيع غير متعارف في الرهن فلو تفرق

الرهن بتفريق الشبهة لا بتفريق الرهن فكان البيع اذا جمع بينهما وتفرقت الصفقة فيه نصير
الثانية شرط في الاول وهو شرط فاسد والبيع يفسد به اما الرهن فلا يفسد به لانه يترج كالحقة
كما ذكر في الكافي في الرهن ثم ذكر المصنف ههنا ان تفريق التسمية يوجب تفرق العقد
بشكل ما اذا وصى لواحد ككبر مثلاً بان يتفق عليه كل شهر كذا ما عاش ووصى لزيد بثلث ماله واخر
تقسم على ستة اسهم سهم للموصى له بالثلث وبوقف خمسة للاخر يتفق عليه كل شهر ما عاش عند
ابي حنيفة لان الموصى له الاول الموصى له بكل المال فيكون الثلثان بلا منازعة وبقي الثلث بينهما
وان لم يجزوا قسم الثلث بينهما نصفين له عنده لان الوصية معه وقعت باكثر من الثلث رد الى
الثلث عنده لانه لكل واحد من الثلثين اربعة والاقسم الثلث على اربعة لا يعرف
وان مات كل ثلث لزيد لان النقصان بالمراحمه وقد زالت وان وصى لابن بن بان يتفق عليهما
كل شهر عشرة ما عاش وزاد فقال على فلان خمسة وعلى فلان خمسة وثلث لزيد فكل واحد
فيقسم عند الاجازة على ستة عنده وعلى اربعة عندها وعند عدم الاجازة ارباعاً عند كل واحد
عنده لان الوصية واحدة لا تختلف باختلاف عدد الموصى له ولو كرر لفظ الوصية فكل موصى له
بالكل وقسم على ستة في الكل وعلى ثلاثة في الثلث اي لو قال وصيت لفلان ثلث مالي و
اوصيت لفلان بان يتفق عليه خمسة دراهم كل شهر ما عاش واوصيت لفلان بان يتفق عليه
خمس دراهم كل شهر ما عاش فان اجازت الورثة قسم المال على تسعة عندها ابي حنيفة رضى للموصى له
بالثلث سهم ولكل واحد اربعة وعندهما يقسم بينهم بطريق القول كذا في الكافي في متفرقات
النوصايا فلو كان بيان من كل واحد بمترلة صفقة كان بيان نصيب كل واحد من الموصى لها فيما اذا
لا يتبين بان يتفق عليهما كل شهر عشرة على فلان خمسة وعلى فلان خمسة بمترلة وصية على حدة وليس
فليس وجوب هذا الاشكال يخرج ما سئل في مترلة بيع الصبرة كل فغير درهم ان التفصيل
انما يعتبر اذا كان حكمه بغير حكم الاجمال والافلا والتفصيل في مترلة الوصية لا بغير حكم الاجمال فهو
والاجمال بمترلة بخلاف البيع فان التفصيل فيه معبر عن الاجمال السابق البتة فانه لو لم يكن تفصيل
الثلث لكان منقسماً عليهما بقدر قيمتهما فكان معبراً مطلقاً وايضا اشار المصنف قبل باب الرهن
الذي يوضع في بر العود وفي المسائل المنفردة في باب الشفعة الى ان تفرق الثلث لا يوجب تفرق
العقد فيصح من ذلك يصح كناية فقوله الا اذا بين من كل واحد مترلة صفقات معنى مشكل ولو ادرج
هنا تكرار لفظ البيع كما قبل ويكون المعنى اذا بين من كل واحد تكرار لفظ البيع لضعاف قوله معنى
لتفرق الصفقتين في صورة ومعنى **قوله** وايضا قام عن المجلس قبل القول بطل الاجاب
قلت هذا مخالف لما ذكر في الكافي في باب سيرة التلاوة حيث قال ولا يختلف اي المجلس
بجدة القيام لان صاحب المجلس يقوم مرة ويقعد اخرى ولا يتبدل مكانه ولو باع وهو قاعد فقام
فقبل المشتري صح قوله ولو تبدل المجلس بالقيام لما صح قبوله بهذا لفظه وهكذا ذكر شيخ الاسلام

في شرح

في شرح الجامع انه لو باع وهو قاعد فقام البائع الا انه لم يذهب عن مكانه حتى قبل المشتري
صح قبوله ولكن ذكر في عامة المواضع انه لو قال بعتك هذا الاخر ثم قام احد من المجلس ثم قبل
الاخر لا يصح قوله وهذا هو الصحيح لان القيام ان كان لا يتبدل به المجلس فهو دليل الاعراض حتى
يبطل الاجاب ايضا اذ التملكيات تبطل بغير الرجوع ودلالة **قوله** لان القيام دليل
الاعراض فان قلت لو قبل بعد القيام ينبغي ان ينعقد اذا اعتبر الدلالة مع وجود النص في بطلان
قلت هذا اذا عارضنا اما اذا علمت الدلالة عليها فلا يعتبر بالصريح فان قلت هذا لا يثبت
في حق الموجب لانه وجد الصريح منه قبل الدلالة قلت بان ما خرج به الموجب لا يوجب عدم
بعد ذلك بل هو ساكت عنه وذلك لانه لا معارضة بين مثبت البيع والرجوع عنه لانه لا يتعرض له
لانفيا ولا اثباتا فكيف يعارضه **قوله** الامن عيبا وعدم رؤية قلت وقد ثبت الجوار لعدم
العلم بقدر البيع ايضا كما سباني في مترلة بيع الصبرة كل فغير درهم ففي المحصر نظر لان براد
بقوله من عيبا وعدم رؤية ما يفوت به تمام الرضا فينبغي ان عدم العلم بقدر البيع ايضا او
يلحق عدم العلم بحال البيع بعد رؤيته **قوله** ولنا ان في الفسخ ابطال حتى الغرقان قلت حتى
الغير انما يجوز ابطاله اذا تعلق حقه بصفة اللزوم وذلك بغير مسلم بل هو اول المسئلة وعين النزاع
اجب بان قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم يدل على جواز الفسخ
بعد التجارة عن تراض ولا يخفى انه متى حصل الاجاب والقبول من غير شرط خيار ونحوه فقد
حصلت التجارة عن تراض فيجوز له التصرف في المبيع وما ذكركم اللزوم العقد فدل على تعلق
حتى الغير بصفة اللزوم ويجوز العقد مع التراضي ولا يحتاج الى شيء آخر من شرط المفارقة بالابدان
فقد زاد على الكتاب بغير الواحد ومعنى تعلق حتى الغير على وجه اللزوم باشارة النص من الفسخ لانه
من ابطال حتى الغير بغير رضاه وذلك باطل اجماعا وفيه نظر لان الآية ان افترضت حل التصرف
بمجرد تحقق التجارة عن تراض باعتبار ان الاشياء عن الخطر اياها فله لا يوجب لزوم العقد
الا يرى ان التصرف مع خيار الشرط والرؤية والعيب جاز مع انه لا يلزم مع هذه التيارات
نعم انه يصير لازما بعد التصرف لانه دليل الاختيار ما مجرد جواز فلا يدل على لزومه الا ان يقال
ان الشافعي رحمه الله كان اثبت خيار المجلس باعتبار ان ساعة كساعة واحدة فكان الحال
بعد الاجاب والقبول كالحال بعد الاجاب قبل القبول لان جميع ازمتهما لما كانت كزمان
واحد كان العاقدان مادام المجلس كانهما يتفعلان بالبيع ولم يفترغا عنه بعد انما يفترغان عنه
بعد انتهاء المجلس بعد الاجاب والقبول فلا يكون ما بعد القبول في حكم ما قبله فتكون الآية حجة
عليه بهذا الطريق الذي بينا واعد علم وايضا التصرف انما يمنع عند عدم اللزوم اذا كان عدم
اللزوم في حق غير المتصرف اما اذا كان في حق المتصرف فقط بحيث لو اقدم على التصرف كان دلالة
الاتزام كافي في خيار العيب والرؤية قد لا يمنع التصرف وفيما يجز فيه عدم اللزوم ثابت في حق

كل من المتابعين فلا يجوز التعريف لواحد منهما لما فيه من ابطال حق الفسخ لاخر وقد ثبت
بالنص جواز التعريف بعد تمام التراضي لكل واحد من المتابعين لانه دليل للزوم في حق كل واحد منهما
قول والحديث محمول على خيار القبول فان قلت فيه روايات اخرت بهذا الحمل منها قولهم
المتابعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الجباري لا يبيع بينهما قبل التعريف الا يبيع فيه الخيار
ومنها البيعان بالخيار ما لم يتفرقا اي الخيار قبل التعريف او يقول احدهما لصاحبه خسر وانما قال لو يكون
فانه ثبت الخيار حتى كان له الا مضاء والفسخ او يقول احدهما لصاحبه خسر وانما قال لو يكون
بيع خيار ومنها قوله عليه السلام اذا ابتاع الرجلان وكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا فكانا جميعا او يختر
احدهما الآخر فمتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ومنها اذا ابتاع المتابعان بالبيع فكل واحد منهما
بالخيار من بعده ما لم يتفرقا قال او يكون بيعا عن خيار فاذا كان بيعا عن خيار فقد وجب البيع و
متخالف بين لا يبيع بينهما ما لم يتفرقا الا يبيع الخيار جيب باننا قد ذكرنا ان النص هو قوله تعالى الا ان
تكون تجارة عن نراض ناطق بلزوم البيع بخلاف العقد مع التراضي فكان اشترط المفارقة بهذه الاحكام
زيادة على النص بخلاف الواحد انه لا يجوز غير ان بعض روايات الحديث يحتمل التناول وان كان بعد
فاولناه علما بالخبر بقدر الامكان وما لا يمكن التناول فيه تركناه بالكتاب فظهر ان التعليق بقوله
ولست ايجز تعليق موافق لنص الكتاب فكان في غاية السداد فان قلتم معنى قوله محمول او يحتمل
قلت كان قوله محمول عارضا لما قال الشافعي رحمه الله ان الحديث محمول على اقرار الابدان على عليه
ابن عمر رضي الله عنهما فعارضا بانه محمول على تفرق الاقوال على ابراهيم رحمه الله او يحتمل جواب عن
قطع النظر الى عمل السلف في الحديث يحتمل فيعمل عليه عند قيام الدليل تاويل الصحابي لا يمنع تاويلا
اخر من غيره او معناه ان الحديث محمول على خيار القبول لدلالة كاتبة فيه وهو قوله المتابعان
فانهما متابعان حالة المباشرة لا بعدها ولو قطعنا النظر عن تلك الدلالة فهو محتمل فيعمل عليه
بالمقدمة الاجماعية وهو ان ابطال حق الغير لا يرضاه باطل او قوله محتمل اشارة الى جواب ما يقال
انه حكى ابو عمر الزاهد ان ابا موسى الخوي سأل ابا العباس احمد بن يحيى هل بين يفرقان ويتفارقان
فرق فقال نعم اخبرنا بن الاعرابي عن الفضل قال يفرقان بالكلام ويتفارقان بالابدان
فاجاب باننا ان سلمنا ان يتفارقان في الابدان فلا شك انه محتمل التفرق في الاقوال فيعمل عليه
عند تقدير حمله على حقيقة **قول** فانهما متابعان حالة المباشرة لا بعدها الا جازا والحقيقة
احق فان قلت ليس يلزم المجاز في تفرقا عند الحمل على خيار القبول قلت نعم ولكن في الاسناد
الى المتابعين لافي لفظ المتابعين والالجاز في الاسناد احيون منه في اللفظ على ان المجاز في
نسبة التفرق اليهما تعين بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن نراض وبالمقدمة الاجماعية
وهو ان ابطال حق الغير بغير رضاه باطل وفي خيار المجلس ذلك **قول** والتفرق تفرق الاقوال
فان قلت جاز ان يحل على تفرق الابدان مع الحمل على خيار القبول فانه اذا قال بعبت قال آخر

بالحاز ما لم يتفرق احدهما عن الآخر وتفرق الابدان بوجه الحقيقة وهي الاحق عند الامكان اجيب بان
الخيار غير متمم الى تفرق الابدان عندنا حتى انه ينتهي بالقيام عن المجلس وبذلك هاجب عنه ولو كان متمما
البي لبقيا اقاما واخذ ببيان الى جهة واحدة كما ينبغي الصرف وليس كذلك بل القيام عن المجلس
وليس الاعراض فيقطع الخيار به وبذلك هاجب عن المجلس وان لم يتفرق ابدانها لا يقال يمكن ان يرد
التفرق بالابدان اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا اردت تفرق الاقوال ذلك حتى ينتهي الخيار بالقيام
وان لم يتفرق الاقوال حقيقة لانا نقول القيام عن المجلس والكه هاجب لم يعتبر في حكم تفرق الابدان حتى
لا يبطل الصرف والسلم ولو سلم لوجه يحتمل القيام والكه هاجب في حكم تفرق الابدان سواء انه دليل
الاعراض كالتفرق البدني فيكون الغايث الذي ينقضي به الخيار وهو الاعراض معنى كانه قبل هاجب بالخيار
ما لم يوجد الاعراض والخيار كما ينتهي بالاعراض ينتهي بالامضاء ايضا قال فلا وجه لتعريض احد نوعي
الغاية دون الاخرى اما تفرق الاقوال فينظر الغاية بنوعيه اذ تفرق اقوالها اما بالامضاء
كما لو قال بعبت وقال الآخر اشترت وقد صرح في حاشية البرزوي انه اذا قال بعبت المشتري
اشترت فقد تفرقا بذلك القول او بالابطال بان قال بعبت وقال الآخر ردوت فكان
هو الاحق بالارادة لاسيما عند استواء التفرق في احتمال اللفظ حكما حتى جعله الامام في الاسلام
كالمشترك وعلى تقدير ان يكون التفرق بالاقوال اختلاف قولهما ردوت او قبول لا نقول التفرق بالاقوال
صرح في كرده فجعله غاية اولى من التفرق بالبدن الذي هو دليل الاعراض لا صرح فيه والتفرق انما صرح
غاية بمعنى الاعراض على ان دلائل الاعراض غير مخصص على التفرق البدني فلا وجه لجعله اصلا من بين
سائر الادلة وايضا كلا نوعي التفرق بالابدان اعني الحقيقي والحكمي دليل الاعراض فلا وجه
لجعل الحقيقي اصلا والحكمي معك وبها في المعنى الذي به صار غاية وهو كونه دليل الاعراض
فكان الحمل على تفرق الاقوال كما هو منقول عن محمد اولى من حمله على التفرق بالابدان كما هو منقول
عن ابي يوسف رحمه الله **قول** ويجوز البيع بشئ حال وتوجب اذا كان الاجل معلوما ويعبر
الاجل المطلق من حين قبض المبيع حتى لو باع بشئ مؤجل الى سنة فمنعه البائع حتى مضت سنة
فاجله سنة مستقبل من حين قبض المبيع لان التأجيل للمدة فيه وهذا انما يكون عند التضييق
بنوجه المطالبة ولا مطالبة قبل القبض فيعتبر الاجل من حين وقت القبض وعند ابي يوسف
وعمره رحمه الله لا اجل له بعد سنة لانه اجل سنة وقد مضت كذا في الكافي في اخر باب
الموقوفات فان قلت ان المشتري يطالب بالثمن او ثم لا يطالب البائع بثمن المبيع
فكان المطالبة بالثمن قبل قبض المبيع فما وجه قوله ولا مطالبة قبل القبض قلت
كانه اراد المطالبة قبل احضاره للقبض ثم يندفع التناقص ولكن هذا التناول
يرده ما ذكره في المحيط بقوله ولاي حنيفة رحمه الله ان التأجيل انما شرع نظر المشتري
لتأخر عنه المطالبة بالثمن مع حصول الانتفاع بالمبيع والتصرف في المبيع في مدة الاجل

ليؤدي منه منى الاجل وبفضل نفسه شيئا هذا المعنى انما يحصل باعتبار الاجل من وقت
 القبض فيجب اعتباره ما امكن هذا التعليل الصحيح مشعر بان شرط القبض حقيقة وان احضاره
 لم يكتف بالقطع بان ولا به التوقف لايتفق ويجوز الاحضار بل بالقبض والله اعلم
 لا طرد في قوله تعالى واحل الله البيع فان قلت قد خضعت بيع شرط فيه شرط لا يقتضيه
 العقد وبه منفعة لاحد المتعاقدين لانه في معني كبروا وشرط الاجل كذلك فينبغي ان يخص عنه
 ايضا قلت لقياس ان كان يقتضي تخصيصه فخر الواحد وهو انه عليه السلام اشترى
 من يهودي ثاقدا على رجل درهمه ذرعه وانفقوا درهمه على جواز البيع بشرط الاجل مبيعا فقلنا
 القياس بالجواز في داخه في قوله تعالى واحل الله البيع قوله لانه معجل فيه التسليم
 فيه رهده قبله فبمجهت وذلك ان الهلاك لما كان نادرا قبل وجوب بيع المنقول
 قبل قبض لندرة حاله قبله كما يصحح العتق قبل القبض لان الهلاك فيه نادرا وسند ذكر هذا
 البحث مع جوابه في فتنل ومن اشترى ثيابا بمثل ونحوه ان شاء الله تعالى ومن
 باع صبرة طعام كل قبضة درهم جازي في قبضة واحدة عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 في مجلس من مجلسات المجلس بمائة ساعة واحدة فصار العلم في المجلس كما قدم في حالة العقد
 وذا فاقه فقدر الفاضل لهما في الثمن فلا يفتل جازي فان قلت اذا كان الفاضل بحكم شرط
 الاجل المجهول وشرط خبر اربعة ايام يفتل جازي اذا رفع المفسد بعد الاقرار عن المجلس ايضا
 قلت بفساد على عين لانه اما ان يكون في صلب العقد وخارج العقد والاول ان كان
 باعتبار نفس المالك لكون الثمن غير منقوض او لا بد بلا عرض فالعقد لا يعود الى الجواز اصلا
 لغونه وان كان باعتبار جهة المالك لا باعتبار نفسه فان ازاله في المجلس يفتل جازي لانه
 دون ما يكون باعتبار نفس المالك وانما الثاني فهو كالفساد باعتبار جهة المالك والاول
 فالعقد يفتل جازي ان ازيل في وقت قبضه لانه اضعف من قسمي الاول فظهر
 انه في من يفتل جازي وقد يجاب بان الفساد بحكم شرط الاجل المجهول وخبر اربعة
 ايام يظهر في الحال بل يظهر عند دخول اليوم واما اذا ازيل قبل قبضه
 قبل ظهوره فان قلت لو كان العلم في المجلس كالمعلم وقت العقد فثبت ان خيار
 كما لو علم بان العقد اجيب بان ما يحصل من العلم بعد عقد في المجلس متأخرة عن العقد
 حقيقة متاخر منه كما قلنا يفتل العقد جازي اعتبارا بتموه مفارقا وبثبته الجازي
 اعتبارا بتموه متأخر عن الاعتبارين جميعا فان قلت اذا استأجر دارا كل شهر درهم جازي
 ارجائه في السنة اثنان والثلاث كما جازت في الاول عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 على ثبوت بعض عقوباته فافترق قلت اما جازت الرجاء فيها وفي الشهر الاول
 وان كانت مدة بتموه متعاقبا من غير كبر ولا تعاملا في بيع الصبرة كل قبضة درهم فبقي على

القياس به ولما ان المالك بعد ازالة الثمن من غير منفعة منها ما عدا ما عدا من يدرى
 ذهبان قلت البيع بالرقم فاسد مع ان ازالة المالك مبدعي اجيب بما سبق من ان الانسان
 ما لا يعلم الرقم وقيمة المتاع اما عند الفقهاء والاعيان لم يثبت القتل من غير منفعة من غير منفعة
 الصفة فان قلت قد مر في الشاهان منعه لا عن بعض المواضع ان بيان من قال واجوب
 نفق الصفة وان لم يكتف لفظ البيع وعينه كل في الكتاب من قوله اما الاثنان من كل واحد
 صفقات معين فيكون كل قبضة سبعة على حاله فلا يفرق الصفة بانصراف البيع الى قبضه وحده على ان
 الصفة انما يلزمه ان لو كان البيع واقعا على الكل وليس كذلك بل هو واقع على قبض واحد ابتداء عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه صرح بذلك في المحيط حيث قال في بابي حنيفة رضي الله عنه ان كل كل
 اذا دخلت على ما لا يعلم ثمنه بئنا ولو كان واحدا من ملك بئنا ثانيا قوله اجركم هذا
 كل شهر وقوله لامرأة غيره كذا من زوجه فقط كل شهر فادانوا واحدا من ملك بئنا
 صار باعنا شاة واحدة من القطيع وثوب واحد من الجوان وذراعا واحدا من الثوب وقبض
 واحدا من الصبرة الا ان بيع شاة من قطع وثوب من الجوان وذراع من الثوب ما يجوز
 وبيع قبض واحد من الصبرة يجوز فكذا ههنا ولو سلم فالمشتري لما اقدم على الشراء مع علمه
 البيع الى قبض واحد فقد رضي بشرا واحدا من الفقهاء ولا خيار مع الرضا اجيب من الاول
 بان تفرق الثمن لا يوجب تفرق العقد على رواية الزيادة است قلنا ان مع علمه على ما قد ذكرنا ان ما
 اشار اليه في الشاهان من ان تفرق الثمن يوجب تفرق العقد وان اخذ الكافد والعقد
 نقلا عن بعض مواضع فلا يكاد ينفذ في الفقه روايات الامام النعماني ومحمد خيرة والمحيط
 فلا بد ان يكمل فيه على ما اذا اختلف العاقدان كان من احد الجانبين انسان وكان من كل
 جانب اثنان ولو سلم ففرق الثمن انما يوجب تفرق العقد اذا كان حكم التفرق كما افهم مع
 بان يقول بعثك بهذين هذا بائة وهذا بائة فان كان بعثك بهذين بائة فبمئة فبمئة فبمئة
 بمائة واحدة هاهنا والمائتين بمائة الاخرى بل ينقسم الثمن على قدر قيمتها فبمئة فبمئة فبمئة
 كل كما يجاب على حدة اما اذا لم يكن كان التفصيل في بيان مبلغ حد الثمن لا يجدر بالاجاب
 وفي مسألة الصبرة لو سمي جميع الفقهاء وذكره وبمائة فبمئة فبمئة فبمئة فبمئة فبمئة
 على اربعة عشرة اربعة عشرة درهم كان بمائة كل قبضة درهم وكان التفصيل بقوله كل
 قبضة درهم والجمع بمائة فلا يكون العقد به منفردا وعن الثاني ان المراد هو تفرق الصفة
 على كل المشتري وذلك لانه لما اقدم على الشراء فقد اذ المراد لما بان العقد مع علمه بانه فاسد
 وهذا ظن في موضع الاجتهاد وهو معتبر فلما ظهر ان البيع قد انصرف الى قبض واحد تفرقت
 الصفة عليه على ثلثة فينبغي لئلا ينصرف فعلى هذا قوله انه لما اقدم على الشراء مع علمه
 بانصرافه الى قبض واحد ممنوع بل هو اقدم عليه على ظن ان البيع صحيح في الكل ولو سلم

العلم الصواب الى غير واحد في بيع البعير في فقر واحد اذا لم يعلم مقدار الفقران في المجلس
بالشبهة او بالقبيل اما اذ علم بالبيع صحيح في بكل الظاهر ان المشتري انما اقدم على هذا
الشري طنا ان الباع يسمى بجملة الفقران او كلبه في المجلس فيبيع البعير في الكل هو الظاهر
ايضا من الباع فلما لم يستحق حكمة باقراده الى فقر واحد صار كان البيع قد انعقد في حق الكل
في حق البعض ففترقت الصفقة بهذا الاعتبار وهذا جرح جواب عن الثالث و
قد اجيب عنه في الترخ بالبيع اذ العوام لا علم لهم بالمسائل المختلفة وكذا يشك ان المصنف
مراده ببيع الكل ما يرجع حقوقه في كل شيء على ذلك ولا يرد جوده على الكل حيث قال
وان جنون ما كانت. ثم قد علم الكل بكونه راضيا به من ربيع ما جوع الحقون الى الموطن
بجوده فيه فاشتد في حقه انه وما يقول به وسنالك ان شاء الله تعالى. وكذا اجل في المجلس شرط
في جوار ان يعلم بعد في المجلس وبعضها كما قالوا اذا علم بعد بعد ما فراقا فيقول جازا ايضا
وقال شمس ان لا يكون له العلم بالبيع على ان على قواني في صفته ثم لا ينقلب العقد جازا وكل ان كان البيع
واب على رضى ورضى به مشتري يعتقد بينهما عند اشتد باقراده. **في التفرق الصفقة على التمام**
وهي ما يكون تمام رضى وتقبض وقيل عاقل تمام اذا التفرق بعد التمام صار في حق ان في
الباين ضررا بابيع. وبالمشتري فيجب دفعه في حق التمام الا في حق التمام ضرر الباع متلاني لتفرق
سنة اجتناب في القبض قوي ما في ضرر ما في لان ضم الجدا الى الرد في التفرق حل في الجيد متلاق
فلو هاء التفرق فالمشتري ما خذ الجيد ثم يتعد على الباع تفرق الرد في حق احد يكون ضررا ما
ومرر مشتري في مجرد بطلان في حق التفرق في العقد في البعض او بوجه في وانه دون بطلان
والقبض شبه بالعقد فالتفرق في العقد غير ان حق المشتري قبل القبض جازا كذا
فقد جرد كذا في المشتري اذا اهلك بعض تسع قبل صفته في فوات غرضه في ترك كل قوي في ضرر بابيع
سنة بطلان في العقد والتمس لان حقه غير متناه فاحترق المشتري بالضرر الباع في ضرر بابيع
بكمية والترك وما بعد تمام ضرر المشتري ما يرد الكل مما اذا وجد البعض شيئا مما لم يرد
بدر بعض ما يرد. وكل بطلان في متنا كذا في المشتري وما يلحق الباع بوجه البعض مرسوم ربا
يتباهى به بيع المعيب من السلم او بغيره الى حيد اخر. **والفقر ليس بوصف بل هو**
صل قد يكون المشتري ويرد عليه ما لو اشترى اربع صفه على ان لا يرد ما في خذ احوالها
ازيادة في المشتري وخواه ان اورد ما يجره التخصيص كوصف من اوصافه لانه يوجب
نقصا فان فيه معاركة لزرع الى حينا شاري في الكفا في باب المهر ثم الفقران بغير اوصاف
اذا كان معلوما او مجهولا يوجد في المشار اليه اما اذا كان مجهولا موجود فيه فهو في حكم
اوصاف مخرج في ثرائه حيث قال باع هذه حصة على انها اقل من اكر فوجدها اقل جازا
وان وجدها اكثر لا و عن ابي يوسف انه فاسد في الوجهين لان الاشارة والمقدار

من اجتمعا

من اجتمعا في مكتب في انعقد عليه. **والفقر** وهو مجهول في تمام. **مقدار** وهو
مجهول في انعقد عليه بوجه في وجه مقدار في مشار به وجعل مقدار نصف
فيه لان المقدار في مقبلة وان كان صلا من حيث ان كل قدر يقوم. **نصف** هو
والشعبه لا يوجب شيئا في باقي فهو وصف من حيث. **بكمية** المقدار. **وليس** في
فا غيرناه اصل ما في كان معلوما ومجهول عدم في مشار به و هو ما في كان مجهول. **وحد** في
المشار به فمضى وجدها اقل. **الكثر** جازا. **اعتر** وصفه وجملة توصفه. **واجب** فساد
وان وجدها اكثر فساد. **اعتر** صلا وجملة انعقد عليه. **فكان** صلا يوجب فساد. **وحد**
والعقد في هذا ان الفقر في كان صلا من وجه من وجه جعلناه صلا. **فكان** معلوما ما يرد
استحقاق الزيادة للمشتري بالشك. **وذلك** انما انما اشترى صلا في حقها عشرة فقرة فاذا هو
عشرة فاعتبار كون الفقر وصفه يوجب ان يكون الزيادة للمشتري واعتباره كونه اصلا
يوجب ان يفي الزيادة على ملك الباع فلو اعتبرناه وصفا لم اناات ملك في الزيادة للمشتري
وانه لا يثبت بالشك فبالضرورة اعتبرناه اصلا واثبتنا الزيادة في ملك الباع وما اذا كان
الفقر مجهولا فان عدم في المشار اليه بان اشترى حصة من مشار اليه على انها اقل من اكر فاذا
هو اكثر فالتفرق فيه ما ذكرنا في المعلوم انه ان اعتر وصفه يثبت للمشتري زيادة وان اعتر
اصلا يثبت الزيادة على ملك الباع والزيادة لم تكن للمشتري فلا يثبت بالشك فاعتبرناه
اصلا واثبتنا اعتبرناه اصلا ثبت البيع بجملة الفقر. وان كان الوصف المجهول موجودا في
المشار اليه فاعتبار كونه وصفا لا يوجب الاستحقاق للمشتري مع الشك حتى ينقل
اشارة وصفاته اعتبارا وصفا يوجب صحة العقد واعتباره اصلا يوجب فساد. **والا**
في تصرف العاقل الصحيح بقدر الامكان فاعتبرناه اصلا وصحت العقد بالفقر الممكن ثم
المراد بقوله ليس بوصف انه لا يعطى له حكم الوصف لغوات بعض لوازمه وهو ان يرد
القيمة بزيادة ونقصا لها بنقصا لانه ليس بوصف حقيقة حتى بنا فضل منه وصلا
فيما نرى قوله وجملة الوصف والمراد به الفقر. **الابري** انه عبارة عن الطول
ولما جمة في تقوم بنفسه وغيره ويزاد بها زادا او ينقص المذروع ونقصا بها بنقصا فمنه
فيكون الذرع وصفا كذا صار اصلا باقراده بالذرع وكذا في حقيقته باعتبار
انه صار اصلا بتناوله الثمن وباعتباره ان تبع بدخل الزيادة في البيع اذا وجدته زيدا بجملة
ما اذا اشترى الصبرة على ما مائة فقر كل فقر بربعمائة فاذ اهو مائة وعشرون فقرا
لا يدخل الزيادة في البيع لانه اصل من كل وجه فلا يبيع غيره وبجاء ما اذا اشترى
عدلا على انه مائة ثوب فاذا هو اكثر يفسد البيع لان كل ثوب اصل من كل وجه فلا يدخل
في بيع غيره بجاء في بيع المجهول بجملة يفضي الى المنازعة لتفاوت الثياب

ثم اعتبار كل ذراع بدرهم من باب أفراد الوصف بذكر النقص من كل ما سياتي في ذراع
 اسم له بزرع وهو الخسنة المعروفة ثم استعير ما جله وهو الخس المعين ولا يخفى أن ما
 الذراع وبزرع به إنما هو المعين دون الوصف **فـ** وان وجد زيادة فهو الجبار
 فان قلت بشكل فيما إذا باع عدلا على عشرة أواب فاذا فيها أحد عشر فسد البيع
 قلت زيادة مفضضة الى المنازعة لان كل واحد من الأواب مختلف فيقع الاختلاف
 في تعيين الثوب فيصير الميزان عليه فهو لا فيفسد البيع ولا لذلك هناك في الشاهان
 واعتزض عليه في الخاشية بان التعاوت هنا ايضا ثابت على ما ذكر المصنف من قوله غير
 ان بيع شاة من ثوب من ذراع من ثوب لا يجوز للتعاقوت وجوابه ان الثوب الراب لا يدخل
 تحت البيع كونه أصلا من كل وجه ففي البيع مجهولا يجهل مفضضة الى المنازعة للتعاقوت
 في الأواب بخلاف الذراع الراب فإنه يدخل في البيع فالأصل وصف حقيقة وان صار
 أصلا بزيادة بذكر النقص فلم يكن البيع مجهولا فلا يجهل البيع فالجواب المذكور مبني على دخول
 الراب في البيع وعدم دخوله فيه لأعلى تفاوت وعدمه يعرف بالتأمل **وـ** وذلك
 غير معصوم بحذف استلهم قلت المتاع معلوم غير متعين كالثوب والمجهول متعين معلوم
 كالثوب وعشرة أذرع من مائة ذراع عبارة عن عشرة محال متعينة من الذر وهي مجهولة
 وبيع مجهول فاسد وعشرة درهم من مائة درهم أصلا معلومة وان كانت غير متعينة
 وبيع معلوم جائز **ـ** هو كصحيح خلافا لما يقوله الخصاف بقاء الثمانية وللخصم ان يقول
 نعم اليهالة باقية على اعتبار الحقيقة اما جعل عشرة أذرع كناية عن ربع الدار مثلا
 كان يباع متاع فلم يبق اليهالة والأصل في كلام العامل التصحيح بقدر الامكان
 وقد امكن بحكمه على حيا عن عشرة أذرع ونحوه غير ان الحيا انما يمكن اذا علم جملة الثوب
 فينتظر لعله كذلك **ـ** ولا يقول بشرط في المعلوم اي لم يشترط في قبول
 هنا في المعلوم ان السابح ما ضم المعلوم الى الموجود حتى يكون القبول فيه بشرط لانه
 لا يوجب مضمنا لاشارة وهي الى الموجود لا غير بل باع الموجود بظن انه مقدار معين
 لم يشترط ان يكون ذلك مقدار ويجوز ان يصير جابعا للمعلوم مع كونه مجهولا في الجملة
 كقولنا فان البيع فيها هو المجهول لما ارجح اعتبار في مثله للمسمى دون المتعارف
 وقد ضم مروني معه حيث اشار بها فنصار جابعا للبيع مع غيره كالوابع فناء وجب الصفقة
 وبين كل واحد **ـ** ولا يبي يوسف رحمه الله ان لا فرد كل ذراع بيد كل ذراع
 من ثوب على حدة وقد تنقض وجوابه ان المنزل منزلة الثوب هو الذراع وهو اسم لمقدار
 معلوم لا يعلق عليه فداء فاذا انتقص في ذراع لا يعلق عليه شيء من الثمن واما الجواب
 عن منعه من عدمه فانه مقابلة النصف بالنصف ضروري وبشكل لا يجزى والا

والا يري انه لو باع ثوبا على عشرة أذرع عشرة ذراع فماذا هو في عشرة ذراع
 مع انه في كل عشرة عشرة فقدر جعل في درهم مقابلة ذراع ولكن هذه مقابلة
 لما يكون قصدا ما يصير على ذراع مقصودا بذكر النقص حتى لا يعلق به شيء من الثمن
 انه لما قابل العشرة بالعشرة فقد قابل ذراع بدرهم لان الدرهم يختلف حذاف لجره من ثوب
 لكل ذراع فان ما يقابل الذراع من الثمن بنفسه عليها بالضرورة **ـ** وقبل هذا في ثوب
 وكوبها اما اذا اشترى كرابا لا يتفاوت جوابه على ثوب عشرة اذرع عشرة فداء هو واحد
 عشرة لا بسم الزيادة لانه لا ينصف بالبيع فصار كالقدرات فلما هو ممنوع على نصف
 بالبيع بعض القطع بان ذراع من كرابا من اذا قطع ببعض ثمنه بخلاف قف من الثوب
 فان قيمته منفردة عن الصبرة مثل قيمته من ثوبها فكان اذا يقوله لا يضره الفضل
 المصرة الحاصلة لغوات غرض من الثوب مع الردى وهو في ربح الردى بجمعه فان هذه
 المصرة انما تصور فيما يتصور فيما يتفاوت جوابه انما لا يتفاوت فيه فلا يتصور فيه
 هذه المصرة على تقدير التفريق فكان في انتفاء هذه المصرة فالمقدرات قد تباينت في حدة
 الزيادة فيه المشتري فيجزم احتياجا او يقال لا استه المقدرات من الوصف المذكور وله
 شبه غيره ايضا من حيث انه يجب بالبيع بعض دار من ان يكون المشتري ويبقى في ملك
 الباع فلا يدخل في ملك المشتري بالملك ولا يخرج عن ملك الباع ايضا بالملك والله اعلم
ـ لان اسم الدار يتناول العروة والبناء في العرف وهذا مشكل اولو
 كان كذلك لما حث فيما اذا حلف لا يدخل هذه الدار ودخلها بعد ما صارت محرا وحيث
 حث دل انما لا يتناول البناء عرفا ويجاب بان البناء بمنزلة الصفة وهي في بعض العو
 اذا لم تكن داعية الى البيع فان كان داعية اليه يعتبر الا يري ان من حلف لا يدخل هذه
 الدار لم يملكها فكله بعد ما صار ثوبا لا يملك ولو حلف لا يملك هذا الصبي لا يفتقر بزمان عباء
 لان صفة الصبا غير داعية الى البيع لان حيا ان الصبا محجور شرعا فتعلقت كبيع
 بالذات دون الصفة وصفة البناء غير داعية اليه الى المنع من الدخول بالبيع
 فتعلقت البيمين بالاسم وهو باق بعد الاندثار فيجوز بعد وصفة البناء داعية
 الى التبرك لان اندثار ما نشترى للسكنى ولا سكنى بالبناء فيدخل البناء في الشرع عرفا
 كذا في الكافي قلت صفة البناء داعية الى الشراء كوصفة مرغوبة في الدار
 والاوصاف المرغوبة في البيع تدعو الى شرائه وهذا اولي من تعليل الشراء
 بقوله ان الدار انما تشترى للسكنى ولا سكنى بالبناء لاسيما في الاجارة اني
 المقصود من البيع ملك الرقبة لا الانتفاع في الحياك حتى يجوز بيع الخس دون اجارة

فلا يدخل الرب والطريق في البيع ولا جارة بعقد الانقاع ولا انتفاء الا بالشرع
 والطريق فيه خلان غيرها فظهر ان السكنى غير مقبوضة بالبيع ثم اذا كان الدار غائبة
 لسكنى كاستار له بناء ولا سكنى الا بالطريق وجه ان يدخل الطريق في شراء الدار بلا ذكر
 والمسئلة بخلافه واذا كان شراء الدار للملك الرقبة بحسب كما اشار اليه ثم وجب ان لا يدخل
 الباء في بيع الدار ثم قد يقال ان هذه المسئلة لا يدخل هذه الدار واسترقت هذه الدار
 حتى لا يبرهن في الاول ويعتبر في الثاني نعم لو كان الكلام في لا يدخل واشترت هذه الدار المسئلة
 لكان باعث رجفة البناء او عدم اعتباره وجه ولكن الكلام في اسم الدار فقط وايضا الدار
 لا غادى ولا يجوز لها بل لبعض صاحبها ساكن فيها حتى لو قال لا يدخل دار فلان حيث
 اذا دخل دار سكنها فدان بملك اجرة او عارية ولو دخل دار مملوكة غير مسكونة لم يثبت
 معارضة فغيره اذا دخل هذه الدار المسكونة لفلان وصفه السكنى هي الباعثة الى
 التمييز فبانه من اعتبار جاره ومن ضرورة اعتبارها اعتبار وصفه البناء اذا سكنى ببناء
 اللهم الا على بعض الروايات وهو انه بحيث اذا دخل دار موصوفة الى فلان بالملك او بالسكنى
 واعتبر ما كان الباعث على الخلق هو سكنى صاحبها والسكنى باعتبار البناء لتعذر السكنى
 ببناء فكان البناء هو الباعث على التمييز واجاب الشيخ المصنف رحمه الله عن الشبهة
 الاولى لم يثبت الا بان وصف البناء معتبر في الدار بخلاف ما اذا قال
 ركنه حيث لا ينفرد حلقه بربطه عالم او عاقل لتزاحم الصفات وقد امتنع من ارادها
 ترويض والارجحان للبعض فامتنع الازالة اصلا هذا الكلام وقد منع تعيين وصف البناء
 في الدار بناء فغيره قال دار عامرة ودار عامرة وان كان البناء وصفا لان ما يتحقق اسم
 الدار للوصف البناء فاما بعد ما ادرك الجيطان بطلان عليه اسم الدار وان لم يبق فيها بناء
 والكلام في حانة البقا فوالله لا يصلح ان لم يعلم مدة نهائيتها فهو للقرار والتناهي
 وما نهيتها غايه معلومة فهو كالمقطوع **د** ولا يدخل الذرع في بيع الارض الا بالشمعة
 لانه متصل بها فانه المانع الذي فيها وقد يقال لو كان الذرع كالمناخ الموضوع في الارض
 لكان ينبغي ان يثبت الملك لصاحب الارض في الذرع الثابت بنصف قبل الاحراز
 كما يثبت في البعض الذي بارض الطريق ارضه قبل احرازه وكما لا يثبت في الفرج
 الذي في حيث فيها والمسئلة بخلافه فان الذرع الثابت بنفسه يدخل في ملك صاحب
 الارض قبل الاحراز الا ان يقال بطلان ملك البائع الى المشتري اشده من اثبات ملك
 في المباح فاستند في الاول اتصاله بخفية من كل وجه واكتفى في الثاني بالاحراز
 الثابت بالاتصال الخلفي وايضا لو وجب ارضه وارضها فاستحق الذرع
 بقية الحصة في الارض لانه ارض مع الذرع بحكم الاتصال كشي واحد فاذا استحق

احدهما صار كانه استحق البعض الشائع فيها ثم انفسه فيجعل الحصة في ما في موهان
 اربع كالمناخ الموضوع في الارض وجب ان لا ينظر حصة في ارض ما لو وجب رصده
 متاعا فيها ثم استحق المانع وايضا لو وجب زرع او حدة في ارضه وجب وجوب
 ثم في شجرة دونه لا يبيع وكذا لو وجب الارض دون الزرع او وجب الشجرة دون شجرة
 لانه متصل به انفسه خفية وكان بمنزلة المانع الذي يخلل غصنه والبناء بدون الاحراز
 الجارة فلو كان كالمناخ الموضوع في الارض كما اشار اليه هناك كان هو الباعث في هذه المسئلة
 بخلاف ما ذكره الا ان يقال لانه وان كان كالمناخ الموضوع من حيث اتصاله فهو متصل
 به خفية فلا اقل من شبهة الشيوع في المسائل المذكورة فيمنع الحصة احتياطا وايضا يخل
 الزرع في رهن الارض بانه يثبت فلو كان المانع الذي فيها انما دخل كما لا يدخل المانع في رهن
 الارض الا ان يقال للزرع ان كان تابعا فلهذا التبعية غير لازمة من حيث انه باع بطل
 في رهن الارض نصيحا للعقد لانه لو لم يدخل قبل الرهن لكان الشيوع وشغل الارض
 به بخلاف البيع فانه صحيح بدون ان يدخل الزرع فلا حاجة الى دخاله وهو ممكن واحدا
 فلا يدخل بالشك واما المانع فلا وجه لادخاله في عقد الرهن وان كان ما يبيع بدون
 دخوله فيه لانه ليس بتابع **اصلا** فهو للقطع لا للبقاء فصار في الحكم
 كالمقطوع المنفصل فان قلت اذا ابتاع ارضا على ثمنه وقد ذكر الثمن في بيعها فان الشفع
 ياخذ الارض والتحل ثمنها فلو كان الثمن كالمقطوع لمنفصل لم ياخذ الشفع كالمناخ الموضوع
 في الدار اذا اشتره معها فان الشفع لم ياخذها قلت انتم متصل من وجه منفصل من وجه
 فمن حيث الاتصال ياخذ الشفع ومن حيث الانفصال لا يدخل في البيع من غير ذكر
 علما بالشبهين **د** وهناك التسليم واجب ايضا حتى يزل جرم المثل وتسليم كوض
 تسليم المعوض قلت الواجب هو تسليم رغبة الارض واجرم المثل عوض المنفعة في ثمنه
 فتسليم البس واجب وما وجب تسليمه فالمثل من الاجر ليس هو منه رعاية ما يمكن ان يقال
 اذ جره وان كان بمقاييد المنافع انتهى عن وجودها فبأنه يباع بمقاييد العين قبل حدة
 المنافع لقيامها مقام المنافع والشيء اذا قام مقام غيره يعطى له حكم ذلك الغير لا حكم نفسه
 فكان الاجر في الحقيقة عوضا عن المنافع جدها ونحوها خفية وقبل حكمه **د** واذا
 بينا اذا كان الثمن بحاله قيمة او لم يكن الى قوله لان بيعه يجوز في صحيح الروايتين وفيه
 يقال كيف يبيع فيما اذا لم يكن له قيمة وبيع غير منقوض وليس بجارية كالحصة الا ان يردوا بانه
 ما ينقوم به التماثل عند كمال الخلق بدون الفصل فيكون قوله له قيمة ومنه في قوله
 قولنا بصلاحها اوله مبدوء وصحيح وبهذا سقط ما يرى من انتفاء بعض بن قوله بحاله
 له قيمة او لم يكن وقوله فيما بعد ومن باع ثمرة لم يبد صلاحها او قد باع جازا البيع لانه

ما من مقوم اما لكونه مستغابا في حال او في ثلثي فان الاول يشهد تقدم المقوم في بعض الاحوال
والثاني يشهد بوجوده في جميع الاحوال لان الاستغاب حال او ما ثابت في الاحوال
كما هو ذا يكفي لثبوت المقوم في نفسه لان بيعه يجوز في الصحيحين وما صح بيعه
منفردا الا في خل في بيع غيره تبعا الا اذا كان تابعا كالبناء والشجر ما استصان بالبناء
والارض انما في الارض والارض ليس تابع لانه لا للبقاء فعدت منفصلا كما منع موضوع فديله
في بيع الشجر سواء الشجر مع الارض او وحده وفيه بحت لانه جواز البيع منفردا اذا كان
ما نفع له دخوله في بيع الغير وجب ان لا يدخل البناء والشجر في بيع الارض والارض وان
اعترضه او تابعا لان الجزئية والبعضية اذا كان بوجبه دخوله في البيع فجاز بيعه
منفردا بوجبه ان لا يدخل فيجب ان لا يدخل في الشك الا ان يقال جواز البيع منفردا
وان كان حصة في عدم دخوله في بيع الغير فهو امر حكمتي فلا يعتبر مع الجزئية التي هي حجة حقيقة
في عدم دخوله في بيعه ويمكن ان يقال جواز بيعه دليل على انه لا يفرق مع ماله فتمت
فدنه اصله مما هو للبايع فكذا هذا ولو لم يكن جازا لبيع لم يكن للبايع لانه حينئذ كان
في حكم المعدم الذي لم يظهر بعد وماله لم يظهر يكون كمن شترى اذا لم يكن فكذا هذا ومضى
انه لو لم يكن جازا لبيع لوجب ان يكون للبايع لما ذكرنا انه مستقل من حيث انه معد
لفصل قديم وفيه حجة اخرى لانه قد ناله وهو كونه جازا لبيع في نفسه بمثل المناع اي
من كل وجه والانه بن الحيدود من الثمر وغيره المصود من الزرع ايضا بمثل المناع على ما مر من
قوله فصلا كما منع الموضوع في ابدائه هو لانه مال مقوم نزع بان ماله بيد صاحبه
منقوض وقد مال فبذلك فتمت انه لم يكن وجواب قدره انه باطل والباطل في حكم المعدم
حتى لا يورث شبهة كما نزل لمصنف رحمه الله في بعض مواضع من كتابه في نفسه وقبل
يجوز قبل ان يبدوا صلاحيته لانه عيب السلام نهى عن بيع الحاضرة وانه ان باع الثمار
قبل ان يبدوا صلاحيته وهي خضروا يدخل ايضا في الحاضرة بيع الرطاب والبقول ونحوه
معه قبل الشئ واستغاب هو الزهو ومعناه حتى يامن العاهة في نفسه والذوق الشح
لانه ما من مقوم كونه مستغابا في باي الحال فصح بيعه كبيع الخشب والمخضمان يقول انه وان كان
مستغابا في ثلثي الحال الا انه باع بغيره واقطع وعند القطع لا يفي مستغابا في نفسه
وهو صفة في صفة اني بكملة او كية خفي في النكتة الثانية لان اعادة التخييل فاجاز
لا يخفى على ان الصفة في الصفة لا توجب فسادا الا ان احد الصفتين يصير
شرطا فسادا في الاخرى فلا يمتنع عن النكتة الاولى فلا يكون فيه صفة في صفة
في نفسه وكذا اذا تناهى عطف او باع بشرط انك عند اني حصة والى يوسف
رضي الله عنهما لما قلت من انه شرط لا يقتضي العقد وفيه منفعة لاحد من الطرفين

جودة وطروفة في نفسه لانه شرط في جز المدة وبعني من مال باع سوى بيع ومية منفعة
لاحد المتعاقدين ايضا فان المدة المدة التي يوجد فاستخرجها فان باطلا فان قبل
بشكل مثلا اذا اشترى عدة على عشرة عشرة في كل ثوب بدوهم في بيعه
جاز قدره وله الخيار وفيه ضم الثوب المدة في موجود فتمت ونجسه في كتاب
واضا لو كان الجزء المدة من مال باع على تقدير وجوده فان بيعي ان يسله ثمنه فيهما
اذا اشترىها مطلقا وسيا يتك انه يسلم له لانه ينصف في ذلك ان كان في بيع
وجبه له ان كان ما ذكرناه وايضا اذا كان الجزء المدة سالا لثمنه في عند وجوده في نفسه
مصفى لم يكن اشترى في نفسه على خلاف مقتضى العقد فينبغي ان ما في البيع نعم شرط فيه
على التخييل فسادا ما اشترط لجزء المدة الذي يسلم للمشتري من عمر شرطه والجب
بان قوله من مال البائع متعلق بالحصول المقدر اي بشرط حصول المدة من مال البائع
بقائه على الشرط فسادا محالة واما الاولى فلان الضم الموجود والمعدم في المدة
غير ان البائع في مثل العدل ضم المدة والمدة بل باع الموجود بضم انه بقدر معين
كنه نبيذ انه لم يكن بذلك المقدر وبهذا لا يصير تابعا للمعدم قوله لان الاجارة باطله
لعدم التعارف والحاجة اي لعدم هذا الطرح وذلك لان الاجارة شرعت بخلاف القيس
مقتضية للحاجة المتعارفة الغالبه الوقوع فاذا انقضت الحاجة المتعارفة بطلت
وبشكل بان اجارة الكلاء فاسدة لا باطله حتى يملك الاجارة الاجرة وينقضه فيها مع انه
لا تعارف باستجار الكلاء ولا حاجة اليه ايضا لانه يوجد ميا حاكما لا حاجة ولا تعارف
في استجار الشجر فالقول يكون اجارة الاشجار للتمر باطله واجارة الكلاء فاسدة
ومسئلة اجارة الكلاء المذكور في الشرح في باب البيع الخامس فتمت عند قوله والي يجوز
بيع المداعي ولا اجارة لها قوله لانه الاجارة فاسدة للحالة اي لحالة المدة فان قلت
مثل هذه الجملة لا يمنع عند الاجارة الا يرى انه لو انقضت مدة الاجارة والزرع بطل
ترك باجر المثل وبجزم ثبوت عقد الاجارة الى وقت الادراك مع ان المدة مجهولة
قلت للحالة في نفسه ففسدة للاجارة غير ان في صورة انتهاء مدة الاجارة اثبتنا عقد
الاجارة بينهما باجر المثل دفعا للمعترضة عن المناجر لان الرأفة وقع لحقه
فلو امرنا بالقطع اضربناه فتركتنا ذلك في بدء باجر المثل رعاية للجانبين واثبتنا
عقد الاجارة لمكان الضرورة والضرورة فيما اذا اشترى الزرع وهو يقبل فلم يخل هذه
الجملة فيه قوله ويستثنى منها ارضا لا معلومة فيه اشارة الى ان المشتري
لو كان رطلا واحدا يجوز لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لو كان لا يكون
الا ذلك المدة فيكون استثناء الكل من الكل كذا في الكاشفة قلت التعليق

مفتی محمد رفیع الدین

[illegible]

الى الصبح وغندد كذا مشهور بان كل واحد من الصبح والايام في انتظار الربيع باعتبار عدد الساعات
 فيكون السبع مئة الشرط وهو بقدر غير الياء ويكتفى به من نفسه ان الصباح السبع مئة يكون
 متعلق به فان كانت لو كانت في وقت واحدة لنفسه السبع مئة يكون في معناه فليس الا اعتبار
 كون شيء بمعنى آخر لما هو المقصود منه لا يعني ان يندم بهذا الشرط من حيث المقصود بشرط الحد بل لانه
 ان شرط الحد ليس هو الشرط فيه ويكون خبر في الايام التالية من الصبح والايام وهذا الشرط لا
 يحصل الا بعد ان يقصود والشرع في شرط الحد كذا المقصود في حق به ما في معناه في ذكره يقصود
 كذا في الشرط فان لم يتسبب يحصل منه المقصود بهذا الشرط واليا هو بهذا الشرط لا يتحقق نفسه
 السبع مئة الصبح بن السبع مئة ان لم يتحقق منه كان ترك النقص فيه كراهة الصبح والتفاد كراهة
 الاخذ ولو اشتهر عند الفقهاء على ان اليا هو ان الشرط لا يام فلا يبع بغيرنا جاز
 السبع مئة الشرط وهو بشرط الحد ليعاين فظهر ان الشرط لا يتصالح على غير عدم التقيد
 شرط الحد بالشرط والشرط على تقدير رد الفهم شرط الحد ليعاين فثبت ان المقصود بهذا
 الشرط ما هو المقصود بشرط الحد واو يوسف رحمه الله اورد الاصل ان شرط الحد لا يام
 وجوده من غير رضاه عنه انه انما يتخير في السبع مئة وفي هذا الشرط لا يتصالح على
 غير عدم التقيد بالقبول واذا كان يوسف في الاصل ان شرط الحد لا يام بالشرط انما يتخير في
 الله عنه بان يكون له باع مائة من شرط الحد لانه ان لم يتغير الفهم في الايام فلا يبع بغيرنا
 وفي هذا ان في الزائد على الثلاث بالقبول لانه لم يزد في نفس والقبول
 بعضه في عدم احوال ان هذا هو شرط وقد في قوله السبع مئة وهذا الوجه احب
 الوجه الثاني ان في نفس السبع مئة يوسف رحمه الله لانه ذكر في البسوط في الفرق فقال
 ان اعتبار ما في نفس زعفران بهذا الشرط ليس هو الحكم بغير شرط الحد ولكنه شرط التقيد
 في لانه ايه يقول ابن عمر بما زاد على ذلك اذ ما بالقبول ولكن ايا
 يوسف رحمه الله اذ في الموضوعين بالنقص ولم يفسر في الحد الاصل لا بشرط الا انفساخ
 على تقدير عدم التقيد ولو كان الحكم في هذا بالقبول على ما اشرطه طلائع صحت حكمه
 فان لم تكن شرط الحد لم يفسر لا يتقدم نيته اصلا ولا مخرج يكون
 المراد به هو السبع مئة وان سئل له اصل الانفاصم على جوازها لا يام هذا
 السبب فثبت بالسبب لم يلزم ولا يبرح بالقبول فان قلت هذا السبب
 قد يتم بدون الزيادة كسواء فانه يتم بالنقص في كل السبع مئة فكذا عند علمنا
 اصلا في الامراضة في السبب لانه لم يبع كذا ايفت به تمام لغوات المراضة
 غير ان عدم المراضة ما دون في مائة بالقبول مخرج لا ينقص في المقعد المرسى وانما
 وصف حكمه هو الصبح ولم يثبت انما لم يبق في السبع بشرط الحد الجبار لعدم المراضة بنفس

بعض قائم في العقد يكون انكسار الاول فيكون في اصل الحكم فان قد
ذكر في بعض النسخ ان في الشرع بينه وبينكم وهو شبه الى انه لا يبيع قاح العدة لانه
ذكره بقرينة ما بينه وبينها وهو قوله ولا يبيع مع لها يرد عن
انه يبيع قاح العدة فيبدا بان لا يبيعها من ان يكون سببا في العدة وكنى وهذا لا يوجب
الا بامراضة ولا اراضة مع الحيا فلا يبيع البتة مع ما وادكر وان يبيع بواضع من ان العدة
ما تة والحيا في العدة حكمه فان راد به التمام يعني انعكاس الحكم لا اجمع ببيان في ذلك
فكنى للمعاوضة بهذا اخر غير النسخ في انصاف يدبر حيث اجمع البدلان بناء على ان في النسخ
لو غضب المدير وابق فزمن يجب الضمان على الغائب ولا يترتب المدير عن ملكه فكانت العدة
وعوضه وهذا اخر من مجتمعين في ملك المدير ولكن ذلك ضمان في العدة لا في العدة وانما ثبت للمدير
الغائب في المدير بانه حق المدير فانه غير يقرب من ملكه في ملكه وكان ضمان في العدة لا في العدة
وكذا في ان الذي يقبل انشأ الحكم معاوضة حتى يفرج بيعه ويجب ان لا يجمع البدلان في كل واحد
حكم المعاوضة كذا في الشرع فيستدرك كذا في الاستدلال له في العدة في العدة في العدة
احد ما انه يزعم من ملكه ان يكون له مال لا يكون له كعقد الشرع الضمان ولا بدخا
في ملكه لعل صفة نه طعة والشرع ان ضمان المدير جواز في ملكه في العدة وهو
يبيد دون العدة وهذا في جعل الضمان مقابلة بتقويت العقد طريق في العدة لا بغيره
عن مقابلة بالقيمة الا بعد البيع والضرورة فالطريق الاول في مقابلة الضمان بالقيمة
واجب وهذا في جعل الضمان مقابلة بتقويت العقد طريق في العدة لا بغيره
الشرع ان هناك جميع البدلان في ملكه في العدة لا في العدة في العدة في العدة
لان المدير على الطريق الاول في جميع عتد المدير في جميع عتد المدير وعوضه ولا عتد المدير
لان المدير على الطريق الثاني هو الاول وهو غير ثابت في جميع عتد المدير في العدة في العدة
مكدر ايضا غايه ما بين ان حاله ان المراد باضعية البدلين في ملكه واحد
الملك لا بعد البيع في احد البدلين وعدم ثبوت ملكه الا في العدة في العدة في العدة في العدة
البدلين في ملكه في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة
مستغنى اذ في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة
المراد بهم العتد في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة
في ملكه على المدير دون الجميع في ملكه فلا بد وان يراد ما ذكرنا وعلى هذا ايضا في العدة في العدة في العدة في العدة
اخر ارض في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة
وضمان في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة
في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة في العدة

هذا هو العجب بان اضرب خمر على دهن فبعد ان ينفذ من العناق والله سر نوح الخمر
 ومطهره يا عفته ثم سيعيق سيعمر كونه اوطب رده ووصح العبيد بلا علم منه طهر
 بان تصفد ذنبت ان البنية كان قد فسد اسبوعا من ضربه حتى خفي قواك ولست
 ان الخمر يسبب كسبه واراده ولا يفسد عقله فان فسد فاعلم ان الامم
 تنزكي مالا او عقلا ورثة والخيار حق فبوض ان يورث قبل المروا بالحق هنا هو الحق اني
 يقبل ان تقبل خيار العيب والتعدي نذ في التخرج وقد نطق لان هذا العيب والعيبين
 به يقبل به تقبل وخطا راسبه واراده ولا يفسد عقله وانما يورث بدنه بالخيار
 للورثه ان يضر في ما يفسد ان يضر في ليله كما سيجي حقيقه فلا سقم قوله
 خيار العيب والتعدي لم يزل يفي الذي قبل الاستقار على طهره في جواب ان يقاس
 ان يورثه الامم بعد موته فان ترك مخرج وقد دلل على ان خياره يوجب التمسك
 حيث لا حق اسفاه بعد موته فلا يورثه النجوم فان النجوم فان قبل موته حيث
 انما من مورثه اني مورث بدون ان ينفذ في الحق راسبه كما اذا مات وولي عاصم
 ينفذ حق مقدمه في ورثه قد نطق بان يورثه من قبله ابتداء لست في بعد فلا يمكن ان يكون
 لم يورثه عاصم من قبله حيث ينفذ واستمر في ورثه لست بعد موته ولا يورثه من قبله
 في قوله ما سنفذ في ورثه من قبله الى ان مورث ينفذ على اوارثه كان ما سنفذ
 له فومات فقد سنفذ في حقيقه من مورثه بعد موته كما نطق به في حقيقه من مورث
 المورث في لفظ فاسف هذا ايضا حق ما ذكره المفسر رحمه الله في الجنايات من قوله فان
 سنفذ في ورثه كما مر في الهم وصحيح في حقيقه على عوض سقوطه ابا فان من الفصل صحت
 منهم نصيبه من الورثه وقيل من ان انفصل وكذا بدنه فلا مانع من ان يورثه في ورثه
 اسف في ورثه من مورثه خلافا مني بالمسب دون سب لا غطاء به فلو سب
 واما ما علمه السلام من مورثه ارادة من نصيبه من مورثه ورثه اسف ولا يورثه من
 سببه الارث فاني ان ينفذ ورثه انما مات قد علم ان كان بدنه قد مر من العيب وبين
 الابن فيثبت لهما الورثه وانما ثبت هذا لجميع فكل واحد منكم يمكن ان يورثه
 ولا يورثه مني ومثله من مورثه سقوطه من مورثه من سقوطه من مورثه من سببه
 ولا يورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه
 وبين الامم ان يورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه
 وورثه دون الله بعينه فان سببه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه
 لا يورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه
 ولا يورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه من مورثه

[illegible]

عبدك على بالغ مع انه ليس يمكن كلفه ولا لظ لا بابتها فان لم يكون المقصود بقا هو
ما ذكرناه والبيع لا يقتل ان ثبت في ضمن انكته بكس يطل سطر ان الكنته عند
البيع ويندر بغيره فلا يثبت به دون العطف وغيره وقد اصل في اللفظ مقصود بها واجاب
ان في مان الاصله قد ثبت لغيره ان شرط الخبا لا يثبت به دون اللفظ وبغيره قد
اصل في اللفظ لانه ثبت له الخبا في اللفظ فسطا في سطر مع العاقبة فان كان ثبت في
الوقت اقضاء انما لم يثبت في اللفظ فيكون شرط الخبا في اللفظ فيكون شرط الخبا في اللفظ
فان ثبت في وقت عطفه التفتت فلا يثبت في ضمنه بوسع وفيه شرط لان شرط الخبا في اللفظ
حيث لا يثبت به دون اللفظ كما للفظ من لوازمه كالتفتت في التفتت واللفظ لا يكون
التي لا يثبت في وقت عطفه اللفظ اقضاء في وقت عطفه شرط الخبا في اللفظ في وقت عطفه
بدون لوازمه التي لا يثبت في وقت عطفه لان شرط الخبا لا يثبت الا بوجود اللفظ
في وقت من ثبت له لانه لا بد من اللفظ الدال على بوسع الخبا في وقت من ثبت له ذلك
اللفظ في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
وشره لان نقول متى لم يتوقف الخبا على ثبوت اللفظ في وقت من ثبت له الخبا في وقت من ثبت له
اللفظ اصلا وايضا السامح ان ثبت الاستوار بين اللفظ وغيره وهذا لا بد في اللفظ في وقت
شرط المقصود ان يكون شرطه من الدال على ثبوت التفتت في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
ملفوظ لان نقول ان لا بد من وجوب ثبوت التفتت في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
خبا في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
بعد ان لم يكن على نصها في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
واسم في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
منع ارايت رجلا مات وبع رجل من كنهته متا في صحت ورثته بعد ذلك في وقت عطفه في وقت عطفه
برجل بيته ان فلان اشترى ايا ربيع باع فلان من كنهته في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
وقت واقفا فذكر مجتهد اذا لم يعلم انها اول التفتت او في وان اقام البيه على التفتت
ولا في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
التي في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
و ما سبب ان يكون موكل في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
الاصل مقصودا في اوجاره وفي سطرنا السوي العاقد مع غيره كالعاقدا اصل
مع حيث ان الخبا يثبت بغيره ونباية عنه وغيره اصل مقصود ان الخبا يثبت
في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
نصف الموطل وقد في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه

غيره مقصودا لولا انه منه وتبع من حيث ان الخبا يثبت له بالاقضاء والمقصود بغيره
للمقصد و ابو يوسف رحمه الله بغيره ما تعلم ان تصرف الاصل لا يترجم عند على
تصرف الثاني غير ان التصرف في سطر الوكيل مستويان فيغيره فلا بد من حيث
تصرف المقصد اقوى من الاية فيغيره الراي من الصرف لان الذي فيه الخبا
من العاقد انما قال كان من العاقد انما قال كان الخبا لانه داخل في العقد في وقت
لما عرف ان شرط الخبا يمنع الحكم دون السبب فلو اذ العقد مع الخبا لا يترجم في وقت
الحكم ان الخبا يمنع ثبوت الحكم والمقصود هو الحكم دون السبب فان في وقت عطفه في وقت عطفه
الذي هو المقصود كما في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
احدهما وهو من الداخل فيه ويكون الاخر هو الذي فيه الخبا كما لم يستثن عن العقد كما في وقت عطفه
العدد من بفتح وا ه واستثنى احدهما بفتح من الثمن في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
الثمن بفتح جهالة المبيع والتميز جميعا فان قلت هذا لفظ الحكم والاعتبار اما بالنظر
الى الحقيقة فمما فيه الخبا واقل في العقد بغيره مستثنى عنه فلا بد من الخبا في جهالة ولا ال جهالة
التميز في الحكم اعتبر لم جانب الحكم دون الحقيقة مع انها احسن بالاعتبار لان العقد لما دار بين
الصي والتف ولا من مائة الخبا مستثنى من العقد حكما فيكون المبيع والتميز محمدا لا يستثنى
عنه حقيقة فلا يكون حق منها محمدا لا لا جهالة طارئة وانما يثبت بمسئدة وجب ان الحكم
بالفاد احصيا في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
في الاخر كنهته في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
الخبا من جهة المبيع فلا يكون من ذلك اذا جمع بين وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
قبض المدة لان المدة في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
من العقد مستثنى عنه وبني عليه نصا والعقد فيما اذا لم يفتل الثمن الم يفتل المبيع في وقت عطفه في وقت عطفه
عنه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
من العقد لم يميز قبوله شرط اذا الاشتراط من ضرورة الثمن مع المبيع والاف مع الاستثناء
وان لم يميز مستثنى كما هو الحقيقة كان اشتراط القبض في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
بالفاد ان انما مستثنى كما هو الحقيقة كان اشتراط القبض في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
لبيد وبالحال ان انما مستثنى بغيره في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
والا لشرط قبض المبيع وان لم يميز مستثنى واما ما في العقد صحيح بغير حال والاف
شذوفا بالاجابة وكذا الخبا لا يميز مستثنى بوضوح ان ثمر واحد من اثنين او تلامع مالا اقضاء
الى التزاع في ثمين المبيع وبغيره وباشترط الخبا في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه
بان وان يمكن لث والبيع الا انما يجوز في التزاع مع وجود الخبا في وقت عطفه في وقت عطفه في وقت عطفه

من اشترى وهو متفق فبما زاد على الثلث فكلون فاسد الوحد والخط لم يفسد لعدم الحاجة
الرد استخاره لا يربى بالاستخاره استخاره التثنية للمفرد حتى يتأخر ما
 ذكره الاستلام في اصوله من امتناع استخاره العبد والمفرد وبالعكس وبني عليه
 عدم حوازية الاثنين باطلاق في طلق نفسك به ارادة تنزل كل ثوبه منزلة البيع من حيث
 ان كلامهما كما احتمل ان يكون بيعا نزل الاكثان منزلة الوحد وكما يقال صنف في الركبة وسجل في
 صنف جسم العض وبكبر جسم البطل عليه حمل قوله تعالى امنا اثنين واجبتهما اثنين حيث نزل الا
 منزلة الامانة لان البان في خيار التبيين للاختلاف فان قيل من فضله الاختلاف التمس
 بالتراضي فلما اذا صار الارش مخصصا بالتعيين فيقول اما باعتبار ان البائع رضى بالغير حيث
 شرط الخيار لغيره او باعتبار ان التمس لو ثبت اتفق الى المازلة كذا في الحاشية
 وفي الوجهين نظر اما بالاول فلان اختصاصه بالتيمم لو كان باختيار رضاء البائع بغير
 الغير لجاز ان يرجع البائع من ذلك قبل التمس وهذا لان الاختلاف يوجب الزك واحد
 التمكن اذ ارضى بتمس الاخر ثم رجع عنه قبل ان يتمم جاز هكذا رجع البائع فيما نحن فيه
 وليس له ذلك واما قوله حيث شرط الخيار لغيره فتفكر انه شرط الخيار للموثر فتدبر ايضا
 بتيممه واما في السال فلان بيع المشاع جائز وعلى ما ذكره ينبغي ان لا يجوز لانه ايضا يفتى
 في المازلة عند التمس بالجواب ان الاختلاف انما يوجب التمس بالتراضي اذا قدر التميز وهو
 غير متقدر لان كان تعيين المبيع بتعيين من له الخيار او من قام مقامه على ما قرره خلاف ما اذا اشترى
 فارق البيان فاعتر بعد القبض فان الاختلاف قد ثبت هناك على وجه لا يمكن التميز اذا كان
 التميز باختيار كان الحادث بعد القبض معلوما لا يثبت التمس وهذا التقدير يحلح الى المذهب
 ابن حنيفة رضى الله عنه لان خيار المشتري عنده مانع ودخل المبيع في ملكه فاصبح الى هذا التكبير
 ليكون دليلا على ثبوت التمس املكه اما عند هذا فالباع يدخل في ملكه المشتري فلا يحتاج الى التقدير
 يزود الى خيار المالك وقد يقال هذا التقدير لا يحتاج لمذهب ابن حنيفة رضى الله عنه كما لا يحتاج
 اليه لمذهبهما ايضا لانه انما يحتاج اليه لمذهب ان لو كان يترتب صحة التمس متوقفا على
 كونه الشفع مأكلا للدار التي يشفع بها وليس كذلك بل يكفي استحقاق الشفع كونه شفع
 اصح تقرق بملك الدار الا يرى ان المادون المستغرق بالدين والكتاب اذا بيعت
 دارين ما يستحق الشفع وان لم يكن رتبة الدار والمشتري باختيار وان كان لا يملك الدار المبيعة
 فهو اصح بها ثم قد وكذا يوجب الاستحقاق الشفع كالمادون المستغرق بالدين والكتاب بهذا
 ظهرا ان ما ذكره المصنف رحمه الله من ان يوجب فيه الشفع وما لا يكفي من قوله ولذا اذا كان
 للمشتري وفيما كان او ضمنه في البيوع ضعيف اذا استحقاق الشفع لا يترتب على المالك من
 لاستحقاقه كون الشفع اصح بها ثم قد فلا معنى لهذا الاشكال وجوابه ان ملكه النفر وكونه

وكونه اقل به بغير ان كان معي لا يترتب الشفع لكن بشرط ان يكون وان يترتب الشفع
 شرعت له فيه المصلحة والمشتري بالخيار ان كان ان يترتب قد ذكره مستدام لا يترتب
 المدد من الخيار وانما اجماع الناس على ان لا يترتب الخيار في المدد انما يترتب في
 الجواز لانه بعد استحقاق الخيار يستند الى وقت له اذ لا يترتب في المدد خلاف ان يكون وقت
 لان له يد اعلم الدوام في فقره فلهذا في ضعف فباعتد وقد يقال في بطلان به في بطلان
 ايضا لان المشتري بالخيار وان كان يملك المشتري عند هذا فملك نفسه قبل سقوط التمس مستدام
 تكونه في عهده الزوال ولا بد لثبوت توقيف الشفع من الاستمرار لانه شرط لثبوت التمس الجواز
 انه بالاستمرار يكون ولا يثبت في المشتري الخيار ودوام الملك شرط الاستمرار في الخيار
 فيبطل ان الجواز كان ثابتا واعتقد ان لو كان بطريق الاستمرار لكان التمس مستدام اذ ان
 الخيار للبائع واجاز البيع والجواب ان ملكه ثابت بالاستمرار ثابت من وجهين اذ لم يوجد
 اتوى منه واذ كان الخيار للمشتري فالبيع حرم من ملك البائع بالا عانم اذا سقط التمس
 لم يترتب التمس ولم يكن في بطلان ملك البائع ايضا فثبت الشفع لثبوت ملكه مستدام الى البائع
 لانعدام ملكه في الملكة اما اذا كان الخيار يترتب فلا يخرج ببيع غير ملكه بل سعى في ملكه من وجه
 فيثبت الشفع للبائع لا للمشتري وانما اصل الملك ثابت بالاستمرار انما يوجب استحقاق الشفع
 اذ لم يوجد الملك لغيره من كل وجه واما اذا وجد والا عتار له دون ما هو ثابت من وجه
 قد احسب ان المشتري شرط الخيار ولانه اثبات الملك لغيره باجازه البيع ولا يترتب
 على غيره ولا كذا كذا اذا كان للبائع فاعتبره بالا عانم فانه ينفذ التمس اذا كان الخيار
 له واذ كان البائع لا ينفذ التمس في المشتري وان اجاز البيع وطلق ان ينفذ الفرق لا يجرى نفعه
 الملك ثابت للمشتري لانه اجازته البيع ليس قويا من ملكه ثابت له بارة البائع بالخيار
 او الملك في ملكه الموقوفين يثبت بالاستمرار اما اعانم المشتري بالخيار فانه ينفذ لانه الاعانم في البيع
 به دون الملك في حق سقوط الخيار باعانه فثبت الملك قبل الاعانم منه الى ان يترتب التمس
 في الملك ثابت له من كل وجه اما اعانم في اذ كان الخيار للبائع فواقع في غير الملك فلا يصح
 اذ لا سبق في ملكه الا ان انما الشفع فثبت التمس في الخيار باعتبار الاستمرار ملك
 وانما ثابت في الوجهين بالاتفاق ثبوت الشفع باعتبار الملك المستند في عدمه دون الآخر
 عمالا وجه له فالوجه هو الجواب الاول **مسألة** لو اشترى المتهمة بشهوة او مستبها
 سقط الخيار ومن البيع لان لا يخل الا بالملك فاقدم عليه دليل الرضا وكذا مسهب يوجب
 حرمة المصاهرة فتبين عيب لم يكن عند البائع لانها كانت لاب المشتري وانما لا كذا في
 الكافة وفيه شرط حيث ذكره بالخيار القيد انه لو وطئ البائع الامة المبيع قبل القبض لا
 عقر عليه ولا خيار للمشتري لانه لا يفسخ في التمس حتى لو اشترى امة على ان يسابع بها فثبت

ق

[illegible]

عليه السلام من اشترى شيئا فله الخيار اذ اراده وفي شرح الحادي قال البيهقي واما حديث
من اشترى شيئا فهو بالخيار اذ اراده فانما رواه ابو بكر بن عبد الله بن ابي مرجم عن
سكحول رفع الحديث الى النبي عليه السلام وهو مرسل وابو بكر بن مرجم ضعيف قال وسنده
عمر بن ابراهيم الكرمي عن ابن سبويه عن ابن هرة وعمر بن ابراهيم كان يضع الحديث قاله
الدارقطني هذا كلام قلت ان خبر بن مطعم فني بخيار الرواية المأثورة بحضور القضاة
وهو يدل على صحة الحديث **قوله** لا يفتى الى المنازعة في تعيين المبيع فان كل ما حضر البينة
فلما شترى ان يقول المبيع غير هذا فاحضن حتى اراده ايضا المالة في فضل البيع يتو
كاملا لما ذكرنا ان كل ما يحضن البائع للمشتري هذا وكان متعذر التسليم كالا لل
فيقد البيع بخلاف جهالة الوصف في المشار اليه فلانة لا يفتى الى المنازعة في التعيين ولا
يجعله كماله على ما لا يفتى نعم لو باع شيئا في يده او في يده فبما يصور فيه المنازعة فانه
قليل جرى الا ان يخصم ان يقول المسمو فبما اذا كان المبيع في كفة او في حقه في يده ان كان
لا يفتى الى المنازعة فهو موجب عذر الحوا ان لا يكون في يده شيء لكانا نقول اجابا البائع
يوجب الطعن بوجود المبيع اذ الظاهر في الخيار هو الصدق والوجود لقلب الطعن يكفي لصحة المبيع
بخلاف ما اذا باع الجنب اذ لا دليل لنا على وجوده **قوله** لان الخيار معلق بالرواية فلا يثبت قبل
واذا الميث لم يعم اسقاطه وقد يشكك بانها لفظا وبشرط ان لا يكون هناك انقضاء لحد سقطت السقعة
اجابا عن انها حق ثم يجب بعد لانها يجب شيئا لشيء اخر وعن هذا لا يسقط بل يرد ان كان الخلع
والجارات سقطان كل حق لهما وادعيا على الاخر مما يتعلق بالثكاع لانها انما بوجبات سقوطها هو واجب
وقت الخلع والنفقة يجب بعد الخلع بسبب وجود بعده وهو الاحتباس الذي يجب شيئا **قوله**
فلا يثبت قبله تعليق وهو لا يوجب العدم واجيب بان ان كان لا يوجب العدم عند عدمه والمتعلق بالشرط معدوم
قبله واعتراض بان استدل بالعدم قبل الرواية بالا جماع فلا يثبت للخيار قبل الرواية لانه متعلق بما فلا يثبت قبلها
الا بدليل ولم يوجد هذا واما على ذكر الامام فخر الاسلام في يجب الشرط من قوله وقد لا ينكح صفة الشرط
عن معناه وهو العدم عند العدم فظاهر فانه صحيح بان المتعلق على الشيء يجب ان يكون معدوما قبل وجوده وان
عدم الشرط بطل وجود ما علق به من ضرورات المتعلق لا سقاة تعليق الوجود والمبار ولكن
في الوجوه الفاسدة الى ان التعليق يقتضي الوجود عند الوجود فاما العدم فهو عند العدم فهو سالت عنه فكان
لعلنا طرقتين بعد اتفاقنا ان لا يوجب العدم عند العدم بمطوقه خلا فالت في نعم الله نعم واجب
بضروره فيقول نعم وقيل لا حكم ان غير لازم لا يفتى الحديث فان كنت ولاية لفتح بقا
من مقتضيات الحديث لانه متى علم عدم التزوم ثابت ثبوت الخيار عند الرواية اذ لو لم العقد قبل
الرواية لاستنعى الخيار عند الرواية والخيار ثابت بالحق فادى الى بطلان فروع الباطل فيكون
دلالة الفسخ يقتضي اكدية فليفتى بغيره **قوله** لا يفتى الحديث قلت المراد بفتى الحديث

هو الخيار لدى انقضاءه اي كتمان فتناء الحديث بل حكم انه عمدة لازم . باوصافه اي
 بجس او صافه فالاضافة للبعض دون الاستغناء فلا يرد الرضا بالمبيع قبل العلم بالعيوب **قوله**
 وجه القول للرجوع اليه انه اي خيار الرؤية معلق بالشرا كذا ذكر في الغاشية قلت قالوا اذا قال **اذا**
 كما مر انه اذا دخلت الدار كانت طالق ان قلت هذا كان الطلاق معلقا بالاكتمال لا بالدخول وكان
 الدخول شرط لانقضاء العيب هذا موجب للعلم حتى لو حلف لا يخلف بطلاقه فقال اذا دخلت الدار
 كانت طالق ان قلت هذا لا يثبت قبل الدخول لانه انما يصير حالفا بالطلاق بعد الدخول في الدار فكيف
 هذا كان الخيار يفي قولهم عليه من الشرط ان يراه فلم الخيار اذا رآه معلقا بالرؤية كما بالشرا
 انما المعلق به تعليق الخيار بالرؤية فلا يصح ان يجعل الخيار في قول له ان معلق الى الخيار اللهم الا انما اصل
قوله وما يبطل خيار الشرط من غيب او تصرف اي يتصرف بمبيع الرؤية فلا يشكل باذا استوى دار المير
 فبعت دار حشبا فاقضها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط ولا باذا اشترى عرضا فبعت
 المبيع على بيع ويبطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية لانه لا يمنع الرد بهذين التصرفين او يقول ان الاخذ
 بالشفعة والعوض للبيع ان كان لا يبطل خيار الرؤية قبل الرؤية فقد يبطل البيع بعينه والرؤية كما حاله
 هذه القضية ممكنة العام اي عدم بطلان خيار الرؤية مما يبطل خيار الشرط ليس يلزم اما بطلان
 مما يبطل به مما فقد وقد استدل بطلان الخيار لا يتصور كما بعد وجوده وخيار الرؤية انما يثبت بعد الرؤية
 وبعده يبطل بكل ما يبطل به خيار الشرط من مساوئه والاخذ بالشفعة وغيرها والمراد بقوله يبطل
 خيار الشرط البعدن الحقيقي دون راعى من البطلان وعدم اثبات فلا يرد الاخذ بالشفعة
 ونعني للبيع لانه لا يبطل خيار الرؤية كما يبطل خيار الشرط غير انهما لا يمنعان ثبوت خيار الرؤية
 اذ وجد قبله لان حصة الرضا لا يمنع خيار الرؤية فذلك انما هو **قوله** لا يلزم تعدد الفسخ
 فيبطل الخيار فان قيل لزم خلاف النص لانه ان ثبت الخيار اذا رآه قلنا احوال النص انما يجب فيها
 اسن وهذه الاقوال على سبيل عوارث لثبات ثبات حكم البيع فصح بنا على قيام ملك وبعده
 محتملا لا يمكن رفره فيسقط خيار ضرورة فان قلت فحقا يقع التصرف المعلق به حق الغير
 بان رهن للمشتري المبيع ثم افكره ثم رآه او باع بشرط الخيار للمشتري فمره عليه ثم رآه وجب
 ان يثبت الخيار بحكم النص لانه يقتضي ثبوت الخيار للرؤية وكما في غيرها اذا ما في تعلق الحق
 وقد يقع قبل النص للرؤية وقد نص في الذخيرة بانه لو اختلف الموهوب او ممتددة الا جاز
 او المشتري عليه بخيار الشرط ثم رآه لا يكون له الرد قلت قد ذكر منس الاثمة الترسو وقرانه
 عليه رخصة واسعة انه اذا عاد المبيع الى المشتري سبب هو فسخ فهو على خيار الرؤية وهو يرد
 على ان البيع اذا عاد الى يده فمضى حكم المشتري وتبطل من الرد عند الرؤية ولم يثبت استئذان
قوله ما لم يعلم البقية اذا كانت اعم اطراف الثوب الواحد الا سيرا وذا غير معتبر
 كذا في الصحافي قلت هو تفاوت حشر حتى لا يصح بيع ذراع منه كاصح بيع قفيز منه

ونظم الوكيل كلف المشتري قيل في الفرق بين الرسول والوكيل ان الرسول هو الذي لا يستغنى عن
 اضافة العقد الى مرسله بخلاف الوكيل فانه يعقد بالاستبداد كذا في الشرح فان قلت الوكيل
 قد لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل كالوكيل بالشكاح والبيع والمصلحة عن دم العود او
 يتبين المبيع لا يستغنى عن الاضافة الى الموكل الا يرى ان الوكيل يقض الدين وهو وكيل بالحيادة
 لا يستغنى عن الاضافة اليه فالوكيل يقض العين او ان يستغنى عنه اجيب بان المراد
 بالاضافة هو ان يتقل عبارة المرسلة فيعقد العقد بعبارة لا بعبارة الرسول اما الوكيل
 فهو ان كان لا يستغنى عن الاضافة في بعض العقود كمن المعنى بالاضافة التي لا يستغنى
 عنها ليس بذكرنا من فعل عبارة الموكل بل نسبة العقد الذي يعقده بعبارة الرسول
 بان يقول في الشكاح ذواتك من فلان فالوكيل مستبد بالعقد في جميع المواضع بمعنى
 يعقد بعبارة لا بعبارة موكله والرسول ناقل عبارة المرسلة لا عاقد بعبارة وقد ذكر البعض
 هنا الفرق بينهما بان الوكيل يملك المضمومة ان امتنع البائع عن التسليم والرسول لا يملكها
 وقطع لان الوكيل يقض المبيع وكيل يقض العين والوكيل به لا يملك المضمومة صريحه مصنف
 رحمه الله عليه رخصة واسعة في الوكيل حيث قال والوكيل يقض العين لا يكون وكيل
 بالمضمومة لانه امين محض والقض بعبارة قاسم الرسول نعم انه يصلح فرفا في الجملة اما فافحن
 فيه فلا **قوله** الا من عيبه كحصر نظر لانه قد يرد بخيار الشرط انفسا اللهم الا ان
 يقال يحذف المخطوف او يحمله على ما يرى ان خيار الشرط يبطل بقضه ايضا قوله والوكيل
 ملكه بنوعه فكذا الوكيل لاصناف التوكيل وفيه كسب لان قبض المبيع بعد الرؤية انما يتم من موكل
 لانه يقوم مقام الرضا المسقط للخيار حيث لم يثبت له ولا يمسقاط الخيار بالرضا بهذا
 التوكيل لانه وكيل بالقض دون اسقاط الخيار وليس ذلك من وزم ايضا بالجملة
 ان اطلاق التوكيل يوجب ان يكون له القبض بعد الرؤية وقبله غير ان القبض بعد
 لا يسقط الخيار في حق الموكل لانه قبض بعد الرؤية بل لانه دليل الرضا غير الايث
 للوكيل فلا يكون قبضه مسقطا له اذ الدليل انما يعمل في حق من يعمل في حقه فصرح وصرح
 من الوكيل باسقاط الخيار لا يبطله فكذا دليله وهو القبض بعد الرؤية **قوله** فقد
 اشترى الوكيل بان قص من فله ملك اسقاط بعد ذلك قصا فان قيل ينبغي ان يرد
 الاسقاط ايضا لان من ملك شيئا ملك اتمامه الا يرى ان الوكيل بالخصومة وكيل بقبض
 لان اتمامها به وقد علق المصنف رحمه الله عليه رخصة واسعة هنا بقوله ولما ان من ملك
 شيئا ملك اتمامه وتمام الخصومة بالقبض ولاحقا وان تمام القبض هنا باسقاط الخيار
 والوكيل يملك القبض فيملك اتمامه ايضا كالوكيل بالخصومة يملك القبض قصدا لتوقف
 تمام الخصومة عليه فلو بان ان سقوط خيار الرؤية في الحقيقة متم للمصنف ومن ضرورة تمامها

تمام القبض فمن حيث لا يسر من مميزات القبض مقصودا ينبغي ان لا يمكنه الوكيل بالقبض ومن حيث ان
متم له ولو بالضرورة ينبغي ان لا يمكنه فقلت يملك ضمنا بان قبض وهو براه ولا يمكنه بعد القبض
مستورا قصد اعملا بالحرية. وتقول بان كسفا ما لقي ومن حيث ان متم للعقد يجب ان
لا يمكنه الوكيل بالقبض لانه لا يمكنه العقد فلا يمكنه ما هو من مميزات ومن حيث ان القبض بها بالعقد
فما هو المتم له كان متم للقبض ايض من وجه يجب ان يمكنه فقلنا يملك الاستقاط ضمنا لا قصد اعملا
بالاعتبار بين فصل الفرق بينه وبين الوكيل بالخصوص لان القبض متم للخصوص من وجه فلو كان مالكا
كان له القبض المتم لها كيدا يكون تفريقا للصفقة قبل التمام فان قلت قوله ومن اشترى
شئ من غيره فليار اذ رده يدل على حوز التفرق قلت ما روى انه من تفريق الصفقة قبل التمام
مكرر وهو يتم ليس كذلك الا يرى انه اذا عينة او تصرف فيه تسقط الخيار ولا تعال انه ليس بحكم لانه يجوز
بعد القبض بالقبض ولا بالتقيد بالبيع بالقضاء وينقض من الاصل فصار كانه لم يكن فلا يكون فيه
تفريق الصفقة وكان الذي من التفرق محرم والعمل به اولى ولا يتوخى ولا يلزم الفسخ مرتين كذا في
الاشياء ونظيره اذ الرد خيارا للرؤية او الشرا ايضا فنحن من الاصل مع انه لا يمنع تفريق الصفقة
وابتداء الرد بقضاء القضا ما جعل شيئا للعقد فيما يستقبل لا فيما مضى لانه لو جعل فسخا لا ينقض بمائل
احد به ان البيع لو كان عقارا لا يطر من الشفع فاشفعه ولو كان مائلا للعقد فيما مضى بطل الشفع بطلان
البيع والثاني ان الرجل اذا باع امته الجلي من رجل وسلم اليه ثم ان المشتري ردها بعيب ثم ولدت ولدا
فادها باب البائع لا يبيع المدعومة ولو كان الرد فسخا من كل الوجه لصحت كاي بيع في امته لم يبعها
ابنه والثالث باع عبدا فاحال بالثمن على المشتري غرره ثم ان المشتري رده بالعيب بقضاء
لا يبطل المولاه ولو كان الرد فسخا من كل وجه لبطلت فانما كان العقد قائما فيما مضى ينفق فيه
فيه تفريق الصفقة برد القبض فالاولى ان يقال التفرق بالقضاء انما يكون في خيار العيب بعد
القبض لان الرد خيارا للرؤية لا يحتاج الى القضاء وكذا الرد بخيار العيب قبل
القبض فيكون التفرق بالقضاء تفريقا بعد التمام وهو غير منهي انما انتهى عن التفرق قبل
التمام ثم الحديث وهو قوله عليها الصلوة والسلام من اشترى شيئا لم يره انما يقضى حوا
رد المبيع وبغير المبيع ليس يبيع فلا يقضى حوا رده فيبقى داخلا تحت الذي عن تفريق الصفقة
قبل التمام فلا مصادفة بينه وبين الحديث **قوله** فلو عاد اليه بسبب هو فسخ فهو
على خيار الرؤية وفي الذخير اذا تغير في البيع قبل الرؤية ففسخا لا يمكن فسخه لزم البيع
وكذا لو تعلق بالمبيع حق القيد بان اجره او رهن او باع بشرط الخيار للمشتري لان هذه الحقوق
لا تعد من الفسخ فبطل الخيار حتى لو افك الموهون او مضت مدة الاجارة او رد المشتري عليه
بمخار الشرا ثم رده لا يكون له الرد وان كان تصرفا لم يتعلق به حق الغير بان باع بشرط
الخيار لنفسه او رهن لم يسل او عرض على البيع لا يبطل خياره وفي الاصل اذا اشترى عدل على ان

لم يبيع منه ثوبا لم يفسخ باقيه لم يرضى به فيسببه ان رد خيار الرؤية فان عاد ما باع
الى ملكه بسبب هو فسخ من كل وجه فلا بد من الحل بخيار الرؤية الا على رواية عن ابي يوسف
رحمته الله عليه رحمه والسبب في هذا كلامه ولهذا طردناه لا بدافع بين ما ذكره المصنف
رحمته الله عليه رحمه والسبب في هذا كلامه ان كان تقصيرا له قوله بطل الخيار وبين
ما ذكره من قوله فهو على خيار لان هذا على رواية الاصل والاولى على رواية اخرى
انه مقيد بها اذ لم يعد اليه بسبب هو فسخ والله اعلم بحقائق الاحوال **قوله**
عن ابي يوسف رحمه الله عليه رحمه واسم انه لا يعود بيقوط خيار الشرا فاعترض بان العباس
على خيار الشرا غير مستقيم لان خيار الشرا انما يبطل لدلالة الرضا بيمين التفرقات وبعد ما
سقط لا يعود لانه لا يثبت الا بالشرا اما خيار الرؤية فلا يبطل بيمين رضا قبل رؤية
فقد بدلتهم فهو بطلان لان في عدم بثبوت عند الرؤية لتقدير تفسخ ولا قضاء لانه لا قوة
فاذا عاد اليه بسبب هو فسخ فينبغي ان يثبت هذا الخيار عند الرؤية بالنقض والله اعلم بالصواب
باب خيار العيب وهو ما يخلو عن النظر السليم **قوله** مقتضى
لعقد يقتضي وصف التمام لان لمطلق ينصرف الى متعارف والتعارف هو الرضا بالسليم
دون لمعيب فيقع مطلق الرضا على السليم لان لا وصفا لا بقا بها شيء من الثمن في الرد
العقد لا اذا صارت مقصودة بالتناول حقيقة كالوقوع البائع بالبيع قبل القبض قائم بقدر
بنصف الثمن لانه صار مقصودا بالتناول او كما بان امتنع الرد لحق البائع بالتعيب عند المشتري
او لحق الشريك بالخياط كذا في الكافي وفيه نظر لا يخرج في كذا في فصل في باب
خيار العيب ان الوصف لا قط له الثمن قبل القبض وهو يأخذ قسطا اذا صار مقصودا بالامساك
عند قبض المشتري حتى لو اشترى عبدا فوجد عيبا فصالح من عيبه على انه قبل القبض لم يكن
الامة عوضا من العيب بل زيادة في اصل المبيع حتى كان الثمن على العبد والامة على قدر قيمتها
حتى لو وجد باعدها عيبا رده من الثمن ولو كان المصلح بعد القبض كانت الامة عوضا عنه
العيب حتى لو وجد بها عيبا ردها بحصة العيب من الثمن وكذا الوكيل بالتمسك اذا رضى بالعيب
قبل القبض صح ولزم الموكل ولو رضى به بعد القبض لا يبيع ولزم الوكيل لان قبل القبض لم يجب العيب
حصة من الثمن على البائع وبعد القبض يجب حصة العيب على البائع فبطل استقامه حق الموكل كذا
كلامه فاذا صار الوصف قسطا من الثمن بعد القبض وجب ان يبيع الترموع بالنقصان مع اسكان المبيع
والجواب ان الوصف وان كان بقا لم يثبت من الثمن بعد القبض ويجب حصة العيب على البائع
بعدها كمن وجب غير متصور ليكن البائع من ثمن القبض الذي به يفسر الوصف فباعتبار ان
يجب حصة العيب على البائع بعد القبض كانت الامة المصالح عليها من العيب عوضا منه
ولم يبيع رضا الوكيل به وباعتبار ان الوجود غير متقرر ولم يكن للمشتري ان يرجع على

خيار العيب

جبراً فانه بقوله لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الحق هو متعلق بالمتقرر وانما
مستقمة لاحالة **قوله** ولان لم يرض بزواله باقل من المستحق فان قيل يشكل باذا باع
علامة معيب فانه لو سلم لم يكن الباع للبايع لئلا يرضى به ان لم يرض بزواله ملكه بهذا القدر
من المستحق اجيب بان البيع يكون في يد الباع وتصرفه وممارسته طول زمان فانزل عالماً
بصفته فيكون راضياً بخروج البيع من يده سلماً بالمستحق كما كذلك المشتري كذا في الشرع
لا يقال كون البيع في يد الباع وممارسته غير انما لا يرى ان منع غير الموزون وبذلك الصلح
والمرساة يزول قبل القبض ولا ممانعة دون القبض لان العيب للعقاب والغالب وان يكون
في يد الباع وممارسته فان قلت كانت كون البيع في يد الباع وتصرفه دليل على علم
بأوصاف البيع لذلك قوله على انه معيب دليل على كونه غير عالم به فلما اذا اعتبرت الدلالة
الاولى دون الثانية اجيب بان الاولى سابقة وقد ظهر علمها حيث انزل عالماً
بأوصاف البيع قبل قوله على انه معيب ولا يعتبر بالتحريم اذا علمت الدلالة علمها
قبلاً لذلك الاخرى اولى وايضا ان قوله على انه معيب لم يذكر على وجه الشرط بل على وجه
البرء من العيب فكانه قال بعك على ان يرى من العيب فلا يكون له الخيار الى هذا
المستحق فيسقط حيث قالوا واشترى عبداً على انه كافراً فانه لا يرد له لان الكفر
معيب فذكره في العقد لا يكون على وجه الشرط بل على وجه التقدير ومن العيب **قوله** وكلما
اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب اي في كل عارض اوجب نقصان الثمن فهو عيب
فلا يرد ان الرضا في الخطم يوجب نقصان الثمن مع انه ليس بعيب اذ الرضا ليست بعامة
فالخطم قد يكون ردياً في اصل الخطم للملح فكون الرضا نوعاً لا عيباً نعم ان نقصان العيب
ذكر في العيون فانه لا يوجب نقصاناً في المالبسة بل زيادة حتى لو اتفق الحق من كفاية جازحه
وعلم في الكافي بان النقصان في المالبسة والمقصود هو انزال المالبسة وقد يكون ذكرنا في كفا
الظهار وجواب ان النقصان عيب من حيث انه يوجب فوات عضو من اعضاء الادى وهو بهذه
بطه يوجب نقصان القيمة وان كان يزاد مالبسة باعتبار امر آخر فيدخل في عموم قوله
كل الى اخره وايضا الحق من حيث انه ينفوت حسن المنفعة يوجب نقصان المالبسة لكنه يزاد
قيمة لم عند بعض المبال في استخدام في النساء وهو حرام فلا يعتبر بالزيادة الملبسة به الا يرى
انه لو غصب عبداً خصباً فذلك يضمن قيمته غير حق ولو كانت هذه الزيادة معتبرة لضمن قيمته
خصباً وكذا لو غصب عبداً فترجع خصيصه ويوجب بعض نقصان الثمن انزاله ولا ينجيز
ذلك بالزيادة الملبسة بالحق ولو كانت معتبرة لا يوجب وليس لذلك هذا ولكن يشك بان
لو كانت الزيادة الملبسة بالحق غير معتبرة من علمهم عتاقه عن الكفاية لكونه حراماً كما يجب
بالحق تمام الدية لانه ينفوت حسن المنفعة وهي منفعة الا يلاو وبالجملة وصحت الكفاية توجب اعتبار هذه

الزيادة وما ذكرنا من المسائل بوجوب اعتبارها فلا يرد وجوبها في باب الغصب ان شاء الله
قوله ولا باقية البول في الفرائس والسرقة في الصغير عيب قال في الفوائد الظهيرة وحنا
مسألة عجيبه وهي ان من اشترى عبداً صغيراً فوجده يبول في الفرائس فلم يتمكن من ازالة حتى يقبض عنده
تعييب اخر كان له ان يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم كبر العبد هل الباع ان يسترده ما اعطى
من النقصان لنزول ذلك العيب بالبلوغ كرواية في الكتب ثم قال وكان والذي يتولى ينفق
ان يسترده استدلوا بما اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يردّها فان عشت عنده
رجع بالنقصان فاذا رجع ثم امانها زوجها كان للباع ان يسترده بالنقصان لزوال العيب
فكذلك هنا وبما اذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له ان يردّه فان عيب عنده رجع بالنقصان
فاذا رجع ثم برى من مرضه هل يبيع ان يسترده او ان كان يبرئ به يردّه من يردّه ولا
قلم ذلك والبلوغ هنا لا بالمدواة وكان له ان يسترده وفيه سطر لان البلوغ متى علم العيب
في الصغير التي بانتهاء يتقرر والتقرير في حكم الباقى فكان هذا العيب باقياً كما فلا يسترده بالنقصان
بخلاف حائض المسلمين لان العيب فيها زائل لا يقرر نعم لو كان ذلك الحكم فيما اذا مات الزوج
عن المتزوجة كالحكم في سورة الاحزاب لو كان الاستدلال به صحيحاً لان العيب في اجمالية وهو النكاح
ينتهي بموت الزوج عنها كالعيب في الصغير ينتهي بالبلوغ وكنت غير مسلم فاذا كان المتزوجة مقررة
وللتقرير في حكم الباقى الا يرى ان لو اشترى عبداً فاعتقه ثم اطلق على عيب كان عند الباع له
ان يرجع بالنقصان وعلم في الكتاب بان الاعناق انما الملك والشيء بانتهاء ينقر فيجعل كان
الملك باق والرد معتذر وكذا خصومة المالك في القطع بسبب السرقة بشرط حتى لو سقطت كصوت
قبل بان وهبت المشرق للشارق وسلم اليه لا يقطع اما لو اشترى الخصومة بنائها بان راس الشاة
المسروى الى المالك بعد المرافعة الى القاضي فانه يقطع لان المقصود من الخصومة هو استرداد المال وقد
حصل فكانت الخصومة منهية لمقصودها والمشيء بمنزلة بيت فكانت الخصومة قائمة
وقت القطع فيقطع كذا ذكر في السرقة فعلم ان المشيء في حكم الباقى والله اعلم بالصواب **قوله**
لان ارتفاع الدم واستمرار علامة الداء فان قلت ذكر في الفتاوى النفس في اشترى جارية
فامتد ظهرها من غير ظهروا الحل لا ليس له ان يردّها على ما علمه ما لم يدع ارتفاع الجرح او بالداء
لان الارتفاع بدون هذين السببين لا يعود عينا والمراجع في الحل الى النساء وفي الداء الى الاطباء
كذا في الذخيرة فلو كان الانقطاع علامة الداء يوجب الاكتفاء بدعوى الانقطاع ولم يشترط دعوى
الانقطاع بالحل اجيب بان دعوى الانقطاع بالحل او الداء ليس بشرط على اختيار المصنف
رحمه الله عليه رحمة واسعة وان اختياره على خلاف اختلاف النفسى وان اختلف الانقطاع
بدون هذين السببين في مجرى العادة ممنوع والى هذا يثبت نقطة الذخيرة قبل هذا حيث
قال ان الناس يعدون الانقطاع في مدة كثيرة عيباً ولو سلم فتقول معنى قوله علامة الداء

ردليل الراء في الظاهر كايده دليل المك والنايت بحكم الظاهر فالخا صلات الكلام قد وقع
 في ان لا يقتض عيب محقق او انه لا يكون الا عن داء وهو ممنوع الى ما يكون عن داء او اصل
 وما يكون لا يكون باخذ هذين السببين فقد قيل بالاول وهو الذي خات في البداية وانما لا
 يشترط دعوى لا ارتفاع باخذ هذين السببين وقيل بالثاني وهو اختيار الفضلي في فتاواه
 وانما يثبت دعوى لا ارتفاع بالداء او بالخل فالعيب عنده هو الداء والخل لا ارتفاع للخصم
 لا يكفي للارتفاع فلا بد من ذكر الخلل وذكر الداء واقامة البينة عليه بان احصيه طبيبان اذا اختلف
 امره بالخل **قوله** لانتم محلي بالمقصود في الجارية والاستقراض وطلب الولد نصريح بان الولد
 قد يكون مقصودا بوطي الجارية لانه قد مر في باب العتاق انه لو قال لامرأتي احديكما خرة فوطي احدهما
 لا يكره بانها بلغت في الاخرى ولو لم لا مرته احد كاطان فوطي احدهما يكون بياها للطلاق
 في الاخرى عند حنفية رحمه الله عليه لان المهر من الاجاب لا يحرم الوطى عنده غير ان المقصود من
 وطى المتكوفة الولد فيكون قبيل على استيفاء الملك ومن وطى الامه قضا التبرع دون الولد فلا
 على استيفاء الملك فيها وانما نصريح بان المقصود في الجارية هو قضاء الشهوة فكانه اراد بقوله
 محلي بالمقصود في الجارية وهو طلب الولد انه قد يكون المقصود فيها طلب الولد لا قال الا لان المقصود
 قد يكون الاقراض فلا يكون بياها لشك و اراد بامرته قوله دون الولد انه لا يقصد به الولد في بعض
 الادفات قوله اقضى غاية البلوغ وهو سبع عشرة سنة فيما اى في الجارية وادناه تسع
 سنين **قوله** عند حنفية رضي الله تعالى عنه فاما عندهما فاقصاها خرة **قوله**
قوله فاشتغل اصلا فان قيل ينبغي ان يثبت الشركة كما اذا اختلط التوبق لرجل بالثمن
 لرجل قلنا في اثبات الشركة ايضا اضربها بالبائع اذا الشركة عيب **قوله** وفي ان
 اى فيها اذا خاطه لولده الكبير بعده اى بعد تمام الملك بعد الحياطة حيث لا يثبت بعض الكبير
 لان عدم الولاية عليه والتمليك لا يوجب الملك الا بالتبعية والقبض فتم التملك من الكبير
 بالتبعية ليه وانما متاخر عن الحياطة والرد يمنع من الحياطة وانما قبل التملك فيضاف لامتناع
 الى الحياطة دون التملك فلا يكون حابا للمبيع حتى يمنع الرجوع بالنقصان **قوله** فتعين
 الرجوع بالنقصان فان قلت الرجوع بالنقصان يوجب الضرر حيث لم يضر بزمانه عن ملكه
 باقل من المستحق واجب بان المشتري ايضا يضرر بامتناع الرجوع بالنقصان كذا دفع الضرر عن
 المشتري اولى من دفعه عن البائع لانه كالغار على المشتري حيث لم يعلم بالعيب فكانه رضي بالرجوع
 عند امتناع الرد مجرد وث العيب في يد المشتري **قوله** اما الموت فلان الملك ينتهي به والمشتري
 في حكم المتضرر فكان الملك باقي والرد متعذر بامر يمكن فصار كما لو قبض عند المشتري ثم اطلع
 على عيبه والمعنى ان الملك ينتهي بالموت وبانتهائه يمنع الرضا والرد هو عادة الملك ولا
 يتصور عادة بعد انتهائه فانه حينئذ لا يقبل التضرر من ملكه الملك ومن امتنع الرد يرجع بالنقصان

الا ان يكون طابا وهو ليس كما بينت اذ الحبس انما يتصور فيما يحتمل النقل فثبت هذا
 كان المراد بقوله لا يفعله هو الفعل الذي لا يوجب الحبس كالباع او المراد هو الحبس نفسه اى لا
 يحبس كالحياطة وعلى الاول قوله لا يفعله عكس بطريق التلاوة على بينة قوله
 ولا امتناع حكم لا يفعله اى لا يفعله الذي لا يوجب الزيادة في ملكه قديم احتراز عما اذا
 صبغ احمر ثم اطلع على عيب يرجع بالنقصان العيب ولا شك ان الصبغ يفعله كذا في الشرع
 قلت لو قطع الثوب ثم اطلع على عيب يرجع بالنقصان مع امتناع الرد بالقطع وانما لا
 يوجب الزيادة فهذا التمثيل لا يكفي لدفع ما يرد ان قوله لا يفعله يشير الى ان امتناع
 لو كان يفعله مع الرجوع بالنقصان وليس كذلك فان امتناع الرد به اذ قطع الثوب وصبغه
 احمر يفعله مع انه لا يمنع الرجوع فالظاهر ان يقال امتناع الرد لا يفعله وان كان لا يحتاج
 اليه للرجوع بالنقصان فهو يحتاج اليه للرجوع به على وجه لا يفرق فيه جواب
 الاستحسان مع جواب القياس والموت لا يمنع الرجوع بالنقصان قياسا واستحسانا
 وانما معلول يكون الامتناع حكما لا يفعله كانه قال الامتناع حكما لا يفعله لا يمنع الرجوع
 قياسا واستحسانا اما الاعتناق فثبت ان لا يرجع لان الامتناع يفعله وفي الاستحسانات
 يرجع اذ يقول واد قوله لا يفعله قصد الى اثبات الحكم في الموت بدلالة ما اذا كان لا
 امتناع يفعله يعنى اذا كان الامتناع يفعله غير مانع للرجوع بالنقصان فلا يمنع اذا كان لا
 يفعله بل بامر حكى اولى **قوله** لان الاعتناق انتهى بالملك وفيه بحث اما اذا لا فله من الملك
 بعد الاعتناق اذ الدين والعتاق باهم ولحقه بدار للطلب ثم سببت وكذا العبد الذي اذا اعتق
 ثم لم يدار للطلب ثم سببت كان الاعتناق ذو لا يملك لانها واما ما بانها فلا يملك مرجع بان
 الطلاق في الفاظ العتق جائز وانما من قبيل ذكر السبب ارادة السبب فلو كان الاعتناق انتفاء
 الملك لم يكن الطلاق وضع لانه الملك لا يملك **قوله** فكان انها الخاخره حاصل الفرق
 بين البيع والاعتناق على ما يشره لفظ الكتاب هو ان بيع جنس يبيع عن الباع واختار منع
 لانه اخراج يبيع عن ملكه والاخراج يمنع الرد ومع اختيار منع عن البائع لا يرجع بالنقصان
 اما الاعتناق فليس يمنع البيع عن البائع لانه انها للملك وتقدر له لان المعنى في حكم الباع في قول
 نفس الاعتناق جنسا للبيع ومنع البائع بل امتناع الرد بامر حكى وهو يتعلق حق العبد
 بالعتق فصار كما لو صبغ احمر فان الصبغ متى لم يكن جنسا للبيع ومنع البائع بل امتناع فيه
 باعتبار الزيادة كان له حق الرجوع بالنقصان كذا اعماد الم يكن الاعتناق في نفسه منع
 تقرر للملك لا اخراجا له عن ملكه كالباع وكان الرد بامر حكى لا يمنع الرجوع بالنقصان هذا
 ولكن للحكم ان يقول سلطات الاعتناق انها وتقدر لا اخراجا وانما لا شك ان لا
 تائيد الملك على وجه لا يحتمل الرد الى من آخر والتأكيد على هذا الوجه اخبارا للبيع كالاخراج

فالقيا

بغيره حتى لا يصح بيعه بحمل النقل من ملك الى ملك فلا يكون جنسا ومنعاً بل الامتناع
عنده لمحض حكم الشرع ومنع من الرد كان الربو وتقريرا آخر ان الاعتراف لما كان اتسا
كان الملك باقيا مكانا فليكن بما اذا كان الملك باقيا حقيقة والرد متعذر وفيه يرجع بالنقصان
كل لو عيب بعيب اخر او صيغته بخلاف البيع فانه من باب الملك والرجوع بالنقصان لم يعرف الا
مع بقاء الملك وذلك ان المشتري لم يرجع بالنقصان باعتبار ان ملكه لم يرجع مع جميع اوصافه
فيملك المطالبة بالوصف الغائب وعند تعذر تسليمه يرجع بالنقصان ولا يخفى انه انما ملكه بغير
وصف بالعيب عند قيام الملك في الاصل اما اذا لم يبق ملكه في الاصل بطل في الوصف ايضا
اذ لا يتبع بدون الاصل فلا يملك المطالبة لانه لم يبق مال كالمال وقد يقال في وجه الفرق ان
البيع باسبع بنقطة من غير ان لا يتعدى الرد بفعله وهو اسبع فيمكن ان يرجع بالنقصان
البيع كما هو دفع ضرر نقصان الثمن عن نفسه ومع تمكنه من دفع الضرر عن نفسه باعتبار بقاء
البيع صالحا للاسترداد ولا يجبر على قبول هذا الضرر حتى يرجع المشتري عليه بالنقصان
وانما بعد الاعتراف فلا يبقى البيع صالحا للاسترداد ولا يقدر البائع على دفع الضرر عن نفسه بغير
البيع كما هو قيد دفع الضرر عن المشتري بالرجوع بالنقصان وفعله وهو الاعتراف لا يصح لان
الضرر على المشتري لانه فعل ما دون قيمه شرعا فلا يصح سببا للفرقة **قوله** وهذا انما الشيء
بغيره بانتهاء والتفرغ في حكم الباقي فيجعل كان الملك باق والرد متعذر وفيه يثبت ما عرفت
من جواز التراجع بين السيد ومعتقه او بين السيد ومعتقه وعلى ما ذكره مع ان الاعتراف
بهاء ملكه ومنه في حكم متقرر واستقر في حكم الباقي لزم ان لا يصح التراجع بين المعتقة
والسيد ولا بين معتق والسيدة لان اقل من شبه ملك وانما يتم التراجع بحقيقة او الحرمة
بما يحتاج فيه **قوله** فيجعل كان الملك باق والرد متعذر بشرط ان يقال الملك شرط للرجوع بالنقصان
والصفة فيه ولم يعلم ان الموم يبق الملك يبق العقد يثبت لانه انما يحصل باقيا مع كونه عوضا
غيره ببقاء ملكه وهو ملك حيث لم يبق الملك لم يبق العقد ومتى لم يبق العقد لم يبق للمشتري
استحقاق وصف التمتع في بيعه لانه يستحق بالعقد ولم يبق وبالم يبق يستحقه لم يمكن
من الرجوع بالنقصان لانه على استحقاق وصف التمتع ووجهه خزان الرجوع بالنقصان
خلفه في الفسخ يصار اليه عند تعذر فيستدعى تصور الفسخ واعادة ملك البائع ولذلك
الابقاء للملك فلا بد منه حقيقة كما اذا عيب عند المشتري او اذا زاد او حكا كما لو بان او عيق
فان الملك بهما يتقرر واستقر في حكم الباقي فصار كان الملك باق والرد متعذر فان قلت
بعد جازم قبله حيث تعذر بفعله وهو الاعتراف فوجب ان يمنع الرجوع قلت الاعتراف تصرف مملوك
للمشتري وكل تصرف مملوك لا يمنع الرجوع وان اشيع الرد به كالقطع والصنع احره وذلك ان لو اشيع
الرجوع بهذه التعريفات لتضرر به المشتري فانه ربما يتصرف في البيع قبل العلم بالعيب يظن انه سليم

فواضع الرجوع بالاطلاع على عيب بعد ذلك لتضرر به وضرره يدفعه ثم يتصرف بما وجب حبس
المبيع عن البائع بان يبق قائما للنقل من ملك الى ملك اخر اشيع الرجوع بالنقصان لان ضرر
البائع على تسليم النقصان مع حبس المبيع عنه اضراره فانه ربما يوافقه انما اخذ المبيع
والاعتراف ليس بحبس اذ الحبس انما يتحقق اذا بقي المثل فالملك من ملكه ملك ولا يبقى فيه
للمبيع الاعتراف والتدبير والاستيلاء فلا يكون في الرجوع بالنقصان اضرار بالبائع **قوله**
بالامر على ان لا يحبس بخلاف البيع فانزعا لانه انما الملك فليكن لا نأثر لانه ملك
الا في بقاءه وبقاؤه وان كان شرط للرجوع فليس بوجوب تسليمه سببا اذا وجد المانع وهو
جنس البند فلا يلزم ان يعلم بان ملكه في الاعتراف على ملك المولى او ملكه لا يصح عوض
عن ملكه فهو عقد كرم يأخذ ماله نفسه ويعتق عبده فكان اعترافا لا يبدل في الحقيقة فلا يمنع
الرجوع والله اعلم **قوله** لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكمه دنيا وفي قضاء بالموت حتى
انفسه حكم جيف يتعلق به حكم دنيا وفي وهو وجوب الكفارة اذا قتلته خطأ وقد صرح للمصنف
في باب التكاثر لريقان بان قتل المولى معتبر في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفارة عيب
حتى لو قتل مولى امته التي زوجها من غيره قبل التسليم اليه بعد المهر بخلاف الاعتراف
لانه لا يوجب الضمان البتة كل جواب عما يقال ان الاعتراف ايضا يوجب الضمان كالقتل ولكن لا يظهر
ذلك باعتبار ذلك فيصير الاستدلال عوضا كما في القتل فقال في وجه الفرق بخلاف الاعتراف لم يتوجه
ان في القتل انما لا يرجع بالنقصان باعتبار ان فيه شبهة للجنس كونه مفعولا البتة وهذه شبهة تنزل
المشبهة البتة في الاعتراف لانه قد يوجب الضمان وقد لا يوجب وهذه شبهة في القتل باعتبار
وهو ليس بواجب في الاعتراف البتة فيقول المشبهة البتة والعيب هو البتة دون النازل عنها
نعم يشك بان اكل مال الغير ايضا لا يوجب الضمان البتة الا يرى انه لو نصب عبدا فاجر العبد نفسه
وسلم من العمل واخذ الاجرة من المستاجر فاكل القاصيب لا يضمن القاصيب للمولى شيئا مما تلف من اجرة
العبد عند ابي حنيفة رضي الله عنه فكان الاكل كالا عتاق من حيث ان كلاهما لا يوجب الضمان
البتة مع ان الاكل يمنع الرجوع بالنقصان وليس قيل اكل مال الغير وان كان لا يوجب الضمان البتة
فمن شرط ان يكون متفقا يوجب البتة ابو حنيفة انما لا يضمن القاصيب اذا اكل من اجرة العبد
الذي اجر نفسه وسلم من العمل زعم ان الاجرة عين تقوم في حق المولى كما سبأ نيك تحقيق في
الاجارة فنقول الاعتراف ايضا يوجب الضمان البتة بشرط ان يارب المعتق فلا تفرق مع اكل مال الغير
لان كلاهما لا يوجب الضمان البتة مطلقا وتوجب بشرط وايضا كسب المسعة في البيع البات قبل القبض
ملكه لمشتري بكل حال عند ابي حنيفة نعم ثم العقد اذا انقص بوجهه يفسخ او بارتد كذا رؤس
او عيب وعندهما موقوف ان ثم العقد فهو للمشتري وان نقص مما ذكرنا فالبائع كسب المخصوص
وكل لو انقص البائع لا يضمن عند الكل ثم العقد او نقص مع انه متلف للملك المشتري عند مطلقا

وعندها ان تم لعقد لانه تلف في حال لو تلف الاصل لا يضمن القيمة بل يسقط المثل عن المشتري
وكسب احسنه من المثل ولا يكون يضمن لكسب القيمة للمالك يكون البيع فحالها لا يصل
وكذا لو تلفه المشتري لا يضمن عندها وله ان يضر الرقبة بفعل مضمون وانما سقطه
انما هي هنا بالملك فصار كالمستفيد به عوضا قلنا السليط على الكرا في ملك المشتري
لا في ملكه فان قيل نعم كمن يضره ان يضره فاسد الرده في البيع بالبيع بل بشرط ان يضره
و قد دفع المشتري عن نفسه من غير الخلق العزم بالبيع وفي الرده الحاق ضرره فتعين الرجوع
بالنقصان ونحوه نقول به ايضا وان انقص العقد مع انه يتلف عقد سابع عندها لانه ان تلف
في حال لو تلف الاصل لا يضمن به بل يستقر المثل عليه كذا اذا تلف لكسب اميعة
بعد القبض و لكن سابع موقوف عندها وتكون والتلف السابع لا يضمن وان تم العقد مع انه
بعد تمام ملكه المشتري لانه تلف ملك المشتري في حال لو تلف الاصل لا يضمن القيمة فكذا اذا
انقص كسب وكذا اذا تلف المشتري لا يضمن وان انقص العقد مع انه يتلف ملك السابع لانه
التلف في حال لو كان الاصل في يده مضمونا بالقيمة وهذا يمنع ضمان الكسب عنده وكذا عيب
ليس به بعد القبض وطيار المشتري كالكسب عند ان يضره ان انقص بيع مع ان المشتري لو تلف
لا يضمن عنده وان تلف ملك السابع لانه تلف في حال لو تلف الاصل لا يضمن القيمة وكذا لا يضمن
الكسب وبالجملة ففي هذه العصور تلافى ملك الغير لا يجب لقمان والله اعلم بالصواب
في بيع ما يقصد بشرائه ويمتد فعله فيه فلو امتنع الرجوع بهذه الافعال بضرر المشتري لانه
ربما جعل هذه الافعال مقصودة بالبرهانية وقوعا بعده ثم يطعن على عيب فلم يتمكن من الرجوع
بالنقصان بعدها بضرره كضرره وموجب اخر هذه الافعال لما كانت مقصودة باسراء المشتري
من قبل سابع فصار مشتري كالمستفيد على هذه الافعال من قبل السابع فصار امتناع الرد مضافا
اليها الى المشتري فكيف لا يمنع الرجوع **قوله** والعليل لا يتخلو عنه ان يكون عادة كالولده
والاشنين في المائتين كمالا ياتي ان المسلم اليه اذا وجد بعض راس المال ونجا بعد ما اقترافه
واستند به جيا في مجلس الرد فباني كان مردود قليل الخمر وان كان كثير بطل عند الجنيته
رحمة الله عليه رحمه وايضا لان القبض النقص من الاصل ولهذا يعود الاجل لو كان
مؤجلا وكذا الكفالة والرهن وكاتما اقترافا من غير قبض الا ان في القليل ضرورة لان الدوام
لا ينفذ عن رفق قليل ولا ضرورة في الكثير والعليل عند ان يضره رحمة الله عليه رحمه واسعه
مادون النصف والكثير ما يوقم وفي النصف عنه روايتان تذكر في الكافي فقد اعتبر القليل
في مسئلة السلم مادون النصف بل النصف في رواية وهذا اعتبر القليل واحدا والاشنين
في المائة مع ان جهة العتق في المثلين واحده هي لا يتخلو عنه قليل فاستدوا زيف
ووجه الفرق مشكل **قوله** ثم رد عليه اي بعد القبض لان التفصيل ذكره

فمنه بل الى اخره انما هو اذا كان الرد بعد القبض لانه لو رد عليه قبل القبض قلنا ان يرد على بايع
سواء كان الرد بالقبض او بالرضا لان الرد بالعيب قبل القبض فخره الاصل في حق من قبله لا
يتوقف على القبض فصا كان لم تنع كذا ذكر في الكلام في دواين من قبل ما ذكر في باب البيع العاشر
ان لو باع المشتري ثم رد عليه بعيب بقضا لم يملك بيعه من بايعه باقل مما باع لانه قد نسخ
منه كذا وجه بخلاف ما لو رد برضا قبل القبض او بعده او باقائه لانه بيع جديد في حق سابع
والبيع الاول لانه ما هذا كلامه ووجه الاستحالة طارحنا اعتبر الرد قبل القبض بالرد سابع
جديدا ثم حتى جاز للبائع ان يضره من المشتري الاول بعد ان رد عليه مشتريه قبل القبض وضا
باقل مما باع واعتده فخرنا من كل وجه ههنا حتى جاز للمشتري الاول ان يرد على بايعه بعد
ما رد عليه مشتريه برضا قبل القبض والمثل ما ذكره ههنا لان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز
من البائع فانه لا يجوز في المنقول والعقد جميعا لا ينفوت القبض المسحق بالعقد فحينئذ يحل
الرد قبل القبض فخرنا وان كان برضا فهذا في غاية الاشكال وغاية ما يمكن ان يقال
ان الرد بالعيب بالرضا قبل القبض ان كان فخرنا في حق الكفل فلا اقل من شبهة المبادلة من حيث
ان المشتري يملكه ثم يملكه السابع براضة منها وتخلل ان له وسماحي بيع فانه لا يضره
باقل مما باع الا يرى ان وكيل البائع اذا اشترى ما باعه لاطم باقل مما باع بائنا حيث يتعقد بيع الوكيل
وموكله مبادلة حكمية حيث تسليم المبيع من قبل الوكيل حتى كان لسان يرد عليه بالعيب وبجائنا
اذا اختلفا في قدر المثل او قدر المبيع فصا كان اشتراؤه تلف ثم يبيع من البائع باقل مما باع ولو تخلى
الثالث حقيقة حتى يضره ما باع باقل مما باع كذا اذا تخلى كما والمبادلة بين البائع والمشتري في صورة
الرد بالعيب ليس باقل من المبادلة بين الوكيل والشراء وموكله اذا يكتفي لجواز شرطه باع باقل من
فهذا اولا وذلك انه فله ضعيف كونه مجتهدا فيهم اولا لانه يشترط الرجوع في جواز سحيم تحمل ان
فاما الرد بالعيب فقد كان للمشتري ولاية ذلك فاذا باعهم آخر ثم رد عليه قبل القبض برضا
فان هذا الرد ان اعتبر مبيعا لم يكن له ان يرد على بايعه وان اعتبر فخرنا كان له ذلك وقد كان
لنا الرد فلا ينقطع هذا الحق بالسببه والله اعلم بالصواب **قوله** فان قيل بقبضا الثاني
كان الاول ان يقال فان رد بقبضا اذا عبرة للقبول في صورة القبض **قوله** لانه قد نسخ
من الاصل اي في حق الكل لغرض اعتباره تبعا لا تنفاه الرضا من المشتري الاول بالقبض
والبيع الجديد لا يكون الا يتراخها كذا في الكافي فان قلت سبائك في اول كتاب القسم
جاز الاختيار عن المبادلة كافي الاخذ بالشفعة وقضاء الديون وانما اشارة الى ان المبادلة
يتعقد بالجبر عند منس الحاجة وقدست الحاجة ههنا ايضا لاحتمال المشتري الى الرد كاختيار
الشفيع الى الاخذ بالشفعة وقضاء الديون والقسم اجيب بان المبادلة هي الاصل في البيع
لا يعدل عنها الا عند الضرورة ومناس الحاجة الى اعتباره ومبادلة من غير راضاة وجهه راضيا

حكاد نصا للقرع عنه او عن غيره ولا حاجته الى اعتبار الرد بالقضاء وتعاكسا كان اعتبار فخا من المصل
واعاد ملكه قد يبرك فكذا اعتبرناه فحاشا لا يبيعنا والله اعلم بالصواب **ع** **ق** عام
الامانة انكار قيام العيب لكنهم صاروا كذا بانشرها فان قلت قولهم لا عيب به نفى لا عيب في كذا
وسمى والتا انما كذبه في قيام العيب عند البيع الثاني دون الاول لان قيام العيب عند الاول
يسر مشرط لرد على سنان بوضوح تركيز في الاستدلال انما يثبت لزوم رد القضاء بقيام العيب
و سنانى فاما يقتضى قيامه عند البيع لثاني فيقتصر لتكذيب على انكاره اعيب عنده ايضا فلا يكون
مكذبا في انكار العيب عند البيع الاول فيبقى ان لا يرد على بايعه قلت هذا الذي تشببه به محمد رحمه الله
عليه فقال ليس المشتري الاول ان يرد على بايعه لان بايوسف رحمه الله عليه رخصة واسعة يقول
ان الاختار اما ان صدر منه مطلقا بقوله لا عيب فيه او مقيدا بقوله لا عيب فيه معنى محتم
وقيضته فان صدر مقيدا بالظاهر انه ليس بمكذبا في قيام العيب عند البيع الاول وما انكر فقد صار
مكذبا في عدم ان يرد على بايعه وان صدر مطلقا فهو مشرف الى قيام العيب عند البيع الثاني
فيكون مقصودا لا يخرج عن حيزه يوجب التمدد وهو لا يدعى الا قيام العيب عند البيع لثاني والشرط
قد كذبه فيه وصاروه في **ق** وجوده كونه فيكون الرد على بايعه **ق** ومعنى القضاء بالاداء
انه انما لا يقرره فان ثبت بالبيئته وفي المحيط ان كان الرد بنكوله او باقراره بقبضه والتا بان اقر
بالعيب ولا لم يلقى القول يرد على البايح الاول لان هذا في حق حصول بقضاء القاضي بغير رضا
المشتري الاول فيكون فخا في حق العقل كارد بالبيئته وانما قلنا انه حصل بغير رضا المشتري
الاول **ق** انما قلنا فظاهرا وانما دلالة فلات الرضى بالقض بطريق الدلالة يثبت من حيث انه
باسر بسبب الفسخ بالنكول او بالاقرار بالعيب وحاليت بسبب الفسخ فان الفسخ لا يوجد بها
وانما يوجد بقضاء القاضي عند اختياره وحكم الشيء لا يعقبه من غير ان يتخلل بينه وبين الحكم
فصل فاعلى مختار هذه كلامه وذلك بشعر بان انكار الافراد ثم اثباته بالبيئته مما لا حاجة
اليه بل يكفي للقضاء بالاقرار ان يقر بالاختلاس بالعيب ثم ابق القول ولكن لقائل ان
يقول ان وجود العيب في يد البايح شرط الرد وفسخ العقد قد نص في الكافي في باب الرد
المريض ان الرضا بالشرط رضا بالمشروط حتى لو علق ملاقاة بغيرها ففعلت والتعليق
والشرط في المرض والفعل ما لم يدرم لانها لا يابشر الشرط صارت راضية بالطلاق
فلا يكون الرد في فاذا اقرار بالعيب رضا بظهور العيب في يد البايح والرضا بظهوره في
يده رضا بالفسخ لانه شرط الفسخ والرضا بالشرط رضا بالمشروط قد ذكر في بعض
المواضع المشتري عيلا و قبضه وانما ان يرد به بالعيب فقال البايح هذا العيب حدث
عندك فاستخلفا القاضي فاقى فرده عليه لان يرد على بايعه ولولم ياتى البيهون ولكن

قراير

اقر بالعيب لم يكن لان يخاصم بايعه فعذا يدل على انه الرد على المشتري الاول
بقضاء او بغيره عند اقراره بالعيب بين الرد على بايعه فلا بد من الثاني بل قلنا المصنف رحمه
الله عليه رخصة واسعة واختاره هذه الرواية فلان اوله بااذا انكر الاقرار لم يثبت عليه
بالبيئته ولكن هذا شكل ايضا اما اوله فلا ان نكول المشتري اعتبارا في فصل الاحتياط
حتى لو استحق المبيع با بايعين لم يكن لان يرجع على بايعه بالتمتع وهذه لانه محتال
في النكول من حيث ان مطلق البيهون وهو المشتري الذي من اسباب الملك موجودا في حضم
فلو كان اقراره مانعا للرد وجب ان يكون نكول ايضا مانعا كما في فصل الاستحقاق وانما
ثانيا فلا ان الثابت بالبيئته كالثابت عيانا ولو ثبت الاقرار معاينة لم يكن له ان يرد على بايعه
قلنا اذا ثبت بالبيئته وانما ثالثا فلما ذكر في الكافي في متفرقات كتاب الاقرار حيث قال ليس
في يد رجل فيه الف درهم اقراره بقبضه لفلان ودفع اليه بعضا ثم اقراره بقبضه لغيره فالباقى
منها وقال في رخصة الله عليه رخصة واسعة يدفع اليه كل ما في يده لانه بعض عنده لان القاضي
انما سلم باقراره فاضيف اليه ولنا انه يجوز ان يكون بالاقرار لان الاقرار به بالغير
لا يوجب الضمان ولا بالادفع لانه فعل القاضي فصار كالنكول وان دفع ماله بغير قضيا
فالباقى للثاني لانه دفع باختياره فكانه انفع ولو كان مكانه اقراره بالوديعه فمضى الى يده
كذلك وعند محمد رحمه الله عليه بعض يقول بان لا يرد بالحق ولا اقراره عنده هذا
كله فلم يجعلوا الدفع بالقضاء اذا كان مثبتا على الاقرار كدفع بالاقرار وجعل
الرد بالعيب بالقضاء بناء على اقراره به كشرط بغيره واختيار **ق** يرجع اليه
اي يرجع الى البايح بالخصومة وليس المراد الرجوع اليه بتقصا العيب لانه ليس له
ذلك هنا **ق** المتيقن بقيام العيب عند البايح الاول قلت المتيقن بقيام
العيب ان كان ثابتا عند البايح الاول ولكن الفسخ بالرضا ما كان يتبع في حق البايح
الاول قبل ملك المشتري في حقه وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين فصار كما اذا اشترى
المشتري الاول عبدا آخر من مشتريه على ان متيقن بقيام العيب لا يوجب الفسخ بالرضا
حتى يمنع الرد على البايح بل يحتاج الى التبرع مع الخبر لا يمكن اعتباره شعرا بل يكون فخا
في حق الكل فيكون الرد على البايح الثاني لم يوجد **ق** حتى يحلف البايح او يتم
المشتري بينه مشكلا لانه جعل احدهما غاية لنفي الاجبار على الرفع ونفيه لا يقتضى
باقاة البيئته بل يستمر فاصح باضمان متى بان يقال او يتم مشتري بينه فيستمر عدم
الاخبار كذا في الكافي قلت زيادة قوله فيستمر عدم الاخبار لا يصح هذا الكلام بل
حيث يدل على انه يجوز حتى يتم المشتري بينه فيستمر عدم الاخبار وانما فاسد لان قوله
حتى يتم يدل على انتهاء عدم الاجبار مع استمرار متجلب لك ان في بين انتهاء عدم الاخبار واستمر

قوله والمراد بالخليف على انه لم يابق عند البائع يعني لم يرد به الخليف على انه لم يابق عند المشتري
قوله حتى يقيم المشتري على انه قد ابق عند اي عند المشتري اذا المعنى في الجلف ولا يخفى
ان الخليف بعد اقامة المشتري البيضة على ياقه في يده اقامه هو على انه لم يابق عند البائع اعلم انه لم يابق
عند المشتري اذ لا معنى لهذا الخليف بعد ما ثبت العيب عنده بالبيضة ثم اعلم بان قيام العيب في الحال
شرط لاستيما الخصومة فان قيل اي فرق بين هذا وبين الدين فان من ادعى على اخيه ديناً وانكر
المدعى عليه قيام الدين قال القاضي يا امر الدين المدعى عليه بالجواب وان لم يثبت قيام الدين
فالقاضي في الحال وكان السلامة عن العيب اصل والعيب فكذلك سلامة الذمة عن الدين
والسفل عارض قلت الفرق بينهما هو ان قيام الدين في الحال لو كان شرط لاستيما الخصومة
لم يتوصل المدعى الى اصيل الحق بل لا يكون له بينة اصله او كانت له بينة ولكن
لا يقدر على اقامتها لموته او لغيره اما في دعوى العيب فلو شرطنا قيام العيب في الحال
لاستوى الخصومة يتوصل المدعى الى اصيل الحق لان العيب اذا كان مما يباين ويباهل ملكا
اثباته بالتعرف عن ابيه وان لم يعرف بالاثبات امكن التصرف عنه بالرجوع الى الاطباء والقول
كذا في الشرح وهل يصح ان يقال ان المشتري لا يصير حاصلاً لبقاء العيب في يده لان قيام
الخصومة مبني على ثبوت وصف السلامة فلا بد من اثبات ذلك بالبيضة ليصير حاصلاً في دعوى
العقد لا بد ان يقول في يده ويثبت بالبيضة لانه يصير حاصلاً لا يثبت اليد فلا بد من اثباته
وكذا اما قيام الدين في ذمة المدعى عليه فليس بشرط لصحة دعوى خصم في اثبات الدين حتى يثبت
اثباته اولا بالبيضة كيف ولو ثبت الدين بالبيضة اولا لا رفعت الخصومة فلا يكون ذلك شرطاً
لصحتها فظهر ان قيام العيب في يد البائع ليس باعتبار ان السلامة اصل والعيب عارض بل باعتبار
ان سلامة الخصم لغوات وصف السلامة فلا بد من اثباته اولا ليصح خصمته مع البائع فلا كذلك في
فصل الدين فافترقا **قوله** او بالله ما اذن عنده فافترقا فان قيل في دعوى الاباق والسرقة ينبغي
الخلف على العلم لانه يخلف على فعل الغير قلنا انما يخلف على الثبات لان البائع متى سلم البيع
سليماً فالاستحسان يرجع الى ما ضمن بنفسه ولان الخليف على فعل الغير انما يكون على العلم اذا ادعى انه
لا علم له بذلك اما اذا ادعى ان له علماً بذلك فيخلف على البيان لا يري ان المودع يخلف على البيان
لا دعاه العلم بذلك وان كان قبض فصل مودع كذا في الشرح قلت الاستدلال بخليف المودع على
البيان مستحيل لان رد المودعة الى مودع يحصل بالتحلية التي هي قبض كبر لا شك ان تحلية فعل المودع ود
المودع فيكون تخليفه على فعله لا على فعل غيره وهو القبض الحقيقي الا ان يقال رد المودعة انما يحصل
بالخليف حيا بما تمام قبض باعتبار ان سبب رد الشيء اقام مقام غير بعضه حكم ذلك الغير
لا حكم نفسه فنصرت تحلية لقيام مقام القبض الحقيقي فعل مودع فيكون الخليف عليها تخليفاً
على فعل الغير ثم القاضي الامام طهر الدين قال هذا لا يتوفاً لمسيولين احداهما رجلاً باعاً عبداً
من اخر لم مات احداهما وادى البايع الاخر لم ادعى المساع عيباً فانه يخلف في نصيب بالهرم وفي نصيب مودة

بالعلم عندني حقيقته وانه يدعى علم بانتفاء العيب زمان البيع وكذلك مفاد من ان ذابا ما بعد اذ
احدهما فادعى المشتري عيباً يخلف خاضراً في نصيبه بالجزم وفي نصيب غيره فادعى ان له علماً
بذلك والجواب عن الاول انه لما خلف على نصيب مودعه باعتبار انما يثبت لا يدعى علم فلا يخلف على
البيان وجاز ان يثبت الشيء بجهة الاصل ولا يثبت ذلك بجهة النيابة كونه باع عبداً غير ممنون
في جودته العبد على اقرار المشتري انه مأمور بالبيع فانه لا يقبل نيابة لانه متناقض ما لو مات
دبت العبد وادى البايع ثم يرد على اقرار المشتري بذلك يقبل فانه جود المورث لو قبلت نيابة
على هذا الوجه فانه لا يقبل من حيث انه اصل ومن حيث انه اصل هو متناقض وبعد الموت انما يقبل
من حيث انه نائب عن الميت والميت لو ادعى بنفسه لا يكون متناقض فكذا نائبه كذا في الكافي ومما
نحوه في ان كان الوارث يدعى العلم فولا يذهب عنه من حيث انه نائب عن الميت فلا جهار يخلف هذا **قوله** على
العلم دون الثبات ويحل هذا يقول في الجواب عن الثانية وذكر في الجواب ان صاحب العبد
لزم بحد الوكالة حتى مات فورد البايع فقال انه لم يامر بالبيع لانه متناع في نفس ما من جهة ولا
متناقض فان قلت ينبغي ان يلتفت اليه من حيث انه صار بمنزلة الميت وقام مقامه ومنه هذا الوجه
لا يتحقق التناقض قلنا انما يلتفت الى قوله اذا صار بمنزلة الميت قائماً مقامه في هذا العيب شرط
قيام مقامه في هذا العيب بقاؤه على ملكه وذلك لا يثبت بمجرد قوله ولو قام بيته على اقرار المشتري
ان المالك تجدد الامر بالبيع قلت لانه يثبت بيته اقرار المشتري بطلان حقه ولا يبريد بطلان وجهه بل قوله
ان وجبت البيع والتمت التسليم الا ان المشتري نقض ما ادعى فانه قد انقضى هذا المقدم والتمت
بالقواب واليسم المرجع والمآب **قوله** ان الخلف يترتب على دعوى صحته وذلك ان البيع
ما شرعت الا لقطع الخصومة فلا وجه الا بعد توقيفها فاما البيضة فتشترط اثباتها بالبي
بثابت لا لقطع الخصومة على الخصوم والمشتري يحتاج لاثبات الا ان عند نقض بيته
قوله فاقول قوله المشتري فان قلت وجب ان يقال انما اختلفا في مقدار البيع وجب
بان الاختلاف هنا من حيث المعنى في مقدار ما يرجع به المشتري على البايع لا في مقدار البيع لانه
غير مقصود **قوله** فيكون القول للبايع لانه ينكر قبض الزيادة كذا في الكافي وقد يقال
ان القابض وان كان منكراً في الصورة قبض الزيادة فهو يدعى الرجوع بعدد الجارية
بكل الثمن والبايع وان ادعى في الصورة قبض الزيادة فهو يدعى في المعنى ينكر الرجوع
عليه بكل الثمن اي ليس كذلك ان يرجع على بكل الثمن بل بحصة الجارية المعينة جده
ثمة الثمن عليها وعلى الوصية معها وقد مر من ان البيضة على اعتبار الظاهر
والبيضة على اعتبار المعنى والمقصود كما لو ادعى رد المودعة والمستوجب ينكر
ردّها فاقول للموقع وان كان مدعي الرد لانه ينكر القام والمستدعي يدعيه فالاولى

ان يقال انما يكون القول للقابض لانه اعرف بالمال المقبوض لانه في يده لان الظاهر من هذا انه
والقول قول من يتقدم له تقاضيه ووجد بالآخر عيبا فبدل بالآخر يغير المقبوض مع ان
المسئلة فيما اذا وجد بالمقبوض عيبا كذلك لانه اذا وجد بالمقبوض عيبا ففيه اختلاف كما
سببنا بينك فالجواب على الاتفاق انما هو فيما اذا وجد بالآخر عيبا وهذا لان القبض
للمسلم يثبت بالعقد فان تفرق فيه كالشريك في العقد وقد يشكك باذا اشترى عصرا فخر
قبل قبض حيث ينقضي العقد ويتغير في البيع لغير وصف المبيع بمنزلة ما اذا نقيت وسببا
لمسئلة في كتاب الرحمن فلو كان القبض حكم العقد لما بقي العقد في هذه المسئلة لتعذر القبض
الملك هو في حكم العقد لا يركب الذي اذا اشترى من ذى حق اشتراقا فاسما واسما واحدا
ينفصل البيع ويمنع من القبض ما ذكرنا ان القبض في باب البيع حكم العقد لانه يستفاد به
حكم الشريك بعد القبض لا قبله والاسلام ما يخبر منه وايضا اذا اشترى ارضا وتخلها
بتمرة فقبل قبضه بمثل التمر اخذ لكل بالتمرة ولم يبق العقد ولو كان القبض يحكم العقد بمنزلة
العقد وجب ان يفسد العقد كالو شريك الارض والتخل مع غيرها بمثل غيرها ولو لم يفسد
ان الشاري ذكر في كتاب في كتاب شركة قلنا ان يمنع واما اذا تبايع بدينين فاسلم
احدا قبل القبض ففيه ايضا اختلاف المشايخ اشارة الى في الكتاب في باب الحائض
نفسه حيث قاله واذا تبايع الدينين فاسلم احدهم بفسد البيع على ما قاله
القبض هذا القبط وفيه اشارة الى الخلاف فكانت مسئلتنا التجرى والاسلام من فلا
يحتاج الى غرض وعرض لانه ان قبض التمر الذي تم التحيل لم يفسد مع لا يفسد القبض
ببيع حتى يكون كالمبيع **والسنة** خلافا لفرقة من قاله عليه السلام رحمه الله فانه يقول فيه
تفرق الصنفين في اخره هكذا ذكر في المسوط وغيره وذكر في المختلف ما يخالفه فقال
اد اشترى عشرين فوجد باحدهما عيبا قبل قبض رده بحسب من اخذ عند زفر رحمه الله
رحمة الله عليه كما لو وجد عيبا بعد القبض فانه يرد به خاصة فكذا قبل قبض كذا في الكا
فمن زفر رحمه الله عليه رحمه الله واسعد روايات في رواية لم يفرق بين الصنفين قبل
القبض وبعده ففاس ما قبض قبل القبض كذا في الكتاب في فقه زفر على ما بعده ووجه الاولى
ان اشترى قبل القبض اما لا يجد ما فيه من الاضرار للتبايع بفوات عرضه وهو يرجع الردى بالضم
مع غيبه ووجه الاخرى قائم في التفرق بعد القبض فلا يجوز ايضا وجه الثانية ان التفرق
بعد القبض انما لان علمه بفسده هو العيب وذا وجد في احدهما والحكم يثبت بحسب العلة
فلا يتعلق بالغير المعيب وهذا المعنى موجود قبل القبض ايضا فيكون الحكم في الثاني هو
البيع لفرقة فيهما حيا في لوجهين قوله واما بعد القبض وتا اورد ذلك لان هذا الحكم
القبض لا يتحقق بالملك والموزون **والسنة** اما الركوب لا يرد فلانه سبب الرد قلنا في السبب

هو سبب في المباح او القود اما الركوب فرائد على ما يحصل به الرد في جميع الدواب
لصوبه الدابة او لغيره فوجب ان يكون الجواب في الركوب للرد على التفصيل كما في الركوب
للسوق والعيب كما هو افدى روايتين في كتابي والركوب للرد على التسوية او يسرى عيب
لا يكون رضا استحقاقا لانه كذا في ردنا الى سوقها ورجاله سألها فلم يركبها فردنا في سوقها
وعلفها وقبل ما ولد اذ لم يحسن الرد والسوق والصف والركوب انما كان
موجبا لاعتين فقبل الركوب للرد لا يكون عرفا وان امن الرد بدون ركوب
لانه يعني الى الرد ولا كذلك الركوب لسبب والعيب كذا كذا في ردنا الى سوقها
بما منه قلت بل يجب ان يكون الجواب مطلقا غير محمول على ذلك كما هو في الروايتين
على ذكرنا من الكافي وذلك في عدم امكان السبق الا بالركوب عيبا عند بعض الردوات
كل كونه عفو الا يرى انه لو وقف الدابة لاجل الردت فزادت علفا في برونها
لم يضمن لان من الدواب ما لا يقبل ذلك الا بالاعراف فقد حكموا عدم القبول مطلقا على اعتبار
عادة بعض الدواب ولم ينفصلوا بين ذلك كانت الدابة لا تروى اما بالاعراف وما ذارت
في حال السير ايضا فكذا هنا يجب ان يكون الركوب للسوق والعيب رضا بالعيب على اعتبار بعض
الدواب لا بالاعراف والركوب والعيب كما كان للارباب عند بعض المشايخ مطلقا غير مقيد
بما اوردتم من جهة يدوجب ان يجرى جواب الكتاب على اطلاقه او مطلقا او امكن اقراره
على اطلاقه وجب ان يجرى عليه ثم لو كان الممار عند المصنف هو التفصيل لزم ان يكون مطلقا
للجواب والفتوى هو التفصيل فانما هو جواب الكتاب على ما هو منهيب البعض من التفصيل
مع امكان ان يكون المذكور في الكتاب قول من لم يفسد فليأوف وفيه التهم الا ان يكون
الاختلاف بين العترة في قول محمد رحمه الله في الكتاب بانه مطلق ام على التفصيل في الكل وفيهم
انه على التفصيل في الركوب لسوق او لسر العلف وعلى الاطلاق في الركوب للرد وهو خيار
المصنف رحمه الله لان يرد به وبما هو العترة في جميع الثمن وان يحكم ويرجع بنصف الثمن
لان اليد عن الدابة هي العترة وعندهما يرجع باين قيمة اي يرجع في الثمن بحسب تفاوت بين
قيمة سارقا لغير سارق اي بقيمة سارقا وغير سارق فتعظم ما بينهما من التفاوت بينهما
يرجع بنصف الثمن وان كان بالثلث يرجع ثلث الثمن وعلى هذا مسئلة فتمت سارقا عشرين
درهما وغير سارق ثمانون درهما والثلث ثمانية عشر درهما يرجع ثلث الثمن وهي خمسة واربعين
اذ التفاوت بينهما بالثلث اذا قبل لسبب في درابيع في ثلثه كذا في
وغيره بهذا في نسخة كتابي الى مزيد ما كل وصارنا اذا قبل المقبوض في ردنا
البيع والعقب ان القاص قد تضمن فتمت المقبوض بنفس القاص ثم اذا قبل لسبب غيبه
بعد الرد الى مانع فما وكرا وجب ردنا بعضي ان لا يفسد عنه سبب من قيمة وما ذكره غيبه ان

قد يقطع بالسك وفي مسئلة البيع قد وقع السك في الرجوع بكل الثمن فلا يثبت الرجوع بالسك . . . وممنوعة ببيع التمسك فإما ببيع ثوب بتركه الم التي تحرك عند الولادة فصارت كجارية محبوسة عند البائع فثبت في يد المشتري قوله ومن باع عبدا بشرط البراءة من كل عيب فليس له ان يردوه بعينه ان لم يسم العيوب وقال الشافعي رحمه الله ان لا ينج البراءة وكره في شرح الحاشي ان باع بشرط براءة عيب لا يعلمه البائع في الحيوان لا يبطل العقد بخلاف ما يعمد وبخلاف ما يعمد غير طيور ما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما عنهما باع عبدا من زيد بن ثابت ثمان مائة درهم بشرط البراءة فاصاب زيدا بغيره فادار ردهم فبطلت من عمره فافاد الى عثمان وقال عثمان لابن عمر تخلف انك لم تعلم بهذا العيب قال لا فردة فباع ابن عمر بالف درهم والفرق من حبة لحن بين ما يعمد وبين ما لا يعلم ان ثمان العيب بئس والفرق بين طيور وغيره ان الحيوان قال ينفك عن عيب حتى اوفاه فمضى فاقية الى هذا الشرط فيه لتوقف بزوم البيع الى هناك كلامه وبهذا تبين ان خلاف الشافعي رحمه الله في العبد وغيره من الحيوانات انما هو اذا شرط البراءة وهو يعلم بالعيب انما اذا لم يعلم فالشرط صحيح عنده ايضا فذكر خلافه في العبد مطلقا والتعديل بطلان الا براءة عن الحيوان للمشتري بخلافه اذا علم بالعيب وفيما اذا لم يعلم ليس في حق الله تعالى اعلم . . . بناء على ان من يبيع عن البراءة عن الحقوق المحبولة لا يبيع هو يقول ان في البراءة معنى التمسك حتى يبرر بالرزق وتمسك المحلول لا يبيع فان قلت انما يكون في البراءة معنى التمسك اذا كان ابراءا عما يكون الا من وجه كاله من ان لا يكون مالا ويجعل التمسك بوجه فهو اسقاط لحسن كالمعقود تعقاص والبراءة عن العيب مثل المعقود في تعقاص فيكون اسقاطا خضا واسقاطا عن المحلول جائز بل نزاع قلت حصته العيب يجب على البائع بعد قبض المشتري المبيع على ان يضمن المبيع في الحيوان ابراءا عن العيب ابراءا على حقه من الثمن بعد قبض وحصته ودين يحمل عليك فيؤدي الى تمسك المحلول وان باطل وبكسنة لان حصته انما يجب بعد القبض والبراءة عن العيب ربا يكون قبل القبض وقبل قبض لا دين ما هنا حتى يؤدي الى تمسك المحلول وهذا التمسك من قبل المشتري رده الله انما يتم اذا ثبت ان الحقوق عذرة في حكم المالك في اصحاب قوله قد لو ثبتين ذكر بطريق التمسك لان احداهما موقوف كذا في الاستنباط قلت بل كل من يبيع عن الثمن في حق المشتري والثمن عوض عن البيع في حق البائع فإذن ان يبيع الثمن والثمن عوضا لا يملك **مسألة** حرما في انتفاعه فلا يرد . . . من العذرة فخرقة وكذا في ان كان حرما لكل فهو جاز انتفاع بحيث ينتفع به بالثمن في ارضي كسنة الرجوع وجعل وقودا وكذا ابيع الكلب جاز وان كان حرما الا لكل جواز لا انتفاع به حرمة وصليدا ومثل العبد وسباع النباهم والطيور فسلم انه اذا رده

فان يبيع
موقوف

وهو حرما انتفاع بحيث يجوز الانتفاع به مالا جازا انتفاع به فبعضه جاز في كل
بشرط ان يبرقانه يباح الانتفاع به جواز استقالة في كل ركز ويجوز بيعه في كل ركز جواز
الانتفاع به فخرقة ان كل ركز ياتي فيه غيره قد يهرس في جوارحه ويقال انه يثبت
في السك جازا فلا يكون مالا في افعال ما جرى فيه السك والحق ولا يثبت في السك جازا
والبيع بالميتة والدم باطل قال الشافعي جازا تحت الاثبات وبيان في مختلف
والموقودة جازا عند الكفرة ذكر في التمسك هل الكفر اذا باعوا ميتة فيما بينهم يجوز ان يبا
تسبب بال عندهم ولو باعوا ذمتهم وهو ان يخطوا الميت ويغروا حتى يموت يجوز ان يبا
عندهم عنزلة الذم عندنا لا يري ان يجوز سببا وان يبيع وبيع فيما بينهم يجوز وان كان ميتة
عندنا هذه الفظة قتلت قال ابو الحسن في بيع الصغير ذبيحة لم يسن في كل شيء عندنا حتى
والوقد فان يجوز البيع بينهم عندنا يوسف لم يسن في كل شيء عندنا حتى
خلفا نقا وقال محمد بن نسي وميتة سواها وبكذا ذكر في التمسك من غير خلاف فمدرسة
فعلنا بهذا يمكن ان يحل عموم قوله البيع بالميتة والدم باطل على من ذهب عندنا من كل
في كتاب الطهارات فامانة الموقوفة للعقل تزل المعنى على وجه الدقيق والسياسة عندنا
ان يوسف رحمه الله لانها لم يجعل الدقيق شرطا لا يبعد مالا عندنا فان قلت
ما كلف جاز ببيع للرجوع عندنا لاجبة على ما ذكرنا من المحيط والبركة في باب المديونة كتاب
العتاق فعليك به قلت كما لا يعجز مالا عندنا فخرقة والله اعلم . . . فاسد الوجوه حقيقة
البيع اي ليس ببيع لوجود حقيقة البيع انه ينفق على وجه العاقبة لوجود حصة العاقبة
فانه مال عند البعض كانه من حقه ان يقول مال عندنا فخرق به في لاسرار ذكره
ذكر في المحيط والا يضاف كون كذا مالا من غير فرق للبعض وكذا ذكر في الكتاب بعد هذا بقوله
ووجه ان التمسك كان مراد من قوله فانه مال عند البعض عن يديه عنده لا يبيع دعواه جاز
البيع بالمر والتمسك في سد فانه لو لم يكن مالا يكون الشرا به باطلا لافي سد كذا لو استمر بالمر
بالدم فقوله مال عند البعض مستقيم كذا في الشرح وقد اجيب بان معناه مال منقوض عند البعض
فقوله عند البعض متعلق بقوله منقوض لا بقوله مال . . . يكون امانة عند بعض امثالك قلت
هذا القول بشكل با اذا قال رجل ان كنت دخلت هذه الدار اسعدي جروا فان
ان كنت لم تدخل هذه الدار اسعدي ولم يدروا على ام لا لم يفتق واحدهما ولو تقا لفتا لكان
عقدا ومن كل واحد قيمة ما اشترى ومن كل واحد منهما مقرر لفا والعقد حيث
قال بادلت ملكي كبر الا انهما لم يصدقا في يرجع الى ابطال حق العبد وهو الشراء فحكم بفسخ الشرا
ابتداء معناه طرعا عن البطلان حتى يفتق بلا يفتق كنهها طرعا في حكم العقد الفاسد كذا في
به وحكم بالبيعة اذا عذر رده العين وقد عذر بعتق كذا ذكر في كتاب البيعين

فقد تضمن كل واحد من الطرفين قيمة ما اشترى مع انهما يزعمان ان العقد باطل فاما
مع ذلك فينتهي ان القيمة حيث يضمن كل واحد منهما قيمة ما اشترى فلو كان البيع في البيع
غير مضمون وجب ان لا يضمن لغيره لان التزم الا ان يكون في المسند روايتان و
لكن المسند المذكورة من خلاف لانه لا يكون ادنى مالا من المضمون على سبيل
الشراء فقلت بل هو ادنى منه اذ هو مضمون بحجة العقد وحجة التي ملحقته بحقيقته فاما
بشراء باطل فليس مضمون بالعقد لطلاله ولا طرحة العقد اذ باطل لما كان معدوما
فما كان له سلم اليه المبيع امانه لماعقد وحجة عقد اذ به الشئ ان يتصور فيما يتصور حقيقة
وهنا لا يتصور حقيقة الشرع لعدم وكس او غلة او فائدة فلا يتصور حجة الشراء ايضا ومتى
انعدم العقد وحجته بقي امانه فملك لهما والفاسد فبعد الملك اي الفاسد مطلقا
بجفاف الفاسد الذي فيه خيار شرط فانه لا يندلجك بعد القبض وذلك ان الفاسد لا يبرأ
على البيع وان لا يفسد الملك اذ كان ملكا مطلقا ليس فيه خيار شرط فكذا الفاسد
حتى يملك ما يقابل وان كان لا يملك عين الخمر والخمر في حق فقلت حقيقة عقد
العقد وقيمة الثمن واداة فاذ لم يملك ملك في غير الخمر والخمر ينبغي ان لا يجب فيما يقابل ايضا لان
ملك احد البدلين دون الاخر فيقتضي اداة احب بان المداوة انما يجب رعايتها
فحق المتقاضي من اداء اسقط احداهما فحق رعايتها حتى توفى الباع اسبق قبل ادائه من رعايتها
لا اقدم على البيع بالخمر والخمر مع علمهما لانها لا يمكن فقد رضى اسقوط حقه في المداوة ثم
يشكل ما بين قوليه وجبا للمشتري ما يمنع خروج عن ملك البائع الا ان المشتري
لا يملك ان قال ولا تمنع رده لانه عام يخرج الخمر عن ملكه فلو كان بانه يدخل البيع في
ما جتمع ابدن في ملك واحد كما لا يخفى وانه يقتضي المساواة هذا طاهر ولا يخفى
لومك تعجب طرأ العين الذي اشترى به ولا ملك طرأ مستر به لسبق الخمر وملك
ما جبه اذ لو خرج عن ملكه لا الى احد يكون ساه ولا عهد له في الشرع فان لم يجمع
امهات ان العين الثوب والخمر في ملك واحد حكما للمنفعة والاعهدة له في الشرع
فمن يجمع هو اجماع البدلين في ملك واحد على القيمة دون الفاسد اذ الملك الفاسد
وجب رده وان وجوده كعدمه قوله وجه الفرق اي من بيع الخمر بالبدلين وبين بيع
بالعين وكذا الخمر برمال عند هل الزمة يشترط ان لا يملك بالبدلين الا ان يملك
ما عند من يجمع حتى يكرى التوايت بالخمر من المسلمين وما ليس بالملك بسبب من
الاسباب وانه لا يكرى الا بجماع من الخمر برمال مطلق عن هذا العقد حيث قاله
و قد اشترى بالخمر او خنزير فقد ذكر ما لا فائدة منه مقدمه في حق اهل الزمة وانه
لو كان ما عند اهل الاسلام كان البيع بالخمر والخمر باطلا فيما بينهم كما بيع ما جبه

القيمة

المنفعة والدم وهو فاسد لا باطل وان منع من الخنزير ما عند اهل الاسلام
وكون الخمر مالا عند الكل فيجب تعجيله باليه الخمر بقوله عند اهل الزمة وماله للخمر
فيما تقدم بقوله عند البعض وذلك ان المال ما ميل اليه الطبع ويكرى فيه البيع
والصفه وانما الخمر للخمر في حق المسلم فان طبع المسلم سرعان فدا بغيره في حق كذا
لأن لا ميل اليه طبع الزمان وانما ميل اليه طبع الفسقة وكثرة فساد مالا عند البعض
واما جريان التوارث وانفاذ البيع فيعتمد بانه في الحقيقة وفي حق البعض وفي بعض
الكتب في تعجيله بالخمر بقوله عند البعض دون ان يقول عند اهل الزمة لانه ما عند البعض
اهل الاسلام ويعتد ماله للخمر بقوله عند اهل الزمة دون ان يقول عند البعض
لانه ليس بال عند احد من الاسلام قوله ولي يملكه بالعقد مقصودا اعزاه لشار
الى الشراء اعزاه للمشتري فلا يجوز استمرار الخمر لانها مستهانة فلا يجوز اعزاه
وذكر في كتاب الكراهة انه يكره بيع ارامني مكة عند اهل حنيفة مدائنه وعليه يقول
لانها حرة محرمة لانها فاسدة الكعبة وقد طهر اثر التظيم فيه حتى لا يفسد سدا ولا يملكها
ولا يقصد شربها فكذا في حق البيع هذا الكلام وقد اشار ان استهانة ما يبيع فلا يجوز
بيع ما هو خمر شرعا ومحميا ذلك ان البيع اعزاه للبيع من حيث لا يعلم مقصودا بالملك
بالعقد استهانة من حيث انما ابتذل فلا يجوز بيع ما هو مستهانة من كل وجه فالحكم بالاستهانة
اعزاه من وجه ولا يبيع ما هو محرم من كل وجه كما راضى مولا لانها استهانة من وجه
بل يجب ان يكون البيع مكرما من وجه مستهانة من وجه وانه اعلم من انما يجب
في الزمة ولو كان مقصودا لا بشرط تعجيله ووجوده واما المسلم فيه فذا اقيم الاجل
الذي تقدم به على الكتاب ما كان موجودا مباحا حكما لان منكر النوب انما
يقصد بملك النوب دون الخمر وفيه اعزاز النوب دون الخمر وقد يقال الامر في حق
مشتري النوب كذا انما اشترى الخمر فلا يقصد بالعقد الا لشرب الخمر والتمتع وان كان ما بعد
بالنظر الى العقد من حيث انه يتوقف على وجوده انما يتوقف على وجود البيع فاما بالنسبة
الى العاقبة فهو مقصود بالملك لا سيما في بيع المقايضة فان كل من البدلين فيه
مبيع وان دخل على احدتهما فيقتضي البيع بالخمر اعزاه في حق مشتريه حرمه و
معناه باطل فان فلت لو كان بيع هو لا يملك بالكلية كان بيعه وبيع الخمر سوارح يجب
ان يفسد البيع في العين اذ انتم اليه هو لا يملك عند بيعه او انتم اليه الخمر وليس فلت
المراد من البطلان هو ان لا يملك هو لا عند اتصال القبض بهم كما يملك بيع عند اتصال
القبض في سائر البيوع الفاسدة كذا في الشرح او يقول بطلان العقد في بيع عبارة
عن عدم الانفاذ وبيع هو لا غير منعقد في حالة الانقراض حالة الاتمام مع العلم ان كان

ما يشتره في الاشياء غيره وجوابه ان الات في هذا الوجه والتسمية منع من الوجود
 كذا في غيرنا التسمية اذا كان مقصودا بامت ولم يكن لمقصودها المخرج والذم والاشارة
 اذا كان المقصود بالتسمية المخرج او الذم عن ما يستدكر علما بالوديعين بالحق المكنس والمانيا
 فلان الموكل لو وزن الف درهم من يد الوكيل والوكيل يظن انها فقال مشرا بهذه المانة
 الدخا جارية فاشترى لاريه اجابة ونياركي سمي كان مشرا بالفقه ولو اشترى بملك
 الدرهم جاز على الامر وتعلقت الوكالة بالمال والذم دون التسمية مع دون انهما فملك
 منها وكذا لو دفع اليه كيب او امره ان يشترى له جارية بهذه الف درهم التي في هذا
 الكيس وملك الكيس جارية في يد الوكيل وتصادقا ان الدرهم زبونك او رصاص
 ثم اشترى الوكيل جارية بالف درهم وبما عاين باقي الكيس وقت الدفع وكل واحد علم
 بعد صاحبه ايضا بغير مشرا بالفقه وتعلقت الوكالة بالمشرا اليه مع ان التسمية من قبل
 ما رايه وكذا لو قال لفرقة بعت ملك هذا الثار وراى الى عبد قائم بينهما فقال لاخر اشترى
 ان يجده العقد فليس عليه في الذخيرة فتعلق العقد بالمال اليه مع ان العقد مع منان فحققت
 وكذا لو قال بعت ملك هذا الفرس ويشترى اليه لارا ان يقال فاشترى التسمية مقصودة
 بالذات حق بعت رقيقا ذكر من المال التسمية اما المخرج او الذم فتعتبر بالاشارة غير ان
 حين تسمية المخرج او الذم في مسائل الوكيل ان يكون اذا كان كل منهما عالما بالمال اليه
 ويعد صاحبه به ايضا ما اذا كانا جاهلين او احدهما جاهلا والاخر عالما او هاتين
 كمن لا يعلمه يبيع صاحبه فلا يكون غيبها للمخرج او الذم فيعتبر المسمى دون المشرا اليه
 ان هو الاصل متى لا قال اشترى جارية باقى هذا الكيس من الدرهم وهي الف او اشترى
 الف اشترى في هذا الكيس جارية ودفع الكيس الوكيل وفيه الف دليلا او العاقل هو
 واشترى جارية بالف درهم كمن اشترى جارية على الا ان كانا جاهلين بحال المال اليه
 او كان احدهما جاهلا او هاتين غير ان كل منهما لا يعلم صاحبه ما اذا كانا عالما
 صاحبه به فاشترى فابا سمي كان لشر الوكيل وتعلق الوكالة اليه كذا في غيرنا
 كان في الكيس ثمانية والمائة جارية فان المسمى منها من حيث المال اليه مع ان يعلق
 الوكالة بالمسمى العشرة الاولى دون المال اليه حتى لو اشترى جارية بالف درهم
 كان عدم وجوبه ان العاقل يعني لركب غيره بعلق الوكالة به باسمي وفيه الف درهم عن الوكيل
 لان الوكيل يشترى باسمي بناء على كماله الوكالة ولو تعلقت الوكالة بالمال اليه بعد الشر
 مع الوكيل بغير الثمن عليه من غير فناء وفيه من الفرض لا ينجي هذه الفرض فحققت فلم
 باسمي من مخد الكيس وموانع الفرض مستناه عن فناء فلو كان يكون من باب نقص
 فاحدة ثم سئل ايضا بان تسمية العليم جارية كمن ان يكون المختارة بالشرها الى ان

ويعلم

سمي مختارة كما سمي العبد حاراً فيما اذا قال بعت ملك هذا الما يشتره العبد جارية
 ان التسمية ما سمي اذا قال بعت هذا الانثى مشرا الفقام بالاطلاق لفظا بالمانيا
 بالحق على الا ينجى ويطلق لفظا بالمانيا مشرا الى ان هذا البيع باطل وبه قال البعض قائل
 فاسد وهو اختيار الكثرى لانه باع المسمى الى رايه ففقد رايه باع شيئا على ان يعلم غيره
 وذلك فاسد الذكر والاشارة من بني ادم جنب اي فوعان داخلان تحت جنب هو
 الان وذاك لان الجنس عند الفقهاء ما يكون اجابة مختلف الاخر من النوع ما يكون اجابة
 يتفق الاخر من جنسهم غير ان الاختلاف والاتفاق في الفرض حتى سمي الاثان جنة واخر
 نوعا الى نفس عليه في البرزوى وفي اصطلاح اهل المنطق الاعتدالات في الاختلاف في اما سمي
 كما كان افراد متعلق بالماهية فهو نوع وما كان افراد مختلف بالماهية فهو جنس فلو كان جنس
 والاثان نوع والرجل صنف وهو المعبر به في هذا دون الاصل في الفاقوت في الفرض هو
 المعبر في هذا دون الاصل في المعبر في اختلاف النوع واتحاده دون الفاقوت واتحاد
 في الماهية كما هو مصطلح المنطقيين ولنا قول عابته رضى الله تعالى عنها روى ان امرأه طلق
 على عائشة رضى الله عنها ابتعت من زيد بن ارقم جارية الى العطا وقبضها وبهرتها من قبل فذكر عن
 بسماة فقالت عائشة الى آخره كذا في المسئلة وفي الشرح امرأه دخلت على عائشة فقالت من
 من زيد بن ارقم جارية فاما انه الى العطا ثم اشترىها منه بسماة قبل فملك لاجل فقالت عائشة
 بسماة شريت واشترى من ابني زيد بن ارقم ان الله ابطال حجه وجهاه مع رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم ان لم يثبت فاما ما زيد منقذرا فملك قوله مع فقل وموعظه من ربه فاشترى فملك
 وهذا دليل على ان ف هذا العقد كان معروفا فابا بينهم واما سمعت ذلك من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولان ابنة البراء لا يعرف وقد جعلت جوارحه على مباشرة هذا العقد طلبا
 للرجل ولما رواه عن زيد بن ارقم على ذلك لان في الخبر ان كان يخالف ان كان يخالف فمفهم
 بعضا وما كان يفتذر كذا في الشرح وفيه تحت انا او لا فلان قولها ابطال حجه ومهاده
 الى آخره فهو على تعلق النية والنية لا يذهب بالحننة فلا يدل على السماع كفت وقد
 رويت انها اجبرت عما صنعت تلك المرأة فقلت اني الربوا وذا يدل على انها فاته تاراي
 واما ثانيا فلان شر الباع من مشريه قد حصل في الحكم كذا عند الا يرى ان المولى اذا اذن
 عبده في التجارة فركبه الدرهم فبيع وم الثمن بربوهم ثم اشترى المولى فانه لا يباع للمدين
 وعلموه بان في غير شراد عبد اخر لان اختلاف سبب ملك كاختلاف العاين وكذا اذا اذن
 المولى عبده ثم باعه ولا يملك عليه يعني له ما يثبت بملك الملك فينبغي ان يبيع شرابا باع لانه لا يملك
 كشراد عبد اخر وانه جائز فكذا هذا الا يرى انه لو اشترى ذلك العبد من المشتري كمن قبل
 مما باع جاز بهذا المعنى فان قلت انما يجوز لافيه من شبه الربوا قلت لوم يكن ليعمل

تبدل العين كان فيه شبهة الربو ولكن لما ثبت ذلك نزلت الشبهة الى شبهة البهية
وهو غير معتبر وجوابه سيأتي ان شاء الله تعالى **قوله** بخلاف ما اذا باع بالوزن لان
الفضل ما يظهر عند الميزان فثبت ذلك في حيل الميزان اذا باع شيئا بالدرهم ثم اشتراه
بالدينار قبل الميزان او العكس وانما اقل قيمته مع الاول كان البيع فاسدا او على ما ذكر
بنا من ان افساد البيع باعتبار ظهور فضل من الموضع في احد الجانبين وانما لا يظهر ذلك
الا عند الميزان وجب ان يقع الشرط في هذه المسئلة لان الفضل لا يظهر عند خلاف
اليمين ودرهم ودينار حتى لا يجري ربو الفضل بينهما واعتبر في حق الرضا في جنس مختلفين
قوله ويظهر في الاقوى ان يبيد فان قيل سئل ان يبيد في التي اشتراها المشتري بمثلها
وجوابه هو ان يبيد من البيع بالدينار وانما في ذلك قسم الثمن فيبيع كل واحد اكثر من
مشمول فثبت ان يبيد ان جهات جواز العقد فيها ملك لا ما لو كملت بازا ما باعها الفاجاز
ووجهه ان وجهه بازا ايضا ثم ثم اذا اعتد للجواز وليس لبعض اولى امتنع للجواز انما في الشرح
وجهه تحت احواله فثبت ان يبيد جهات الجواز في جهات اشتراها ايضا لا ما لو كملت بمثلها
المشتري ارجع ما يفسد ثم ثم يبين ان الحكم بانفسد ايضا للشرع وانما ثانيا فلا يبيد في يمين
ودينار درهم ودينار رات كذا في البيع مرفعا للجنس الى خلافه ليس بطريق متعين
جواز ما يمكن ان يقابل درهم من هذا الطرف درهم من ذلك الطرف ودرهم خرمن هذا
الطرف برينار من ذلك الطرف فيكون الدرهم بمقابل الدرهم والخرمن بالخرمن والدينار
والدينار بمقابل دينار اخر فثبت على الجواز بقدر وجهه وجواب ما بين الشك في سيأتي
في حروف ان شارحة في اوله متوقف كونه فثبت فيه هذا الشكل با اذا سلم خطه في سطر
وزيت وبن حصة كل واحد منهما ودفع راس مال فان السلم في الزيت لا يجوز وان كان
الف وفي بئر العقدة فيه فان اسلام الخط في البئر جاز عندنا في حق رة كذا في ان
وفيه نظرا لان ان وباسم الخط في البئر انما يتسليمها فيها موقعا في قوله في ان اسلام
الخط في البئر جاز عندنا في حق رة لانه لا يجوز بيع الطعام بالطعام سمة لانه لا يشرط اتفاق
في بيع طعام وان راد اسمها فيها فان عقد في سدة عندنا حاله في البئر وانما في جميعا
باعتبار الميزان لا بطريق سارية الفاء وكان في بئر عندنا في جميعا فثبت ان يبيد ما كان فيه من
بيع الثمن به وفي انما في باب السلم وهو اسم بريرة كبر صغير وكذا في من الزيت بطل في
حق البئر عندنا لان الكل يجرى وبطل في خطه الزيت عندنا اي عندنا في حق رة الله ايضا
لجدة قدر راس مال زيت من البراذ معرفة قدر راس مال شرط عندنا واذا قول سبي
خلفين فان لم يقع جرحا عليه في يعرف بالبرز والحق في ان في جرحا حتى لو بين حصة
كل منهما وهو موقوف في حصة في انما في حصة بعض الاصل في حصة في حصة

يبري الى الكل وفد اسلام بركة السجدة ورفع عبدا عندنا فان في حدة يبري
الف واما عندنا في فله شرط اتفاق بين عندنا في بيع الطعام وان فالت اذ كان احد
الموضعين في الطعام والاخر موقعا في هو فرق السلم ثم استعقب في حق يبري هذا
ما اذا سلم فوبية في فوبية زردية بطل السلم في الكل مع ان ف واهل في البنية فثبت فيه ما ذكرنا
فقالا للكتاب والسنة مشهورة والاجماع وقولنا في حق رة في حصة في حصة في حصة في حصة
الصحابة فانهم اتفقوا على حصة السادة كذلك قال الشارح في باب الربوا انما عن الايضاح في تفسير
الحكم في الفقه يبري فيه فلا يتعدى الفاء الى الكل وبهذا ايضا يفسد ما قيل ان يجمع بين الربو
ومتروك التسمية عامدا لمخالفة الكتاب وهو قوله مع ولان طوا عامدا بذكر اسم الله عليه في حق
لا يباع فان من كان قبله اجمعوا على لامة اذا ترك التسمية عامدا ولم يسمها بالربو يفسد
والسارح رحمهم الله ان متروك التسمية عامدا لا يبيع فيه لاجتهاد حتى لو قضى الفاضل في حدة يبري
فقد واه كونه مخالفا لاجماع اولادنا باعتبار شبهة الربوا وكذلك لان الف وان في حق
للبيع لكنها على طرف السقوط لا يقال ان كذا المشتري عينا فيرث فيفسد الثمن عن المشتري ويبع
است بيع الامن به فيفسد البايح بالمعركة مشتريا الف بمشاه من هذا الوجه والشبهة في الحقيقة
ملحقة في باب الربوا احتياطاً ولما ان لما كيدتها بالاياب كسرها والطلاق قبل الدخول
اذا رجعوا كذا في الشرح ووجهه نظر لان هذا الوجه يقتضي ان لا يجوز شرابا باع باقل مما باع به
لقد الثمن ايضا اذ الثمن بعد العقد ايضا على طرف السقوط مرد المبيع است بيع الامن عليه
وليس كذلك ولان الشارح في حصة في التولية والمرا بة فعلا عن قوله الامام عبد الله بن
ان لما كيد شبهة الايجاب في حق العباد الا في حق الشرع وسيجيء بيانه ان شاء
الله مع فالاول ان يقال شبهة الربوا هنا من حيث انه يورد اليه كل راس بالية مع
زيادة ليس بها عود وضمن ثم بها تحت وكذلك ان فاشرا ما باع باقل مما باع
كالولد والوالد والزوجة والعبد والحكيات ما ان شبهة في حقهم نازلة والمعتبر هو شبهة
دون المنازعة عنها ولا يجوز شرابا باع باقل مما باع لا يجوز شرابا من لا تقبل شهادته لثقل
مما باع ايضا واما قلنا ان شبهة في حقهم نازلة لان الاصل في حصة في حصة في حصة في حصة
في حق هو لار باعتبار انما في الملاك فيما بينهم في حق البيع شبهة
الربوا كان في حصة شبهة شبهة من حيث ان ملك الوارث متحد ومن وجه ما عرف
فسلم ان حصة هذا كسرا مضافا الى اتر عاسته رضي الله عنه عنها لا الى ما فيه من شبهة
الربو وان كانت معلومة بها اذا حكم الناس في حكم الاصل مضاف الى النفس بالية العلة
وما حرم بالنفس حرم بالشبهة ايضا احتياطاً لان يقال ان عاسته رضي الله عنه عنها كونه
من الاحاد يحمل عدم الشبهة فان كان ثابا فوجه الصف كونه مجتهدا فيه او كونه هذا وان لم يكن

[Faint handwritten signature]

214

لا يملك

[illegible]

غفر

المعقد عليه بانفراوه يجوز استثنائه واما بطالب الاقول فينتقل كعبه استثنائه
 في لفظ باري في لا يتناول الخدمة لا يتناول الليل ايضا صرح به المعصية الوصايا بقوله
 ومن اوصى بجارية الاصلها تحت الوصية والاستثناء لان انهم لا يتناول الليل لفظا
 ولكن سمحوا بالاطلاق تبعا فاذا افرد الامم بالوصية سمحوا في هذا لفظا واما بطالب الثاني
 فهو كالحال ما ذكره المصنف رحمه الله فيما ذكرنا من مستند الوصية بالجارية الاصلها حيث علم
 هناك من قوله ولانه يبيع افراده لليل بالوصية في استثنائه وهذا هو الاصل ان
 يبيع افراده بالمعقد عليه استثنائه فقد بني نوحه استثنائه لليل على هذا الاصل فلم يكن
 الوصية رافعة في مطلق لفظ المعقد عليه استثنائه لليل في الوصية عليه لان
 اميراث لا يجزى فيه فقلت هذا الذي يستقيم على مذهب تدرجته واما على قول ابن بري
 رويته ففكر بجري الارث في الخدمة متى لو ادعى وارثا صالحا عنها على سكن دار وخدمته
 عيشة او كروب هذه الدابة الى هذا او ليس هذا النوب شهر ثم يملك المدي او
 مطلق عليه وهو منفعة قبل الاستيفاء بطلان الصلح قياسا وهو قول تدرجته فيقول الى
 مدعى وقال ابو يوسف انه ان مات المدي عليه لا يبطل الصلح وانه على يترفيه وان
 مات المدي فقلت كلف في خدمته المدي وسكن الدار وانوارث يقوم مقامه ويبطل في كروب
 الدابة وليس النوب لان الصلح يقع بين زعة وفي ابطال الصلح يورث المدي واما من
 متاخرين في كروب والبيع فلا يقوم الوارث فيه مقام المدي لغير الذي يبيع اذ كان
 مبيعتا معقودا عليه فيبطل ضرره كذا في كتاب الصلح وانه ان كان
 ارث في الخدمة وسكن عنده يوسف انه انما يبيع استثناء للخدمة والمنفعة مكررة
 من غير خلاف **قوله** ولم يجز البيع الى السرور والعهدة فان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يرد
 احدان ذلك انما في الاصل في البرور وانه جان وصوم النصارى وفطر اليهود كذا في
 النسخة معينة من لان الاصل فيقول وبها يرد في النزاع وذلك ان اليهود يصومون
 شهر رمضان حده ولا يفطرون يوم الفطر ويتبعونه بجم من شوال الى تسعين يوم ثم يبدون
 فبعد وفطر صومهم لا تعلم يوم فطرهم لانه يختلف باختلاف عدة رمضان فيجعل ان
 يكون حادي عشر من اوان في اواخر شهر رمضان كذا في النسخة معينة للمكثرة وانه مشكل
 الاول فذلك فطر اليهود على هذا حاله ان يجلب به علم المدين فله لا يما لا يبعثان عدة
 رمضان انهم لم يكونوا حتى يعلموا يوم فطرهم انما هو في الايام والعشرون من شوال
 او سبعة وعشرون وقد في النسخة ان لم يرد في هذا ان ذلك شرا به الجميع ما ذكر من صوم النصارى
 وفطر اليهود ان في النسخة ان لم يرد في هذا ان ذلك شرا به الجميع ما ذكر من صوم النصارى
 فثبت في النسخة ان في النسخة ان لم يرد في هذا ان ذلك شرا به الجميع ما ذكر من صوم النصارى

او بياض والعشرين من ايام بعد اشهر انما يكون ثلاثون يوما او تسعة وعشرون يوما او
 لا يفتى في الحاشية ونهنا نصح السبع الى رأس اشهر بكذا وجبا ان يفتح سبع الى فطريهم
 فيكون وقت فطرهم بعد تسعين من غرة رمضان بلا نزاع فاما يفتى البايع من المطالبة الا بعد تمام
 فحين ويسمى ذلك مجال نزاع وهو ظاهر واما ثانيا فلان لو باع الى تسعين يوما او مائة
 يوم جاز مع انه لا يدرى ان اليوم الذي يحل به الدين هو اليوم العاشر من الشهر او
 او الحادي عشر منه فليتم جرا فليعلم ان مثل هذه الجهالة لا تقرب ولا تؤدى الى الحاشية
 واما رابعا فلات جهالة الفطر لو كانت مثبتة على جهالة عدة رمضان لزم ان يبيع السبع
 السبع الى فطر اليهود بعد ما علم بعدة رمضان بان باع الى فطرهم بعد روية بطلان شوال و
 والمنع مطلق اللهم الا ان يلزم النسخة ويجعل هذا بيرة قوله ان لم يرد العتق فذا
 ذلك يعني وان علم بان باع بعد روية شوال الى فطر اليهود جازا لبيع ثم في الحاشية
 المعينة جهالة صوم النصارى بانهم يبدون الصوم من بروز ويصومون تسعين يوما
 ثم يبدون ويزرون عين معلوم بعين الا ينظر واما رتبة بعد النجوم فربما يخطئ ويسبب اياها
 اذا دخل صومهم فيوم فطرهم معلوم بهذا لفظه وانه ايضا مشكل اما اولا فلان حكمه
 بالبروز بقينا ليس بمقتور فلو كانت الجهالة باعتبار انه لا يوقف على البروز به بقينا
 لكان قوله ان لم يرد العتق ان ذلك لان ارتفاع الجهالة حينئذ انما تكون اذا علمت به
 بقينا وانه لا ساء على الامارات الطبية ليس بمقتور واما ثانيا فلان صوم يوم النصارى
 لما كان هو البروز لضعف التعرض لانه قد ذكر البروز اولا يوزن الى انه لا يجوز البيع الى البروز
 والمهر جان والبروز ولا معنى له فالظاهر ان اول وقت شروع النصارى في صومهم
 مختلف ربما يفتقرون على الشروع في يوم وربما يفتقرون على الشروع في يوم اخر
 ما لم يرد العتق فان باعنا فليعلم على اي يوم يبدون في الصوم لا يبيع الما جعل اليه وكذا
 وقت فطر اليهود ايضا غير متعين اذ ان كان فطر النصارى لما كان معلوما باعتبار انهم
 يصومون تسعين يوما لزم ان يكون فطر اليهود ايضا معلوما لانهم ايضا يصومون تسعين يوما
 الا النصارى يبدون بالصوم في البروز واليهود يبدون في اول يوم من رمضان فينتهي الى يبيع
 السبع الى فطر اليهود كذا جازا الى فطر النصارى كما اشار اليه فخصص صوم النصارى بالذمة
قوله مستدركه الى بطلانها وبقاها وبقاها وبقاها **قوله** مستدركه
 لا خلاف الفقهاء في صحة ما في علمها في البيع ولو كانت متفاحشة لم تكن
 متفاحشة في البيع عند احد اهل الاجتهاد على ان الجهالة المتفاحشة ليست بمحتملة فانها لا يبيع
 الى مبيع شرعي فانها فاسدة اجمالا ولانه معلوم الاصل عطف على قوله لا خلاف
 الدعابة فيكون وليا اخر على كون الجهالة يسيرة اي ولان هذا الاجل معلوم لا حصل لعدم

في وجهه من استقدم وانما خروا على قوله لان الجاهل انما يكون ناديا على جواز الكفاية في هذه الاوقات
 اي وان كان بين الكفاية معلوم انما يصل الى الدين لان بناء الكفاية على الدين فكأن حصل
 الكفاية هو الدين ولا جهالة فيه في الجاهل في الاجل الذي هو باع ولا جهالة في الكفاية التي
 مبني على الجاهلية اباري دليل اخر على الجواز في الكفاية مع جهالة الدين الذي
 هو اسهل جازية تقع جهالة الاجل الذي هو كما لو صف له اوله ان الجاهل في كذا في وصفه
 وهو الاجل في ان قلت قد مر ح المصنف حارة على حرة واما في غير موضع بان الاجل ليس بوضوح
 بل لان الاجل حق المشتري والدين حق البايع ولان الدين موجود في معنى الاجل واما
 هذا وصف الدين اجيب بان الاجل وصف اعتباري للدين لا حقيقي وهذا هو وجه التوضيح فاما
 واما العهد للمارعة وبما للمارعة وكما في الشرط فاما في معنى الزيادة لا ان شرط
 لا يقتضي العقد وفيه منفعة مالية لاحد من الاجل في حكم المال حتى يدل على المال بما يملكه
 وم براد شرط بجواز لانه ورد بجواز المعلوم وهذا المجموع وهذا اسقاط الاجل قبل حلوله
 وان لم ينفذ المارعة فلا يرتفع معنى الزيادة الذي حصل باعبار كونه شرطا وجوابه ان معنى
 الزيادة في معنى الاجل موجود في معلوم مع انه ليس بمعية اجابة نعم بقاء المعنى المارعة وقد ارتفعت
 باسقاط الاجل فيها والاجل مطلقا وهذا الجاهل في شرط الزيادة وهو انما جعل في الجاهل
 في سبب العقد اي في البيع او في الدين فان قلت بكل ما اذا باع الى مبيع الربح ثم اسقط
 الاجل انقلب جازا قلت لجهالة فيه فربما لا يسري زمان معين له انما فيه كانت مصادفة نصارت كانهما
 دخلت في سبب العقد كذا في التامان وفي نظر لان الجاهل في سبب العقد لا يمنع انعكاس
 العقد جازا اذا ارتفعت قبل نفاذ ما باع باخره واعلم في الجاهل في سبب العقد جازا مع ان
 ان جهالة في سبب العقد وجوابه ان معنى ما قال من ان شرط الاجل في سبب العقد لا يمنع انعكاس
 رتبة واستتانه في الجاهل في سبب العقد في الجاهل في سبب العقد جازا ولكن ان كان البايع
 دينا على الزم في بيعه في المشتري يتعقبه بينهما عقد ابدا باخره واما الجواب على قد استسلم
 في قال في المصنف وهو بخلاف بيع الى مبيع الزم او مطلقا لانه في بيعه ليس باجل
 فارجل ما يكون متغيرا بوجوده وبسبب نفي العقد في كلامه فمرقا ان بيعه باجل بل بشرط
 في سبب العقد في سبب العقد بخلاف ما اذا باع الى مبيع باخره من الجاهل في سبب العقد
 في سبب العقد في سبب العقد فان قلت اذا باع الى مبيع باخره من الجاهل في سبب العقد
 صحيحا اذا اتفق على اسقاط المبيع في سبب العقد في سبب العقد مع ان العاقبة في سبب
 العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد جازا في سبب العقد باسقاط
 المبيع في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 وفيه يمكن في غرق انفس العقد باعبار الزيادة في اجازة احوال في الاديان كلها

اما مع التمسك بالشرع في بيعه في الجاهل في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 عنه اسقاط المبيع في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 بدره من **ح** اما البيع الى مبيع باخره من الجاهل في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 منفعة لاجل المتعاقدين او الموقوف عليه ولا منفعة لهذا الشرط باجل واجبه في الشرع بان
 بان اسقاط قبول المبيع في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 انما بشرط على المشتري بما في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 وازيد انما يذم على تقدير سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 اجيب ايضا بان في منفعة البايع باعبار تزويج جده الادون باعهم الى اخره من الجاهل
 وفيه انظر لظهور ان الزيادة انما يكون باعبار اخره من الجاهل في سبب العقد في سبب العقد
 بزيادة في جانب الاجود ولا يخفى في صحة مع اطرافه لانه ليس للمشتري بل الجواب ان مع اطراف
 استهانة به واصالة الغير بما يكون مقصودا فيما بين سبب العقد في سبب العقد في سبب العقد
 للبايع في البيع منفعة واحدة فان قلت قد مر انما اذا بين لمن كل واحد كونه
 السبب في منفعة اجيب اولاً بان ذلك محمول على ما اذا ارتفع الباع ولو بان تقرير
 المثل انما يوجب تفريق الصفقة معنى لا صورة على ما يشهد به قوله في الكتاب اذا
 اذ بين لمن كل واحد ما في صفقات معنى والا كما في صورة ما في كونه القبول في الشرط
 شرط في البيع في العقد ونال بان مراده انما اذا بين لمن كل كانت صفقات معنى في حق
 التفريق في القبول بائس الباع في احد مما دون الاخر لا مطلقا وذلك ان التفريق في
 انما يجوز في القبول عن البايع اذ العادة جارية بضم الزم الى الجيد ومعنى فصل الترخيم
 انه رضى بقبول العقد في كل واحد منهما اما البيع في مولا موقوف ذكرنا
 ان البيع في مولا باطل والقصص ما ذكره فان محذور حرام عليه ذكره في الحل مع اذا طفق
 لا يشترى جده ما يشترى جده مفضوفا من القصد بحيث لان الموقوف يتعقد سببا ولو اراد
 مبررا او مكاتب او ام ولد لا يثبت لان في المحل ما يمنع ثبوت الحكم وايضا لو اشترى جده او ام
 وباعه من اخر ثم قام البينة البينة كان جده لفلان حرة او امات الجارية بينة
 انما كانت لفلان استولوا او امات رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب
 قبل تاريخ البينة كلها او لم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فلهذا وما لو قام
 البينة على حرة الاصل او على العتق سواء برجع كل واحد على بائعه فيسأل عن برجه
 البينة فلو كان عقد البيع منعقدا في المدة والمكاتب كان البينة التبرير والاستبداد
 كانت البينة المطلق المستحق وفيه لا يرجع احد من المشتريين على بائعه فيسأل عن برجه
 مشيرة عليه فكذا وجب ان يكون الجواب فيها كذا في البيع كذا في العلم ان سببا باطل كسح الخبر

على ملك قولي كما الرتبة والوصية قبل نفادها ما بعد الموت حتى يعبر القبول والرد بعده
 وملك الشخص بعد موته ضعيف لا يبقى الا فيما يتعلق به حاجته فيكون في ازالة السبب
 الضعيف بدون الاعتقاد ايضا - بمنزلة الرتبة قاسم للبيع الفاسد على الرتبة
 وفي شرط القياس تعدية حكم الاصل من غير تعيين والشرط في الرتبة الشرط الكامل
 حتى لا يصح في المتاع وفي البيع الفاسد تعيين القبض اعلم من ان يكون كاملا او ناقصا
 وجوابه ان القبض الكامل انما بشرط في مهنة ما يجعل القسمة اما ما لا تجعلها فالشرط
 في مهنتها مهنة نفس القبض فالقياس على مهنته ما يقسم ان كان يوجب الشرط القبض
 الكامل فالقياس على مهنته ما لا يقسم - قوله فشرط اعتضاده بالقبض
 قلت الرتبة العائدة بتعبد الملك عند القبض كالصححة ولا يشترط لاقتراضه بالقبض اعتضاده
 بشئ اذ القبض شرط في الصححة ايضا لضعف فيها فيجب ان يشترط لاقتراضها بالقبض
 اعتضاده بشئ اخر عند القبض وجب لم يشترط علم ان الاقران لا يوجب اشتراط
 الاعتضاد لئلا يفسد - وليس اخر وهو ان الحكم الواجب هو الغيبة وهي تصلح تبينا
 لا متنا مشكل لان العقد على اعتبار قيمة الخبز بصير صرفا كان باع قيمتها بدل الخبز
 الا انه عرف فاسد بجهالة ما اخذ عوضه والشرط الفاسد يبيد الملك غنما اتصال
 القبض في المجلس فاعتبار قيمة الخبز لا يصح نعم لا يوجب بطلان البيع بل تحقيقه
 واعطى ثبات البطلان وايضا القيمة انما تجب على البايع على تقدير فساد البيع الخ اذا
 وجب عليه التسليم لانه متى وجب تسليم الشئ وتقدر تسليمه تمام قيمته فتمامه ولكن التسليم
 لا يجب في البيع الفاسد لا على البايع ولا على المشتري نعم يجب القيمة على المشتري في البيع
 الفاسد بالقبض ويتقدر ذلك بالهلاك كما يجب على الغائب بالقبض يتقرر بالهلاك
 لكن وجوبها عليه لا يورى الى جعلها متنا على ما لا يخفى فان قلت المقصود هنا اقامة الدليل
 على عدم صحة بيع الخبز بالدرهم وتقدر ان لو كان صحيحا لوجب على البايع تسليمه اذ البيع
 بوجب تسليمه وتسليمه متعذرا اذ المسلم ممنوع من تسليمه وتسليمه فيجب عليه تسليم قيمته
 فيورى الى جبر القيمة متنا فان لا يصح ذلك قلت بل المطلب من التفرقة بين بيع الخبز بالدرهم
 او بالدينار وسائر البيوع الفاسدة من حيث انها توجب الملك عند القبض وبيع الخبز بالدرهم
 لا يوجب الاطلا فيجب اقامة الدليل على كونه باطلا فاسدا فلا يخفى ان بيع الخبز بالدرهم الى
 جعل القيمة متنا لو كان صحيحا من كل وجه فاما لو كان فاسدا بوضعه صحيحا باصله كسائر
 البيوع فاسدة لم يورى الى ذلك على ما لا يخفى - ثم شرط ان يكون القبض باذن البايع
 قلت انما شرط اذ لا ان القبض تفرق في ملكه فلا يجوز الا باذنه - لانه مضمون بنفسه
 ان مضمونا بالملك سمي ملكا نفسا لانه يحل حقاية النفس والتقدير ان مضمون بالملك وكل ما هو

مضمون

مضمون به فامثل صورة ومعنى تقدم على المثل معنى لا صورة وهو القيمة كما في الغيب
 فان المقصود لا كان مضمونا بالملك فان المثل القدر من مقدم على مضمون فكذا
 المبيع بالبيع العائد ثم قوله مضمون به فامثل حذر ان يكون مضمونا بغيره فامثل في الغيب
 والرهين بالدين **قوله** اعدل الى اكثر عدلا اي مساواة والمقصود من النصين هو
 التسمية فان كان النسوية فيه اكثر كان مقدما في التسمية - لانه كلام بعد حكم
 النصين لمتنا عمنه اعلم بان القبض فيما يتوقف عليه ملكه كالقبض في حق اهل وقوله البيع
 الفاسد يتوقف على القبض فيكون بمنزلة القبول فقبض القبض يكون النصين امتنا ما
 قبل القبول ولا لاية الامتناع لكل المتنا قد بين فكذا يكون لها ولا لاية النصين الذين هو
 في معنى الامتناع - ولان الاول مشروع باصله دون وضعه والثاني مشروع باصله
 ووضعه فلا يعارض مجرد الوصف قلت هذا التعليق ينقض بيع المشتري من المالك على
 البيع فان الممكن ان يسترد البيع من مشتريه مع ان البيع الاول وهو بيع المالك
 صحيح باصله دون وضعه والثاني صحيح باصله ووضعه وجوابه سند كونه الاكراد ان شئت
 - ونقص الاول لحق الشرع فان قلت قوله الا ان لم يتحقق المصداقة في حق من له
 شعور بان نفس الاول فيما اذا كان العباد لشرط زائد لحق من له الشرط باعبار عدم
 رضاه فينبغي ان يكون له النص لان حق العبد ان كان مقدم على حق الشرع فلا يجوز تقديم
 اجيب بان عدم ولا لاية النص في هذه الصورة لتعديل اخر وهو ان البيع والثاني حصل
 بتسلط البايع قوله فلمن لا الشرط فان قلت العباد واجب الدفع سواء كان في ملك العقد
 او لشرط زائد فيجب ان يتمكن كل منهما من النص اقامه الواجب قلت هذا اما نمسك به
 و ابو يوسف رحمه الله فجواز النص من كل منهما مطلقا وما ذكره من التفصيل فهو من مذهب محمد
 رحمه الله وهو ان يكون بعد القبض فثبت الملك للمشتري وان حق العبد وحده مقدم على حق الشرع
 عند المعاوضة واذا كانا فالعبد لشرط زائد في حق الشرع ضعيف بجواز حق العبد فيقدم عليه
 واذا كان في ملك العقد في حق الشرع قوي لا يظهر حق العبد بمقابلته حتى يقدم بخلاف ما قبل
 القبض حيث لم يتعلق به حق العبد بعد لكان الفاسد الذي في ملك العقد والفاسد الذي لشرط
 زائد سواء - ولانه حصل بتسلط من جهة البايع وقد يقال التسليط من قبل ان كان بيع
 الاسترداد ولمنع لحق الشرع فكان تعديل فيما اذا الفاسد لشرط زائد فانه ولا لاية النص في حق
 لحق من له الشرط على ما يشعر به قوله الا ان لم يتحقق المصداقة في حق من له فلا يمكن من نصه البيع فقلت
 لحق لمحصل بتسلط منه ولان رضى بطلان حقه في الاسترداد على تقدير بيع المشتري من غيره
 والرهين نظير البيع لانهما لا زمان قلت لو كان الرهن نظير البيع لصار المولى مختارا للعبد بالرهين
 اذا رهن العبد الجاني بعد العلم بالجنانية كما يصير مختارا له اذا باعه وسبب انك ان لا يصير مختارا للعبد

بالرهن لتكن من فساد الدين واسترداد الرهن متى شاء فلا بد من الفرق بين حكم الغداو
لرهن القيمة في بيع الفلح ولا يراها بنصفه نيسا فتا الذي يجوز العقد من العين
الى المناقض بحسب وجود ما فاقه الاجارة تنفع او لا على العين القايمة مقام المناقض ثم اذا وجدت
المناقض يجوز العقد من العين الى المنفعة لانها المقصودة بالاجارة فكان الرد انما
ان من وجد في حيث انما كان له ان يفسخ بلا عذر ومن حيث ان يفسخ لم يكن له ذلك في
العذر ايضا نحو زنا العذر لا بغيره فلا يجوز ان يفسخ في وقتنا وهذا يستلزم ما يرد ان
الرد لو كان امتناعا لزم ان يفسخ بلا عذر ايضا ووجه الاستوط على ما ذكرنا من التوجيه ظاهر
برد الثمن اي القيمة التي اخذها من المشتري كذا في الشرح وانما اوله لان الثمن في البيع مطلق
الدرهم محض كان او فاسدا واجب الرد في البيع الفاسد عند المبيع وهو عين ما اخذ من
المشتري او الثمن المؤدى فيه يتعين بالتعيين حتى لو امسك ما اخذ منه ورد منه لا يجوز
ولا يستلزم ما للمشتري من حق الحبس لا يمكن ان يرد بالثمن ما هو المسمى في العقد من مطلق الدرهم
او الدنانير حيث لا يمكن من استرداد المبيع برده المطلق بل يرد من اخذ فلا بد وان يرد بالثمن
عين المال الذي اخذ من المشتري وايضا فيه يخرج بالاخر عما اذا اشترى عبدا بالثمن درهمين
كان المشتري على البايع سرقا فاسدا وقبض باذن البايع ثم ان البايع اراد استرداد العبد حكم
فساد البيع واراد المشتري حبه لم يكن له ذلك فرق بين هذا وبين ما اذا كان البيع جائزا في هذه
الصورة لان المشتري ان يحبس المبيع الى ان يستوفي ما على البايع من الدين والفرق ان العقد في الجائر
لا يتعلق بعين ذلك الدين بل بمنزلة دين في الذمة ثم يلتزم ان قصاصا فيه بغيره انما لو استوفاه
حقيقته وفي الفاسد ان كان لا يتعلق بعين ذلك الدين ايضا لكن لا يحتمل ذلك في بناء ذمة
المشتري وانما يحجب قيمة المبيع عند القبض والقيمة غير متوفرة من قبيل الهلاك فانها تختمل الاستوط
ودين المشتري المتوفرة فلم ينفعها ومنعها والمعاينة انما تجب عند الاستوط في الوصف فلم
يغير البايع مستوفيا للثمن بالمعاينة لتغير ذلك بالاستيفاء حقيقة ثم قوله حتى يرد الثمن
فأمره لسعر بان البايع يطالب بالثمن او لا ولكن ينبغي ان يقال سلمنا ما لتعين في كل واحد
الثمن يتعين في البيع الفاسد على الاصح لان المبيع يعاين به قال الامام الترمذ في المشتري
عبد ابي فاسدا او استأجره اجارة فاسدة ونقد الثمن او الاجرة ونقد الثمن او الاجرة او اراد
رهنها فاسدا فله ان يحبس المشتري حتى يقبض ما نقد اعسار بالعقد الجائز اذ انما نفاسا لان هذه
مفردة في ذمة فيوجب التسوية بين البديلين كذا في الشرح قلت ان الدرهم والدنانير يتعينان
في الفاسد في الاصح فكانت التسوية قايمة فيه لتعين كل من البديلين فينبغي ان لا يجب على البايع تسليم
الثمن او لا يقال سماعا كما في بيع العرف وكان ما ذكره الترمذ في مجهول على غير الاصح وفي الكافي ان
اذا استرد العبد بالف درهم ورطل من ثمر ونقابضنا ثم نقض البايع البيع بحكم الفساد اراد ان يأخذ

عبد من المشتري فله ان يفسخ البيع العبد منه حتى يرد الثمن عليه لان ما هو من المشتري في ذمة
جائزا ثم فسخ العقد فله ان يفسخ البيع العبد منه حتى يرد الثمن عليه لان ما هو من المشتري في ذمة
مقابله وان كان البيع فاسدا فبغيره نجوسا به وكان الحق به كما لو سرقه او استأجره
اجارة فاسدة ونقابضنا ثم اراد المور ان يفسخ الاجارة فله ان يفسخ من حيث هو عند الاسترداد
الاجرة وكذا لو اقرضه الفاء وارتب منه من المستقرض رهن فاسدا بان رهنه نصف داره ثم
نقض الواهب الرهن بحكم الفساد فله ان يفسخ من حيث هو حتى يستوفي الدين لان الرهن ان
استفاد الرهن على الرهن بمقابلته الذي اقرضه فكان له حبه كما في الرهن المسمى اذ انفا في الرهن
هذا النظر وان شغل ما عرف ان الرهن لا يفسخ باقوله انما يفسخ بامره ونسب الرهن الى الرهن
فقد استلزم ما من حق الحبس كالموسم المبيع في البيع الفاسد لم يكن له ان يسترده بعد الرد له حبه
فكذا هذا ثم انما ضعف الحقير لا يبطل البناء فاقوا بها اول فان قلت هذا يومئذ
لا ينقطع حق البايع ببيع المشتري ايضا لان حق الشفع وهو ضعف الحقير لا يبطل
ضموا الى ان لا يبطل قلت نعم ولكن ابطالنا حق البايع بالبيع كما سبق ان يتعلق بالثمن في حق
العبد وحق مقدم على جرة وحق المشتري ان كان يتعلق بالبناء والنفس لكن لا يرد في شدة
فصار كيتعلق حق بنفس المبيع وذلك غير معتبر لقطع حق الاسترداد لشبهة لا يرد في شدة
فكذا هذا - والدرهم والدنانير لا يتعينان في العقود فان قيل قد ذكرتم انهما لا يتعين
في البيع الفاسد فكيف ذكرتم انهما لا يتعين قلنا في اختلاف الرد بين فذكرتم هذا المسألة على قولين
ينبغي انهما لا يتعين كذا في الشرح وفي الحاشية ان البحث في العقد الفاسد وهو صحيح لان الاول حتى
يحتاج الى الجواب وذكرنا في هذا السؤال عند قوله الدرهم والدنانير لا يتعينان في
العقود ونوجبه ان هذا العموم يتناول العقود الفاسدة وذكرنا في ما قبلها فلا بد من الجواب
على الرواين الاخرى او على الصحيح من العقود نعم لو كان سؤال السارق عما فوه فلم يتعلق العقد بها
لكن غير متوجه ولكن ذكر هذا السؤال على عموم قوله لا يتعينان في العقود ولا شك في متوجه يحتاج
الى الجواب قلت والمعتبر من الشبهة دون النازل عنها وهذا ينحل بان اجارة منافع الدار
بنافعة الحانوت لا يجوز مع انهما مختلفا بشبهة الجانبة ولولا متجانس حقيقة لكان فيه شبهة
الربوا باعتبار وجود واحد وصفيه فلا كانا متجانسين كما كانت الشبهة نازلة وشرا ما باع باقل
مما باع حرام لشبهة الربا وان كانا حرام للبايع حرم لعموم لا يقبل شهادة له كالحاين والاب والزوج
مع القطع بان شرا البايع ما باع باقل منه قبل نقد الثمن لما كان حراما لشبهة الربوا كما مر كان
كشرا من لا يقبل شهادة له لشبهة الشبهة الا ان يقال ان الحزمة اذا لم تكن غير منصومة لكن
ثبتت للشبهة احتياط لم يثبت فيما نزلت تلك الشبهة اما اذا كانت منصومة ثبت فيما فيه
شبهة المنصوص وان كان النص معللا بالشبهة اذ المعتبر فيما فيه النص هو النص دون العلة

المسحوق فيجوز بيعه ما فيه شبهة المنصوص وان كان فيه شبهة العلة وشرا ما باع باقل مما باع قبله
نقد الثمن حرام بالنقص ان كان النقص معللا بشبهة الربوا الا لاجل الشبهة نفسها حتى لا يحرم
ما تنزلت فيه تلك الشبهة وهو شرا من لا يقبل شهادة وكذا حرمة النساء عند وجود واحد
وصفي على الربوا منصوص عليها فيجوز في كل ما يوجد فيه شبهة وجود واحد الوصفين وان كانت
شبهة الربوا فيه نازلة نعم لقابل ان يقول فيجوز ان يحرم اسلام الدارهم او الدنانير في الزعفران
لايجاد مما في كون كل موزون لا انا لا يحرم باعتبار اختلافهما في كيفية الوزن اذ الزعفران
يوزن بالمانا والدارهم والدنانير توزن بالسمان ولو كان كل واحد منهما موزونا على شرط
واحد لكانت شبهة الربوا فاختلاف في كيفية الوزن تنزلت تلك الشبهة الى ما دونها فلو كان
حرمة النساء عند وجود واحد وصفي العلة الربوا من الذر او الجنس منصوصا عليها لم يحرمني في كل ما يوجد
احد وصفها ولو شبهة وكذا اذا ادعى على ابي قولته تعيينا او بديل المستحق بملوك
والدليل عليه ان المدعي اذا باع عبدا بجزارية واعتق الجزارية ثم استحق العبد لا يبطل العتق
فما جزارية ولو لم يكن بديل المستحق بملوك لا يبطل والفقه ان الاستحقاق يظهر في حق البديل من
وجه اذ ما ظهر في حق نفسه قصد ولكن ظهر في شيء هو بديل عنه فكان ظهر في حق من هذا الوجه
ولو كان الاستحقاق ثابتا من كل وجه لبيطل الملك ولو لم يظهر اسلا لنفي فاذا ظهر من وجه قلنا ببقاء
الاسر فوات الوصف وهو يجب لانه ذكر في الذخيرة انه اذا كفل بالثمن فنقد الكفيل وقبض
استقر الببيع ثم غاب الكفيل قبل ان يرجع على المشتري ثم استحق الببيع فاداء المشتري ان يرجع
على البايع بائنه فيكون له ذلك حتى يحضر الكفيل لانه لو رجع وامان ان يرجع لان اداء الكفيل كادائه
ولان وجه اليه ما بالاستحقاق فيبين الكفيل لم يرد شيئا واجبا اليه وان الكفيل كانت باطله واما لانه
مكتفيا لوجه اليه لانه انما يملك اذا ضمن الكفيل مثل المودى ولم يضمن بعد ولو كان الكفيل
رجوع على المشتري بانقضاء ثم غاب ثم استحق رجوع المشتري على البايع لانه ملك المودى بالضمين ولو ملك
الببيع في يد البايع كان للمشتري ان يرجع بالثمن على البايع رجوع الكفيل على المشتري او لا اما اذا رجع
فلا فتن في استحقاق واما اذا لم يرجع فله ان يملك عبدا لا يبين ان كفاؤه في سدة اذ لا يبين
ان العبد لم يبيع حيا فحصل له كفاؤه صحيحا وصدا كاداء مشتري واما بالاستحقاق
فيظهر ان الثمن لم يكن واجبا عليه وان الكفاؤه لم يصبه فلم يفسد اداء الكفيل كاداء المشتري هذا النظم
فان كان البديل مستحقا بملوك فلو كان اداء الكفيل يحكم الكفاؤه صحيحا كاداء المشتري ولم يضر بالاختلاف
بطلان كفاؤه بالثمن يعرف بالتأمل واجواب ان الاستحقاق ان كان لا يظهر ان الثمن لم يكن واجبا عليه
المشتري وان لم يكن ملكا لمبايع باعتباره ان بديل المستحق بملوك فلا يخفى انه يظهر بالاستحقاق فساد
مقد البايع والتميز بدين مستحق ان كان مملوكا فهو مملوك ملكا فسادا وكذا في التميز بين
بوجه مطالبة انها بيني من ملك صحيح وامتناع بوجه المطالبة يمنع صحة الكفاؤه لانها بيني في المطالبة

فعل هذا ما ذكر في الذخيرة من قول ان الكفيل لم يرد شيئا واجبا عليه عند ادائه شيئا واجبا عليه
صحيحا والكفاؤه ينتهي على الوجه الصحيح الذي يتوجه عليه المطالبة فيظهر بطلان الكفاؤه ثم مقصد قوله
بعد الدارهم المودة الى العاين بدل دينه الذي هو على المديون وفيه اشعار بالدين بالنقص لا يسقط
ولا يبقى مملوكا للداين ولا يلزم اجتماع البديلين في ذلك وقد ذكر في الرمن ان الدين لا يسقط بالاداء الا
يتعذر الاستيفاء لعدم القابضة لانه يعقب مطالبة من له ما هو في نفسه تعليم ومن هذا قالوا ان البول
الدين مديون من الدين بعد استيفاء الدين يصح امواله ويلزم رد ما استوفى والداعية
ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا استام الرجل على سوم اخيه اربعة اخوة العامة القابضة بقرابة ادام وقوله عليها
السلام فيتناول ما اذا كان صاحبه ذميا او اراد الاخوة الدينية بقوله انما اخو منونا اخوة والذي فينايع
للمسلم فيما لهم وعليهم والمطرفة في ذكر الا في مكان الغير الاستعطاء اذ الاخوة حاملة على الامتناع
عن الحاسه بالسوم على سوم غيره ثم لفظ الخبر وان كان بصيغة الاخبار فغناه النهي صونا له عن الكلف
اذ الرجوع بما يستام على سوم غيره والنكتة في العدول عن النهي الى النفي اظهار الرغبة في الامتناع
كانه امتنع وامتنع عن السوم على سوم غيره فهو يجب عنه ولان في ذلك اجابا واضرار ان اقام
لاخيه في الوضوء والفرز قد نهى عليه السلام عنه قال لا ضرر ولا ضرار في الاسلام قال لعن الله من ضرر مسلما
او غيره وهذا في المعنى اخر او بمعنى هذا الحديث لكنه معلول بالضرر والابحاس ما ذكرنا هنا
من محذور النهي من محذور النهي في النكاح اي النهي عن الخطبة على خطبة اخيه محمول على ما اذا ركن احد بهما الى
بعد استقرار المهر وانما محمول لانه معلول بالاحاس والاضرار وانما يتحقق بعد ركون احد بهما الى
فما قبل ولا ضرر ولا احاس ولانه عليه السلام قد اجاز بيع من يرضى فلو اطلق النهي هنا لكانه بيع
من يرضى ايضا قوله ليس لسعراي كتمه لما اذا لم يكن كذلك اي في فحط وعور فلا يفسد بالبيع
للهادي لانه لم الضرر وهو الموجب للكرامة والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنعقدة ثم فيه اطلاق
بواجب السعي على بعض الوجوه بان قصد عند البيع او قضا قابضين بخلاف ما لو كانا متساين فانهم محل
ولا يكره هكذا ذكر في صدر الاسلام في اصول الفقه كذا في الشرح قلت انما يجوز البيع في حالة المشتري اذا
انفصل قبول المشتري بايجاب البايع من غير سكتة بينهما وان لم يتصل بقبول المشتري فلا يجوز البيع هكذا
ذكر ان راجح في اخر فصول الامر باليد ثم البايع والمشتري لو كانا في سفينة تجرى الى البايع لا يكره البيع
اصلا وهذا النظم اوضح لان الفساد في النهي والحرمة القبيح ثابت بالنظر الى معنى فاسد
لا في سلب العقد ولا في شرط الصحة فان قلت من شرائطها ان لا يكون البيع منهيا فقد عطل المصير
فساد البيع بالنهي في غير موضع من كتابه والنهي متحقق هنا اجيب ان النهي انما يوجب الفساد اذا كان
لعمد لا ينفك عن المنه عنه ولا يكون له وجود في غيره ويسر صفا بخلاف ما ينفك عنه ويكره وجود في
غيره ويسر بجوارا وان يوجب الكرامة اثباتا للحكم بقدر الدليل والنهي البيوع المحمودة وانما انزل البيع
عما عدا من البيع بوجوده بغيره وكذا المهر لا ينفك عن الكفاؤه لان الضرر لا يفسد عليه فان قلت في السوم

لعدم تصور غير البيع حيث ان المنة من النجس السوداء والبيضاء والحمراء والصفراء والبنية والبيضاء
فوق الدبسية بين اجنبة يوم القيمة والقرن بين وبين احسن عقوبة كما اشار اليه الحافظ الشارح بقوله
سدد امحى حوسن كبر كنعان كفت فراق بارز كن مسكنه سولن كفت حديث هول
قيامت كفت واعطى شهر كناية است ازم وزكان سحران كفت وفي عبارة التجب فرقت اجباب
ايشي امت سوربه وقطعت ارباب سعي است نوبه دور كمدمان حوفي است في
موت وما حوى محرمان مكر است في ملك الموت مع مع عزرايل راسور يده باعتق سوز
مدن كاره فراق دوست عزرايل بسى باشد مرا والمنع من التعاهد ان تعاهد الكبير
الصغير يقال التعاهد واجبه على مولاه فلا يفرض موت تعاهد الكبير لقيام تعاهد المولى مقامه
فكان المراد فصل تعاهد على ماله في السفينة وكما لم تحت لا قدر ما يجب على المولى من النفقة والسكنى
وذكر في الحاشية ان قلت الحرفي اذا دخل دارا بامان بغلامين صغيرين فاراد ان يبيع احدهما
فلما بالسر بشرا منه وان كان فيه تفرقة قلت له لم يشتره منه لعاديه الى دار الحرب وشراوه من انظر
من مراتب التفرقة من الكلام وقد يقال شراوه وان كان انظر له فهو احر لا خيه الباقى على ملك الحرفي
وجلب المنفعة انما يستحسن اذا لم ينفع الحاق ضرر بالآخر والا فندفع الضرر اولى من النفع
الراحة ثم هذا الذي ذكره الشيخ يقتضي ان يجوز بيع احد الصغيرين من ابيه او امه او غيره مما نحن
هو ذرهم من لانه انظر من حيث يعتق على المشتري وتحلف المشتري الاخر في التعاهد والاشهاد
ولكن الظاهر انه لا يجوز لان بيع احدهما من بيعت عليه ثم يتعاهد ويستأنس ان كان انظر للذي
بيعه منه فهو نفس بالآخر ودفع الضرر عن احدهما اولى من جلب المنفعة للآخر ثم المنع معلول
بالقرابة المحرمة للشعاع وهذا من قبيل دالة النفس واثرة في نعيم الحليم كانه قبل من فرق بين المحرمين
الحديث ولكن يشك بان دالة النفس لا تختص بالنفس بل تختص بالكلية من المحرمين وجوابه ان ليس
من التخصيص بل هو من باب ترك الدلالة بدليل اقوى منه وهو ما روى ان عليه السلام فرق بين مارية
وسرين وهما امتان افنان ثم هذه العلة منصوصة بما يدل احد من ابراء استولد احدهما كان له
ان يبيع الآخر واشتد اذا احب احدهما جناية كان للمولى ان يدفعه الى ولي الجناية مع انه مختار في الدفع
لانه مخير بين الدفع والغدا وثالثها الحرفي اذا باع احدهما يجوز للمسلم ان يشتره بلا كراهة ورأى
لو كان لربد ثلاثة اقرب منه صغير فانه للمولى ان يبيع احد الكبيرين وخامسها لو اشتراها فوجد
باجدها ميبا فلان يرد وخامسة سادسها ان يجوز ان يكتسب احدهما وان فيه تفرقة باعتبار الاخر
عن الملك وسابعها اذا كان لربا امة ولها ولد صغير ماصق يجوز ان يبيع باختيار الصغير والجواب
اما عن الاول وثالثه فدان القرابة المحرمة للشعاع انما اوجب المنع عن التفرقة لما فيه من الاضرار بالصغير
وقد عرفت في قواعد الشرع ان دفع الضرر عن احد من المولى ينفع الحاق الضرر بغيره باطلا وفيه صلاحيته
كحت لا ينفذ البيع لو منع بيع الآخر لغير المولى حيث يتعدى عليه ببيع مع الآخر منفرد وفيه صورتي

المولى

المولى وكذا اذا اجنى احدهما لانه لو لم يجد دفعه لوجب الغدا عليه واذا فيه رابة بانه يستلزم
الغدا ويكوز فيه استنباطا اما من الثالث فقد مر واما عن الرابع فلان الباقي من الكبيرين
يكنى لتعاهد الصغير واستنباطا فلا يتفرق ببيع احدهما والموجب حكمة التفرقة هو الاضرار بالصغير
وان منتف مناد اما عن الخامس فلان الرد بالعيب شئ اما اذا كان القضا في حق الكل واما اذا
بالرضا في حق المتعاقدين خاصة فيكون إعادة الى قديم ملك البائع اخراجا لاحد من ملكه فيه
نظر ان الحرم انما هو التفرقة بينهما لا اخرج احدهما من ملكه والتفرقة حله فيما اذا اراد احدهما
بعيب فاجوب بان دفع الضرر انما يجب اذا لم يتضرر مولى عدم التفرقة اما اذا تضمنت فلا في ابتداء
رد العيب خاصة فزر بالمشتركة اقوى من فزر بالتفرقة ولا يمتنع واما عن السادس فلان العيب
بعد العتق بد في حال الكتاب كيعز او من معاينة اخيه فلا يتضرر وهذا التفرقة واحسن
السابع فلان المراهق في حكم البائع في اختيار الارفق وانما اختار التفرقة علم انه ارفق من
الاجتماع مع انه لما لو كان بالنا حفيضة فيفتقر على مورد ويقال لو ارد بخلاف القياس ان لم
يختار المقايمة باستنباط العلة فهو يختار اثبات الحكم في غير المنصوص به من مفهوم من النص لغة
والمنع معلول بالاضرار لانه وان موجود في تفرقة احد الزوجين حتى فسر الغدا بسدد في قوله تعالى
اولا عذبه عذابا شديدا يتفرق عن زوجته وان فزر اشده من العذاب الشديد ولا يدخل في الزوجان
حتى جاز التفرقة بينهما لان النص ورد بخلاف القياس فان قيل قد ذكر قبل معنى معقولا قلنا ان
وجود المعنى لا يدل على كون النفس معقولا وانما ذلك اذا لم يكن النص مخالفا للدليل الظاهر وهناك ذلك
لان المملوكين الصغيرين ملكه والملك مطلق فيجوز تصرفه بالجميع والتفرقة كما يجوز في سائر املاكه
فلما ورد النص بالتحريم التفرقة سمي نصا بخلاف القياس مخالفا للدليل الظاهر وان كان فيه معنى معقول
من وجها اخر كذا في الشرح حتى لو كان اخذ الصغيرين له والآخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما
اطلق الغير لستنا وله جميع من هو غير المالك سواء كان الغير ابنا صغيرا او كبيرا او بها في موصته او لا
سواء كان زوجته او مكاتبته كذا في الشرح قلت ينبغي ان لا يجوز التفرقة اذا كان احدهما في
ملكه والآخر في ملك مولا لا اجتماعهما في ملك واحد حكما باعتبار اتصال الاملاك واعتناء احدهما
بمعد اخر عادة وفي الحركات يؤخذ بالاحتياط الا بركا ان سرهما باع باقلا مما باع لما لم يجر للبائع
لم يجر لابنه وزوجه ومكانه وغيرهم من اتصفت املاكهم باملاكه احتياطاً فكان يؤخذ بالاحتياط
قد وجب ان يؤخذ منها ثم قال الشارح وهذا اكل اذا كان المالك مسلما حر كان او سكتانيا
او ما دونها اذا كان كافرا فلا يكره التفرقة لان ما فيه من الكفر الغلط والكفر غير مخاطبين
بالشرع قلت مع مخاطبون بالحركات والتفرقة بين الصغيرين او الكبير والصغير منها
وكانوا مخاطبين به لان المنطوق دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به الاولى وفي
التعليل موما ذكر في الحاشية من قوله لان المنع عن التفرقة لدفع الضرر عن الصغير لا يجوز

دفع الضرر عن شخص لوجه للضرر لوجه شخص اخر فاذا اتفق باحدهما حق فامتنع من ابقاء الحق
اخر لصاحب الحق هذا المذهب وقد كان التعليل له منصف من يبنى من كون النهر هو مقصد
الاضرار بالصغير ولا يجوز ان من يبيع الصغير يحتاج اعتباره فهو لا يقصد بتبوء اضرار الغير
بل يقصد ما جازع ان يكره ببيع فعله ان المهر عن مولود الضرر دون قصد الاضرار به ثم
لما كان يقول ان المالك اذا احتاج الى بيع احد من حاجته مستدرا الى ابقاء الاثر في ملكه للخدمة
ولم يجره التفرقة لتضرره ايضا مع ذلك ايضا لعدم حق الصغير فيه دفع الضرر عنه لوجه
ينفرد غيره الا ان يجاب بان البائع يملك دفع الضرر عن نفسه سيرا بعد اذ الخدعة اما في حق
فلا يملك دفعه فيجب تقديمه في الدفع نعم يشك بان دفع الضرر عن غيره لم يعتبر في بيع
في الدين ورده الى البائع لا مكان دفع الضرر عنه باء الدين من ماله نفسه ورجوعه الى البائع
بنفسه ان العيب لا يبرئ ان دد البائع المعيب اذا امتنع الحق العبد لحدوث عيب اخر في يده
او الحق الشرعي بان خاط او صنف اخر تعين الرجوع بالنقصان فكذا اذا امتنع العبد المبيع
وقد صح انه عليه السلام فرق بين مارية وبيرين وكانا امتين اختين فنحس بهن قولا من فرق
الى اخره اعلل بالتفرق بين الحمايين ويقال جاز ان يكره التفرق مطلقا وكان تفرقه عليه السلام
بين مارية وبيرين فعلم الجواز وقد علم ان ارتحاب المكره من النبي عليه السلام الجواز لمصلحة تعلق الجواز
ليس بمرور ... دفعها حاجتها واما قد كثرنا جان اليد فاما اللغين فان البائع
مقدم الحق ومغايرة بخلاف النكاح حيث لا مغايرة فيه اذ المقصود منه الازدواج دون المال حتى
يتحقق فيه الغبن فيحتاج الى دفعه من الاصل كان لم يكن ... والاصل في فان قلت هذا الاصل
يشكل بما اذا اشترى عبدا بكرة وسط وتغايضا ثم تقايلا لا يلزم رد عين المقبوض ولا مثل وانما يجب
رد مثل المثل في العقد سواء كان المقبوض اجود من المثل او اوردى منه هكذا ذكر في عامة النسخ
وملحظة المتأنيب ولا يخفى ان رد مثل المقبوض او مثل المثل من حقوق المتعاقدين ولو عجزت
الاقالة في هذا فنحن للزم رد مثل المقبوض لا مثل المثل ولو كان الرد بالعيب بعد القبض
وبما اذا اشترى من الدين موجد عبدا من مدونه بذلك الدين ثم تقايلا لا يعود الاجل وكذا اذا
وجد بالمشتري غيبا فرده بغيره فنحن لا يعود الاجل فاعتبرت الاقالة والرد بالعيب بغيره فبما جديدا
في حق الاجل وان كان في حقهما اذ لو اعتبرت فنحن لكان يجب ان يعود الاجل كما لو كان الرد بالعيب
بعد القبض بغيره وبما اذا كفل بالدين ثم ان المديون صالح مع ربه بالدين على عبده ثم تقايلا
فاذا لا يعود كفيلا فلم يجعل الاقالة في حق الكفالة فنحن فيما بينهما لانها لو اعتبرت فنحن فيما
بينهما العادة الكفالة كما لو كان بالدين رهين والرهين في يد الطالب بعد الصلح فتقايلا
من غير شرط الرهن فانه يعود الرهن قلنا بعض مشايخنا قالوا في الجواب ان الاقالة
فمن فيما بين المتعاقدين معناه ان فسخ فيما بينهما فيما هو من موجبات البيع الذي

الذي جرت الاقالة فيه واحكامه وحكم ما ثبت بنفس البيع او بهما من شرط بقر حكمه فاما
مالين من احكامه وهو ما يحتاج الى شرط لا بقدر حكمه فالاقالة في حق بيع في حقها ايضا
وذلك ان الاقالة فسخ للفظ ببيع معناه فاعتبرنا اللفظ فيما كان من احواله البيع من حقوقها
والحق فيما ليس من احكامه عملا فيما جريا واذيادة الجودة على المشرط وتقصاها منها عنه
ليس من موجبات البيع فانه لا يجب لبائع وانما يثبت بعرض ما يزيد المشتري الجودة على
المشرط او يبرئ البائع عنها وكذا الاصل والكفالة ليس من احكام البيع ولين كان من احواله
فاعتبرت الاقالة في حق هذه الاشياء ببيعها فيما بينهما ايضا واما الرهن فهو وان كان ثبت
بالشرط الا انه شرع لاستيفاء حكم البيع وهو الثمن من مال المشتري والبيع بوجوب استيفاء
الثمن من ماله فامكن ان يعتبر الرهن حكم للبيع بخلاف الكفالة فانها سرعت للطالبة من غير
المشتري والبيع لا يوجب ذلك فلا يعتبر حكم للبيع هذا غاية ما قيل في الفرق بين الرهن و
الكفالة والظاهر ان سوال الكفالة غير وارد لان الكفيل ليس بها قد فلا يمكن ان يجعل اقاله
في حق فسخ بل بيعا جديدا ولو عاد كغفلا لزم ان يكون فسخا في حق غيرهما ايضا اما الرهن فلا يتعلق
بغيرهما فيكون فسخا في حقه ايضا ثم الحق ان الرهن لا يبطل بالصلح من الدين واداه قبل استرداده
للمرهن بل يبقى رهنا كما كان على ما يجب التصريح به في آخر كتاب الرهن وذلك ان الدين لا يفسد
بالاداء والصلح عنه بل يبقى كما كان الا انه يمنع المطالبة لانه يعقب بطلان الرهن وكان
بالدين والقبض ومما باقيا ان قبض الرهن حتى لو ملك يملك بالدين ويسترد ما ادى الى
الدين ولما كان الرهن باقيا بعد الصلح فبداقالة فلان يبقى بعد الاقالة اولى الا ان قيل الاقالة
كان له ان ينقض الرهن فقبضه المرمون كما ان استيفاء الدين وقد بطل الاستيفاء بالاقالة
فلم يبق له حق قبض المرمون فليبرئ من ما من باع عود الرهن بعد الاقالة حتى يشك الفرق بين الكفالة
والرهن او الكفالة يبطل بعد الصلح من الدين لانها بعد المطالبة وهي يبطل بالصلح والرهن يتعدى الدين
واقبض ومما باقيا ان بعد الصلح فبداقالة فبعد اقالته اولى قبض الرهن كما كان بخلاف الكفالة وانها
ما بطلت بالصلح فبعد اقالته لو عاد لعاد من حيث انها فسخ في حق المتعاقدين والكفيل غيرهما فيكون
تبعا في حق فلا تعود الكفالة نعم لو عاد للمرهن بالاقالة حتى المرمون من المديون اذا كان قد قبض
الرهن ريشد الفرق بينه وبين الكفالة ولكن ذلك ممنوع وفي قوله والرهن في يد الطالب اشارة
اليه فتأمل قوله ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين حتى لا تبطل بالشروط الفاسدة ولو
كانت بيعا في حقها ايضا لبطلت كذا في الشرع فان قلت الفاسد بالشروط الفاسدة
الحق الشرع لا حق العبد والشارع غيرهما وفي حق الغير هو بيع جديد فينبغي ان تعبد بالشروط
الن لا تنقض العقد الا يبرئ ان البيع لو كان مرفقا بالتقاضي شرط لصحة اقالته لانه في الشرع وفي
من بيع جديد اجيب بانها ان كانت بيعا في غيرهما ولكن كونه بيعا في حق الثالث امر ضروري

ثبت في ضمن الغني لا يقتضي الصيغة على ما يجب، والبيع اذا ثبت في ضمن الشئ لا يفيد بشرطه
اذا كان ذلك الشئ لا يعتد به كالوقا لغيره اعتكك منك عن بالف درهم على ان تزوج جبرها
البيع مقتضى اذا اعتكك ولا بعد بشرط النكاح قال الامام في الاسلام والامام الكشاف في ولم
يشترط البيع بشرط سكاك لانه مندبر في الاعتاق فاخذ حكم الاعتاق فلم يشترط بشرط الفاسد
الاعتاق وكذا الغني لا يشترط بشرط الفاسد فلا يشترط البيع والثابت في ضمنه بخلاف
التقاضي في الصرف فاذا لزم بشرطه يتحقق كونه بيعا في حق الثالث اذا التقابض بشرط
لبقاء العقد منعقد اعم بما يجب فيكون خزانة مبطلا لاسد العقد فلا يكون بيعا في حق الثالث
ايضا هو بيع في حق فلا بد من التقابض بل يجب ان يعتبر بيعا جديدا لانه ثالث وامّا
الرسق فلا يتعلق بغيره فيكون خزانة في حق ايضا - بيع جديد في حق غيرهما فان قيل
ذكر محمد رحمه الله ان لو تساوم رجلان بدار بالف درهم فاني فقال اخر بعد بالف درهم على ان يضمن
لك ثمانية دراهم من الالف سوى الثمن سوى الالف فباعه من ان البيع جائز فنقد المشتري
الخا والكتفيل فسمانه فاذا انقد ذلك وقبض المشتري الدار ثم تقابل المشتري مع ان باع البيع
فوق قياسي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الدار للبائع ويرد الالف على المشتري والخمس على الكتفيل غير
لا قال في حق الكتفيل والثالث ولو اعتبر بيعا جديدا في حق ما وجب على البائع ان
يرد نفسه الى الكتفيل كما لو اشترى البائع من مشتري ثانيا قلنا ان الكتفيل من تلك المسئلة
عاقدا حكما لان الزيادة من قد صحت والزيادة لاثبات صفة من صفات العقد فثبت له
عاقدا فكذا المشتري لو وصف والا قال في حق العاقدة فيما اذا كان من حقوق العقد ايضا
تعد ان بعد الزيادة سائة للبائع اذا البيع قد انفسى في حق وتعد ان بعد سائة للمشتري
بشأن ان قاله قلب البيع فاما يستوجب المشتري بالاقالة على البائع ما كان يستوجب البائع
عند بيع ماله والبائع منها بابيع استوجب على المشتري الذي هو لا غير فكذا المشتري
عند الاقالة لا يستوجب على البائع الا الالف فبالضرورة جعلنا الكتفيل لان حق الناس بها
كذا ذكر في الدخيرة في الفصل الحادي والعشرون من كتاب الكفاية وفي الحواشي نظرا لما
في الاول فلان لو كان الكتفيل عاقدا حكما وكانت الاقالة في حق فحقه ايضا وجب ان لا يثبت
حقا شفعه بهذه الاقالة لو كان شفعها لتك الدار وذا ممنوع وايضا سلمنا ان عاقدة
الان ما قد انفسى البيع بل هو ساكت فكيف يكون نفسا ارايت لو كان عاقدا حقيقيا بنفي
العقد في حق بدو في لا فكذا اذا كان عاقدا حكما وامّا في الثاني فلان كما تعدر ان بعد الزيادة
للبيع من حيث ان ابيع قد انفسى في حق تعدر بعد الكتفيل ايضا من حيث ان الاقالة بيع جديد
في حق لانه ثالث وكذا الكتفيل حق الزيادة من حيث انها كانت له فالبائع حق بها حيث زما
صارت له فاستوفى **فوق** وكونه بيعا في حق الثالث امر ضروري لانه ثبت به مثل حكم البيع فثبت

لو كان

لو كان امر ضروريا لا يصح الاحتياال في جعله بيعا وقد اختلف المصنف رحمه الله في جعله بيعا
في اقالة السلم حيث قال فان تقابلا السلم لم يكن له ان يشتري من مسلم بئس ان لا يشترى
يقبضه كله لانه احد منها بالبيع فلا يجعله انصرف فيه فترقبض وهذا لان الاقالة بيع جديد في
ثالث ولا يمكن جعله السلم فيه بيعا سقوط فحذر لئلا يحال بيعا لانه دين من هذه الغلظة
فانظر ان كيف احتال في جعل الاقالة بيعا حيث جعله ليس المال مبيعا نصيبا كونه لا قاله
بيعا في حق الثالث فلو كان امر ضروريا لما احتجيم الى الاحتياال في اثباته بعد ما تحقق مقتضى
صبيغته على الكمال وايضا لما كان كونه بيعا ضروريا لكان من لوازمه ان لا فاسخا لالتقاء بينهما
اذ الملازم مع الملزوم لا يتنافيان اهدا وتحقيقه ان اقالة بيعه ان كان لا يجتمع مع ذلك البيع
لكونه عبارة عن رفعه ورفع الشئ من اثبات ذلك الشئ محال اما رفع شئ مع اثبات غيره فلا يتنافيان
والاقالة رفع للعقد السابق واثبات اخر ليس بها فلابد ان يزد بها اثبات العقد السابق وان
التفاد بينهما ولما ثبتت بيع اخر فلا منافاة بينه وبين رفع العقد السابق في ان يذكر
الاقالة ويراد ما يلزم من العقد الاخر لان الخط يجعل باز اما فاقات من التوفيق فثبت
كيف يجعل الخط باز العيب والا وضاف لا يقابلها شئ من الثمن فثبت ذلك في الكفاية فحصل
المنفقات ان الوصف لا قسط له من الثمن اذا صار مقصودا بالامساك عند قبض المشتري
حتى لو اشترى عبدا فوجد به عيبا فصاح من عيبه على امته قبل القبض لم تكن الامنة عوضا عن
العيب بل زيادة في اصل المبيع حتى كان الثمن على العبد والامنة على قدر قيمتهما حتى لو وجد باعدهما
عيبا رده بحسنة من الثمن ولو كان الصلح بعد القبض كانت الامنة عوضا عن العيب حتى لو وجد
عيبا ردها بحسنة العيب من الثمن هذا كلامه نعم ينكحل بما ذكر في الكفاية في باب المراجعة من قوله
لو اشترى امه فاعورت عبده او وطئها وهي بقيت باعها مراجعة بالبيان لان جميع ما يقابل
الثمن قائم اذا الغايت وصف فلا يقابل شئ من الثمن اذا فاق بلا صريح احد ومعنى الامانة بالحق
وسمى صادق اذا بقي ما يقابل الثمن من كلامه فلم يولد منها بمقابل الوصف شيئا من الثمن بعد
القبض ايضا فالفرق بين مسئلة المراجعة ومسئلة الاقالة بالاقول من حيث انه لم يجعل بمقابل
الوصف شيئا من الثمن في المراجعة حتى جوزا بالبيان وجعل شيئا منه بمقابل الوصف
المشتري في مسئلة الاقالة مشكلا **فوق** لان الاقالة لا يبطل بالشرط الفاسد اعم وهذا
يؤيد قول ابي حنيفة رحمه الله انها في حق لو كانت بيعا لبطلت بالشرط الفاسد كما بيع
كذا في الكفاية وفيه نظر لان هذا انما يؤيده اذ لو كان عدم بطلانها بالشرط الفاسد
مستعاضا عليه وليس كذلك فقد ذكر الشارح ان هذا الذي ذكرها لانه لا يبطل بالشرط الفاسد
قول ابي حنيفة رحمه الله عنه واما عند ابي يوسف رحمه الله فيبطل بها لانها بيع فيفسد كسائر البائعات
فكان الاختلاف في بطلانها بالشرط مختلفا فيه بناء على اختلافهم في انها بيع او في حق

قد يكون عدم بطلانها بالشروط العائدة عندئذ حينئذ رضى الله عنه بناء على انهما فسخ
عنده مويد اقوله والاقالة قبل القبض في المنقول وفيه فسخ عند ابر حنيفة ومحمد
وكذا عند ابن يوسف روي في المنقول لتعذر البيع وفي العقار يكون بيعا عنده لان
البيع قلت ذكر في شرح الزيادات انه لو تقايلا البيع جاز بيع اي بيع البايع من
بايه باقلا عما اشترى من قبل القبض كانت الاقالة او بعده اما بعد القبض فلان الاقالة
كالبيع الجدد وفي البيع الجدد البيع بالاقلة جاز وقبل القبض بيع ايضا لكنه فاسد
فيوجب انعقاد بيعا عند القبض فاذا جواز البيع فعلم ان الاقالة قبل القبض ليس فسخا من كل
وجه بل هو بيع جديد في حق الثالث وهو قائم بالبيع وذلك الثمن فان قلت من
ابن وقع هذا التفاوت بينهما واما لان يشترط ذكرهما في انعقاد البيع على السواء قلت
لان للبيع مزيدة فانه مال حقيق وحكما والتمن دين والدين مال حكما فلا بد من مزيدة وتنفذ
في حق الانعقاد لانه لا بد من ثمن ومثل فظهرناه في حق البقا فاجعلنا فساد العقد
مضارا لقيام البيع دون الثمن كذا في الشرح وفيه نظر لان مزيدة للبيع على التمس قد ظهر في
حق الانعقاد ايضا اذ البيع لا ينعقد بدون ذكر البيع اصلا وينعقد بدون ذكر الثمن وان كان
فاسدا والمثله المذكورة في كتاب الوصايا
لومسكه ملكه بالقيمة ومن مجهولة تعرف بالحر والظن وجماله الثمن يمنع جواز العقد وكذا
في الحاشية واليه اشير في الشرح وفي الحاشية الاخرى والاحترار عن المجهول واجب لان
مستأمنه الامانة وفيه شبهة الحياطة وفيه نظر لا عرف انه لو ملك الثوب مثلا بميراث
او مبة او وصية فقدم قيمة ثم باعه على القيمة جاز بيع ان القيمة تعرف بالحر وقد صح امر
عليها وجوابه ان الامانة في بيع المشتري تولية او راجحة ان لا تولية او لا راجحة على اكثر مما
قام عليه فلا يصح بخلاف الموروث او الموصون فان الامانة فيه ان يراعى على اكثر مما قومه
المقومون فاذا راي على ما قومه به كان امينا . . . ولو كان المشتري راجحة بهذا في
المعنى استثناء من قوله ولا يصح المراجعة والتولية حتى يكون الموصون ماله مثل بيعي الا اذا
كان المشتري وهو الذي يريد ان يشترى من اشتراه بالعرض ماله كذلك البديل لو
من وجوه الملك في يجوز ان يشترى راجحة اذا باع من المشتري الاول بذلك البديل وبركه
درهم او شرا من لو كيد موصوف في الذمة ثم لبث شعري ما وجه تعبيده لقوله موصوف
وانه كى جاز من المكيد موصوف جاز من المكيد معين ان المكيدات متعين بالتعيين
والاشارة اذ لا منع من ان يشترى بذلك البديل او بغيره حنيفة معين مشار اليه **قوله**
من ملك ذلك البديل النظام انه جاز ان الذي يريد السرا كايضا ممن يملكه وفيه ان يتعلق
بالرأى فان جعل المشتري بعينه ببيع بقرينة قوله وقد باعه وكان قائما ان لو وجد البايع عن

يملك

يملك الى اخره . . . لانه يقدر على الوفاء بما التزم وهو كالحفاظ على الامانة والاحترار
عن شبهة الحياطة **قوله** وان باعه عطف على ما هو المرفوع من وقفا على اي انما يجوز
ان يبيع راجحة مملكتي يملك ذلك البديل اذا باع منه بذلك البديل والى من كيد . . .
وان باعه بدمج ده ياراده بان يكون للبايع بمقابلة كل عشرة من قيمته احد عشر لم يخل
في الحقيقة بيع منه بذلك البديل وتعتبر قيمته وان مجهول **قوله** لانه ليس ذوات الامثال
وقسمه ياراده انما تنصور في ذوات الامثال والعرض ليس منها فلا بد من اعتبار قيمته
فيكون بيعا بذلك العرض ويسترقبته . . . لان الصبيح واصواته فيريد في العين يستر
الان القصة ايتها تريد في العين وذلك فيما اذا قصر ما يتخذ من الخطة وتوسعه
ظاهر واما اذا قصره بخلافه مما لا ينفي اثره في العين فينبغي ان يكون مما يزيد في القيمة لانه
لا يزيد في العين شيئا حتى يكون للفساد ان يحبس للاجرة وجوابه ان الامانة في بيع مشترك
تولية او راجحة ان لا تولية ولا راجحة على اكثر مما قام عليه في المراجعة على قيمة الثمن شبهة
المراجعة على اكثر مما قام عليه فلا يصح بخلاف الموروث فان الامانة لانه لا يراعى على اكثر مما قومه
المقومون فاذا راي على ما قومه به كان امينا . . . بخلاف اجر الراعي وكذا من اعطى
لانه لا يزيد في العين والمعنى في الكافي ولان اجر الراعي للحفظ كاجر بيت يحفظ فيه الغنم وهذا
مشكلا لاسياتيك في كتاب الرهن ان اجر بيت يحفظ فيه الرهن واجر الحافظ على المثلين
واجرة راعيه وبقية الرهن ولا ضرر ان كل ما يرجع الى البناء موصوف الرهن مثل الثقة
في ما كد وسر به واجر الراعي لانه محتاج ولعل الحيوان وهو كالطعام وما يرجع الى
حفظه وهو على مرتين مثل اجر الحافظ لان الحفظ واجب عليه والاساك حق فيكون مونة
عليه وكذا اجر البيت الذي يحفظ فيه الرهن في الروايات المنقولة لان الحفظ على المرتين
ولا يتأذى الحفظ الا في منزل فونة ذلك يكون على المرتين وهذا لانه في الحفظ على نفسه
لانه يقصد احباب الرهن فعن ابن يوسف رحمه الله ان كرى الماوى على الراسن يكون يحتاج
بنفسه هذا لفظ الحافي بعد الحق اجر الراعي لعل الحيوان وجعله كالطعام في رزمة الراسن
وجعله من الحفظ راجحة باجر بيت الذي يحفظ فيه الغنم واجر الحافظ فلم ينضم الى راسن
الحال بان يجر الراعي لعل الحيوان من حيث انه سبب لعل حيث يذهب بالغنم
الى الحرم ويمكها من الاختلاف كما ذكر في الرهن وجب ان يضم الى راسن الحال في المراجعة
والتولية وان اعتبر اجر الحفظ كاجر الحافظ والماوى يجب ان يكون على المرتين لما يكون اجر
الحافظ عليه كذا اجر الماوى في الروايات المشهورة وجوابه ان الراعي انما يستحق الاجر بان
الحفظ ونسبة لعل البرهمة جميعا غير ان الحفظ تابع والمقصود هو سببه للاختلاف في حيث
ان لسببه بالاختلاف هو المقصد الاصل الحفظ اجر الراعي بالعلف واوجبناه على الرهن

ترجيح المقصود على البايع ومن حيث ان الحفظ ايضا واجب عليه وان لم يكن مقصودا لم يضمن
 اجرة الى اهل المال في الميراث والتولية لان ميناها على العامة والعترة عن شبهة الحاد ولا اقل هنا
 من سبب كبر الاربعة على اربعة لثقة فاعتونا في حقها باجر الحافط وبالطعام في حق اللزوم
 على اهل البيت الذي اجمعوا عليه بالسداد في مختلف اجرة العمل لا في سبب
 الزيادة في قيمته وهو موجود في وقتها لان اجرة حمل الطعام تنضم الى ما سبق المال لما ان العمل
 يزيد في القيمة اذ هي تختلف باختلاف المكان مع ان اذ ياد القيمة انما يكون في حياض
 الكسوف وقد لا عين لا بالحمل لانه يتأكد بعد ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب
 فان قلت فما نقول فيما اذا اشتراط البراءة من كل عيب وامتنع الرد بحدوث عيب في الشئ المذكور
 بمحض ان يراجع الامر الى قاضي شافعي فيحكم لصحة الرد وفيما اذا حدث عيب بعد المشتري ان كان
 يمتنع الرد فهو يرجع بالنقصان فاما اذا باع مريبا بعد فيقطوع ولاية الرجوع ايضا فيحصر التأكيد
 بشر البايع لا بحدوث العيب في يد المشتري ثم التحقيق ان الظهور على العيب ليس بسبب
 متعين لرد العقد كجواز ان يبطل العقد بسبب احدى من الاسباب فيبطل الرجوع بشيء ما ذكر
 في المحيط بقوله ان لو باع او لا ويرى كان الرجوع على شرف السقوط بان يرد بالعيب او يبطل
 العقد بسبب من الاسباب فاما اشتراطه منه بعد ذلك كما ذكر الرجوع فالتأكيد اثبات من وجبه
 الى ارجاء ذكره كالمصنف رحمه الله ذكر الظهور على العيب على وجه التأكيد على انه هو المتعين
 بعينه العقد في الظاهر عند السقوط في الظهور على عيبه وارجح كالتحالف والاقالة
 فيبيع كذا اشتريته فلو باع عشرة فان قيد فيبيع ان لا يجوز الشراء بعشرة فيما اذا باع بالعشرين
 لانه يبيع كانه اشتري ثوبا وعشرة بعشرة وكان فيه شبهة الرجوع فقلنا لتأكيد شبهة بالايام
 في حق العبد ولا في حق الشراء وجواز الرجوع الى العبد فيؤخر التأكيد فيه واما
 حواز البيع وعدمه في شبهة الرجوع في حق الشراء فلا يكون للتأكيد شبهة الايجاب كذا انفرد
 من فوايد الامام مولانا حميد الدين رحمه الله كذا في الشراء ولكن هذا يخالف ما ذكره المصنف
 في باب الاحرام حيث قال اذا اصاب محرم فقتله محرم اخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاء
 اما لا فذلانه منقوض للصيد الامن والقتل مقرر كذلك كشمود الطلاق قبل الدخول
 اذ ارجعوا فقد جعلا للتأكيد حكم الايجاب في حق الشراء لان ضمان الصيد على المحرم واجب حتى
 يشترط فيه حجاب ان هذه الشهادة مهددة في حق الرجوع بعد نقد الثمن اجمالا لان المشترا
 ما او ما قدر ما بعد نقد الثمن بايز اجمالا ولا يجماع في عدم اعتباره في حق الرجوع في غير
 لانه كما هو معتبر في وقتها بحت لقطع بان احتمال الرد بالعيب على البايع لا يتفق عليه المشتري
 من يرد كجواز ان يرد المشتري الثاني في اشتري الاول بالعيب فبعضنا القاضية بحدوث المشتري الاول
 على بايعه ويرجع ما ضمن فلا يكون التأكيد حاصلا بغير غير بشر البايع الاول كحل هناك

ثانيا لان التأكيد انما حصل بانقطاع احتمال الرد وهو باق عند تحليل الثالث ايضا
 وانما ينقطع بشر البايع الاول فتكون التأكيد بشرام لا تحليل الثالث وغاية ما يمكن
 ان يقال تحليل الثالث ان كذا لا يقطع احتمال الرد واستا فلا شك ان يرد شبهة سقوط
 الثمن الى شبهة شبهة لا احتمال ان المشتري الثاني لا يرد على الاول بالعيب ولورده في الاول كحل
 ان لا كالم بايع بالعيب ولا يرد في اليد والناظر عن شبهة غير معتبر فاما غير البيع الثاني
 عدما في حق نصف الرجوع الذي هو صفة رب المال لانه لا يستفيد بهذا النصف الاول لا بالنصف
 وفيما وراه هو حكم العدم واما الذي يستحقه المصارع فلا شبهة فيه لانه لا يقول
 لما كان في هذا البيع شبهة العدم من حيث انه ستر مال محله وان بيع الوكيل مال الموكل من
 نفسه لا به ولن يكون شبهة عدم الرجوع في النصفين جميعا اذ الرجوع بناء على العقد كان ما يصيب
 المصارع من الرجوع كما يتردد من قبل رب المال فتجده ان يعتبر بترعا في بيع المراكب الى قاي
 للشبهة بالحققة وهو ان سلمنا ان في نصف المصارع شبهة الرجوع لكن هذا يرجع بنوع عليه
 سلامة البيع للمشتري فالحق بالثمن لان الاوصاف لا يتأهلها شيء من الثمن فان قيل
 الاجل ونصف الثمن من موطن وقد وجب بان الاجل على ما تاتي فلما ان الاجل وان كان
 وصفت لكن لا تسقط من الثمن على ما تاتي كذا في الشراء ولكن ذكر المصنف في التحالف
 ان الاجل ليس بوصف لان الثمن على ما تاتي موجود بعد مضى ولان الثمن في البايع والاوصاف
 عن المشتري ولو كان وصف الثمن كان في البايع ولكن اذا اختلفا في الاجل لا يتأهلان
 ولما اختلفا في وصف الثمن كالتجارة مثلا يتأهلان فلا اشكال ثم هنا بحث وذلك لما مر
 ان الاوصاف يتأهلها شيء من الثمن بعد القبض وان كان لا يتأهلها شيء من قبل القبض الا في
 انه لو مال البيع بحسب ما يبيع في يد المشتري وقد باع بالف فحكت اراقالة وتكمل الخطوط
 بمقابل الوصف او الاوصاف يتأهلها شيء من الثمن بعد القبض وبالمجمل ان الوصف ان يبيع
 شيء من الثمن بعد القبض كما نص عليه في الكافي وجب ان لا يقع المراكب بلايين اذا احررت
 الامة الشراء عند المشتري والا فوجب ان لا يقع الاقالة بعد القبض فافترقا باع وشرع
 وانه رجع بالقواب وانه لو مات قبل التسليم لا يسقط شيء من الثمن مشكل لما ذكره
 في الكافي ان الوصف لا تسقط من الثمن قبل القبض وهو ما قد تسقط اذا صار مقصودا بالاستاء
 عند قبض المشتري حتى لو اشتري عبدا فوجده عيبا فضا في من عيبه على امة قبل القبض لم
 تكن الامة عرضا عن العيب بل زيادة على الاصل المتبع حتى كان الثمن على العبد في الامة على
 قدر ثمنها حتى لو وجد باع في عيبا رده كصفة من الثمن ولو كان الصنف بعد القبض
 كانت الامة عرضا عن العيب حتى لو وجد ما عيبا رده كصفة العيب من الثمن فعمل هذا
 لا يقع قياس ما بعد القبض على ما قبله **فصل** في ان يشترط ان يشاقق ولو ذكر

فان قلت فذكر في حاشية الكفر في اول الاقالة ان البايه اذا باع المتري بعد الاقالة قبل
التسليم يتبع فلا يحتاج الى تجديد القبض هو سهو من الطالب لما ذكرنا في الفقه ان القبض
المفروض بغيره لا يتوب عن قبض الشراء والقبول ويحتاج المتري الى تجديد القبض وهكذا
ذكر في بعض النسخ وفي الذخيرة اشترى عبدا فقبضه ثم تقابلت ثم اشترته ثانية من البايه
قبل ان يسلم اليه حتى يتبع التسري لا يتبع المتري فقبض بنفس التسري حتى لو هلك قبل
الرجوع لم يضر قبضه بملكه بالعقد الاول وتبطل الاقالة والبيع الثاني لان التسري بعد الاقالة
معه ولا يتبع حتى لو هلك في يد المتري لزم الثمن ومثل هذا القبض لا يتوب عن قبض
التسري هذا كلامه ثم ذكر في المنتقى رواية مجهولة رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم
اقاله البيع ثم باعه من الذي هو في يده قبل ان يقبضه فالبيع باطل ولكن هذا خلاف
الحا من الرواية التي اشار اليه في ذكره في بيعه في بيعه العام واما ما قلنا من عندنا
العقد على اعتبار البيع قبل التسليم الى المتري فلا يمكن الاقرار بخرجه فاما بيع
الاول فلهذا التوروث من غير اعتبار خالفه من سرقات التساعات فو قال ولان فيه عريان
يظهر في الاقرار انه باع ملكه عازه سلم في هذا الاعتراض فكانه اراد بغير الاقالة بغير
انف في الاول ولكن هذا القول عن عريان يظهر في الاقرار انه باع ملكه بغيره لان خرافة العقد
الاول على اعتبار البطلان بغير عريان يظهر في الاقرار انه باع ملكه بغيره فكل في عقد والكتبة
في العود عن الترخيص الى الكفاية البينة على البينة فان عريان يظهر في الاقرار انه باع
ملكه بغيره انه هو عريان في العقد الاول ثم اعترض الشراء في هذا بان عريان في
فيما بعد القبض متوجه اليه مع قدره بغيره لا يستحق وبان العقار يتوجه فيه ان في العقد
بان بغيره بالبيع واجاب عن الاول بان لو قلت بزم اسداد باب البيع او ما يبيع الا في عريان
الا في عريان لا يستحق وعن الثاني انه متى جاز فيه البيع بغيره ملكا للمتري ولا يمكن
التسري الا من اورد ملا يتوجه الا في عريان وجاز ان يقول في الجواب بان العقد من العريان
انما هو عريان في الاقرار في الاقرار على اعتبار الاستحقاق عريان في العقد لان القبض
باستحقاق البيع من المتري لا وجب انف في العقد ولكن وجب دفعه على اجارة
انسخ الا ان المتري ان يرافع الامر الى القاضي حتى يبيح ويترجم القرض على البايه او يصير
حتى يبيح القاضي نفسه من العريه وهو غير مبني اجماعا اذا البيع بشرط الجواز جاز بالاجلاء
وفيه عريان في العقد وجب في الحاشية بان الاستحقاق خلاف الاصل لان الاصل ان يبيع
ملكه لا ملك غيره وهو ضعيف لما ان عدم عدم الملاك ايضا لاصل الظاهر في طرايب تعاوة
وقال في قوله رجوعا الى اطلاق الحديث وتعال الحديث ليس بمطلق فقد صح
بيع العقار وبدل التسليم عن دم الفقه وبدل الفقه وبدل الفقه قبل القبض اجماعا فهاذا

عام لا يمكن اجماعا حتى قبل تسليم الاصل بل هو عام حتى عما ذكرنا بالبيع فيه عريان فهاذا
العقد على اعتبار الهلاك ولا يمكن فيه الخاف العقار به لتمام عريان الا انفسا في نفسه على اعتبار
الهلاك فان العقار اذا هلك قبل التسليم الى المتري اشترى العقد اجماعا قبضت العام
والعام كقبض من بعضه البعض حتى ما يبيع نفسه من الافراد والفرق بين العام الذي لا يمكن اجماعا
على العام الذي خص عند القبض بغيره في اول الكتاب فليكن - واعتبارا بالقبول
وهذا لان البيع لم يشترع الا بالقدرة على التسليم وذا يكون باليد ولا يد للمتري على المبيع
قبل القبض كذا في الثاني وفيه نظر لان يمكن المتري من تسليم المبيع قبل ان يقبضه
من بايعه الى متري بغيره باقل من يمكن المالك من تسليم المبيع الى المتري منه اذا كانت
بينة عادلة او امراد من القاضي تسليما بعد تسليم الثمن الى البايه وبيع المالك والمبيع في يد القاضي
جائز اذا كانت له بينة عادلة واقرار من القاضي فكذا بيع المتري قبل القبض ولا نافي ذكرنا
ان بيع العقار وقوة حماه جاز قبل القبض اجماعا ولا يد هناك للبايع على المبيع
حقيقة لان الهلاك في العقار نادرا وما روي ان النبي عليه السلام نهى عن بيع
ما لم يقبض حتى عند موافق فخص العقار بهذا الدليل ذكر في المبسوط والحرث عام دخله
المقصود لا جاعنا على حوازي التصرف في الثمن والصدق قبل القبض فيوز خصه بالقبض
مخول على المنقول والدليل عليه ان حق الشفعة يثبت قبل القبض والشفع يتمكّن من قبل لو كان
قبل القبض فلا يتحمل التملك بطل ما ثبت حق الاخذ قبل القبض كذا في الشرح وفيه نظر
لا عرف ان الشفع اجماعا بملك الشفعة قبل القبض بطريق قول الشفعة من المتري اليه فبغير
هو كالتسري من البايه ولهذا يرجع بالعهدة على البايه دون المتري فلم يكن من قبيل ملك
العقار من المالك قبل قبضه من بايعه وهو ظاهر - والفرق المسمى عريان في العقد المسمى
محلولا - وقد يشكك بان المشتف رها اراد اجماعا في البيع قبل القبض مع العريان ولا غل
العري في غير موافق ببيع المبيع قبل القبض ولا عريان هناك منها ما ذكر في السلم حيث قال
فان ما تسلم لم يكن له ان يتري من الحكم اليه براس المال شاعني قبضه كله لانه رها
شرا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه هذا كلامه ولا يخفى انه لا عريان في التصرف في راس المال
بان اشترى به شيئا اما اذا كان من الاثمان فظاهر لانها لا يتبعين وكذا اذا كان عوضا لان
الاقالة في السلم لا يحل الا نقاء حتى يظهر له تصرف في ملكه غيره ومنها ما ذكر في التصرف في راس
ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع ذبنا رافعة وراهم ولم يقبض العريه
حتى اشترى بها ثوبا فابيع في ثوب فاحد لان الثمن في يده الصرف يبيع وبيع المبيع قبل القبض
لا يرد فقد غل فساد بيع الثوب بدل الصرف لانه يبيع المبيع قبل القبض ولا عريان هناك
لان الدراهم لا يتبعين في البيع بل تصرف الى سلطانها - والفرق المسمى عريان في العقد

قلت بل الغرر المسمى عند مطلق الغرر ما روي انه عليه السلام نهى عن بيع وخر وانه باطلا في تناول
كل الغرر حتى لم يخرج بيع الجنين وبيع اللبوس في الشراء لما فيه من الغرر في وجود البسيع وانه ليس بغير
انفسا لا العقد فكان المراد والغرر المسمى ما روي انه نهى عن بيع ما لم يقين هو غرر انفسا في
العقد اذا لم يثبت معلول بهذا الغرر فكان المراد هو غرر الانفس لا بيع ما لم يقين من حيث
انه غير متيقن اذا لم يقين هو المراد المفقود من النقص ومن ظاهره فكانه روي انه عليه السلام نهى
عن بيع فيه غرر الانفسا في فلا يتناول العقار بصفاء وانه يتناول نظائره والاعتبار
للمعنى فكان المتصور من قوله والغرر الى قوله والحدث معلول به هو ان يزرع من غير ربح له باطلا
وحاقلة ان النقص وان تناول العقار بصفاء فهو لا يتناول بصفاء المعلول هو الا اعتبار
والمعلول دون الظاهر ولكن في العقار نوع ينفرد والآخر في هذا المتصور ان تناول المراد هنا
هو غرر الانفس في فيه لئلا يهلك شيئا في هذه العلة **والحدث معلول به لا يخرى**
ان هذه العلة ليست بملحوظة حتى يوزن ترك موجب العبارة بها بل هي اجتهادية ونزكية
موجب النقص باعتبار الاجتهاد في لا يوزن **علا بد لابل الجواز انفسا في الجنين** اي
بدليل الجواز هو انفسا من على ما يوزن النقص فيه قبل قبض من العقد في وخر او يتوهم
ما كان الحديث معلولا بغير انفسا في العقد كان الجنين هو البسيع مع غرر الانفسا فلا يتناول
العقار بصفاء وان يتناول بالضرورة واذ لم يتناول بغيره فلا بد لابل الجواز انفسا في قوله تعالى
رجل ان البسيع وخره من المتصور والاثار الدالة على جواز البسيع مطلقا **ولو سلم انه لا يوزن**
ملاظف وهو الصحيح فالمعقود عليه في الاشارة الى ما في وهلاكها غير نادر فلا يوزن اقرارها
قبل القبض لان اشارة الى ما في فلا يخلو من غرر الانفس في هلاكها في فلو اعتبر غرر الغرر
لا يستلزمها وهي ان المتصور هو الغرر الانفس في عيني ان يظفر في الاشارة انه باع ملكه غيره
والخاف وان كان لا ينفرد هلاكها فيما يهلك لا يظهر انه اجبر ملكه غيره بل ينبغي العقود افعال
الانفس في هلاكها لا يوجب بطلان النقص كما توهم في يده من ملكه الى افس فانه كمثل
الانفس في هلاكها المعقود عليه ولكن لما لم يظفر هناك بالمهلك ان يظفر في ملكه غيره لا ينفرد
ما اشرى من البسيع والاشارة في ظاهر ان اشارة العقار قبل القبض كاجارة المتصور وبيع
بد القبض هذا وقد ذكر في بعض الجوانب متوقفا من صحة خراسان ان قوله ولو سلم
الى اخره وكان وجه ترك النقص في هذا القول في الكتاب هو ما ذكرنا من الخفاء وانه
اعلم ومن اشترى مكبلا مكابله او موزونا موازنه قال ان ربه قبل لا يشر الا انه
اذا ملكه مكبلا او موزونا بجهة او ميرات او ميرة كان ملكه ان يشر قبل القبض وقبل
الكيل فيه يكون مكابله او موازنه لانه اذا باع المكبلا او الموزون في جازة كان النقص فيه
قبل القبض وقبل الكيل بالبسيع او بالاكل او بغيره فقلت كانه اراد بقوله قبل القبض قبل عام

القبض

القبض اذ القبض في المكبلات ما يتم بالكيل وقوله الكيل وقف على تيسري والا فلا يتصور القبض
فيما ملك بالجهة قبل القبض اذ الجهة لا تملك وقبله ولان النقص في البسيع فلهذا جاز كلف
توزن النقص فيه بالبسيع قبل القبض **يزيد اي يزداد** فالزيادة اقرون كوردن واوردن
شدة في يدي ولا يفي قوله والنقص في مال الغير حرام يجب التحرز عنه فان قلنا لا يتصور
حفظه على ما عشرة اقرون كانه ان يشر في مال الغير قبل الكيل مع ان الزيادة هناك ايضا للمعقود
والنقص في مال الغير حرام اجيب بان القرض عقد مساهلة فالنقص في البسيع لا يفي
الى الممانعة في جواز النقص فيه قبل الكيل بخلاف البسيع فانه عقد مضابقة فافترقا
بخلاف ما اذا باع جازقة لان الزيادة له ولكن الزيادة على العقد البسيع في الممانعة فان قلت
كيف يتصور الزيادة في فضل الجازقة وهي انما يتصور في مقدار معلوم اجيب
بان كون الزيادة في التيسري فيما يتصور الزيادة في التيسري يستلزم كون الكيل قد كمل للمعقود وازاد
اللازم فكانه قال لان الكيل ولا يحتاج الى الكيل لئلا يزداد الزيادة الى البايع وفي الكافي
ويتصور الزيادة في الجازقة بان يكون لرجل طعام فاكناه ثم باع جازقة وانما المشتري
فرا د على الكيل الا في الزيادة في التيسري **لانه ليس صاع البايع والمشتري وهو**
اشترى قلت اطلاق البايع والمشتري عليهما انما يكون حقيقة في حال التبايع كما ترقى رول
الكتاب من قوله والحديث الى قوله عليه السلام البايعان باعنا ما لم يشر فاجبول على هذا
المعقول ونسب اي وفي الحديث اشارة الى ان البايعان باعنا ما لم يشر فاجبول على هذا
بعد هما متبايعان باعتبار ما كان قبلهما فانهما باعنا ما لم يشر فاجبول على هذا
حقيقة طالة المباشرة يجب ان شرط الكيل حاله البايع ولا يكون بكماله قبل البسيع ولا بعده
لانها في هاتين الحالتين متبايعان مما لا حقيقة وجوبه ان اشترط الكيل طالة المباشرة
لا يتبدل لانه لو كان البايع بعد الايجاب قبل القول يبدل الى ليس كما يبدل باختلاف الملكات
يبدل بالاشتغال بغير اخر اعتبار في بطلان الايجاب فلا يترتب عليه القول فلا يتحقق كيل
البايع يجب اعتبار **الجواز** والبرهجة لما بعد البسيع لانها بعد متبايعان باعتبار ما كان وباعتبار
بقا حكم البسيع حتى اعتبر من العقود الشرعية في حكم الجواز لبقا اركانها حتى قبل البيع فاما
قبل البسيع فلا وجه للبرهجة الا اعتبار ما يؤول فكان اطلاق لفظ البايع بعد العقد افس من اطلاق
عليه فلهذا الجواز في حكم الحقيقة بالنسبة الى الموهو في هذا على ان جعلها متبايعان حقيقة طالة
المباشرة في خبر المتع ما عرف من اصناف العقول ان التي في حال الرجوع ليس بغيره فلا يطلو اسم
المتبايعين الا بعد التبايع نظر الى بقا حكم العقد وجعلها كالجواز هو انه اعلم **لان البسيع صاع**
معلوما بكيلا اذ يوزن ان يصير معلوما بكيلا البايع بعد البسيع يصير معلوما بكيلا قبل البسيع بخلاف
التيسري انفسا وقد مر انه لا يعتبر بكيلا البايع قبل البسيع لانه ليس صاع البايع وبالجمله ان صاع

البائع اني شرط لغيري وهم الزيادة وانما ينقطع بكذا بعد ما باع ينقطع بكذا قبل البيع ايضا
الا ان يقال انما لا يكتفى بالكيل قبل البيع لان البيع ما لم يتحقق بالثمن في زمان لا يمتنع فيه والبيع
ربما باع قبل الكيل فلا ينقطع وهم الزيادة بالكيل كذا في ما بعد البيع اذ الكيل حينئذ يكون
ما احتكم الطرفين عادة فنصف وهم الزيادة بالكيل **مسألة** ومحل الحديث اجتماع اجتماع
الصنفين بان اسم في كونهما حل الاجل اشترى المسلم البع كرا من رجل وامر به المسلم ان يبيع
لم يبعه فله ان يبيعه لم يمتنع لاجتماع الصنفين احدهما بين الحكم البع وباع الكيل
والثاني بينه وبين رب السمور سكت في هذه الخلل والاولى ان محل الحديث على حريان
الصنفين بينهما حقيقة او على الصنفين الى فصل بكيل البائع بعد البيع كغير المتكسرين فان كانت
بانيهما متمايزين جمل كان وحدهما فتحقق صفاها حكمها او اراد تحريران الصنفين باقتضاها
والشرف في الفتح قبل الصنفين جازين وكذا قبل الكيل والوزن فيما يكال ولو وزن
سواركة ان الثمن في صنفين اول اثنين من المكملات والموزونات حتى لو باع شيئا مكبلا
او موزون جاز ان يكتسبه من غير كيل جاز ان يتصرف فيه قبل الكيل لان الشرف في الثمن قبل
الصنفين جاز قبل الكيل والى كذا في اشرع وذكر في بعض كتب الفقه ان الفتح اذا كان
درهم او دينار او مكبلا او موزونا قال ابو يوسف رحمه الله لا يتصرف فيه حتى يوزن او يكيل
في اليدين وكان وجه الزيادة في المكمل والموزون اذا جعل اثنين مكابلا او موزونين للثمن
ما عرف ان القدر اصل وليس بصفة فتوزن الشرف للبائع قبل الكيل او الوزن لا يمتنع
اعتناء الزيادة التي هي من الثمن كاحرم الشرف في الكيل والموزون البسيعين مكابلا
او موزونين لثمنهم اخذت الزيادة التي هي من البائع وما ذكر من ان الشرف في الثمن قبل
الصنفين جاز قبل الكيل اذ في ثلث هذه الجهة ان كانت لا توجب الجزاء ذكرنا ان الزيادة
في المخرجات للمالك بغيرها لا يالا اذ اوزن عن الشرف في فالصنفين في العينة - ونحو
لثمنه ان يزيد للبائع في الثمن ونحو للبائع ان يبيع بغير ثمن في الجبيع ونحو ان يخط من الثمن
صنف الخط بالثمن وان يغير الى ان لا يكون الخط من الجبيع ولكن المصنف زجراة قد استأجر
في باب فصل الثمن الا ان الخط من الجبيع بان يبيع عبده برب بالثمن يخرج احدهما من القدر
ويجعل كل واحد بمقابل الاخر جاز حيث قال وان حكم احد العبد برب ثم اخذ في الثمن لم يمتنع
عند ان يبيعه برب الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك من الملاك لا لا حيث يكون الثمن
كله بمقابل الثمن ونحو ان يترك عن القدر فثالثان هذا لفظ بريد الا ان يرضى البائع ان
يخرج المالك عن الجبيع ويجعل كل الثمن بمقابل الثمن فثالثان حيث يبيعه برب الجبيع هو الثمن
والثمن كله بمقابل فثالثان هذا اخذنا في قد استأجر ونحو الجبيع قائم وقبضه الى الف بالثمن
وفي هذا الوجه استأجرة ظاهرة الى جواز الخط عن الجبيع فثالثان - وعند زفر

والثاني

والثاني في وجهها انه لا يمتنع ان يبيع - الاتحاق بل هو عتبار ابتداء البع الا برب ان الزيادة في
في البع لا يمتنع باصل العقد حتى لا تنصف بالطلاق قبل الدخول وحيثما في ذلك فهو محال
ولا جناح عليكم فيما تراضيت به مع بعد الفريضة وذلك تنصيص على ان حكم الزيادة كونه
المعروفة حكم المفروضة في العقد الا انه قام الدليل على انه لا ينصف بالطلاق قبل الدخول
الا ما ناكه في اصل النكاح بالنصف وفيما سوي ذلك حكم الزيادة حكم الاصل كذا
في الشرح وذكرنا ان في النكاح نكاحا عن الاسرار وشروط الجناح ان المدين في عدم الا
لتحاق بالنكاح والاتحاق بغيره باصل العقد هو ان النكاح ليس بعقد معاينة ولا امر بغيره فلا يقع
الحاجة على دفع الثمن فلا يلتزم باصل بخلاف البيع فانه عقد معاينة يحتاج الى دفع الثمن ولا
ذلك الا بان يلتزم الخط باصل العقد هذا لفظ وهذا المعنى يقتضي ان لا يلتزم الخط والزيادة
باصل النكاح في جميع الاحكام وايضا الخط لا يلتزم باصل النكاح حتى لو حطت الا عنه لم يكمل
لها خيرة اعتباره بالابتداء ولو التزم كمال ولو حطت النصف ولم يمتنع البائع في حقه بطلب الثمن نصف
البائع في اعتباره بالابتداء فلو ان الخط لم يلتزم باصل النكاح والخط والزيادة لا يمتنع في
حكم الاتحاق - ولها ولاية الدفع فاولى ان يكون لهما ولاية التقنين بشكل بان الخط عن
بعض الثمن لا يبيع من العبد المأذون مع انه يملك دفع البيع فلو كان الخط بغير العقد من وصف
الى وصف وملكه الوفاء للثمن من العبد المأذون ايضا وليس قبل ان يملك الوفاء انما يملك العبد
اذ لم يمتنع من استيفائه وقد وجد المانع فثالثا ان كان العائد عبدا ما دوننا وهو يلتزم في المانع
فلنا المانع يتحقق في حق المراهبة وهو ما ذكره الخصم من ان ملكه بغير عرض ملكه في صورة زيادة
الثمن ونحو بعض الجبيع بلا عرض في صورة الخط اذا صح بالثمن باصل العقد فان قلت
الاتحاق بطريق الاستناد وما هذا استناد ثبت ثم يستند وقد توارى هذا البوت لانه يبيعه
ملكه عرض ملكه بغير ثمن الجبيع في حق بغير الزيادة كذا في الشاهان ونحو ذلك لانه لو اشترى
في حق بغير الزيادة لصحت الزيادة على تسهيل الاقتضار اذ لا ضرورة في الاستناد
وقد قال الاتحاق بهذا طريق الاستناد ولا بد ذكر في الكتاب ان الزيادة تغير للعقد من
وصف مشروعي فلو كان يمتنع الزيادة بغير العقد كانت الزيادة ابطال للعقد الا بان استأجر
عقد اخر لا يغير من وصف الى وصف ولان الزيادة من الاجنبى جاز وهو لا يمكن من نسخ
العقد وايضا لو اشترى عبدا فبقيت ثم باعه من اخر ثمانية دينار وثنا بغير ثمن الثمن الا في الزيادة
الثمن في دين دينار ودين الزيادة الى البائع ثم وجد بالعبدة ثمانية دينار بالعبدة على ما كان دفع
لثمنه الاول ان يرد الى بائعه لان الجبيع عاد الى قيم ملكه وان كان يمتنع ان يرد ان يزيد في الثمن
جدد العقد بالثمن في دفعه وانما ينصف البيع الاول بالاقضاء كانهما معا فلا تم تعاقدا فان وجد التركيب
الاخر بالعبدة ثمانية دينار لم يكن بائعا ان يرد على بائعه الاول لان بهذا الورد لا يعود اليه قيم

ملككم العقد الاول كما ان لا فائدة لعقد جديد في حق الثالث والباقي الاول بخلاف الزيادة لا تنها
 لوجه فتح العقد الاول على رتبة الاول لان الزيادة تعرف في وصف العقد والفرق في وصف
 الشيء فترسل هذه فدا الى الثاني الاول قد تم ملكه كذا في الخط فلو كانت الزيادة مسجلا لغيره
 العقد لكان الجواب منها واحدا وبالحالة القول بان الزيادة في شيء قول غير صحيح لا يملك ويستقيم
 ما في كتاب ما تراه على ما ذكرنا فالاولى ان تعارض هذه ملكه بملكه انما يبطل اذا لم يتبين فائدة
 ما اذا لم يتبين فلا يبطل بالشرط الى حصول ملكه العائدة كما لو اشترى عبده مع عبده غرضه بطل
 حيد في الشيء ايضا لما فيه من فائدة تقسم الثمن عليها وهذا ان كان يلزم ان يكون ملك
 مستحق عوض ملكه بنبوت الرضا لانه يتحقق فائدة الاستناد باصل العقد فلا بد من اتيان
 فصيل لهذه الزيادة ولا يظهر ثبوت العوض للثالث الا في حق الاستناد كما لا يظهر في غير هذه
 في الشيء الا في حق تقسم الثمن ثم هذا يجب ما ذكرنا ان العبد المأذون له في التجارة لا يملك
 الخط وان ملكه البيع بالحياء ابتدا فلو كان الخط يلحق باصل العقد لكان الخط كالمال
 ابتدا وهي جائزة فكذا الخط وذكر ان الحياء انما جاز من المأذون لما فيه من اسباب
 فلو لم يأت هذا في الخط ايضا استلاب لغيره لان الخط يحل العقد في حق المأذون عند لا
 بعد ان كان حاضرا او الى حرون اذا علموا انه صاحب كسرة لا ترقى كسرة ان احد الحكمين يرضون
 في الباقي مع الزمان يرضون بها مع غيره لانه من باب جبه المماثلة فكان من لوازم التجارة كالمال
 ابتدا كذا في خط الكمال لا يتبدل لانه لا يبيع بوجه لا يوصف فلا يلحق به ولانه لو اتي
 باصل العقد بفسد العقد لانه يبقى ما لم يمتد فكان تغيير للعقد من وصف مشروط الى وصف
 غير مشروط كذا في الكافي ونفسه نظر لانه ذكر في كتاب العرف انه لو باع قلب ففقد وزنه عشرة
 بعشرة دراهم وتناقصا ثم زاد في الثمن در حق صحة الزيادة وكذا لو هبط عن الثمن در حيا
 صم الخط وقد امكن العرف عند ان في جند رضى اتمه لا يملك ان ابطال العقد لانه في
 ان الملك ان يتغير عن وصف العقد الى وصف الف والانا ابطال الوصل اهل من ابطال الوصل
 وعلى هذا لو باع عذبان در حى ثم زاد في الثمن رطلا من غير هذا الكلام فالعاقبة ان لم يملك
 تغيير من وصف مشروط الى غير مشروط كما اشار اليه في المراكمة وجب ان لا يبيع الزيادة
 والخط في العرف على اعتبار الاتفاق لانه تغيير من وصف مشروط الى غير مشروط وان ملكه
 ذلك كما اشار اليه في العرف وجب ان لا يبيع خط الكل على اعتبار الاتفاق لكنه تغيير من
 العقد الى وصف الفاد كما في العرف لانه يبيع بلا ثمن وانما يسل لا باطل الا ان يحل التمسك
 الثاني على خروج الى وصف وبان انما يوصف رضى ان لا يبيع الزيادة والخط في العرف ويتفق
 العقد الاول على صحة ما في نصيها ابطالهما فيبطلان وقال بعد لا يبيع الزيادة كما ذكرنا
 ويصح الخط ولا يبعد العرف لانه لا يلحق باصل العقد بل بغيره بجهة مبتدأة والله اعلم

وعلى اعتبار الاتفاق لا يكون الزيادة عرضا عن ملكه جواب عن تعليل زور الشافعي
 رجهما الله ان الزيادة بغير ملكه عرض ملكه وذكر في المبوط واما قوله انه يترجم العرف عن ملكه
 فقلنا قيام الترخية العقد بقيام المعقد عليه وانما قائم على وجه الاعتناء عند فتح الترخية العرف
 بما يملك ولانه تبع والعرف بمقتضى الاصل دون البيع كما في اطراف الحيوان فان قلت الوجه الثاني
 يقتضي ان يبيع الزيادة بعد فلاك البيع لانه الزيادة كما لم يتأمله العرف لانه لكونه وصفا وائبا
 فبنا البيع على ما يبيع الاعتناء عنه وعدم بقائه كذا في نصيحه الزيادة سواء اجيب
 بان هذا الوجه بناء على الرواية التي لا شرط فيها الزيادة لثمن قيام المعقد عليه ثم هنا بحث
 وذلك انه ذكر في وكالته الاصل الوكيل يشترى شيئا بغيره بالعا اذا اشترى بالعدو بانه ثم خط
 الباقي كما ان عا المأذون لا يملك للموكل دون الموكل كذا في الذخيرة فلو كان الخط يلحق باصل
 العقد لكان العقد للموكل كما لو اشترى بالغ ابتدا وجواب ان الوكيل كما اشترى بالغ وما به فقه
 هائف الموكل فوقع العقد للموكل والعقد الواقع لا يمتنع ان لا يتحول الى غيره فالخط ان كان يلحق باصل
 العقد ولكن فقه وقوعه للموكل وبعد الوقوع لا لا يتقبل التحول بخلاف ما لو اشترى ابتدا بالغ لانه
 يقع لا يملك المالك في الخط وبغيره كذا في الاتفاق في التولية والمراكمة حتى يجوز على الكل في
 الزيادة وما تراه على الباقي في الخط وهذا يشكل لما مر ان حكم المراكمة والتولية على الامانة والاكراه
 عند شبهة الحيانة حتى لو اشترى عبدا بعشرة ثم باعه من اخر بعشرة عشر ثم اشتراه منه بعشرة بغير حى
 في المراكمة كل به حصيل له وهذا غش هنا فبما يحى على غش ذلوا استوفى الثمن الثاني الزمان لم يراج
 رقبته وذكر بان اشترى عبدا بعشرة ثم باعه بعشرين ثم اشتراه منه بعشرة فانه لم يراج في هذه
 الصورة احتراز عن شبهة الحيانة في المراكمة على ما مر تحققة الزيادة وان كانا يلحق باصل العقد فلا تل
 من شبهة عدم الاتفاق ان الاتفاق في جهة نفسه حتى يقول الشافعي وزور رجهما الله لعدم الاتفاق وكونه
 برا مبتدا ثم الزيادة اي الزيادة في الثمن اما الزيادة في البيع نصيحة بعد فلاك البيع
 لانه ثبت بمقتضى المصنف وانما قائم بخلاف الزيادة في الثمن لانها ثبت بمقتضى البيع وما يبيع
 لا يبيع بعد فلاك البيع على ظاهر الرواية الى وفي الكافي ان الزيادة انما يقع اذا كان
 ربيع بخلاف العقد لان الزيادة بغير العقد من وصف الى وصف فثبت في قيام العقد وقبائه
 بقيام المعقد عليه فلو اشترى او رضى او رضى او خط او خط او قطع يده وهذا رضى المأذون
 الزيادة لقيام المعقد عليه الا يرى انه لو باع من المأذون او اشترى او باع بعد البيع والخطا في
 يبيع وواعق او كاتبا او دبر او استولى او مات او قتل او هبط او هبط او باع او طعن او سجن او غر
 او سلم مشترى المأذون الزيادة لثبات العقد فالعقد لم يرد على الخط والمصنف ولهم اهدى
 العاصم احق بها كذا في المذهب هذا كلامه وهو مشكل لما ذكر في باب الاستحقاق حيث قال
 اشترى ثوبا او عبدا او غنما او برافعة او شاة ففشاها فاستحق الا برصا بغيره ولا بغيره العاصم

بل لما لم تكن متضمنة لان الاستحقاق ما ورد على الجميع وانما ورد على غيره فالاستحقاق الوارد
على غيره لا يوجب الرجوع على الباقي بالحق ولو لم يخط ولم يسور به بالحق ويرى
انما فيه اتفاق الاسم هذا لفظ فقد سوي بين الطرفين والخطا في هذه المسئلة وقرئ بغيرها في نسخة
من بيان الفرق والعوق ان امان من غير زيادة هذا المبيع والاطح بذلك المبيع وفي الخطبة
وبالخطا لا يملك لان المبيع هو الثوب وهذه الخطا الثوب باق واما امان من الرجوع على الباقي
بالمعنى حدوث معنى فمع الاستحقاق من الاصل والخطا من رفع الطرح سويان في هذه المعنى
بهذا ذكره في الخطب ثم قوله في الكافي لان الاستحقاق ما ورد على الجميع انما ورد على هذه
وتم البيع عليه من ورد الاستحقاق عليه بعد حدوثه جميع وورد الاستحقاق عليه من الاصل
لان الاستحقاق ما ورد على الجميع مثلا يكون مقفرا على صاحبه المقتضى لان من ضرورية الا
الاستحقاق المقتضى ان يكون الاستحقاق بملك حدث على ملك المأثري فيكون ما ذكر
في الكافي موافقا لما ذكر في الخطب
الا يرى ان ملكا بزيادة مطلقا فكذا موافقا بشكل
بان الاصل سخطا من وقد ذكر المصنف رحمه الله في اول المادون ان الاستحقاقات لا يفت
حيث قال والاخر لا تقوم لغة وفي الشرع فلا يجوز استحقاق الحق الى ان قال وهذا اي
لكونه استحقاق لا يعمل بالمقتضى حتى لو اذن لغيره يوما كما ما دون ابد الحق في
عليه لان الاستحقاقات لا يتوقف وذكر بعض الشرح ان ما جعل الدين باقية للملك
لا استقامه هو المذكور في الكافي والله اعلم ثم لا ملازمة بين ملك الشيء مطلقا وملكه موقفا
فان استمرافات التي هي من الاستحقاقات كالطلاق والعناق واذن العبد بالتجارة بملك مطلق
لا موقفة فلا يصح الاستدلال بملك الا بامطلقا على ملكه موقفا الا يرى ان ملك الشيء مطلقا
ولا يملك ما جده الذي هو ابرام وقت الا ان يقال ان ما يملك الناجيل من ملك الا بامطلقا اذ لم
يخرج هناك ما في الوقف امانه موجود وهو لزوم النسل على الحرجة اعادة ولزوم
السببية ان اعتبر معا وفتة معا وفتة انتما وانما هو بان اقرض احد الماعا وضعت
لا يبرم معا وفتة لو كان معا وفتة انتما للذمة كما لو كمل احد بها بان على ايهي باسم يبرم معا
لما كان المعا بالامر معا وفتة انتما وان كان يبرم معا وفتة انتما للمصنف رحمه الله بين والا
قراض والكافي في كتاب الشركة بان الكفاية معا وفتة بقا ولزوم صاحبه بل في المعافاة في
معنى التجارة فاخذ صاحبه بولما الاقراض فهو عارة فيكون حكمها حكم غيرها لا حكم البعير
فلا يتحقق معا وفتة فهذا يشي بان الرضا عارية ابتداء وبقا وليس بعارة لانه اذا لو كان
فيه من معا وفتة بقا لم يتم الفرق المذكور في الجواب ان في لزوم اقرض احد الماعا وضعت
صاحبه روايتان عن ابي بصير رضي الله عنه قلنا ان معنى ثم لا يبرم معا وفتة انتما في الرضا
طريقان احدهما ما ذكره هنا انه عارية ابتداء معا وفتة انتما وعلى هذا يبرم الا في الثاني

لصاحب فقد ذكر في الميسوط ان اقرض احد الماعا وضعت يبرم معا وفتة انتما في حقه رضى الله عنه
لان معا وفتة رضى الله عنه يبرم معا وفتة انتما عارية ابتداء وفتة انتما عارية ابتداء وفتة انتما عارية ابتداء
الشركة وعلى هذا لا يبرم اقرض احد الماعا وضعت يبرم معا وفتة انتما في حقه رضى الله عنه
باب التبرع وكذا يبرم الخفة بالحقبة فانه قلت قوله عليه السلام لا
لا يبيعوا الطعام بالطعام الا سوا سوا يفتي به الطعامة في جميع الاحوال سواء كان
ينبغي ان لا يكون بيع الخفة بالحقبة او خفة لعدم كفاية الخفة اذ المأثري الشري
هو الكليل وما دون نصف الصاع لا يدخل تحت الكليل بل نصف الحقيقتين اما المأثري
ما عاير منقوما الا يرى ان الخفة الا يرى ان الخفة لا يبيعها احد ولو باعها لم يبرم لانها ليست
بمقومة فلا يعرف ما به الطعام الا بالكيل فيثبت خفة الكليل بمقتضى النقص كما قيل فيجب
الطعام الكليل بالطعام الكليل لا سوا سوا وقد تنافوا في ما دون نصف الصاع هذا كلامه وقار
ان ما دون نصف الصاع مقفون بالقيمة بالطلاق ولو لم يكن مقفوما الى كان مقفون في النقصان
بدور مع التقوم وجودا وعدما لان لم يدع ان ما دون الكليل غير مقفوم بل ادعى ان تقدم
الطعام لم يتعارف الا بالكيل حيث قال ولا يعرف مالته الطعام الا بالكيل لا يتعارف
مالته انما لم يقل الا مالته للطعام الا بالكيل فيعرف اللفظ على الإطلاق الى التقوم تتعارف
وهو التقوم بالكيل اما المقفون في نفس التقوم لا التقوم المتعارف وان موجودا واما
الكيل ما اللفظ فيعرف الى المتعارف ثم بشكل بان المقفوم لو كان مقفوما لا يعرف الحق
المتعارف ولكنه يثبت مقفوم ضرورية ان البيع يستدعي والفروق يرتفع بتدبير نفس المقفوم
اما المتعارف فزاد على قدر الضرورة وقد يجب الصاع بان المستثنى في النقص قال المادة
على التفرع ولا بد في المستثنى المفرد من قدر المستثنى منه عما من جنس المستثنى الا
قرب فالقرب والاحوال المتعارفة من حال الحاة هي التي يتحقق فيما يدخل الكليل
اما حالة العلة فلا يبرم في الجنس فوجب تدبير الاحوال التي يتحقق في الكثير اي لا يبيعوا
في حال من الاحوال المتحققة في الكثير ان حالة الحاة فلا يدخل الكليل تحت الحاة على انا وحظنا
النقص عما في الكليل لان التفرع يبرم في حالة العلة ولا في حالة الكثرة فلم يبرم حيث استثنى
حال الحاة لان اللفظ لم يبرم تحتها ولا قار الحاة الا بضرورة مساواة حالة الكثرة وما
يدخل في المقفوم ضرورية لا يستثنى لانه يعرف في اللفظ فلا بد وان يتناول اللفظ ما بين حرفين
بان استثنى من الطعام معناه لا يبيعوا الطعام بالطعام الاطعاما مستويا بطعام مستويا قلت
في هذه التقدير حذف ويجوز في تقديرها ليس الا حذف المستثنى منه ويان قال في تقدير
الفا معنى الباقي في قوله يبرم اذ لا يمنع له في قلنا لو سلم فالمتعارف في مثل هذا الكلام
هو ارادة الخلق والعرف املك جميع ذلك فلا شك ان تقديرها يتناولها كما احتمال

واحتل لم يثبت حرمة بيع الفحل بعد من فقه داخلا في عموم قوله تعالى واحل الله البيع والله اعلم
قوله وما دون نصف الصاع فهو في حكم الحقيقة يعني اذا بيع نصف الكيل فيما دون الكيل من جنس
فان فضل هذا على الاخر فهو في حكم بيع الحقيقة بالحقيقتين لان ما دون نصف الكيل لا يجازي الكيل
في هذا عاين فلا يكون مكيل وبهذا المعنى يكون معصوما في الاتفاق بالقيمة كما في الشاهاان وقاى
ذلك ان هذا حقيقة وهي ان الخطه وبها الكيليات اما كوزن بعضها بما دون نصف صاع
من جسمها بغير اعتبار النسبة فيما اذا كان كل من البديلين ما يدخل تحت نصف الصاع اما اذا
جاء به لا يبلغ نصف الصاع وان غلب نصف الصاع او اكثر فليس احداهما بالاخر كوزن نصف
عليه في الجوده وقال لو باع حقه بغير كوزن ثم خطه قلت ذكر في الخطه ما يدل على انه الله
ربيعه ادا كان له بيع نصف الصاع والآخر يبلغ كوزن ربيع حيث قال ذكره في الاخر
الشرع ان ادى ما جرى فيه الربوا نصف صاع وذكر في كوزن لو باع مدين من الخطه شيئا
امساها ففعا لا يكون واذا باع مدين من الخطه بمدين منها كوزن وكذا لو باع نصف
من من الخطه بمدين منها ففعا كوزن فعلم ان اعتبار النسبة انما يجب اذا كان كل من البديلين
يبلغ نصف الصاع وهذا هو الحق قوله عليه السلام مثلا عمل والفضل ربي اذ المراد الحامله في
القدر شرع فيكون المراد بالفضل هو الفضل في القدر لان فضل احداهما على الاخر يقتضيه
مساهلة بينهما على قدر عدم الفضل اذ لا يبار فلان الفضل منه في العلم الا اذا كان بينهما
مساهلة في نوع العلم وفضل احد البديلين اذا كان الاخر لا يبلغ نصف الصاع ليس بفضل
عليه في قدر شرعي وهو الكيل لان الكيل لا يتحقق في البدر الاخر فلا يكون حراما وحرمة
الفسا باحدهما حتى لو باع عبد بعبد الى اجل لا كوزن وجود جنس وهي باع اقراره تحرم انتاء
له في شرع وفيه نظر لان بيع العبد بغير ماله لا يجوز لغوات شرط السلم وهو كون المتسلم
فيه بغيره بغيره بان يكون من باعها كس الاربعه الكيل والموزون والمذروع والمعدود
المتعارف به مرسوم بنسب اعتبارا كما في الحنكاف والبيع كالجس الخلفه من حيث ان التعاقب
في ردي في حد التعاقب الخلفه الباعه حتى يتم الرقيق فتمت بيع ولو كان من غير الجنس جاز
فسمي الخلفه فيه وحقيقة الفضل فيه غير ما في غير كوزن مع الوعد بالدين والتمس الاول وكذا
ان قدر نوا الشا اتم بالايج حتى يثبت في بيع الخطه بالسوم وان كان لا يثبت ربوا
لمعذر بهما كما في الشاهاان وكذا ذكرنا في اختلاف المصنف فقال ولا يستقيم اعتبار
الربوا الفضل لا يرافقه على ان ربوا الشا اتم حتى يثبت في بيع الخطه بالسوم وان
وان كانت لا يثبت ربوا بفضل قلت ذكرنا في هذا عن ان الصاع ان الشا في
يكو حرمة الشا في المعلوم ويتوال شيا في بيع المعلوم بشرط جواز الفقه في المعلوم
لا لعدم التعاقب لا كوزن نسب ففعل هذا لا يكون ربوا الشا اتم فلا يكون جوا باع عن الخضم

قوله والتفرد او جبه فضلا في الحالة فيتحقق شبهة الربا ذات وصفين ولها حكم حرمة
حقيقة الفضل وحرمة شبهة الفضل وهي ان احد البديلين عند الله الاخر فاذا وجد واحد وصلى
علة الربوا كانت له شبهة العلة فثبت شبهة الفضل وهي حرمة نقد احد البديلين عند الشاهاان
وفقا بين العلة وحكمها لان هذا اجتماع وصفين علة الربوا كانت العلة حقيقة فثبت به حرمة
الفضل وشبهة ففهم وجود لهما وصفت شبهة الفضل للمساواة اذ لو انعكس بان يثبت
حرمة حقيقة الفضل عند وجود شبهة العلة وحكمها كما في الشرع ولما قيل ان يقول حقيقة
الفضل لا يفسر ان عند تحقق النسبة صورة وماعنى وما ذكره الا عند وجود القدر المشرع
للصورة والجنس المحتوي للمعنى ففهم فقد لهما وجود الاخر يثبت له شبهة الفضل نظرا
الى ان الجنس او القدر يقتضي ان يثبت حرمة الفضل عند نقد البديلين ايضا كما يثبت عند نقد لهما
وشا الاخر اذ الفضل في الحالة ثابت شبهة لا حقيقة ولا عند فضل وصف علة الربوا تاتي في حرمة
شبهة الفضل على ما قدره الشا اتم الا ان يقال هو ذبا البيع عند نقد البديلين المحتوي في ذبا
او جبه بتوليه عليه السلام اذا اختلف النوعان فيبيع كيف شئت بعد ان يكونا ربيع
فاذا اختلفا صورة وجمع وحكمهما لم يحرما القدر من كل وجه فنقول شبهة الى شبهة البنية وهي ما ذكره
قلت وهذا يشكك بما اذا اجر المدا ربوا الخاوت فانه لا يجوز مع انهما يختلفان جنس البنية الى ان
اذ اختلفوا من الكيل اصل السكنى هكذا عند المصنف رحمه الله في كتاب التمسك ووجه الاشكال ان الاشكال
في وزن مع اختلاف في صفة العام كوزن الشاهاان فاختلاف جنس المنفعة بين الدرا والخالوت
من شبهة الا كما دوى ان لا يحرم وايضا شبهة شبهة العام يعتبر اذ لم يكن حرمة البنية منقوضة اما اذا
كانت حرمة البنية منقوضة بشبهة البنية حثيثا كما شبهة الا يرى ان سري ما باع باقل ما باع لا دم
بالنصف حرم ما فيه شبهة وان كانت حرمة معلقة بشبهة الربوا وله في نظر ولو باع
بالنقد اي باع الزعفران وكوب بالنقد اي بالدرهم والدرا بغير موازنة اي بشرط الوزن فيها
وتبينها اي بالنقد حتى التفرد فيها اي في النقود قبل الوزن لا في غير ذلك والتفرد في الثمن قبل التفرد
جاء في قبل الوزن اذ في الزعفران كونه لا يجوز التفرد قبل الوزن لانه يبيع وقد بين ان البيع بغير
وسم من بيع الطعام حتى يوزن فيه معاين والوزن في الكيل والنسب الوارد في الكيل واردة في الوزن
كل ما يثبت بالوزن فهو وزني فالتبايع باء وافي الرطل بكسر الراء اثنا عشر اوقية والاوقية اثنان وثلاثون
اشارة الى اشارة اربعة مثاقيل والمثاقيل درهم والدرهم ستة دنانير والدنانير ثمانية اطنان والطنان
لمسوة والطنان حبتان والجنة مدس درهم وهو جزء من عاينة واربعا من خزان درهم كذا في
الواش والطنان اسع درهم يعتبر نصف حصة في المجلس قلت الحق ففهم حرمة قبل ان يراف
ابدر اربعة اذ درهم وان تعدد المجلس ففهم ما قبل الا ففهم ان مجلس واحد الحكم ولانه اذا لم يتفق
تبعاقب التفتن اي اذا لم يتفق احداهما في المجلس يتبعاقب التفتن والا بعدم التفتن في المجلس لم يفتن

الزيت كقصد باليابس لا يطلق على رطب واسم العيب كقصد بالرطب لا يطلق على اليابس والوجه
 منطلق بطلان شئ المحقق به وكذا في ما ذكره من قطع برهان النوع واما الرطوبة فتكون مقادير غير ان
 كان برزخ اسم الرطب في اسم التمر الذي كان يطلق عليه وهو رطب باق في حيث ان اسم الرطب رطل
 يجب ان يطلق لوصفه ولا يتغير عن الما كذا فقلنا لا يثبت البطلان في اوجبه ولا انقطاع حق الما كذا
 في العيب باستمر اما في العيب فلا ينعى اسم بعد لفاف الصلا انا رطل العيب فظاهر وكذا اسم
 الزيت لا ينعى ما كان يطلق عليه - لا يجوز بان يقال اعتبارا بالخطه المعينه بها والمعرف
 على هذه الرواية بين نوعين من الرطب ويصح مع العيب بالزيت ان النقص ورد بان اطلاق لفظة التمر
 على الرطب ولم يرد مثل هذا باطلاق اسم الزيت على العيب كذا في الحاشية الا ان قال اختلاف الاسم
 بين العيب والزيت فقلنا لا يكون ما عدا ذلك في الجنس وتزعم ان اسم التمر لا يطلق على الرطب وادركنا
 على اعتبار التفاوت بينهما اذا كان الاسم يدل على اتحاد الجنس واذا لم يعتبر مساوات بينهما جاز
 بين رطبها باو حرمته فلا واسم الزيت عالم يطلق على العيب وذلك على ان التفاوت الفات
 بيني معتبر في كونه رطبا بانه غير مكتمل بالخطه المعينه بها فقلنا فان اسم الخطه
 يطلق عليها مع اعتبار هذا التفاوت بينهما فقلنا ان الاسم لا يدل على اعتبار التفاوت بينهما
 ويكون لا في الاسم ان يتغير في المقصود الاصل فالظاهر ان الرواية التي جازت في مع العيب بالزيت
 انما كوز حنفية في حنفية رواقه في عدم جواز مع الرطب ما يترتب ايضا ومن اراد ان يترتب
 فقد روي شططا - الا انه ترك هذا الاصل في مع الرطب ما يترتب لما ترك هذا
 الاصل في مع التمر بالرطب لبعارة الحديث الذي روي انما ترك في هذه الفصول ايضا لانه
 في من سمي تاروي انه عليه السلام لما سئل عن مع الرطب بالتمر قال عليه السلام اسعف اذا عبت
 فقلنا فقلنا في هذا التمام لا ادري ان المعنى هو الحاشية او انه في اعدل الاقوال لا الحاشية وادركنا
 الى ان لم يوجد في هذه الفصول الحاشية في اعدل الاقوال فقلنا ان يقول كوز حنفية الباشا
 بدلالة النقص كما قال كوز الباشا بالتمر بعبارة باعتبار البعارة دون الدلالة على الاوجه
 الباشا - ولو باع الباشا في اخره في الفراع اول ما بدا من الخيل طلع ثم حلال ثم طلع حتى توت
 ثم رطب ثم غروب الباشا بالتمر كوز حنفية - الكوز بفتح الكاف وفتح القاف وتشديد الواو
 ثم الحاشية كما يكسر الكاف لانه يترتب في حروف الكيم هو السر تعال كتم الخيل ولا يترتب
قوله اذا ما فيه من الدهن موزون فان قلت ينبغي ان يكون نوع الدهن موزونا بالسمسم
 كيف ما كان لان السمسم كيلي والدهن وزني قلت السمسم اشغل على الدهن وهو المقصود
 موزون وزني ما عدا الدهن بغيره اعتبارا فان قلت لما كان المقصود هو الدهن ينبغي
 ان يكون نوع السمسم متفاضلا وينصرف الى الدهن بقى للعقد كما في مسئلة
 الا كذا قلت السمسم له صورة بحددها ومعنى وهو الدهن فاذا ابيع كيم بغير صورة

زجبت

فوجه التسوية واذ ابيع بالدهن بغير معنى فيجب التسوية بين الدهن الموزون والذ صحت
 الذي في السمسم عدا بالسمسم كذا في النسخة وان يصح ان يقال بان الدهن الذي في سم
 ليس بموزون عنه ولكنه من حيث انه مقصود بغير مقياس فيه ذاهب لسمسم بان من حيث
 اما اذا ابيع السمسم بمثل فالاصح ان لا يعتبر مقياسه وقيل الحق في سمسم ان ملاقه سم
 لم يكن ذلك اعتبارا لما فيه من ثبوت الزمان حيث انه غير مقياس ضعيفه ثم قد يقال قد اعتبروا
 الدهن الذي في السمسم والذيتون موجودا هنا كالدهن الموزون لم يعتبر به موجود في وجوده
 حتى لو باع الدهن الذي فيه لم يجر وجوابه ان الاحتياط في كل وصف واجب ولكن الاحتياط في سم
 ان يعتبر معدوما فلا يجوز وفي مع الدهن الموزون ان يعتبر موجودا لسنوط الربا في الموزون
 عن الزيتية - ولولم يعلم مقدار ما فيه لا يجوز له ان يخال الزمان وقد ينقل بان ينعى لسمسم بالدهن
 مساوي مع ما فيه من الدهن او الاقل منه اما لا يجوز لثبوت الربا ان يظهر هو زجبت
 كيف ما كان لانه بيع الكيل بالوزن في ذكركم كان الشرح مقصودا بغير مقياس بعدا
 عن الزيتية ثم عالم يعلم مقدار ما فيه يتناول الثبوت في ثبوت الثبوت وهو غير معتبر ان ذكركم
 لحرمة ما فيه الثبوت منصوصة كحرمة مزايا باع باقل مما باع وحرمة بيع السمسم بدهن والبر
 بزيته ليست منصوصة وفي مثل الثبوت المستور غير معتبر - وسألت بمواضعه
 وقد يقال لا يقل المحاشية لا اتحاد المقصود وشبهتها من جهة بحقيقة ما روي ان من باع الدهن
 والتفاوت اعتبارا محققا باعتبار الخاص واصل المقصود مع اختلافه في كثير من المواضع
 فكذا امرنا وما يشكل على قول الباشا في حرمته فانها اعتبارا بالذوق والسوق
 محققين لاختلاف المقصود مع انهما من اجزاء الخطه - وسئل عن وصف الغنم الاو الى
 ان يقال وصف الغنم لا يلازم بالذوق مع الموزون لانه في الذوق ان اسم الغنم ينسب لكل
 جنس من جنس الغنم والمقصود لم يعتبر اتحاد الجنس في اصلها وفي اللبذ واللحم اعتبارا لاختلاف
 الجنس في الاصول ولم يعتبر اتحاد الجنس المقصود اوجب بان الاصل في اتحاد الجنس واختلافه هو
 المقصود عند الفقهاء فان كان بعض المقاصد موقفا او بعضا مختلفا بغير الوجه بالاصل
 وبما قصدنا مختلفا اختلافا فاعتبارا بغير ما ساء ونه بعض المتافع بغيره مختلفا فخرجنا
 بالاصل والاصول مختلفة في اعتبارها اجزا واحدا - وكذا السم حاشية في خبر
 فان قلت كيف يجوز والجز متفاوت احاد - فتاونا فاعتبارا لا يجوز الاستغناء به لا وزنا ولا
 ولا عددا والسم فيما يتفاوت احاده غير حاشية في القياس فقلنا لا يجوز لسم فيه لا وزنا
 ولا عددا كما يوافق به خالفه رضي الله عنه ولكن المتأخر اقول ان يوافق رده الله انه
 يجوز لسم فيه وزنا اذا انما بشرط الحاجة اليه ويجب ان يحاط وقت العمن في قبض
 من جسي الذي سماه حتى لا يصير استبدالا بالسم فيه قبل القبض **باب الاختلاف**

ان البينة مطلقه لا فرق في لفظ البينة بين متعده حتى يظهر في حق غيره ولا
 لاحد لا يقتضي على المقر ان البينة تصير حجة بالقضاء والعاضي ولا بد من عاتمة فيجوز ان الكل اما
 ان فرق في حق من يوقف عن انقضائه واولا ووجه على نفسه دون غيره فيقتصر عليه هذا كلام
 وانه متعلق بما سبقت له لو قضى بالتسليم الذي اليد ثم اقام ثلث البينة على التسليم
 يقتضي ان الاثبات بعيد ذوالالبينة على التسليم لان بينة ذي اليد ما قامت على هذا المادعي
 وانما قامت على الاول فلم يصح الثالث مقتضا عليه بتلك القضية هذا في حق كافة الناس او
 اذ لو ظهرت في حق الكل لم يعمها اقامة البينة من الثالث على التسليم وحيث علم انها لا تظهر
 الموقوف لغيره ولا يجوز ان يحجز ذلك على حقوق الله سبحانه وتعالى كالحرمه فان العضا
 به بينة قضت في حق الكل حتى ما يقبل بينة احد على المرفق لان العاقل الذي ذكره قوله لان
 البينة نصبر حجة بالقضاء والعاضي ولا بد من عاتمة يا بانه فكله اراد قوله كافة الناس كل من صاد
 حصار في القضية كالوثة فانه لو اقيمت البينة بدوي على الميت على واحد منهم ظهرت في حق الكل حتى
 لو قصر عليها منهم وقت العلف وعلى الحضر وانكر الدين على الميت لا يلتفت الى انكاره بخلاف
 ما لو اقر واحد من الورثة بالدين على الميت حيث يصير عليه ولا يؤخذ به غيره من الورثة ولعمري
 ان كلام المصنف رحمه الله من قوله البينة حجة مطلقه اسلم مع هذا الاشكال ولا دونه ما ادق
 نظر **قوله** وكذا الولد اذا كان في بدعيه لا يدخل تحت الحكم بالام معاوية حيث لان
 القضاء بالام يقتصر على من يدين حتى لو بر من غيره في اليد على المسكن يقتضي له بها والقضاء
 بالام انما يكون قضاء بالولد في حق من صاد مقتضا عليه بها فلا يصير مقتضا عليه بالولد
 لو كان في بدعيه فدخل الولد في القضاء اذا كان في بدعيه لا يدل على اشتراط القضاء
 بالولد جواز ان لا يشترط ولا يدخل في القضاء بالام لان القضاء بالام لا يثبت في حق كنفية
 ما يتخذ وهو القضاء بالولد وما يتخذ ان لا يشترط القضاء بالولد فهو يشترط القضاء بالام
 والقضاء به مقتضى على ذي اليد فكذا القضاء بالولد واتد اعلم **قوله** وعن ابي يوسف
 انه القضاء يرجع فيه اي الفصين في البيع ومن فصل كون الباي حاضرا او غائبا بانه
 معروضا وفصل كونه لا بدعي اي هو بدعي جرد ان يرجع خبر قوله فيما ان فصل البيع والرهن حيث يبايع القايك
 عن سائر الرهن في قوله او قال زبني فان غلب حيث يلزم قياس فصل البيع والرهن على فصل الرهن وفيه
 قياس استثنائي عن نفسه وانما بطل الاثبات المقصود ببيان هو عدم الرجوع في فصل البيع دون الرهن
 لانه متفق عليه فتقوله يرجع فيه في قوله لا يرجع في فصل البيع ايضا فقياسه وانما اعلم
 يجعل العبد بالام بالشراء ضمننا للممن عند رجوعه على الباي دفعنا للمرفق فان قلت
 العبد ليس باصل للضمان فتقوله ان هو قضا وكذا الاخر في حجة الضمان كذا في التام فان قلت

التي العبد بساؤل له في حق هذا الضمان واخرى يرجع على المكفول عنه الا ان كان الضمان
 بامر فبيني ان لا يرجع العبد هذا الضمان ان امواله لم يامر بهذا الضمان فانما يضمن بامر محلي
 وانما جعلنا ضمانا لدفع الضرر فبقيا ووجه يكون العبد كالمضطر في اداء الضمان لغير الرهن في جميع
 عليه وان لم يامر المولى بهذا الضمان بخلاف الرهن لان ليس بمعاوضة بل هو بغيره كضمان
 على حق حتى يجوز الرهن ببدل القرض ومسلم فيه مع خذلة لا يستبدل فذلك جعل الرهن ضمانا
 للضمان فان قلت اذا قامت العبد المرهونة يد الرهن ثم استخف جلد الجار دون ضمان الرهن
 الرهن وان شاء المرفق فان ضحى الرهن فقامت بالدين وان ضحى المرفق برجع على الرهن
 بماض من القيمة وبدينه اما بالقيمة فلازم معروضة من جهة الرهن وما بالدين فلازم استغنى العلف و
 فيودعه كذا ذكره كتاب الرهن فلو لم يكن الفرد في عقد الرهن موجبا للضمان كما اشار اليه ضمانا
 رجوع المرفق الى الرهن بحكم الفرد في هذه المسئلة فلا يرجع المرفق الى الواهب اذا استخف امره بدين
 الموصوب له القيمة يجب بان عقد المعاوضة انما يشترط الرجوع المفرد وعلى الفار اذ لم يكن المفرد رجوعا
 للفار اما اذا كان علما في رجوع عليه وان لم يكن المفرد في حق عقد المعاوضة الا يرى ان اذا استخف
 الوديعة وضمن المستحق المودع يرجع على المودع الفار والوديعة ليست بعقد معاوضة وانما هي غاي
 للرهن اذا الرهن عقد استغناء وفيه منفعة للموذي يراذ ذمة واستوفى بوصول حقه اليه اما منفعة الرهن
 ارجح لانه بهذا الرهن يصير موقفا للدين بالديان الحكمي ومنفعة الابقاء لا يختلف بين الحكمي والفقهي اما
 منفعة المرفق في استغناء الحكمي دون باقي الحقيقي والرجوع ساقط الاعتبار بغيره لانه حصار
 المرفق عاملا للرهن فاذا الحقة ضل كان قرار الضمان على الرهن بخلاف ما اذا قال ارثني في عبيد
 اذا مرفق لا يعمل هذا الفاظا فلا يكون له موجبا للرجوع عليه الا في ضحى عقد المعاوضة ولم يرد
 حتى يجوز الرهن ببدل القرض والتسلم وقد يقال جواز الرهن ببدل له وان كان ذلكا عيانا
 الرهن ليس بمعاوضة بين الدين وهو رهن الرهن بغيره لا يستبدل بغيره بل بانه المرفق والتسلم بغيره
 دليل على انقضاء المعاوضة من الدين وما لبسته امره لان المعاوضة ليس بجرم في هذه الناحية اطلاق
 يودي الى انقضاءه **فصل** في حرج المام بغيره على مولاه وقد يقال حرته اصله بساؤل ثم حرم
 العرف فان المولى اذا استولد جارية فبانت بسلام كان العلام هو الاصل مع ان حرجه لا يجرم على مولاه انما
 ان يقال ان الدعوى انما لا يشترط اذا شهد على حرته يكون امره حره وهذا التمهيد يتضمن حرج المرفق
 بلا حجة اما اذا شهدوا عليه بما يكونه بخلاف ما يؤوله انه قال دعوى فيه شرط لعدم تضمنه حرج المرفق بغيره
 بذلك لفظ الحكمي حيث قال لانها لا تكون على حرته فخرج الام اذا التزم بغيره في نهاده من التبعين
 الام حتى اذا طلت اي حرته الاصل عنها اي عن حرته المرفق بان شهدوا ان آتته ولدته من
 من مولا كانت الدعوى منوطا **فصل** في حرج المام بغيره على مولاه وقد يقال حرته اصله بساؤل ثم حرم
 ولنا ان تعرفه نيك اي تغيره جعل الغيرة كما وقد اشار بها عن تعرفه هو استغناء كاعتق عبد العبر

بغير ادائه فانه باطل من الاستدلال بتوقف على اجازة المالك لانه في النكاح وذكور المص رحمه الله
في فصل الميتة ان قال لا يطلق نكاحك انت نفس طهرتك ولو قالت قد اخرجت نفسي لم تطلق
لان الالبان من الفاظ الطلاق الا يرى انه لو قال ايتنك بنوك الطلاق او قالت ايتنك نفسي فقال
الزوج قد اخرجت نفسي فقال الزوج قد اخرجت لا يتبع شئ من تصرفه بان الالبان ما يتوقف
على الاجازة من من الاستطاف وهذا امر في الزوج فيما لو قال له طلق نفسك واحل فطاعت نفسها
تدبر لم يتبع شئ عند الزوج حيث قال واما في رخصه عنه انها انت بعد ما فوض اليك فقلت
مستبينة فتوقف فيها على اجازة الزوج قالوا قل طلق نفسك فطاعتت فمضى وذكر في قواعد الخط
موقول العضوي من صفت يكون اجازة في بيع واسف في الطلاق وغير ذلك وفي فتاوى القس
الامم خير لادن د حلق لا يصح فطلق فوضي فاجازة ذلك قولنا وفعلا فالجواب فيه نظير الجواب
في النكاح فوضي قال المرأة الغيرة دخلت الدار كانت طلق فاجاز الزوج قد خلعت طلق
وسلم صاحب الحيط ان من اعترف عبد الغير فذل الموكل برده صل يكون اجازة خال لا لانه
معتزلة قوله بالي من وكه قال بعده وعبد غير هذا وهذا لا يعتق عبدا وان كان لا يعتق
لا يتوقف في عبد لغير اعتراف عبدا كايومو بين عبدا وبين ما لا يقع العتق عليه من عبدا لوانه
قد اوفى لامرأة رجل صلح امره بدين فقال اخرجت نفسي فاجاز الزوج لم يتبع الطلاق ولكن
يصار لامر بدين فحينئذ لا بد لان اعتراف العضو وطلاقة يتوقف على الاجازة كيجه
واحد في ذلك انما هو في بيع ما من هذا مواعيد في العضو لا يعتق بالاعتق عا لاسا
وفي صفة المصنف في كتابه ان المصنف من الاستطاف حتى لا يرجع المهر فيه الى الوكيل
فيما مر من اراد بقوله نكح نفسك ان تعرف بين نفسك من الغير وما شئت نابه وفيما مر
عن تعرف لا يجرى في الشابة فيه او هو اقرار عن الشراء فان شري العضو لا يتوقف بل يتخذ
عنا شئ في تعرف نفسك لا تعرف هو ملكك والشراء تعرف بملك
معدود البيوع في نفسك يتوقف في الصراخ لانه قد كذا في كذا في نكاح كذا موافق
قوله كذا وان كان ثابت دلالة لان العاقل ياد في التعريف النافي وقد يقال اذا كان العضو
دونا في النكاح الموقوف طاعة بتعلق به ذرية الذخيرة من العرق بين الوكيل بملكه ونفوس
فمضى قال لا بد ان الوكيل زوج امرأة لغير اجازة ثم زوج اجازة او بغير اجازة كان نقضا
للمنفعة الاول ولو ان العضو زوج امرأة ثم زوجها فقال بعضي بملكه الاول ويتوقف في نكاح
الساكن في زوجة او جارية او ولد او ولد له اجازة في الزوج ان العاقل من كذا وكذا
لولا شخص النكاح الاول بملكه انما هو النكاح جاسا بين الاثنين عقدا لان عبارة الوكيل
في النكاح متولاة الى الموكل فصار بين الاثنين لعقد او لا ملكا لان عبارة العضو مقصورة

عليه هذا كلامه فلو كان العضو ما دون في النكاح اوقوف طاعة وجب ان يتصل بغيره
الى الامر لان كلام الامور في النكاح يتصل بالامر فيصير جامعا في المسئلة كذا في سورة من الامور
فان لم يتفق النكاح الاول من حيث ان العضو لا يملك بنفسه مباحا كذا في سورة من الامور
نكاح النساء كذا يصير جامعا - والمعاقدان كالمعاقد لم يتفرعا عن اصله لتعرف حتى
كانا معاقدين وقت العقد ثم جاز اهداها جاز المالك لا يتخذ العقد **قوله** لان الاجازة
تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقبول العاقلين والمعتق عليه لا يقال هذا يتفق
ان يتوسط بغير العضو في النكاح ايضا عند الاجازة وتسلم بخلافه فان الرجل لو زوج ابنته
الصغيرة من اربع كبير لرجل بغير اجازة طاب عنه الوفاء لم مان ابو الصغيرة حتى ان يجزى الا
النكاح يبطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبره زوجها بغير رضا والمسلم خالها لا يبطل النكاح
بموت الاب فهذا دليل على ان بقاء العضو في النكاح ليس بشرط لصحة الاجازة لاننا نقول العضو
في عقد النكاح ليس بعقد حكما بل هو سفير ومقر حتى لا يرجع الحق اليه فان غير عقد صار ايضا
قوة لا يؤثر في العقد **قوله** لان الاجازة اللاحقة بغيره الوكالة السابقة فان قلت
من كفل عن رجل بغير امره لا يرجع عنه ما مضى وان اجاز الموكل عنه بعد ذلك فلو كانت الاجازة اللاحقة
كالاولى السابق لرجوع عليه بعد اجازته كالموكل بالوكالة ابتداء اوجب بان الاجازة اللاحقة انما تكون
كالاولى السابق فيما يجزى في الامر لبيع مال الغير فاما فيما لا يجزى في المدة كالوكالة فلا لا ما فصل
الاجازة وبعد ما نفذت الاجازة وعدمها سواء فلا تؤثر الاجازة في كونها موجبة للرجوع لانها لما
تعدت وقعت غير موجبة للرجوع فلا يتقلب موجبة بعد ذلك فيشكل بانها الاجازة اللاحقة لو كانت
كالوكالة السابقة لم ان لا يملك الاجازة بالامر مكن التوكيل وليس كذلك فان التوكيل لا يملك التوكيل
و يملك الاجازة وكذا العاقل لا يملك الاستخلاف و يملك الاجازة على ما يستحق في ادب القامق
والعضو ان يغير قبل الاجازة قلت وكذلك لا يشرى ان يغير قبل الاجازة وانما خص العضو
بالاكرهية في التفرقة بين العضو والبيع والعضو في النكاح مما جئت ان الاول يملك الفسخ والى
لا يملك واما الطرف الاخر هو المشتري في البيع والموازة او الرجل في النكاح فلا يغيره فان في ولا الفسخ
بل يملك كل واحد في العقد بخلاف العضو في النكاح حيث لا يملك الفسخ بالقول و يملك
العضو بانفسه باذ ذبح رجل امرأة بوضا قبل اجازة الزوج فوجه امره كان نقضا للنكاح الاول
كذا في المسئلة وانه كالف رواية الذخيرة فانه يملك التوكيل بالنكاح اذا زوج امرأه بغير
اجازة ثم زوج اخرها بغير اجازة كان نقضا للنكاح الاول ولو ان العضو زوج امرأه ثم زوج
اخرها لا يفسخ النكاح الاول ويتوقف النكاح الثاني كالأولى الا في ما ذكرنا في الذخيرة فاقول في المسئلة
الما قبل - لانه صغير حتى خلت الوكيل بالنكاح اذا زوج امرأه بغير اجازة زوجها او بوضا فمضى
حتى خلت الوكيل بغير شخص منها ولا من امرها ولا من زوجها جاز نقضه مع ان الوكيل ايضا صغير في النكاح

بوضع موقوف ابيه اوجب بان تقض المدة بوقوف فخرج من وجه وانما من وجه تمام لعقد من وجه
 وانما من وجهين في حق الوكيل و موقوفى متعددا بينهما مما يباقي فعلمنا بانه الفسخ في حق الموقوف
 و موقوف متعددا لما بينهما من امان في فعلهما بمسبة الفسخ في حق الموقوف فلم يور ذلك من لاء بغير عقد
 غير و ليس بوكيل عند فسخ عقد غيره لا يجوز الاخر من حلاله على ان يكون على الموقوف وعلى مسبة
 امانة في حق الوكيل وهو زائد على ذلك من لاء و قد ساء و قد عكس لئلا يعلما بمسبة الامانة
 في حق الوكيل وهو زائد على ذلك من لاء فخرج من وجه في حق الوكيل بان الوكيل لئلا يعلما بمسبة الامانة
 من موقوفى كذا في مدخله في كتاب ساء و قد ساء بانه ذكر في مدخله بانه ان عبادة الوكيل في
 بغير الموقوف في عقد موقوف و قد ساء و قد ساء في عقد موقوف بغير عليه و قد ساء و قد ساء
 في موقوفه فلا بعد ان يور فسخ الموقوف في كذا و قد ساء و قد ساء في عقد الموقوف صا و صا
 بغير عقد موقوف و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 اما الموقوف فغيره لما كانت مقتضه عليه كان لاصل في هذا و لاصل في عقد الموقوف فكذا
 الموقوف فموقفه نام و قد ساء و قد ساء في حق الموقوف لم يور من لاء و قد ساء و قد ساء
 بالسر من لاء اعلم و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 فساد قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 بغيره من لاء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 من حيث ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 اصب في عقد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 ر عقد و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 على موقوف لم يور في عقد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 ان اذ في عقد موقوف من المالك حتى ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 لعرض و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 بوقوف على اذ ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 ر عقد و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 اذ في عقد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 ل اذ في عقد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 الشراء فسخه لئلا يكون فان ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء

بيع الموقوف بالبيع من وجه و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 و انما في العرض بالعرض و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 من وجه فان قلت ما لهم ان يوروا في الشراء دون البيع قلت ان اصل ان يوروا في
 لنفسه و لا يكون متصرفا لنفسه لا باعتبار شراء فخرج من وجه ان يوروا في اصل لئلا يوروا في
 بنفسه فلا يجوز باجازه غيره فان قلت يتكفل بامنه زدت غرضه بغير اذ ان مولاه ثم مات المولى و قد ساء
 باجازه الوارث ان لم يجد له مال فدا لا نسلم ان الكفا لانه يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في
 حق من له الحق الا يرى انما لو اعتقت بغيره بغيره ايضا ولو توقف على اذ ان مولاه ثم مات المولى بغيره
 اذ الموقوف على شيء لا يتحقق الا بتحقق ذلك الشيء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 مبيعة على الحرة في امر الكفا لئلا يتوقف على غيره فاذا سقط حقه بعد ذلك ابيع موقوف
 فيتوقف على جارية من هو مالك وقت العقد في هذه الاضرورة الموقوف و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 لينفذ العقد من ذلك الوقت و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 العقد والوارث يملك ملكا مقصرا فدا بغيره باجازه و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 تكافؤ الامنة فلا يتوقف على الاجازة ليجر و كذا في الكفا لئلا يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في
 عليها بسقط حق من له الحق والمولى وغيره و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 لا يجوز لها باجازه لان كذا يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 الثابت اذ لم يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 البقاء فدا الظاهر لا يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 قال في حله و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 اعتقرا قول ان يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 بغيره من لاء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 المدة و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 موضوع لان اذ في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 في ان لا يظهر في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 لعدم وصحة تفضيحه ثم ان اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 يستدعي ملكا متعلقا ولا يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 غير موضوع لاجازة المالك لم يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 بشت المالك لئلا يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى
 ولو موقوف ابيع و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء و قد ساء
 فاذا لم يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى بل يوروا في اذ ان مولاه ثم مات المولى

مرد الموقوف في الاجازة

ولان حكم السبب لا يمكن اثباته باعتبار الملك الحادث فحكم السبب بونه للمشتري من وقت العقد
ونما يتأخر ذلك باعتبار ملك من كان مالكا وقت العقد وقد ذال الملك بالذلة فلو نفذ باعتباره
الملك الحادث ينفذ مقتضاه على الحال وحكم السبب ليس هذا فان قيل فيحل بما اذا باع الغاصب ثم
ادى الضمان فذبحه وان طرأ الملك البت للغاصب على ملك الوقوف للمشتري فلتا يثبت
ملكه بما هو ضروري فلم يغير في نصه من المشتري كذا في الشرح او يقول ملك الغاصب
ثبت حالة الغصب لو ضرب الضمان عليه فيغير القوت فينتقل الملك الى الغاصب الا انه
غير منقول وعند اداء الضمان بتقرر ثم يستند بهذا كونه من قبضه كذا في
في التفتيش وفيه نوع فكذا في الاول قد ان ملكه اذا لم يضر في بطل ملك المشتري
لكونه ضروريا كذا في بصر في فساد من الغاصب ايضا ووجه ان نفوذ البيع الوقوف
هو من ابطاله اذ بالنقد لا يثبت الاوصاف المات وبالا بطل يرتفع اصل البيع
ميكمل فانه لا يثبت الا بطل في رد كينفي ملك الضروري لنقد البيع من الغاصب ويكفي
به لغيره ان ينفذ الوقوف وما في النافذ فان الغاصب اذا كان مستحقا للغصب على قول
بعض منايه فله سببا ان ينادى عند ضمانه بطل ما كان على شرف السقوط والناكيد حكم
الاجاب على اعرف في شرط الطلاق قبل الدفول اذ اجمعا فينتهي ان يبطل ملك المشتري من
من الغاصب تارك ملكه عند رد الضمان كما يصل بغيره في حقيقة تاركه وهو ان لنا كيد
وهذا حكم الباقى فلكا ان ينفذ من الغاصب ضمانه بقول بنون الملك جليل غصب ليس ملك
موقوف حتى يصل بغيره ان تاكل ملك الغاصب حكم ان التاكيد حكم ان شاء بملكه ايضا بات
غير متفرقا بل يتلقى الملك من الغاصب فيثبت له الملك كونه له ومنه نفوذ في حق الغاصب فقرر في
بعض من ليس من طريق طرأ ان الملك البت على الوقوف نعم يصل بان حكم البيع بونه حقيقة
الملك للمشتري من وقت العقد حيث يستحق ابيه بزاوية منفصلة ومفصلة وهذا ما يتأخر في
في بيع الغاصب لان حقيقة الملك لا يثبت للغاصب حتى ياتى بنحو المصوب بزاوية منفصلة فكيف
ثبت للمشتري الذي سأل ملكا منه حقيقة ملكا جازا اذ لم يخف حكم البيع في بيع الغاصب وجب
ان لا ينفذ البيع من وجه ان اصل حكم البيع هو ملك المبيع اما ملكه لو ايدى كما الوصف لا يرجع
وهنا ان كان لا يملك كمن ينفذ حكمه امك كمن ينفذ حكمه هو المول صحح البيع و لا يلزم ابطال
من لو عاين الاوصاف و ابطال قال المشايخ فان قيل ان كان طرف الملك البت يبطل الوقوف
بعد الموت فاولى ان ينفذ ان المبيع اهل يجب ان لا ينفذ بيع الموقوف لان للمالك ملكا باثا
قبل لبيع الوقوف غير موجود في حق المالك بل يوجد في حق الموقوف وانه يكون بعد الموت اما
اما المالك في هذا به الفصل بتمت للمشتري ملكا فان ابطال الوقوف لانه لا ينفذ بيعه من غير
دلالة ان هذا في فعل اكل الوقوف للمشتري من الموقوف وهو في حق ملكه فصار كذا في غير موقوف

اما هنا فملك للمشتري النافذ موقوف من جهة الاول فاذا ظهر الاول ملكا بان يبطل ما كان
من العقد اثبت للملك الوقوف وصحها لم يوجد من اكل العقد وجب الملك الموقوف فكيف
ينظر ارباب هذا العقد فيه نظر اما في هذا ما هو في هذا الفصل ان امار من اكل
ثبت في عقد الموقوف دلالة على ان هذا تصرف باع والعاقبة ما ذوق في المنفعة فكان
ظاهر في صحة ايضا فصحته البات الوقوف في صحة واما ما يضاف ان الملك الوقوف ان كان
لا يظهر في حق اكل لعدم ظهور عقد الموقوف في حق تدريس ان الملك ببت للمالك
في حق المشتري لظهور سبب ملكه في صحة فيلزم اجتماع الملكين في حق المشتري ان كان لا يلزم
في حق المالك الا ان يقال ابيع بغير من ملك ما اكل في حق المشتري من الموقوف فوجه
و يدخل في ملكه دخولا موقفا اعمالا للعقد الظاهر في صحة وجوب خروج ابيع عن ملكه ما كان
ودخل في ملكه فلهذا لا يثبت في اكله حكمه الملكا في حق المشتري ايضا واما ما سأل
الملك الموقوف بالبات لا يجب ان يظهور في حق من يثبت له البات ويعد بغيره جواحي
ايضا اذ ابيع اوقوف لكان هو صاحب خروج ابيع عن ملكه كذا في حق المشتري ولكن موقوف موقفا
ودخولا موقفا لم يكتف به ان الملك البات مع الموقوف بطلان المشتري من افساد ابايع من غير
اجتماع الغاصب اذ لو نفذ بيع المشتري منه فصح الملك بان المشتري ووقوف بغيره من المشتري
في حاله واهل حيث ثبت الملك البات للمشتري من الغاصب بتقاضي بيعه ثم لو ثبت الملك البات للمشتري
منه لثبت بعد ثبوت الاول فيجوز بونه لا يبطل ما كان للمشتري الذي من الملك الوقوف واد بطل لم
لم يضر بانما يفرضه بان ثبوت عقد وجب الملك الوقوف الا ان لا ينفذ بغيره من
ثم ماتت وورثها من قبل له وطرها او اشتراها من قبله الاستحباب بها بطلان المبيع بغيره من
البات للوارث والمشتري علم بوقوف الموقوف مع ان هذا الملك الوقوف للموقوف لم يضر في حق
والمشتري بما تشرعها العقد الا ان يقال ان الملك موقوف كما يظفر في حق الموقوف بغيره في حق
النا من سوي اما ان كان العقد صدد من الاصل في الحل مع جميع شرائطه ففحقه في نقد بغيره في
الهل الا ان لا يظفر في حق المالك ضرورة صيانة صفه لضرورة في حق غير فيبطل ملك الوقوف
ملكه ليرجع ثم يبطل مهنه بان امانة لو تزوجت بغيره من موهبة ثم اغتقت بعد بغيره من امانة
بالاعتاق فملك بغيره فثبت اليه الاشارة النبوة بقبوله ومكنت بضمك فاضرك ومكنت بضمك
كان موقفا في حق ان يبطل بغيره من ملك البات لو دون وهو ان ابيع من ينفذ ان لا ينفذ
الا جازة وهو قول الجاهل ايه الا انما يقولان انها استحقا لان التبعة الاولى لو بطلت
للاعادة وها بالترجي فقد تراضوا على هذه التبعة فصار كذا في اعادة وها **والسنة** ولان فيه
عذر الانفاق فان قل فلا ابيع بغيره بوجوب عدم سعاد باجازه بيع او اجازة بعد
عقد المصادق ليس كما ينبغي وايضا في البيع الاول ايضا عذر الانفاق عن تولد جازة الذي

مع تقيده ايضا و جاز انكر بيع الشاة فقد عوجبه تقه فلو كان فيه غور لا تقام له ان لا ينفذ
من المالك على وجه الصحة اوجب بان المطلوب هنا هو اثبات ان البيع الثاني لا ينفذ من قبل
المشتري لا قبل القبض ولا بعل اقبل القبض فلان البيع الثاني لو اتمم سماع قبل
المشتري الاول لكان فاسدا لما فيه من غور الانتفاع حيث يظهر في الاخر اى على تقدير
عدم اعادة البيع الاول باع ملك غيره وهذا هو المعنى بخر الانتفاع والبيع الفاسد لا ينفذ
المالك قبل القبض وما بعد القبض فلما امر ان اعادة البيع الاول يثبت للمشتري الاول ملكا بانه
وجرو ملكا بانه يثبت بطل الوقف فقولنا ما ذكرنا فليقل لعدم فان البيع الثاني الملك
فيما بعد القبض و قولنا لان فيه عذر الانتفاع لتعليل فيما قبل القبض وما ذكرنا ان الله
في نقاد البيع الثاني من قبل المشتري الاول دون المالك وان معنى العذر هو ان يقرر
في الاخر انه باع ملك غيره ليقطع جميع البينات التي ذكرنا يعرف بانها مثل قوله
اراد ليكن اى ب البذل للمشتري اى معنى ان السمار سعاد البذل اى باعتبار وجه
من كانت البدلية ثابتة في حق وانها ما سخر في حق المالك دون المشتري فتحقق الوقف
في حق المشتري من طرده فلا يعمل لاحادته حيث انه بان في حق المالك ولكن البقاء
في حقه يقتض ان ينفذ الاحادته وعدم البقاء في حق المشتري يقتض ان لا ينفذ
فوقه التكاليف لقاده ولم يكن نافذ فلا ينفذ بالشكل ومن باع عبد غيره
بغير امره اى باع عبد غيره ثم ادعى ان المشتري انما باع بغير امره ثم انكره السامع و
او مضى بغير امره على ذم المشتري وانما قلنا ذلك لان البيع اذا كان بغير الامر
في الحقيقة وبانفاق السامع والمشتري فلا معنى لادعاء بيبته على الاقرار الاخر ما ذكرناه
للتناقض في الدعوى اذا اقدام على الشراء اقراره للصحة على وجه التزويج والتفاد ان
من حال اسام مباين من عقد الصحة النافذ ثم انشأ يدعى عدم النافذ ثم يدعى عدم الامر
بعد الاقرار بما مر وان تناقضا فلم تقم الدعوى والبيته انما تنجم اذا ثبت على دعوى
صحة او نقول اقرده انشأ على المشتري اقرار بالتزويج والاقرار بالتزويج اقرار منه ما لم يجر
نفذ لا يمكن اقراره بغيره ساقى التزويج فكان تناقضا في دعوى اقراره بالبيع لعدم لزوم
فلا يعمل وان كانت السامع ارضى لا يسمع الدعوى فمخلفو نعيم ايبته على الطلاق قبل طلع
والصحة بغيره على اعتناق قبل كتمان ولا خفاء ان اقراره بالبيع باطل بامره بالبيع
ربما يحل على المشتري لا يستداه بذلك اوجب بان المنع اعادة جاز ان يستأجر المالك عن
بيع المالك الغير فيحق انشأ على اقراره بالامر او لعامة ولا يخفى ذلك عليه نعم فكل هذا
بان احد لورر نوادي دينا في لوز بعد الفقه هو دعواه مع ان الذي يثبت صحة الغيبة فلم
يعتبر الاقدام على الغيبة اقرارا للصحة ولزما واعتبر الاقدام على الشراء اقرارا للصحة ونقاده

والوقف مشكل وايضا اذا اختلف الحكم في الدورب اهل في اهل فادى اهلها والكره الاخر
فانما اقام البيته فثبت بيته وعلى قياس ما ذكره هنا يجب ان لا يعمل ببيته من انكره اهل البيت
2 دعواه الفاسد لعدم اهل اذ الاقدام على البيع اقرار منه للصحة فيكون دعوى الفاسد بعد
ذلك متناقضا وكيفية ذلك ان العاقل ليس بغير لصحة العقد ونقاده حقيقة اياه جعل في حكم
مقرا به نظرا الى الظاهر حاله لكن لا مطلقا بل بوقتها الا ان يثبت الفاسد والتوقف بالبيته ولا
ولامتناعه بين جعله مقرا في الشرع الا ان يتوب العاقل والتوقف وبين دعواه الفاسد بعد
ذلك ليرى عليه فيتم من فيه العقد ان المشتري اذا صدق مدعيه ثم اقام البيته
على اقراره بالبيع اى للمتحقق فصيل بولده ان المشتري متناقض في فصله الزيادة وان ايضا اذ هو
بالاقدام على الشراء اقراره بملكه بالبيع وان البيع لم يقو له للمحتمل ثم بدعواه اقراره بالبيع انه
للمتحقق يدعى خلاف ما اقره اولاد و ذلك لم يجعل متناقضا في سائر الفرق بقوله وقروا
الاخر وكان هذا الفرق لضعفه غير مرضي فاحال على غيره وضعفه الفرق ما ذكر في ربادات
الامام فاحي خان جاز ان المشتري غير متناقض من كل وجه لانه لا سكر العقد ولا ملك اني للبيع
فان بيع ملك الغير ينفذ واما ينكر وصف التزويج بعد الاقرار من حيث الظاهر فكان متناقضا
من وجه دون وجه فقلنا متناقضا الفصل الاول الا انه لا ينفذ فائدة الرجوع بالبي الا في
في الشاة فانه فائدة الرجوع به على بالبيته وفيه نظر للقطع بان فائدة الرجوع حاصل
في الفصل الاول ايضا على تقدير صحة البيع وذلك ان لو لم يجعل متناقضا وقبت بيته على اقرار
البيع اذ لم يأت به بالبيع لثبت اقراره بالبيته والنايت كالتأيت معاينة وفيه اذ اثبت اقراره
به عند الفسخ معاينة جعل فائدة الرجوع بالبيع اذا سأل عن المشتري فكذا اذا ثبت بالبيته نعم
2 الفصل الاول لو لم يجعل متناقضا لم يحكم من الرجوع بالبيع بدون صحة البيع وكل حكم
في الفصل هكذا لما عرفت ان البيع لا ينفذ بنبوت الاستحقاق بل كذب وقصد على اعادة البيع
وان اجاز فلا رجوع له على البايع وان فيه رجوع فاستوى الفصلان بجواز الرجوع بالبيع عند
فسخ العقد وقال في العوائد النظر بوجه قال بعض شايكنا ما ذكره محله انه في جامع الصغير محول
على ان المشتري اقام البيته على اقراره بالبيع قبل البيع اما اذا اقام بيته على اقراره بالبيع ان رتب العقد
لم يأت به بالبيع بعد البيع فيقبل بيته لان اقدام المشتري على الشراء يناقض دعواه اقراره بالبيع
بعد اقراره قبل البيع اما المتناقض دعواه اقراره بالبيع لعدم الامر بعد البيع وقال ومثله الزيادة
كان يكون محولا على هذا ايضا فادخلنا ما ذكرناه في هذا العقد اذ لو لم يكن
فيما اذا بقي فيها اولم يبرح **باب التمسك** وهو اخذ عاقل باجل واخضع هذا الاسم
لاقتضاه حكم يدل الاسم عليه وهو تعجيل احد البدلين طاهر اذا سلم به والدارو اسلم
هو الاخذ ما على باجل الاخر فعانه ما يمكن فيه ان اسلم بفتحيين عبارة عن اعطاء ارباب الفتن

اني خرج اسمي بفتحين سر زادن ومنها بيع السلم وتراحم الثمن الزائد في العادة لا يكون
 ان تعادله رجل فحق اللقب عن تأجيل احد البلدين ايضا ثم العريف المذكور يصدق
 على بيع عيني بدني مؤجل فانه اقل عاجل باجل وايضا الاصل في السلم وهو السلم فيه بيع
 ما روي انه مائة عن بيع مائة عندئذ فان ورضي في السلم والعاجل فيه وهو راس المال
 من واما ان ادخل في اسمي فبفتحين ان يقال في عريف هو بيع اجل بما اجل فكلت
 النبي رحمه الله صلى الله عليه وسلم على كونه من الرافعة على خوف والتقصير فيه ان سعادته وان
 وان كان مما قد اجل بها بالبيع حتى يكون العرف فيه قبل فقه كما لا يجوز ذلك فيما هو بيع
 وبيع خفيف ان شاء الله تعالى **السلف** السلف هو الذي اطلق السلف على السلم لان
 السلف يعني عن السلف في السلم بعد راس المال كذا في الحاشية ووجه اسماء عن السلف ان السلف
 في السلف ذكره ساس انه ياتي عن السلف ويقدم احد البلدين اما يكون سلفا وتأجيل الآخر
 ثم وصف السلم المضمون كقول المصنف عليه في وهو السلم فيه مضمون اى واجبا في الدمن ولا
 فالسلف عينا وعن العقد وانه ليس بواجب في **الزمن** **الزمن** وتلا قوله تعالى اذ انذاستم بدني
 اى بضم الميم بدني مؤجل فاكثوره ذكر الذي روي في قوله فاكثوره اذ لم يذكر لوجب ان
 ان يقال فاكثوره اما الذي فلو لم يكن لفظ بذلك الجنس كذا في ان شاء الله وفيه نظر فلو ان
 ان يقال اذ انذاستم الى الاجل فاكثوره يجعل الضمان للمدانيه الدلول عليه بقوله نذاستم
 او الذي المعلوم ان نذاستم على كذا هو اوجب للفقوى وللأجل اسمي المذكور
 اذ البيع هو السلم فيه ودليله ما روي انه مائة عن بيع مائة بعد الاشارة ورضي في
 فهذا يدل على ان السلم بيع مائة عندئذ ولا يكون كذلك الا ان يكون البيع هو السلم فيه لان
 راس المال موقوف ومقدور السلم وايضا الادراج والدانيون كمالان راس المال وانما
 لا يصلح ان يبيع فاعلم ان البيع هو السلم فيه فان قلت فكيف قيل في تعريف السلم هو
 اخذ عاجل بجل دانه يبيع عن كون الاجل وهو السلم فيه مما لا يدخل اليه الذي يدل على انما
 عليه اوجب بان السلم فيه فان كان ميسرا وراس المال غنما في الحقيقة كمن له مائة فيه شبهة
 ما نرى في راس المال بالبيع على ما عرفه بالعرف انما كذا اعتبار الشبه
 لان الصحيح انما كذا في محل اوجب العقد فيه بشكل ما اذا باع الخبز بالثوب حيث جعل الخبز غنما
 صحيح للعرفي بقدر ما كان في ذلك الكتاب فقد صح العقد ببيع الخبز الذي اوجب
 العقد فيه ويمكن ان يحاب بان الصحيح معنى الخبز اما لا كذا اذا كان فيه بغير الخبز
 الفرق في السلم التوسل الدراهم لان الصحيح فيه ببيع الخبز كحل السلم ببيع السلم
 مع السلم مرفوعان متعارفان حتى يتوسط السلم بالانتماء للبيع ونقل ما لا يفسد البيع
 فلا يفسد عليه سفير صل الفرق ابا بيع الخبز بالثوب فيصح كحل الخبز غنما لا بغير صل الفرق كما

في السلم الثوب في الدراهم هذا اول من جعله بغير فعل عمل السلم الثوب منه في الدراهم
 فيما ما وجب العقد في الدراهم بل في الثوب من الاخذ بالعرف في الثوب في السلم على حقيقة
 البسط لا على المجاز والمراد هو ان يكون الثوب في السلم **الزمن** وكذا في الدراهم من مائة
 بكذا في الزرع والصف وفي الايضاه وانما يجوز السلم في الثياب استحسانا لانها مضمونة في العباد
 والعبد يصنع بالالة فاذا اخذ الصانع والالة يتخذ الثوب ولا يبقى بعد ذلك الا طبعه لثوب
 وخصيل الثوب ولا يتخذ في المعاملات ولا يتخذ في السلم كذا في الاشارة في بعض الثوبين
 كان يتخذ ولو استهلك شيئا بغير اوجب عليه الضمان يصير مكسلا بمصطلحاته في
 فيجب ان لا يجوز بيع كبل منها بكيل من مائة ببيع الكيل كذا في المعامل عند ائزر الخس
 ولنا انه بعد ذكر ما ذكر في تفاوت فاقته في الحالة باعتبار المعايير الباقية فيقضي
 في المارة وقد ينهل بان الخربان يقع عند كذا الجنس فانه كذا وعنده هو راس الله في
 الغنم بان التفاوت في الحيوانات يعمل عند ائزر الجنس وقاله عند ائزر تفاوت فاقته
 فلا بد من التوفيق وبيان الفرق بين حيوان الغنم في الحيوانات وعدم جواز السلم فيها
 توضيح انها ان كانت مما يتفاوت اقادها تفاوتا فاقته كما اشار اليه صاحب انما يقع
 الغنم لعدم المعادلة وان كان مما لا يتفاوت اقادها كما اشار اليه في الغنم ببيع السلم بان التفاوت
 البير متحمل فيه وجواب ان السلم عرفي جواز بالبيع بكذا في القياس والشرع اعني قوله وم من السلم
 فليس في كبل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم ورد في الكيل والوزن فلا يلحق به ايا
 ما كان في معنى ما كان في النسيئة على منوال واحد والحيوانات ليست في معنى ما كان في النسيئة
 فيها وان كان يعمل بالنسيئة في ادم حتى يكون الذكر والانثى من بني ادم حتى ومن حيوانها
 جسا واحد اخرها في الثياب السويدة علم سبق واحد على ما لا يخفى فلا يلحق ما يكسلا في حق
 على القياس ولما كان التفاوت قليلا في الحيوانات بالنظر الى ذواتها حتى الغنم فيه ما كحل السلم
 المعادلة عند ائزر الجنس وفيه التفاوت في الحواب وحصل التوفيق **لوسقط** فيما بين
 ذلك وقد كسح الى التوفيق بين هذا وبين استراط الكمال في الثياب اذ لم يفتقر
 فيه اول وآخر فلا يشترط الكمال فيما بين ذلك وكذا ورد في الدمن في الحيض في قوله
 واخره لا فيما بين ذلك وكذا في ثوب الطلاق حيث يشترط الكمال في اوله وآخره الا فيما بين
 ذلك والتوفيق ان استراط الكمال في الثياب جميع السنة فتش عتبارا له ما من مائة
 والسواك في العاين في عرض الثوب وكما يزداد بالتوالي سخص باب ب تودي الى التوفيق
 ولا يمكن للمالك ان يطالع على كذا كل ساعة وكذا الدراهم والدنانير تنقص بالثوب والفرق
 فيه فيشعر عليها ساعة فتش اعتبار الكمال في اشارة الكمال فاعتراف الادب والآخر وكذا
 محسلا كحيف قدرا اعتبار الدرهم في جميع المال لانها تدر جميع المال عان بل تدر مائة وتنقص

اخرى فاعترفا الاول وسقروا ماسلا استقروا ذلكا نابا شرط عند التعليق فيما لا يستقيم به
اكثر عند وجود الشرط ليصار الى افعال الوقوع عند وجود الشرط فيفقد التعليق فائدة
من اجل اوسع وعند وجود الشرط لينزل الجرار ولا وجه لاشتراطه فيما بين ذكره في مسئلتنا
اموجب لشرط العذر فيما بين العقد والحل موجود او هو احتمال وجوب التسليم فيما بين
ذكر بان يصير السلم حراما موت اسم فيه ولا عذر في اشتراط العذر على التسليم فيما بين العقد والحل
قد بدى من الغبار وقال الساجي رحمه الله كذا اذا كان موجودا وقت الحل سواء كان موجودا
عند العقد ولم يكن سو كان منقوض فيما بين ذلك ولم يكن فلا يصير في السلم المجهول اذا
سقط حكمه بالاراء فان كان عدمه طارا يقول لا خير وان كان عدمه الحيا او لمول لا بأس برعاية
لا دق وكور عن انقضاء مقام الشراء بالاراء كذا انما كانت وفيه نظر لان قوله لا يصير
ينبغي تحسيرا لانه في نفي طوار حقا فان اقرى من قوله لا يجوز في نفي الحور قد يكون فيه التحيز عن
عن القضي - ولا يجوز ان يقول لتفاوت وقع الذبح قال بعت مائة عرضا بكذا وكذا انما
من الحكم وبين اوصافه ومنه وجه دعواه بناء على ان كسلا وبوزون اذا قول بل الحور
استعمل لنفي فروع وبوسط عند هذا المظن ووجه الاشكال وانما العلم الحكم ان كان ما يعلم
ر لوصف وجب ان يصير السلم والوجوب ان لا يصير فعلة غشا البضا وينبغي ان لا يصير دعواه بكمية
النسبة ايضا الا ان يقال بان هذا الجواب محمول على قول اني يوفى في محله رحما اياه لان الحكم يصير
معلوم بان الوصف موضع عند ما - والسفاه بالمثل محمول وكذا الاستعراض في
السليم بالمثل اعدل ولي سلمنا فانهم يباين بالمثل لانعدام التفاوت بل لان التضييق بالمثل اعدل
منه بالقيمة ناهية عن يباين بالمثل صورة ومعنى موجوع وتفاوت والقيمة باعنا ناهية عن حيث الصورة اعدا
كذلك فان كان فيه نظرا لما ذكرنا من البضا وان قيل التفاوت يخل في المعاملات الا في
في الاستدراك حتى لو اسلم خيرون ولو استكمل ثوبا وانما يوجب جوارحه في الذرع والصفه
لم يجر على العواذ يبيح ان يكون السلم في الحكم اهدر للتفاوت البير في المعاملات كما في السلم
في الثوب وان تضييق بالقيمة دون المثل اعتبار للتفاوت البير في الاستدراك كما
في استهلاك الثوب بقوله وبعد التسليم فالمثل اعدل مثل الا ان يقال التفاوت البير الثياب
بوجوب احتياقي القيمة والثوبان مختلفان في القيمة عرفا للتفاوت البير وهو لا يخلو
ان من التفاوت البير الاول بضم الثوب بالمثل ناهية عن نقصان حق مالك في المالمية
منقوضه ورعاية لصورة على وجه يوجب نقصان اصل الحق وهو المالمية لا الجوارح بانها يبيع
وذكر في ابعاد رعايا بالاصل وحيث تعدد رعايا العمل عند رعاية الصورة بترك رعايتها
وما الحكم فاسد في البير فيها لوجوب تفاوت في القيمة اذ هي بناء على القيمة وانما لا يبعد
تفاوت بعض صفات الثمن بمثل اعدل لان فيه رعاية حق المالك في المالمية والصورة ثم التفاوت

في ان كان يسيرا في اكثر وفي اشبه لوجود ما يوجب تفاوت وهو فيه في بعض اقسامه
في تنوع العباد ووقته يتفاوت اذ ايجي غي مول وحدثت في بعض اقسامه
وقد استلحنا السلم فيما بين يبيع به في هو ر السلم ويحكم است في معناه ووجهه في السلم
فيما ليست بمتى فلا يلحق به - وانما القضي ليعاني فيعرف من ايقن من عيني ان التفاوت
في الحكم عقل ليعاينه هذا القضي فيصير كاستلحنا فيصير - سفره فان قلت فيجوز
بان الاخر في عاينه ويحكم به في العين غير انما المالمية في معرفة قيم العين وتفاوت
في الثياب وان كان اقل ويوجب التفاوت في القيمة في معرفة التفاوت في القيمة في بعض
لا يمكن اقامته لمثل مقام العين فيسقط استقراضه كحكم الحكم في ثيابها تفاوت في ثيابها
من التفاوت البير فيكون باعنا عند القضي فيما بين يبيع في يستقر في - راق
الحديث ورضي في السلم فلما نفع ارضي في السلم ولكن السلم يوسم مضبوط لوصف في لزمه لا
اجل تفوا عليه سدم من سلم فيسلم في كبل معلوم ووزن معلوم في اجل معلوم اي من رد
السلم المؤدع فيسلم فيما يمكن ضبطه بالوصف في اجل معلوم يخوف السلم شروع ونهيه
عن الحديث في الكافي بان ما روى حكاه في حاله وابعده له وقد روي به السلم الموصل في عاينه
غيره ليدل على انه مشط لظهور ان قول راوي رخص في السلم ليس حكاه في فعله ان يبيع في
انه سلم حتى لا يجتمعا التبعيم والاطلاق لوصف محدود ليعمل على كيفية ضمنية من ان قيل
او الخلول بل هو صفة في قوله او مع قوله ورضي قال السلم مباح ووقا - سلم او كذا ذكره بدل
على وجه السلم ولا شك ان قول النبي في كبحير الطلاق في تسليم وقد روي الروي لم يضمنه
التي نسبت بالقول مطلقا فست كذلك لبقائه واذ ان يكون الراوي قد فهم لرجل فعمل
لنبي في قوله وم ايضا بوجوب الاجرة عندنا لانا نقول قوله في القيمة باسعمل
لما صكه مطلقا بل يجب عليه ان يعقد بالوجه الذي فعلا ان الفعل لا يكون في وجه خاص
فيست حكم القيمة مطلقا علم ان فهم القيمة من قوله وم لاس فعله وقوله تجلس فيوم
والاطلاق وانما اعلم - ولاه سر في مرفعة دفعا الى هذه المغاليس فلا بد من رجل ليقدر
على التسليم المفضل فيه فيسلم بغير شرط البير العذر على التسليم لكن شرط العذر الحقيقة فيعذر
لان عقد الثياب شرع لانه حاجتهم ولا قدرة مع الافلاس ولما تعدد اشراط العذر الحقيقة
مكن ان يتروك العذر الاعتبارية وهو لا يصلح لكونه حكما من التحصيل المحب للعذر شرطا وكلا
بالدليل الموجب لاشتراط العذر بقدر الامكان - ولو كان قادرا على التسليم لم يقد مرفعه لعقد السلم
انما يجر عن التسليم لانه شرع في هذه المغاليس في الجرح منقوض بوقوعه في قيمه اجل الذي هو ليس الجرح
والافلاس مكانه فيعذر العقد في الاجل وجودا وعدما - وكذا يصح عندنا في رخصه

ربيع شرايط وقد تغير بل لا يصح الاستغناء عن هذه السبعة ولأنه فيجعل رأس المال في البيع
فقدرة على الحصول على اسم فيه بان يكون منصفاً وقت العقد ووقت الحظر وفيما بين ذلك فلا حاجة
للخصيص بالبيع وجوابه ان المقصود بيان الشرايط حولية التركيب ذكرها في العقد وان لم يكن الا
بذلك فيجعل رأس المال والقدرة على الحصول فيهما لا يتعلقون بالذات بل بالما من الشرايط الفعلية
سواء أوصفت في ما يبيح والبيع ضمنه أو لا وبان وان والحق
خلو في سبب منسوب الى الحق في المزارع كمرسوق كذا في باب دودن وروايات في ذلك
فيه ان الاستزاد هذا بالشرايط ما روينا من قوله من اسم فليسلم الى غيره فهذا النص بعبارة
بدل على اسرار معلومته القدر والمأجل ومعلومية الجنس والنوع والصفة
بالدلالة بانه شرط معلومته القدر والمأجل الا للاعتراض عن الدلالة للمقضية الى
المسارعة يجب الاحتراز عن ايضا ووجهه في النوع والجنس والصفة لذلك في ان يحتز
عنها باشرط اعدامها وامر بالدلالة في تعميم العبارة اي من اسم فليسلم على وجه لا يفتقر
الى المسارعة فلو لم يعلم مقداره فان قيل فيه اعتبار بالشبهة الثبوتية لم يكتفى ان لا يكون
زويق وهو بظاهر وبعد الوضوح ارد كجمل وبعد الوقت ترك الاستدلال في الجنس يحصل
وان اعتبر به شبهة دون النازلة عنها فمنا هذه شبهة واهل لان كلامها ينسب على وجه
في كذا في النوع وفي نظر ما عرف ان اعتبار الزكوة اذا كانت غير معلومة وصاحبا مع هذا
الوجه في عقوبت او موزون فاقضي في تزيق الحق من الرواية وان كان فيه احتمال الزكوة وكلما
كان احتمالها في ان لا يكون نصيبه في الزكوة من نصيبه بل الصبي وان كان في كمال ان يكون
اكثر من بدن الصبي او قل لم يعتبر وجب ان هذا المسألة كهي في مسأله في خطر ان نأى الى
وعد بخر في الشبهة عن عدم الاعتبار بان يقال هو نصيب مع بناء الاحتمال على واحدنا
على ان الصبي متى زدد بين الجزاء والعدا حكم بالظاهر في الاخرة وذلك ان الصبي في الحال
له في خصوصية مسارعة واما بفيضان المتفاوت فيا كان مفضيا اي ارتفاعا كان واجب
الصبي ما يمكن بحد في العقد الآخر وقد غلبا ان البهنة النازلة معتبرة في السلم لزوم مع التساوي
وان كانت لا تعتبر في غيره **قوله** والموجع في هذا اي في الباب كالحق في الزيد الوقف من السلم
والبيع وبوضوح ان الخاصة لارد رأس المال في السلم وردا في البيع هو موزون ولكن الموزون
الناذرة في البيع غير معتارة في السلم معتبرة لزوم مع متاخر في البيع ولكن بطل الوقف من السلم
وغيره في الاستدلال في رأس المال غير ملة المقصود من غير ان يعلم مقدار كافيته من ذلك
في العاقبة المقصود من الحاجة الى الفرز من حال عند اردو حققة ثابتة لا كالحال المقصود منها
احد كونه في الموضع فمقدار من لم يفتقر الى المسارعة غالباً يجب ان يشترط بثبوت رأس
البيع في مصارعة عند هله ان ابا يوسف وحكمه في مسأله انما لم يشترط بثبوت الحق في البيع

ورأس مال في السلم ليدرك الحاجة المرددة فبما في ذمة المدين في رأس مال أو في رأس عند الحاجة
بأنه لا يمكن العقد عند أصله أن يشترط قيمة عند الحل ، يتعين العقد غير مفقود
لأنه يفتقر إلى الركن الثاني ما إذا سلم بكمية من البضاعة فبما في ذمة المدين ، يتعين العقد
بمقدار حصصه لا يستعمل بمقداره ودأ بعد دفع الشيء إذا المكمل لا يتعين في الوقت وإن كان
يتعين بالاشارة في القبض أما النوب فيتعين في الرد أيضا فإن قلت مرجعا بكل النوب
فمع إمارة في القيمة يجب الاختلاف في الردع أجيب بأن رد القيمة ليس من وجوب
العقد بل هو ضرورة لعدم رد رأس المال والألفا الوصية بورد عين رأس مال عند نفسه
وسليم عين المسلم فيه عند عدم **محل** لأنه لا يتحقق قيمة يعنى باختلاف المكان وهو شرط
لأننا شاهدان قيمة ما محل له ولا فرق كالمكمل ويختلف باختلاف مكانه إذ هو شرط
موجود في صحة وهو قوله الأعيان وكثير الدعا من أو بطلان وبسبب كماله عند فطانه رد
أنه لا يتحقق قيمة ما أصله المكان باعتباره من أحد فلامرارة المسلم في رأس مال
نوبة البذخ بشكل بأنه لو كان لا يجب فيه إلا أن الحمل خطر الحرق فيه يتحقق قبضه بوجه
في مكان لا معا ، لا سقا خطر أو يقال بأن الحرق لا يحصل بوجه السبع ما كان من سر به لا يتحقق
على الصحة فقط والوجه من وقت العقد الوقت محل شرط الصحة وبما عجم والمحمل رأس مال شرط
البقاء على الصحة فقط ، ولا يصح السلم حتى يقبض رأس مال الآخر قلت ذروة ضرورة
أنوب ليجب في الذمة الاسلام والاصل شرطه وإن ضرب للثوب أجل فاذ لأنه وجد شرطه
سلم ولو آخر فاجل قبض الثمن لا يبطل العقد لأن هذا العقد غير سمي في حق الثوب بقاء وحيا
العبد ويجب أن يعتبر في عقد هذا حكم عقد من كالمه بمرط العوض هذه كلامه وأنه أعلم
بالصواب ، وإن كان عينا لأن السلم أخذ عجل بأجل فإن قلت نعم ولكن السجل لا يكتفي
القبض قبل إقتراف الأبدان بل يتحقق تسليم فيما دون الشهر لأن ذمة عجل حتى يوافق
لبعضين ذمة عاجلا فقبضه فيما دون الشهر من ترك يمينه أصلا بأنه لا يفتقر إلى عجل
عجل بأجل ولا يصل في كل شيء هو الكمال وحال السجل بالتسليم قبل إقتراف ذمة السجل
بأنه ضرب إلى شهر فاجل الكمال في كل منهما في السلم لزوم موافقته في بيع بشكل بأن السلم متى كان عبارة
عن أجل عاجل بأجل وجب أن لا يكتفي فيما إذا خلف لمسلم خبايا مكيدة أو مورا في الذمة
بلا حل و فلهذا دراهم أو دنانير والمسد كذا فانه كذا ما توصل كما كنت ما كمال أيضا
ما نه مناهي على السلم اليه إنما قال على السلم اليه لأن الدين لو كان على ما لم يسع
العقد لأنها ليست بماله في صفها ، ثم تصادق أن لا دين لا يبطل البيع إذا كانا باعلمان
عند الدين في خان فاسدا لا يبيع بلا شيء ، فالسلم في صفقة الدين باطل فنوقت اقتضى هذه

يجب وهو انه ذكر في الثاني كذب الباطل في الدلالة في جميع شرائط
 السلم من بيان الاجل ومكان العقد والخصى لان وجوب الثبات دينا في الدلالة عرف مرعا
 كذا في غايه من الشرع لا يرد بطريق السلم في شرط فيه جميع شرائط السلم وهذا من اشارة
 الى المنفعة التي يرد اليها العقد لا هذه في السلم واسم المال السلم وعلى ما ذكرنا هنا من ان الذي الذي
 على السلم له لا يصح واسم المال السلم بهام جعلوا الشئ معروفا في حكمه ليس هو اصله بل هو
 بالكلية لم يجر له كذب بدين ومضى كانت المنفعة في حكمه الذي لو لم ان باصل السلم في السبب
 بعد لم يأت به السلم بالذي لان كل من استوفى وكذا لا يحتمل قبض في المجلس واسم علم بالقبض
والسنة اما الاول فلما فيه من تقويت القبض المتحقق وفيه بحث من ان الاستدلال ببدل
 العرف بعد الاقالة قبل القبض بكم دالة خارجا عما هو ان فيه تقويت القبض المتحقق اذا
 اذا تعلق به اذ لا يعرف شرط الاقالة لان يقال اقالة العرف عرف من وجه وهو من
 من وجه فتنفي منها القبض من غير وجه وهو نفس العرف من وجه دون وجه
 ولا يعرف في المبيع قبل القبض باخو زلت نعم ولكن غير العرف على اعتبار الركن على ما قررنا
 وسدرة العرف في السلم فيه بان استوفى منه شيئا وذلك صهر الا ان يقال السلم فيه
 في حكمه من منقول والعقد في البيع استوفى من كل واحد من ركني العقد وعلم في العرف في السلم
 به بعارض الدين في الحقيقة ما دونه بالنسبة الى بعض الموقوف والافهام تنفي على ان
 لا على النادر ولا اقله سببا للمبيع لان الاقالة بيع جديد في صوح الثالث ولا يمكن
 جعل السلم فيه بيعا لسقوطه والبيع مما يجب بالعقد وهذا لا يفسد فلا يكون بيعا فمصل
 راس المال مبيعا لا يدين سلم ولولم يجعل مبيعا تبطل الاقالة اي يرى انهما لو تعلقا في البيع
 وهلك البيع بعد اقالة بعض القبض بطل وهذا لما عايناه وسقط السلم فيه صا كما كان
 فكان ينبغي ان لا يصح الاقالة وهو صحيح ولا ذلك الا بغير المبيع وذلك كحل راس المال مبيعا
 كذا في الثاني هناك وهناك اما اول فلان صحة الاقالة لو كانت مبينة على جعل راس المال مبيعا
 ما يكون بعد هذا كمال البيع وهو صحيح وجواب ان راس المال اذا كان مالا بغيره فهو
 انما يملك اذا مات السلم اليه مغل لا يدين ويهلك الذي يموت المليون مغل ولا
 ويرى ان السلم اليه اذا مات مغل فلا يصح الاقالة وان كان ما سبق فهو اذا هلك نعم
 فيمنه فمات فممكن ان يجعل فيمنه مبيعا تعيق له اقالة ولكن بما يتفق ان لو وصفت في راس المال
 المبيع قبل الاقالة فهو نعم الاقالة عليه ولكن المص اشار فيما بعد الى ان القيمة في بعد الاقالة
 حيث قال ومن اسم حارة في كوسطه وقضاه في مانت الحارة وتعلقا بعد هذا الجاهز في صحة الاقالة
 بقدر ما العقد وذلك بغير استوفى عليه في السلم استوفى عليه اياها هو السلم فيه ومنه الاقالة حال تمام
 واذ انفق العقد في السلم فيه ففيه في الحارة تنفي في عليه ردك وقد عجز في ردك في هذا كله وفيه

اشارة الى ان القيمة انما يك بعد الاقالة لان وجوبها بائعة لوجوب تسليم غيرها وانما يك
 بعد الاقالة فكذا القيمة التي وجوبها بائع لوجوب تسليمها وجواب ان وجوب القيمة بالاقالة
 يوجب صحتها ولا يستدعي صحتها التي تحقق وجوب القيمة قبلها الا ترى ان راس المال اذا كان
 مالا مبيعا انما يك على السلم اليه بعد الاقالة وانما يصح لها فكذا وجوب القيمة فيما اذا كان راس المال
 عينا يكون مبيعا اليه لا سافيا وذلك ان راس المال انما يجعل مبيعا لتحقيق معنى البيع فيها
 وتثبت البيع في ملك البائع من اقسام الاقالة المتأخرة عنها دون الترانط المتقدمة عليها ووجوب
 راس المال اي قيمته كتبوت ملك المبيع هذا وفي الاخرة في الفصل السادس من كتاب التلخيص ان
 السلم فيه وان كان دينا فقد اعطى له حكم العين وانما جعل دينا في ان يقبل الاجل واسم فقط
 بالبراهن في هذا من الحكمين فله حكم العين فله ملك ما يقابل من العوض لا يمنع الاقالة بعد
 ولا يعلقا كما استوفى عرضا لعرض وهكذا اذ لا يمنع الاقالة ابتدا ولو هلك بعد الاقالة ولا
 ولا يمنع بقاؤه وانما ثانيا فلان العرف في البيع بعد الاقالة قبل القبض بكم كما جاز في حق الاستوفى
 عبدا وتعلقا فمات فمات لم يبيع من المشتري قبل ان يقضيه صا فاذ جاز العرف فيما هو مبيع
 حقيقة فلا يجوز في راس المال بان يشتري من السلم فيه شيئا وهو مبيع حكما اولى وجواب
 ان قوله ولا اقله احد الى اخره دليل على حرمة العرف مع غير السلم اليه بان استوفى من شيء
 من غير السلم اليه اما الثوري من السلم اليه فانما يحرم بلفظ فان قلت قد جعل هذا دليلا
 على حرمة العرف مع السلم اليه حيث قال في وضع المسئلة لم يكن له ان يشتري من السلم اليه
 شيئا وراس المال على الثوري براس المال من غير السلم اليه انما لا يجوز لانه مؤثر على عتق
 البائع وانما لا يجوز لان الاصل ليس بمال في نفسه لا لانهما تعرف في المبيع قبل القبض احييت
 بالتوام ان المراد بقوله لم يكن له ان يشتري من السلم اليه شيئا هو حرمة العرف فيه بطريق عموم
 المجاز وكذا ان عيب حرمة التوار براس المال من غير السلم اليه باء مراد بدين على غير المبيع وبانه
 تعرف في البيع قبل قبضه وانما ثانيا فلانهم اجمعوا على ان الاستدلال ببدل العرف بعد الاقالة
 قبل القبض جاز مع ان يدل العرف اقوى في كونه مبيعا من راس المال وهو ان يخرج من جواب
 البرهنة الثانية واما رابعا فلانهم صرحوا بان الاقالة في السلم فيمنه من كل وجه وليس ببيع لان
 وب السلم لا يملك السلم فيه الاقالة بل يفسد السلم فيه اطلاقه في السلم فيه مبيع السلم وذكر
 هنا ان قالة السلم فيمنه في صوح المتفاد في بيع جديد في صوح غير بما كالا قالة في سائر
 السو وصرحوا ايضا بان الاقالة في السلم لا يحتمل الفسخ حتى لو اختلفا بعد الاقالة في راس المال
 فالقول قول السلم اليه ولا مخالفا لان المخالف شرع للبيع واقالة السلم لا يحتمل لان السلم فيه مبيع
 بان قالوا انفسى كان حكما عود السلم فيه والساقط لا يبيع واما الاقالة في البيع حكما عدم البيع الا

فانه متى رجعنا الى ملك شرفي والعين فاجعل العود كذا ذكر في النجاشي لو كان صفة
في اسم باعتبار جعل راس المال بيعا لكانت الاقالة فيه شيئا تابعيا لبيع الاسقاط كالا فانه في مبادي البيع
اذا راس مال سب ما ينفق ولا يقطر وما لم يقطر فيه فهو بيعا بغيره من بيع في حق الاقالة بل هو
كالمثل وسفوفه من باقية لا ينفق في حقها فكذا سقوط المثل فيه هو كالمثل في حق الاقالة وغاية
ما يمكن ان يقال ان اقالة السلم اسقاط في الحقيقة ان جعل راس المال بيعا تصح الاقالة في حقها
وراء اسقاطا كذا فلا يجعل البيع واقعا فلما سبق ان كون الاقالة بيعا في حق الثالث اخرج في
له يثبت من كل حكم ابيع لا يفتقر صيغة وهو يفتقر امر ضروري لا يفتقر صيغة في حق الاقالة في بيانه
بعد ما سبق مقتضى صيغة وهو ان حكمه يكون بيعا في حق الثالث اذا ثبت به مثل حكم البيع
وفتحا محضا ان لم يثبت فاما التعلق لانه ان جعل غير المبيع مبيعا فهو مقتضى مقتضى صيغة على الكمال
فلا جازم فيه وهو ان الاقالة ان كانت في حق مقتضى صيغة فهذا الصيغة موزعة لا عاذا لبيع الى كل باع
حق يفتقر بحدوده قبل القبض ومن ضروري لا عاذا لبيع في حق الغير فحقان اعاده لبيع
الى كل باع وكذا يفتقر في حق الثالث لان الاقالة في حق تعددت الاعادة وكذا يفتقر في حق الثالث لانه
الاقالة ايضا لا يثبت لشيء بدون لوازمه واقالة السلم جازمة ولا اعادة فيها جازمة لاسيما في حق
لما هو في لوازم الاقالة ايضا لا يثبت لشيء بدون لوازمه واقالة السلم في حق باع ابيع الى كل البايع وكذا
بيعا في حق اشياء واما سادسا فلان راس المال ان اهدى بالبيع في حق العرف في البيع قبل القبض
العرف في حق العرف الذي لا ينفذ بالعرف كالا عتاف وادعوى في حق راس المال ما اذا كان من
الامان فلا لا يفتقر واما اذا كان عرضا فلان الاقالة في السلم لا تجعل الاقالة في حق العرف في حق
في مملو غير وهو ان الاقالة في السلم ان كان لا يجعل الغية فيها اذا سلم عرضا في حق العرف في حق
قد على جهة بان جعل العرف قبل القبض في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
كان في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
ان يفتقر في غير مملو ولا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
فيما اذا كان من الامان والاداء والدان بغير العرف ان الامان لا يفتقر بغيره في حق العرف في حق العرف في حق
حظ في الاداء والدان بغيره وهو ان الامان لا يفتقر بغيره في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
اما اذا كان دل الدليل على صحة العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
هكذا ان جعل مبيعا لا يرى انه يجعل كل شيء يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
جاء بالاجماع فلا بد لبيع مبيع وليس اهدى ما يولى في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
الضرورة في اقالة السلم ايضا لانه لا يفتقر ولا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
بيع جديد في حق الثالث فلا بد من بيع ولا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق

راس المال مبيعا اما السلم فخطا في الاداء والدان بغير العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
على صحة هذا التعريف من حق الاداء والدان بغير العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
حكمة التعريف فيه لا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
البيع كالمثل في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
جاء في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
اذا العينة اصل البيع لان اقالة السلم في حق الثالث في حكم السلم المبتدأ وميلينه المبيع
في السلم في حق السلم فكذا في اقالته بحيث ان يكون البيع دينا فاعتر الماملة في الدين
ليصح جعله مبيعا في اقالة السلم الذي هو في حكم السلم الذي يجب ان يكون البيع دينا فاعتر
فما تقرر اذا كان راس المال مبيعا مبيعا احيب بانه ان كان مبيعا فالاقالة تكون في حق العرف في حق
واما دين السلم وان كان قايما فهو مضمون عليه بعد الاقالة بالقيمة فحق في حكم الدين ثم قد يفتقر
في الماملة مما اذا كان راس المال من الامان فان كره الحظنة مثلا يفتقر مبيعا في حق العرف في حق العرف في حق
فيه اما الامان فلا يفتقر مبيعا في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
في المجلس وجوب شئته وهي ما كانت الاقالة مبيعا جديدا وكانت اقالة اسم مملو في حق
وكان قبض من مال في مجلس السلم شرطه فيجب ان يكون قبض راس المال عند اقالة السلم في حق
الاقالة شرطه في حق الحكم الاسماء بالاسماء فاجاب بان الاقالة في كونه مبيعا ليس ببدء السلم
لانه بيع في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
اشترط في البيع من وجه كونه في الشرع وقيمة شرطه في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
جاء في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
بيع جديد في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
ان لا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
وهو فلما اقالة العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
يقال بان يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
بيع راس المال بغيره الا ان البيع هنا احتياطي فيستحب جعله ببيع مبيعا في حق العرف في حق العرف في حق
فلا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
في مجلس قوله لا يفتقر في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
اما اقالة العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
في مجلس باحتياطي فغلافة هنا حقيقة ان معنى البيع في السلم في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
لما كان احتياطا حاصلا يجعل راس المال مبيعا في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق
في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق العرف في حق

الى شبهة الشبهة والا حذر عن شبهة الجرم ان كان وجبا وشبهة الشبهة غدا وجب هذا
 ولكن تعال ان يقول هذا فيجب ان لا يجرم التعريف فيه قبل القبض ايضا لانه لو كان
 بيعا في حق الثالث في كل وجه لكان التعريف في راس كل قبل القبض تصرفا مما له شبهة
 كونه مستعاضا كما كان معنى البيع فيه في حق الثالث اعتبارا كان يتعا في حقه في وجه
 فكان التعريف فيه قبل القبض فيه تصرفا مما له شبهة كونه مبيعا وشبهة الناذلة غير
 مفسرة قوله لم يكن قضايا قلت قد اشار بما تقدم الى ان الكيل انما يستظهر بطلان التعريف
 في مشن من كالملة او مورو لا معنى القبض واسار هذا الى انه شرط لصحة القبض للقبض
 نقض اوله غير قوله وهو غير الحديث وانما على هذا البسطة لصحة القبض لان الشرط
 الصاعين انما هو بغيره اعتبارا لا فلتا بالزيادة التي هي في البايع حتى لا يشترط كغيره في المشتري
 محارمة ورشك ان هذا مما لا يدفع كغيره في المشتري فلهذا حاشا في كغيره في المشتري ان يكره
 للمدين على جماع الصعبي ليقيدوا اذا احتجوا بشرط الكيل لا بد من الكيلين كل صنفعة
 كغيره في كغيره في كل منهما معلوم بالنسبة الى الاخرى وتقال ان يقول ان الصاعين في الحديث
 معناه الصاعين البايع وصاع المشتري وفي مسئلة تسليم طرس الصاعين صاع المشتري اذا
 الصاع اذا من غير مسلم ايم واه مستر كرو الثاني من قبل رتب البس وان مستر ايضا لان قبض
 السلم ايم بمرته سره من السلم ايم كما ذكره حقيقه في الكتاب فسلم وان كان سابقا
 قبض السلم ايم بمرته حق وبيع السلم وان كان سابقا فالتسليم يحكم تحقيق في كل واحد منهما
 ولا يغيره الا عند تحقق ما سبق السلم الثاني وجوب الكيل لوجوبه عند التسليم او التسليم
 لانه بيع مكيل فلهذا او موزون موزون فيجب فيه الكيل احرار عن الزيادة فلا حاجة الى
 اعتبار قبض بغيره ايدى بالوجوب كغيره في كل بيعه ما سبق من السلم الا برون ان
 لو كان السلم اليه والمسلم فيه حضور رتب الحال السلم بعد حلول الاجل وسلم الى رتب السلم قبضه
 لا يبيعه كغيره في قوله من قبل مسلم بمرته انتهاء البيع لزم ان لا يكتفى بكيل السلم اليه بحضور
 رتب السلم قبضه بغيره عدم اعتبار كغيره في البيع وفيه اعتبارها علم ان الكيل هذا ليس الا بال
 ولا يبره لغيره في حق وجوب الكيل قوله واه بمرته انتهاء البيع قلت ان اردت ان تفسر بيع
 البس بمرته لا يبيعه بمرته السلم اليه بشكل ما ذكر في الثاني انه لو قبض السلم اليه
 مع العيب لما دث على السلم لا تنقاض القبض وان الى ذلك محذور عيب او ولا يبيعه عليه
 لانه وجب في ذمة رتب السلم مثل قبضه ثم صار قضايا مما له عليه خلوا فبالعيب شيئا اخر اعتاد
 المشتري من قبله او قال ابو يوسف ان لا ينفصل مبيعا رده عليه ما قبضه ورجع عليه
 عاشره في سلمه في قبض الرابحان للبلاد وقال محمد ان الى ان يقبله رجع عليه بقلته
 التقصان من راس اعلانه من غير بيعه بمرته بقبضه ان آمن هذا لفظه ولو كان قبض السلم

في حكمه ان راس المال وجب ان يرجع بنقصان العيب اذا حدث في يد رتب السلم عيب
 اخر لانه لا يبيعه السلم اليه في ذمة البايع مثل المقبوض وانما يجب مثل المقبوض في ذمة
 ان لو وجب ذلك لكان البايع في ذمة السلم اليه من النقصان وانما لو سلم في ثوبه وسط
 قاتاه السلم اليه بتوبه حيد فقال هذا هذا وزدني ورهما او حاد ثوب ادي منه فقال قد
 هذا واراد عليك رهما جاري الوجه الاول دون الثاني وروى ابو يوسف ان الى صيغة
 هذا جاري في وجهين ولو كان السلم في الخنطة وجا يا جدي واراد ان يرد رهما او ردا
 درهمه لم يجز في الوجهين قال ابو يوسف قلت لا في صيغة البس لكون قال لا في بيع ثوبين
 جابر وسبع العقبين بغيره لا يجوز يعني ان الربا لا يجز في الثياب ويجز في الخنطة فقد اشار به
 الى لزوم الربا في مسئلة الخنطة وعدمه في مسئلة الثوب ولا يخفى ان الربا انما يكون بلمر او بغيره
 فقط راس السلم بمرته بغيره بالكل الواجب في ذمة السلم اليه اما لو جعل ذلك بغيره راس المال
 فلا يعرف بانما هو وان اراد بيع العين بالكل الواجب في ذمة السلم اليه بالكل فما هو السلم الى رجل
 مائة درهم في كبر حبة ثم اشتري السلم اليه من رتب السلم كخرطة ما بقي ورهم الى ستة
 فقبضت على السلم اعطاه ذلك الكرم بجز لانه شرا ما باع باقل مما باع فلهذا لم يذكره في رتب
 قبض السلم فيه بمرته بغيره بالكل الواجب في ذمة السلم اليه لم يلزم في مسئلة المدون شرا ما باع
 باقل مما باع ومنه ولو اوجز العدو كرت السلم بزارم وظر مسلم بزارم للحدب وسلم الى العدو مائة
 درهم في كبر علما على السلم فبقي السلم بالكل الواجب في ذمة السلم اليه فلو كان قبض السلم فيه
 بمرته ابتدا بيع العين بالكل الواجب في الذمة لما اخذت اذلك القدم في مسئلة المدون مائة
 درهم كان ينبغي ان لا يافتق اصلا لانه لو اخذ في اخذ بالمثل وانه لا يقيد بالثواب ان المراد
 بوجوب العين بالكل السلم فيه غير ان هذا على حقيقه فليكون العين مقالة انكر يلزم
 الربا في المسئلة الاولى والثانية ومن حيث ان المقبوض من غير السلم فيه في كل لا يروا فيه تحقيق
 شبهة الربا ومن ممنوعة وفي المسئلة الثالثة على هذين الاعتبارين شبهة شرا ما باع باقل
 مما باع وانه ايضا غير جائز واما مسئلة العدو فاما لو اعتبرنا هذا بغيره بالكل السلم فيه اعتبار الحقيقه
 ينقطع حق المالك ولو اعتبر العين لم ينقطع راس المال اعتبارا لكونه لم ينقطع بالكل
 على ان رعاية حق المالك القدم واجب الرعاية ما امكن فاعتبرنا فيه جانب الكرم والا حذر ازى الربا
 وفي شرا ما باع باقل مما باع ووجب ايضا ما امكن فاعتبرنا في الحقيقة في الاول ولكن في الثاني
 اخذ بالاعتباط فيما يجب الا فدية قوله لان الوض اعادة فان قلت فدية كالمه فيسمل
 باء الربا ان الوض اعادة ابتداء معاوضة انتهى فلم لا يفتقر معنى المعاوضة آقيب الوض
 عارية حقيقة ومعنى المعاوضة فيما ضروري يثبت ضروريه لا ينفق المستعرض الا بالملك
 يوجب رتب المثل ضروريه ومعنى المعاوضة فلما كانت عارية حقيقة معاوضة ضرورية غير الطيقة

دون ما ثبت بالفرد حتى قلنا ان افراض احد المعاديين لا يلزم صاحبه لانه عادة وليس معاوضة
 فان قلت لو طعن الغرض اعادة وجب ان لا يملك المستوفى عند ما عين الغرض كما هو مذهب
 ابي يوسف حتى يجوز ان يستوفى عين الغرض من الغرض عند ان كان قد قبض به
 فثبت يملك عند ما ضررت ملكه من الانقطاع والتأني بالفرق لا يعدن من مفعول فيكون
 عارية كما وادعك حتى ان الغرض ان يطلب المستوفى بتسليمه من دار الغرض ما من
 بانيه وقبضه نظر اذ ملك المستوفى اذ لم يكن ظاهرا فيما هو الانتفاع وجب
 ان يبيع شرا من الغرض عند ما هو صحيح ولا ان يملك من الانتفاع لا يحتاج الى
 ملك العين بل يكفي ملك النافع وبه نقول لان الانتفاع بالغرض لا يمكن الاستهلاك
 مما يمكن استهلاكه بغيره من الاعادة وصاحب الغرض به الا ان عين الغرض تدخل في ملكه وفي الاثر
 لو اقرض على ان يكتب له ان كذا لا يجوز لان الغرض وان كان بمنزلة العارية في بعض
 الاحكام الا انه معاوضة في الحقيقة فيفسد الشرط الذي ليس البيع هذا كلامه
 وهو يخرج خلاف ما ذكر في الكتاب مع ان المعاوضة غير معتبرة في الغرض وان لم يرد وفيه حكم
 بمن لا يحد مطلقا لم ذكر الغرض في الكرم العقود التي لا تبطل بالشرط الفاسد قلت
 ان يمنع ثم هناك وكل ان الغرض اسوة للغرض في تركه المستوفى ذكر في الكافي في موعده
 كتاب الاقرار حيث قال مستوفى الف باع منه بعدا بالف موعده فخذ الاجل في فرض
 المستوفى يقع العاقبة لئلا يوافق المانع وهو الاجل فان مات المستوفى والمغرض اسبق
 للغرض ما عليه من اقر لان الغرض صار مقفيا في المرض لان دين المستوفى اقر ما هو من
 المسع وهو مال الرخص فصار الرخص فاضيا دين بعض الغرض من مال على ساير الزمان حال
 استوفى ماله يدور الزمان فلم يملك له هذا كلامه وعلى هذا اذا اقرضت ان الغرض امانة
 ولم يرد وفيه حكم عين امانة من كل وجه وجب ان يكون الغرض بغيره من ساير الزمان لان
 قدر ما يتوجه الغرض فهو كالمستعار منه كانه استعار ثم رده ولو كان ذلك القدر عاديا حقيقة
 و رده ارجح من رخصه لم يتعلق به في الغرض فكذا اذا كان في حكم العارية الا ان لو اقرض اجني
 الخات العاد من رخصه بين الفاضل بين الف الغرض ومات سلفه لستين العاد ولو
 اقرض كان لستين بان ولا اجني بالف فرض وفي بين الف ففرض من كتابته ومنه في مال
 متى بوجوه الشدة ولما لا ان لا يتبدل لثمة لا اجني لان الدين استوفى فيقتضيه بالخصم
 فلو فرض من رخصه من مال لا يخلو لا جني لانه مات عاذا فيسقط دين المولى والوفى من الغرض
 والدين ان الاقرار امانة فلا كان كاسترداد العارية بخلاف الدين قوله لان الام لا يملك
 لم يرد لان لم يرد حتى ان قلت حتى ان شرط حصول القبض الا يرد ان لو كان في غرض
 راسا لم وامر راسا لم المسلم اليه ان يملك فيه فحاله بغيره فافسدا بالاصار ما يخصه

بالمكر

بالمكر في الاصح وان كان الام لم يرد حتى ان قلت ان الاصل يمكن وصدا القرض فلهذا
 في غرض المستوفى فبما وجبه على شاريه المصنف فعليه ان يبيع بالوفى في غرض
 وفي الاصل حتى الامر لحصول القبض بالانقضاء بالمكر يجب ان لا يشترط حصوله الوفاء
 في عين ايضا اجيب بان الوفاء في غرض المستوفى انما يكون قبضا اذ كان العاين
 في بين ومن يكون كذلك الا ان يرد حتى ان دفع الغرض الى ابيع ليكسر فيه فحاله فان
 يكون في بين في المستوفى فلا يبيع المستوفى به فابعدا ودفعه اليه ليكسر بها فحاله المستوفى
 فوكلا لا يملكها فبكون الغرض في يد المستوفى فحاله فادفع فيه اية من ايضا فيكون
 فابعدا اما الانقضاء بملك المستوفى فموقوف مطلقا فيكون الامر بالخلط بملك المستوفى
 امر بالتسليم وامر بتسليم السلم بالتسليم صحيح وان كان لا يبيع بوجه فحاله مع امر بغيره فابعدا
 بالخلط اما امر بغيره في غرض المستوفى فحاله فادفع فيه اية من حيث انه امر بالتسليم
 لا يكون الا اذا كان الغرض في يد المستوفى وهو ليس في بين لكان الاستعانة على ما يشاء
 قوله لجواز ان يكون مراده البداية بالعين قلت مثل هذا الاصل كونه في ماسي دل
 بغيره حتى لا يتبدل في طبيعة المطلق فحاله اراد باعنا ارادة البداية بالعين عدم تسليم
 الرضا بالخلط فحاله بالخلط والامر بغيره فحاله اما رضى بغيره في غرضه في كماله في كماله
 للخلط حتى يكون الرضا به وصا بالخلط قوله وعند ما بالحياء وان يشاركه في الخلق لان
 للخلط ليس بملك عند ما هو هذا فحاله اذ اخلط بالخلط بالخلط وشعر بالخلط
 اما اذا اخلط المبيع بغيره فحاله كالحل بالزيت فيسحق ان يبيع البسج عند الخلط هذا الخلط
 صوت ومعنى بالزيت حتى لو خلط الماء احضر الودعة بالزيت يتقطع حتى يملك الى العمان عند
 جميعا ولو خلط المبيع بغيره فحاله بالخلط والودعة بالزيت فيسحق ان يبيع البسج عند الخلط
 عند ما يكون الماء من مذهب في مسألة الودعة انه في خلط المبيع بغيره فحاله فحاله
 في اكتب على وجه الاطلاق من قوله وعند ما بالحياء لان الخلط ليس بملك عند ما هو
 قوله وفي السلم المقفول عليه اما هو المسلم فيه فان قلت في مال حانه مع حاشيته
 بالمبيع قلت جعل كذا احتياطا حتى لا يورث التوفى فيقبل القبض وبه الحقيقة هنا وتبينه
 له فلا يملك في الشا جان وقد سبق فيه لم يملك في مال سبيها بغيره فحاله في مال
 لوقفا بلا وهكذا المبيع قبل القبض ولا يملك الا يجعل من المال شيئا قبلا لانه وهاهنا لا يملك
 المسلم فيه صار كالحال فيسحق ان لا يقع الا فانه وهاهنا لا يملك الا يجعل من المال شيئا قبلا
 مبيعا من الاحتياط فحاله في جواب عند قوله ولانه اهدى المبيع بغيره فحاله
 وتسلم منعته في الحال لصق والمكر المبيع فحاله اذا اكره فحاله فحاله
 وليس حكمه فحاله عليه اليقين فحاله منعته فحاله فحاله فحاله

والمنفعة ليس بحكم دفع في نفسه استحقاقا واذا لم يكن رتب السلم مكر استحقاقا عليه الاظهار
بالعدم ولم يبق منه الادعوى الفساد من غير انكار استحقاق عليه وصاحبه يدعي الصحة
فيكون القول له اذا لم يشاهده وهذا بناء على اصل وهو ان المتعاقدين اذا ادعى
الصحة والاخر الفساد فان كان مدعى الفساد لا يدفع عن نفسه استحقاقا ما يوجب جابنه
مجرد دعوى الفساد فلا يقبل قوله لان الظاهر يشاهد لمدعى الجواز لان العقد
والدين يمنعان في مباشرة العقد الفاسد ودعوى الجواز كما في باق عقد مدعى الجواز
يشاهد من كل وجه والقول ان يشهد له الظاهر ان شهادة الظاهر اكثر كان قوله
اولى بالقبول فاذا كان يدعى الفساد يدفع استحقاقا لوجعلنا القول لمدعى الصحة فقد جعلنا
استحقاقا على صاحبه بشهادة الظاهر والظاهر لا يصلح للاستحقاق ومن جعلنا القول لمدعى
الجواز اذا كان مدعى الفساد استحقاقا ما لان راس المال ان كان يستحق عليه ككتمه
بستحق بعض يربوا عليه وهو السلم فيه والاستحقاق بموضع بعد لا يعتبر استحقاقا
كافي سبع العين اذا ادعى احد المتعاقدين الصحة والاخر الفساد فالاستحقاق بموضع يربوا
عليه اولى ان لا يعتبر قوله لانه متعنت ولو كان يرد واقع في نفسه استحقاقا من غير لائق خرب
لم يكن القول فلان لا يكون القول له وهو لا يدفع عن نفسه استحقاقا مع انكار ما قبضه
اولى فان قلت السلم اليه متعنت مدعى الصحة اذا السلم فيه يربوا على راس المال فان
لم يرد دفع عن نفسه المعصية وهو من هذا الوجه ليس متعنت وامارت السلم فمتعنت بانكار
ما يربو مع خصم ويدعوى الفساد ايضا فلا يكون حقا واليمين انما يتوجه على الظاهر قوله لانه
يربوا على راس المال فان قلت راس المال ايضا يربوا من حيث انه نقد والتقدير من النية
والسلم فيه نسبة قلت هذا التعليل فيما اذا اختلفا بعد حلول الاجل اما قبل حلوله فانما
لا يكون القول لرب السلم لانه لا يدفع عن نفسه استحقاقا بلا عوض بعد له لان راس المال يستحق
على تقدير جواز العقد بعد من بعد له من حيث ان راس المال ان كان نقدا فاسلم فيه يربوا
عليه فانه كان حقا من غير ايراد الاخر والاستحقاق بلا عوض بعد له فبطلت هذه الاستحقاق من الجانبين
فدعى دعوى الفساد من غير دعوى الاستحقاق فيكون القول لمن ينكر الفساد اذا الظاهر
بمعا الدفع المعصية على فعل العرف وفي هذا التقرير نظر لانه لو لم يعتبر الاستحقاق في دعوى الجواز
المعصية والعتق وانما لا يوجب اليمين والقبول البيعة عليه اذا العتق لا يدخل تحت حكم
فالاولى ان يقال لما استوفى في جانب الاستحقاق وحججه قول من يدعى الصحة لان شهادة الظاهر حجة
اكثر قوله وان كان صاحبه منكرا فان قلت ان الظاهر شاهد لمدعى الصحة من حيث ان رتب
وعقله يمنعان في مباشرة عقد الفساد فكذلك الظاهر شاهد للمكر من حيث ان الاصل هو براءة الزمة
وعدم الاستحقاق فما وجه النزاع قلت المكر للمعصية كما راجع مما اقر اذا الاقدام على التسليم

لا اقرار منه لصحة حكم القاضي بان لاء بعد الاقرار والابو يوسف قد رتبها الله على
نظامه قوله عليه السلام واليمين على انكر وقوابه ان المراد ما لم يكن في الحديث من يثبته الظاهر
والظاهر ان بعد المدعى الصحة والاصل في الزمة ان كان من السراقة كمن عد ما قد سفل الزمة
وبانه صار الظاهر من السفل والاستحقاق قبله فالقول لرب السلم لان السلم فيه منعت
في الخارج فعالة وهو الاصل فان قلت رتب السلم بدعوى الاصل بدعى استحقاق السلم فيه
فلو كان القول مع بيئته له استحقاق باليمين وانما ما شرعت للاستحقاق بل المدفع احب بان
الاستحقاق مما حالي اقرار المسلم اليه لا الى اليمين وذلك ان الاقرار بعقد السلم اقرار
بالاخذ لانه اقل باطل واسلم بشرع الا بالاخذ فان قلت فحيث ان استحقاق رتب السلم باليمين
كما لو اقر السلم اليه بهيئة وكو به موجلا صرحا اجيب بان هذا الاقرار ينسب حكم الحاكم من الزمة
بالاستحقاق الا اذا ناله باليمين حتى انه لا يثبت للاستحقاق الا باليمين نفسه فان قلت
حتى كان الاقرار بعقد السلم اقرارا بالاجل جارا نكاح بعد ذلك مناصفا فينبغي ان لا يقبل البيعة
عليه وقد ذكر في الفروع انه اذا اقامت البيعة لاحد ما قبل واد اقامت لها قبلت بيعة
مدعى الاجل لانه يثبت وطا نفيه البيعة الا في حصيل ان الماشر بالعقد يربوا ما يتوق
عليه صحة حقيقة بل جعل مغايرة شرعا نظرا الى الظاهر كمن ما لم يثبت الفساد لم يحمل بالقيمة
لا مطلقا اذا العقد يحتمل ان يكون فاسدا وان كان طاق الظاهر والبيعة وضعت لاثبات
ما هو محتمل غير ظاهر ملا تدوان كان يقبل على دعوى الفساد فيستوفى حله مغايرة الى ان ينسب
الفساد بالبيعة بالضرورة ولا منافاة بين جعله مغايرة الشرع الى ان يثبت الفساد
بالبيعة وبين دعواه الفساد ليعلم عليه البيعة بخلاف ما لو اقر به حقيقة وذلك ما هو
ثم هنا حيث وذكر ان المسلم اليه انما يكون منكرا ما من حقه وهذا كل ادفع النزاع قبل
حلول الاجل اما اذا وقع فهو ليس بمكر فعالة وهو الاجل لانه بعد الحلول لا يبقى فعالة عليه
الادعوى لصحة والفساد فيجب ان يكون القول لمدعى الصحة وعند الماكر وايضا اذا اختلفا
في الاصل وكان لاحدهما بيعة فثبت بيئته وان اقامت البيعة قبلت فلو كان
احاد الاجل من السلم اليه بنفسا وجب ان البيعة انما تقبل في المقومة على التفت
قوله كرتك اذا اقال للمضارب شرطت كل الربح الا عشرة وهذا هو العرف من منع دفع
في بعضها شرطت كل نصف الربح وزيادة عشرة وهو ليس بصحيح لان قوله وزيادة
عشرة قول المضارب بالاجماع كذا في الشرع قوله بخلاف مسألة العارية لانه ليس بالمضارب فقلت قوله بالعرف
بين مسألة السلم والمضاربة بحجة القروض وعدمه بعد ما اشار الى وق اخر قوله وقد انقضا على عقد و
من حيث انهما اتفاقان مسألة السلم على عقد واحد وفي المضاربة ادعى المضارب المضاربة ورتب احوال
الاجان او المضاربة اذا قدرت صادرة اجان فاسد وانما الموضع بنينا الى العدة بر المسجلين

كذا نص الرجح موصوع لحوار قوله وزيادة عشر بنسبة الاستثناء وهذا خلاف قول الجواهر في باب
 طالق وطالق ل أن الكلام فيه لا يغير أول ولا يتوقف عليه والكتاب أن قوله وزيادة عشر الظاهر
 محض والابصار يقع وإن كان موصولا وبيان أن قوله شرط كونه الرجح أن يصدق في المصاريح
 بنسبة الرجح ثم قوله وزيادة عشر يدل على عدم انعقد المضاربة وفيه ابصار صريح في الرجح فلا يصدق في ذلك
 فصار كالمطلوع على أن من ثمن عبد وكفى لم يقبضه مائة لا يصدق في الكا والقبض لانه رجوع و أنه
 أقرب وجوب المال رجوعا إلى كل على وإن كان القبض في غير المعين بناء في الوجوب أصلا لا في الجملة فوجب
 هذا كسبع مبيع وجوب الثمن فحان رجوعا فكذلك في سبيلنا أقرب يتعلق في المضاربة بالنسبة
 رجوعا إلى قوله شرط كونه الرجح ثم يزيد بقوله وزيادة عشر ابطله فلا يصدق لأن إف
 الكلام هناك وهو قوله ومن اعتبره وليس النص إلى الفاد وليس باطل كذا أحد لا يقابل في غير
 عقد السكاج من النص إلى الفاد أيضا البصار في المرأة في المال في باب السكاج في غير مقصود
 إنما المقصود هو انعقد لا غير فلا يبالى بطلان البائع كلفان الرجح في المضاربة فإنه مقصود فاقترقا
 هذا غاية ما يقال في نصي ما ذكره الشارع ولكن لو كان قوله وزيادة عشر ابطلا لم يكن له
 أن لا يقبل بيته وتكامل عليه فلا يكاد يستقيم هذا الجواب إلا أن ثبت أن البيته عليه
 غير مقبول من رتب المال ولكن ذكر في الدخول أنه إذا دعي أحد المتعاقدين أنه شرط النصف
 وزيادة فبروادي لا والله شرط النصف وأما ما على ذلك من منع فالبينة مثبتت الزيادة
 وبيته فساد المارعة فالأصح أن يقال قوله وزيادة عشر أن بيان التغير كقوله ومن
 في مسئلة القبض في الأمان المبيع فما يصدق في البيان من غير حجة إذا كان بيانه انحازا
 محصا أما لو كان بيانه دليلا على صحة القول لصاحب الأمان أنه لو أقر بالدين إلى شاهر
 وقال المرفوع هو حاله والقول قول المرفوع وإن كان قول المرفوع إلى أجل بيان يعتبر إلا أنه يكون
 أن طرعه فلا يصدق فيه إلا في كذا مضارب المارعة في قوله وزيادة عشر فساد عقد المضاربة
 بعد ما أقره بأصح المضاربة وانعقاد عليه والمضارب يمكن يكون القول بغيره أو انعقاد
 على البيع وادعي جله بمولا أو حيا واجله بآدم أو كذا خلاف ما إذا استثنى عشر لانت
 الاستثناء بآدم في محمول وجهالة الشرط منع صحة العقد فلم يتعقد على ما يقع المضاربة
 بل ادعي أحد ما أقره فاسن والآخر مضاربة صحيحة فكان القول لرب المال بخلاف مسئلة
 الأخيرة فانه يغير لا يفسد معنى أو معنى في لغة فلا يكون نظير مسئلتنا يوجب ما ذكر في المسألة
 العلامة في باب كفارة الرجلين عند قوله ومن قال الأفراس على ما أنه
 إلى شهر فقال المرفوع هو حاله فالقول قول المدعي لانه بيان التغير
 بغيره صلا إذا لم يكن له ملك وهذا مكره فلا يصح والوقوف في مسئلة
 الاحتين ومسئلة المضاربة على هذا ظاهر لكان التذويب في الثاني دون الأولى

قوله لا عن دليل لأنه أول فيه القياس والاستحسان والمواظف يجوز قياسا ونحوها وفصل
 في بيان ما للشك فيه تعامل بين ما لا تعامل فيه ولو كان موافقا لما في الظاهر ثبت فيه جواز
 الزينة وهو ما يكون في البيع وتسمى سوا ذلك المستضعف أو الذي نفس الجباله أخرى ما لم ين قوله
 الابصر فاق قلت فيجب أن يفسد البيع كالأول في هذا ما من سف فانه فاسد وعقد المستضعف
 بقوله لا يمكن بكنة نسبه الابصر فاق ثبت بأن الفرض يقطع لعدم أي مشوب بالبيع فافهم
 في إثبات الجواز دون الفاد وينقص من الخفاء مشوب فاعبر في الفاد وبان القول
 بالنسبة غير ممكن هنا لمحال التعامل فاعبر في إثبات الجواز ثم يشكك بأن هذا الذي
 هو الفرض الزائد الذي لم يستثنى بالعقد على ما يحكي في الأحكام والصرح في الفهم مستثنى به فلا يكون
 عذرا لقوله ولما أنه عليه السلام قال من بيع الكلب الأكلب صيدا وما سبه فمكروا به
 الحديث ما صدر من فمروا بالقدمة الاجتماعية التي شار إليها في الدليل الثاني وهي أنه
 ما لم ينفذ في الحال أو في المال فيقتح بيمينه أو المظنون به أن يطل مذهب الحكم وإذا بطل
 مذهب بشت ما قلنا لعدم الثابت بالشرع بين كلب وكلب أو بقوله اسم الكلب يقع على
 الأسد لقوله عليه السلام اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فيسلط الله عليه كلبا يكون من
 نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكلب إلا بيع كلب يصطاد أو طرسه المكسبة فخرج بالاستثناء
 كل كلب أهلي لأنه يصطاد للصيد وجازية المكسبة ولا يسبق في النول إلا الكلاب التي لا تفسد
 لذلك وهي الأسد ونحو مما يطلق عليه اسم الكلب ولا يصطاد ولا يصطاد وجازية المكسبة هدمه
 نظره لوزج سائر السباع سوى الكلب المضاد فيه إلى بيع السباع أيضا لوراد الأصل في التميم وكذا
 لا يصح لذكر فيه أن جوار الانتفاع بجلين كلب لصي بعد فالوجه أن يقول عليه السلام استثنى من أطلق
 الكلب كلب صيد أو مكسبة وما من كلب إلا هو يصطاد للصيد وما سبه فيكون استثناء
 لجميع أقراد الخنفة للكلب الخارج فلا يسبق في الصدر من الأمان وليس هذا استثناء
 المحرم الكلاب اسم الكلب معلوم ما لم يكتف صيد وكلب مكسبة وعدم الصدر معلوم ما لم يكن
 نص الاستثناء وإن كان الصدر مع المستثنى محذورا فما يصدق أن عليه كذا قال ما في طريق
 إلا هند وزبيب وما طر و أم كلثوم لم تطلق واحد منهن كذا هذا نص في بيع الكلب ثم استثنى
 جميع أفرادها الخارجية فيقتضي جواز بيع جميع الأفراد وهو المطلوب فان قلت لا سلم أن المراد
 الأكلب يصطاد للصيد أو المكسبة بل المراد الأكلب التي لا يصطاد للصيد أو مكسبة أمكنة وكل
 كلب أن كان يصطاد للصيد أو المكسبة ما قلنا كل كلب لذلك ليس ملازم فيقتضي في الصدر ما لم يكن مشوبا
 للصيد والمكسبة الدليل عليه قوله عليه السلام لا تدخل المذكرة بينا فيه كلب الكلب ما سبه
 أو صيد أو كلب أهلي للصيد أو المكسبة لا كلب يصطاد لها أو المذكرة على سائر السباع
 التي فيه كلب لا كل كلب يصطاد للصيد أو المكسبة بل كلب لا يكون أصلا في حاله والمالك

لما

كأنه ليس هو كملك بل هو كملك للمعبد أو المكنية فهو منفع به حالاً أو مالاً فيجب ان يرد في كل
 البيع كملك صلب لذلك وما احتراز الملائكة عن الدخول في بيت فيه كلب فذلك حاسة
 الكلب والحياسة لا يعني الا عند الضرورة وفي كلب يعني لصيد ان مكنية فهو من ولا ضرر
 فيها بصلح ولكنه لم يعين لاجد في الضرور يكون مانعاً عن دخوله قوله ولو سلم مجموع السائل
 دون البيع فان قلت بل يحرم البيع ايضاً لان الشرع لما جعلها خبيراً فقد اها في البيع ان
 وهكذا المصنف فساد بيعه فيما تقدم اجيب ان الحكمة وان كانت يشعرون
 ان الحظر ارا لا شعاع به سر مما يشع بالثقة والانتفاع بالكلب جاز بالانفاق فيكون ذاعرة
 من هذا الوجه القوة من وجه كمن يبيع اذ البيع اعزاد من وجه استهانة من وجه خلاف
 لم ولن يبرر لانها بخلاف لا انتفاع بهما جاز اصلاً فلا علة بوجه لا يبيع بغيرها لما فيه
 من الاعراض ومن قوله فالسكاة جاز فان قلت ينبغي ان لا يجوز قبل القبض قلت القدر
 على التسليم شرط لجواز البيع ولم يوجد ولا كذلك هناك في الساكان والسر وفيه
 بعد لان بيع الرهون هو في بدل الرهن من محسوس جاز مع ان الراهن لا يقدر
 على تسليمه كما يشترى وكان نظر الراهن في شرط الزوال وكذا في المشتري فالاول وجه ان يقال
 انما لا يجوز البيع لما فيه من ضرر الانتفاع والسكاة لا يبطل بالزوال قوله وان لم يطأها
 فليس يقبض ذكر الصدر السرميد اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان ثم
 البيع جاز السكاة وان انتقض بطل في قوله ان يوسع دقة الله عليه لان البيع متى انتقض
 انتقض من الامس فصار كما لم يكن فكان السكاة باطل وذكر القاضي الامام في هذه المسئلة
 لو ما تجارية قبل القبض لا يبطل السكاة وان بطل البيع ونحو لم يطأها حتى ماتت وجب
 المهر للمشتري قوله واقام البيعة انه باع وقد يقال الا على ختم ولم يوجد الا ان يقال
 لخصم انما يشترط اذا قيمت البيعة للقبض اما اذا قيمت لكشف الحال فلا يشترط فيه
 ظم نعم عليه في الكافي في كتاب اللقيط حيث قال فان دفعا الى اللقيط الى القاضي
 واقام البيعة والقاضي لا يامر عليه بالانتفاع انما يامر بالانتفاع في الودعة فلا بد من البيعة
 فان البيعة لا تقبل من لم خصم حاضر فلما هن بيعة تمام لكشف الحال لا للقبض والظم
 في مثل هذا ليس بشرط هذا كلامه فالبيعة هنا ايضا لكشف الحال فلا يشترط له حضور
 لخصم قوله ببيع العبد واو في الثمن فان قلت هذا بيع بالم يقبض قلت من سألنا
 من قال يبيع القاضي من يقبض العبد لا يشترط ثم سيج ولكن فيه نظر لان المشتري ليس ان يقبض
 نقد الثمن فكذلك ان يملك ويملك عنه وقبل بيعه هنا ليس بقبض وانما المقصود ان يقبض
 للبايع اجماعاً وخلفه البيع يحصل في نفس النظر كذا ان يثبت الثمن وان كان لا يثبت هذا
 كذا في الفوائد الطرية والجواب عن النظر ان الشئ انما لا يمكن قبضه قبل النقد

انما انقضت بالبيع ان يقبض عليه على شرط ما يري
 وهو صحيح الا ان يكون غيباً في بيعه

طحا البائع اما اذا ارصى البائع لنفسه فله ان يقبض فكذا وكذا البائع هاد من
 يقبض لو قبض قبل قبضه قوله والمشتري اذا مات متلفاً لم يقبض ببيع البيع
 في دين البائع لتعلق حقه بالبيعة البائع حتى كان البائع احق بالبيعة من سائر
 الغنا كما مر من عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال عيسى هذا قول جده حماد
 الاول وقوله الاخر كقوله ابي يوسف فيما سئل المزين وسئل كرها ومشهور
 انه مع ابي حنيفة في هذه المسئلة ومع ابي يوسف في مسئلة المزين قوله لانه ايجاب
 له عليه ولا نظير له في الشرع قلت هذا الذي لا يكاد يتم من قبل محمد رحمه الله عليه
 لان الاجاب له عليه جازي على اصله كما عرف في مسئلة ذهني الابوي وهي ما اذا رهن ابريق
 فضية وزنها عشرة دراهم بعثت ثم هلت فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر وان كانت
 اقل فكذلك عند ابي حنيفة وقال لا يقبض قيمته الابوي من خلاف جفته ويكون هذا محقق
 لانه لا وجه الى الاستغناء بالوزن لما فيه من الضرر بالمراس ولا الى اعتبار التبعيت
 لانه يؤدي الى الربو اقصى الى التفرس بخلاف الجفس كذا ذكر في كتاب الرهن قد اوجب
 محمد رحمه الله النعمان على المزين وهو ايجاب ضمان له عليه والجواب ان الاجاب له عليه
 انما يجوز عند محمد رحمه الله اذا ادعت الضرور ابيه والضرور في حقيقة في مسئلة الرهن
 لان المزين انما يقبض الرهن ليعتق من عمل اخر لا من عينه وهو في عالم به يبيع
 حقه من الرهن ايضا فلو لا يعلم ان الرهن يملك في يده فيصير من مستوف فبانه فلو تفرس بغيره
 من الرهن ليصرفه كغيره فاضطررنا الى بعض استيفان لنصرفه كغيره فاضطررنا الى بعض
 استيفائه بالتفري اما في مسئلة اخذ الزبوي مكان الجبار ولا ضرر من الى التفرس لانه يقبض
 الزبوي ليستوفي حقه من غيرها والزبانية لا تمنع الاستيفاء فاذا هلت ثم استيفان اما
 كونه في عالم بصفة الحق فلا يوجب التفري لانه يقتضي منه ثلث عصب طعاما فاطمى مما كره من غير
 ان يعلم سائر النعمان عند فلا قال في حقه الله لانه اذا كمل والحال الذي ادعاه انما هو
 بانه ليس باذا ما مور به اذ المراد لا يحمي في العادات على غيره في موضع الاباحة فله ذلك
 انما يقع في كل ولا يبرر لا يبطل حقيقة الاداء هكذا ذكر الامام في السلام رحمه الله عليه في مسئلة
 لما اخذ الزبوي لياخذ من غيرها واهلكها ثم الاستيفاء فله نقص الحان ما يفتقر جهله بصفة
 الماخوذ وهو تفريق منه فلا يغير كما العبر قوله
 لما دوننا في باب الربو او هو قوله بربا بيب فان قلت قد يستحق ان يرد بيبه عينا
 بعين فلا يكون دليلاً على اشتراط التقاضي اجيب لما روينا ما وجب التقين في العرف بعد التقين
 وجب انتفاعه ضرور ان الامان لا يتعين الا بالقبض فاشتراط التقاضي ضرور وجوب التقين
 لان المراد منه بربا بيب من انتفاعه من يلزم فيه الجمع بين الحقيقة والجار على ان الجمع بينهما جازي على اعتبارهم

طحا

لا ترا الفاني قوله لا بد من قبض حد ما يجوز العقد الكالي ثم يأتى في قبض الاخر تحقيقا
للمساواة فلا يتحقق الربو فان قلت قدمت في باب الربو ان تعاقب القبض بعينه فما وجد
في الفاني ان لا يتحقق الربو بل يتحقق في القبض وبه وانما يعطون بالاصل حتى لا يشترط
التعاقب في بيع الطعام عندنا قد معنى لا يشترط قبض البديل الا في تحقق المساواة والمرنة
التي هي باعتبار تعاقب القبض في المجلس لتغير مرتبة اجيب بان من السكنة كانا متبعية في ما ذهب
اليه ان في رعا الله فانه يعتبر التفاوت الذي يكون باعتبار التعاقب في القبض حتى لا يجوز
الاتفا بقبض احد البديلين في بيع الطعام وجواب اخر قدمت في باب الربو ان لا بد من قبض البديل
والموطل ليس وتعاقب القبض انما لا يعتبر نعم في المال اذا كانا متعصبين كالطعام بالقبض
اما التفاوت بين البديلين فمما اذا البعير مال حقيقة والديس مال باعتبار عاقبة الاستفهام
ذكر في المحيط في فصول الفوس من كتاب البيع ان في العقود كلها الشرط تعين احد البديلين حقا
للشراء ليعبر عن مقتضى هو لا غير ان في باب الصرف لما لم يتحقق اليقين الا بالقبض شرط قبض
احد البديلين المتعصبين وشرط قبض البديل الاخر حقا للتحقق للمساواة بينهما هذا الكلام
وهو مخرج بان اشترط قبض البديل الاخر حقا للعائد وما ذكره من ان الشرط لا يفتقر الى
في الربو اشترط قبض البديل الاخر في البيع والشرع في غير ما ذكر في المحيط في باب ما كان
قبض البديل الاخر حقا للعائد وجب ان يفرضه كان اشترط في الجواب اولاد التي تجزى البيع
تسبب في التمسك كما تسمى في المبيع ثم ادر في الجواب بقوط حقه فكلها هنا وايضا
المساواة الواجبة حقا للعائد لو جوب فاد العقد عند فورية لا اذ لم يسلم اشترط في التمسك او لا
قوله اولان احدهما ليس باولى من الاخر فوجب قبضهما وفيه بحث لان القبض في بيع
الفوس شرط ما احدهما بين الجوز من الكالي بالكالي دون الاخر وان كان احدهما ليس باولى
من الاخر هكذا فقد ذكر في شرحه الفاني اول انما اذا اشترط في بيع الفوس فالتعاقب في احد
الجانبين شرط لانما لو افترقا من قبض حصل الفرق عن ديدين ليس لان الدارين والفوس
لا يعينان وان عينت وانما تعين بالقبض ولو وجد التعاقب من احد الجانبين جاز لا افترقا
عن ديدين وهكذا ذكره في اركان الصرف وذكر في الدخلة مصرعا في غير موضع فكان
هذا تعليل جدي حتى لا يقع التعيب وتطير ما هم في مسئلة بيع التمر بالربط من قوله ولا تارة
كان غرا جاز البيع باول الحديث وهو قوله عليه السلام التمر بالتمر مثله وان كان
غيره فافرو هو اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم فهذا جواب جدي لدفع تعيب
الحق والافرو غرام الا يرى ان بيع الحظمة المملوكة جاز مع كونها غير المملوكة جاز مع ان المملوكة
ان كانت حصة جاز البيع بقوله عليه السلام الحظمة بالخطبة والا جاز لقوله اذا اختلف
النوعان فيبيعوا كيف شئتم او بقوله ذكر في الجاهل العفو ما يدل على ان التعاقب شرط في بيع

الفوس

الفوس فانه قال اذا باع فليس بفوس بل هو يابى اذا كانا لعلته فمن من فحما من
لم يبيع ما ذكر فيه لان التعاقب مع العينة انما يشترط في الصرف وهذا ليس بصرف
ومنهم من كثر في الفوس من حيث ما لها حكم العوض جواز ما بيع واحد من اركانها
كالوابع سيف بسيغاي اوس حيث ان له حكم الدارام بشرط التعاقب مع المجلس مع عينة فله
بالديسين بقدر الامكان كما ذكر في الذوق فيجل هذا التعليل من من الدوية والله اعلم ورسوله
ثم قد يشكل بان الفوس ليس سابقا لغيره ان كان على ذوقه وراهم فاشترط في كل واحد من
جانبين ولا تعاقب نعم اذ ليس وصف لا يتحقق القبض وقواب ان التعاقب يقتضي ان لا يجوز
بجدي ثم رضى الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكرى ابلا بالنضج ان ملكه
بالدارام واحد مكانها دنانير او بالدارام واحد مكانها دارام فقال لا بأس به اذ قد فسد كذا
وليس ينط غل صفاء اذ افترقا ولا يسقى البديلين لا عد في ذمة الاخر ثم خالفوا في
التعاقب شرط الجواز وقيل بشرط البقاء عليه وقد يشكل في الاول ان شرط الجواز ما يشترط حاله
العقد كاشرا في النكاح والمالية واما ما يجب بعد العقد يكون حكمه لا شرط جواز واجيب
في الذوق بان شرط الجواز ما يشترط مقارنا للعقد الا ان اشترط القبض مقارنا حقيقة
فيمكن من غير ان يرضى عليه من اثنان اليد على الزعفران فضاء فعلقنا الجواز بقبض في جدد
في المجلس لان المجلس العقد حكم حالة العقد في الجواب والقبول فكان القبض في قبض
العقد بقبض حالة العقد ولكن هذا مشكل لان شرط جوار الصرف والتعاقب قبل اتمام العقد
سواء تعاقب في مجلس العقد او بعد اتمامه من مجلس قبض ان يفترقا بديا والقبض بعد القيام
عن المجلس لا يمكن ان يفترقا بديا حالة العقد حقيقة ولا حقا ولذا لا يعتبر القبض بعد القيام عنه
فيل افرقا الا بديان لا يقال المجلس قبل الافرقا عن المكان باق من وجهه لانه كاف باخذ
المكان باقته الا بديان فيبقى بقاء الا بديان جماع بدون اتحاد المكان من وجهه لانا نقول
بقاء المجلس من وجهه ببقاء العقد من مقتضى ما كان لان الثابت ببقاء لا يزول بالشك
ولا يصح الا بديان الانقضاء اشتداد لان ما ليس شاتح لا يمكن التامة بالشك والبقاء
المجلس من وجهه اذ لا دليل على ان التعاقب في المجلس قبل الافرقا شرط البقاء على الصلة لا شرط
الجواز قوله لا طلاق ما رويته وهو قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والعقبة بالفضة كذا في الشراء وفيه نظر لما في في باب الربو ان معنى قوله عليه السلام
في الحديث المعروف بديا بديا بديا بديا وهكذا روي عبادة بن الصامت عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الجاهل العفو ما يدل على ان التعاقب شرط في بيع
طالعنوخ قوله ولانه ان كان فليس فيه شبهة عدم التعيين كونه فضاخفة وفيه بحث
لان من الشبهة لا ندول بالقبض في بيعه عن كونه فضاخفة حتى يسقى به الشبهة

التي جازت لاجل فلو لم يثبت من الشبهة لما افاد اشتراط التقاض شيئا ولما جاز مع الاثنان
 بجوابه ان القبض والعنف كلاهما يوجب التمتع العارض على السوا فاعتبار
 القبض دون العنف مما لا وجه له على ان العنف يكون في القبر والهرسلعة يتعين بالتمتعين
 في رواية المصنف حتى يبلغ راس المال في المصاربات والشرطان وهو الاصل لانهما وان خلقت
 لشجارتين في الحسكر لكن التمنية خلت من العيب المخصوص لان عدم ذلك لا يصرف الى بيع
 ارجح منه كذا ذكر المصنف رحمه الله عليه في الشركة وذكر في المبسوط بعد ما ذكر ظاهر الروايات
 الشركة الاخرى بالتمتع فقال قد جعل الشرع في القبض والعنف في البيع بالتمتعين
 ثم قال في المسائل ان هذا يختلف باختلاف الوقف في كل موضع فان كانت المعايمة في عين التبر
 فلو كان التبريد يتعين بالتمتعين وجوز الشركة وان لم يكن في ذلك عرف ظاهر فلو كان الوقف
 لا يجوز الشركة فقل هو هذا فانه ان التمنية ليست باصل في التبر والتمتع فتمت
 باعتبار الوقف والتعامل فانه لم يكن التمنية فيه اصلا فباعتبار الدات كغيره في التمنية
 عدم التمتعين فيما منع فيه كيف يقع التبريد فيكون كغيره فتمت خلفه وقد ذكر في كتاب الشركة
 ان التمنية تخص بالقبض المخصوص وهو يدل على ان التمنية تعارض الوقف فيمكن الجواب
 من ان التمنية من التسمية في موضع اعتبارها في الشركة التي لا توجب اعتبارها سدا
 ما يكون بانه منصوصا شرعا واعتبار التسمية لما حصلته بكونه كما خلفه مع القبض يوقى الى
 سدا ما لا يوقى في المصنف وبه معنى بالتمتع فيكون معتبرا لا يبرق ان لحدوده وانما
 بقدر ربات الشبهة ثم التسمية اللازمة التي هي توقي في اعتبارها الى سدا ما لا يستلزم
 كذا هنا قوله اعتبار التسمية في الروايات فيسأل فيه اعتبار شبهة التسمية لان التقاض
 بين التمتعين البدلان اما شرط لئلا يلزم شبهة الرجوع باعتبار ان المنقضية فيتمتعين
 او يتعين احدهما تنزل الشبهة الى شبهة التسمية فيقبل عدم جواز المصنف المخصوص نسبة
 قوله بدلا من الشبهة لان كل موضعها مقتضى ما في الوقف لا الى العلة مما كانت الزمة في من
 الصورة باعتبار الشبهة او تنزل الشبهة الى شبهة التسمية انما لم يقبله اذا لم يكن منصوصا عليها
 اما اذا كانت الزمة في الموضع الذي فيه شبهة التسمية منصوصا عليها فان ثبوت طرقة باعتبار
 المنقضية شبهة التسمية وفي بيع المصروف بالمصنوع فان كانت الزمة نصا وهو ما يوقى عن عدم
 ان قال الذهب بالذهب مثل ورق بالورق مثل قنديل لا يباع غايب منها تناقض
 وان سئل عن ان يجرى بيبته فلا ينظر فاسم الذهب والورق يتناول المصنوع منها ايضا
 فان كانت الزمة بالقبض لانه الشبهة كذا في الشرع قلت لو كانت الزمة بالنقص ولم يكن فيها
 تأثير لشبهة التسمية كان الاستغفار بالتعليق بالشبهة النافذة اشتغالا لا بالبيع فيه ولا
 يقض ذلك لانه اني تيمنه فكيف ينزل مصنف ثم قال في بعض المحققين من الاصوليين

ان مؤلفه يتعين ما لا يتعين او حتى عند التجار فادبر لكم مع ما في مقام الدين بالدين هو
 اسم العرف في شرط القبض فيه وقيل خذ لان هذا المصنف في ش 2 - 2 من حكم
 التمتع وعدم معتبر في ش 2 في حق التجار حتى يتاقتسب ما لا يتعين في لغة يرب ولا يصح
 بما يتعين كالقبض والايثار لهما جواز على اسم الذهب والفضة اعتبارا لظهور مؤلفه
 ما يتعين وما لا يتعين كيف ولما جله وموليد بعد ان له والمادة الاخرى ان يار
 فان قلت وجب ان يعتبر الافتراق عن المجلس لان التقاض انما اشتراط في الصرف ليجوز العقد
 عن الدين بالدين وانما يخرج عنه اذا حصل التقاض في المجلس فيقبض من حيث ان ساقا
 المجلس ساعة واحدة فيكون التمتع الحاصل في المجلس بالقبض التمتع في سبب العقد
 خلاف ما لا يختلف المجلس فان ساقا المجلس لا يعتبر ساعة واحدة في قبول العقد ورفع
 المصدق حتى لو اوجب البيع ثم قاما من قبلهما ذلك فقبل الاخر لا يجوز وان لم يفترقا
 اما ما ذكره الوبايع بالرقم فاعلم في المجلس جاز لو علم بعد القيام منه لا يفتل جاز 2 - 2
 لم يفترقا بل انما بعد ذلك في التقاض وجب ان يعتبر افتراق المجلس الافتراق بالدين تيب
 بان التقاض في الصرف شرط بقاء على العينة لا شرط انقضاء صحيحا فلا انعقد صحيحا
 والمجلس قبل افتراق الابدان باق من وجوده ووجه في حيث انه باق لا يبطل العقد من
 حيث انه زال بطل وقد وقع صحيحا فلا يبطل بانك خلاف البيع بالرقم فانه وقع فاسدا
 فلا يفتل جاز اذا علم بعد القيام في المجلس قبل افتراق الابدان بانك وكذا العقد لا يفتل
 بالايجاب فاذا قبل قبل افتراق الابدان بعد الافتراق من المجلس من وجوده ووجه
 ولم يكن منعقد فلا ينعقد بانك قوله في قبض راس المال السلم لما قال راس السلم
 بقدر الصرف لان القبض في كل منهما لم يشترط الرجوع العقد عن الكافي ما لم يتم
 في الصرف سواء افتراقه بدنا فكذا في السلم وقوله بحت لان القيد ان يثبت القبض في المجلس
 يكون التمتع فيه كالتمتع في صلب العقد لان ساقا المجلس ساعة واحدة بغيره
 التمتع في الصرف قبل الافتراق بدنا وان كان بعد المجلس اثرين في خلاف القياس فيقتصر
 على موده ولا يصح الذي السلم بوجوب السلم ان القبض في المجلس في كل من الصرف على العينة
 والمجلس من وجه يمكن سقاء استدعاء الانقضاء لا للعقد الا بالقبول ولا المجلس من وجه يلزم
 الدبان بانك قوله فان افتراق قبل القبض العوضين واحد بما يبطل العقد لا بالتمتع
 قبل القبض يكون بيع الدين بالدين وهو ما حل لا ما صدقته بذلك في الكافي في كتاب الصيام فيكون
 انه لو ادان احد المتعاقدين في الصرف صاحبه على يده ثم افتراق من قبض جلب الخوان فلو لم يبطل
 الصرف في التوق فلا قبض بل يفسد ما يطلب ويؤثر ايضا ما سبنا في كتاب الوبايع اما فحصة وقبض عنه

الاقرار

ثم اقرار قاسم بقبض على البيع فيما لم يقبض وصرار ان كثر ما بينهما فقد حكم بان كثر
 وذا ليل على بلان البيع وانتهى عنه فيما لم يقبض فان قلت الشراء اوجب المدة والتعاقب
 بقوله مثلاً كمثل ما يريد ثم تعرف المأتمنة لا يبطل العقد ويغوث التعاقب يبطل لا وجه للقول
 قلت ان بانها المأتمنة لا يتقدم ركن البيع وهو مبادنة المال بالمال فلا يبطل العقد
 وبغوات التعاقب بغوات ركنه لانه يصير بيع الدين والدين ليس بمال بل هو وصف
 حقيقة فلا يمكن مبادنة المال بالمال فيبطل العقد الا انما اذا تعاقبا في المجلس بغير ذلك الدين
 عيناً وقت العقد لان مجلس العقد حكم بان العقد لا يقال الدين اذ لم يكن مالاً كيف
 يصح جعله مبادنة الشراء القبض والنقل لا بد وان يكون مالا لا نقول ان لم يكن مالا
 حقيقة فلا حكم له على ما في جعله قس الا ان المأتمنة لا تكون لا جعلها مبيعاً لان بيع
 اصل فلا بد من المأتمنة الحقيقية كذا في النسخ لانه بيع فيكتفي فيه بالمأتمنة للكنية والدين في البيع
 مبيع فلا يكون فيه ما هو كذا في النسخ في فصل التحقيق ما يدل على ان العرف بالاتفاق لا يقبض
 نفسه ولا يبطل حيث قال في ابريقا بدينارين وقبض الا بريق ونقد وبنار واخر فافندي
 نفسه والحق كذا في نسخة بوصف النسخ ونصف الفاد والبايع ان ليس في النسخ فان بابا
 ما في الا بريق وان في رجل قبض الا بريق فشيء ما هو فخره لانه مملوكه هذا ظاهره وكذا ذكر
 الدين فالحق من هذا بين ما ذكر في النسخ ان بيع الدين باطل وليس بها شكل وجوابه ليس بكن
 قوله في حوزة ان قوات القبض المستحق فان قلت قد يتبعه بتمهيد العرف والسلم والابراعتها
 مع انه يوجب قوات القبض المستحق قلت هي الينة والابراعتها بتمهيد ركنه وابرأه بابرأه
 فيه للعقد لا يبرأ ان قبضه العرف وراس المال سلم والابراعتها يتوقفان على القول ولو
 ثبت انه في النسخ فدين ولا في النسخ فدين ثم هنا حيث ذكر في السلم وهو ان الاستدال
 بعد العرف بعد ان قاله قبل قبض حكمه بابرأه وفيه تعديت القبض المستحق اذ التعاقب في اقاله
 العرف شرطه بالاجماع قوله وان ينسب ان يكون العقد في الثوب فان قلت ما وجه قوله هذا ما اذا
 الدليل على ان العقد في الثوب قوله لان القبض حتى حاله وفي كونه فواته قلت كان هذا
 الوجه في النسخ لان القبض المستحق انما يكون بشرط الثوب لو وقعت المعاصرة بين بدل العرف في
 الثوب بنفس العقد وليس كذلك من شرط التعاقب في الدينين ومما ساء ما ينسب
 لا بد من العرف حيث يقبض بالقبض وتعين بدل الثوب في واجب ولا يفتاته بين الدين والدين
 فلم يقع المعاصرة بينهما امكن ان يدفع ثمن الثوب الى ابيه ويقبض منه ما وجب له عليه
 من بدل ثمنه فثبت القبض حتى شرا الثوب البرهان انه لو اوصاف السلم الى دين في السلم
 ثم نقدر ان المال في المجلس مع السلم الا انهما لو افترقا من غير قبض بطل حضان البطان

رهم جليله

مضاف الى الاقرار من غير نقول الى الاضافة الى الدين كذا انما لو افترقا بلا قبض يبطل العرف
 للاقرار لان قبض لا بشرط الثوب فلو لم يكن قوات القبض مضافاً الى بشرط الثوب
 يلحق ان جواز الشراء وسبع لم يبع قبل القبض لا جواز قبضه حيث اما ان هذا
 ان يكون سبع البيع قبل القبض اذ تعين البدل في البيع الثاني وليس كذلك حيث
 ما شتره كونه مبيعاً معيناً ثابته في سبع الثاني من حيث قد يوافق في كل واحد سلباً
 اذ الشبهة ملحة بالحقيقة ولكن هذا الجواب يرد على ان مالا يتعين باسفين واما ان مضافاً كل
 وجه لكان في شرا الثوب بتمهيد الشبهة انما في سبع قبل القبض كل بدل العرف سبع من وجه
 فمن وجه من الشبهة الى الشبهة الشبهة وهي في مبيعاً واما ان مالا فلا بد من سبع البيع قبل
 القبض معلوم بغير الاضافة حتى يارب سبع العرف قبل القبض لا غدام العرف في الاضافة
 في شرف الثوب بدل العرف لانه لا يتعين بالقبض قوله ولكن بشرط القبض في المجلس بغير حصة
 او حصة والمجلس قبل الاقرار بعد الدهاية الى المجلس ما في وجه قوله والظاهر منه
 الا ان يابا الواجب وقد يتشكل هذا اذا اضاف الوقت بحيث لا يبيع فيه الا الواجب ومما
 لم يخلق البينة لاجزائه من العوض وان كان النقص منه الايمان بالوفاء لا يتعلل وجوابه في
 ما ذكر في الرد في من قوله ومن حكمه ان حكم كون الوقت الصلح طرفاً للمؤد له لا معياراً له لانه
 ان تعيين البينة لما قلنا في تعدد الشراء لم يسقط اي بينة القيين بيقين الوقت لان التوسعة
 اذ ادت شرطاً زائداً من القيين فلا يسقط هذا الشرط بالاعوارض ولا تقصير من العاد كما
 في البرد في وجوبه وتوضيحه ان تعيين البينة هنا ما وجب على المظن باعتبار كون الوقت
 ووجود الزام لم يسقط عنه حكم الظاهر اذ الظاهر يكتفي بالابتعاد دون الرق والاثبات والى
 هنا الى اسقاط ما وجب من تعيين البينة بخلاف مسئلة التجارة والطوق اذ البيع صحى
 والحاجة الى ابتداء اذ التعاقب شرط قائم على الصحة في الصحيح من المذهب فلا يمكن ما ذكره
 الا اذا اقر قاسم قبض بيقيناً وساقط وجب الاقرار في قبض حكم الظاهر ولو كان الاقرار
 على قبض مع الاقرار في لاي قبض سوا في الاحتمال لم يصح امنا الحكم بفساد البيع المقتضى على الصحة
 فكيف وجب الاقرار على قبض راجح حكم الظاهر واما في الجاهل بسقطه من القيين ظاهر
 الخارج لولا ان العرف اذ التعاقب هو الاشتغال بالوفاء دون العمل مع شغل الدمة بالوفاء
 ولا عرف في الصلح فان الانسان كثيراً ما يعمل ما يتعلل مع شغل الدمة بالوفاء في رتبة ترك
 الصلح مع القدر عليه لا يكتفي بالكتابة فليكن الحكم بسقوط التعيين عن ذمته الا الظاهر ان السلم حكم
 ابدية ولكن الظاهر لا يكتفي لاسقاط الثابت هنا غاية ما يمكن هنا ثم ينظر ما ذكر في المحيط حيث قال
 في عمل خيار العيب في المستحق رجل اشترى كرا قبطاً عشراً درهم ولم يدفع اليه الثمن حتى وجد بالكر
 بياضه الشر ما اراد رده فصالحه البايع على كرا شعير بعينه فانه جاز وحصة السبع حقان

نعم

معاني

حلان
رواع سبنا
باز در بر

مجلس اول

[illegible]

و کلام

कर्म

2

اشجع عند ذوق القلب يعرف الزمان
كلما الى الموضع لا تقدر الوصف
وتعبر الاصل ان قول المرحوم



ما يخص المسمى من المسمى كذا ما ينبغي ان يذكر فيه فلا يصرف الالف اليه وصفاً
 الموصوف كما لا يصرف الجنس الى خلافه في المسألة الأخيرة فان قلت ما وجه القضي عن الأخيرة عند
 من يركب القبض شرطاً للصحة ومن البقاء عليها قلت من جعل القبض شرطاً للصحة فهو أيضاً
 لا يحكم بالفساد قبل الافتراق بل الخال عنه مراعى لانه فاقا بما يقض قد من الاصل
 وليس يقابضاً قبل لتغيره فظاهر العينة من الاصل فظاهر ان القبض شرطاً للصحة يصرف الجنس
 الى عدم ظهوره في غير ذلك بل هو انما يثبت في المسمى فظاهر ان كذا صحاحاً فلا يكون
 فرق الجنس الى خلافه من قبيل التصحيح **قوله** واذا تعاقبنا بغيره في كذا في حق الاقل
 ولاضافة الى ما ذكرنا من كذا استدلنا ان الفرق في كذا ما مر من لو استمر
 ثوباً بتدريج تصرف قبل القبض لم يبيع ما فيه من تعقيب القبض المستحق او التصرف في المبيع
 قبل القبض لان كل من يرد في الصرف مبيعاً وما ذكرنا من ان التعاقب لا يستلزم الاستدراك بل هو
 تعقب الفرق بغيره في الاصل والاضافة بل لا ينبغي ان يوجب التعقيب ويتضمن ذلك في حق
 غير ما ذكرنا من الفرق في كذا الفرق وعقب تعقيب المستحق **قوله** والبيع قد ثبت بطريق الاتفاق
 قلت الاتفاق لا يثبت فوجب التعاقب من غير تعاقب في تقديره ما يبطل التعاقب والمقتضى
 يجب ان يكون متتابعاً كذا لا يبطله والجواب ان الاتفاق وان كان يبطل فاما هو المقصود
 وهو امتناع المطالبة من جارية تحقق فصار اتفاقاً متحققاً حكماً ولكنه صرفاً فان
 قلت لما صرف الجنس الى خلافه لم يبق مرناً اذا صرف بوجه الذهب او الفضة بالذهب او الفضة
 اوجب بان فاهر العقد صرف غير ما صرف في كل جنس الى خلافه لفرضه في حق الفرق فيما اذا التصحيح
 ليس لظاهر في شرط القبض وقد يقال لو كان الظاهر معبراً في اشتراط القبض او في ذلك شبهة
 الربا وكما يجب الفرق عن حقيقة الربا يجب التميز عن شبهة ايضا فالظاهر ان المصنف رحمه الله جعل بيع
 الاتقان الاصطلاحية ايضا صرفاً كما هو مختار بعض المشايخ في بيع العسل بالعسل او بالفلس
 حتى شرط التعاقب فيه وان كانا عسلاً كذا فظاهر في الأخيرة في اول الكتاب **قوله**
 واذا شرط القبض في الفضة شرطاً في الفضة لانه لا يفسد الا بغيره قلت هذا يوجب ان
 لو بيع سبعة على الفضة التي لا يتخلص الا بغيره بشرط القبض في الفضة ايضا
 بغيره في الفضة التي ذكرنا من ان لا شرط في الفضة كونه صرفاً فيها بشرط فيما يتخلص
 عنه الا بغيره ايضا **قوله** ثم في ما دامت زوج يكون انما لا يتبعين بالتعقيب
 فمراراً الفلوس التي يجب بالتعقيب عندنا حنفية رحمه الله وابو يوسف رحمه الله عليه
 ان الثمنية فيما يثبت باصطلاح الفقيهين في كل ما يبطل باصطلاحهما وغالب الفقه في كل العقد
 كما لا ينبغي لتعقب التعقيب عندنا كالفلوس **قوله** كما اذا اشترى بالربط وانقطع
 اذ ان فاه لا يفسد البيع في القصور وقد عكس الامام طبري الذي عن استاذنا ان العيب اذا كان

من مبيع جيد ببيع باقيا قبل تسليمه وان بقي بقاء مبيعاً بالبيع الجيد مع ماله في
 ان كان قابلاً وقد ثبت ان كان حالاً والفرق الى حنفية في الرواية الصالحة بين ان
 الربط او العيب اذا جعل ثمناً وبين كذا لدرهم مفسوس قبل التسليم مع ان
 في الربط ثابت من غير صنع العيب ولا كذا درهم **قوله** فيبقى بيعاً بلا ثمن فيبطل
 اي فيفسد وليس المراد منه حقيقة البطلان لانه لا يبطل ثمنه الذي احمى المفسوس منه
 فغاية الامانة بغير بيعاً بلا ذكر من لا يبيع مع نفي الثمن والبيع مع نفي الثمن ان كان باطلاً
 في رواية فالباع مع عدم ثمنه والسكوت عنه فاسد وليس باطل ماله المفسد منه المفسد في كتاب
 الوصايا في قبيل فصل في اعتبار حالة الوصية حيث قال الفقيه في البيع باج مع يتعقد البيع بزوج
 غير ذكره وان كان فاسداً في خزانة الفقه باج بغير ثمن هل يتعقد فيه رواية باج واجمعوا انه اذا
 عن ذلك الثمن يتعقد والله اعلم **قوله** عندنا حنفية ومن الله تعالى عنه خلافاً لما في الشرع
 هذا مخالف لرواية الاستبراء والمبسوط وشهد الطحاوي حيث ذكر بطلان البيع عند كساد الفلوس
 في هذه الكتب من غير خلاف بين اصحابنا الثلاثة فقال في الاسرار اذا اشترى ثوباً بفلوس في الزمة
 فكسرت قبل القبض يبطل الثمن عندنا وقال زفر لا يبطل الا انزه قلت هذا ليس كماله
 بل هو في حكم الفلوس ثم كساد المفسوس يوجب بطلان البيع عندنا حنفية خلافاً لما في كساد الفلوس
 قال الفقيه بين كساد المفسوس وكساد الفضة عندنا بوجه وبوجهها فلا يعقل له وجه
 فلو ثبت الاتفاق بين العلماء الثلاثة في بطلان البيع عند كساد الفلوس كما هو ظاهر رواية الاسرار
 كان ذلك رواية عندنا في بطلان البيع عند كساد المفسوس وما ذكرنا من جهة ما في المفسوس مع عدم
 بطلان البيع بزوج فثبت ما ذكرنا في رواية سنننا في الفلوس النافعة اذا كسرت قبل القبض فلا جناح
 الى الفرق والله اعلم بالصواب فكل انظر الى ان نظر المفسوس لا يقيم يوم الاستقراض اكثر من
 قيمته يوم الانقطاع وكذا في حق المقرض بالنظر الى قولنا حنفية كذا في الصلاة وقد يقال لا يلزم
 من كونه قيمته يوم الاستقراض اكثر من قيمته يوم الانقطاع فيسقط ما عاين من كونه
 كغير الامر بالحق انما يقال كساد الفلوس بغيره وكذا يفسد بوجه يتفق فيه غالب
 لانه حينئذ اوجب من قيمته قبيل كساد المفسوس فيقيم يوم الاستقراض اكثر من قيمته
 وقيل انظر الى ما يفسد اكثر من نظراً في كساد الفلوس قد يثبت نظر لانه من طريق النظر بذكره في كساد
 انظر واتبع بغيره قوله في المفسوس لان قيمته يوم القبض معلومة ويوم الكساد
 لا يعرف الا بوجه كذا في الكفاة وفيه ايضا شبهة فاهرة ترقى بان **قوله** وعلى قياس
 ان حنفية ومن الله عنه بطلان في الكل لان الصفقة متحدة وهذه ولا تصادق على كساد الصفقة لا تتفرق
 بتفرق الثمن ما لم يكره عند ابيع فلهذا قولنا في اول البيوع في ذابين كل واحد كانت مفسدة
 مع محتاج الى التأويل وقد بيناه **قوله** ولو كثر لفظ الاعطاء بان قال اعطى

مذهبنا
 يوم يفسد
 كذا عاين

بعضه فلو شاء اعطى نصفه نصيب الاجبة كان جوابه كجوابها لا يباع وفاد احد العدين باو
فاد لا يخرجه ما لو قال بعت نصف هذا الف عينا ونصف هذا الف عينا لا يبطل العقد
في العقد لان الصفقة متفرقة وحكم عن النصف اذ جعفر الحنفى والشافعية لا يبيع العقد وان كرر لفظ
الاعطاء ما لم يصفه متحدة لانها لو تفرقت انما تفرقت بتكرار قول اعطى ولا وجه عليه
قول اعطى مساومة وتكرار المساومة لا يملك البيع الا يرى لزم تكرار المساومة لا ينفق البيع حتى
لزمه قال لغيره بعت لا ينفق البيع ما لم يقل اشتريت واذا كان لا ينفق البيع
بذكر المساومة فيكره ان يكره فكانت الصفقة واحدة كذا في الشرع قلت الكلام فيما اذا
وقع الرجوع الى العرفي او لا عليه وجه البيع ثم قال اعطى نصفه فلو شاء نصفه نصيب الاجبة
ولا يخفى ان قوله اعطى في هذه المواضع لا يحفل بالمساومة فيجوز على الاجاب كالمزبوع حتى لا
يحفل بالمساومة جعل على الاجاب فقد ذكر في المسود انه اذا كتب اليه بعتي كذا وكذا فقال
بعتي البيع وذكر في بعض الشروح وجهه لزمه بعتي من الخاف بغيره سببا ما عدا ما
لغايب فيكون احد شرطى العقد فاذا ضمن الى الشراطين ثم البيع وكذا لو قال المني لوتكفل
عنه بما عني الذي بعتي فكل مع غيبة الغرض ان اقامة المني مقام الغرض كاسيحي ولا يشترط
القبول لانه براد بغيره تكفل الحقيقي وفي المساومة ظاهرة هذه الحالة فالحاصل لزمه اعطى وجه
يحفل لزمه على الاجاب بقرينة ودفع الورع اوله الى الصيغة على وجه البيع قرينة على لزمه قوله
اعطى اياك وليس بمساومة ويؤيد قول اعطى لزمه ان لا يصح الاجاب بالقول بعتي فدا سكر
لزمه اياه اعطى نصيب دليل على تكرار العقد المتفق بالتعاطي وهذا انعقد البيع بدفع الورع
اليهم على وجه البيع بكت لا انعقاده بالتعاطي فكانه قد دفعت اليك نصفه لتعطيني به فلو
شاورت نصفه لزم لتعطيني به نصفا اجبة وتفرق الرجوع في الدفع متغذ فاجعل التفرق
في القول فاجامنا التفرق بـ **الكفالة قول**
هي حصة في المطالبة اي في المطالبة كالكسب واصل الدية في دية الاصيل كذا في الحاشية
وان كان خلافا للمطالبة من التقيد بالبرهان الكفالة كما يقع بالبرهان بغيره بالاحيان المضمونة
بغيره كالمقصوب وبغيره كالمبيع في حق التسليم وتصح في النفوس وليس في الكفالة
بالنفوس الا ان تسلم النفس الى الكفالة **قوله** وقيل في الدية وهو قول
لنفي رحمه الله لان المطالبة قرينة الدية ولا يجوز الرجوع بدفع الاصل قلنا ضعيف
متفق على ان يوجب بالشراطين يطالب بالختم وتوعد الموكل ولهذا يصح ان يبرأ الموكل
عنه كذا في ان قلت الموكل بالشراطين غير مطالب بالختم عند ان في رده الله كما سيجي ومنه وجه
لنفي حقوق تزجي الموكل دون الموكل فلا ينفق قوله بالوكيل بالشراطين ولو سلم ان
الوكيل مطالب بالختم عنده كما هو المذهب ولو بينت عنه فلا نسلم ان الختم غير واجب على الموكل

هذا هو الوجه الصحيح
ووجهه الصحيح

في تمام الرواية وايضا لن علمنا ما صرحا في غير موضع لن الختم يجب في دية الوكيل بالشراطين
دون الموكل فقد ذكر في الاخرى ان سكر الوكيل بوجوب دينين دين للبايع على الوكيل ودين الموكل
على الموكل ويكره ان يبرأ من المضاربة في اول فصل العزل والقيمة فقال من يبرأ الوكيل من
الختم عليه للبايع وله على الموكل والشافعية ان يبرأ من المضاربة فيقبل النصف في الاصل بغيره
بالبيع وذكر بعض الشراطين في الفرق بين الوكيل بالبيع والوكيل بالشراطين حيث لن الوكيل
بالشراطين ينفق على النعمة دون التوكيل بالبيع فقال لن الشراطين ان يبرأ من المضاربة بل لا يبرأ
البايع ودية المأمور ولا يملك الا ما رغب فيها فيبقى لن البيع وانما هو للحاجة وهي تدفع بغيره
فلا يثبت مطلقا وهذا ان لن الختم يجب في دية الوكيل دون الموكل واما ابراهم
الموكل عن الختم فقد ذكر في الاخرى انه ينبغي ان لا يبرأ من اصله لن الشراطين الوكيل بوجوب دين
للبايع على الوكيل ودين الموكل على الموكل فكان ابراهم من البايع تصرفا في حق الوكيل وتكرار
فيه لن الوكيل بالشراطين انما انزل بمنزلة البايع من الموكل في الحقوق التي لا ينفك العقد عنها اما الختم
ينفك عنها فالموكل كالمشتري من البايع وبراء الموكل من الختم من الاحكام التي ينفك البيع عنها فيجعل الموكل
في حقه مشتري من البايع بالامانة الوكيل فكان هذا تصرفا في البايع في حقه فيجوز هذا الكلام وذكره
ما ذكره ان كان في الاخرى في الفصل الخاص من كتاب الكفالة ما يخالف المذكور في
الوكالة حيث قال وليس به ضرورة في المطالبة وجوب الدية الا يبرأ من الوكيل بالشراطين يطالب
بالختم واصل الختم على الموكل ابراهم البايع الموكل عن الختم صريح بهذا لفظه وهذا مما يقتضيه الحجج
حيث حرم في الوكالة بان سكر الوكيل بوجوب دين على الوكيل الموكل واعتذر عن ابراهم البايع الموكل
بما ذكرنا من استدلاله بوجوب المطالبة على الموكل مع كون الختم على الموكل على انه ليس به ضرورة في وجه المطالبة
بالدبر وجوب على المطالب وتكسر عليه لصحة ابراهم البايع الموكل ولشركه كان ذلك بناء على اختلاف الروايات
فلا شك ان مع كون محل النزاع لا يصلح للاحتجاج فان الخصم لن يلتزم وجوب الختم على الوكيل فلا يلزم
احتجاجا عليه لان النفس الواحدة في حق الكفالة لا يجوز وتختصم لن الجور
التابع مما لا بد للذات منه فاما في الذات محلا لاضافة اليه كان كل جز ومضاهية محلا له
فروث لن الذات عبارة عن جميع الاجزاء التابعة فلو لم كل جز ومنه محله لم تكن الذات
محلا له ايضا وحتى كان كل جز محلا لاضافة حجت الاضافة اليه حتى ينظر لن كان الحكم
المضاف المذكور مما يمكن لن يتعلق به بدفع التعاطي بالكل اقتصر عليه والاسوة الى الكل
اما الختم المعين فليس بلان له لذات فلا يلزم منه حجت اضافة الحكم الى الذات حجت الاضافة اليه
وحجت لم يبيع الاضافة اليه لا يبرأ الاكل الا لن يعبر به عن جميع الذات في بيع الاضافة اليه
منه حيث انه اضافة الى الذات معناه **قوله** بخلاف ما اذا قال انا ضامن لعرفته حيث لا يكون
كفيلة لانه التزم المعرفة دون المطالبة وهذا قوله ايه ضيفه ومجهرهما الله وقال ابو يوسف

هذا هو الوجه الصحيح

رحمة الله تعالى عليه رحمة واسعة يكون كفيلا وعلى هذا معاملة الناس ولو قال أنا في فلان برئت
قال الفقير أبو جعفر بصير به كفيلا وقال أبو الهيثم لا يصير به كفيلا وبه أخذ الصدر الشهيد وفي
فناوي قاضي خان وما قال الفقير أبو القربان العرف وعامة المتأخرين قالوا لو قال أنا في فلان برئت
يكون كفيلا وكانهم فرقوا بين العربية والفارسية قوله ولو سلم المكفول به سعة من كفالة بان
قال وفتت نفسي اليك من كفالة فلان ولو لم يقل ذلك لكانت قلت اذا كفلا بنفس رجل كفالة وجه
فدفع احداهما الى الطالب براءة جميعا قلت فيه روايتان الاولى ان يبيع ولو سلم فالكفيل ان بكفالة
واحدة فكيف واحدة فكانت احدهما كسبها ولما المكفول عنه والكفيل فيهما تسليمها مختلف
فلا يوجب تسليم الاصل من الكفيل الا ان اسلم من جهة كفالة **حوا** لا تعلق سبب وجوب
المالك بالظن فان قلت يشك على قولك ان في رحمة الله تعالى عليه رحمة واسعة الكفالة بالدرج فانما
بالإجماع وانما تعلق سبب وجوب المالك لان صودتها بان يعلق الترخيص الذي يحكمه دينك فيما
استدبرته فانما كفيل اجيب بان ما ذكره الثاني في رحمة الله فوجوبه بالقياس واما الكفالة بالدرج فانما
اجماعا على خلاف القياس **حوا** ونسبه النذر قلت صحة التعلق لا تخرج النذر الا في
لن النذر بالاعتكاف في المالكين التعلق يقتضي في كثير الدقائق حيث ذكره الاعتكاف في المقررات
في بعض ما استدل به سد ورايهم صغرها بشرط وذكرته حاشية لن لمراد بالاعتكاف الاحاط
حتى ولو لم يدرم فلا فسد على لن عن رجا لا يصح ولا يبيع ولا يزوج فلا يزوج بالنذر **حوا**
لصحة تعليقه بالشرط مطلقا قلنا هذا غير مسلم فان النذر بالاعتكاف كالنذر بالصوم وقد صح تعليق
النذر بالشرط فيجوز لن يعلق الترخيص بالاعتكاف ايضا اذ لا فرق بين النذر به والنذر بغيره
من الجادات والظواهر مراد بالاعتكاف المذكور في كثير من الشرائع التي تبطل بالشرط
ولا يبيع تعليقها بالشرط فعل الاعتكاف بان قال اذا قدم فلان فلان فانا معتكف **حوا**
ملا بالشبهين وقيل بالبيع كفي لصحة تعليقه بالشرط المتعارف وفي غيره اذا بيع
يبيع تعليقه بالشرط المتعارف كاتلنا في الرجل يشتري مطلقا بشرط لن يوفيه الا متروكا
المشتري فان ابيع جائز استحسانا لعلبة العرف فيتم وان كان العقد لا يفسخ الاستيفاء
المتروك وكذا لو باع بشرط لن يوفيه فلان وقلنا حاضرة المجلس فكله او باع بشرط الرجوع
والرجوع معين في المجلس بان العقد يستحق انما لعلبة العرف وجواب لن تعلق الكفالة
يبيع بشرط ملزم ولن لم يكن فيه عرف ظاهر وتعلق فيما بين الناس بخلاف البيع فان تعليقه
ر بما يبيع بشرط فاعلم ما سأل عليه والتعلق بغيره التماس فلو لم يفسد جهة النذر لم يفسد
تعليق الكفالة بشرط ملزم مطلقا **حوا** ونسب كفي بنفس امر وقال اخر
وقال ان لم يوف به غدا فعليه المالك المكفول عنه ضمن المالك لتحقيق الشرط وهو عدم
الموافقة وعرض بان شرط الكفالة بالمال عندهم عدم الموافقة بالنفس بقا الكفالة بالنفس

شبه
خلف
المشهور

بقا الكفالة بالنفس على حالها لا يرى لن الطالب لو ابرأ الكفيل عن الكفالة قبل انقضاء
المدة في هذه المسئلة لا يلزم الكفيل شي ان لا يبرأ وانفسخت الكفالة بالنفس
فكذلك هنا انفسخت الكفالة بالموت وبان هذه المسئلة وزان ما اذا قال لن لم اشرب
الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرته طالق فامرته طالق فامرته طالق فامرته طالق فامرته طالق فامرته طالق
ومحترهما الله فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان لا يلزم المالك في هذه الكفالة اذ امانة المكفول
فيه في مدة واجيب عن الاول بان الاية وضع لتفني الكفالة والموت لم يوضع له فبالا يبرأ يفسخ كفا
من كل وجه وبالموت يفسخ فيما يرجع للمطالبة بتسليم النفس ضرورة ان يبرأ الكفيل عنه وامرته طالق
بأنفسها وانما عتق الكفالة بالمال لان عدم الموافقة مع مجرد تسليم النفس يحقق من الله بان يبرأ
الكفالة هنا بالتقديم والتأخير بان يجعل كفا بالمال في حال ثم عتق البراءة عنه بالموافقة
وبالنفس لا يوجد بالموت فبقى المالك واجبا بالكفالة ولا حاجة الى التقديم والتأخير في البيع
بالطلاق لان الطلاق يحتمل التعلق بالشرط وبعد الوقوع لا يحتمل الدفع الى هذا المستخير
في الشرع وفيه نظرا ما اذا قلنا التعلق بعدم الموافقة متعارفا وكفالة في حال التعلق
بالشرط متعارفا كالطلاق فلا حاجة الى تصحيحها الى المحل على التقديم والتأخير كما احاط
ابه في اليمين بالطلاق واما الثاني فلان تصحيح الكفالة بالتقديم والتأخير ينبغي في شغل
ذمة والاصل براءتها الا يرى ان الكفالة بالعهن باطله بالاشتغال لا يشهد في المفظ وان
اكون تصحيحها بغيرها الى ما يبيع الضمان به وهو الدرر ولكن لا كان فراغ الذمة احدا
لم يبيع فينفي لن لا يصح في مسئلتنا بالتقديم والتأخير فيه من شغل الذمة فلان لو جعل كفا
كفل بالمال في حال ثم عتق البراءة بالموافقة بالنفس بالذمة لكان اذا ابرأ الطالب الكفيل
عن الكفالة بالنفس والمسئلة بخلافه وجواب ان الكفيل بنا جعل كفلا عن المال بشرط
لن يبرأ عنه بموافقة النفس بحكم الكفالة بالنفس فجعل موافقة المالك ايضا دفعا للنذر
عن كفيلا وبهذا خرج الجواب عن الاشكال الاول من الاستكشاف المذكورين في الشرع او
رابعا فلما سألنا عن البراءة من الكفالة ما يجوز تعليقها بالشرط فكيف يجعل كفا بالمال ثم عتق
البراءة عنه بموافقة النفس والبراءة عنه لا يحتمل التعلق بالشرط وجواب لن مراد بالبراءة التي لا
تعلقها بالشرط هو الا يبرأ لن يقول الطالب للكفيل اذا جاهد فانت برئ من الكفالة فانما
تعلق الكفيل براءة نفسه بشرط فلا نسلم بان غير ما لن لا يرى ان المص رحمه الله وجوده
التملك فيه حيث قال ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط لافيه معنى التملك ولا يخفى ان
معنى التملك ما يكون في ابرأ الطالب كفيلا من رادة الكفيل فنجوز تعليقه بالشرط ومسئلة يجوز خلق
براءة الكفيل بالشرط مذكورة في الايضاح على ما يحكي في الشرع ويجواب في شأنه عن الشبهة الثانية
بان ثبوت الكفالة بالمال معلق بعدم موافقة نفسه عليها كما في مسئلة الكوز الا لن الموافقة التي توجد

اجيب

مبررة في الوقت حدوث الكفوف في موافاة من موافاة المال من حيث سبب وصوله الى المال
 و قدرة على موافاة المال من حيث موافاة اليوم الى اخره بعد القدرة و اذا بقيت القدرة بعد موت
 بعد موافاة في اليوم الى اخره وصار تقديره ما ذكره من الكفالة ان لم او افك بالمال من فانه كغيره بالمال
 حقيقة ومع فاما في مسألة الرب ثبوت القدرة بعد موافاة المال على شرطه كالمحقيقة وحكمه الا يرى
 ان لو مات الكافل في مسألة يميز قبل موافاة لا يثبت بالاشفاق وهذا لو مات الكافل قبل موافاة
 في موافاة لزم الكفالة الى ما نفقه وفيه نظر انه لا يثبت لشرط عدم موافاة بالقبول ثم تعتبر القدرة
 على موافاة بنفسه من قبيل هذا غير بعيد بان موافاة بانفسه ان كانت مقدورة بعد موت الكافل
 مع في ليست بمقدورة حقيقة وبالنظر الى ما تقدم من كبح لا يلزم الكفالة في الاصل في اللغة في الزمة
 البرة فلا يلزم بالشك ان جعل الشرط عدم موافاة بالمال من فاما ان جعل موافاة معنى فقط فذلك
 ليس بالتسليم النصف وان عاجز عن حدوث الكفوف واما لشرطه اعم من ان يكون معنى فقط او
 حقيقة ومع في يلزم لزم لانه الكفالة بالمال لو افاد الكفيل ما في القدرة من النفس مع القدرة
 على الموت في النفس لم يقبل ككفوفه من حيث انه متبرع ومن يتبرع باو دبير الغير فلا يقبل ان لا يقبل
 ممنوع فقد ذكر في الزخيرة في هذه المسئلة انه اذا صححت الكفالة الثانية مقيدة بعدم موافاة
 بالنفس عند اقامه في نفسه فلا يصح كغيره بالمال وايضا الكفيل بالنفس اذا قال لزم لم
 او فكم غدا فعلى ما انه لدرهم من كذا على فلان الا ان كان الكفالة الثانية جائزة عندنا في حقيقة
 وصحة الوعد مع الواسع روي ويلزم المال لو مات الكافل بنفسه قبل موافاة ان تقدير الكلام
 بقولنا ان لم او افك ما لم معنى فاما كغيره بالمال حقيقة ومع في لانا في هذا ذكرنا لانا في لو كانت
 كغيره بالنفس في القصاص وكفوف مما لا يقدر كغيره على الغائه من الحقوق وعلى لزم الكفالة
 لم نفس من كغيره كغيره بالماله الا يرى انه لو كفل بالماله واستقر فابراه الكفوف في موضع
 يرى على النفس دون ما في فاما افتراق موت الكافل في مسألة اليقين مع موت الكفيل
 فاعلم ان لزم ان يجرى تحقيق فلو كانت الكفالة بالنفس كغيره بالماله معنى لما صح البار او عنه
 كما لا يصح من الكفالة بالماله بموت الكافل حيث لا يبقى تادرا على الشرب لا بنفسه ولا بشي به
 ان شرب او رث لا يقوم مقام شرب الموت حيث لا يقدر فادته اما موت الكفيل لزم
 فله يجرى الجسم لان موافاة الوارث تعقبا مقام موافاة امور على ما حرم به في الزخيرة
 فتقر انه بالثابت الى لزم معنى من فصار كانه لم يوافق مع القدرة حتى مضت المدة
 وجنا وغاب الكفوف له حتى مضت مدة لزمه امال لان شرط ثبوت الكفالة بالمال
 عدم موافاة كغيره الغالب لانه لا يقدر على موافاة باعتبار يقينية فاما وضع
 من فرق بين مسألة الكفالة ومسئلة الكوز بان الشرط في مسألة الكوز وجود ترك
 فعل شرب فانه قد ترك فعل الشرب فبعد موافاة هو ارفق العالم ببق تركه متصور

بان شرط موافاة
 الموت مع القدرة عليها و
 بالنظر الى ان غير مقدور
 حقيقة يجب ان لا يلزم كغيره

فذكر

مانه لا يقصور ان في المقدور حقيقة ولا يكفي تركه من القدرة بان عانة القدرة المدركة في لو كان في ذلك
 بدليل انه لو قال لزم تركه من السما ففقدى حرمانه لا يثبت مع وجود القدرة المتوجهة فعله لزم تركه
 لا يطلع الا على الاستباحة عن فعل مقدور حقيقة فلا يتصور تركه الذي انعقد اليقين عليه واليحيى
 بطلان بطلان ما اخذ عليه وذلك من المقصود بان كل فعل شرب وفوت سوب مقدور به
 في جميع اليوم واما في مسألة الكفالة في الشرط موافاة عن الكفيل باختيار او غير اختيار
 بان موافاة الكفيل عن الكفيل وذلك لزم الطالب انما رض بتأخير موافاة في احضار المطلوب الى القدرة
 منه انه اصح من الكفالة من بلحقه الضرر بتأخير موافاة حيث انه يصل الى موافاة القدرة اما باحضار المطلوب
 او بلزوم المال على الكفيل من لزم كمن استالم برضه قط ففهم ان الطالب انما رض بكفالة بهذا الشرط رعا
 منه ان هذه كفالة يتوصل الى موافاة الكفيل فاقبل الكفالة على هذا الشرط دون الضرر على
 بالكلية ولا يخفى لزم ضررا فاما ينبغي من الطالب بضرورة استباحة فوات موافاة ان يجعل الشرط هو عدم موافاة
 وفوات ترك فعل موافاة كما في مسألة الكوز او لوجعل الشرط هو ترك موافاة بالغير طالب انما
 الكفالة بكونه ان يموت الكفيل او الكفوف عنه فيبطل اليقين فلا يلزم عليه مال فيقتضيه الطالب كغيره من مقتضى
 هنا لما كان ايضا الحق الى الطالب وجعل ايضا في فوات الحق واما يحصل ذلك بان يجعل الشرط هو فوات
 الموافاة بالاختيار او بالاضطرار قلنا بان الشرط هو فوات الموافاة اعم من ترك كغيره بالاختيار او بضرورة
 وبالجملة ان القياس هو لزم جعل شرطه السليم ترك الشرب او موافاة عن اعشار لانه تعليق في سنة
 هو على ما يقدر عليه من الفعل خبره انما لم يقيد بالقدرة في مسألة الكفالة كحقيقة ما هو المقصود من هذا
 الكلام على ما ذكرنا من وجوب ان يكون لم يفعل كذا فبعد موافاة فانه لا يعلق مربة العبد على تركه
 الفعل والاستباحة عنه كما لا يفهم عليه هذا الاطلاء وعلى المانع عن القرائن الدالة على ان المراد عدم
 الفعل ولا تركه في مسألة الكوز فيجعل على الظاهر وهو ان القدرة الدالة في مسألة الكفالة
 لان الوعد انما هو الاستباحة وجعل الطالب استباحة فوات موافاة وموافاة اليقين والادراك لا يجعل الشرط
 عدم الموافاة اعم من ان كغيره ذلك بالاختيار او لا او قيدا بالاختيار لم يصح به الاستباحة في التبادر
 بعين استباحة فوات موافاة بكونه ان يموت المطلوب او الكفيل فلا يلزم امال ولا تسليم النفس فيفوت
 حقه فذلك جعلنا الشرط عدم الموافاة مطلقا وقولنا وبينها اوم بينها اي بين صفه ماله دينار
 بانها جيدة او ردية او حلقية او ركنية اوم بينها او معنى قوله وبينها اي بين قدر كماله بمعناه
 ماله دينار بانها اوم بينها قدر كماله بذكر المائة في دعواه كذا في الشرح والمعن الاول او فوات بقوله
 فعليه المائة الدينار الثاني في كتابه الى التاويل بان قال فعليه المائة التي تبار اذا ادعى صاحب الحق المائة
 الدينار **قوله** وان بينها متعلق بقوله ولا تنح الكفالة على هذا اليوم اي هذا التعديل
 لان بين علم الجواز انه لم يثبت له ما عليه وذلك لا يفرق بين البيان وعدمه **قوله**

المصلحة

بعدم البيع فبشرط تعليقا بشرط ملائم وبشرطه ليس ببيع تعليقا بشرط غير ملائم فقد جعلوا كلفا له
في حكم البيع ثم البيع المعلق بالشرط باطل فكذلك الكفالة المتعلقة بشرط غير ملائم وكذا كل ما لا يبيع
تعليقا بشرط متى علو سفل ذلك الشرط لأن بطلان التعليق وبطلان الشرط كالبطلان في البيع المعلق والشرط
المعلق والهيئة المعلقة والقرار المعلق فإن سلب من هذه الشرقات انما على بطلان الشرط فالقول
ببطلان الكفالة المتعلقة بالشرط الغير الملائم هو جائز لا مزيد تأمل والحق هو ما ذكرنا من بطلان
الكفالة المتعلقة بشرط غير ملائم وعدم حيروته كغيره عند تعليقه والله اعلم بالصواب
ان من ما ذكر في الكتاب ان القابل له جوب الرجوع وكونه مشروطا فاسد فيجب كلفا له اذا كفل له هذه
الاجابة وبطلان الشرط لان هذه الكفالة لا يحتمل التعليق بالشرط المتعارف وقد ثبت ان كل ما يحتمل
التعليق بالشرط لا يبطل بالشرط الذي سلك لطلاق والعناق والكفالة كذلك فلا يبطل به وهذا
منه ما خرج من يشكك في الكفاية في باب الحوالة حيث قال كفل رجل عن رجل علم ان يرى الطالب
غيره اذ اوعى ان يجب الكفيل او الاصيل عينا او علم ان يجب الطالب الدرس لاصيل بطلت
الكفالة لاد شرط مخالف لمقتضى العقد هذا كلامه ووجه الاستحالة ظاهر **مسألة** لان ملك
الدين بالاداء قلت هذا بشرط بان الكفيل انما يملك الدين بالاداء وبشرطه في المسئلة ان يثبت
بقوله لانه لا يملك قبل الاداء وذكرنا فيما بعد ان يجب الكفيل على المطلوب بشرط وجوب الطالب
عليه الا انه في المطالبة الموقوت الاداء فنزل منزلة الدرس الموقوت وفيه اشادة الى ان يملك دين
آخر على المطلوب قبل الاداء فكان ههنا طرفين احدهما ما ذكره ههنا من ان الكفيل بعد الاداء يملك
ما لمطالبه المطلوب ويقوم مقامه وانما في ما اشارت من انه يجب الكفيل بحكم الكفالة على المطلوب
منه ما وجب الطالب عليه الا كما ذكرنا من وجوبه بشرطه ان يثبت ان يملك الدين بالاداء والكفيل لطلبه
قبل ادائه وبشرطه هذا الطريق ظاهرة فاما على الطريق الاول فينبغي ان يتقارر سبب ملك الدين
وهو الكفالة والاداء كما يبيع بعد تحقق الدين في الذمة ببيع بعد انعقاد سبب تحققه الا يرى ان اداء
الغاصب قبل هلاك المقتضوب باذنه ان يثبت ان يثبت في الذمة دين بعد هلاك او هم لا يقال
انه وان كان يملك الدين بحكم الكفالة الا ان يملكه شيئا يتقرر انما يتقرر باذنه والكفيل فحاشا
اراد بطلان لانه يملك الدين بالاداء وكذا بقوله لانه لا يملكه الملك المقرر الذي يتوجه اليه
المطالبة بتسليمه **مسألة** كما اذا ملكه بالهبة بان وهب ربة الدين له قال قلت ليس انه
تملك الدين من غير من عليه الدين وان لا يبيع قلت ببيع اذا سلب على القبض وهذا كذلك
لان الرجوع على المكفول منه بما ضمنه فصار كما لو وهب ووكله بالقبض كذا في ان هاتين
لا يقال وفيه تركيز الكفيل بقبض الدين وهو باطل لان هبة الدين من الكفيل اداء له
عما استوجب بالكفالة واخراجها عنها فلا يملكه تركيز الكفيل بقبض الدين ثم يشكك بان
هبة الدين ان كان ببيع اذا وكله بالقبض فلا خلاف ان الموهوب له انما يملك اذا قبض و

وعند

وعند ذكره بصريحنا فلما صح ان يقال انه ملك الدين بالقبض وقد قال في الكتاب كما اذا ملكه
اي ملك الدين بالهبة وفي الحاشية اذا ملكه بان وهب ربة الدين من الكفيل بملك الكفيل
بطريق الانتقال الذمة سابقة على هبة فان ثبت في ذمة ملك بالهبة ثم انقلبه ولا يقال
هبة الدين من عليه اداء ولو ابراء الجانب الكفيل على الدين لا يرجع على الاصيل فكذلك اذا وجب
لنا نقول انما لا يرجع الكفيل في صورة لانه اداء الكفيل لم يقطع المطالبة عنه لا يملك الدين
منه لان عليه المطالبة دون الدين في الشيء ولا حاجة لتفويض الاداء الى ايجاب الدين
وذمة الاداء لا يسقط ويكنى له اسقاط وجوب المطالبة فيكون كالكفيل ببيع ربة
عن محالته وبان ابراءه المطالبة لا يملك دينه قد يرجع عن مكفول عنه ولو سلم ما يرد
بجناحه لا يرد الدين في ذمة الكفيل والاداء من حيث انه موقوف للاسقاط لا يبيع الدين
الا بوصف يقبل الاسقاط وهو كونه وصفا شرعيا نظرا انه في ذمة المطالبة فلا يقدر
لتفويض الاداء الى الاجبة كونه وصفا شرعيا لا مالا فيكون اداءه اسقاطا محضا لا يتوقف
على القبض ولا يترتب له خلاف ابراء الدين الثابت في الذمة على الاطلاق اما
المطالبة موضوعة لتعليك فثبت ان ايجاب الدين في ذمة الكفيل فاما وجب الدين في ذمة
الكفيل لضرورة تفويض الهبة ملكها فيرجع به على الاصيل ولا يقال في هبة الدين من
التملك والاستقاط ووجه التملك ان كان يجب الرجوع فيه الاستفاضة توجه فلا يرجع
بانك لا تأمن نقول ذكرنا هبة المبوط ان هبة الدين من الكفيل تملك محض على خلاف هبة
سائر الدين من حيث لا يتم الا بقوله ولعل الوجه فيه ان الدين انما يملك بشوته في ذمة الكفيل
ضرورة تفويض الهبة والمطالبة في حقيقة تملكه ومنه الاستفاضة فيه تأخر بطلت ضرورة
الدين وصفا فثبت ان الدين ثابتا بالضرورة والثابت بما ينقد به هبة الهبة
تتم كمال الدين ثابتا من حيث انه مال فلا يملك بشوته من حيث انه وصف فيكون عليك محضا
وهذا على قول من لا يجعل الدين في ذمة الكفيل اصلا بلا ضرورة ظاهرة واما على قول من
يقول بان اصل الدين يجب على الكفيل فينبغي ان يكون هبة الدين من تملكه من وجه اسقاطا
من وجه يتم بلا قبض كهبته سائر الدين وقد استدلنا في آخر كتاب الهبة ان هبة
الدين من الكفيل تملك محض عند الكل الا ان يقال بنبوت الدين في ذمة الكفيل عند هؤلاء
ضرورة بطلت ضرورة تفويض المطالبة من حيث ان المطالبة فرع الدين فلا يكتفى بوجهه
في غير المطالبة الا لضرورة تفويض الهبة فان قلت هذا بخلاف هبة الدين من الكفيل بعين هبة
المطالبة منه فيكون اسقاطا محضا لانها لا يحتمل التملك اوجب بانه يلزم تغييره ان جعل
هبة الدين من هبة مطالبه وجعل الهبة بخلافه اسقاطا محضا ولو فرض ان الدين
على ذمة الكفيل انما لا محذور واحد هو جعل الواحد كدينه بخلاف الاداء الذي لا يملك فيه الا بقبض

وضرورة التملك

وهو ان يجعل ابراء الدارين على الاداء في مطالبة وهو احول من جعل الدارين الواحد والآخر في ذلك
قاب حقيقة **فان** يجب عليه شئ حتى يملك الدارين باءا وقلت سرق بين الكفيل اذا
ادعى على نفسه والماثور بالاداء الدارين اذا ادعى ان الماثور مستبرع في الاداء والكفيل مخير
عليه وذلك ان الكفيل ما كان مجبوراً عليه باءا يملك ان يجعل موقفاً ماله لمكفول عنه اذا انقض
مستبرع وماعى غير مستبرع من سبيل فاذا انقضى جعله موقفاً جعل موديا للدارين لو اوجب عليه المكفول عنه
ومن ادعى دينا ملكه فاما الماثور فلو كان مستبرعاً يملك ان يجعل موقفاً ماله من احول من جعل
موديا للدارين لان محتاج الى تقدير الدارين عليه لا اداء الدارين ولا دياره عليه كمال والقرض لا يحتاج
اليه فكانه حوزة فيصار به عندا مكانه ويملك ان يجعل اداء الكفيل قرضاً لا انتفاعاً له
وهو المستبرع فيجب اداء الدارين وانما يستدعى تقدير الدارين في الزمة ومن ادعى دينا عليه به ملك
فانه دى بدله **فان** انفق منها مبادلة حكمية يعني ان الملك يثبت لتوكيد ثم ينتقل في مو
فصار له ما يبيع ويملك كما يشتري ويملك كما يبيع ويملك حتى يودي بيمين اليه كذا في
في النكاح وهذا ما يتبادر على قول من يفتي بنبوت ملك لتوكيد وهو صحيح من المذهب فان
ان يقع في ما ثبت مبادلة لان توكيد مستبرع في ملكه من جهة التوكيد فكان التوكيد بالشر
ببره البايع ثم يفتي بانفق المبادلة بين التوكيد بالشر والتوكيد بسبيل التوكيد بالشر
سواء كان خبراً غير عداية حقيقة رضى الله تعالى عنه ولو انفق بينهما مبادلة حكمية لم يجر اذا
ما يحتاج الى تيانها ولو كانت الشبهة بالحقيقة في غير موضع **فان** التاخير ابرار الوقت
مشكل لان ابراء اسفاه مطالبة وسبباً في ما ذكرنا من الاسقاطات لا يوقف الا ان
تعال القياس ان لا يتوقف اسفاهه فان شيا من الاسقاطات كالطلاق والعتاق والسكاح
لا يتوقف كغيره باقية اسفاهه في تأجيل الدارين عرف بالنقض بخلاف قياسه لسان الحاجة اليه
ومن قال بغيره من غير ما ذكرنا من ان ملك الى وفيه بحث اما اذا ملك ملكاً
معناه ان كذا ب الزهر لزيد لزيد لا يفتقر الاداء بل يتقرر به باءا ب سقاطه لو هلك الزهر
في بئر كرهن بعد لانها ملك بالدين ويستوي ما اذا ان اليه ولو هلك في يد بعد اداء الدين
لا يملك بالدين حتى كان ابراءه معزاً مدبره والاداء اسقط الوكاه فيها ما شاء فانه يملك القرار
بالبراءة من ابتداء حازم كغيره ونهاؤه الى الغالب اقراراً بالبراءة وجوابه ان الابراء وان كان
بغير مدبره و بوجب البراءة عنه حقيقة فهو يوجب البراءة حكماً اذا الدين بعد الابراء بغير
كانت اقل حيث يشيء المطالبة كما يمنع ببراءة عنه و ببراءة التي ابتداء حازم الكفيل وانها اذا
الى الطالب ببراءة حكمة حاصلة من ادائه فيعين في مرد قوله ببراءة الى ان يقر ببراءة
فان هو ما انما قد في قدر شخص لا يتعدى الى غيره فلو ثبت لكفيل من الرجوع باقرار الطالب
بالبراءة يقره في غير ذلك فلو ثبت له كرهن و ما يبرأ ونزع ان ابرأه على قوله
انكر المطلوب اداء الاداء والبراءة

الطالب بان ادان اليه فيجب عليه ان يقيم البينة على ادائه الى الطالب ولا يكتفي في ذلك اقرار الطالب
بالاداء فان حكم لصحة الرجوع باقرار الطالب بالبراءة مشكل وجوابه ان الكفيل رهن الدين بالبراءة
ان الطالب حازم فليكن قرار الطالب بابراء الكفيل اداء اليه ثم يملك مدبره من الكفيل ببراءة
التعليق لان الدين ملكه فيصير ملكه و د الملك قام ككفيل مقام الطالب فبرعه مدبره حتى يملك
الدين منه لا باعتبار تعدى اقراره الى غيره حتى يملك بان الاقرار حجة قاصرة ولا يتعدى الى غير
فكيف يتعدى الى اقرار الطالب بالبراءة الى المدبرين وتعليق الدين من الكفيل ببراءة وان لم يكن
عليه الدين في الصحيح وقد مر حقيقة وعلم هذا ان يكون موجب ملك الكفيل ببراءة
الطالب كما اشار اليه نص رحمه الله عليه رحمه واسعة وانما هو فانما ان ملك الكفيل ببراءة من دينه يجرى
الكفالة غير ان المطالبة اقرت له الاداء فان الامر مشكل لان الاقرار حينئذ باءا الكفيل لا يكون تعليقا
لدين بل يكون اقراراً بوجود شرط المطالبة فيكون اقراره على الغير وهو المدبر فانه باطل الا لتعليق
عنه بان المدبرين متعنتان في اقراره بالبراءة اذا ابراء بغير محض له ومن انكر نفعه كان متعنتاً
ولا غير ذلك انكار المتعنت **فان** قيدت مادته او ما يرجع بالشك ان ما دل على انكته
الا ان اذا ادعى انما يتعين بالتعني والابراء غير متعين بل الاداء والا برأه حازم علم
وغير هذا لم يذكر في الكفاة الا انكته انما يقع **فان** لانه اقرب الى ابراءه من ابراءه المطالب
واليه ابراءه قلنا لا شك ان البراءة التي هي بيان غير سقوط ما عليه لا يقع استنادها الى المطالب
سواء جعلت بفعل وهو الاداء او بفعل غير الطالب وهو الاداء وكل من الاداء والبراءة يمتثل هنا
على السواء يترجم احداهما **فان** ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط فان ذلك ذكر
في الايضاح لو كفل بالمال وقال ان وايتك به غدا فانا براءى فوافاه من القدر قوبرى فقد جوزه
تعلق البراءة من الكفالة بالمال بموافاة المكفول به قلت انما لا يجوز تعليق البراءة اذا علو
براءة الحق بشرط محض لا منفعة للطالب فيسقط كره في الاداء لانه غير متعارف في كماله
تعلق الكفالة بخلافه فانه فيه واما البراءة من الكفالة بشرط موافاة المكفول به براءة متعارفة لما فيه من
ابراء البعض واستيفاء البعض وتعلق البراءة من البعض بابراء البعض متعارفة باءا انما اذا
اذا قال ببراءة على خمسة عشر من بقاء في كونه كذا في الشرع وذكرنا ان في القضاة ان البراءة
ببقيده بالشرط ولا يتعلق به وقيل بين التعليق والتعقيب لفظاً حيث لا يستعمل حرف نحو صريحا
في التعقيب وفي التعليق يستعمل وتعدى يحصل في تقييد الاداء في كماله بشرط وجود ما قيد به
حتى اذا لم يوجد التعقيب يعود الدين وفي التعليق لا يوجد البراءة في كماله اصلاً ثم قال وفيما اذا قال اداء
الاخذ منها فحازم علم انك في من الفضل لم يستعمل صريح لفظ الشرط ولكن فيه معنى الشرط
فحينئذ تقييد وتقييد الاداء بالشرط جائز وتعليقه لا يجوز حتى لو قال لقرم او كفيل
اذا اديت اليه خمسمائة فانت براءى من الباقي فهو باطل ولا يبرأ وان ادى خمسمائة سواء

ثبت و البراءة الى الكفيل لا كمال
من اي صياغة الاداء
مستندة الى لفظ البراءة
ترجم احداهما

براءة

ذكر لفظ الضمير اوله يذكر لانه مرتج بالتحليل فيبطل كانه اذا دخلت الدار فقد ابرأ من هذا
لفظهم فاذا ذكرنا من قوله وتعلق البراءة عن البعض بايقاد البعض متعلق ثم استدلال
عليه بقوله الاية الاخرى مخالف ما ذكر في الضمير ثم ذكر في الذم في الفصل الحادي عشر
والعشر من كتاب الحيل ان تعلق البراءة بشرط متعارف فيما بين الناس صحيح عندنا
والعلم علم **لما فيه من معنى التمسك واليقاد في الكفالة ايضا معنى التمسك حتى لا يضر بالغير**
الكفالة في المجلس وتعلقها بالشرط المتعارف جائز لاننا نقول في مرتج الثاني ان تعلق البراءة
من كفاية ايضا يجوز الشرط متعارف فاستويام معنى التمسك على قول من يقول وبثبوت التمسك
على الكفيل ظاهر وكذا على قول غير لان فيها غير المطالبة وهي كالدين كونه وسيلة اليه
في قول قلت واد الكفيل لا يرد واد وكذا في معنى التمسك لا يرد كسائر الدفيع اجيب
بان في ايراد الكفيل ان كان معنى التمسك على كونه واد كونه من الاستقاط راجح اما على قول من يقول
بثبوت الدين عليه ضرورة نفي المطالبة اليه فيكفي الاصل فيه المطالبة وهي لا يحتمل التمسك
لا بوجه يغير الدين لان كونه يمتنع فلو غير مقصود بالثبوت في الكفيل فلا يلتفت اليه
واما على قول من يقول غير فظاهر لان عليه المطالبة دون الدين فلا كان في الاستقاط والتمسك غيرا
بمعنى ما يمكن ان يكون بينهما كسائر التعلق فجوذا بينهما بالتعارف لا بغير ولا كان في الاستقاط
راجح اعتبارنا فقط فيما لا يمكن اعتبار غير مع اعتبار ترجيحنا للراجح كسائر الدفيع اورد
قلنا يرد **لما لا ينفصل عن عليه اذ الكفالة بنفسه من عليه في بعض الحدود كذا القدر**
جاء وليس كان لا يور عليه عندنا في حيفه رحمه وقدم **قوله** فلا فالشافية رحمه الله فانه قال
لا يصح الكفالة بالاعيان المضمونة لان من شرط الكفالة ان يكون الكفيل قادرا على الايقاد من عند
وهذا يتصور في الدين فاما في تسليم عينه في بغير فالكفيل عاجز عنه ونحن نقول بانه
ان كونه من ذمة اذمة فيما كان مصونا به لا يصير نصيبا فيتم من الكفيل فاما قوله
لان لا يقدح في الاداء من عند قلنا تسليم ما يخرج تصور في الجملة فيصح التواضع لان ما يور
بمقتضى يعتبر فيه التصور فان قلت ان ستاجروا به معينة فكل على عليه فكذلك
رجل لا يصح الكفالة وعلته المصنف رحمه الله عليه رحمه الله واستدلاله عاجز عن الكفيل عاجز عن
هو على لان اذمة مكر غير وليس به ولاية عليه فلو اعتبر تصور في الجملة لصحت هذه الكفالة
بما قلت جوابه **سند كونه** **لما** او تسليم رهض بعد القبض لانه لا يضر كونه
تسليم الرهض عن الدين في اواخره جدا سنوفي المخرجين تدبيره في ذكره في الرضخ في الكفالة
تسليم العارية محتملة والكفالة عن الرضخ للرهن لا تصح سواء حصلت الكفالة بغير الرهن او بغير
منه فله الدين وكذا كونه الكفالة عن الرهن لا يجوز وفي الايضاح فان قدر تسليم الرهن
ان الرهن طار لا مستحق على المدين ردا اذا قبض الدين **قوله** لم تصح الكفالة بالجملة لانه عاجز

على ما ذكره في ثبوت
على وجه ضرورة

منه انما جاز ان يؤدي في الطريق او مات فلما يكن الحل كذا في الخامسة وهو غير مطلق لان العجز
المرحوم لا يقدح في صحة الكفالة الاية ان الكفالة بالتفصيل صحيحة مع توجه عجز عن التسليم
بثبوت الكفيل عنه او غيبته غيبته منقذة وكذا كونه الكفيل تسليم مستغفرا له بغير طار وكذا
ود الرهن الى الراحت متى قبض الدين مع توجه ان على المستغفار او المرحوم قبل التسليم وفيه
ان الجواب ان الكفالة وتوجه انفسا لا يقدح في جوازها الاية انما هو مقتضى وفي
الخامسة الاخرى فانه عاجز عن اي حل في الحل في الدية لان الدية ملك الغير وليس له ولاية على
الغير وفيه نظر في الكفالة تسليم الغير وهو في غير طار تسليم مستغفرا له بغير طار تسليم مستغفرا
المستاجر وتسلم جميع الماشي مع انه لا يقدح في غير طار تسليم مستغفرا له بغير طار تسليم مستغفرا
المقتضى في الجملة كذا ذكرنا من الايضاح قد موجود فيما نحن فيه ايضا الا ان يقال لعله هو مقتضى
في الجملة وكذا كونه كفاية كذا كونه كفاية كذا كونه كفاية كذا كونه كفاية كذا كونه كفاية
والرهن لان يمكن جبره ان يستعين باعداء القاض في تسليمها اليه اما فيما نحن فيه فقد كلف بالحل
وهو ليس مستحقا على الكفيل عنه فيما اذا كانت الدية معينة فلا يمكن ان يستعين باعداء القاض في تسليمها
صيانة ما التزمه فممكن كونه على كونه الدية برضا منقذة عنه وهو موهوم بمقتضى ما يرد في قوله
فلا يثبت القدر قطعا في الجملة ايضا وهي من شرط صحة الكفالة فلا يصح نفي هذا كونه عجزا على كونه
راجحا في كونه غير مستحق على الكفيل عنه فكل ما كان لانه غير مستحق عليه فلا يصح الكفالة به وهذا وجه صحيح
قوله والمحل هو المستحق فان قلت هذا يتبادر ايضا اذا كانت الدية معينة فنفسه غير
المحل هو المستحق فممكن كونه لما كانت الدية معينة تقع المنازعة بينهما في سرعة سبر وغير ذلك
كذا في الخامسة وفيه بحث اذ لو كان مستحق هو المحل فممكن ايضا كان ينبغي ان لا يجب الاية ان المحل
وامسألة بخلافه فقد ذكر في الشاهان انه لو سلم الدية في مسألة الاية في مسألة الاية في مسألة الاية في مسألة
لوسم في المسألة الثانية ولم يجعله لم يجب الاجرة فظهر ان المحل غير مستحق انما المستحق هو تسليم
لا غير فلا يصح قوله نعم المحل هو المستحق فممكن ايضا على كونه الكفالة عقد مساهلة فلا يقدح في نزاع
في سرعة السير الاية ان الجملة اليسيرة منجولة فيها حتى يجوز الكفالة الى المصاود والدياس
وكذا كونه من ارجال **قوله** ولها في معنى التمسك وهو على كونه مستغفرا له بغير طار تسليم مستغفرا
هبة الدين من عليه فكل على ايضا مع انها لا يتوقف على القبض ذكره في نسخة قلت ذكرنا في آخر
كتاب الهبة نقلنا عن امسوط ان هبة الدين من عليه تدبر لا يتم الا بقبوله والبراءة يتم من غير
قبول وعجزه عن قبولها وقيل نعم الهبة والبراءة قبل القبض وهو يدل على انها هبة الدين
منه عليه ولا يتوقف على القبض عند علماءنا الثالثة رحمه الله قلت ليس ينبغي فان قلت لو كان في
الكفالة معنى التمسك لما صح تعلقها بالشرط وقدم ان تعلقها بالشرط المتعارف راجح وجيب
بانما جازناه على ما نسبه النذر مرد عليه هبة الدين من عليه والبراءة عنه فانه لا يجوز تعلقها بالشرط

قوله

كل الدين عن الاصيل فصار هذا الاداء في حقه كاداء الكل عن كمال الاصل من حيث ان كل من ساهب
 مستحقا المطالبة عنه فيجب حصول ما للكتيب عليه من الدين الموجب على ما مر وذلك ان اداء الكل
 عما كان الاصيل انما يوجب حلول الدين باعتبار ان يوجب سقوط مطالبة كل الدين عما الاصيل
 وهذا الاداء الواقع سابقا لثبوت استقاما المطالبة فيوجب الحصول ايضا ومتى حصل
 ما للكتيب على الاصيل ثبت له حق المطالبة **قوله** ويجعله ككتيب لا في حق صاحبه مع ان
 الالف في حق صاحب كتيب بدل الكتابة والكتابة في حق صاحبها بالاداء لا في حق صاحبها
 من الكتابة في بدل الكتابة من كل وجه وهذه كتابة من وجه دون وجه لانها كتابة في
 حق صاحب دون المولى لانه يطالبه بحكم الاصل فيجب ان يكون ذلك في وجه الكتابة في وجه
 دون وجه فدون ذلك من كل وجه مع كونه في حق صاحبها فلا بد ان يكون في وجه صاحبها
 مع كونه في حق كتابة من وجه ولم يفتح من وجه **قوله** وهو واحد من كتيب على صاحبه
 الاداء لئلا ياتي في حال ان كتابة ما كتيب من صاحبه فينبغي عن السهم ايا الكتابة للكتابة اذا احوال
 سهم وطوئ في وجه المسئلة ما قالوا في وجه التماس ان هذه كتابة سهم ما كتابة الكتابة بدل
 الكتابة في وجه ذلك فاسد وكتابة في وجه السهم فاسد **قوله** وطريقه ان يجعل كل واحد منها
 اصيل الى اخره فان قلت هذا الطريق انما ينتج اذا ارتفع ما يوجب قسما وكتابة من
 كتابة الكتابة والكتابة بدل الكتابة ولا يرفع بشئ من ذلك فذلك في وجه كتيب به
 وذلك لان الفاسد من كتابة الكتابة هو كتابة بالاداء لا يكون عليه ثبوت الاصل وكتابة كتابة
 بما عليه امانة حيث جعل الال على كل منهما امانة وكذا الفاسد من الكتابة بدل الكتابة هو الكتابة
 من كتابة وكتابة كتابة في حق المصاحب امانة في حق المولى ومثل هذه الكتابة جارية
 بين الكتابة فيحصل كل منهما اصلا في وجوب الالف وفي الآخر معلما باداءه حصل الاثر
 كما هو الفاسد من كتابة الكتابة الكتابة بدل الكتابة في وجه الكتابة وكتابة جميع
قوله فاداءه انما يرجع بوجه بوجه على ما مر في الاستدلال فان قلت اجتمع في كل من
 العبد والحرية الاصل ووجه الكتابة وقد سبق ان الاصل في وجهها بين الكتابة فينبغي ان
 يقع كل اداء احد به في وجه الكتابة الاصل ما جبه بوجه الكتابة وايضا رجوع في المودعي
 بنصف ما اداه الى صاحبه لئلا يتم الاداء له اجماع ان يقول انت اديته عنه ولو اديت
 بنفسك لاني اتم جوعا عليك كذا اداؤك عنه على ما مر بيانه في المسئلة الدورية قلت جواب
 ما بين الشبهين يرجع في قوله الاستدلال على العبد من حيث ان كل واحد اصيل في وجه الالف
 عيب وحق في وجه كتيب به في حق الآخر سابقا لانهما مستويا في وجه وجه احدهما
 على الآخر بنصف ما ادى اوله لم يرجع لكان بين المودعي ما بين المدين من وجه وذلك ليس من وجه
 المقدم ثم ما رجع بالنصف حصل الاستدلال المقصود بالرجوع في وجه غير المودعي الى صاحبه به

فان استويا في وجه الامر المعروض بالنقد بخلاف المسئلة الدورية حيث لا مانع من رجوع
 غير المودعي فيها اما بهما في مانع موجود فهو قسمة المساواة المقصودة بالرجوع فافترقا
 وذكر في كتابه فان قلت ينبغي ان لا يرجع بشئ قبل ان يترد ما اداه على الخلف لان على
 كل واحد النصف في الحقيقة والكل نصيب في التفرقة لانهما كذا كذا في حق المودعي باء
 النصف لانهما اديا ما عليه ولم يفتق في حق المودعي شأ به في النظر واعتبر في الكتابة باست
 عدم عطف في النصف لعدم استمر ط لا لا جيل شئ آخر من عطف فافترقا **قوله** في عدم
 العطف لا يدل على الشيوع فيجب ان لا يرجع قبل ان يترد ما اداه على النصف بهذا النظر فقلت من
 ضرورة تعليق المولى على كل واحد منهما بالاداء الكل وقوة المودعي على الشيوع اذ لو لم يشع به
 المودعي بالنصف على عليه من بدل واداء الكتابة من بدل الكتابة في وجه عطف فقلت
 يتعلق العطف باء الكل ضرورة وفيه تفسير التفرقة فقلت بوجه شايها فذكر في كتيبه ان
 يتوجه ان لوجه تعليق عطف الكتابة بما هو ليس من بدل الكتابة بعد ما ادى بدلها وهو ليس بصحيح
 لانه شرط فاسد وكتابة بتعطيل شرط الفاسد والشرط اذما ما ليس يبدل الكتابة
 شرط فاسد لا يقتضيه المقدم في القول بنوقف عطف المودعي بما ليس عليه من الكتابة
 ابطال الكتابة لطلانها بالشرط والشرط فاسد **قوله** المعنى بالكتابة فان قلت كيف
 يكون المعنى حقا ككتيب بدل الكتابة والكتابة بدل الكتابة في وجه في حال الفاسد
 لانه لم يكن بهذا كماله في ابتداءه يبدل الكتابة بل كل بدل الكتابة كان واجبا على كل واحد منهما
 فبقيما للكتابة على ذلك الوجه بقدر الامكان وبعد اعتراف ادائها سارا المعنى ككتابة من غير المعنى بدل
 الكتابة بنا في وجه ذلك بنا وان لم يكن ابتداء في الشرع فان قلت سيانك ان الكتابة يبدل الكتابة
 انما لا يجوز لان الكتابة لا يرفع نفسه سقط الدين ولا يمكن ابتداء على هذا الوجه في وجه الكتابة
 واسانه مطلقا بناء على الغرض لان من شرطه الانتفاء فلهذا يقتضي ان لا يقع الكتابة بدل الكتابة
 بنا ايضا لانه لا يتحقق معنى الكتابة فيه ويورث القوم لا يكون عدلهما وما يرجع الى المصلحة والابتداء
 والبقا في وجه سوا كونه المصاحفة في الكتابة اجيب بان الكتابة يبدل الكتابة
 ان كان لا يتحقق فيه معنى الغرض من حيث الوصف فقد يتحقق فيه من حيث اصل الدين
 فقد لا يصح الكتابة به ابتداء باعتبار ان الغرض من حيث الاوصاف غير ممكن وتبقى
 بقا باعتبار انه ممكن من حيث الاصل خلا بالكتابة **قوله** ولم يرجع بشئ الى ان رضاء
 المولى يتعلق الدين بما يري به العبد او به فبقي شرط لظهور الدين في حق المولى
 ولكن الدين اذا ثبت بسببه في قوله كاستدلاله مال الغير فانه يعلم في حق الغير انفس
 وان لم يكن رضاء به فلا يفتق بوجبه بدان قسمة او زوج ابيه في وجه
 ومن عطف المهر وفتحت المرأة الضمان في قولها في حيوانه لا يرجع في مالها

في اية العسر والعسر
 المهر والتمسك بالمال
 في وجه لواء في حرة
 لا يرجع في مال العسر

[illegible]

البعض عند في حقيقة مدعى الله عنه اذا الكفالة بال السابعة لا يكون عنده وهو لا يقدر مسيحا
سندهم بالبحر . فلدجاء في حق صحة كماله وما يقدر في حق . نحن نحن . فله
من مائة رجب سب . كذا بجزايل الالهي والارباب اربعة . سبعة ارباب كذا بجزا
في حق الاستيذان في حق الالهي والارباب وكذا . ما يقدر في حق . سبعة . فله
الكفالة فابرة **قوله** لان من شرط الاتي وضع لكان الدين موجب على الاصيل كذا
على الكفيل اذا كفل مطلقا فان قلت . اذا كفل بين موجب على الاصيل ثم مات الكفيل قبل حلول
الاجل وبو عليه حال يؤخذ من كتمه ولا يرجع ورثته على الاصيل حتى يحل الاجل لان الاجل في حق الاصيل
باق حتى ابراهمه لظايشي فكذا ورثته كفيل فقد قدمت ماله . امير وما على الكفيل حصار .
وموجب فلا لان الاختلاف وصف مائة من النعم لما اختلفت فهاك . وكذا لو كان الدين موجب على
لاصيل والكفيل جميعا ثم مات الاصيل سقط الاجل في حق الاصيل ولا يثبت في حق الكفيل احييت
بان حلول الدين على الكفيل بغيره لا يبطل معه النظم بل يحققة لان الدين اذ بان حبل على الاصيل بحيث
لومات عييم حالا فلا كفل عن رجل ينشئ ان يثبت مخالفة على الكفيل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وسقط الاجل . وان لم يكن الكفيل مثل الاصيل على ان سب . قد كسر . ان كماله يدل كذا بجزا
فقد جونا اخلاقا على الاصيل والكفيل في حيث الوصف في البق فهاك امات الكفيل بالاختلاف

ما عليه من تحيلا وتاجيلا في البقا فلا يضر والاسم اعلم **كتاب** **الحالة** **قوله**
وانا اختصم بالدين وايتبني عن النقل والتحول في الدين لا في الدين اى التحويل الذي كان فيه **اسم** **بعض**
وهو انما يتحقق في الحول **الاسم** **بعض** وهو الدين لا في عبادة غيره وصف في الذمة يظن امره **ميسرة**
المطالبة ولما كان كذلك لا يتصور التحويل **الاسم** **بعض** في الدين لان كونه انما تحول في الذمة والدين
لا يثبت فيها فلا يعمل النقل فيه كذا في **الاسم** **بعض** وقد يشكك بان هذا الوجه لا يترفع دليله على اختلاف
الكوالة بالدين لا مكان التحويل **الاسم** **بعض** في قياسه في الدين بما يجب في الذمة ايف كالتسليم المبيع والمتاجر و
ورد الم عن بعد اقتضاء الدين وكيفية الوديعة فلهذا امر يجب في الذمة حتى تنجم الكفالة براسا
فينبغي ان تنجم الكوالة ايضا فوجه انه قد سبق في الكفالة لان الدين حرف فعل في الحقيقة فاذا صححت الكوالة
في الدين وهو فعل وجب ان ينجم في جميع الاحوال الباقية في الذمة وقوله انما اخذت
بان بن يسير بان لا تنجم الكوالة بغيره من ما يجب في غير الدين الا ان يقال ان ما تنجم كونه بغيره من ما يجب
في الذمة لان احواله ناجيل معنى على ما سنده كرس الذخيرة والن جليل في ليدون يكون في غيره عم
قد يشكك بان الدين فعل على ما مر في سلك الكفالة **الاسم** **بعض** ففعل النقل عن وعن والمرض لا يحتمل
النقل من مرض الى آخر **قوله** **الاسم** **بعض** لانها تنبني عن النقل ان اريد انها تنبني عن النقل ان اريد انها تنبني عن
النقل الحسن لا يترتب عليه حكم والتحويل في الدين لا في الدين وان اريد انها تنبني عن النقل **الاسم** **بعض** فلا ينفى
ان لفظة تنبني من النقل **الاسم** **بعض** وان اريد انها تنبني عن نفس النقل ينصح المظهر عن كسبي واسم على لم يتم عليه

أنا أنتموهم بالحق أنا بيقودوني العين

اه اكواله شفقور دلا لا صا
 كسح اليه صحت الله و كوا
 سلع الحاجر و در البرين
 بعد فضا و الله و تحية لوجه
 و صبح و كرك الله و الله قبح
 كماله بما خفيه يجمع الحار و قبا
 كارهه من ان اكواله باع
 مضع كما و البرضه و د
 كركه و الله و در الزانج
 الهم و الله و الله و الله
 غير و الله و الله و الله
 نفس و اجبت ما و الله
 ان الله و الله و الله

مكتبة ابن النجار
مكتبة ابن النجار

مجلس ۲۰ خرداد ۱۳۰۴
کتابخانه
تفتیش
و ادب ایران در افکار

و در وقت عاقبت انکاد در عهد شاه
در کعبه عمارت جامع الاجتما عمارت
مکتبه محمدیه عمارت

— 42 —

انتخابات

تفتتاح

الخامس في الركوع الى الفرض وادبه قال الله تعالى واذكروا ان الله تعالى اشد ما يذكر
 امر بالخير فلا ينادى بعد كسجه الصلوة وايضا اذ ذكر حنا من وجه الغيا سولس با دله ما ذكره في
 وجه التماس في مسئلة التلوا في صلوة فيها سولس على ظهر صحتة وفق في فاه و ما ذكره في وجه
 الاستحسان فلا يردك **الاجابة** في اياه قواني الصدر الاول الا ان يجعل قيدا اتفاقا وان كان في الزاد
 بالصدر الاول هو الغرض الاول بعينه المعبر في عدم اتفاق الاجماع هو الاختلاف دون الاتفاق ولكن المعبر
 هو الاختلاف في العصر الاول الذي وقع لاتفاق فيه ومن العصر الثاني حتى لو اتفق علماء عصر على علم
 طائفة وان فرض عصرهم حتى جاء عصر اخر وانفق احد على خلافه لم يلزم من ذلك والاول في عدم
 قاطع في الاجماع لان اتفاق في العصر الاول ولا في بقائه وهذا بناء على ان الاجماع لا يبيح بالاجماع
 اخر ولا يعتبر بالاجماع **القول** في الثاني من العمل بالاشهاد لقطع المنازعة وقد يقال
 في المقصود والاضحية من العمل بها هو اثبات الحق اذ البيانات وضعت للاثبات حتى ترجح البينة للثبوت
 في زيادة ولو كان المقصود الاصل من البينة هو الاثبات لزم لز لا يلزم القضاء على الغائب لا سيما
 اثبات الحق عليه واحتمال كونه مقرا لا ينافي اثباته بالبينة اذ اثبات بالاقرار مقرر وان ثبت
 بالبينة تنقذ فيقتض العمل بالبينة مع الاقرار ايضا **القول** في ثلثه وجه القضاء
 اذ احكامها مختلفة وقد يقال حكم الاقرار الثبوت في حق المقر وحكم البينة الثبوت في حق المقتضى
 بل هو ساكت عنه فجاز لمن ثبت دليل آخر فاما بيلتية وجه القضاء اذا كان موجب احكاما فنيا
 موجب جازم وتقدر بغير اثبات موجبها وليس الامر كذلك والاعلم بمقتضى جوابه من راجحه وقبلت
 مع الاقرار فاما بيلتية بها الحق في حق المقر قد ثبت بالاقرار فلا يثبت بالبينة لان اثبات الثابت
 او ثبت الحق به في غيره وانه متقدر ايضا لان البينة لم يوف بموجبه الحق في غير المدعى عليه
 الا في ضمن اجابته في حقه فتقدر العمل بالبينة مع الاقرار فاذا لم يرد ان المدعى عليه مقرا ومنكر
 استثنائه وجه القضاء بالزور وانه اعلم بحقايق الاحوال **القول** في وجه القضاء بالزور
 ما يدعى على الغائب سببا ما يدعيه على المخاضر لا يفتقر اليه في نفسه لا محالة فبذلك يكون بنفسه احترازا عما
 اذا كان المدعى على الغائب سببا ما يدعيه على المخاضر لا يفتقر اليه في نفسه حيث ان بعض بالبينة
 حيث لا يفتقر على المخاضر ولا على الغائب كمن استمرى جارية ثم ادعى لمن البائع قد كان زورا من فلان اعان
 ووجه عليه ويرد حانة القاضي لا يقبل هذه البينة لا على المخاضر ولا على الغائب لان التماس
 نفسه ليس بسبب ما يدعيه على المخاضر من غير اعتبار ابقاء فان البائع لو زوجه لم يرد وجه مطلوب
 لا يعتبر في استمرى اذ رد وانما السبب بقاء سبب ولا يقع البينة على ابقائه ولو قامت على سبب
 لا يقبل ايضا ولا يفتقر بالرد لان البقاء يقع لا ابتداء واذا لم يكن لان يجعل قصدا في اثبات البقاء
 وكذا كمن استمرى شرا فاستد اذا اتاح البينة انه باع من فلان الغائب يريد به ابطال حق البائع
 في الاسترداد اذ لا يقبل لان حق الغائب ولا في حق المخاضر لان نفس البيع ليس بسبب ابطال
 حق الاسترداد اذ لم يثبت البقاء لجواز انه باع ثم ان قضى البيع بينهما صعد حق البائع في الاسترداد

[illegible]

وليس كذا بل كذا فثبت ان اثبات بقاء ذلك المشتري شرعا كما اذا اقام البينة انه باع من فلان
 الغائب نفس البيع لا يكتفى بخصم في اثبات البقاء لانتفاء البقاع لا بقاءه لا محالة
 احتراز عما اذا قال لا امرأة الغائب انه وكله لشراء ذلك اليه فبرهنت على الطلقات الثلاثة قبلت
 بها في قهر الوكيل في اثبات الطلاق على الغائب لان ما يدعيه على الغائب وهو الطلاق ليس
 بثبت به لا محالة لانتفاء الطلاق لا يوجب قهره الوكيل لا محالة بانه لم يكن وكيل بالحل قبل الطلاق
 فكان سببا لثبوت البقاء على الكاخر من وجه فزعم انه سبب نفقه به في حق قهره الوكيل ومن حيث
 انه ليس سببا لثبوت نفقه به في حق ازالة ملك الغائب عليها بهذا ما خفف من الضرورة وهو عزم الجواب
 عما زاد كل ربنا بيع عبد وبيع سبه لم يوجب قهره الوكيل انما يوجب قهره من فدان وهو غائب وحين
 لا يقبل ويكفي ما يدعي على الغائب سببا لا يدعيه الاخر لانه سبب باعتار البقاء لا نفقه فانه لو اشترى
 البيع بين الوكيل والمشتري لم يكن له ولا في الاخذ وعما اذا ادعى رجل عبد اسم اليه ثم اراد
 لنفسه يرجع فبرهنت الموجب لانه باع من فلان الغائب لا يقبل هذه البينة وان كان ما يدعيه
 على الغائب سببا لا يدعيه على الكاخر لانه سبب باعتار البقاء لا نفقه فانه لو اشترى البيع بينهما كان له
 الرجوع فلا بد من هذا العهد لكونه احتراز اعني ما قبل المشتري فان قلت ذكر في الكافي انه لو اراد المشتري
 السر والغائب فثبت اليابيع بالبينة بيعه من فلان الغائب يقبل منه عليه لانه ضمن في اثباته ما تعلق به
 من بطلان حق الرد انما يدعيه على الغائب في البيع منه سببا لا يدعيه على الكاخر من بطلان حق الرد باعتار
 البقاء لا نفقه فانه لو اشترى البيع بالتقاضي كان له حق الرد ايجاب بالمنع فانه في الحيط انه يقبل
 بینه اليابيع على بيع المشتري من فلان الغائب وانما يقبل ان لو برهن على اقرار المشتري انه باع من فلان
 رت في اثبات البيع من غائب فثبت عليه من غير ضم فانه عليه عنه وفي فصل الاقرار اخص هو المشتري
 وانما حاز من بطلان ما ذكر في عيني في بران ما اهل المشتري فانه فلان الغائب وبرهن عليه
 يقبل ونقص على الكاخر والغائب جميعا مع ان اشتراهما في الغائب ليس سبب لاستحقاق العيني من يرد في
 اليد او باعتبار حالة البقاء فانه اشتراهما في الغائب لو اشترى لم يكن له استحقاق فلو اراد يرد له سببا نفقه
 لا باعتبار حال البقاء لوجب ان لا تقضي لشرائه من الغائب في هذه المسئلة وليس كذلك وجواب ان ما يدعيه
 على الكاخر في هذه المسئلة ليس الا الملك نفقه والشراسبب الملك نفقه لا باعتبار حالة البقاء بخلاف مسئلة
 التزوج اذا ادعى الكاخر وشاك انما هو استحقاق الرد يستحق في كونه ذات زوجة والتزوج انت بيع
 لا يوجب استحقاق الرد الا على اعتبار حالة البقاء اما المشتري فيوجب الملك نفقه لا كذا في ايجاب الملك
 البقاء فانه ما نفقه في ذلك من اطلاق البقاء بالابتداء منقوضه اذا ابتداء ربا يخالف
 ابتداء فان بيع المشتري اشد من اطلاق ولو بيع غنمي حب فتم قبل القبض بقي البيع في جحر المشتري وكذا
 لو تزوجت امرأة نكاحا ايسر بعد موته لم يزوج ولو تزوجت في حق اميرها ثم مات بن نكاحها كذلك
 جاز لمشتري لا يقبل البينة على المشتري اليابيع فانه يراه من فلان الغائب لان النكاح نفقه ليس سبب للرد
 في سبب خواتم النكاح بوصف البقاء وكثير قبل البينة على بقاء النكاح كونه على اعتبار البقاء سبب

لرد فانه لو كان الغائب لا يقبل البينة على ايجار البينة وبقا البيع له مما وجد به علم ثلثه مسترد ولو ادعى
 باطل النكاح وما شاع من نفقه ايسر في كل زمان فيستحق الغائب بانهما يشهدان مع من علم به
 فلا يقبل شرعا فانه لم قال بعض العلماء في التقضي عن حلف في التوارق هنا في التوارق
 يختصب خصما للغائب فيما اذا كان ما يدعي على الغائب سببا لا يدعيه على الكاخر انما كان بين
 الكاخر والغائب اتصال حتى يصير الكاخر بذلك الاتصال متزامنا بين الناس فيجعل خصما
 على الغائب حياته للمقوق اما اذا لم يكن بينهما اتصال فلا ولا اتصال بينهما في هذه المسئلة
 فلا يجعل خصما حتى لو ادعى المشتري على اليابيع انه زوجها من فلان الغائب قبل اشتريها منه يعقل بینه
 عليه لانه بالتزوج يخرج من الغائب ثبوت اتصال بينهما وانما لا يقبل ان لو اقام بینه على ان طلق
 زوجها غائبا او ان يابيع باعه قد زوجها كمن يشك على هذا الوجه ما ذكرناه في الحيط ان لو اقام اليابيع
 بینه على ان المشتري قد باعها يرد ابطال حق الرد عليه بالبعد لا يقبل مع ظهور الاتصال بين
 المشتري والمشتري منه اللهم الا ان يمنع المسئلة على قول هذا القائل كاجود واية الكافي نعم فيشكل
 بالوادعي عينا في يرد على انه لو اشتراها من فلان الغائب وبرهن يقبل بینه وينصب خصما
 على الغائب لانه ما يدعيه على الغائب سبب لا يدعيه على الكاخر من ان لا اتصال بينه وبين الكاخر
 الا انه حيث ان العيني الذي ادعى اشتراها من الغائب في يده وكثير مثل هذا الاتصال موجود فيها
 اذا اقام المشتري شرعا سدا على بيعه من الغائب ان المشتري انما متصل باليابيع من حيث ان لا يعتبر
 التي تعلق حق اليابيع به اشتراها ثم قد كاي عما اذا اقام البينة على اليابيع قد زوجها من فلان الغائب
 ان النكاح ليس سبب لا يدعيه على الكاخر من استحقاق الرد عليه بل الواجب له الزام اليابيع تسليمها
 سليمة عن العيب كمن عند ظهور العيب وهو النكاح شرط اعله والكاخر انما ينصب خصما على الغائب
 اذا كان ما يدعي على الغائب سبب لا يدعيه على الكاخر اما اذا كان شرطا فلا وما عده من يقول كونه شرطا
 او سببا شرطا فالمسئلة عنده ممنوعة فقد حكى عن بعض المشايخ انه يقبل البينة على النكاح في هذا
 المسئلة واما الجواب عما اذا اقام المشتري شرعا سدا فالجواب ان الوكيل على اليابيع البيع
 من الغائب فيقول لم الكاخر انما يجعل خصما على الغائب في قبول البينة على الغائب اذا كان الكاخر
 يصلي خصما فيما يدعي عليه وكان ما يدعي عليه مما يصح اثباته بالبينة وذلك ان كون
 الكاخر خصما على الغائب في رد كونه خصما فيما يدعي عليه واثبات المدعي على الغائب بالبينة
 في رد اثبات المدعي على الكاخر فانه اذا كان الكاخر لا يصلي خصما فيما يدعي عليه ولا يصلي اثبات ما يدعي
 عليه بالبينة لا يصلي خصما على الغائب ايضا وفي هذا المالح المطلوب من اقامة البينة
 على البيع من الغائب هو اثبات بطلان حق الكاخر في الاسترداد والرجوع وبطلان حق الرجوع فيما لا
 يقبل الشراة عليه مقصودا لانه في الحقيقة شهادة على السبق لانه في المنع دعوى عدم
 بقاء الحق في الاسترداد والرجوع ومن لم يكن اثبات هذا المدعي بالبينة لم يصح اثبات ما يدعيه

على الغائب ايضا لانه يتبع كيف وقد هذا البينة كان الغائب اصلا في اقامته البينة على الغائب
 الا بغير الحاضر حيث لا يمكن اثبات المدعى على الحاضر بالبينة كان الحاضر بغير اقامة والاثبات
 والغائب مقصود وذلك لا يجوز فباعتبار من امتنع قبول البينة في هذا المأكل والله اعلم بالصواب
 وهذا يشكل با اذا قامت المراد البينة على الوكيل بنقلها لغير الزوج الغائب فلهذا حيث يقبل
 في فريد الوكيل مع ان ما يدعى عليه على الحاضر وهو بطا من الكل مما يقبل البينة عليه لانه في الحقيقة
 شهادة على نفق وذكر في الزجيرة في الفقيه الثالث عشر من كتاب الكفالة ان الحاضر غايب متصل خصم
 من الغائب اذا كان ما يدعى المدعى من سبب حق وهو على الغائب من كل وجه ولم يكن دعوى عليه بوجه
 فال حاضر ينتصب ضامنا مع ب ب لعدائه اذا كان ما يدعى من سبب حق على الغائب دعوى على الغائب
 يمكنه ان يثبت بانكار الغائب من حضر فيمكنه الالبان بانكار الحاضر العام مقامه فاذا كان دعوى على
 من حضر وجب لا يمكنه الاثبات على الغائب بانكار من حضر فلا يمكنه الاثبات بانكار الحاضر العام مقامه مثال
 الاول ادعى عينا في يد انسايا ان اشترى من فلانة الغائب سبب لثبوت حق على الحاضر وان دعوى
 على الغائب مثال الثاني اشترى عتدا فاشترى قاسم والبايع فقال المشتري فقامت به لفظ الغائب
 وانقطع منكم في ستره وادرك البائع ذلك فاد اقامة البينة على اقراره الغائب ما يقبل بينة
 ولا ينتصب عليه خصما على الغائب لانه ما يدعى من سبب الحق على الحاضر وهو الاقرار للغائب دعوى
 على من حضر وجب ولهذا لا يمكنه اثباته على الغائب بالبينة من حضر وانكاره وان هذا قلنا ان كفل بامر
 قفاب الكفول عنه فقال الكفيل انما من غير امره مع قاسم وقال الطالب بل في هذا بعد فالقول
 المدعى الجواز وان اقام البينة على ما ادعى لا يقبل ولغيره كان ما يدعى من فساد العقد شيئا ما يدعى
 على الحاضر ومن ورائه عن صفاء الكفالة لانه ليس يدعى على الغائب بل هو دعوى له من كفل وجه المايرى انه
 لو حضر الخط وانكار ان يكفل عليه من غير من غير عبد لا يمكن للكفيل اثباته بالبينة عليه **قوله**
 وما ذكرنا من الحق قد معتبر في جعله خصما على الغائب وقد يقال الفقيه الذي ذكره قد جعل الحاضر خصما
 على الغائب ان كان ما يدعى على الغائب سببا ما يدعى عليه حاضر وهو انما يدعى لا يتوصل الى اثبات الحق على
 الحاضر انما بالثبات على الغائب وبناء في الشرط ايضا لانه كما يحتاج الى اثبات السبب على الغائب كما
 في اثبات شرط بناء عن هذا من غير ان يفرق بين شرط والسبب **سبب** **قوله** ورضا
 على من ادعى حال بخلاف قوله في حكم بينهما والخال انما على ذلك التحكيم لم يبرهنا عنه جاز وجعل
 عطف على حكم ضعيف كونه الاشارة بالعطف على القريب **قوله** لا يثبت له القاضي فيما بينها ما كان
 ما كان كالتقاضي من بين وقع الفرق بينهما في التحقيق والاضافة على قوله ان يوسف دعي من
 لا يقع تعليق التحكيم به حذر ولا اضافة الى المستقبل على قوله فاما مجرد بخلاف القضاء فانه يجوز
 تعليقها بغيره فان قلت ان التحكيم صلح معنى لانه لا يثبت انما يترضى المصير والمقصود
 منهم قطع المنازعة فلا يقع معلقا ومضاه فاكسار المصالحات لهم بخلاف القضاء

الكفيل

والامانة لانه تفويض وتولية معنى ليس فيها معنى الصلح اذ با حكم فوض في حكمه ان يملك فليس بغيره من
 ذلك الوجه ولا يصح من جهة انه صلح فلا يصح بالكل كذا في الشرع ويشكل على من صحة تعليق كونه
 بالشرط وادناه في المستقبل باعتبار سببه نذر على ما تروى في حق من ان تعليقها فانه
 يصح من حيث انه سبب النذر ولا يصح من حيث انه سبب البيع فلا يصح بالكل بل هو على نفسها
 بالجهتين صحفا فليعلم ان التحكيم فيستويان في شمول الوجود او لا يعمل بهما في الكفالة
 كالم يعمل بهما في التحكيم فيستويان في العدم **قوله** لا يثبت له القاضي فيما بينها ما كان
 اعتبارا باهلية الشهادة وهذا مشكل في القاسم لما تروى ان اهل القضاة في ظاهر من حيث
 وعليه مشا جتنا ولو صلح قوله لا يثبت له القاضي اهلية القضاء على ما تروى عن علماءنا
 الثالثة في النوازل ان لا يجوز قضاء القاسم لصاحبها ولكن يشك **قوله**
 اعتبارا باهلية الشهادة الا ان اختلف الروايات في كونها خاصا اهل الشهادة ايضا
 ويصح لغيره **قوله** لا يثبت له القاضي اهلية القضاء وعليه عدم جواز حكم
 من هو سوى القاسم اما استثناء حكمه فيني على الرواية التي لا يجوز قضاءه فانما هو دليل
 على عدم جواز قضاءه فهو دليل على عدم جواز حكمه ايضا **قوله** لا يجوز التحكيم
 في الحدود والعقاص لانه ولاية لها على ذلك لا يمكنه الا بالاحصنة
 ولا يستباح برضاها توحيه ان حكم الحاكم كما يصح فاجوز استنفاده بالصلح
 يجوز حكمه وما افلا والحدود والعقاص يستوفى بالصلح لانه يقتضي اباة الدم
 واستباحته برضاها وهو لا يجوز فلا يجوز التحكيم الذي في معنى الصلح فلا يرد
 الاقرار بالحدود والعقاص بان الاقرار ليس بابادة بل هو بيان انه سخط
 عليه **قوله** لا يثبت له القاضي اهلية القضاء **قوله** لا يثبت له القاضي اهلية القضاء
 لها على ذلك فان قلت كيف يصح الاقرار بالحدود والعقاص قلت بان
 التحكيم صلح معنى ما بناء على المراضة والصلح ببدل النفس لا يجوز بخلاف الاقرار
 اذ الموعود هناك هو حكم القاضي فانه ليس من قبل المتقبل هو نافذ عليه **سب**
 اواة فلا يكون من باب البدل والامانة **قوله** في سائر مجتهدات ليس لا حصر
 عن المسعدات بل ثبت الحكم في المشتقات او بالطريق الادنى **قوله** ويحتاج محتاج
 الى حكم المولى وطلعا للحاير العوام وقد يقال السكون على الفتوى ان كان يصح لزوم
 تحاير العوام فلما الفتوى بخلاف حكم الشرع فلا يجوز لذكر وقد لنا محتاج الى حكم
 المولى فتوى بخلاف حكم الشرع لان الحكم ما كان باخر الم يكن حكم المولى محتاجا اليه
 اذ لا معنى للاحتياج الى حكم المولى سوى عدم جواز حكم الحاكم وانه خلاف حكم الشرع
 ووجه الاحتياج الى حكم المولى لم يكن محتاجا بالاعذار الحكم وجوبه فهو محتاج اليه ليكون الحكم على لا يقبل

استمر

البعض اذا رفع الى المحكم ولم يوافق فيه وانما خلاف حكم المحكم وانه يجوز نقضه لا يرد فيقال محتمل
 الى حكم المحكم وادراك حاجته لا يبرام مع انما قام الى عدم الجواز قولهم وانما خبر بالحكم لا يقبل
 قولهم لا نقض الولاية وهذا بظاهر مخالف ما ذكره في القضية حيث قال اذا قال المحكم
 قامت لغيره غيري على قدر كذا فنقضته فانكر ذلك ابينة واللفظ فان نقضه ما من
 عليه ان حكم بغيره المحكم وانما قال كذا قولهم محتمل فكذا قيل الحكم فان قيل الحكم قد خرج
 من الحكومة من غير ان ينفذ عليه فينبغي ان لا يصح ما كان له بعد العزل اذا قال قضت بكذا
 قلت حكم فاجتزعت من الحكومة ان حكم بغيره متى سمع في زعم المدعي عليه ان لم يكن في زعمه ان محتمل في حكم وهو حكم
 بواحد مع بغيره كالوكيل اذا قال بيعت اسرا وكذا المحكم فانما يصح كوكيل وان كانت الولاية
 بنحو البيع لا في زعم المحكم ان لم يسمع وان كانت لم يثبت فانما اجتزعت بالبيع حال قيام الوكالة فيعمل
 معه بغيره كذا هنا هذا كلامه وعنه هذا ذكر في المسألة من المراد بقوله ولما اجتزعت في حكمه بعد العزل
 فيكون محتمل ولما اجتزعت بعد القول لا يقبل قولهم لا نقض الولاية بالعزل ما لم يثنى
 جميع شئته كقوله في فليل ومنه انما في دار دعوى وانكرها الذي في يديه ثم صالحها منها فهو جائز
 بغيره ان كان المدعي مقدرا له محلهما كالسنة فيكون الدعوى صحيحة فان ادعى صفا
 فيها فانما يصح الصلح اذا ادعى اقرار صاحب الدار بحق فيها حتى يصح الدعوى هكذا قيل كذا
 في الشرح وامض رحمه الله اطلق الدعوى في قوله ومن ادعى في دار دعوى ولم يرد به
 من السلف حيث قال بعد هذا ولا بد من ان يكون محلهما فالصلح على معلوم في محلهما جائز عندنا
 فانه ما لم يأت من الدعوى لغير شرط لصحة الصلح لا الصلح لرفع السبب فخطب الخصم وهذا
 المعنى ممكن محتمل في الوضوح فانه لا بد من ان لا يكون في الصلح ما لم يأت من الدعوى بل من ان لا يأت من الدعوى
 ادعى عليه فحققت من السبب وهذا يدفع بالصلح قوله ولو شهدوا بعد ما يقبل الوضوح التوفيق
 فان قيل ينبغي له لا يقبل وان ادعى شري باطلا لانه ادعى شري ما لملكه بالحق فانه اذا جحد بحجة
 فقد فسحها اذ جحد ما عدم الفسخ من الصفح فافصح الحجة في حق المدعي عليه وتوفيق الفسخ
 في حق المدعي على ارضاء فادى اقدم على شري منه فقد رضى بغير الفسخ فتم الفسخ بينهما فانه اذا شهد
 منه بعد ذلك قال اشترى منه بعد فسخه ما لم يملكه فصح كذا في الكافي ويصح لزوم قوله في العقد يجوز ان
 يختلف في حق من كان اشترى من غيره فانه في حق البايع تحصيله في ذلك الوقت في حق المشتري
 فانما يثبت على شري بعد دعوى الخصم وجوب الوضوح حجة فانما على شري بعد اقراره منه
 وانه محتمل فكذا هكذا قولهم ادعى شري باطلا ممنوع بل هو شرع في حق المدعي عليه
 ما ذكره الكافي لا يثبت على قول محمد رحمه الله فان محله ما عتقه الصلح ليس بفسخ عنده مطلقا
 الا بركه لشر المحض لو جحد الوضوح لا يمكن فسخا عند حقه لو قامت البينة عليها بعد موت الموصي
 يقبل ما شريه قدم على الشراء انما يكون في الحجة اذا كان شري الرجل ملكه باطلا مطلقا وليس

كذا بل هو صحيح اذا قضى الحاكم انما استقرى مال من المضارب مع لانه يستقيم هذا الشرط والاية انفس
 مع بناء فاعية المضاربة والافق والشرط انما عليه ما انكر الحجة فانه قد مضى لمن يتصرف فيه بملكه فان
 لمن يشتري منه يستقرى الاية انفس كذا يشتري ربح المال ماله المضارب بل لانه لا ربح المال بملكه فان
 في ملكه بفسخ عقد المضاربة ومدى الحجة لا يمكن فيه بوجه وعنه هذا ينبغي لمن لا يمكن الاقدام على الشرف اقرار
 بالملك لبايع كاهود ربح الجامع لوزانه اقدم عليه لاستيفاء الشرف قوله لان المشتري ما به كاه
 فسخا على جهته اذا الفسخ بثلث به او بالجزء كذا اذا اجازها فانما اعزم البايع على تركه الحكومة ثم الفسخ
 لان العقد لا يفسخ بفسخ احد ما لم يقبل الاجزاء او لانه لا يفسخ البايع على تركه الحكومة فذكر
 بفسخ صاحبه ولا لانه الفسخ كذا الكافي وانما انما الفسخ في العقد بمحمد واحد بها وعنه الكافي في ترك
 الحكومة ففسخ بالتراضي وانما مشكل ما ذكره الكافي في باب العيب في قول المشتري اذا بايع في اشتري
 في المشتري اشترى البيع وظن على ذلك وعنه المشتري الاول على تركه الحكومة ثم وجد الاول به عيبا رده على بايع
 لا نقض العقد بدونه فانه فساد له بغير ملكه بفسخ الكافي وانما يقول بان نقض العقد عند محضر
 المشتري البيع وعنه البايع على تركه الحكومة ففسخ بدونه فانه فساد له بغير ملكه بفسخ الكافي في عيبا
 كانه رده على بايع ولو كان الفسخ بالجهة من احد بها وعنه الاخر على تركه الحكومة ففسخا بالتراضي لا نقض
 اليه فام كذا في الرق على بايعه بالعيب لان الفسخ بالتراضي بيع بوجه في حق الثالث والبايع الاول
 الثالث وليس كذلك فان قلت قد ذكر ثم خلف المشتري على انكار البيع وبناهم بذكر وجاز لمن يبعث
 الانفس في صورة خلف المشتري انفسا على بايعه فاما اذا لم يخلف بفسخ الفسخ بفسخه اجيب بانما
 خلفه لو كان بفسخ لا ارتفاع العقد لم يكن لتوضيع عزم المشتري الاول على تركه الحكومة ووجه فائدة حيث
 توهم كذلك علم لشرط الفسخ بالجهة من احد بها وعنه الكافي وكيف يكون فورا بخلاف فسخا ابينة بعد اللطف
 بقوله ولو كان العقد بفسخ ففسخا بغيره ففسخا لم يكن ثبات العقد بعد بالبينة والبراهين قوله
 ولانه لا بعد اسبغ الفسخ لانكار المشتري ويقال لا يثبت لفسخه استيفاء بفسخ الانكار بل لا يبرهن
 فقد البينة العادلة وبجهد الخلف اذا لا قدر عنه ووجه البينة العادلة ولا عند كونه المدعى عليه
 عن العيب فانه تعليل مدله والبايع رضا بالبيع على وجه يتمكن من استيفاء الفسخ في غير كتاب
 فيه ان الحكومة ثم اقام البينة او الاستحسان فاذا احتج بالذلك لم يكن راضيا وهو ما هو قوله
 فان رضى البايع بفسخه بفسخ العقد بفسخ البايع بالزعم والعلل من الامسك ونحو وانما
 انما لمن يعتبر للرجوع فسخا ففسخا دليل على ما ذهب اليه محمد رحمه الله عليه رمة واسعة من انما جحد
 ما عد الشك في البينة ايضا ولكن لما لم يقبل قوا رضاء هنا لا يتوقف على فواته فيما
 اذا اشترى شيئا ثم وجد عيبا ثم لا يستند المشتري بالفسخ بل بالبدن في التراضي او قضاء التراضي
 فكذا يجب لشر يتوقف الفسخ على التراضي او قضاء التراضي قوله فكذا يصح مكانه كذا
 لا يصح مطلقا ففسخا ولو ما اذا صدق مستحسنا كذا في المسائل الثلاثة الأخيرة حيث تصدق

فيها اتصالا وليس كان لا يصدق متصلا ايضا كمال في المسئلة الاولى لا يصدق فيها اتصالا لانه رجوع
 عن الاقرار ببعض الجواهر في الرجوع بعد الاقرار لا يصدق متصلا ومنفصلا بخلاف المسئلة الاخيرة لان دعوى
 الزيادة فيها بيان يعتبر الاحتمال ليس براد قبض بعض الحق او قبض الثمن في انما لا صفة واستيفاء
 بعض الحق وبيان التفسير يصح خصوصولا ولا خصوصولا ووضع المسئلة في صورة الانفصال حيث قال ثم ادعى
 وكلمة ثم التزم في قوله لا يصدق ولا بد من الجهة او تصديق فصح بغيره لانه لو برهن على الالف يقبل منه
 ويجب ليس لا يقبل لانه متناقض في دعواه الا ان يعتبر اسكان التوفيق بان كان المقر له قد باع شيئا
 من المقر له في درهم عن انما لا يملكه اياهم فاقوله بان ومن التيارات لم يصدق بعد فرد المقر له اقراره ثم
 مضت الحق في ذلك المجلس ولزم البيع ووجب له الالف فقال بل في عليك الف وما يقال ان البينة
 انما يقبل لان التناقص عرق في محل الخلاف فيه نظر قوله لان احد المتعاقدين لا ينفرد بالبيع
 كما لا ينفرد بالعقد لا محالة فحق العقد فحق التصديق ذكرنا ان احد المتعاقدين لا ينفرد بالبيع كما لا ينفرد
 بالعقد لانه حقما فحق العقد فحق التصديق وذكر قبله ولا ذلك قبله ولا ذلك في الاستيفاء والتمس من
 المشتري فان رضا البايع فيستبد بغيره والتوفيق بين كلاميه صعب كذا في الكفاية ووجود التوفيق
 ليس ما ذكر قبل هذا من قوله لزم البايع فيستبد بغيره فالمراد به ان يستبد به اذا كانت رضاه من الاصل
 وذلك لزم البايع انما رض بالبيع بشرط لزم يتكبر من استيفاء الثمن فانما ان التمكن محو المشتري
 ابيع فان رضاه من الاصل في اذ التراضي بشرط لا يكتف باختياره وانه فيستبد بغيره كما لو اشترى
 عينا فاذا رده وجب له ثمنه ولو خيار الرؤية او الشرط وما ذكرنا من ان احد المتعاقدين لا ينفرد بالبيع فعناه
 ان لا ينفرد اذا لم يفت رضاه من الاصل في هذه المسئلة لم يظهر فوات رضاه بخلاف البايع فانه لما بعد ركه استيفاء
 الثمن بانما المشتري فان رضاه من الاصل فيستبد بغيره للملك من الاصل فلا يستبد بالبيع ضرورة وفي
 التماسه ويمكن ان يرق بان مراد بقوله فيستبد بغيره ان لا يحتاج فيه الى دفع المشتري لانه قد ثبت
 الفسخ منه ولانه للرجوع فلا يحتاج فيه الى دفعه فيثبت بها البايع والمراد بقوله بخلاف ما اذا قال المشتري
 وانكره لم يجمع البايع على ترك المصونة لانه لما لم يترك المصونة لم يثبت الفسخ من جهةه واذا ثبت من الاخر
 محو الفسخ لا يثبت بالواحد ظلال بطل الرجوع بالاركانه دعوى المال وهذا لان التناقض في الاقرار
 غير معتبر في نظرنا ولا يجوز لزم على الاستبداد على ان لا يحتاج الى دفعه اخر ثانيا غيرنا حرمانه لو كان
 المراد بقوله فيستبد بغيره هذا مال فاد التسليل كما بقوله ولا لانه لا يغير استيفاء الثمن
 الاخر اكثر ما يفيد الاول وهو قوله لان المشتري لا كان فسخا لانه اخره يصرف بالتأمل ثم الخفاء
 ليس المقر له لا يبطل بجهله بالاقرار مع كونه ذلك متناقضا في الاقرار فلا يكون معتبرا بل يبطل بالدعوى
 يدعي عليه الف والناقص في الدعوى معتبر وليس لم يكن معتبرا في الاقرار لانه في الاقرار بخلاف
 الدعوى قوله وقد انكره مكان متناقضا فان قلت ارتفع اطلاق بالقضاء فصار كذا باطلا
 متناقضا كما اذا رده المشتري المبيع المحبب على البايع بقضاء حيث يكون له الرد على بايعه

وليس انكره العيب انكره بغيره عاقت التناقض اذا كان جناه على الخفاء وكذا حلقه تقسم البينة
 اثبت قبل الخلق وانه كذلك لجواز لزم لا يكون مستلزم مطلق على العيب فانكره با عليه ثم اثبت بينة
 على الخلق في الثالث عليه علم الارجح فاد الرد ولا كذلك صحتها لانه ليس بمناه على الخفاء لانه ادعى فسخ
 نفسه فان قلت مشكل بما اذا ادعى رجوع على خزان له على فلان كذا وان هذا كفسل عنه باسمه فقص الحق
 عليه بالبينة بعد ما انكره فله ان يرجع على المكفول عنه اذا ادعى ما انه كاذب شرعا والتناقض ليس
 في محل الخلاف قلت انه انكره الكفالة ومن الامر بالاقرار وهو منفصل عنها فانما ردها لا يكون
 انكار الامر الرجوع باعتبار وقد ثبت بالبينة وقد ادعى دينه بخلاف مشكلتنا اذ البراءة
 عن كل عيب لا يبيع بغيره البايع فانما البيع انما البراءة فمحمول البراءة تنقض كذا في الشارح
 قلت من المصنف رحمه الله تعالى عليه وجهه واسعة ولاية الخاصة مع بايعة الرد بالعيب وولاية
 الرجوع على المكفول عنه على التكاليف الشرع حيث قال في مسئلة الرد بالعيب نهاية الامانة انكره قيام
 العيب صار كذا بشرعا وقال في مسئلة الكفالة ونحن نقول انه صار كذا بشرعا فبطل بطل
 رده فقد بين ولاية الخاصة مع البايع وولاية الرجوع على التكاليف الشرع كما كان في هذا العالم
 وايضا سلمنا ان البراءة بالامر والامر بالاقرار متغايران وكذا الثابت بالبينة هو الكفالة بالامر والامر
 بالاقرار وهو لم يقره ايضا فلا يثبت الرجوع باعتبار نعم لزم الكفالة بالامر بتفهم الامر بالاقرار
 وكفى انما وكفالة بالامر انما انقضت من حيث بثوت في صدر فلا يثبت له الرجوع
 الا بالتكذيب الشرعي وبالجملة فان التكاليف الشرع لشرع ترتيب الاحكام كمن اشترى من غيره شيئا
 فاستحق عليه بالبينة كان له الرجوع بالنظر على البايع وان رجع منه البايع وعدم ولاية الرجوع لانه صار كذا
 شرعا ثم لان ان انكره للعيب في محو خفاء والموت في كل من العبدية به ان التملك منها رجلا انما
 يطلع عليه التفتيش والتفتيش فانه لم يطلع عليه فذلك بتفسيره بخلاف ما حمله فانه انما يطلع عليه بالاطلاق
 الزوج المسترد به وكذا المكاتب بغيرها على الاصل لا المسترد والوكو به وايضا لو كانت ولاية
 الخاصة في مسئلة العيب باعتبار ان التناقض فيه عفو كونه في محل الخلاف لزم ينبغي لزم يثبت
 هذه الولاية له فيما اذا لم يجر بطلان الشرع ايضا كما لو اقر المشتري بانه لا عيب فيه ثم ادعى فيه
 عيبا والمسئلة بخلافه وايضا لو كان ولاية الرجوع في مسئلة الكفالة باعتبار الامر بالاقرار لا
 لا باعتبار الكفالة لزم ان يرجع الكفيل في هذه المسئلة بما ادعى لا بما ضمن والمسئلة ممنوعة
 لما في الكفالة فان الكفيل في الامر يرجع باضمن لا بما ادعى والكفالة التي بتمه بالبينة كانت ثابت
 ميانا فبكون حكمها واحدا وايضا قد سبق في الشرع ان محمدا رحمه الله عليه لا يجوز الرد على البايع
 الاول مكان التناقض واعتذر عما قاله ابو يوسف رحمه الله عليه من انه صار كذا بشرعا
 قوله لا عيب في العيب في الحال والمآل والتاخي كذا في قيام العيب عند
 البيع ومن الاول ولو كان هذا تناقضا في محل الخلاف وكذا في معناه عند ايضا

او التناقض في محل الفناء غير متعين عندنا ما انظر في الجواب لنرى ان البراءة على كل وجه لا يصح
 بوجه البيع فخرج ان اثار البيع اثار الاستاذ ان اثار الاستاذ فيكون دعوى البراءة بعد
 ذلك تناقضا والكذب شرعا اما بوجه البيع ومن البراءة لانه الكذب يثبت ضرورة الاثبات بالقضاء
 والقضاء يقتصر بالبيع اما البراءة فلا يثبت بالقضاء لا قصد وهو ظاهر واما بوجه البيع
 كما يستلزم وجوده اما اثار البيع فيستلزم اثارها ما يستلزم البيع وانما الاستاذ في اثار الممنوع اما اثبات
 بل ان لم يستلزم اثبات بل ان لم يستلزم اثارها فيكون دعوى البراءة تناقضا بخلاف مسند
 العيب والكفالة بالقضاء يثبت ولاية الرد المخاصمة مع بايعه وولاية الرجوع على المكفول
 عنه لان وجود العيب والكفالة عنه بالامر يستلزم وجود ما بين الولايتين فيبطل بالقضاء
 على ما ذكره وفيه ايضا لان اثار البراءة لم يكن قصدا بل في حق اثار البيع فيجب لنسب بطلان
 في ثابت في حق الشيء بوجه وجوده وعدما الاثر في من اشترى شيئا من دونه بسبب لا يورث
 الا بالبيع ولن يصح قوله بالانقضاء على الشرايين لان اثاره في حق الشراء وقد بطل الشراء
 بالاستحقاق فيبطل الاقرار الثابت في حقه ايضا حمله اذا اقر بملكه مرفعا في استثناءه منهم
 ثم استحق حيث يورثه اليه اذا حصل فيجب ان يبطل اثار البراءة عند بطلان ما يثبت في حق
 وهو اثار البيع ويصح يلحق بالعدم فلا يكون تناقضا بعد ذلك بدعواه الا ان حجاب
 ان بطلان التضييع انما يوجب بطلان ما في ضمنه اذا كان بطلا في قصديا اما اذا كان عرفيا
 فلا اذا ثبت ضرورة فلا يظهر في حق غيره الا يرى ان تقديم جميع الكفالات واجب على
 الثاني في باب الظاهر كمن وجب تقديم القريب والصيام مخصوص عليه بقوله
 من قبل لن يتماسا فظهر وجوب الاخلاص حتى لو وقع في خلافها وجب الاستيفاء تحقيقا
 لاحكام الواجب في ضمن وجوب التقديم وتقديم الطعام لانه ليس متصفا بل ثابت ضرورة
 كمن الكفالة صومه الحرة التي اوجبها الله فلم يظهر في وجوب الاخلاص وان كان وجوبه من
 ضرورات وجوب التقديم وكذا الكتاب اذا انقضى من الشاخص مخصوصا بشراة الشراء
 وقاما اذا انقضى ضرورة كالتكليف المتعلق منها بشراة الزور فلا يثبت له المشهود لعلم ان ما
 ثبت ضرورة لا يظهر في نوازه ومتعلقاته بطلان اثار البيع هنا يثبت بضرورة القضاء
 بضرورة الاستقصاء فلا يظهر فيما بعده وهو اثار البيع وهنا ايضا يثبت بضرورة القضاء
 بضرورة الاستقصاء فلا يظهر اثاره بخلاف الاقرار بالملك للبايع فانه قد يثبت في حق الشراء
 وقد خرج القاضي الشريفي بعد الاستحقاق مقصودا فيبطل في حق الاقرار ايضا والله
 اعلم بما يقا في احوال قول الله لان الاستثناء مقصودا في مال فانه ثبت قوله
 فاما الله تعالى انما كان في حكم الاستثناء وجب لن يعرف الاخير في قوله عند الصلح
 والشرع طالق وعليه المتيقن ان بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى في قولهم جميعا والله

اذ الاستثناء ينصرف الى ما يليه من جملة عند علمائنا فيجب لن يعرف الاخير في قوله عند العلم
 طالع وعليه المتيقن ان بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى في قولهم جميعا ولن كان في حكم الشرط وجب لن
 ينصرف الى الكل عند علمائنا اذ الشرط ينصرف الى الكل جميعا ولن اجب بانه شرط والاصل فيه
 لن ينصرف الى الكل غير ان انصرف هنا عندهما لا الاخير بقرينة لن انكر الموقوف والصرف الى الكل
 رد بان التعليل بقوله وكذا الاصل في الكلام الاستثناء بشرط ان حرف الاخير هو الاصل
 لانه حرف هنا الاخير بقرينة ثم ما ذكر في تليله انه في قوله ما وجدنا بوجه لن يكون الحكم استثناء
 كما حكمنا شرط لانه لا ينصرف في القضاء ما هو ان يثبت في نفسه وبان كان هذا
 لا يصح للاسحقاق ولا يلزم مسأله الطائفة اذا كانت الماء جارية وقت الخصومة من حيث يجعل
 في لصالح الطائفة في ايجاب الامور لانه الساع على سبب الرجوع وهو العقد وقيل في ان
 والظاهر جهة التاكيد وابقا ما كان وفي مسأله الميراث اخلافا في وجوب السبب وهو الزوجة
 مع اتفاقها في الترتيب عند الموت فلا يصح الظاهر هذا لما ذكرنا في الامام قاضي قاض وفي الفوائد
 الظهيرية لنستحق بالمال انما يجوز لاثبات امره كمن في موطن اقدم سبب يستحق ثمار
 لانه موطن يكون سبب الاستحقاق قايما وسبب استحقاقها وهو الزوجة معدوم في حال
 وسبب استحقاق التركة قائم في حال وهو الاجارة فان قيل بطلان ما اذا مات الرجل وترك ابنته
 فقال امدحها مات ابني ما وكنت مسلما حال موته وقال انظر صدمت وكنت مسلما امره
 ايضا اسلمت في حال موته وكذا به الابن المتفق على اسلامه وقال انما اسلمت بعد موته قال قول
 قول الله ولم يجعل احوالكم حكما على اسلام الابن المختلف في اسلامه فيما مضى مع قيام السبب
 في احواله وهو النبوة قلنا ما ذكرنا من الطريق انما يصار اليه اذا اختلف في الماضى في نبوت مأمور
 ثابت في حال اما اذا اختلف في الماضى على خلاف ما هو ثابت في حال غير انما اختلف في مقدار فلا يصار
 الى الحكم لكان ولن كان السبب قايما الا يرى ان في مسأله الطائفة اذا اختلف على الانقطاع في بعض
 مدة الاجارة بان قال المستأجر كان الماء منقطعاً شهرين وقال الموجد بل شهرين افا نقول
 قول المستأجر مع يمينه كان الماء اجاريا في حال لانها اختلفا في جريان مقدار وذلك غير ثابت
 في حال وفي مسأله الامنين ومسأله الكتاب حاصل الاختلاف واقع في مقدار مدة الاسلام لا في نفس
 الامر والاثبات في حال نفس الاسلام مقدور وهذا هو المأخذ في المسألة كذا في الشرح قلت
 ما ذكر في الفوائد من لن الاختلاف في مسأله الامنين ومسأله الكتاب وقوة في مقدار مدة الحكم
 وحواله لا يحكم في مسأله منقوض بما اذا مات المقر في حق امراته مسأله فقالت اسلمت بعد
 موته وقال الورثة اسلمت قبل موته قال قول الورثة وذلك ان المصنف رحمه الله حكم
 احواله في هذه المسألة حيث قال ولنا لن سبب امره ان ثبت في حال فيثبت فيما اذا مضى
 حكما لكان ولا يخفى لن الاختلاف في هذه المسألة نظير الاختلاف في مسأله ابنته وهذا الفعل

فان
 ورث

بالفعل وايضا في مسألة الابن ومساكنه انما وقع الاختلاف في وجوب الاسلام عند الموت في مقدار من الاسلام لم يتلقا بعد الاتفاق على وجوب الاسلام لولا كان او يومين شهر اكان او شهرين بل الورثة تدعى اسلامها بعد الموت ومن شك في وجوب الاسلام قبله وشك في هذا لا يعتبر اتفاقا في المقدار الا ان لو استأجر عبد شهر ابد ربح فقضى في اولى الشهر ثم حابه انما شهر وهو اربع او ريفن فقال المستأجر صبرا فذمه وقال الموطن لم يكن ذلك الا قبل لن تاتي ساعه فالقول قول المستأجر واذ جابه وهو صحيح فالقول قول المخرج حكاه لعل والمسالمة في الاجابة فلم يجعل هذا اتفاقا في مقدار من الا باق والذين فكذلك مسألة الابن بخلاف ما اذا اختلفا في انقطاع الحكم كان بعد الاتفاق على وجود اصل فيما مقرر لا يستقيم حكمه هنا متعذر اذا اختلفا في اجابة في الحكم بدله على جريانه في المالك من الازمنة كلها ولن كان منقطعاً في ذلك على انقطاع في جميع الازمنة السابقة ما لا دلالة له على شيء على قدر يوم او يومين فصار حكم الحاكم الحاكم بذلك بل كيف يقول المستأجر مع يمينه على ان ما ذكر في النوازل من اجواب عن مسألة الطائفة لا يطرد فيها اختلفا بعد انقضاء مدة الاجابة اذا اباة بفتح يا نقضاً مدتها فلا يكون السبب قايماً في الحكم في المسألة الا بالافاضة فان جواب الحق لا يشمل هو ما ذكره امام قاضي خان وهو المذكور في الكافي قوله ولا كذلك بعد موته وقد يقال التركة قبل النسخة والعرف في الوارث ساعات على حكم ملك الميت حتى لو حدثت الزيادة قبل النسخة والصرف في الوارث بعض منها ويؤخذ بها وصاياها فكان اقراراً على الميت فوجب لن لا يصح قوله **قوله** ولو قال المودع لغير هذا مني ايضاً فني بالمال الاول فان قلت ينبغي لن يفتن النصف لكنا لانه اقراران نصف فافترق بينهما بنيت بضاد قد سمعنا قولاً ولكن قلت لا يلزم من كونه متتابعين استحتمت بالمال في الشك في ذلك ان كان ما بيننا بعض المودع لكنا ايضاً اذا وقع المودع في ابرق الاقل بغير قضاء وايضاً ان هذه اذا شهدنا ابن الميت فلم يقولوا ووارثه تقبل الشهادة ويحكم بالموثوق في العجالة فلم يكن النبوة مستلزماً لبقائه المال لا سيما في الشهادة بالارث من عند حد من حيث ووارثه قوله **قوله** فيكون اقراراً على المودع فلم يصح في حق الاقل اما في حق النصف فصح حتى يضمن النصف اذا وقع على المودع قضاء وكما لو اقر بالمودع من لاشاء ثم اقر بالانكاح عليه لن ينفى فيها الا لاطلاق اقرارها صحيح ورجوعه باطل ولا يضمن لغير قضاها لافتراقه لكنا وليس دفعه الى الاقل بقضاء وعند ابيه يوسف رحمه الله عليه رحمه واسم انما يضمن اذا وقع المودع بغير قضاء اما اذا وقع بالقضاء فلا قوله **قوله** ولان الكفيل له مجموع شكل هذا التعليل باذا شبه الدين او الارث بالاقراء فانه يؤخذ الكفيل في الاجماع مع لن الكفيل له مجموع جوابه لن في الكفيل اذا ثبت الدين بالاقراء ووايتن عن ابي

رحمه الله قال الامام الخراساني رحمه الله لو قال المودع لغير هذا مني ايضاً فني بالمال في الشك في ذلك ان كان ما بيننا بعض المودع لكنا ايضاً اذا وقع المودع في ابرق الاقل بغير قضاء وايضاً ان هذه اذا شهدنا ابن الميت فلم يقولوا ووارثه تقبل الشهادة ويحكم بالموثوق في العجالة فلم يكن النبوة مستلزماً لبقائه المال لا سيما في الشهادة بالارث من عند حد من حيث ووارثه قوله **قوله** فيكون اقراراً على المودع فلم يصح في حق الاقل اما في حق النصف فصح حتى يضمن النصف اذا وقع على المودع قضاء وكما لو اقر بالمودع من لاشاء ثم اقر بالانكاح عليه لن ينفى فيها الا لاطلاق اقرارها صحيح ورجوعه باطل ولا يضمن لغير قضاها لافتراقه لكنا وليس دفعه الى الاقل بقضاء وعند ابيه يوسف رحمه الله عليه رحمه واسم انما يضمن اذا وقع المودع بغير قضاء اما اذا وقع بالقضاء فلا قوله **قوله** ولان الكفيل له مجموع شكل هذا التعليل باذا شبه الدين او الارث بالاقراء فانه يؤخذ الكفيل في الاجماع مع لن الكفيل له مجموع جوابه لن في الكفيل اذا ثبت الدين بالاقراء ووايتن عن ابي رحمه الله قال الامام الخراساني رحمه الله لو قال المودع لغير هذا مني ايضاً فني بالمال في الشك في ذلك ان كان ما بيننا بعض المودع لكنا ايضاً اذا وقع المودع في ابرق الاقل بغير قضاء وايضاً ان هذه اذا شهدنا ابن الميت فلم يقولوا ووارثه تقبل الشهادة ويحكم بالموثوق في العجالة فلم يكن النبوة مستلزماً لبقائه المال لا سيما في الشهادة بالارث من عند حد من حيث ووارثه قوله **قوله** فيكون اقراراً على المودع فلم يصح في حق الاقل اما في حق النصف فصح حتى يضمن النصف اذا وقع على المودع قضاء وكما لو اقر بالمودع من لاشاء ثم اقر بالانكاح عليه لن ينفى فيها الا لاطلاق اقرارها صحيح ورجوعه باطل ولا يضمن لغير قضاها لافتراقه لكنا وليس دفعه الى الاقل بقضاء وعند ابيه يوسف رحمه الله عليه رحمه واسم انما يضمن اذا وقع المودع بغير قضاء اما اذا وقع بالقضاء فلا قوله **قوله** ولان الكفيل له مجموع شكل هذا التعليل باذا شبه الدين او الارث بالاقراء فانه يؤخذ الكفيل في الاجماع مع لن الكفيل له مجموع جوابه لن في الكفيل اذا ثبت الدين بالاقراء ووايتن عن ابي

في الوارثين من الزكاة اول ما يجب ان يقرر من هذا الموضع هو تفرع ما ادعينا وايضا الموضع
 نقل المسئلة عن كل واحد من هذه المسائل في كما هو من كونه في صورة دعوى العترة كما ذكرنا من الكافي
 وانما ارجع عليها على صورة دعوى الدين اللهم الا ان لا يكون له ما يقول كونه هو خضعا في جميع الدين للخصومة
 في استيفاء جميع دينه في ابياته يعني من جميع الدين ما يستوفي منهم اذا كان جميع التركة في يده
 ما لم يكن قد خرج جوف ما ذكر في كتابه وانما في قوله **تولسم** هو على ما فيه الزكاة اي يجب
 عليه استيفاء بكل ما يجب عليه الزكاة وهذا ما يستقيم على قول محمد بن قاسم فانما على قوله لا يوسف بن جابر الزكاة
 ليس بتعين حتى تدخل الامن العترة عندنا فانما ظهره بفعل في كل ما يجب فيه صدقة الفطر ايضا عندنا لانه
 ليس بانه مما يجب فيه العترة فان قلت ما وجه وجوب التصديق بقوله ما في المسئلة من صدقة وليس فيه ما يرد
 على الوجوب قلت المال انما يصير صدقة بالاداء الى الفقير قلنا سمي بالصدقة وهو غير مودى الى الفقير
 به بل لا بد من بعض الادلة هنا اتفقنا على كلامهم ولكن صيغة الاداء فعل حتى لا يمكن تفرع
 ما اذا مقررنا ان يجب ان يردى هو في حكم ما دعه من حيث ان يكون بغيره لا محالة فكان ايجاب
 المال الذي هو في حكم الاداء من حيث ان الوجوب على نفسه كما داه الى الفقير فصحت تسميته صدقة بما لا يتعد
 الايجاب قوله **تولسم** اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب فان قلت ان ذلك تحت الايجاب
 انما هو فصول المال واذا لم يكن فاضل ما لا يستفاد منه نفقة ونفقة عياله فكيف يتصور ان يكون
 فاضل ما لم يتعلق نفقته عياله بما يجب بانه ليس المراد بالفاضل من لا يحتاج اليه المراد به وان
 اعلم ما يمكن من قولنا خاصة ومصرفا اليه ومطراحة وبما لا يمكن له مال يحتاجه وواله وكذا لا يمكن
 من قولنا بالخاصة ومصرفا اليه كون ملك ما في وجهه وليس بالانصراف الى نفقته فان هذا المال
 لو لم يعرف الى حاجته وبقا الى من مضى لولا وجوب قيم الزكاة قوله **تولسم** لان ايجاب العترة
 ايجاب الله تعالى فيصرف الى مال وجب استوعبه فيه الصدقة من المال يعني ان العترة لو اوجبت على نفسه
 شيئا لا يعجز عنه الا ايجاب اذ وجب الله تعالى عليه من جنس ما اذا لم يكن له الا انما حارة فان قلت
 الاموال التي لا تجب الصدقة فيها ان كان ما اوجب الشارع الصدقة فيه من جنس وجب ان يرضى في مال من
 في المسئلة من صدقة والاوجب ان لا يصح النذر شيئا بالذلة ونحوها مما لا يجب الصدقة فيه فحقا بقرعة
 لا يقد شرط الايجاب ايجاب بانه لا نزاع في ان الاموال التي لا تجب فيها الصدقة مما لا اوجب الله تعالى
 الصدقة على العترة من جنس وكذا اعتبار الزكاة او من البعيد وفيما اذا طلق المال امكن صدقة النوع
 ان يوجب اوجب الصدقة فيه فلا يفرق الى غير اعتبارها للجهل الزكاة اما اذا لم يكن اعتبار
 ما من جنس ما لا لا يجب الصدقة فيه حق الله تعالى كتابا بالذلة فلا حرم ان يعتبر من بصره
 ايجاب الجنس البعيد قوله **تولسم** معتبرا بايجاب الله تعالى وما اوجبه الله على العترة من الصدقة
 مضيا الى مطلق المال كقولهم **تولسم** تعالى فذكرنا ما اوجب صدقة انصرف الى الفصول لا الى كل المال
 فكذلك ما جبه العترة على نفسه فان قلت عترة العترة ايضا فان اوجب الشارع قيم الصدقة

وهو صدقة الفطر فيجب ان لا يقصدوا بالعترة ايضا قلت صدقة الفطر ليست بصدقة مطلقة
 هي عبادة فلا يرد كذا في اكان شيئا وفيه نظر لانه لا ينظر الى العترة في الصدقة عبادة
 حينئذ وحتم الله عليه دمه وسحقه باعتبار ان جهة العادة في العترة واجبة على العترة ليست بصدقة
 مطلقة هي عبادة بل في صدقة العترة ايضا **تولسم** الصدقة الفطر لا اولى لغيرها لانه
 في عبادة العترة لانه كانت الصدقة يجب فوجوبها انهم ليس لا بد ان حال بل با عبادة
 لغير المولى بل عليه ولولا ذلك لوجب للصغيرة وكل ما يلى عليه ويقوم هو بغيره وليس
 ذلك بالاول او يقال صدقة الفطر ليست بواجبة في عبادة لانه لا بد من العترة في العترة
 وليس يجب فيها حقيقة فهو واجب فيها كما من حيث انه واجب فيها يحصل منها
تولسم لانه الوصايا خلافة لاضافتها الى ما من بطمان الا بانه قلت هذا
 اشارة الى لغير الخلافة تستدعي انقطاع ولاية الاصل وانما مشكل ما سياتيك في الوكالة
 لانه ان كان يثبت للوكيل اذا استمرى وكيله لاجل خلافة عن الوكيل كما لغيره يجب ويصا مع قبا
 ولاية الوكيل فمما لغير الخلافة لا يحتاج الى انقطاع ولاية الاصل ثم لاضافة الوكيل
 بشبه الوكيل فبشبه الوكيل يقتضي ان لا ينفذ تصرفه قبل العلم وشبه الوكيل يقتضي
 ان ينفذ فيجب ان لا ينفذ بانك قوله **تولسم** وفي الادلة وهو الوصاية فتوجب لعين
 الموصى وقد يشكل بان الجواز انظر بما من حكم حيث لم يعلم بالوصاية و بان التذكار يمكن
 لانه على ما يستلزم لانه الوصاية لا تتم بالتمتع بعد موته وما امكن تداركه لا بعد فانيه قوله
 اما الوصية فاضت الميراث لانها خلافة كهي فان قلت اذا كان الوصية خلافة كالميراث
 ينبغي ان لا يوقف بموته والعترة وسياتيك لغير الموصى به لا عليك قبل القبول عند علمائنا
 الثلاثة قلت جواب ايضا **تولسم** سياتيك في الوصايا قلت لا سبب الصدقة اوجب
 عبادة الخدمة ايضا سبب صدقة الفطر مع انها لا تدخل قلت بانها وان كانت
 الصدقة كغيرها باعتبار ان راس يوتى وعلى عليه لا باعتبار ان مال والارض العترة سبب
 العترة باعتبار ان مال ملك لاداء فافق قوله **تولسم** لان يخصص هدمه اي ليس فيه
 معنى العبادة بوجه والا فالخراج بموته فيمنه معنى العترة قوله **تولسم** اما الوكالة فانما
 وهي تملك انصرف من الوكيل فيوقف كاطهته وخبرها كذا في الشاهان وفيه نظر فاعرف
 لغير الوكالة لا يمتثل التعليق بالشرط من لو قال اذا جاء رأس الشهر فان وكيلي يبيع
 هذا العبد يجوز فلو كانت الوكالة تملك انصرف لاصح تعليقه اذا التعليلات لا يمتثل
 وايضا قد مر في الشاهان في كتاب الاكراه لغير الوكالة من الاستفاضة انصرف
 الوكيل اسقط ذلك الحق هذا الغاية وقوله **تولسم** هنا وهو تملك انصرف من الوكيل لغير
 بان الوكالة من الاثباتات فلا بد من وجه التعريف قوله **تولسم** فيتوقف على العلم هذا اذا ثبت

ولو كان له قصدا اما اذا كانت ضمن امر ظاهر بالتصرف بان قام لغيره استعصى من فلاح صبي
 يثبت بدونه العلم قولهم لقدرة الموكل اي بنفسه او توكيله اخر فلا بد ان يكون الموكل
 قادرا على التصرف بنفسه او توكيله اخر فلا بد ان يكون كالمعوم بوكالة غيره ببيع صيد والمسلم
 يوثق التصرف في بشرا وخرافا وعتير قولهم حتى يشهد عنده شاهدات مستويات
 حتى لو فيه بالعدل فاستعان لا يثبت العقل عنده لانه غير الفاسق واجب التوقف
 كذا في كتابه وقال بعضهم اذا كان المجرم بعزله الوكيل او تخلف المالك او نسب
 فاسق يثبت العقل والجور لوجود اعدا الفاسق من اعدا العدل وهو العدم في حق
 التاثير العقل الا بوجه اذا انقضت بشهادة العدل لا ينفذ وينفذه الفاسق
 ينفذ ثم لو وجدت العقل هنا بدون العدل يثبت الجور لا يثبت العقل فالاصل ان يثبت
 الجور بالعدل واما لم يوجد العقل وكذا في المعتصم ما في هذا نقول حيث قال
 في نتيجة تعليق اية حنفية رحمه الله عليه رحمه الله فشرط اعدا شرطها وهو العقل
 والعقل لا يثبت في غير الفاسقين فقولهم وعلى هذه الرواية
 لا يقبل كتابه اي كتاب القاضي فقلت ان ايراد على هذه الرواية لا يقبل كتابه
 في الحدود وغيره فغير مسلم لان قول القاضي هنا انما يقبل لاحتمال الغلط وعدم امكان
 اشتراك بغاية ما يقضي ان لا يقبل كتابه فيما يمكن التدارك وهو الحدود والقصاص
 لا مطلقا فان اراد قياس هذه الرواية بغير ان لا يقبل كتابه في الحدود والقصاص
 خاصة فلا نزاع فيه ولا رخصة لا ثبات بقياس هذه الرواية وكونه من القياس
 مخالف لظاهر الرواية قولهم لان طاعة اول الامر واجبة في تصديق طاعته فانما
 الدليل بصدق الوجوب والمدعي الجواز واليقظة حيث قال وسلك لزم بغير دليل الا انه
 مشروا بغير دليل على الكتاب على الكتاب وما يجب كتابه فهو واجب كتابه
 كتابه فهو واجب كتابه على كل واحد وكل من يشبه البايع من حيث انه لا يتم بالمعصية
 وجاز لزم براد بقولهم وسلك لزم لا يجوز عليه وقالت اخذتها انا مرة قاله
 قال قول المولى لا ستاده الخ طاعة شافية لوجوب طاعة العلة اذا المولى لا هو
 لا يعين عليها ولزم كانت حجة يوثق فلو كانت العلم ما ذكر في كتابه بعض
 ايضا قولهم لاننا اقر بسبب القضاء فان قلنا بفساد
 فلو جرد الاستدلال على شافية لوجوب بفساد القضاء
 فليجيب
 ان لا يثبت القاضي فقلت
 حال

منافية في بقاء القاضي في محله دون غيره لانه كم من غاصب فغصب مال غيره والتمس في
 منصب القضاء ما ادى من ان القاضي امره بالقطع غير ثابت لعدم اللب في الحكم فيه وتناول
 المعزول في حقته شهادة فلو لم يسمع كذا في الشرع والله اعلم ان سبب است
 لقوله في ولاية القاضي الشهادة او امارا وعواذ قوله في ولاية الشهادة والتمس من الابقا
 الامام امر بالمعصية وعنه لان النبي عن النبي امر بغيره او كان له فلو وجد من هذه في حق
 غير محاسب القضاء فليس في الواحد اختصاصه في باب الحدود وكذا في الكتاب ان وفيه نظر
 لا ذكر الشارح ان ركن الشهادة هو استئصال الشبهة على وجه الاخبار عند القاضي مع اجماع شرايحه
 فان كان ركن الشهادة شاملا لغير محاسب القضاء حيث لا يتحقق معنى الشهادة في غير محاسب ولا يخصص
 فيما ينادى العام ثم قد يقال الكتمان انما يكرم كوف المذنب المحتاج الى ابداء حقه ولكنه في حق العباد
 اما القوي المالك وحق الله تعالى وهو موصوف بالكرام وليس فيه خوف فلو لم يثبت
 ان كتمان جانب السرفه لانه علم ان السرفه لا ينادى لان الحدود فلا يلزم العلم بالواحد على من
 النفس وقد يقال النفس لا ينادى الحدود لان الشاهد ان الشاهد استمر لم يثبت شاهد او
 اخبار لحسنه تجب او الشهادة قوله لان لو ظهرت السرقة وجب القطع والتمس وانما
 احيانا ومن العبد مخدوم في الاضياف ذلك في الشهادة بلغة الاخذ دون السرقة وفيه بحث
 لان من المرفق منه عند قيام المرفق في الرد وظهر السرقة لا ينادى السرقة بل يجب الرد معها وبعد
 ملك الله في التضييق ذكر السرقة لا ينادى في ايقاع المرفق ان المرفق منه بعد ظهور السرقة
 بين ان كتمان القطع فيقطع وان كتمان التضييق فلا يقطع فلا يكون الشهادة بالسرقة مبطله
 حق العبد في التمان والما يصير مشكلة له اذ لم يكن له اختيار التضييق بعد ظهور السرقة والامر
 خلافه ذكره في الكافة حيث قال فان كان قبل القطع فان قال لا كتمانا انه لم يقطع عند وان قال
 انما انما القطع فقلع ولا يقطع عندا قال مالك ان كان الباق في التمان في الجبال وان لا يقطع
 انما انما التمانين قوله والوصية المرو بها الا ينفذ فوجب الباق في حاله وليس المرو
 به حاكم في التمان الى ما بعد الموت لانه ذكر الوصية من نكاحه وليس الولاية في الوصية
 انما الشهادة في المال قوله بوجود ما يقتضي عليه اهلية الشهادة على الوصية بالحق والقبض
 والاداء في الكتاب نوعا من الامتياز لا يثبت اهلية الشهادة بل لولاية وهي المرو والاسلام
 والبلوغ ومن الاشياء اسباب التملك والاداء القاضي لا يرى ان هذه الاشياء حاله للعبد والعبي
 لمائة والكافور لا شهادة لهم الا اذا جلت من الاسماء الله مسرة الحكم البهم في قوله لوجوبه في
 عليه فيجب ان يقول هو الشاهد في المسح المحرم بيمينه شيئا من الله كانت وهي العبي ما ذكر في
 حيث قال لان الانسان انما يغير شهادته لكونه وليا ولو لولاية مبنية على الحرية والارث وكذا
 في هذه امثلة الرمال والتمس ان يثبت على العدة واللسان على الجبال كذا في الشرع فثبت ولا يبعد ان

شارة
 شارة

حاشية

حاشية
 حاشية

يراد به في قولنا لا يوجد ما يثبت عليه الشهادة هي اولى من التمثل ويراد بقوله وهي
 المشاهدة قدرة المتأهدة على حذف الغلاف فلا يكون فيه احوال لظهور ان اولى من الشهادة مبنية
 على قدرة المتأهدة وقدرة الاداء عند العاقل ثم ما ذكرنا من ان من العدة بقوله التمثل او جعلت له
 لا يصح معك الاطلاق المذكور لكونه ان اولى من الشهادة لا يثبت على من الاستعداد الثلاثة المذكورة لوجودها
 في جسد الشهادة له من اولى من الشهادة على الولاية ولو سلمنا قال من قال من قوله فيجب ان يقول وهو
 المشاهدة والشهادة من غير متوجه لوجود من جهة اختيار الجرح في امر التكليف والاشياء وذلك
 في تباينهم اكثر من ان يصح ان يصح ان لا يثبت على اولى من الشهادة فيكون من وجوب الاولى ان يثبت على
 الاثر والاشياء الشهادة مبنية فيقول الشهادة فيكون كذا لا يكون من وجوب الاولى ان يثبت على
 يلزم خروج كثير من النساء والاشياء عن عبارة عن خروج من جهة اخرى وهذا لا يندفع لعدم جواز
 فيقول الرابع من قول الشهادة ان يثبت من غير ما يصح ان يثبت من من جهة اخرى على حسب وقوع
 التواضع وانما يندفع بذلك خروج اكثر من من لا يقتصر على خروج البعض التحليل في ذلك وسئل في الولاية
 والبراءة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجل شهادة امرأة واحدة جازية ان اسطر
 المذكورة والعدد سابق في هذه الشهادة وليس من شأنه ان يغفل في من الثلاثة المذكورة لا يشهد الرجل
 وشهادة المرأة واحدة لا شهادة المرأة في نفسها كيف وقول شهادة امرأة واحدة ببل في قول
 شهادة رجل واحد وشهادة امرأتين بالطريق المذكور في قوله ما ذكرنا من ان يثبت بهذا العدد ثلاثة
 على عدم جواز شهادة الرجل الواحد او شوط الشهادة المذكورة لا يدل على عدم جواز اعتبار كماله
 سقوط العدد على عدم جواز اعتبار ذلك في الجرح على التام برأيه فيجب ان قيل من ان كان
 في موضع النفي كذا لا تنجح النساء اما في الاثبات فلا يثبت معنى الجمعية كما في حاله عالم في يدي من الدرام
 وقوله لكان على من الدرام وقوله او حيث لكان بالدرام حيث ينفرد في كفة من الدرام في من
 الصور قيل كسك مثل من المثال بعضهم على ان التام لا يثبت معنى الجمعية في الاثبات ولكن يقول انما
 يثبت معنى الجمعية اذا كان جوازا عن الاضافة والاشارة وانما حاله على ما في يدي من الدرام
 فابعد غيره وانما لا يقتضيه ما كونه من جهة واحدة لانه جمع من مجموع اعتبار معنى الجمعية الا انه لا يثبت
 اعتبار معنى الجمعية لكان ان اراد الجنس حيث كان مجزعا عن الاضافة والاشارة فاذا اقتضى بهما لا يثبت
 معنى الجمعية وانما التام هو انما يثبت من جهة واحدة او على التام على الجرح يراو الواحد مع احتمال الجنس
 اذا كانت التام فكنية ومن لا يثبت ان يكون كل دراهم عالم في يدي فاما يثبت ان اراد الجنس
 من غير ان ينفرد في الواحد اما ان اراد الواحد فاما كان في كمن معنى الجمعية وقد يثبت ذلك
 فيثبت معنى الجمعية في حرف الجنس فيعرف في الثلاثة واما ان كل جنس لا يمكن راد فاما كان في
 على نوجه في قوله على ما في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في التام في يدي من الدرام في
 قوله في بعض من جهة اخرى جاز من السائل في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

ولكن ما ذكره الامام حميد الدين في بعض ما ذكره في ثلث ماله في مازا لادله واما في كمن
 والممكن فلم يثبت انهم من جهة اخرى في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 الحلي بالتام برأيه في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 من كل فريق واحد والثلاثة الثلاثة فليجرب حساب جهة من جهة اخرى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 الجرح على كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 الجرح اذا كان مجزعا عن الاضافة والاشارة في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 يحل على كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 على العبد لانه لا يصلح في التام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 فيكون للعدد دون الجنس في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 واذا لم يكن فيها شيء من جهة اخرى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 ايضا فيجب الدرام على ما في الرأفة او القدر لفلان على الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 مضافة اليها ثلث ماله او اربعة انما يصح في ثلث ماله اربعة من جهة اخرى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 والدين كانه قال او حيث لفلان بالدرام التي هي من بيت مالي الخارجه من حاجتي فكانت الجرح
 مضافة معنى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 الى عودتها وليس كذلك لان الحاجة تامة الى نظر الجارية او الواحدة اذا كلف الشهادة لا ينفصل
 ففي الاو اعند الحاجة اليه لا يملك انهما في اربعة من جهة اخرى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 ان العدد في شهادتين احوط وانما يمكن الحاجة من الاداء اذا حلت الشهادة ولا يحل الا بالنظر في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 نظر الجارية جاز بالضرورة الا ان يقال ان وقوع النظر في العورة على حسب الاحتياج اليه في اداء
 الشهادة والاحتياج اليه اذا كان العدد شرا اكثر من الاحتياج اليه اذا كان من جهة اخرى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 او قيل بان شهادة العدد دون نظر كونه مندوبا واما ما وجد للضرورة وبالله ان في الشهادة النسب في قوله انما
 باعتبار كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 ايضا واما ما وجد للضرورة والاحتياج اليه في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 العدد ايضا فليكن بالاحتياج وعدم الوجوب علا بالدرام بالعدد لكان والعدد اعلم من التام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 معنى الجمعية في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 الحكم من الدرام على كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 ولذا انما سقطت المذكورة لكونها من جهة اخرى في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 بوجه كانت جهة في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 فان قلت هي ثابت في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في
 كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في كمن معنى الجمعية في الاثبات في التام في يدي من الدرام في

في قوله
 في قوله

دور فہ مار کا پتہ

وینے

ليقوم مقام المعانية وقد سبقت الاستهارة في قوله وجب اليقين في ان من امن بالله
بمعينها هو امر من الناس فلو لم يتبين التسامع او في خروج مع ان اوجب ذلك عدم التسامع
واختصاص الخواص بمعانية اسبابها متى كان اصل الواصف هو شدة رغبته في شدة
لزم ان يقبل الشهادة بالمتابع في شرط دون الاصل فليس ما ذكرنا ذلك اذا عانت
الملك بحدود دون الملك بان عاين ملكا محدودا النسب ذلك الملك في فلان بن فلان في
لم عاين فلانا بوجهه ولا يعرفه بنفسه فالتعسف ان لا يكمل الشهادة لان المعانية في الشؤدية منه حاربا
لكذا في الشؤدية وفي الاستحسان كحل لان الملك معادوم والنسب ثابت بالشرة والتابع وكانت بين
شهادة لعلوم معادوم توصيحه ان صاحب الملك ربما يكون امرأة لا يجزى فلو اعتبرنا عرفها بنفسها جاز
الشهادة بالملك ليطلق منها فقط اعتبار التعريف والكيفية بالتتابع فاذا سلم ان من الصلة فلانة
وفي رد ما وقع في قلبه ان الامر كما يسمع حله ان يشهد لها بالملك كذا في الرخصة فان قيل نعم ان شهد
على ذلك الملك بالتتابع لا يجوز قيل ان لا يجوز اذا كانت الشهادة في حق المال فعدوا اما اذا كانت الشهادة
بالتتابع في حق النسب وفي حقه ثبوت المال يجوز وهذا كذا لانه لا سمحان هذا الملك فلان يصلح
العلم بالنسب الملك بالتتابع ويثبت كذا في ضمنه كذا في التسامع فلان اما اذا ذكر في الرخصة في نفس
الشهادة بالموارث حيث قال واذا شهد وان فلانا مات وترك من الدر مسرا فلان ابنه
هذا لا يعملون له وارثا اخر غيره ولم يدركوا فلانا ليمتد لا يقبل شهادتهم لما قيل في خبر الميراث لانهم
خبروه ولا في النسب والموت من حيث ايمهم شهدوا بها بالمتابع فان ما يكون ملكا كالحق
لا يصير ميراثا لورثة فاذا لم يدركوا للاب لم عاينوا سبب الملك منه في الدار ولو كون الدار في يد غيره
فيها تعرف الملك فعلم ان شهادتها بالملك ليمتد بكلم الشهادة والتابع مع واثرة فاذا
في الاملاك بالشهادة والتابع لا يجوز هذه النظمه ووجه الاسكان لما هو وجوب ان الشهادة بالتتابع
وان حارب مجاري روى اشراط المعانية الى الخواص ولكن علم العاصي انهم شهدوا بالتتابع مع لا يقبل الا يرى انهم
قد صدروا وقالوا ان شهد بالتتابع لا يقبل واذا علم العاصي انهم لم يدركوا البت فقد سمع ان الشاهد
يشهد بالتتابع وعلم ان العاصي ليس باطل من تفسير الشاهد وعدم قبول الشهادة لعلم العاصي
بانهم شهدوا بالتتابع مع لا يقضي عدم جواز الشهادة بالتتابع وانما نيا فلان لو وقع الدعوى في مختار
لا بد ان شهد الشهود باليد عن معانية صرح بذلك في الرخصة وما ذكرنا من ان الملك ربما يكون امراه
الحج بوجوب ان لا يشترط الشهادة في دعوى التعارض من معانية يدانها كغنايات مع فنا واستراط
لمعانية تمسك وانما فلان المقصود بالانبات هنا انها هو ملك المال واليسته فانه لا على النسب في الدعوى
وقعت في ملك المال دون النسب لان النسب ثبت بالتتابع فيحصل معرفه مسك لان معرفه
نسب الشخص معرفه يوجب الاستحسان ان يوثق به شخص نحو الولي المسك موثقا فلان ملك الملك معلوم ان
بوجه وان المقصود الشهادة على الملك وقد مر ان الشهادة على الاملاك لا يجوز الا بالمعانية ثم من المسك اعني قوله

لا بد من نشره بالذره
في كل وقت وحين

— 111 —

حيث يتردد ان هو قضى بغير حق وان اشهد عليه احضاره ولا قرار على نفسه صحيح وان كان المفرد مستحق
 غير ما يصح وان كان عدد قضاة حوالة حق رجوعه وعدم رجوعه مرة واحدة ولا يصح الرجوع بالاحضار
 من الحكم لانه فسح الشهادة مختص بالخصم به الشهادة من مجلس القضاء فان قيل الرجوع اقرار بضمين المال
 على نفسه ما تلافى ولا قرار به لا يختص بمجلس من هو فلا مكان شرط في الابدان يكون شرط في نفسه
 كما يصح رجوعه شرط في نفسه ومماؤه شرط لصحة تصحيحه وكذا مجلس القضاء شرط لصحة شهادته فلو كان
 من غير ما كان في الشرع وان ظهر ان يتردد ان الرجوع من حيث هو فترد من ان الرجوع مختص بمجلس القضاء
 وكذا الاقرار بسبب ضمان لا يبعد بدو فسح الشهادة والاستحقاق بالاختصاص في مقام الشهادة فان
 متى سخط سخط ضمان فاولى ان يمنع فلهذا لا يمنع من الرجوع بمجلس القضاء اذا بان تصور الرجوع
 ثم قد ساء ما كان شرعي لا بداهة ما لا بشرط للبقاء كانه يرد في باب تكاثر فانه اراد شرط الرجوع في الخلية
 فانه ينداء وابتداء سواء كان مبنيا في تكاثر ومجلس القضاء بشهادة كوجود البيع والمحل اسكاح فيستوى فيه رتبة
 والبقاء وتحقق ذلك ان الشهادة حجة ضرورية في بصر اليد للضرورة **فصل في الخصومة** ولا فصل الا في مجلس
 القضاء فلا يعتبر الشهادة موجودة الى في مجلسه وحق لم يكن لها وجود الا في مجلس القضاء لا يتصور
 من جهة لافيه ضرورة ان الفسخ يستدعي سبق الوجود ولا وجود الشهادة لافيه ومن لم يفسخ
 اشهد به الرجوع في غير مجلس القضاء لم يرد ما يفر على نفسه من الانكاف بالرجوع في غير ضرورة بقاء
 حق سنة في حجة فاما ذكر السامع لا يرفع الاشكال الا بذكره الى ما ذكرنا في رسمه وضمنه المال اشارة الى ان
 بيته انما سمع داعي الرجوع صدق في حكمه عيبه بالرجوع ايضا وهكذا ذكر شيخ الاسلام في
 رجوعه صحيح اشهد به ولا يشهد به الا نوجب حكم قبل اتصال القضاء به فكذا اشهد به اذا ادعى الرجوع
 عديم ان يرد في بعض المواضع يستنع البينة اذا ادعا الرجوع عند كفا معنى وان لم يرد حكمه
 وهو تحقيق الاختلاف في اشراط القضاء **فصل في الرجوع** وانما يضمنه اذا قبض المال اذ
 كان او قبضه فلان يضمن الشهادة قبض المشهود له العيب او لم يضمن وان كان دينيا فليس له ان يضمنه
 قبل ان يترقب المشهود له وكذا لان ضمان الامانة مفيد بالمثل ومن كان عبدا فاشهد به ازاله عن ملكه
 حتى لا ينفذ تصرفه فيه فلو ازاله العيب عن ملكهما باخذ الضمان منها لا ينفذ المائنة اما اذا كان دينيا فلهما ما ازالوا
 عينا عن ملكه بل اوجبوا دينيا بغير حق فلو استوفينا الضمان من المشهود قبل ان يستوفى المشهود له
 ذلك ينفذ المائنة لان المستوفى يكون دينيا وهو غير من الدين **فصل في** لان الانكاف به يتحقق اي
 الانكاف بدو رتبة انما يتحقق بالقبض قبله ان كان يتحقق الانكاف من حيث ازاله ملكه عن
 الرقبة فلا يتحقق من حيث تفويت اليد فلو اخذنا الضمان قبل القبض لغات العيب عن الشاهد
 بدو رتبة وهو ما فوق العيب من بدو المشهود عليه بشهادة بعد فلا يبقى المائنة وهو شرط
 في ضمانه بعد ان لم ينكح ما اذا غصب المدين وابق من عند فانه يؤخذ منه الضمان
 وفيه تفويت العيب عن ملكه بدو رتبة وهو ما فوق من المالك ان اليد اذا المدين

لا يكتفى

المدين لا يكتفى بالنقل من ملك المدين فكلما وجب الضمان بتفويت اليد دون الملك فلو جردت
 الملك دون اليد الا ان يقال اليد مقصورة دور الملك فاقسم تفويت اليد مقام تفويت الملك
 فليس بمقصود فلا يكون تفويت كتفويت الملك وما ذكر في الكافي من ان في الاعلان لا يرد
 الملك المقضي له بالقضاء ولكن المقضي عليه يرغم ان ذلك باطل ولا مال له في ملكه فلا يكون
 يضمن الشاهد من مالم يخرج المال عن يد ضامنه تحت ما عرفه كذا في القاضي القاضي عليه القضاء
 زعموا بوجه بالعدم حتى يرجع على بايعه بالنقل وان كان المبيع في ملكه يرغم القضاء عليه وله ان
 بالعيب بعد ما ورده عليه بالقضاء **فصل في** والتلف في استحقاق سخط الضمان كره غصب المالا والنفقة ثم
 استحقاق التلف بالبينة سخط الضمان كذا في الشاهان وفي بعض الحواشي كره غصب مالا اشرك
 فالنفقة ثم استحقاق رجل ذلك المالا بالبينة فلا ضمان على التلف الا لم يضمنه المستحق شيئا وهكذا
 في الكافي وفيه بحث لما ذكر في الزخيرة ان القضاء بالملك المطلق على ذي اليد يقتضيه عليه لا ينعكس
 الى غيره ثم قد قالوا ان استحقاق المصوب رجل من بر الخاصب وقضي بالمصوب المستحق فلهذا القضاء
 لا يظهر في حق المصوب منه لو ادعى المصوب منه على الخاصب واقام البينة يستمع بيته هذا
 لفظه وانما لم يظهر القضاء بالاستحقاق في حق المصوب منه وجب ان لا يفسد ما وجب له على الخاصب
 من الخلف فلا يظهر ان ذلك المالا بقوله 'التلف متى استحق سخط الضمان' **فصل في** استحقاق
 من لا الضمان سخط الضمان وصورة امتداد التلف لسان مالا وجود في غير تفويت القاضي في حق
 الضمان عليه ثم ظهر التلف كانه مالا وبذلك بالبينة فانه يستحق الضمان عنه فلا يستحق اضراره
 لا كان رعا فاولى يكون الثابت مانعا ثم ذكر في الكافي في باب الحوالة عدي مات في يده رجل وقراه
 غصب من يده فلهذا قيمته ازيد فان برهن رجل ان العبد له قيمة لم يبرهن ولا شيء لم يبرهن على المتر
 لان ما اقر له صار مستحقا بالبينة فان غصب المدين من الملك القيمة في صفة المقر ومات فورا فلها
 ادواصي له بمنها ردها على زيد لانه نعم ان ما اخذ المبر من حق المتر له وان اخذ من غير حق
 فصار دينيا وما وصل على المتر وصل بالارث او الوصية والدين مقدم على الارث والوصية
 هذا كلامه وهو يوافق ما ذكر في الشاهان وحسن الحاشية وانما ايضا يسأل يا ذكر من الزخيرة
 ثم منها تحت وذلك انهما اذا شهدا بالطلاق قبل الدخول فضمنوا نصف المهر باعتبارهما اكره
 بعد ما كانت على شرط السقوط لقيل بن الزوج او بالارث او فقد وجب الضمان عليهما مع انه
 لو لا شهادة ما بالطلاق كان مستحقا على الزوج بالتكاثف والتلافى بالانجاب يمنع الضمان
 اذا كان التلف مستحقا عليه بسبب آخر فالتلافى بالتاكيد اولى وما ذكره من الاستحقاق بالعد
 كان على شرط السقوط **فصل في** السقوط وان كان متوقفا بالبشاء هو الظاهر وانما لا يكون
 للرفع الاستحقاق فالشهر ان يتمكن بهذا الظاهر لرفع الاستحقاق عن أنفسهم وليس للزوج
 ان يستلحق بقوم السقوط على ثبوت الاستحقاق اذا الظاهر لا يكون الاستحقاق فالقصور

في الرجوع

مطابق

اشكاله

ولي والحج اتم بعثون الاستحقاق على الزوج حكمه العتق ظاهر في دفع الضمان عن التهود
واعترافهم بسقوط الغير الناشئ عن الدليل في ايجاب الضمان عليهم مع ان الظاهر في الدفع ان
كان لا يكتفي بالاستحقاق ولو هو ملك يكتفي بالدفع والاستحقاق جميعا وايضا اذا جاز المكي يضر مع تقيد
الاستحقاق بالبيعة **قوله** ولو شهد شاهدان على امرأة بالتكاح الموقوف لهما التناها من غير حلف
او شهدوا على امرأة وردها الى يمينون بحال لان ما دفع البضع لاستترة عند التلاقي وان شهدوا
على رجل فذلك الا لا شهدوا عليه باكر من مهرها في يمينون الرأى لانهم التناها من غير حلف
وبهذا يقطع ما اورد بعض الاصوليين اشكالا في تحت الشرط ان هو التهود وان تزوج هذه المرأة
بالدخول وان دخل بها مع الرجوع الى الضمان على شهود الدخول وهو الاشكال بان تهود التكا
او ما يضمنوا وهم شهود العتق فتشهور الدخول فيهم فتشهور شرط او لا يضمنون وجوب سقوط ظلال شهود
التكاح ان لم يضمنوا لانهم تلمسوا بغير حلف في الكتاب والتلاقي كالتلاقي فتشهور الدخول فيهم فقام
الكد ما كان على شرف السقوط وللتاكيد شبه بالذي فيهم وجوب الدخول فيهم فيضمنون كشد والطلاق
قل لا يجوز ان جازوا وجوب الجيب بان يضمن شهود الدخول دون التكاح سفي على ان شهود الدخول
شهود التكاح غير الضمان جيب لا يخلو في ذلك الزوج عوض ما غرم من المهر وهو المستفاد من دفع البضع
وفيه بطلان لا يبرأ من التلويح والضمان لا يجب على شهود التكاح جيبا لانهم يضمنون الزنا
فيما اذا شهدوا اكثر من مهرها ولكن شهود الدخول لا يضمنون من ابرائهم عن ضمان الزنا لا اتم
لا بدخل في ذلك الزوج عوض ما غرم يضمنون باعتبار انهم يضمنون الزنا لا يضمنون الزوج اذا العود
وهو لا اشد من التكاح قبل التزويج في شهور التكاح لا يضمنون المهر عوض ولا يضمنون
في المناقحة غير مشروطة عند التلاقي في شكله في الزنا حيث لا تشهد على المرأة ان تزلزل زوجها
طواب وقضيه ويكره مهرها بمسألة قضيه تم رجوع من شاهد التلويح المستفي ولو شهدوا
فاحص ولا تخفى ثم يضمن المهر وقضيه ثم يرجع عن لشهادتين مما لا راد له في لا تمنافي البضع
عند رجوع في ذلك الزوج مستترة في ضمان قيسر في الفاسلين والمستفي في الآخر والرق ان الضمانات
انما يجب بالتلاقي طالشاهدان ما يقتضي وهو في فصل الدخول التكاح لا المهر لا تشهدوا بالتكا
محل استوفى وفي سلة لا يقتضي المهر لا يقتضي بالتمتع ما يصدق وهو كونه مقبولا فضا منافع
نفسه لا منه في ضمان قيمته او هو المثل ولا في الفصل الثاني طالشه في قضيه المهر في قضيه التكاح لا يخلو
لما هو هو كونه مقبولا فضا من الشهادتين ان لا يصدق في المناقحة عوضا وقد اقيمت الشهادة بالنقص
انما المهر فخره انما هذا كالمعلوم ان منافع البضع مستترة عند التلاقي وجب ان يضمن الشهود في الفصل
لأنه لا يضمنون الزنا فباستدراكها عليها ان لا يضمنوا واما ان المهر في البضع مستترة
موجب بعد تعطيل المهر لغيره فيكون المهر من العوض صيانة لغيره المهر الخ من جيبه
كان لا يخلو في حق التلاقي الصحيح الذي لا يخلو فيه أصلا فلا تلويح وانما على **قوله** ولا فرق

بين ان يكون البيع بائنا او فخره في البيع آه فان قلت البيع بآه لا يبرأ من البيع وقد كان ذلك
من وقع الغرض من البيع في المدة فادام يخل بعد رضى هذا البيع فينبغي ان لا يضمن شيئا بين
زوال التكرار وانما هو الى سقوط الجوارف سبب هو البيع التهود به وهذا هو الحق المستفي ببيع بزيادة فكان لا يبرأ
حاصلا بشهادته والبيع كان منكر لاصل البيع فلا يضمن ان يفرق حكم الخيار مع انكاره لانه اذا تفرق حكم الخيار بغيره بغيره بالبيع فبطل
عند الناس العاقل محامي عن مثله هذا لا يبرأ من البيع في الفسخ في دفع الضمان عن كنهين كذا في الكتاب وهذا مشكل لانه لا يفسخ
عليه ببيع بطل انكائه والتحقق بعدم شرعا مع انه لم يغيره متناقضا فيما اذا استثنى عبد ابيع
فرد عليه بغير حيث كان له ان يبرأه على ما جده مع انه قد كفر قيام الجيب الا انه لا يفسخ عليه ببيع
التحقق انكاره بالعدم وكذا التوكيد الكفالة باللام حكم اقيم عليه البيعة وتقفى بها عليه كالماله ان يرجع
على المكفول عنه مع انكار الكفالة باللام لان الانكار باطلا باقتضاها لعدم فلم يغيره متناقضا
فقد عرف هنا حكم الخيار لم يبرأ من بطلان كذب لا حاق انكاره بالعدم كيف ولم يظفر كذب عبد متناقضا
تليس بمتناقض فيه اورد بالخيار جاز كما جاز الرد بالعيب رجوعه في الكفالة في المستلزمين
وايضا التفرق حكم الخيار في البيع والبيع بالخيار قد لزمه خيرة الاختياره لا يوجب كذبا في انكار
البيع لو ان يكون تحقق في الانكار وكلمته لا تقع عليه بالبيع وبطل ما في زعم من انكاره البيع جاز
الرد حكم الخيار ضرورة بثوت البيع مع اختياره ذلك ليس من باب طرد الكذب في شتي وبطلان
فتفرقه حكم الخيار في البيع الثابت بالقبض لا يوجب كونه سبلا فبايبيه وبين الله حوس
و انكاره لا يفسخ وايقنا كذب قد ظهر لا تقع عليه وهو الطامس في كيف يظهر كذبه بالفسخ
بحكم اختياره بقضا القضا في العتق وانما ظاهره او باطنا انه سبقت بينهما بيع حكم التمسك بطريق
القبض ما يعرف فاذا التفرق حكم الخيار كان تفرقه حكم البيع الذي ثبت ان الحكم مشعر على
وذلك لا يضمن كذبه قوله ولنا ان القتل مبسطة لم يوجد وكذا السبب لان السبب
ما يقتضيه غلبا ولا يفسخ لان العتق من رتب بخلاف كونه ما يبرأ من خلقه بالبا و في شتي
وهذا مشكل لان الامر على القلب فالظاهر ان الذي يقدم على القتل كونه مباحا وبه يبرأ
تارة والظاهر ان كونه لا يقتل لانه يباح له قتله ويجعل ان يبرأ من كونه عنه او ينجفه
النسوت ثم لفظا وجوابه ان الانسان يجوز له ان يخل مد وطول الاختيار لا ما هو الا
منع له ولا ينجف ان لا يقع لولي القضا من هو العتق كانه من القضا الدينية والدينية لانه
يستحق به الثواب اصلا والمخرج عاجلا وفيه اضرار النفس والمال من الهلاك لانه لو استوفى
القضا من يكون اولى القضا هذا المستوفى ويسعون في التلافى وفيه ما هو الا
ولا يفتقر الضرر لوجوه لا يجمع فقل ان في الاستيفاء ضررا كبيرا ونقضا لبيد في العتق يمكن
وكذا ظاهره ان خيار العتق اما المكمل فهو ان كان بائنا بالعتق ولكن في اختياره يفسخ بغيره
كثيرة لانه يخل من اولى القضا الوافقة عنه مدة عمرة وبها يتقدم على الطامس في قوله

لا بد من استيفاء امر بالتقرب في دمه لا يستعمل الدية بقصد بالعاقب لا يقتضيه الاستيفاء
فلا يصح من الايرين انهم لم يعتبروا اخذ المستقر من مبادلة كما في سائر المدونين فصار ان في حكم العين
من كل وجه واربعين المدينية بعد حيازة ما يكفر في شجره فان قلت ان التوكيل لا يشترط
واحواله ينافي صحيح وما ذكره من ان من حوالت التوكيل في جاب التمس عقوله وقد ان
كان وجبا من حيازة المستقر على التوكيل يقتضيه بعد ما جرت الى جاب والقبول بين
المستقر في حصص الاستيفاء بصداء التوكيل فليس لا الاستيفاء في معاوضة استيفاء التوكيل
ان التوكيل في حيازة التوكيل بالبيع والشرع يقتضيه على بطلان التوكيل في خلاف الاستيفاء ونحو
بعدم معنى المدونة فيه - فان دفع اليه حيازة فقلت ما الفرق بين هذا وبين التوكيل
بيع العرف فان هناك لو قضي التوكيل بل العرف لا يجوز قلت حوار العرف يتعلق بالقصص كان
القصاص منه ان الاضرار والقصور ولو ثبت الوفاة حق التوكيل وقبل التوكيل لا يجوز فكذا اذا
ثبت حق القصاص وقضي التوكيل لا يجوز فكذا اذا ثبت له حق القصاص قضي التوكيل لا يجوز اما بقص
قصاص لئلا يفسد كماله في جاب كذا في شرائع فان قلت القصاص في العرف شرط الصحة او البقاء
اختلف فيه فلا يكون كالايجاب والقبول اذ هما يثبت اصل العقد ويثبت صحة او بقاء على
الصحة او الايجاب والقبول لا يمازجان فيه الصحة او البقاء عليها بوجه فان احدهما على الآخر
لو كان القصاص كالايجاب والقبول لا يشترط المجلس صحة القصاص كما اشترط الايجاب والقبول
وليس كذلك لانه لو اقامنا على المجلس ثم قد خلا من اقراره بالدين اجمع قلنا بالجلس على الاقرار
فلان القصاص في باب العرف يتعلق به صحة العقد بمقتضى ان انعقاد العقد في الحكم او بقاء على الانعقاد
يؤقت عليه حتى لو اقرنا قبل ان يفسد العقد ولا بعد الملك وان تباينا بعد ذلك لا يبيح
الحكم في الحكم في وهو اطلاق مع ما ذكرنا في العرف فلا يبيح في قلنا في القصاص كما يبيح في القصاص
من حيث ان يتعلق به انعقاد العقد كما يتعلق ذلك بالايجاب والقبول في سائر المواضع وفي
المراتب نظر لما مر به الكافي في فصل الاستحفاق ان العرف بالافتراق لا من قبض يفسد
ولا من اجل حيازة مستقر من المستقر وهكذا ذكر في الدرر وما ذكرنا في الكافي في آخر كتاب
اصلي ان بيع الدين اطلاقا فاما مستقر من بعض النسخ في تحريم بيع الدين فمحمود
محمود ان يبيح ذلك فوجهه خاصة او بنوع الدين استاء اطلاقا فلا ساء انما اطلاق العرف
ما يكمل بيع الدين عند الافتراق لا من قبض استاء واما عند الحكم فلان القصاص ان كان حكم الايجاب
ونحوه هو ليس به حصة خارجا ان يكتفي به بالمجلس الحكم وبعد القيام عن المجلس فليس يفرق
من المجلس ان حكما يكتفي به بالتصديق انما ليس ان شرط المجلس صحة القصاص ايضا
انما تتركاه ما ذكرنا في العرف ثم قد يفرق بين التوكيل ببيع العرف وغيره بان المستحق
تدبر في بيع العرف هو ثابته بعض النسخ قد بينا لانه هو المراد بقوله يرا بده وفي حديث قضا

عنه

نفسه فكل ما ينفون هذا المستحق فهو باطل ولا تثبت ان صحة قبض التوكيل بوجه فلا يصح حاد القصاص
في البيع فانه غير مستحق للشرع بل مستحق لا يصلح حق التوكيل فاذا وصل اليه حقه لا فائدة في معالجة
ثابته وهذا وجه ما ذكره الساج وما ذكره من ان لا يصح قبض التوكيل في نفسه في كل ما كان
التوكيل غايه عن المجلس اذا كان حاضر بكنه قبضه لانه يجعل هو صادقا بقصص حتى يوافق التوكيل
قبض وقبض التوكيل قبل الافتراق جاز له ان يكون التوكيل بطلان بطلان ما قد يجازح الى الفرق بين هذا وبين
ما اذا باع اوصى من ما ان الصبي او المشرى من الوصي اذ دفع ائمن الى الصبي فلو صحت ان يرجع عن
المشرى والتوكيل لا يرجع عن المشرى اذ ادى الثمن الى التوكيل والفرق ان التوكيل لما اخذ الثمن لم يدفع
الى التوكيل فاذا اخذ التوكيل فقد حصل ما هو المقصود من اخذ التوكيل فلا فائدة في الرجوع على المشرى
ثم دفع الى التوكيل اما الوصي فلا يأخذ الدفع الى الصبي بل يحفظ ماله والنصف فيه ولا جالب وهذا المقصود
لا يحصل الا بقصص الوصي فانه يرجع على المشرى ليعلم من الحفظ والنصف فيه قوله لما ان يملك
الابراء عنه ولا يجوز الابراء عن الثمن في قول أبي يوسف في لانه تصرف في ملك الغير اذ الثمن ملك التوكيل
ولما ان لانه اسقاط حق القصاص والقصاص لا يصح حتى التوكيل عن ذلك كذا في الكافي وبشكل
بانه لو كان ابراء اسقاط حق القصاص فقط وجب ان لا يضمن التوكيل لانه في اسقاط حق القصاص لم يزل
يفترق الا بقاء والبراء قد يفرق في كتاب الرهن بينهما بانه ابراء اسقاط للدين حتى لو ابراء الرهن ثم حكم
الرهن في بده هلك بمانا والبقاء لا يسقط الدين بل يمنع المطالبة حتى لو هلك الرهن بعد بقاء الدين
هلك بالدين وايضا ان ابراء عن الدين كما يبيع قبل اداء حتى لو ادى الدين ثم ابراء الدين عن الدين
فعليه رد ما استوفى الى من استوفى منه فلو كان ابراء اسقاط حق القصاص لما صح بعد الاستفاء
لنفسه حق القصاص لان يقال انه لم يرد تعريف مطلق ابراء اسقاط حق القصاص حتى بشكل ما ذكر
بل اراد ان لا يرا من التوكيل هو اسقاط حق القصاص لانه قوله الا في القصاص كما ان ابراء القصاص
عن اسقاط المطالبة عنه لانه ليس عليه في الصحيح الا معاملة وما ضامه للتوكيل فلا ان التوكيل وان اسقط
حق المطالبة التي كانت له فذلك يضمن الملاك الدين في حق التوكيل حيث سئل طريق التوصل اليه
اذ ليس له حق الطلب ومن كان له حقه فقد اسقط فمقتضى الوصول الى حقه فيضمن ذلك
انما قال في التوكيل فيضمنه او نقول لانه التوكيل لما اسقط ماله في حق القصاص وصارم سلبا في الدين
في حق التوكيل حيث سئل طريق الوصول الى دينه ضمن له الدين والمضمون لا بد وان يدخل في ملك
الصامن فلا يجتمع في ملك واحد فملك التوكيل الدين بالضرورة ولا سلكه على ابراء في اسقاط الدين كانه
اذا باع المضمون ثم ادى الضمان ولكن لقال ان يقول التوكيل لو ملك الدين ملك بعد ابراء لانه
هو السبب للاطلاع الذي هو الموجب لملك الدين فكان ابراء ساقا على الملك والنصف السابق
على ملكه لا يبعد بوجوب ملكه كالايجاب ثم غضب وادى الضمان بخلاف ما ذهب اليه بعد الغصب ثم ادى الضمان
لانه ملكه يستند الى وقت الغصب فكان ملكه ساقا على البيع فافرقا ما ذهب اليه في ساقا لانه لا بد من

جنبه وصف كالجودة والرواة والصفة كذا في الحاشية قوله لان الصفة بهذا المعنى لا يحتاج اليه صريح
في الكتاب بعد هذا حيث قال ولو بين الثمن او النوع ولم يبين الصفة كالجودة والرواة واسطة جاز لان جهالة
ومرودة من صفة كونه في كذا صنف بملكه بنحو سائر ان الاجزاء يمكن ان يكون بين الجنس والعبد
وجارية واصفة اي سوية كبرك وجنسي وهذا بشكل حيث بعته الامراة في حق رتبة ابصار
ان الاشتغال في المطلق ممكن ولكن المطلق في التوكيل ليس يجري على اطلاقه اذ المقصود دفع وانها فلا تدفع
بالمطلق فلا يمكن اجراؤه على الاطلاق فيكون بمجمل فيما ارادته والابحار بالمجمل متعذر بخلاف اقرار الشريعة
مصرح بها لانه وانما يحصل بايجاب مطلق الرتبة فيجري على اطلاقه - مثله اي شأن التوكيل بجنس
يجمع انواعا اذا وكله بغيره لا يبيع الى قوله ومن قال لا تشرى ثوبا او دابة او دارا قال لا يملكه باطلا
لجهالة الفاحشة **قوله** سوى ههنا بين العبد والدار فعمل كلاهما كالجنس الذي يجمع انواعا وجعل
جهالة كل منهما جهالة للجنس دون الصفة وفرق بينهما في منجبة التصديق بخلاف القيمة بالعبد دون الدار فعمل
جهالة العبد جهالة الوصف دون الجنس وجعل جهالة الدار كجهالة الجنس في الفرق نوع صفة النوع
لا يكون مستندة لتوكيل شرعي عند رتبة في مسألة النكاح على عودا والعكس فيكون في كل مسألة رتبة
دار فقلت فان توكيل بيع طعاما في ذمة على ان يكون الثمن لغير وهذا لا يجوز يعني ان التسليم ببيع الطعام
في ذمة العاقد والطعام الثالث في ذمة كالتعين المملوك اذ لا محل مقام وجوده لانه سبب كونه
وبيع الطعام المملوك الموجود حقيقة على ان يكون الثمن لغير لا يجوز كذا بيع الطعام للوجود المملوك
الموجود حكم على ان يكون ثمن لغير فان توكيل بقبول السلم كالتوكيل ببيع عبد التوكيل على ان يكون الثمن
عبد هذا توكيل في ذمة كذا التوكيل ببيع طعام في ذمة على ان يكون الثمن لغير لانه اصل فيه
ومن كان اصيب في تصرف لا يبيع ان يكون وكيله ولقائل ان يقول ان راس السلم جعل في حكم البيع
والتسليم في حكم الثمن حتى لا يجوز لتصرف في راس مال فسل الثمن كما لا يجوز في البيع ولو كان في حكم
الثمن لجاز التصرف فيه قبل قبضه ثم جعل العبد جنسا يشتمل انواعا ليس باصطلاح الاصوليين اذ
لم يسم عودا عن كل مفعول على كثيرين مختلفين في ماهية كالحوان والنوع كل مفعول على كثيرين
متغيرين في ماهية كالاسان مما كان نوعا لاجنسا بالعبد وسواخص من الرجل الذي هو
حق من الانسان اذ في ذلك غير متغير استرجع الجنس الذي على كثيرين مختلفين بالتخصيص او
ايضا سطور فيه لانه جعلوا النكاح نوعا للعبد مع انه على كثيرين مختلفين بالسوية اذ الترتيب
الاسود والابيض والاحمر والاصفر وليس لاختلاف بينهم بالتخصيص بالسوية اذ الترتيب الاسود مثلا نوع
من الترتيب لانه يشتمل على كل الوكاله انما راد انه لا يبقى وكيله بعد التسليم لا يجري
فيما لا يملكه من حق وكبيره فحق راجعه اليه بعد ان يبري ان له الحق في البيع بعد التسليم
حق البائع التوكيل والرد بالعيب من حقوق وان ارادته لا يمتدح اليه من حقوق الوكالة
مصرح به وان يكون له الرد وكان فيه ان كان به توكيل بالبيع في الرد قبل التسليم بطل ملكه وذلك

حضورهم

ان ابطال حق العبد لاداءه وان كان لا يبري فصداد جازي من التصرف في حقه - ولان في هذا
ولقائل ان يقول كما ان في الرد ابطال بين الحقيقة فنية كقول التسليم ابطال ملكه فان الملك
ينفك لموكل بعد التسليم له وكما ان ابطال اليد لا يبيع الارضاء كذا ابطال الملك - ان التوكيل الشرعي
اطلع على العيب من دة الى الوكيل فيلزمه البيع العيب لانه لا يمكن من الرد على البائع اذ التسليم في الرد
كل بعد الاطلاع على العيب بالعيب فله فقه هذا الضرر من نفسه جعلنا له حق الرد وان كان فيه
ابطال ملك الموكل فاما اذا اطلع على العيب بعد التسليم فانه لو لم يبري وردد الموكل لملكه لانه ان يرد
على مبيع حيث لم يبري منه لانه الرضا بالشرع فيكون ابطال ليد منه غير تضمن دفع الضرر من نفسه
فانه لا يجوز في قال الشارح وهذا لانه انما يقتصر امره فيما لا يملكه المأمور بوجوب امره وهو في قول
التسليم يستغني عن امره فخير وقبول التسليم من صدق المجلس قال التوكيل بطلان ذمة مربي
جاز من ان الوكيل يملك الشري برون الامر فلت بان شري الوكيل بوجوب الثمن في ذمة الموكل والتصرف في ذمة المالك
الا ان يختلف قبول السلم فانه بوجوب السلم فيه في ذمة العاقد لا حد عرف جواز خلاف القياس بالقبض ولم يعرف
الابان يكون الثمن بوجوب السلم فيه في ذمة العاقد فيكون التوكيل بامراة بيع الطعام في ذمة اي في ذمة الوكيل
فلا يبيع لانه يملك بغيره في ذمة برون الامر **قوله** كان شري الوكيل بوجوب الثمن في ذمة الوكيل وكون الموكل كاهو
المشار اليه في بعض المواضع فنقول انما يجوز التوكيل بالشراء على خلاف قياس الحاجة اليه في كسج ذمة
بجواز التوكيل شرعي ويجب وفي ذمة الوكيل كافي لتوكيل بالشراء وان الوكيل هو المطلب بالشرع لم لا يجوز بترك
المسلم اليه غير بقول السلم على ان يطالب الوكيل تسليم المسم به وشرع معنى كدبية فان المسم به ذمة من
فكنت المسم به ذمة من حكم المبيع حتى لم يجر الاستبدال وليس للثمن حكم مبيع فذمة برون جواز التوكيل للممن الذمة
هو كالمبيع في البياعات جواز التوكيل بقبول المبيع الذي هو الاصل من ذي وجه الى معنا لفظه فان قلت
فما وجه التوكيل بقبول الصرف فانه جائز مع انه توكيل بقبول المبيع الذي هو في ذمة لان البدلين في الصرف
ممنوع اجيب بان ذلك الصرف ان كان ثبت ذمة في الذمة فهو بيعين بالقبض في المجلس وهذا التعيين
بغير تعيين في حالة العقد فلا يلزم بيع الكافي بالكا في يكون كبيع العين بالعين والعين المبيع في ملك موكل
فلا يلزم بيع شيء في ذمة على ان يكون الثمن لغيره او نقول الشراء في عقد الصرف اصل لان الثمن في الذمة
والذمة برون هو الاصل والعبرة للاصل وانما جعل بيعا ضروريا ان البيع لا بد له من المبيع وهذا لا يحتل في الصرف
العين الفاحش بالاتفاق ولو كان على وجه الاصله وكان على اختلاف بين المصنفين وصاحبه فيكون هذا
توكيد لشرائهم فمن يجب في ذمة العاقد وهو جازي ثم ذكر الشارح نقلا عن الذخيرة ان التوكيل بقبول السلم تسليم
بما لا يملك الموكل بنفسه بقبضه الاصل لا قبول السلم ببيع ما ليس عند الانسان وهو لا يمكن بنفسه
لكنه ارضاه بالقران الشبي عليه السلام رخص في التسليم والرخصة في بيع ما ليس
عنده بخلاف الشري فانه يبيع وان لم يكن الثمن في ملكه لان الشري ما ليس عند الانسان جازي
على موافق الناس فكان لامره ايضا جازي على موافقة القياس الى هنا لفظه وفيه نظر

١٠٠٠ محمد بن قتيبة لا يبيع التوكيل من جاسر السلم بصلاته توكيل بشرق المدة وموكل لا يملك نفسه بصلته
 ١٠٠١ لا يملك التوكيل بصلته مستند بخلافه ولو اعتبر السلم من جاسر السلم بصلته في ذمة المسلم اليه بلفظه
 صراحتا في باقي الذمة بخلاف السلم اليه وايضا التوكيل بالوكالة وجاز بالاجماع مع ان الانسان لا يملك نفسه الاصل
 لما عرفت ان الاصل في الوكالة الغير لما فيه من استغناء عن مكره بتكريم الله تعالى لكنه يجوز ضرورة الحاجة اليه لبقاء العلم
 في يوم التنازع وكذا التوكيل بالاطلاق جاز مع ان الزوج لا يملك نفسه الاصل لما فيه من قطع النكاح
 الذي يتطاول به مصالح الدين لكننا جازناه لمساس الحاجة الى الاخلاص عن سوء معاشرته وكذا التوكيل
 ببيع بغيره غير جاز مع ان موكل لا يملك نفسه الاصل كما عرفت فصح ان يكون النصف مما يملكه له وبفرضه
 الاصل ليس بشرط لصحة التوكيل به **قوله** فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد
 قلنا هذا اذا كان الموكل غائبا عن المجلس اما اذا كان حاضرا يجعل هو صار فابعض معاوضة
 دون موكل ان حقوقه عند صرف السلم يرجع الى الموكل لان الوكيل فيه منزلة الوكيل
 في هيئة وضرر اذ الحكم بينهما بتبني بالقبض ولا في محله مملوكا للغير كما في شاهان وفيه
 نظر لان الشرط في السلم الاجل ان يقع العقد عن الموكل هو نفس القبض لا القبض للملاقي
 للملوك الغير لجاز ان ينقذ الوكيل من ماله فيلحق قبض السلم اليه بخلاف مملوكا للعاقب فصح ان يجعل
 اصيلا في العقد ان تسليم رأس المال في ماله في قبض المسلم فيه وان كان في ماله في مملوك الغير فقبضه
 ليس بشرط لصحة العقد ويثبت الملك بخلاف الهبة والقرض فان العقد فيها لا ينفذ على الموكل
 الا قبض مال الغير فلا يجزئ ان يجعل اصيلا على انه قد ذكر في المسئلة اذا عقدا الوكيل التسليم ثم اقر
 موكل بابرار سعة هبة بصل السلم لان التسليم رأس المال من حقوق العقد كانه عاقب
 نفسه ولو عقد نفسه ثم فارق المسلم اليه قبل تسليم رأس المال لا يجوز السلم كذا هنا وذكر
 في المبسوط في باب الوكالة في الصرف والسلم ما يشير الى ان حقوق عقد النكاح السلم الصرف
 وسواء جمع ان الوكيل حيث في حكم انعقد بعض المعتر بقاء المتعاقدين في المجلس وغنية
 موثر لا يضر وحد غير مشكل فيه اذا كان موكل من يتعلق به حقوق العقد لانه بمنزلة العاقب
 لنفسه وكذا ان كان مما لا يتعلق به حقوق العقد لا قبضه وتسليمه صحيح
 وكان لا يتوجه عليه لفظ ليدفع في حكم نقابصر هو بمنزلة وكيل يتعلق به الحقوق
 هذا لفظه ووجه الاشارة ظاهر وقد نص عليه في المحيط حيث قال واذا ثبت
 ان الوكيل بالسلم جاز فالوكيل هو الذي يطالب بتسليم السلم فيه عند محل
 الاجل وهو الذي يسلم رأس المال لانه العاقب وحقوق العقد يرجع الى العاقب
 عند علمنا ان الثلاثة ارجحهم ان الله هذا لفظه وايضا قول المصنف رحمه الله ولا يقرب
 مفارقة الموكل غائبا من اذا كان الموكل حاضرا عند العقد الا معنى لم يفارقه اذا كان غائبا
 فليأمل قوله

فانه اذا دفع الوكيل بالشئ في التقييد بالدفع اتفق في اذلة ولاية الرجوع قبل الدفع ايضا في الكفالة
وذكر في المسبوق ان الوكيل ان يحصل المبيع من الوكيل حتى يستحق الثمن سواء كان الوكيل وبيع الثمن
البائع او لم يدفع وهذا ايضا يشترط ان لا ولاية الرجوع قبل الدفع لان ولاية البيع مبنية على ولاية
الرجوع وفي مخرج في الزخيرة حيث قاله الوكيل بالشئ ان يرجع الى الوكيل بالثمن قبل ان يودى الثمن
من ماله نعم لان رجوع الوكيل على الوكيل حكم بيع حكم انعقد بين الوكيل والدفع وان الوكيل انشأه
ثم باعه من الوكيل ولو كان هكذا كان الوكيل ان يرجع على موكله وان لم يرجع الباع على الوكيل فكذا اجماع
في المبادلة حكيمه ان المبادلة حكم الاحتقة وقوله وقد سلم المشتري لو كان من حق الوكيل فليس له ان يضمنه
ان لا يسلم المشتري لو كان من قبل الوكيل كالباع من الوكيل فان تعقدت بينه وبينه فليس له ان يرجع
لا يجوز ان يضمنه الوكيل لو كان المشتري من المشتري او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به
ان لم يضمنه او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به او خسر به
من السلم الى المشتري بالحقبة فله وهذا اذا اختلف في الثمن بينه وبينه او خسر به او خسر به او خسر به
وقد يشكك في ذلك بين الره والبيع بين ما اذا استخفت الجارية من الوكيل قد استوله فانه يعتبر
من البائع لامن وكيل حتى يرجع بالثمن وفيه اولى على البائع والوكيل هو الذي خصصته في ذلك
البائع لان المذكل المشتري في حقه البائع لا يضمن من وجهه من الوكيل من وجهه في حقه البائع يستحق الثمن
البائع لا يضمنه الوكيل وان كان المشتري من الوكيل يكون الطالب على ذلك هو الوكيل وفيه اعلا من حقه البائع
في الدخيرة في كتاب الغرور فكما وقدر على الامر في حقه الغرور من هذا الوجه وجب ان يضمن
في حقه البائع بان يكون الره بالبيع على البائع والوكيل هو الذي خصصته في ذلك فلا فرق وايضا
التخالف بعد القبض على خلاف الفاسد بالنقد القدر في البائع كقوله في حقه البائع
اذا اختلف البائعان والسلمة فائقة في الفاسد او قد اريد به حقيقة البائع فليست عليه
رادة والثابت بخلاف الفاسد يقتضيه ما مر به الا ان يكون فيه غش من كل وجه في يلجأ به دلالة
وكلمة مع الحقيقة انما لان من كل وجه فيه التي قبل القبض وبعد في حقه البائع فليست عليه
على المبادلة الحقة مشكك في ذلك لان الحق في المبادلة كان قبل البيع
رجوع الحق في حقه البائع فيكون معذور به الجواب فليس المقصود من التوكيد عادة ان
استعانة وذلك يرجع الحق في حقه البائع فليست عليه الاستعانة فليست عليه
السلم والسلم من الوكيل ولا حاجة فيها الى رجوع الحق في حقه البائع على معنى انه ان استع
كونه امانة وبسلا على حقه يرجع الحق في حقه البائع الا معنى الاستعانة المقصود
من التوكيد يحصل اذا كان الوكيل من لا يتعلق به حقوق العقد مع عدم رجوع الحق
اليه معلوم ان تحقق معنى الاستعانة لا يحتاج الى رجوع الحق اليه مالا وجه ان يقال
ان الاصل في المسائل المجتزئة هو العلم فلا يتم التوكيد على الجواب بل العلم نعم لو ثبت الجواب

[illegible]

والان البائع له حصة كمالا بالنقص بعينه وكذا في حق المبتاع فلا بد ان يثبت النقص بثبت
النقص والباقي ثم يثبت ما فيه من عكس الدين من غير من عليه فلا يثبت النقص بخلاف
ما نحن فيه لان التوكيل بالنقص يثبت بالامر لا بغيره سيق الشراء وهذا بخلاف ما اذا اوجب
مدين من غير من عليه حيث يفتح الحجة ويثبت الامر من الواجب الموجب له بالنقص سابقا
على التوكيل مع كذا في الثاني والجواب بين نظر اما في الاول فلان انما يلزم اشتراط
النقص على الغير ان لو ثبتت الامور والذات في العقد ودعا لا يثبتان في العقد وعينها
كان او وبتا خلفت الاضافة الى الدين وبتا العقد مضاعفا الى مطلق ما دلالات البائع جمل
التوكيل بالنقص من المشتري ثم يملكه كان المؤمن على ذلك التقدير هو المستحسن وهو هو
فلا يلزم فيه اشتراط النقص على الغير فلا بد ان يقال لعدم الجواز عنه كونه بيعا متوافقا فيه
البائع وبين المشتري على غيره له على نفسه وانه شرط لا يقتضيه العقد فيكون مفقدا
واما في الثاني فلان التوكيل بالنقص فيما كان فيه ان كان يبيع الشراء فهو لا يبيع التوكيل
بالمدين على يثبت في حق التوكيل فلا بد ان يثبت النقص يثبت المتضمن والتوكيل بالبيع
لا يمكن ان لا يثبت قبل ثبوت التوكيل بالنقص على غيره من الامر بمقتضى الدين من غير علم
والامر به باطل كجمل ان التوكيل فلا يثبت النقص ايضا ولا يخفى ان الحاجة هنا الى التوكيل بالنقص انما
تتبع التوكيل بالشراء لا التبع الشراء والتوكيل بالنقص على انما لان ان البائع لو صار وتوكيل
بعينه في حق المبتاع من غير اعنه لان حيزه وانه كمالا بالتبع التبع التبع فيكون ثبوت
بالاقتضاء والنقص يثبت سابقا وما ذكره الشرح ينقض ان يكون حيزه وانه كمالا بطريق
الاشارة ودون الاقتضاء هو غير مستقيم لانه لا يضر متقدم والمتقدم من التلازم منفتق
وليس بامارة على ما عرف في الاصول في الاظهر في الجواب ان يقال انما لا يقع الشراء
بين من على الآخر لان الذي لا يوجب ما لا الا في حق الدين له ولانه لا يوجب الاستيفاء وهو
الدين والمدين فاذا لم يكن مالا في حق غيره كما لا يكون بين غيره مبادلة مالا بغيره مال
وانه باطل اذ الدين المسمى لا بد وان يكون مالا وتوكيل بالنقص لا بد حسب كونه
مالا حال التسمية فلا يكتسب بها العقد الشراء وهذا بخلاف التوكيل بالبيع بالبيع بالبيع
فان ذلك ليس باسمه بيمين الدين وجعله فانه يلزم تسمية ما ليس بمال بل هو اسم الدين
من الدين ويثبت للدين لاجل التسليم الى البائع وتعيين الوكالة قوله لان للوكيل التوكيل
في مدين بيمينه البائع والمشتري شكل على قوله ان حجة فانه يكون توكيل السلم
الدين بيمينه او بيمينه او بيمينه البائع والمشتري بعينه الذي بانها الحجة والمشتري
المسلم وانه باطل قوله لانه او يقع للامان بتعيين البائع والمشتري على غيره وهو في حق
كان انما البيع في بطل الاختلاف فاما قلت لو كان مقتضى البائع مقتضا

[illegible]

برده على ما جده الى ان قال ومنه القضا بالقرار ان الكو الاقرار فاشبهه باليه هذا كلامه وبيده اذ ذكره المص
 عن قوله ومنه القضا بالقرار ان الاشارة الى انه لو لم يكن كنهه الا انه لم يكن لم يقبل الفسخ برفعه بل الزم
 القضاة لا يمكن من رده على ما جده وان المرو بانقضاء بالقرار الذي ارادته عليه لم يكن مع
 جديده حق ان لا يفسخ في حق من ان البائع وان اراد بالبيع كنه لم يرضى بالرد في بطل الفسخ
 كما قاله ان يرد على ما جده ولم يكن الفسخ ببيعاً جديداً حق ان لا يفسخ ويبرأ من فسخه في
 المسئلة ورايتين واحد بيتا هما في باب خيار العيب وجه ما ذكرناه هنا فلا جد وانما اشار اليه
 انه فوجبه ان الفسخ وان حصل بالقف كنه من الفسخ فلا قرار بالبيع خياراً بالبيع
 اختيار الفسخ والقضا مضاف الى الاقرار والرضا بالعله رضا بالكله وكان رافضاً بنفسه
 قوله وانما القضا فسخ ان حق الكل لعدم ولان القضا الفسخ انما ان الفسخ بالقرار
 اذا كان كنه من الفسخ فهو فسخ في حق الكل واذا كان كنه لم يكن في ذم المص لوقفي بتر
 في قوله ومنه القضا بالقرار ان الكو الاقرار ثم اثبت بالنسبة وجه يعرف بان مثل فان قلت قد قيل
 المال عليه قبل المرد من الكفالة الحوالة لان الفسخ لا يفتق في الكفالة وقيل بل الكفالة على
 حقيقته ما لا يجوز تحقق فيها بما لا كفيل والكلول عنه مثلاً وفيما تظم اشارة الا ان فلان
 الذي على ما عليه لا يفسخ عند ما كان الرجوع على الحبس واما في الاست فلان الفسخ يجوز
 يتعلق بالبول الكفالة حتى يقض اية وجواب عن الاول في الحوالة رتباً ينقضي الى الجمل ان
 دفع الامر الى الفسخ فيحكم بامتناع الرجوع على الحبس عند السور الى الحما عليه كما هو من حيث
 هو من حيث يستند الى قبول الحوالة قوله على الاول في الحاشية بان قوله والكفالة توفى بانها
 قوله انه ايضا لا يفسخ باختيار الاملا والاحسن في القضا وقد مر اجيب دون الكفالة واخذ المص
 لانما ليس من قبض الدين في شيء اما الكفالة ففاد اما المص من نفيه نوع فاعلم لا حذر ان قبض الدين
 استيفاء للدين من ماله المرحون الا انه غير ملحقه رافضاً بيقول بالملك لهذا لو ملك المص من قبض الدين
 الدين يجب عليه رد ما استوفى من استوفى منه حيث يظهر ان الاستيفاء قد يكون مد بشهادة الدين
 كيبس وضع اوجهه المرام الدين ودفع الى الدين يستوفى حقه مما فيه من المرام كنه المص
 دفع الى الدين يستوفى حقه من ماله فيه لو ان قبض الدين عبارة عن استيفاء وحقة المص وان
 كان استيفاء هذا فليس كما سمعنا منه حتى يكون الكفالة اذا كانت الجسد المرحون
 على المرام فانما من قبض الدين لا يكون امراً باليه استوفى قوله
 ان الشعب الشعب را كمنش نفسه ذنباً من يكون العين ذنباً لخر بيب لفته
 ضيقه بل هو خبير فحق فان ذلك شكل بالرد وكل رجلين يتفق دية فانه يستر الفسخ وقبض المص
 بغير من ان الفسخ لا يفتق في المرام بل هو غرضه كضمة المرحون الجبيل التي في المص كيبس فبان في المرام
 انما سئل لان لا اجتمعي ما من اعفاه في ما ليس في المرام احد انما ينصرف

من يجمع من قبه فلا بد في جوار خصوصته وفي اذ حيرة ان الوكيل يقبض بملك
الموكل حصص في الاثبات وقبض تلك مملوك من كونه ليس بخصم فيه وهذا لان الوكيل بخصومة
لم يوجد نصا لو ثبت انما ثبت ضرورة ان الوكيل لا يتوصل الى القبض الا بها الا انه قد يمكن
التوصل بدون خصوصته بان لا يجرى في ذلك يمكن بان يجد باخذ العباءة ليس بواجب ان يكون دون
الاخر والحمد لله في كل حكم غير مكرر نعمان بهما بان جعلت في التوكيل قبض مملوك ماصو
مكرر غير دون التوكيل قبض ماصو مملوك ولم يعكس لانا لوجعلناه خصما في التوكيل قبض مملوك
لزم ان جعلت خصما في التوكيل قبض مملوك لانه لا بد ان يكون في خصوصته فيه اكثر في الوكيل باخذ
السعة خصم في بانيها بان لا ينفذ في ماله وكبير قبض مملوك الفرح مملوك والوكيل قبض مملوك
مملوك لا ينسب خصم بالانفاق ماله وكيل قبض عين هو ملك الموكل واما الوكيل قبض الدين
مير هو وكيل قبض مملوك ام ملكا الغير فوقع عند ام وكيل قبض مملوك لغير لان المقبوض بحجة الدين
لب عين حقه لان حقه الدين والعين مع الدين بخلفا ووقع عند ماله وكيل قبض
ملك الغير لان المقبوض بحجة الدين ليس عين حقه لان حكما حتى كان له الاخذ من غير
فرضا ولا رضا فقلت فالله صنف لهم الدين ولا ية لخصوصته والوكيل قبض الدين على
كونه وكيل بالمال وله وصاحب الذخيرة بناء على ان القبض ربما لا يتوصل اليه الا بالخصوص
والوكيل بالشيء وكيل مما لا يتوصل الى ذكر الشيء الا به فيظهر ثمرة اختلاف التعليلين في
ان الوكيل قبض الدين مير به وكيل في دعوى الابراء عليه وفيه روايتان كما ذكرنا ثم في
تعطيل الذخيرة اوضح لان خصوصته ليست من حقوق المبادلة الا من حيث انها ربما لا
يتوصل اليها الا بخصومة فذلك لخصوصته الا بهذا الاعتبار فيجب ان لا يعتبر وكيل في دعوى
البراء الا انما لا يتوصل الى حقه المبادلة به بل ذلك بغير حق القبض بخلاف دعوى الابراء
الى الطالب قبض الوكيل على ان التعطيل بالمبادلة به بل ذلك بغير حق القبض لا تنافي في
استوكيل به في دعوى في الهبة لانه ليس بمبادلة فاما تعطيل الذخيرة فمطلوب هو الوكيل قبض
العين لا يكون وكيل بخصومة ان الوكيل قبض عين مملوك لوكيل قبض المخصوص
وكيل قبض الذخيرة والا فوكيل بالرجوع في الهبة وكيل قبض العين مع انه يكون خصما في
نه ام عند البينة بان الموكل اخذ الموقوف فقبض ماله لانه امين محض والقبض ليس بمبادلة
مخصص بلكيل بالرجوع في الهبة لانه امين محض والرجوع ليس بمبادلة الا ان يمتنع كونه
مخصص اذا لم ياد بكونه محضا والله اعلم ان لا يكون خصما الا لانه وضع المسلمة
التوكيل بطريق الاقتضا بقبض عين مملوك للموكل وقبض عين مملوك به لا يحتاج الى خصوصته
فلا يمكن توكيل خصم اقتضا بخلاف الوكيل قبض العين فانه عين مملوك له فانه لا يمكن من
القبض فلا بد الا بخصومة ثبت التوكيل بما اقتضا فلا يكون امين محضا بل يكون خصما اقتضا

واي من ان الوكيل بقبض عين مملوك للموكل ليس بوكيل بخصومة لانه موصو وكيل بخصومة لانه
ان يكون وكيل بها اقتضا او باعتبار ان المبادلة بقبض حقوقا وخصوصته منها لا وجه الى الاول اذ
الخصوصية بقبض عين مملوك للموكل لا يحتاج اليها غالبا فلا يثبت اقتضا ولا الى الثاني لان قبض العين
ليس بمبادلة بغير حقوق حتى يصير خصم باعتبار بخصومة من حقوق لمبادلة لانه انما يجرى
قصرح وقد يمكن الفرق بين هذا وبين ما اذا اشترى شيئا بشرا في سدد فاداب بيع لا سدد وفيه
المشترى انه ياعه من فلان الغائب حيث لا يقبل البينة لاعلى البايع ولا على قصره بالبايع وايضا قصر
يد الوكيل لو ثبت ليست في ضمن ثبوت بيع الموكل في ميثاقه بقبض عين مملوك في ماله
بمري انه لو شهد احد الشاهدين والاخر على العين والمهدي يدعي العين لا يقبل شهادتهما على الالف
اذ الالف بالشهادة بالعين ثبت ضمن ثبوت الالفين فثبت الغائب لم يثبت الغائب فثبت الغائب
قصر يد الوكيل انما ثبتت في ضمن ثبوت البيع فاذا لم يثبت البيع لعدم ظنهم وجب ان لا يثبت
ما في ضمنه ايضا فثبتت قصر يد الوكيل بهذه البينة يحتاج الى غير ثبوتها وايضا قد مر ان الغائب
لا يقضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه بان ياتيه او بان ياتيه الشراء كما لو صي من جهة القاضي
وقد يكون فكما بان كان ما يدعي على الغائب كما لو ادعى سببا لما يدعيه على الحاضر فانتهى الحاضر فخص
عنه وصار مقتضا عليه قضاء على الغائب كما لو ادعى عينا في غيره انه اشترى من فلان الغائب وقام
البينة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك ولم ينفذ على انكاره لانه صار مقتضا عليه وهذا
لان المدي لا يتوصل الى اثبات حقه على الحاضر الا بالاثبات على الغائب ولا يخفى لزم ما يدعيه على الحاضر
هنا من قصر يد الوكيل لا يمكن من اثباته الا بالاثبات الباع على الغائب فيجب ان يجعل الحاضر ضمن
عنه فهو وبعبارة اخرى استثنى الاقرار كما انه جواب عن ثبوت عين شراهم الله ان خصوصيته مملوكه
لوكيل قطعا فلا يصح التوكيل به غير اذ مطلق الجواب وبعبارة اخرى ان خصوصته من حيث هي
محمومة شره واستوكيل به فهو مملوك بطلان في جاب بان التوكيل بخصومة بماله طمعه وهو
الاقرار والمخاضة لولم يكن جائزا لما صح استثناء الاقرار لانه عند الاستثناء يكون هذا وكيل
بالانكار فقط وجوابه في وفي الحاشية لهذا دليل على ان الاقرار ليس بدخول الوكيل بالطقف
لانه لو كان داخل لما صح الاستثناء الاقرار لان الاقرار حق المقر له فيكون الاستثناء مبطلا
حق وابطال حق الغير لا يجوز فعمله بان لو كان داخل لما صح الاستثناء وقد صحتم لفظها ولا يقال لانه لو
كان دخلا في التوكيل بخصومة لكان الاستثناء متصلا ويؤثر الكلام بالبايع في بعد التوكيل قد يبرم ولا
ابطال حق الغير بعد تعينه اذ الاستثناء يمنع التعليق لانا نفون لو كان دخلا لكان دخوله بطريق البينة
دون الشمول لانه انما يدخل في هذا التوكيل بارة مطلق الجواب ومطلقة يتناول الاقرار على البينة
ولا بد للمقتضى من الاستثناء من المناوكة على وجه الشمول وانما قلنا ان المراد بهما مطلق الجواب دون
العام الشامل للاقرار والانكاز معالان وجه العلاقة بين الجواب وخصوصته هو ان خصوصته جزئية من

ديون وذكروا في الذخيرة وفي المسئلة نوع اشكال لان التوكيل بقبض الدينون توكيل بالاستقراض عن لان
الدينون يقبضون بالتالي فاقبضه رب الدين من الدينون يصير مضمونا عليه وله على ذمته مثل ذلك
فيستفيان قصاصه وقد ذكرنا ان التوكيل بالاستقراض في صحيحه والجواب ان التوكيل بقبض الدين
رسالة بالاستقراض لانه لا يدركه قبض الدين من الاضافة الى المرسل بان يقول ارسلني قبلا
اليد بقولك اقرضني كذا بخلاف التوكيل بالاستقراض فانه يصف الى نفسه فيقول اقرضني قبض
ما اذ عيت ان هذا رسالة معني والرسالة بالاستقراض جائز في اللفظ وفي نظرنا سبق
ان التوكيل بقبض الدين والتوكيل بالمباذلة وان حقوقها من الطهومة وغيره لا يرفع اليه فلو كان
التوكيل به رسولا بالاستقراض لما كان خصا كالرسول فانظروا ان الامر بقبض الدين توكيل
بالمباذلة دون الاستقراض اذ الما دون كان ببيع هذا العين بدين للموكل عليه الى هذا اشار
2 سده بمزويدهم في قبض الدين استقراضا بالتوكيل بالاستقراض انما يبطل من حيث ان الموكل يملك
لكونه امر بالتصرف في حق الغير اما الموكل هنا فيملك قبض الدين فيملك الاقرية ايضا على انه ثبوت الدين
في الزمة بخلافه الجواب وقبول جري بين الدايين والدينون للاستقراض وقد حكى الرواية
بان التوكيل بقبض القرض بعد ما جرى الاجاب والقبول بينهما جائز فكذلك هذا
ولس لا يقال الاجازة ولان من باشر التصرف بغيره ليس له ان ينفذه ما لم يقع القبض
عن رضاه بشكل بما اذا باح من غيره فعنوا فلو ان يفسخ قبل الاجازة وليس هذا لان نقص
نعرف باشره لغيره قبل وقوع القبض عن ذلك الغرض وبقا احتمال الاجازة **ولس** ولو ادعى انه
ماث ابوه وترك الوديعة ميراثا له وصدة المودع امر بالدفع اليه لانه لا يبيع ماله بغير موته فقد
اتفقا انه مال الوارث وقد يقال ان التركة قبل الصرف الى الوارث مبيعات على ملك الميت حتى
حدثت الزيادة بنفقة وصاياه منها صرح به الحسن بن علي في كتاب حيث قال الشركاء اذا حضروا
عند الفخ في ايديهم دار او ضيقة وادعوا انهم ورواها عن فلان بقسمها القاض عند اي
ضيقه يوافق حتى لو حدثت الزيادة بنفقة وصاياه حتى يقيموا البيعة على موته وورثته لان التركة
فيما كان الميت في التركة مبيعات على ملكه قبل الفسخ حتى لو حدثت الزيادة بنفقة وصاياه ويقبض ديونه
منها واذا كان قضا على الميت والاقرار بين يديه عليه فلا بد من البيعة هذا اللفظ واذا كان التركة قبل الفسخ
والصرف الى الوارث مبيعات على حكمه كالميت كان اقرار المودع اقرار على الغير فينبغي ان لا يعتبر
لا يؤمر بالدفع **ولس** لانه يدفع المال اليه فان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بخروجه
فلا يؤثر وقد ينكح الفرق بين هذا وبين ما اذا اشترى عبدا وقبضه ولم يدفع الثمن اليه فادخل
عبداه بغير اشتريه على دفع حتى يحلف البايع او يقيم البيعة على رضاه بالعيب وقد عطل بان لو
وقع بالدفع فلعلم بغير العيب يستغنى القضا فلا يقبض به صوتا لقضائه هكذا ذكر في حصار
عبد فبيعه ان لا يقبض به من لو كسب به وادلى سببا فلعلم بغير البيعة

على الاستيفاء فالاستيفاء فننقض او خلف الموكل فيمكن القضا فلا يقبض به صوتا لقضائه
عن البطلان ووجه الفرق ان تاخير القضا اذا عتق تاخر حتى العبد لا ياتي وقت معلوم لا
يجوز وان فيه نوع النقص لان القضا حتى الله وحق له عليه مقدم في حقه والتاخير في
وقت معلوم يجري مجرى الابطال وفيما نحن فيه لو اقر القضا الى الاستيفاء صاحب المال لتاخر
لا ياتي وقت معلوم لان رب المال غائب ووقت حضوره غير معلوم وحق الاستيفاء سوكس وقد ثبت فلا
يؤخر لا ياتي غاية خلاف سئل لبيان التاخير عما كان وقت معلوم لا يبيع حاضر بكن منسك
استخلا في الحال فيظهر الحق فليس فيه التاخير لا ياتي غاية ثم قوله مجرد دعواه اشار اليه انه لم يثبت كما
هو مذهب ابي حنيفة والله انه يرى التوكيل بالاستيفاء الدين فلعلم بكن له حق القبض وعند ما ان
لم يثبت الاستيفاء باقامة البيعة على التوكيل يثبت فغيره لان موجب هذه البيعة سببان ثبوت
الاستيفاء وتوكيل ليس بختم فيه عند ما وفرضه لو كسب وانه ضمن فيه في سنده وتوكيل بالنقص وانهم
لانه ما ياب والثانية لا يجري في الايمان بخلاف ما رث بحيث تخلف على نعم لان حق
ثبت للوارث فكان الخلف بطريق الاصل دون النية كذا في الكافي وهو مشكل لما مر فيه من
قوله ولو مات رب العبد قبل حضوره وورثته ما يبيع وتجدر الامور وبرهن لا يقبل بيعة وان برهن
اي البايع على اقراره بغير عدم الامير ان المالك لم ياجره بالبيع بغير موته بخلاف ما لو برهن على
هذا الوجه في حيوة رب العبد وانه لا يقبل لان في حيوة ان قلت بيعة البايع من هذا الوجه فاقبل
من حيث انه اصل ومن حيث انه اصل موثنا قضا وبعد الموت انما يقبل بيعة البايع من حيث انه
نايب من الميت واقبض لو ادعى نفسه في حيوة ما يكون من قضا فكذا نايبه فكذا هذه الكلمة فقد صرح ما
الوارث نايب من الموت لاصبر اذ لو كان صليلا لما قبلت البيعة من اباياع على اقراره بغير موته
الا بعد موته لما كان لا يقبل في حيوة ثم قوله بخلاف الوارث حيث يجب على دعاهم بشيخ
ان التوكيل كما جلب على النيات لا خلف على العلم ابيع حتى اذا جاءه التوكيل بقبض بدين في دعوى
الدينون ان الدايين ولا يثبت له يوم بالدفع الى التوكيل واذا حضر الدايين وانكر القبض يستخلف و
يستخلف التوكيل فانك ما تعلم ان الموكل قد قبض الدين بان التوكيل نايب فان في شهره الوقية
اقوله ان ادعى الدينون تعلم ان الموكل قبض الدين وانكر التوكيل العلم بكن ان يستخلف
لانه ادعى امره لاقرب لزمه ولم يبق له طلب الدين فانكر يستخلف هذا الكلام **ولس**
بخلاف سئل الدين اي يؤمر المدينون بدفع الدين الى التوكيل دون تخليف الموكل
هذا اذا كان الموكل غائبا طاهر اذا التاخير عند ابي حنيفة تاخر الا الى غاية معلومة وابتزج
جرى الابطال اما اذا كان حاضرا فيجب ان لا يقبض بدفع المال الى التوكيل لانه لو فسخ بالدفع لم يخلف
فيشكل وجب استرداد فثبت القضا فلا يقبض صوتا لقضائه عن البطلان كما اذا ادعى المشتري
عبد فانه لم يجبر على دفع الثمن اذا كانت له بيعة حاضرة لانه لو امر بالدفع فلعلم بغير البيعة على العيب

وتنقض القضا فلا ينفذ به صونا للقضا عن البطلان وقد مر في الكتاب **قوله** لان القضا
 بالبيع بائن على العتق الخ قلت ذكر في الذخيرة اذا كانت لجارية في يد الوكيل بالشراء فاد
 ردوا بالبيع فادى البائع رضا الامر بالبيع لم ينفذ من غير بيعته لان حق الرد يثبت للوكيل
 ظاهر وهو بطلان فلا يقدر عليه الاجبة فاذا لم يكن له بيعته ورد الوكيل لجارية ثم حضر الامر
 فادى الرضا وادى الجارية وادى البائع وقال بعض القاضى البيع لا ينفذ الى قوله لانه
 مع ان تصاريه ان يريه ملكه امره ادنى رضا الامر وصده من ماله فاستند
 التصديق الى وقت الاقرار وفي هذا التصاريه ظهر ان القاضى اخطا في قضائه بالتدق قضا به
 بعد ظاهر الا باطنا لم يثبت لجارية على ملك الامر في الباطن فكان للامر ان ينفذ وبعض مشايخنا
 قالوا هذا على قول عمر بن الخطاب واما على قول ابي حنيفة ورواه فلا يسل للمر على جارية وبمعظم قالوا
 صدق قول نكاح ووجوبه ووجهه ان بعض نقاضى بغيره بالبيع لم يكن بناء على ذلك موجب للنقض
 وانما كان لجهل بالبدليل المسقط للرد وهو رضا الامر بالبيع ثم ظهر الدليل بخلافه وفي مثله لا
 ينفذ القضا باطنا حتى لو قضى في حاشية بائنا بغيره وادى غيره بخلافه وهذا كلامه فظاهر ان ما ذكر
 في الكتاب من انه لا يرد عليه حق لو خلف المشتري قول البعض اما على ما هو الاصح من ان القضا
 به حاشية ما ينفذ ما اذا كان بربيل بوجوبه في حق من يبيع الرد قبل تخلف المشتري اذا التزم
 تمكن وايضا قبض الدين اعتبر مبادلة وبيعا اشارة الى ان في غير موضع من كتابه فكان القضا
 بالايضا قضا بالمبادلة والبيع فيجب ان ينفذ ظاهرا وباطنا كالقضا بالسلب العقود **قوله** وقبل الاخوان
 والقباض في قضاء الدين لانه ان القضا ليس بترك وقد يقال بل هو شري كانه وكلمه ان يشترى ما عليه بما
 دفعه من الدين ثم وذكرا طرف ان قضاء الدين مبادلة في حقيقة غير انه اعتبر قبض عين الحق
 في حرمه الاستبدال في باب الصرف والسلم فنقل في الضرورة على الظاهر

وهو حرر حده ٤٠

واما اذا

وما روي من المعلوم من مرقه لا يبطل صدقانه ان كان لا يمكنه حضوره مع وكيله مع
 المطلوب ويترك ان يطلب منه ان ينصب وكيله وتظهر ما شئت به في بعض النسخ
 مسلط على البيع حيث يمكنه من ذلك من غير ان يبيع مع رخصته وليس وبه
 يبطل هذا حق الا ان فرق ما بينه وبين الوكيل فان حضره طالب صحيحا وان لم يكن
 به وجب له عدل فان حضره المرء من لا يبيع من غيره رخصه وعرف انه وصي حاشية لو كان فعلى
 طالب حضره ان لا يبطل حقه صدقانه ما بينه وبينه ان يبيع المطلوب بوجه من وكيل يبيع به
 حال حضره المرء من يبطل حقه في البيع اصلا لانه لا يمكن ان يطلب الراعي بالبيع **قوله** يطلب من
 جهة الطالب اقرا بما اذا كان لا يطلب من جهة لانه في العزل ح وان كان الطالب غائبا فان قلت
 ومب ان بيع العزل فيه ايضا لا يبرص خلعهم وحضره لتنفذ حقه بهذا التوكيل وان كان غير
 طلبه اجيب بان قطع مني لم يلزم التوكيل مع غيره بان موكل ربما يبيع وما يمكن حضوره مع غيره
 سلطان حقه اذ ليس في صحة العزل الا ذلك وفيه نظر او غاية الامران مني لم يلزم حضوره في بان لا يثبت له
 حق البائت المدي على الوكيل والرضا بعد ثبوت الحق لا يكون رضا يبطل لانه بعد الثبوت بل الجواب ان
 التوكيل بالخضوع كما يصح في العتق بغيره من المطلوب من حيث لا ينفذ منه مودة بل هو وطعونه
 فحقه ان ياتى من العتاق بغيره من ان المقصود ح هو ليس خضم من البائت حق عدم وسحق كان
 له بالتاسم بغيره من المطلوب لان الظاهر المقصود ح هو خضم المطلوب وان كان ينفذ به العتاق
 ايضا لان الاعتبار بالمعاصد **قوله** من تعلق حق الخضم بالتوكيل وجب ان لا يبيع العزل بالرضا
 بالاجماع لان ابطال حق الغير بالرضا باطل اجماعا ووجه من لم بشرط رضا اجيب بان الموكل
 ربما يحتاج الى عزل الوكيل فلو توقف على رضاه خضم لشربه فوقه بتصرفه خضم اذا خضم
 بنفسه من دفع الضرر عن نفسه بان يبيع مع الموكل او عليه وكيله بخلاف الموكل بانفسه
 وفي ما يتوهم من الضرر ببعاله وكيله فكان حقه او ان يرضاه من حق خضمه ويستوجب
 الوكيل بالتمكاح ان لا يتصرف لاي رجع فيه حقوق الى التوكيل وسيره ان يرضاه من حق خضمه
 ان يرضاه في الحقوق الى الوكيل للوجه الاول وهو قوله من حيث ابطال ولا يثبت **قوله** ان التوكيل
 تصرف فيه رخصه وقد يدل التوكيل قد يلزم كالتوكيل ان يرضاه عقد الرهن مع انها تبطل بغيره
 الموكل وصيوة لا اطلاق المسئلة اللهم الا ان يقتل يفيد المسئلة بما اذا كان التوكيل غير لازم كما
 يفيد في الحاشية وايضا بعض التفقات غير لازم كالبيع بشرط طيانه مع انه لا يبطل بغيره العاقبة
 بل يلزم الا ان يعتبر عدم المزوج بالعارض فيكون له وم حكم ابتداء وفيه بحث في ذكره في
 الكتاب في كتاب الشركة حيث قال ان امراء المعاضدين رجلين يشترى عبدا بائنا ولم يدفع اليه الثمن
 فقبضوا بغيره فباعوه وادوا وادوا كل واحد حقه من الثمن فاشترى الى مورد عبدا وهو يباعه بغيره
 اولاً فالشركة لا امر فاعته ولا يكون للشريكين الاول منه شئ لان ثنوا في توكيده عليه ثبت ضمننا

٥٠

للمعاوضة فبطلان بطلان المستصحب بلا شرط علم لانه من حكم ولا للشا في لان الملك في الشريك
ان يقع بغير سبب من سبب شركة باخر وهو التوكيد السابق لولا ذلك التوكيد لما وقع
ملك في العبد والمكدر وفي احد الشريكين سبب سبب على الشركة لا يشارك الا في رقبته
معاوضة فلا غير فبطلان التوكيد منه وجب بغير العبد من امر والشريك في ملكه لو وكل احد
الشركة معه ونسب في ملكه في ملكه ابتداء في حكم الابتداء وليس ابتداء التوكيد حقيقة وكونه في حكم
الابتداء ان كان بغير ان يقع المستصحب في الشركة كونه ليس بابتداء التوكيد حقيقة
بمقتضى ان لا يقع بغير سبب على الشركة بالشك - فوجب ان لا يبطل بالموت والجنون ايضا لان جهة
كونه في حكم الابتداء ان كان بوجب البطلان لجهة الحقيقة لا توجيه ولم يكن بالافلا يبطل بالشك
وايضا لو كان بطلان الوكالة بالجنون باعتبار ان بقاء حكم ابتداء لا يستواء الجنون المطبق
وهو المطبق لان ابتداء التوكيد لا يتحقق مع جنون الموكل وان لم يكن مطبقا فكذا استواءه
الا ان يقال لبقاء حكم ابتداءه وليس بابتداء حقيقة فقلنا يبطل بالمطابق من الجنون دون
غيره عملا بالجنون فان قلت لانه لا يستقيم جميع العبادات وقد يقال بل يقي عليه بعض
العبادات ايضا كالتي في لا يستقيم بكونه سنة قلت احتياطا اي احدا بالمتبعين المبطل
للكالة انما هو كونه في حكم الميت ولا يباخذ حكم الميت بقينا الا لسقوط جميع العبادات عنه
و لا يستقيم بعض اية خذ حكم الميت ببقيا لانه حتى في بعض الجب قالوا الحكم المذكور في
الحق في قوله ان حنيفه يه الله لان تصرفات المرتد موقوفة عنده **قوله** الحكم المذكور هذا انما هو ببطلان
بوكيد من يري بانه اي بغير الفضي بالي في اذ ساق في قبل نغذره بالقضا غير معتبر وهذا لا نزاع
فيه انهما ايضا بقولان يبطلان وكالة المرتد بالحق بالمتفرقة بالقضا غير ان البطلان عنده مستند
وعنده ما يقتصر اما تحقق البطلان بالحق بالمتفرقة بالقضا فلا نزاع فيه وبالجملة ان ما هو المذكور
في الكتاب من بطلان وكالة المرتد بالحق بدار طرب فلا نزاع فيه بين ابي حنيفة يه الله وصاحبه
وبغير السبع من نون وكالة بعد ابدية عنده ونفذه عنده من ليس نذكور في الكتاب لا
يغال يمكن ان يجعل المذكور في الكتاب على بطلان الوكالة مستندا في وقت وجوده فلا يكون قول اي
حنيفة يه الله خاصة لانها بقولان باقتضاء البطلان على وقت الحقوق لشاذا التصرف عندهما
وتوقفه عنده لانا نقول ان يمكن الحمل على ذلك فيكون المذكور قول ابي حنيفة يه الله لكن الحمل على
البطلان المقترن فيكون المذكور قولهما فلا وجه تخصيص حكمه على قوله ان حنيفه يه الله مع احتمال
قولهما ايضا لا يقال باذان يكون الاختلاف في ان بطلان الوكالة بمجرد الحقوق وبعد ما قضت
القاضي بالحق حيث ذكر في وجه قول اولي بدار طرب وفي وجه قولهما او يحكم بالحرقه لانا نقول
بما هو ظاهر في المراته اذا عاد صحا قبل القضاء فانه لم يزل مسلما لان الحقوق لما احتمل
العود لم تستمر من حنف في وقت قبل القضاء جعل كما لم يكن كالحديد المسح اذا اتوا قبل

القبض وفيه بغير سبع لا يبعد فقد بعوده من باق و ربحه بغير سبع كما هو بيق
في حق العبد على حاله كذا هنا كذا في الكافر وانه اشار في ان القضاء بالحقوق بشرط عند
الكل حيث ذكر من غير خلاف وذكر هذا ايضا تصرفات المرتد يه الله قد تفاق حول الميت و
باطل اتفاقا كالتكاح ومختلف في توقفه كالبيع والشراء والاجارة والعنق والتمتع بغيره يتوقف
هذه التصرفات ان اسلم بعد وان مات او قبل عارضة او وقع بغيره بطلان وعند ما ينفذ هذه
التصرفات بعد كلامه اشار في قوله او تضي بالحق في وجه قول ابي حنيفة يه الله ان لا يغيره لنقض الحقوق
بلا قضا عنده ايضا وايضا ذكره وان لم يرد راطب مرتدا وحكم الحاكم بالحق عتق مديروا ومات
اولاده وبطلان المعلق وحلت الديون التي عليه وانتقل ما اكتسب في حال اسلامه اي وانه يغير
وقال الشافعي يه الله يبق موقفا بعد طاعة كان في قبله لانه نوع عنه فلا تعتبر حكمه حاله كما لو كان
مرتدا في دار الاسلام اذ الدار في حكم واحدة عنده ولنا انه بالحقوق التي بالاموات لانه صار
حريا حقيقة وكما والحق في دار الحرب كالميت في حق المسلمين لا تقطاع ولاية الالتزام عليه كما انقطعت
عن الموق الا انه لا يرد من القضاء لاحتمال العود اليه والحق في دار الاسلام لا يرد من القضاء لاحتمال العود اليه
عدم العود صارت حكما بعد كلامه وهذا ايضا اشارة الى ان القضاء بالحقوق بشرط عند يه الله
بالانفاق الا انهم كثيرا ما يذكرون الحقوق ويريدون الحقوق المقبر المهور وهو الحقوق المقترن بالقضا يه الله
بمعنى عن ذلك بغير كلامهم ثم ذكر وان حكم بغيره عتق مديروا بالحق شرط في ظاهر الرواية وفي بعض
الروايات بغير مجرد الحقوق وهذا ايضا بوجوب ان يكون القضاء بالحق بشرط عند يه الله بكونه شرعا
عند ابي حنيفة يه الله بل ظاهره بغيره بشرط عند الكل في ظاهر الرواية وليس بشرط عندهم وفي بعض
الروايات وبالحمل فجعل المذكور هنا من قوله وببطلان الوكالة بالحقوق مرتدا قول ابي حنيفة
يه الله فاحتمل وتعليل بان تصرفات المرتد موقوفة عنده وجعل قولهما في بطلان الحقوق
مرتدا خلاف قوله وتعليل بنفاذ التصرفات المرتد عندهما مما يحتاج الى مزيد تأمل كما انهم ارادوا ان
الحكم المذكور في الحقوق على قول ابي حنيفة يه الله اظهر لان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعند ما نافذ
وبطلان الحقوق من بطلان الباب **قوله** واذا وكل المكاتب ثم عجز والمأذون لم يجر طلبه هذا محال اذا
كانت الوكالة بالبيع والشراء اما اذا كان التوكيد مقضا الديون او متفاض لم يبطل ذكر التوكيد مع
المكاتب ولا باجر علم المأذون لان كل شئ ولية العبد لا ينفذ المطالبة عنه بالحق عليه وله ولاية
المطالبة بنفسه ما وجب له فاذا بقي مقبض وكيل على الوكالة محرم او لشريكان فافترقا في
وكل اخذ الشريكين الثالث ثم نقض الشركة ببطلان الوكالة **قوله** هذا ليس بجري على ظاهره لما ذكر
من الكافي في تصرفات الشركة انه امر احد المعاضدين رجلا بشراء عبد بالف ولم يدفع اليه
الثمن فبقيضا عند المعاوضة وقا ومن كل رجل اخر ثم اشترى المأثور عبدا وهو يعلم بمناقضته

فالشريك الامير خاصته ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان تناز توكله عليه ثبت ضمنهما للمعاوضة
 فيبطل بطلان المتضمن والالتزام لان الملك في الشريك انما يقع للمرابح سابق على الشركة
 ولو ذكر التوكيل في وقع الملك في العبد والملك اذا وقع لاحد الشريكين سبب سابق
 على الشركة لا يثبت له الا حصة فيه بعد اتمامه وان تخرج ببقا توكل احد الشريكين غيره بـ شريك في
 حق توكل وبعد في حق الشريك خاصة فعلم ان فتح الشركة انما يوجب بطلان توكل احد من
 بالشريك في حق صاحبه لا في حق نفسه وفي كل ذي ثمة يقع حصة من المعاديين اليه الى اجل
 لغيره وامرأة يشتري عبدا فاشترى بغيره في الذمة جازا استعمالا لانه امر بالشريك بغير
 وسد وقد شترى به فان لم يشتري الوكيل حق نفسه مع وصته ووصي كل من شترى الوكيل في
 علمت نفسه ستم عبدا ما يرد من بغيره فبطلان ما يرد وشريك الاول والفرق انه فخر وقد
 سلم الشريكين بعينه للشريك الاول فبغيره بغيره ما اذا لم يغيره من المزمع وانه تخرج بان
 توكل احد من وصيين ببيع في حق الشريك بنفسه شركة بعد تفرغ الشريك اذا علم بمناقضته اما
 اذا لم يغيره بغيره بغيره في حق لا يرد من بغيره فيكون للشريك بغيره في الشركة الاولى انبارة
 ان توكل احد من وصيين ان يفسد في حق صاحبه بنفسه المعوضة اذا ثبت ان توكل في حق
 صاحبه في شركة بغير قصد منه اذا وكل بغيره بالشريك وثبت التوكيل بامر من مربي فانه لا يبطل
 بنفسه لشركة بغيره لا يفسد بعد التفرغ في حق الامير ان يبطل في حق من ثبت التوكيل منه ضمنا
 فاذ كان من بغيره بغيره وجب ان يبطل بعد التفرغ لو كان بنفسه الشركة في صفته بغيره
 هذا وجب ان ياول قوله او الشريكان فافترقا باحد الشريكين لما ذكرنا ان الشريكين اذا وكلان
 رجلا ثم افترقا وجب ان يبق وكلا قوله هذه الوجوه مبطل للوكالة هذا فيما اذا لم يلم الوكيل اما
 في وليمه الوكيل بنفسه في معاوضة فبطل وكالة بالافتراق لانه ذكره المسود وذا
 وكل احد من وصيين وكيله بغيره ثم افترقا وانفسا واشهدا ان الشركة بينهما في
 التوكيل ما وكل به وهو يعلم اول اجاز عليه لان توكل احد من وصيين في معاوضة فبطلت
 نفسه هو وكبير من جهته بغيره بغيره بغيره في الشرح ومنه تجال في ما ذكرنا من ان
 فانه تخرج بانفسه وكالة بنفسه المعوضة ولكن في حق الشريك لا في حق الموكل وذا
 في المسود تخرج بان توكل احد المعاديين لا يبطل بنفسه المعوضة اصلا ثم انظر
 في قوله في المسود بغيره هو وليمه احترق في ذم موكل الوكيل والباقي المتصرف وكل من كان اذا وكل
 هو شريك بغيره ووكيل مسلم بغيره حر او غير حر فان هذا التوكيل باطل فلا يصالح
 فبعد انفسه في هذه الوجوه يبطل الوكالة بقوله وهذا فيما اذا لم يلم الوكيل في فعله لتاريخ
 لعدم ان التوكيل في يد الوكيل من المتصرف لما كان باه في نفسه لا يبطل عند الوجوه

من موات الموكل وجنونه وحاقه بدار طرب او المبطك انما يؤثر في العبيد لا في الباطل هذا اذا علم ان
 جعل الضميمة قوله بشي هو التوكيل كما هو الظاهر لقوله اما اذا جعل لافدا لاف وضين فالتمسك برواية
 المبسوط على قوله وهذا فيما اذا لم يلم الوكيل انفسه فله الوجوه المعترضة من العجز والعجز
 الافتراق اذا عرضت على الموكل بطل وكالة وكيله في العفو وظنومات الا في النفاض الذي
 الذي وليمه المكاتب او قضاة لان عجزه بوجب العجز عليه من اشاء التصرفات لافدا لاف الذي
 لذلك لا يوجب عزل وكيله عن ذلك كذا في الشرح فبما اظهر ان الصواب يقول الشرح بغير
 قوله اذا لم يلم الوكيل بنفسه الى آخره هذا فيما اذا لم يلم الموكل بنفسه الذي وليمه الموكل بنفسه من قضاة
 الديون واقضاة فلا يبطل فكل ما اراد بالوكيل الشريكين وكيل في المعاوضة من جهة صاحبه او
 تصحيح الموكل ولكن التمسك برواية المبسوط باياه وانجمله ان ما ذكره الشرح من التقييد بقوله
 هذا فيما اذا لم يلم الوكيل ثم التمسك على ذلك برواية المبسوط تحت في اي مزيد من سواء جعل الضميمة قوله
 لشي هو وليمه الوكيل او لافدا لاف وضين كما ذكرنا **قوله** فله الوجوه المعترضة ان الوكالة اطلاق لانه في الخارج
 اما الوكيل فيشترط ان يباعا بغيره والتمسك بغيره في بيان الداعي فان كان العجز
 والاطلاق بان عاده وكيله ولا يفسد بغيره انما اثبات ولاية التقييد لانه ولاية اصل
 المتصرف باهية وولاية التقييد بالملك وباللحق في الحق باموات ويطلب الوكيل في قلة يعود
 كبل لا قلت هذا اظهر ان والله اعلم **كما** **قوله** قلت الدعوى اضافة
 اشى الى نفسه في الحق كذا قيل فقلت ذواليد اذ انما عند دعوى في حق هذا الذي
 يدعيه في ذكره دعوى مع انه اضاف الشئ الى نفسه عند المنازعة وايضا قول الخارج هذا الذي في
 يد يكتفي قبل انكار ذي اليد دعوى ايضا ان الى الحق قبل الانكار ليست الى المنازعة اجيب
 اما عن الاول فلان المراد بالشئ المذكور في تعريف الدعوى هو الشئ الذي ليس بالملك
 محكم الظاهر فلا يذلل فيه اصابت ذي اليد ما فيه في يد ابي نفسه لانه بطاير اليد واما عن الثاني
 فلان المراد بالمنازعة ما يقع المنازعة المحققة او الموهومة ومنازعة ذي اليد عند اضافة الخارج ما في
 بين ابي نفسه موهومة بل ظاهرة **قوله** وهذا دعوى صحيح فان قلت كيف يكون صحيحا ومعرفة
 صحة الجبر وعدمه يتوقف على معرفة المدعي والمدعي عليه فلو عرف فان عرف المدعي لمن لا يعرفه الحق
 اذا انكرهما والمدعي عليه لم يجز على ذلك كان دور الجواب انه تعريف للحق بما هو اشهر
 منه فيما بينهم كما عرفوا الاجر المشترك لمن لا يستحق الاجر حتى يعمل وسيا تيك ان شاء الله
قوله لان الاعتبار للمعا في دون الصور فان قلت بشكل بما لومات المحال عليه فقال
 المحال **قوله** وعادة وبني الى التحيل وقال المحيل مات مالبا ولم بعد الدين الى فالقول قول
 المحال لانه متمسك بالاصل مع انه في الحق يدعي لغير الدين الى ذمة التحيل وهو يتكبر فيجب
 ان يعتبر الحق في مسئلة المودع اذا قال ردت الودعة وكذا اذا وصي لغيره ابني فلان

نقول واحد منهم انما فقروا قالت ورثة الموصي انه عن القول للورثة وان كان الموصي
 له منكر العناد متمكنا بالاصل وهو الفقير لانه يدعي استحقاق الوصية معنى والورثة يتكرونها
 قلت انما يجب اعتبار المعنى اذا ثبتت فيه جهة الانكار او جهة الدعوى اما اذا تعارضت
 الجمالت فيه بان كان انكارا من وجه ودعوى من وجه فالاعتبار بجانب الصورة لسلالة
 عن المعارضة وفي مسئلة لكون المحيل من حيث المعنى منكر لانه انكر دعوى الدين اليه و
 مدعي لانه يدعي السار ادعي توجه المطالبة الي ورثة المحتال عليه وهو دعوى على الطالب
 فانه من حيث ذلك لا يعود الدين الي المحيل والطالب يدعي الفقر فيكره توجه المطالبة
 الي ورثة يدعي توجهها الي المحيل فلما تعارضت جهتا الانكار والدعوى غير اعتبار
 المعنى في الاعتبار للصورة لسلالتها من المعارضة وترجح جانب الانكار في حق الطالب
 لتأيد به بالانكار المصور في وترجح الدعوى في حق المحيل بان تمام الدعوى المصورين
 اليه ولا تعارض على اعتبار المعنى في مسئلة الوديعة والوصية وكان الاعتبار فيها بجانب
 اعمق وسهلا من ان يثبت بغيره فان ثبت الوديعة امانة في يد المدعي و
 الامانة ليست بمضمونة فانما بين الضمان بتحقيق انكاره لضماني **قوله** كانه اراد
 بالضماني وجوب الرد والتخلية والوديعة ان لم يكن مضمونة بمعنى ان يجب عليه مثله
 ان قيمته عند الملك فهو مضمونة بمعنى وجوب التخلية عليه عند طالب المال **قوله** والالزام
 في المجهول لا يتحقق اي الالزام فيما يجزى فيه التقاضية بينهما في المجهول والا فيلزم مائة من الابل
 في الدية وكذا يلزم في النكاح الميسر الوسط والشاة الوسط ويجزى على تسليمه مع انها بمجمولة
قوله ويتعلق بالدعوى اي الدعوى العينية **قوله** ان اردت الصحة من كل وجه لم يترتب
 يجب ثبوت وجوب حضور وسرور احد العين المدعي بالاثارة مع مدعي عليه وتعين المدعي
 شرط لصحة الدعوى فالمدعي لا يقع من كل وجه الا اذا اشار الي الخصم والعين فاستحال ان
 يكون الصحة شرطا لوجوب الحضور واحضار العين ولان ارادته من وجه وهو ان لا يكون
 فاسدا في حجة المدعي ثمن المحر والخصم من المسلم لم يترتب عليه قوله وجوب الجواب اذا الجواب
 لا يترتب الا على دعوى العينية من كل وجه فان قلت والقيمة تعرف بها اي القيمة من تعريف العين بذلك
 الشيء فلذلك تذكر قيمة العين وقيل اي العين لا يعرف بالوصف وان يولي في وصفه لمشاركة كثير
 من الاعيان اياه في ذلك الجنس لكن ببيان الوصف طولاً وعرضاً يعرف قيمته وعلى هذا كان
 الضمير في راجعاً الي الوصف وفي الاول الى غير القيمة المدعوى وهو شئ كذا في الشرح
 ويرد على الوجه الاول ان حذف موصوف بجملة او النظم مشروط بان يكون الموصوف
 ببعض ما قبله من المحرور وان لم يكن كذلك لم يبق بجملة او النظم مقامه الا في العشر
 كذا في المنقول من انه "مخروص" انه يلزم في هذا الوجه حذف موصوف بجملة بدون

هذا الشرط على انهم عرفوا رجوع الضمير الي الموصوف المقدر لهم في السعة فلا يقال جاف
 الحسن وجهه في السعة برجوع الضمير الي الموصوف المقدر لانا ان يقال ربما شرط في كلام
 الغنى والعرب العرب ما لا يرجع في ذلك في مقدم المولدين المادي سبعة يجوز ما حذف
 جزا لنا ويحذف كثيرا في كلام الفقهاء كما وقع في كلام المنصف في غير موضع من هذا الكتاب وعلمنا ان
 ان القيمة لو كانت تعرف بذكر الوصف لزم ان لا يحتاج الي بيان القيمة مع ذكر الوصف وليس كذلك
 فلو بسوط وان كان العين المدعي متمكنا بقدر احضاره في مقام الوصف والقيمة مقام الاشارة الي
 العين لصحة الدعوى والشهادة ولان المدعي ههنا في الحقيقة دين في الذمة وهو القيمة فلا حكمة
 بذكر صفة وقيمتها وان وقع الدعوى في عين غايب فان بين الجنس والصفة
 والقيمة قد عودا مسموعة والبيئة مقبولة وان لم يبين القيمة ذكر في عامة الكتب انما مسموعة
 وقال في الاسلام اذا كانت المسئلة مختلفا فيما ينبغي ان يكلف بيان القيمة فاذا كلف ولم يبين
 بسبب دعواه لان الانسان قد لا يعرف قيمته ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد اضر به اذ تعد رايه التوجه
 الي حقه فاذا استطاع بيان القيمة من الدعوى سقط من الشهادة بالطريق الاول في نظر جهته ان
 بيان القيمة مع ذكر الوصف لا يضره لانه سقط بيانها في عامة روايات رفع التوجه فلو
 القيمة تعرف ببيان الوصف طولاً وعرضاً لما وجب بيانها مع ذكر الصفة ولا يكون سقوطها
 للضرورة وايضا على هذا المعنى وجب ان يقال وان لم يكن كل العين حاضرة ذكر وصفها
 ستعرف قيمتها بترتيب عليه قوله لان العتق لا يعرف بالوصف والقيمة يعرف به فتذكر وصفها
 لتعرف قيمتها وقد قال في الكتاب ذكر قيمتها والدليل المذكور بالجميع ان لا يترتب عليه على مالا
 يخفى ما نلاحظه هو الاول والمعنى ذكر قيمتها لان العين وان كانت تعرف بالوصف فالقيمة تعرف
 بالوصف بان يقول كذا رديها يهذه اي اقر الصقات وذلك **قوله** لانه قد عرفت التعريف بالاشارة
 فيما راي التمهيد فان العتق يعرف به التوكيل استقامت عند مدعيه اسم اثبات عند المدعي
 وقد اجتمعوا ان الاستقامات تقبل التعليق بالشرط والاثبات لا تقبل والتوكيل تقبل التعليق
 بالشرط انما فان لو كان التوكيل اثباتا عند المدعي سر رايه في قبل التعقيب فان ثبت قد لو
 في المنقول الذي يغير ثقلها الي القاضي بحضرة او بيعت امين ايها يمكن الاثارة فلم لا يكون
 هكذا في العتق قلت ان الدعوى تكثر في العقارات فلو شرط فيها حضور ائمة او غيرهم
 لا يجرى الي الجرح وهو مرفوع اما الدعوى فيما يتعدر ثقلها من المنقولات فتأخر في الجرح
 يترأط حضور الحاكم او بعض الامر فلو كان الرجل مشهورا بذكره وفي الدار لا بد من التمهيد وان
 كانت مشهورة عند المدعي وعندهما لا يشترط لان الشهادة مقبولة عنه وله ان قد لا يصبر
 معلومة الا بالتمهيد كذا في الكافي وفيه بحث لطوران قد راي الدار عبادته كية في غيرها طولاً
 وعرضاً وهذا لا يعرف ببيان الحمد وبل المعلوم به نفسا **قوله** بل لا ثبت البديهة الالبائية

وقسم الحجة على نوعين فمحل نوعا على المدعي ونوعا على المنكر والقسم بمتن الخبر فيرانا بان جعلت
الخارج مدعيا والمدعي عليه منكر لان اول ما يصدر من احوال المدعي ما في يد المدعي عليه واول
اقول المدعي عليه في جوده انكر ما ادعاه فسر كمن بول ما يصدر منه في خصومة وما ذكر من
انكار المدعي لانكار المدعي عليه ودعوى المدعي عليه ما في يده وقع ضمننا لا قصدا فلا يستحقان
الاسما المميزة بالمعاني الضمنية فاما حكم المتناهيين في اختلاف القياس كذا في الشرح قلت قد يعتبر
قول من شهد الظاهر مع بینه وان كان هو مدعيا فعلى ان اول ما يصدر عنه هو الدعوى كما اذا
تسرع في حصر على الب ب وموضوع على . من المصراع الآخر معقوب على باب ادعاه ان يفتي
بالمدعى لمن كان المصراع الآخر في يده اذا كان شبه الموضوع فلا بد ان يراد بالمدعي من لا يشهد
له الظاهر وبالمفكر من يشهد له والظاهر يشهد للمدعي اذا اقام شهادا او نكل المدعي عليه
فبفضل في عدم قوله واليمين على من انكر فلا يكون القول برز اليمين محال للمثبت فالاولي
ان يقول الدعوى لا يجمعه الا في حكم واحد لان الدعوى عبارة عن اضافة شئ لا يسم له
الابن الحجة الى نفسه ولم يكن ثابتا له بحكم الظاهر لانكار عبارة عن نفي حق الغير فيما ثبت له
باعتبار من جهة بابه في حرمي بمتن فتجرح منكم بغير ادب من غير ادب المدعي الذي ليس
حق ثابت له بحكم الظاهر فغير هذا من يشهد له الظاهر في المنكر ان الحق ثابت له بحكم الظاهر
في هو ثابت للمكر عليه المنكر بظاهر يده وذكر ان المحتاج الى الاثبات بالبينه هو من لم يكن الحق ثابتا
له في دعواه وان كان ثابتا له في دعواه فليس ثبوت المدعي واثبات المنكر في دعواه
بعد ما اقام شهادا او بكل مدعاه فالحق ليس ثابت له بحكم الظاهر بل يثبت ثبات هذا الحق على الغير
بأنه هو وان لا يثبت الاثبات ابتداء على ان ظاهره معارض بظاهر المدعي عليه فان البين يشهد
له فتساقط بالتعارض بخلاف ما ذكرنا من المسئلة فان ظاهره من في يده المصراع الآخر ليس
بمعارض بظاهرة جزوان الحق ثابت له بالبين حكيمه فان البين على الشئ يدل على نظره اعتبارا
فصار كانه في يده ثابت له بحكم بابه الثابتة ظاهرا فتعين الآخر مدعيا فاما مسئلة المتناهيين
فهي بعض بعد البعض بخلاف القياس واما قبل فدعوى البايع في زيادة الثمن وانكاره في وجوب
التسليم بقده ما بقوله المشتري ودعوى المشتري في وجوب التسليم بثمن يدرجه وانكاره الزيادة التي
يدرجه البايع فدعوى البايع في حكم وانكاره في آخر وكذا انكار المشتري ودعواه كل من ذكر
في حكم آخر فيقبل بينهما وبينا هما فلان كونه مدعيا في شئ يثبت كونه منكرا فيه وكونه
في حكمه يثبت كونه مدعيا فيه . وبسبب عنده في شئ فيقبل ذكره نعم السكح و
ثبت لها والتزوج ينكر بمتن الفاضل ان كانت هذه امراته لك فمن طالق حتى باليمين ان
كانت امراته وتحمل للتزوج ولكن هذا انما يجد في نفيها اذا لم يزوج مع الزوج والتعلق المذكور
عند الفاضل بذلك اما ان لم يلزمه فله ان لا يطلق طلاقا على كونه ووجهه فلا يجل لاحد

فما وجد الحجة حثرت له والرق قلت الاستحلاف لا يجري في الرق الا في مسئلة واحدة وهو
انه عكر المسلمين الي حصين فتاداهم قوم من الحصين ان امينوا على اهلينا على ان يفتح لهم الحصين
ففعل ذلك بهم ففتحوا الحصين فبهم امنون فان قال واحد من المتأمنين لرجل انه من
وصدقه الرجل واقدمها الامير واداد ان يكلف الرجل فله ذلك لانه لو اقرانه ليس من اهل
لزمه ذلك ويعبر فباء فاذا وقع عند الامير ليس من اهله يكلفه رجاء النكول الذي هو
اقرار وكان يشق ان يستحلف عند ابن حنبله . واليه مال ابو جعفر . المدعي في الرق لا يبر
انه لو نكل يجعل رقبه ولا يقبل والاستحلاف لا يجري في الرق عندنا والجواب ان الاستحلاف
في سائر المواضع باجل اسكول بدل عنده وبدل الرق في سائر المواضع بساير ما استجاب
بصح فكذا باسكول ما بذل الذات من اخرى المتأمن يصح في الحجة فانه اذا انقض الامان والحق
بدار الحرب بغير فباء فيصح منه بدل الرقبه بالنكول وصار دعوى الرق هذا دعوى الحال كذا في
الذخيرة وفيه نظر لان المرأة لو ادت ولحققت بدار الحرب بغير باذلة نفسها ويعمل بهذا البديل
علا حتى بغير فباء فكذا البديل بالنكول بغير ان البديل بالارتداد والحق حرام للمصيرة والبديل
بالنكول مفيد فابق قطع الخصومة فبذلك ينظر في شئ لو قل قطع يوجب مفيد فالحق
بغير ان البديل لانه حرام لعدم الفيد في البديل بالنكول فابق رفع الخصومة وبهذا
يلزم من هذا ان يستحلف الحرف الحرف المستأمن اذا ادعى عليه انه غلامه لتمسكه من بديل نفسه
ينقض الامان والحق بدار الحرب فكذا بالنكول لانه يتمكن من بديل نفسه ينقض الامان وكذا
العبد للرق يتمكن من نقض الذمة والحق بدار الحرب **قوله** فصورة الاستيلاء وحصة المقتور
ليقطع شبهة جز بان دعوى الاستيلاء من الجانبين **قوله** لهما ان النكول اقرار لانه يدل على كونه
كاذبا لانكاره فافتراراي حكما نظرا الى الدليل وهو لنكول او بدلا عن الاقرار لان المدعي
بنفس الدعوى يستحق جوابا بفصل خصومته ولهذا يستحلف المدعي عليه للحمية وذلك بالاقرار
والانكار فاذا اقرار نعت الخصومة ومضى انكر لم يفصل الايمان فاذا نكل عن اليمين يكون هذا
بدلا عن الاقرار الذي به يقطع الخصومة فصار النكول بدلا عن اقرار من هذا الوجه كذا في الشافعي
واخرى بان اذا اشترى نصف عبدا ثم اشترى نصف البايع فوجبه عيبا في حصة في النصف الاول
فرد به بنكول البايع ثم فاصدة النصف الاخر يستحلف عليه البايع ولو كان النكول اقرار للذمة
النصف الاخر بنكوله في النصف الاول كما لو اقر بان الوكيل باسبع اذا ادعى عليه عيب في البيع
فنكل يلزم الموكل ولو جعل اقرار للزم الوكيل ولانه اذا قال كلفتك كذا بما بقي لك فلان فادعى
النكول له على فلان ما لا شك مقتضى بنكوله لا يقتضي بالمال على الكفيل ولو كان اقرار القضي
به عليه واجيب عن الاول بان النكول ليس باقرار في نفسه ولكن يحصر في مقام الاقرار
لوجب قطع الخصومة بالاقرار او باليمين وانما يلزمه القطع بقدر الحجة فيقوم النكول مقام

القرار بقدر الحاجة على الخصوص لا يري لا يبع الا في مجلس القضا لانه ثبت بحسب حاجة
القاضي اليه اما الاقرار بحجة في نفسه لا الوجوب المخصوصة حتى لو اقر في غير مجلس القاضي فيختلف
الخصم نفسه وبهذا اخرج الجواب عن الثالث اما عن الثاني فقد سبق في الوكاله **قوله** النكول
بول على كونه كاذبا فيما نكل واما لما نكل من اليمين الصادقة وفيه حصول الثواب ما ذكر
انه بطريق الاستعظيم ورفع ثبوت الكذب عن نفسه وابقا له فقام انه اني نكل صيانة لنفسه عن
اليمين الكاذبة المملكة والدلالة على العمل على المقصود دعت اليه ضرورة ولا يري ان القيام من المجلس
في عقد البيع جعل اعتراضا لكونه دليل الاعراض ولا ضرورة في جعل اعتراضا اجيب بان النكول ان
كان دليل الاقرار وان حمل الدلالة لا يختص بموضع الضرورة الا ان ثبوت الشيء بالنظر اليه
الدين بنوع من حيث العدم ومورد بكن للاسرام يعني ان لا يكون النكول اقرارا ملزما لكنه
جعل ملزما للضرورة قطع الخصومة فلا يظهر كونه ملزما فيما وراء **قوله** ولما بين فيه رحمه الله
ان كان تمت هذه التعليل على الف للمذهب المشهور وهو قوله عليه السلام واليمين على من انكر قلنا
خص من طرد وواللعان فما زلنا نخص من الصور بالقياس كذا في الفتاوى قلت ان تخصيص
العام الذي حقق عند البعض انما يجوز بالقياس اذا كان القياس عليه هو المفرد المخصوص انما لا
يتمتعان مع الغير وهذه الصور يجمع معها فلا يجمع لهذه الصور مع الحدود واللعان فلو خففت
بالقياس لزم تخصيص القياس على غير المخصوص وانما جاز وجوب ان القياس كما تطلق على تسوية
غيره من صور في اعمدة واحكم بطلان من عدة مستحجة من الادلة الشرعية وهو المراد بالقياس
فاما ما اشياء ان النكول يدل بالمقدمة الجامعة المستخرجة من النصوص وهي ان الاجتناب عن شبهة
الاشياء الى الكذب والفساد واجب وفي جعل النكول اقرارا نسبة للمدعى عليه الى الكذب
فما صدر من الانكار فجعل بدلا احترازا عن ذلك وجب القبول بعدم الاستحلاف فيما لا
يجوز فيه البذل وتخصيصه عن عموم قوله عليه السلام واليمين على من انكر اذا التخصيص على
هذه المقدمة كان تخصيصا بغير اخر فلا يطلب فيها جامع بينه وبين فرد المخصوص لان ذلك انما
يجب اذا كان التخصيص بالقياس بمعنى الفرع مع الاصل والملة جامعة وليس الا مركزه كسب
وسرقة بزر او بزر بزر كذا في اركانها فان ثبت نحو وكس اذا دار بين جملته
على الاقرار والبذل اما اذا لم يكن جملته على البذل كما في هذه الاشياء يجب ان يحمل على الاقرار
لما جنى الى قطع الخصومة اذ قطعها واجب على القاضي ولا يمكن ذلك الا بجعل النكول اقرارا
عند وجود دليله والنكول دليله والنسبة الى الكذب بخلاف الاجدز وضرورة اما الامتناع
عن قطع الخصومة فغير جائز عند المقدمة اجيب بان قطع الخصومة ان كان واجبا على
القاضي فالامتناع من حمل ما لا شخص على الفساد واجب فلا يترجم من غير احد ما ويركع
الاخر فيوقف عن القضا بالضرورة **قوله** والبذل لا يجزى في هذه الاشياء قلت البذل لا

لا يجزى في قتل النفس حتى لو قال ائتمني فقتله لا يهدر دمه بل يجب القصاص في روايه والديه في اذرى
مع انه يستحب في اذرى من نكول في نفس في يستحب بالاجماع مع انه ما يقتضي ما كان يستحب
على يمينه كذا حتى يلف او يقر بتركه كذا في العائنة لا يستحب به القضا بالنكول ما صحح كذا
ما يقتضي به وجوابه سنا يمكن اشياء الله تعالى **قوله** الا ان هذا يدل له في المخصوصة
عنه الكمال في جواب انه لو كان بدلا لما ملكه الكمال وبالله المأثور ان لا يملك من اهل البذل
وقد بان بان البذل هنا معنى ترك المنع وترك الخصومة على ما يبيح فلا يهدر دمه ولا يملك من اهل البذل
ما سئل ان كان لا يملك البذل بمعنى التملك والاعطاء بها بكان الخصومة وترك المنع فلا يمكن ان يكون
يكون النكول بدلا بهما كان جواب عن تدبير التسليم اي بسلام ان البذل بسا معنى الاسطفا و
تمكين هو بدل يخص فائدة مثله ما يترجمها كذا في صيانة اليسرة ومحنة اي حكمة الاستحلاف
او حكمة القضا بالنكول في الدين سئل زعم المدعي قلت ما يتوهم بها من الاستحلاف سبيل احد بهما
الدين لا يتصل بكونه ملزما وصحاحا لانه في الدين والدين انما يتصور في حق نفسه والاستحلاف
يجزى فيه بالانفاق وان في ان النكول لو كانت به لا كان الله على عليه مشرا فتم بيمينه على شيم
اذا اقر في المبرعات فكل المصنف الذي جعل جوابا على الاول كذا جعل المنع في قطع البذل لا بد منه
ان زعم المدعي انه يتصل بغيره لا يوجب صحة البذل فيما كان ملزما وكذا ان يكون البذل بمعنى ترك لا يرفع
ذلك لان تركه يتصور بغيره والدين لا يتصور منه وتو نظرا الى ما يقتضي به الدين والدين يتصل
المنع فلا حاجة الى جعل البذل بمعنى الاعطاء وان جعل جوابا على الثاني فلا وجه لتخصيص الدين لان هذا
الاستحلاف باقي في الدين ايضا وجعل ذكر الدين اتفاقا غير ظاهره الا ان يقال انه جواب
من الاول وتدبره ان النكول في الدين ان كان ما يمكن عساره بدلا بمعنى التملك من الاسطفا
يكون عساره بدلا بمعنى ترك الخصومة وترك المنع فيقتضي بالنكول فيه باعتبار ان المدعي بيمين
ان الله لم يبارك فيه احد البذل بمعنى ترك الخصومة وترك المنع يشي عن اليهود في يجوز فيما
من الدين معناه هنا المنع مقدمة اخرى اي صحة القضا في دعوى الدين النكول بها على ان
المدعي بيمين ان الله والمدعي عليه ترك المنع والخصومة والبذل في هذا الباب بمعنى ترك المنع
من ان يكون تملك او اعطاء او ترك الخصومة البذل حتى ترك الخصومة يعني صحة القضا يستحق
رجاء هذه النوع من البذل ولا يستحق في النكول في تقدير البذل بشرط التمسك واما قوله الدين
لا يتصور منه فوايه ان المراد ترك المنع هناك الخصومة والدين في يصح فيه ترك الخصومة على ما
ما يقتضي به البذل بمعنى عساره هنا ترك المنع بانه يكون دفع شبهة وهو ان الاستحلاف يجزى فيما لا
يعم البذل فيه كما في نكول المدعي لى سبب ما يحل البذل والتملك فاجاب بان البذل
هنا يعني في موضع النكول بمعنى ترك المنع لا بمعنى التملك واليه صريح لا يجزى في ان يترجم
بحث ان المدعي عليه الا لقا اذا احل على جارية جده ما يمكن عن اليمين فاستدل بها المدعي ثم

سبا ملكك وانه ما دل على كونه ما ثبت ما فيه من ايراد به ذلك ما لا وجه ان يقال ان الارث
يسبب شيئا ملكك للوارث ابتداء بل هو سبب كونه حقيقة للوارث في الملك بالملك ثابت
لدارث حين ملك الموت حتى يبرأ ما لم يلق من قبل بقا الملك دون شئ ابتداء قبل
و الحقيقة ما بها بيان لثبوت ابتداء وهو المراد بالتبديل المذكور في الكتاب فيقع به الفرق بين الارث
والارث وانه لا يثبت ان ملك المشتري غير ملك ما بعده فان ملك متجدد والمراد عالم حال ما ملكه بخلاف
على التثبت وملك الارث حين ملك مورثه ليس بجديد في حق الارث انما هو حقيقة المورث
في الملك ولكن الارث في مقامه بعد موته ولا علم حال ملك غيره بخلاف يعلم دون التثبت
و سبب ثبوت الملك وموت المورث سبب لقيام الارث مقامه في ملكه لملك المشتري ملكه
لا ملك ما بعده وملك الارث ملك مورثه لا ملكه فالفرق هو كون السبب سببا لثبوت الملك و
تجدد كون الارث سببا للملك وكون الارث حقيقة له في الملك لا لثبوت و تجدده و
انما قد له وصف فلما اتمرت في الفرق واما ذكر لغيره الحكم ناكده وجه معني لو لم يكن موضعاً لثبوت
لكل ثبوت فيه البين على المشتري بالثبات ذاك ان مشتراً للملك فلما كان موضعاً عاكه كان في ثبوت
بين عليه بالثبات ونقول ما كانت لشري سببا لثبوت الملك للمشتري فاقد امة عليه دللنا في
على كونه عاماً ما ملك المبيع قبل لشري للمشتري بعده وعلى ان لا ملك فيه بغيره في كل ما
ارعى العلم فاليمين عليه على الثبات دون العلم فكل الارث فانه لا دليل فيه على كونه عاماً بخلاف
على علم دون الثبات على هذا قوله فنعلم ان ثبوت ان الحكم يعرف بالتأني - - -
- في ابيع ما انقله في الثمن وقد مبيع اما اذا اقله في وصف المبيع بان اشترى ابريق
وقد تم اقله عشرة ام عشرين بل قال اذا اقله فربما يفره البعض وصفه او اقله
ما يقد من ابيع و ابيع مشتري في ثبوت ذكر في الوضعية في اخر كتاب المحاكمات كانت على
هذا حتى على غش على ما في قولهم وقل السيدك تبكي على تفكره دون ملكه ما يقول
عسيرة لا يخفى ان بالبيع انما اقله في سود عليه واعتقاً على بدل وله اقله على هذا
سواء في ما يبيع بان قال لبايع عت سلك هذا العدد ما لفر درهم وقل المشتري لا بل
شترت سلك هذا العدد وهذا الجارية بالف درهم لا بخلاف ان يكون القول قول البايع
تبعه وعلى المشتري البينة هذا هو ما قد اقر به ان الاقله في قدر المبيع لا يوجب التنازل
وهو قد قد مذكور في حق الفهره اورد في التنازل فهو خارج الى منزلة تانل وابقا ذكر في المحاكمات
اذ ليس يخفى ان على من على حل ان لا يبرأه وهو العدد ما لا يبرأه وقال المشتري ما اشترت الا
لصفه فلهما انهم يقول للمشتري في الصفه لذي انكر ابيع فيه اقله في حق الفهره
لا في ثبوت المشتري في الصفين عينا وادباليه ما اشترته بما لا يبرأه في ملكه
ابيع بان تبار وان قلنا لم يثبت ابيع في احد الصفين في ثبوت ما ثبت في ثبوت

بان ثبوت لزمه ابيع كجسمانية فان قلنا ثم التنازل فالتنازل في جميعها اذا اطلعت على كماله
هذه الكلام وما ذكره من جريان التنازل عند اقله فيها في قدر المبيع فمسا اطلاق قول الله سلام اذا
اختلف المسامحة في التنازل فانه يقتضي ان يرى التنازل بينهما في المسئلة المذكورة في صفين
جميعاً لا انما اختلف في قدر المبيع وحين الثمن عادة الا ان المكره انظر الى الاقله في قدر المبيع وهو
المشتري لكن اطلاق النص لا يفرق بين ما اذا كان من مكره او كان مكرهه حتى انه لم يرض التنازل
بينهما اذا اختلف في قدر الثمن بعد قبض المبيع مع ان المكره فيه هو للمشتري باطلاق النص فكل
فكذلك اذا اختلف في قدر المبيع وحين الثمن كما في المسئلة المذكورة اذا اقله باطلاقة تنقضي التنازل
فيه ايضا فله وهذا التنازل قبل القبض على وفاق القياس وهذا الاختلاف الى خارج من القياس
فاما في رواية سهل البسوط فلم يشرط في ان التنازل في القياس هذا الشرط فقال في
البايع والمشتري في الثمن والسلمة فانه في يد البايع والمشتري فانها بخلافه وان يشر ان
وفي بعض القول قول المشتري لانها انفق على اصيل المبيع وادعى البايع زيادة في الثمن
والمشتري ينكر فالتقول قوله مع اليمين وكذا تترك القياس للسنة والمروى في الباب
حديثان احدهما حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام قال اذا اختلف لثبنا على السنة
فانما بينهما ما تقول ما قوله البايع ويتردان والثاني حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا اختلفا لثبنا على التنازل وشرادوا الحديث مشهور بترك به كل فيما من ثبنا بانه ثم قال لثبنا
اي من القاضى قول ان كانت السلعة في يد البايع والتنازل فيه ما القياس لان كل واحد يدعي ثبته
فخا على ما ذكره في مختلف كل على دعوى صاحبه قياسا وان كان في يد المشتري والتنازل فيه على كل
لات المشتري لا يدعي ثبته على البايع ايها باين فاما كذا في الشرع وقد يقال لو كان التنازل
قبل القبض فالتنازل للقباس عند غير القاضى لما جري التنازل عند غيره في الاثارة وبين الواجب
على ابيع لا شئ على القياس على ما ورد في خلاف القياس وقد اثنوا التنازل في الاثارة دون الواجب
ومن هذا قيل لا خلاف بين رواية البسوط واما اختاره القاضى في الحقيقة فالتنازل في القياس
بالقباس لثبنا في القياس والمروى بالقباس في رواية البسوط وهو القياس الظلي وما كان يكون
مستحسناً بالثبوت بالقباس في القياس وقوله وكان القاضى القاضى الى اخره لم يذكر
بيان اي ثبوت بل تحقيق لانفاق المعنوي فصار حاصل ما ذكر في البسوط ان التنازل قبل القبض
مستحسن بالقباس والقباس في القياس وبعده القياس مستحسن بالحدث وهذا هو الموضع
فقال في قوله لكن عرفناه بالسفر وهو قوله عليه السلام اذا اختلفا لثبنا على السنة فانه
وشرادوا في هذا الحديث من الاحاد وقوله البينة على المدعي واليمين على من انكر من المناظر فليكن
جور خصمه بقتل هذا الحديث ايها مشهور على ما ذكر في البسوط فيجوز التخصيص وهذا مستط
بعض رواية ابو هريرة رضي الله عنه وهو غير فقيه والجزء اذا كان في القياس كان او به غير فقيه

في

يكون باطلا ليس بفاسد و ههنا قال انه فاسد قلت مسلمنا ان البيع بلا بدل باطل لكنه اشتد و اما ما
فسداه ههنا حاشا الذي يدل عليه سقي بيعا بلا بدل انما يظن انها قوله لان البيع انما يطل
ماستادهم اهلية او المحبة لا سبيل هذا الى التلذذ ما استادهم الا اهلية فتعديس
ههنا لعدم محبة و ما يبرح اليها في الابداء و البقاء فيه سواء كان السويح يبيع ان شاء الله
يعود كونه لبيع محلا له ههنا فكذا يبيع بقاؤه كالمحبة في ما استادهم كما ينبغي الابداء يبيع
ايضا فاما كان بطلان البيع بلا بدل باجتماع عدم المحبة ينبغي ان يتولى فيه الابداء او الفداء فالاول
ان يقال ان المراد بقوله بل بدل بلا ذكر بدل و سكونها عنه وقد ذكر المصنف رحمه الله في كتاب الوصايا
فيلخص في اعتبار رجالة الوصية ان البيع بدون الثمن فاسد وليس بباطل حيث قال في الثمن
في بيعه حتى يثبت البيع بدون ذكره وان كان فاسدا في اخره انما يبيع بغير ثمن ههنا
فيه و اما ان واجعا انما استكت عن ذكر الثمن ينفذ و ههنا ما لم يثبت البطلان بالاختلاف صار
كما زعموا سكت عن ذكر الثمن فيسقط مقتضى على وجه التمسك ما اذا بقي بلا بدل عنه
لاننا في الثمن لزم ان يبقى بلا مبيع عنه الاختلاف في فقه البيع و المبيع بلا ثمن ان كان فاسدا
وهو بلا مبيع باطل و ايضا الاختلاف ههنا ما وقع في نفس الثمن حتى لا يثبت بالفساد وجوده
مضى تبعا بلا بدل بل بالاختلاف ههنا في قدر الثمن فغاية الامارة لا يثبت الزيادة بالتعاضد
اما ما قيل ان لا يثبت حتى يثبت من ثمنه ثم يتبعه في هذا التفسير مما وقع في اختلاف في نفس
الثنى و ليس عليه فيه كقولنا في بعض الثمن لا وجه لتخصيص بعض الثمن بالثمن فيكم
بعد و اختلاف من فقهنا في اسف ان كل الثمن كذا انما اذا التزم فيه قول البايع مع محبة لا يملكه
فولس الامر ان الثمن موجود بعد مضي فاقبيل الوجه لا يجب ان يكون لازما للمعقود
بحيث لا يتحقق الوصف الا مع الوصف وان كان الوصف لا يتحقق الا مع الوصف فلو
انفرد ببعض الاجل و زاد له لا يوجب عدم كون الاجل ههنا الا يبرى ان الجودة و البراءة
من الوصف ان الثمن مع ان الثمن قد يكون بلا جودة و بلا راحة فنعلم ان الوصف لا يبرى ان يكون
مع الوصف اذ قلت المراد من كون الثمن ببعض الاجل بقاؤه و اجبا في الذمة بعد حصول
الاختلاف ان الوصف لا يثبت و اما الاشكك الوصف و الثمن مع و اجبا بالوجه بل ينبغي
و اجبا بعد مضي الاجل فلو كان الاجل من اوصاف الثمن لم يبق و اجبا بعد مضي اذ الواجب حقيقة
انما الاشكك الوصف فنعلم ان الاجل ليس من اوصاف الثمن حسب مقال من حال و ثمن من ثمن
الثنى و الاول ان الثمن لا يثبت بالاعتقاد ما يتبادر دون الحقيقة التي يجب الثمن في
الذمة معها و ثمة هذا المكلف اذ الثمن مع كونه الصفات حتى يثبت الواجب هو وجوده كما هو مقررنا قوله
و نقول فمن يكره لبارء الاجل و قد في من ههنا او من الاجل في ما استادهم انما هو كقولنا
ان من يكره ما يكره في حقيقته فمعه ههنا فلو كان الاجل ههنا من شرائط صحة

العقد و اخره بالثمن اقراره به و بما هو من شرائطه فاذا اكثر الاجل بعد ذلك فقد رجع عن الاقرار
بعد ما اقر به فلا يصدق اما ههنا ان ما لا قبل ليس من شرائط العقد و لا من مقتضياته لان مقتضى العقد
ابتداء الثمن و الثمن و عليه في المجلس ما التزم به على التمسك بالثمن و هو يبرح في القول للمعقود
في الشرح فيه نظرا ان الاجل في السلم ليس بشرط اتفاقا فاشا في حقه هو و السلم حال السلم
لهم باسبيل سيما لا جهاد به بها فلا يكون الاقرار بالسلم قرار بوجود الاجل على ان البينة في السلم
له من شكر الاجل و لو كان انكاره انكاره انكاره بعد الاقرار به كما في متناقضات البينة و الدعوى المتناقضة
باطلة قلت و قد يفيد دفع زيادة الثمن ان الثمن لا يفيد اسقاط المشتري زيادة الثمن ان
يبيعها البايع على تقدير كون المشتري عن الحذف و هذا جواب ما يقال في فائدة التخصيص على قولنا
بعد العقد ان بيعه عدم فكمه فان الحكم التالف انما و امسح التلذذ ان فلا فائدة في التمسك في السلم
و فائدة ترفع ما قيل لان المراد منه ان يقول بفائدة التلذذ و هو الفسخ مخرج به المصنف رحمه الله قبل هذا القول
و قال رحمه الله بخالفه و يفتح العقد على قيمة الهالك فاذا كانت فائدة التلذذ و هو الفسخ
عنده لم يكن لهذه الالة معنى و كذا لا يصح على هذه المعنى فان قلت فيما بعد و انما يبرح عن الفسخ
بوجه العقد و انما على قوله و انه يصيب الخ برب ما لنا على انما هو ان الفسخ قوله و انه راجع الى ما
المشتري من العقد و المراد ما دفعه هو دفع المشتري زيادة الثمن التي يبيعها البايع على ثمنه
هذه اجواب عما سبنا بين من قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله انما لا يثبت بالاختلاف في السلم
المقصود يعني ما يبيع المشتري من العقد غير متبطل مقصوده و لا لا مفسد السبب بعد حصول
اذ لا فائدة فيه فاجب عنه بان في دعوى فائدة و هو دفع زيادة الثمن عن نفسه ثم اجاب عن هذا و هو
الثنى بقوله انما يبرح على ان الفائدة التي ذكرها من دفع زيادة الثمن عن نفسه ليس من اوصاف البيع
المشتري من العقد بل هو وجوب انما يبرح على الفائدة ما يوجب العقد فلا يبرح دعوى العقد
فائدة توجب عواردها كدفعه فلم يغير الدعوى الا من قبل البايع و لئن كان الفسخ قوله و انه لا يبرح
فما كان ههنا بعد بيان فائدة الثمن على تقدير التمسك بعد ما استاد الى فائدة على تقدير التمسك
ان اختلاف فائدة الفسخ وان كل واحد منهما فائدة دفع زيادة الثمن عن المشتري لو قبل البايع و دفع زيادة
المشتري الى البايع لو قبل المشتري لانه جواب عما زعم السراة كما اذا اختلف في حصة الثمن و ذكرنا
البايع الكسيرة حصل اختلاف في حصة الثمن بعد حصول السلة على الاختلاف ايضا قلنا ان يبيع ثم
ولانه لا يثبت بالاختلاف السبب بعد حصول المقصود و فيه نظر اما الاول فانه لا ادعى احد حتى يثبت
والاخر البيع بخلافه في السبب بعد حصول المقصود و اما الثاني فانه لا يثبت في البيع
سلامة المبيع للمشتري و سلامة الثمن للبايع و الثمن بتمامه لم يسلم له على وجهه فلا يكون المقصود بالثمن
السبب فاصلان كل واحد منهما لا يبرح بالالف من ثمن غير انما لا يبرح لانه لا يبرح و كل هو
و جواب الفقه هو ما حصل من كل وجه فلا يثبت بالاختلاف في سبب ههنا و اما ثانيا فلان هذا الوجه

ينبغي ان لا يلزم في قيام السلف ايضا حصول المقصود واما ما راجع الى ان الحديث قد روي
 مطلقا من غير قيام السلف فيبقى ان يلزم في حالة الهلاك ايضا عملا باطلاقة واما ما راجع الى ان
 البينة متبولة من المشتري للموكل ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما ما راجع الى ان
 ما راجع الى ان السبب لا يتأذى به ان لا يتركه فلهذا السبب لا قبلت واما ما راجع الى ان السبب لا يتأذى به
 في المبادىء ولا سكن ان تكفي بجهة ما يبرهنكم ابيع لان الثالث بينهما فلهذا السبب لا قبلت واما ما راجع الى ان
 في المبادىء لا يتأذى به ان لا يتركه فلهذا السبب لا قبلت واما ما راجع الى ان السبب لا يتأذى به
 فلان حصول المقصود من البيع في حق المشتري يتحقق بعدم جريان التخلّف لان المقصود كان
 في نفسه يكون ذكر سبب ما سطر اليه لئلا يكون البيع في نفسه متكررا للبيعة بالذات عليه اليقين
 للمشتري واما لم يبرهن على ما يبرهن في فصل من واما من الثالث فلان التخلّف في قيام السلف
 ثابت بالنسبة على خلاف القياس واما من الرابع فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 احدثه المصنف ما يدل على قيام السلف وهو قوله لا بد ان كان المراد رد الماء فلهذا
 حيث ومقتضى هذا ان لا يلزم في الاعداء قيام السلف واما من الرابع فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 لان التخلّف يستلزم قيام السلف واما من الخامس فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 في حكم واحد في حادثة واحدة فلهذا السبب لا قبلت واما من السادس فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 واما من السابع فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 المقيد اذا لم يرد في الاسباب بل يرد في الحكم الواحد بغير شئ ولا يلزم ان السبب يرد
 في السبب في الحكم واما من الثامن فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 على التقييد في حكم واحد اذا كان في احد الطرفين زيادة فان كان الراوي واحد الوقت
 بالسبب الزيادة كما في الخبر روي في التخلّف وهو رواية ابن مسعود ورواه الله واما من التاسع
 فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 اذا روي في رواية يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من العاشر
 هذا هو الذي لا بد من العلم في المدعى عليه وفيه نظر لان صورة المدعى وان كانت بغيره
 من اذا كانت بغيره فلهذا السبب لا قبلت واما من الحادي عشر فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 موجبات السبب في ان لا يبرهن على البينة وسيا يتكفي في ما يبرهن على الرعايا التقرج
 ان التخلّف لم يرد سبب من غير تقييد حكمه ما ظهر من حيث انه غير مقصود فالاولى ان يقال ان روي
 المشتري ما كان بغيره فلهذا السبب لا قبلت واما من الثاني عشر فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 . فلهذا السبب لا قبلت واما من الثالث عشر فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 واما من الرابع عشر فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي
 عند فان ابيع سلفا فلهذا السبب لا قبلت واما من الخامس عشر فقد ذكرنا في جوابه ان هذا هو الذي

عند ابيع من حيث قبل من روي في رواية يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من
 اشياء لغضا هي بغير البيع وقاية قصده من ذات القدر واما من هلك قد ابيع من ان
 بعد بغيره المشتري لانه ذكر في احوال الصغير فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 اقلها في الثمن فانقول قول المشتري مع بينه ثم قال عند هذا ان ثمة فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 عليها ما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 لو كان التخلّف قبل المقصود عند هذا السبب من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 المذكورين في الكتاب على من يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 حصة فلان من السلف على القيمة وهي تعرف بالقرينة والظن في روي في التخلّف في المبادىء ولا بد من ان لا يتأذى به بوجهه
 ظاهر لان هذا الوجه يقتضي ان لا يلزم في التخلّف عند هذا السبب من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 ان التخلّف مع الجاهل في الفصلين على ما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 لورثته الله وبين هذه المسئلة والمسئلة الباردة فما اذا التخلّف بغير العمل في ثوب في حلقه في
 مقدار الباردة نفي حصة ما اقام من العمل التخلّف لرب الثوب مع بينه وفي حصة ما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 واستعمال بعض المنفعة لولا ان ابيع من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 هلاك بعض البيع لا يبرهن في التخلّف عنده وفي سلفا بعض المنفعة سلف التخلّف في حق ما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 يفرق بينهما من حيث ان عقد البيع في العبد من واحد فاذا ائتمرت منه في سلفا في الثاني والادارة
 متحدة فيعذر السلف في السلف لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 مذكور في المتن في المسئلة الاقلات في الادارة واما من هلك قد ابيع من ان
 يوافق ما ذكره البعض من انهما يتألفان في العالم فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 ان يتألفا من انهما يتألفان في الكتاب اشياء الله في قوله واما من هلك قد ابيع من ان
 هذا هو الذي يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 من الثمن الذي يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 انهما اذا اقلها في قيمة الهلاك بوم القبض والتخلّف للمبايع واما من هلك قد ابيع من ان
 حصة من الثمن فان قلت لم لا يجوز ان يخلّف المشتري بالله ما اشتريتهما سلفا بغيره فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 ما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 الهلاك بما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 عليها حسب ما يبرهن من ان لا يتأذى به بوجهه فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 حكم التخلّف لسبب محله فلا بد من تبيين الثمن عليها حيث يخلّف في العالم فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان
 ويمكن التخلّف بعد التقسيم بغير التخلّف على العبد كما قبلت ولكنه يستلزم التخلّف على الهالك ايضا
 وانه ليس محله فلهذا السبب لا قبلت واما من هلك قد ابيع من ان

هذا الخبر

من ضمن هذه القيمة على قدر قيمتها وخلقها باجتماع ثنائيم على ما سبق سبعا بعد هذا كذا صا
 با فبعد من الالف فلا يلزم على انفسهم الجبر ولا فحق الهاكك كان يفسر عليه فهو سكتة الا ان
 لزمه على من يقول بانها على نون في يوسف فانه في النائم بعد قيم ثمن تعيين حصته بنهاية
 اسم - الا يرى البايح ان يترك هذه الهاكك اصلا اي خرج الهاكك من العقد فجعل النائم على مقصود
 وهذا اذا اريد الى ان الزيادة اخذت الثمن وبيع بفلان باصل العقد لا سيما بغير ان العقد
 من وصف منزهة ولها ولاية الرهن والاولى ان يكون لهما ولاية التفسير ان يخط من البيع لا
 يخص ببيع عند قيام المخطوط ببيع عند هذا كذا ايضا لا يخرج من العقد لاجتماع الى تمام مقصود
 كما في قوله في العقد والزيادة فيه فاذا انعكس على اخرها الهاكك عن العقد صار الثمن على
 مخالفة النائم فلا يجوز للمشتري ان يخلق ما اشترى النائم ما يبيع البايح ان كان قد اشترى اذ
 قد سأل العقد لم يبيع البايح سوى النائم هذه البسطة لان غير العقد بالخط من البيع او ما
 فيه او ما عطف على الثمن - لزيادة فيه يتوقف على ترضي وقد حصل الكتاب وصار البايح بالذمة
 اخذ هذا اللهم الا ان يقال ان رضاء المشتري بفساد شرطه ومعناه والله اعلم الا ان يرضى البايح ان
 خرج الهاكك من العقد وساعده المشتري على ذلك لكنه لم يذكر رضاءه وكفى به كسريا البايح
 لان ضرر البايح في اقطع على بيع هذا كذا احد العبد من بعد التفتت ما خرج الهاكك عن العقد فلا حرج
 وقوله ان المراد من قوله في البايح التفسير اخذ الحق ولا شئ في معناه ولا باخذ من الثمن الهاكك رضاء
 يعني ان المراد ما ذكر في الكتب من قوله الا ان يرضى البايح لغيره ومعناه الا ان شاء البايح ان يخذ
 الحق بعد النكاح ولا شئ في ثمن الهاكك يعني بفساد ما خرج الهاكك عن البيع وجعل كل امرئ على
 حق حتى باخذ بعد النكاح لغيره الا ان يرضى البايح هو اخص من الابتداء ويجوز ان يكون رضاء
 الا ان باخذ البايح التي صاها من جميع ما يبيع على المشتري من الزيادة والاصل فخذ لا في العقد ولا على
 المشتري على هذا ينصرف الاستثناء الى العين والاول هو الظاهر لان فيه قوله فالمرجع في الظاهر الى
 الميتة لان رضاء الاستثناء ينصرف الى التي لغيره - وقال بعض الشافعية حرهم ان يخذ من الثمن الهاكك
 بعد رضاء المشتري وقال لا يخذ الزيادة اي عدم الاخذ من غير الزيادة لا بعدا لها يعني القول
 بقول المشتري مع بيته ان شاء البايح ان يخذ الى فليس على الزيادة التي يبيعها على المشتري وفي
 الهاكك باخذ قول المشتري في البايح على المشتري - وعلى قول هؤلاء ان يرضى المشتري اي عين
 المشتري لا الى التي في بيته ان شاء البايح ان يكون القول بقول المشتري مع بيته الا ان يرضى البايح
 ان يخذ الحق ولا يخذ في الهاكك في خلق المشتري لان المشتري انما يخلق اذا كان يملك ما
 يبيع البايح في هذا اخذ البايح التي صاها من جميع ما عاها على المشتري سقط دعوى البايح فلا
 حرج في خلق المشتري كذا في الحق في هذا لا ينعون اذا الصالح لا يبيع رضاء البايح على البايح
 رضى المشتري ايضا فلو كان المراد اخذ الحق صاها عما يبيع على المشتري لذكر رضاءها اللهم

على يد المذنب في الا ان شاء البايح ان يخذ التي صاها ساعده المشتري عليه فخذ لا يبيع على المشتري
 قوله لا يخذ البايح قول المشتري فخذ صدقة فخذ المشتري - وهو قوله البايح قوله
 المشتري وصدقة فيما يقول لم يزل له اخذ حتى صاها عما يبيع الا ان يرضى المشتري الخرافة
 انه لا شئ له قبل المشتري من الزيادة التي يبيعها عليه ولم يزل له ان يخذ من الزيادة التي لزمه
 هو قاله ملك المشتري صاها الا ان اول قوله لما اخذ البايح يقول المشتري فخذ صدقة ما لم يرد
 الاخذ يقول المشتري شرك الخصومة معه وبالصدق يقبضه في حكم المصدق اي ما يترك الخصومة على فخذ
 لان كل امرئ اخصومة والصدق يقبضه بل انما ان قلت والبايح ان يخلق المشتري وفي الحاشي فسر على
 على قول ابو يوسف رحمه الله عند التفتت ان يبيعها على النائم خصته من الثمن دون الهاكك البايح
 للمنفعة التي يبيعها على الهاكك وهذا لا يخلق يبيع لان المشتري لو رضاء الله ما اشترى تمام
 بالالف يكون صادقا لان من المشتري ثمنين بالحق ودرهم ثم يخلق بالله ما اشترى او هو بالالف فان صدق
 فلا يبيع المشتري عن الخالف عن النائم بهذا النائم او بغيره في العقد الذي لزمه فلو لم يرضى ففسد
 ما حرق في البيع الفاسد من قوله لو اشترى امة بجماعة ثم باعها واخرى معها من البايح قبل العقد الثمن -
 بجماعة حتى التفتت في التي لم يشرها من البايح لانه لا يفسد فيها ويظل في الفرق لانه ما رضاء
 بعض الثمن امة لم يشرها من مكان مشتري الاخرى ما قبلها بايا ضرره وهو فاسد عندنا هذا القدر
 ووجه التناظر في حاله انما يكون صادقا في خلقه اما مشتري امة صاها بالالف السري شئ ما يبيع
 ودرهم وقيمة سوا او اذا لم يكن الشراء ثمنين ما لفتين مشير امة صاها بالالف عند سوا امة صاها
 لا يلزم في مسألة الحارثين شراء المشتري ما قبلها ببيت لانه اشترى امة صاها بالالف
 فخصه بدينه الثمن على قيمته بما الا ان يقال سعى الاتحان على العرف والمشتري للثمنين بالالف
 مشتري امة صاها بالالف عند سوا قيمته بما وكنت لا يقال في العرف انه اشترى امة صاها بالالف في شراء ما عاها
 ما قبلها ما عاها المشتري بالالف الى الحقيقة انه مشتري امة صاها بالالف من الثمن واليه اعلم - وبذلك المشتري
 حصته الهاكك اي ما يخذ مما اقره المشتري اذا اخذ عند في الهاكك قول المشتري مع غيره
 فخذ بغير قيمته في الانقسام يوم القبض وقد يقال يجب ان يبيع قيمته يوم العقد اذا القيمة انما
 يبيعها لا تقام الثمن لا التفتت والموجب للانقسام هذا هو العقد دون القبض فحين ان يبيع قيمته
 العقد الا ان يقال الموجب للانقسام ان كان هو العقد وكنت تمام العقد بالقبض بغير قيمته يوم القبض
 لانه يوم تمام العقد ثم شئ من العرف منه وبهي ما اذا اشترى سلعة بالالف من او يبيع الف
 ثم كسدت الفلاس ومركز الناس المعاملة سها فعلية بغيرها سدا اي يوسف حمله يوم
 لانه مضنون به وقد مر عند كسب الفلاس بغيرها يوم ببيع دون القبض وهذا الاعتبار
 فلا تقام قيمة يوم قبض البيع دون البيع وما ذكر من ان البيع وان كان يبيع بالالف لا يبيع
 فهو انما يتم بالقبض بغير قيمته يوم تمام القبض ان يجب قيمة الفلاس التي كسرت بغير الشراء بها

من

بوم فليس يسع لانيوم تمام العقد فاعلم ان لا يفسد القيمة المبيع سعة
 فليس يتجلى في ميزانها بل لا وان اختلفت في قيمة المالكين لم تقص القول للمبيع فان قلت
 القول للمالكين فمما كان اذا مثالا له امره جبال المقصود ان لا يكون للمشتري فيقول
 القول له سبب ان القول ما يكون للمالكين في قيمة المالكين ان لو كان المقصود وهو القيمة المقصود
 هذا دعوى بزيادة سعة والمشتري يدعيه واسايع بيكر فيكون القول للمشتري لانه اكثر اثباتا
 فاعلم ان ما في هذا ان سبب المشتري ايضا اكثر اثباتا لانها ثبتت زيادة السقوط الا انها تثبت
 في المعنى وفي الحكم في حال فعل المشتري به سواء يدعي زيادة في القيمة القايمة بوجوب ان يتقبل سببها لانه
 فعل الذي يقع لا اختلاف في قيمة المالكين والاختلاف في قيمة القايمة ثبت ضمنيا للاختلاف في
 قيمة المالكين والاختلاف في قيمة القايمة ثبت ضمنيا للاختلاف في قيمة المالكين مبنية على ما في
 على دفع الاختلاف فيه فمما افهمه ذكره شيخنا رحمه الله تعالى في هذا الاختلاف بقوله وان اختلف
 في قيمة المالكين يوم القبض يقال المشتري قيمته وقت كانت حجة على المشتري في القيمة المبيع
 عليه فمما افهمه ذكره للاختلاف في قيمة المالكين والقايمة حجة على المشتري في القيمة المبيع
 انما هو انفسان في المالكين واسايع على ذلك وهذا لا ينبغي ان يكون الاختلاف في القيمة المبيع
 و سابع في القيمة المبيع والمقصود انما هو صحة العقد الذي يدعيه المشتري على القايمة والها
 تسبعا لا يخفى ان القيمة يتوقف على سطر من قيمتها جميعا يجب ان يدرس كل مناهج القيمة كل من
 احد من كما ذكر شيخنا من بيان الاختلاف بين المتفادين في توفيقه ان المقصود منها ان يتوفى العقد
 من من مية مشتري على القايمة المالكين على سبب قيمتها وقيمة عليها على القيمة يتوقف على
 اثبات قيمتها لا يمكن ان يثبت قيمة كل منهما مقصودا بالغير لان يكون افعها مقصودا او الاخر
 فان قلت كل من المتفادين وان كان سطر من قيمتها كل منهما الا ان المتفادين في قيمة المالكين
 معنى مقصود المشتري اثبات المتفادين في قيمة المالكين والاثبات الزيادة في قيمة القايمة فمما افهمه
 في مية اية على مقصود من جانب قلت واما اثباته بالنسبة ان المسئلة مفروقة قبل القول القايمة
 و افهمه على ما يري وجوب التسليم على المشتري بعد الاقالة بما يدعيه المشتري والمشتري
 يكرهه فكذلك في اسبغ وهو مسئلة الفرق بين الاثبات في قيمة الاختلاف فيما قبل القبض فكم
 الاثبات في بيع السبع في الشراء الزيادة او العيب عند قبض المبيع او كان الشراء بالعيب
 بالقبض ثبت لا ان القيمة اذا اختلفت في قدر المعلن بعد قبض المبيع فكم اثباته ان القول في قيمة
 القايمة التي افهمه المشتري يدعي في المعلن واسايع بيكره والبايع يدعي وجوب التسليم بما يدعيه
 مع فمن يجب ان يلفظ كل منهما لانه عليه السلام القيمة على المعلن في المعلن على من يكرهه والقيمة
 المعلن انما اذا استمر ملكه من المشتري اسبغ القايمة في هذه الصورة مقصود من عليه لانه عليه السلام
 اذا اختلفت في بيانها جازاها من اذافا في حال قبض السلعة واجد منها فقلت ان كل من

مقصود من عليه لان هذا المطلق قول على مقصود من اذافا في حال قبض السلعة فمما افهمه
 الزيادة والى على بيان السلعة كذا في الكفاية حيث اما في الاثبات في حال قبض السلعة
 اذ اورد في حكمه الذي مادته وانما فاعاد اورد في انفسه فمما افهمه انما في الزيادة
 العيب كما ذكره لان المطلق اذا كان في حيز ثلثه على منتهى اذ اورد في حكمه في زيادة
 المبيع بينهما في المرسى عن العشر لا يوجب ان يحمل على المعلق عليه لانما في الزيادة يكون الحكم
 معلقا في مية ما يدعيه من وجوب الشرط ورسلا في مية ما يقبل ان لا يقبل مية اذافا في حال قبض
 الا انما في المعلق قبل الاثبات لا يري ان جوان كما في الامة معقودا من الاستفاد من طوالة
 في قوله على من يستطيع منكم طولا ان يبيع الامة وانما مرسى من شرط في قوله على من يستطيع
 ذلكم وقوله عليه السلام والسلعة في حال الحال في معنى الشرط فانه في ان كانت السلعة
 قايمة فلا يوجب ثبوت المرسى عن هذه الرواية على المطلق من غير ذكر الامة في حال قبض
 ان صيغة شرطه او دلالة لا يتصل من معناه فقط وقسم المعنى بالعدم عند عدمه في وقت الزيادة
 على الشرط حتى لا يجوز اجراء الشرط في قوله تعالى وكما توجب ان يعلم غير على وقت الزيادة
 الامر على الامة ونقص بان ذلك قوله بان الشرط وكلما لم ينعى شرطه عن ذلك او ثبت
 حمل ولا يوجب على الاصحاح بالشرط بشرط العلم بالشرط وقوله السلعة في قيمة في قوله ان كانت
 السلعة في قبضه على كون تمام السلعة شرط لربان القايمة والتمني في مية من شرطه على
 السجل ان لا يغيره يحمل على مرسى على هذا الشرط على المعلق فمما افهمه ان يكون شرطه على
 وغير شرطه واما في السلعة الثانية فتقول ان كان المراد بالشرط الحقيقة وهي مراد الباطن في الشرط
 اسبغ كما ان الضيق اذافا مما جدد النفاين او المراد على هذا الوجه لا يقصد الا لاجل ان يكون المقصود
 هو القايمة بعد التسليم اذ الشرط اذافا على هذا الوجه على هذا الوجه لا يقصد الا لاجل ان يكون المقصود
 هو القايمة بعد التسليم فاما ثبوتها فلا يكون القايمة مقصودا عليه بهذا انفس سواد كانت السلعة
 قايمة او شرطها كغيره فمما افهمه ان يكون القايمة في القايمة في القايمة على المعلن على
 مما يكرهه لا معنى للنسبة القايمة اذا ثبت ملك المبيع غير مما على المعلن لا سببها في القول
 في الحديث الشهور وعدم القول في حديث القايمة وان كان المراد بالشرط المبيع كما كانت
 صورة هذا ان اسبغ كغيره ان غير مقصودا عليه ايضا بنفس القايمة فمما افهمه ان يكون المقصود
 المقصود انما هو المبيع والمبيع لا معنى له في المقصود على مية اذافا في حال قبض المرام رست الزيادة على
 معلق الاختلاف انفسا من سواد اختلفت في قبض مية الا ان يرد ما انفسا من لانه يمكن قبل القبض
 او قبض الاختلاف على بعد القبض في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف
 من اذافا في حال قبض المرام لانه لا يري القايمة على بعد القبض في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف
 بعد الباب ان يكون القايمة بعد القبض في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف في قبض الاختلاف

في قوله على من يستطيع منكم طولا ان يبيع الامة وانما مرسى من شرط في قوله على من يستطيع ذلكم وقوله عليه السلام والسلعة في حال الحال في معنى الشرط فانه في ان كانت السلعة قايمة فلا يوجب ثبوت المرسى عن هذه الرواية على المطلق من غير ذكر الامة في حال قبض

لمن وافقه اجر المثل :- في كتاب ويدا ايجمن الزوج عند اي حنيفه ومحمد رحمهما الله كما
نحبه لعامة السكول كما في المشرك والمرأة تدعى الزيادة وهو كبريتها فيقال ان لان
كثرة منها كدعوى صاحبه ووفرصت المسئلة على الاطلاق اي قبل تسليم النفس
وبعد ما كتبت اذ المرأة لها ان تمنع نفسها عن الزوج حتى يستوفي المهر المثل
وان كان الزوج قد دخل بها عند اي حنيفه رحمه الله نعم لا يثنى في الدعوى من قبل
الزوج في اذ كان غير موطوءا ولم يكن المرأة ما خذ عن تسليم النفس لا يستفاد المهر
ومع ذلك اختلاف في المسمى فان الزوج لا يدعى على المرأة وجوب التسليم قبل نفوذ
من اذ حتى يكون امرأة مكره لان مهر المثل الاعتبار له مع وجود النسبة وسقوط
اعتبارها بانها في وجهنا بحث اما اولافلان في النسبة انما يمنع حكمهم المثل
لا يجازي ونحن نذكر بالاجاب الموقوف من بشره الظاهر ليكون القول قوله مع اليقين
وهذا راجح الشارح كتحريح الديرمي رحمه الله واما ثانيا فلان سقوط اعتبار النسبة
موجب لمصير المهر المثل لا حكمه وذلك ظاهر والحواس اما عن الاول فلان حكم
مهر المثل الموقوف من بشره الظاهر يستلزم اعتباره لا يجازي ايضا الديرمي الى ما ذكره في
تحريح الديرمي رحمه الله ان مهر المثل اذ كان مثله اذ عنه المرأة او اكثر وخلف يجب
عليه الالف بحجة النسبة لا اتفاقا عليه والالف بحجة مهر المثل في نكاح الزوج في الالف
التي وجب اعتبار مهر المثل ان شاء جعلها اذ هم وان شاء جعلها دنانير فلو قد
انكحتم لاذي ان اعتبار مهر المثل لا يجازي مع وجود النسبة وذلك غير صحيح فنقد
انما ألف في الموجه كما في فقههم ان تحريج الكرخي رحمه الله اصح كما هو اختيار جمهور الامة
رحمه الله واما عن الثاني فانه الخالف انما وجب سقوط اعتبار النسبة فيما
لم ينفذ فاعب لا فيما اتفقا عليه فحجبا اعتبار مهر المثل فيما يتفقا واعتبار النسبة
فيما اتفقا فلو حكم مهر المثل فقط نزل اعتبار فيما اتفقا عليه وفيما اختلفا فيه وهو ظاهر
والدليل على هذا ان المهر اذ كان مثله اذ كان الزوج او اقل يجب عليه الالف بحجة مهر المثل
فيجوز فيه وليس كذلك في - معناه اختلاف في بين وفي المبدل وهذا خبر عن اختلافهما
في الاجل فانه يجوزي الخالف بينهما او اقل يجب فانقول قول من ينكر الزيادة كذا في الشرح
وينبغي ان يعلم انه اذ بالاجل الاجل في الاجل الا اقل الذي هو شرط لصحة الاجارة
انما راي شهر او شهرين فانه لو وقع الاختلاف فيه بخالفان كما صرح به في المتن بعد هذا
باسم لان ذلك في الحقيقة اختلاف في قدر المبدل وهو المنفعة لا غضا
تعرف بان جنس وبقدرة اما تاحيل الاجرة فهو كما تاحيل في ثمن البيع فديجى الخالف
بالاختلاف

بالاختلاف في - فان وقع الاختلاف في الالبنة بين جميع المستأجر لانهما لوجوب الاجرة
انما تنبأ بالاختلاف في جواز جواز المهر ايضا لانها لوجوب تسليم اولوية الاستيفاء فغير
ما يدرب مستأجره وبان ينفق ان يدا بمهر المهر فحسبها في بيت السكول فان وجوب تسليم المهر فيه
على الاجرة - واجب في الحاجة بان المستأجر قد سدد في الاثر فسد في بيته
قوله لان من شرط سقوط الخالف السنوالتا صحت في الدعوى والا تارة حتى لو كان امرها
مكرهة فسد والا فتمت لا يتألف ان كالمودع في رذ المودعة وبان وجوب الفسخ والمودع
يقصد بدعوى وجوب الفسخ وتكرار دونه ذلكم يتألف بل القول هناك قول المودع مع بين
لان الاكراه من المودع غير مضمود بل مقصود به دعوى وجوب الفسخ على انه قد ذكر ان
قبل من ان الدعوى ان كان لا يخلو عن انكاح الطرفين ولا تكن الاجرة للمدة مقصود منها وقد يكون
في اقول الياس فلو كان مجرد الاكراه كانا بطرمان المتألف المتألف في الدعوى كلها فغير هذا فهو
انما المهر فتمت انما جاز الخالف بينهما **قوله** بان كلام المهر المستأجر وان كان في
ما سدد في الاكراه ما يدرب صاحبه لكن لا ينفق ان قصد المستأجر في الاكراه عند الاختلاف
في الاجرة اقول من قصد دعوى وجوب تسليم اولوية الاستيفاء فغير ما يدرب من الاجرة
فنقول ان هذه النوع من الاجرة رتبة عند اختلاف المتألفين في قدر البيع مع انه ينفق
بمن البائع وان كان اعم الامرين له هو الاكراه لان يباب بان يدري بين المشتري في هذه
الصورة وان كان قصد البائع اقول فيجوز له ان ينفق الاستيفاء وبس في الاجارة بغير ما يدرب
لاستدرك في الجواب عن الثاني واجب من ان في السالك بان الاجرة ان شرط بغيرها
فقد لا سبب انما فيجوز فان لم بشرط لا يمنع البائع من تسليم البائع الاجرة المستأجر
لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة بغير الاكراه المستأجر لاجرة الاجرة بخلاف الاول
اعترض بالبائع ومن شرط القياس ان لا يتغير الفسخ في الفرع بل يتغير حكم الاصل بغيره وذلك
فيما علم القصد - للقطع بان المهر ايضا مكر لوجوب تسليم اولوية الاستيفاء بما يدرب
امتهجر واما خبر الخالف في الاكراه سواء فغيره بغير انما المستأجر المستأجر بان المهر ليس
مستغرقا وايضا ان عليه هذا حكم الخالف والبدلية وكل من ينفق الحكمين معلول وغيره فان
لا يلزم من انقضاء احد الحكمين الفرع لوجوده عليه فيه تعدية الحكم اخر اليه مع انقضاء علة لايرون
ان الخالف يجرى في الحكم بالقياس على السبع ويمكن قد تعدى احد الحكمين وهو الخالف لوجود
علة وسدنا الطرفين ولم يعد الحكم الاخر وهو الفسخ لا تقدم علة وهو السداد فكذا
في الاجارة ينبغي ان يتعدى الخالف لوجود علة فيه ولا يتعدى البدلية بمان المستأجر لا تقدم
علة فيها على ان لا ان الخالف في الاجارة ثبت بالقياس على البيع بعوضه من البينة على الدعوى
والبيان على ما امر لانه ينفق به جرس البائع على كل مكر وقد وجدنا طام من المودع والمستأجر معا المودع

[illegible]

في كتابه او يتجلى في كتابه كما يتجلى في كتابه اما جارية اما جارية مع ان يقبله البذل او لا حاصل للتمسك به
واعبه وما يتجلى اليه في الاجرة من مكسب الحقة والعنف غير حاصل لهما فيما جاز المزمع من قبل
فيما يتجلى لفرجان فهو لرجل كما ان الفهرست يمدله وما يتجلى في دفعه لمدونة كالمواظبة بشئ في ظاهر
لها هو في وجه الفرق بين ما يتجلى من الوعد بين وبين الامارات اما في مواظبات العلف بين وبين
الاسكاف والعطف في تلك الامارات وفي ايدها يكون بنه لشفاع وم يقبل ما يتجلى في اسكاف فهو وما يتجلى
له في قوله وكلما انما جعلت ما يتجلى في حال الزوج وما يتجلى في المرأة بشرط في الاستغناء بالابينة
يعني جعل الرجل في حق المرأة المحض كما لو كانت هو المستعمل في الحق المرأة هي المستعمل في المرأة
في الامارات في العطاء في علم في هذا استحقاقها وحلها من الامارات في ايدها على السواء فلو كان
بينها فصول في الشرع ولا تنفع في الامارات استغناء كل من الزوجين لا يتجلى في الاجرة بسبب
بل يجعل كالمستعمل في اجابة ان خصائص ومثل من الامارات في ايدها على السواء وان اسكاف
فيما يتجلى بكل منها او - - - وكان ابو يوسف يدفع الامارات ما يجوز منه وفيه في مثل
اما فيما يتجلى بكل واحد منها فقول في كقولها من غير اجابة رجاها مثلها في المسألة
وشرع الجائع الصغير في لفظ الكتاب نوع غليظ حيث لم يذكر قول ابو يوسف رحمه الله في هذا
قوله في حق المسكوك من حق ان يقول ما يتجلى لها كالاية فهو رجل وكان ابو يوسف رحمه الله عليه يدفع
في المرأة ما يجوز من مثلها كذا في الشرع **قوله** لان لها بامقبرة في الخصومات حتى لو اقصم امر
والكتاب في شيء وهو في ايدها يقضي بيني الاستواء في الامارات ولو كان يجوز ما يقضي به الله لان ما
يولد كذا في الكافي وسبب ذلك في كتاب الفضايلة ما يدل على ان المحجور ايضا بامقبرة خصوصاً اذا كان
ما ذكروا لا يراى ان ليس للموكل ان يستر وما اودع العبد من يد الموكل وان كان يجوز ما عليه هذا الكلام
واذا مال المدعى عليه في جواب من ادعى عليه ملكا مطلقا فيه ما بالملك احراز
عن دعوى الفعل فانه لا يندفع باحواله اليه على غيره وبالمطلق احراز من دعوى الملك بسبب كون يد
عينا في يد رجل انه شتر من ظن الغائب وهو ملك وذو اليد ادعى ان فلانا اخر غير ادعيه ابا
واما بالنسبة لا يندفع عند الخصومة نفس عليه في الزخيرة وذلك انه ما ادعى عليه الملك بسبب
اشترى من فلان صار ذوا اليد ختمت من جهة فلان الغائب الذي يدعى غير العين منه بانما بالشرع
ايا عن الغائب لان ما يدعيه على الغائب بسبب ما يدعيه على الحاضر وفي ملكه يجعل الحاضر خصم
عن الغائب كما كان وسيل من قبله جواب الخصم على ما مر بحقيقة في كتاب القضاة وما صار خصم
من الغائب بانما بالشرع وفي الضرر من المدعى وما كالموكل منه لو كان لم يندفع عند المدعى
باحواله اليه في غيره لان ما يصر خصما في غير يد في الخصومة عنه ما حاسه اليه في غير فكذا
هذا وبالنسبة ان ذوا اليد انما يخرج عن كونه خصما باحواله اليه في الغير اذا صار خصم
باليه اما اذا كان خصم بغير اليد لا يندفع عند الخصومة باحواله اليه في غير وعن هذا فليس

اذا اوجى عن ذوالالبدين مطلق فقال ذوالالبدين هذا العين كانت من تركه ابيه ثم انفق في لشكرته
 ووقعت هذه العين التي تدعى في الغيب فلان الوارث ما ووعينه لم يندفع عنه الخصومة لانه لما
 اقر بان واث من كانت العين له فقد اقر بان حتم ان مورثه بالبنية الجارية ان بنته شرعا
 فلما يندفع الخصومة باحالة البدين في غير لانه لم يفر خصما باليد على كونه وارثا لمن كان العين
 في يوم حتى لو لم يكن هذا العين في يوم كان خصما باليد حتى لو لم يكن هذا العين في يوم كان
 خصما من جهة مورثه وبان في الورثة فلما يندفع عنه الخصومة باحالة البدين في غير لانه لم يفر
 هذا وكثير قد يطالب بالفرق بين ما اذا اقام البنية على الورثة من الغائب الذي يدعى
 الخارج لشرك من غير وبين ما اذا اقر ذوالالبدين بانها وديعة في يوم من الغائب الذي
 يتبع خارج لثروته لا جعل في يوم من امسلا خصما من الغائب بل يندفع عنه الخصومة بنفسه ولما
 عين ان العين وصلت اليه من قبل ابك وان يوم بعث بيد خصومه والفرق ان الحاضر انما يتعصب
 خصما من الغائب اذا كان الحاضر مكرما يدعى على الغائب اذ لا خصومة بلا انكار وانما فكر لانه
 ما اقر ان لخاص او ادعى الورثة عنه فقد انكر ان يكون الغائب الذي ادعى الخارج ملكك
 بسبب منتهى ما يتبع العين اياه في ملكه المدعى لا يمكن من اثبات ملكه بسبب من الغائب
 على ذوالالبدين انما يدعى على الغائب فان تعصب الحاضر خصما من الغائب ولا يندفع عنه الخصومة
 باحالة البدين في غير ما هو في ان بنية الحاضر فيلما يكر ما يدعى على الغائب لانه
 لا يكر ملكه حتى يدم منه انكار بوجه من الخارج في ملكه واذا لم يكن مكرما لا يكون خصما بالضرورة
 وبعبارة اخرى ان الحاضر ما جعل خصما من الغائب اذا كان ما يدعى على الغائب لما يدعى عليه
 وانما ان بنية لا يدعى الخارج على ذوالالبدين ما شتر ومن الغائب لا الملك بالشرع من لاهم
 ما يكر ملكه انما يكر ما وجوب التسليم على مودعه لانه يكون ما يدعى عليه سببا لما يدعى على الحاضر فلا يتعصب
 خصما الا اذا ادعى ان الغائب وكله بغيره فيكون خصما في وجوب التسليم اليه فمع دعواه و
 وبقبل بنية وانما في امسلا لا و لانه يمكن ما يدعى على الغائب بسبب ما يدعى على الحاضر لانه
 يدعى على الحاضر ملكك بسبب ان من الغائب وان لكان ما يدعى على الغائب بسبب البنية
 ملكه على الحاضر بسبب ان من الغائب خصما من لا يخرج من كونه خصما باحالة البدين في غير ما هو في
 نعم بطل الفرق بين امسلا لا و وبين ما اذا ادعى علينا سبب البنية من فلان وقال ذوالالبدين
 هو وديعة من رجاء من المودع او قال غيبته منه وبرهن عليه انه بعث الخصومة وعينه قبل امسلا
 الاول ينبغي ان لا يندفع الخصومة في امسلا الوصية كما لا يندفع في امسلا الشراء ومن قال يندفع خصومه
 في امسلا الوصية فيكون له بقول بان ما في الخصومة في امسلا الشراء ايضا فانما ان في كل من المطلق
 روايات من علمنا وعلينا - هذا الذي اودعيته فلان اورثته عنه كما وخصيته منه اية سر اعلى
 بين في المودع والغائب والمرتين فيما اذا وجب لالبان الصغر ما جاهد في بغيره فقال ان

[illegible]

مجلس

[illegible]

[illegible]

مضمون

[illegible]

[illegible]

لا ارجو ان يكون المستخرج من هذا الكتاب

الفعل لا بالعقل النقي او متعلق بالفعل المشتق او الموجب لعمدة البايع بما يقتضيه المشتري
 انا هو اتصال العلوق بملكه مقنا فاذا انشئ ذلك لم يقع دعوى سواء كان اسفاؤه بالسبق لعدم انشأ
 بملكه او بكونه من كذا **قوله** فقول على الاستبعاد بالشك احب اذا كان الاستبعاد
 محتلا واجب ان يثبت **النسب** بما يقتضيه المشتري **قوله** بان مقتضيه انا بشرط ان لا حق
 الدعوى لا اتصال العلوق بملكه وليس للبايع حقا فلا تعلل دعوى الا اذا سقط المشتري له من
 الحق ولا يكون دعوى مبطلة الحق المشتري في الدعوى وابطال حق الغير لا يجوز الا برضاء قلت فلم يوجد
 المحرم بالحيوة المحرم دعوى البايع وهو البقن اتصال العلوق بملكه **قوله** انشأ دعوى
 وانشأ العلوق في ملك فان قلت كما يحتل العلوق في ملكه يحتل في ملكه المشتري ايضا فاذا انشأ
 على كونه الولد ابن البايع فبعد ذلك احتل ان يكون العلوق في ملك البايع فيقتضي الولد وتفسير الام
 انه لا بد من بطلان البيع كجمله ان يكون في ملك المشتري ويكون الاستبعاد من البايع بالشك ولا يعتق
 الولد ولا تصير الام ولد لا تطل البيع فيشأن ان لا يعتق ولا تصير الام ولد ولا يبطل البيع بالشك مع ادع
 العلوق حادث والوفاة تصادف الاوقات وجودا واقترب رشا ملك المشتري احب بان لا
 دار الاستبعاد بين ان يكون بملك البايع او بملك الشكاه وملك البايع كان تاما للبايع فيقتضي مكان
 التام على الاستبعاد من حقه على الاستبعاد بملك الشكاه الذي هو غير ثابت **قوله** وقالا برخصة
 الولد لا برخصة الام الا قوله وعندهما متقدمة فيضمها **قوله** ام الولد اوصفت وماتت
 في المشتري كانت متقدمة بالقيمة عند جهاد من الشئ على ما ترى باب البيع الخامس فجاز ان يكتسب حصتها
 من الثمن اكثر من قيمتها فيقع المعاصاة بعد القيمة وكب على البايع رد ما زاد عليها انا بردها من حصتها
 اذا كانت حصتها مثل قيمتها او اقل **قوله** ولا برخصة الام بشرط ان لا يوجب عليه رد شئ من حصتها
 وانما على احد ليس يستقيم فكانه ارادوا لا يردها ولا يشاء ان رد جميع ما يخصها من الثمن لا يوجب
 على البايع لوجوب المقاصاة بالكل ان كانت حصتها مثل حصتها او اكثر او باعق ان كانت اقل منها وانما
 فلا يوجب عليه رد جميع ما يخصها من الثمن اذ هو بعض ما يخصها فيما اذا كانت قيمتها اقل من حصتها فلفظ الكتاب
 ساكت عنه غير متحقق لانقباضا ولا اثباتا فان قلت وقد اعتق المشتري الام فبوابه ويرد عليه حصته
 من الثمن لان الولد كما موجود في البطن وقت البيع والانشاء صار مقصودا فكانه من الثمن لكان في الكتاب
 قلت لان الولد بمنزلة الوصف التجارية حتى يدخل في بيعها لما ذكر ولا يصح استثناءه من العقد وقد قالوا
 بان ارادته وانما بها شئ من الثمن الا اذا صارت مقصودة بالتداول كالقبض والاستهلاك
 والانقباض من الام ليس من التداول في شئ فلا يبقا ببيع شئ من الثمن فالاولى ان يقال ان الولد
 صار مقصودا ههنا بالاستهلاك البايع بدعوى الموجبة لحيوة الولد من وقت العلوق وهذا الاستهلاك
 من الاستهلاك قبل القبض من حيث ان البيع ينتهي بالاستهلاك قبل القبض فكان مقصودا
 بالتداول فيكون له حصته من الثمن كالو استهلاك قبل القبض **قوله** وليس يثبت ثبوته

لولد الام من ضروراتها من ضرورات ثبوت نسب لولد احصا لم يكن من ضرورات وجب ان يثبت ثبوت
 الولد لها اذا ادعى البايع الولد فثبت اعتاق المشتري الام ايضا وليس كذلك لانه اذا ادعاه قبل
 حيا دعواه وصار الولد ابنة وصارت الام ام ولد ويطلق بوجه مع ان فيه ابطال ملكه المشتري **قوله**
 ضرورة الام ام ولد من احكام ثبوت نسب له وليد من ضروراتها ايضا صارت ام ولد له مطلقا فاذا كان في حيا
 دون ضرورات قلنا متى ادعى قبل اعتاق الام صارت ام ولد له متى ادعى بعد الاعتاق لم يقرام ولولد
 عملا بالآخرين هكذا ذكر في الشرع والاولى ان يقال ان نسب الولد المولى انا يوجب امه الولد التي
 هي عبارة عن ثبوت حق الامه اذا كانت الام مرقومة لان حق الاعتاق وخا بعد انا هو الموقوف
 فاذا كانت الام حرة عند ثبوت نسب ولدها لم يعل ثبوت نسب منه فيها لان حرة ليست بملك لعملاء
 وانما لا تصير الام ام ولد للمفرد لان الواجب لامته الولد فيها انا هو انشأ حرا وولد المفرد ان كان يتعلق
 حرا في حق المفرد فهو يتعلق رفيقا في حق مستحق حتى يحجب بمجته لغيره من طريقه التي منه في حق
 بوجه في حق الام فلا تصير ولده بالجملة ان انشأ حرا انا توصي امه لولد الام كانت امه
 رقيقة عند الدعوى وكان الولد حرا مطلقا اما اذا كانت حرة او كان الولد حرا لم يرد رقيقا فلا تنسب
 امته الولد لان **قوله** وكما في الاستتابة بالضميم بان قالت امرأة تزوجني فانه حرة فزوي
 فولدت له ولدا ثم استحق كذا في الشرع **قوله** لان هذه الصورة احدى صورته ولده
 المفرد ومرتبه به المصنف رحمه الله تعالى فان المفرد من بطلان امرارة معتد على ملكه ببيع
 او شكا فله من ثم تسحق فلو فرض صورة المستتابة بالشكاه على هذا الوجه لكان كثرنا قالوا ان البايع
 في صورة امه اذا استتابة الغير بكاك شئت منهم منه ولا يصير له ولد وهكذا ذكرت الصورة في الشكا
قوله ثم الثابت من المشتري حقيقة الاعتاق والثابت للبايع في الام من الحيوة وفي الولد
 حق الدعوى والمحق لا يعارض الحقيقة لعدم الحقيقة في الرعاية على الحق فيبطل الحق بمعاينة الحقيقة لست
 يؤدي الى ترجيح اوجه وترجيح المساوي باطل فترجع المرجح اولى ان يطل وهذا فيما اعتق المشتري
 الام ظاهر واما اذا تبرعها فوجب ان لا يرجح التبرع على الاستبعاد في الام اذا ثبت بجل التبرع والاستبعاد
 انا هو حق الحيوة لاحقة العتق بل الاستبعاد اقدم من التبرع لانه يوجب العتق بجانا والتبرع انا يفسد
 يخرج من الثلث قلت هو العتق كما ذكرنا في فصل الموت لان البايع لا ادعى الولد فقد اقر بكونه ام ولد ولده
 له وان علمه رد جميع الثمن فيعادل موه باقراره وفي المبسوط وهذا قوله بعض المشايخ وليس
 بصحيح لانا لو جعلنا الحارية ام ولد للبايع يبطل بيعها واعتاقها من المشتري ويبطل ولاء ذلك متبع
 فاذا لم يبطل البيع فكيف يسترد كل الثمن واقراره بكونها ام ولد يبطل بكتدب الشراء والاقرار من قبل
 المكتدب به من الشرع يصير وجوه لعدم انه هذا الشبهة بعض الشرع ويمكن ان يجاب بان كذب
 الشراء انا يبطل الاقرار فيما صح وجوه عنه اي انا فيما لا يصح عنه فلا يبطل انا في هذا المعنى في
 في المبسوط موضع آخر حيث قال ولان كان له اي للعلم نسب محروف لا يثبت سبه منه ويعتق

وهذا بخلاف قولهم لا امرأة بهذه بنتي وهي موقوفة النسب من الغير كونه كذباً شرعاً ولو كذب نفسه بان قال غلطت
لا يقع الزحف وان لم يكن نسب حروف كذا كذا. فاصار كذباً شرعاً وهو لو كذب نفسه في حق ما نسب له كان
اعتقق لما نسب له كذا. فان كان كذباً في النسب شرعاً كذا على شارح من بسوط فيما تقدم فعمل ان كذباً شرعاً
فما جعل فيه بيع كذب نفسه دون ما لا يبيع دأمية. ولو لم يبيع الرجوع عنه كاعتق قد يقوم كذباً شرعاً
فيها عام كذباً وبما ذكر في الاخير في الفصل الثاني من كتاب الوكاله ان الاقرار انما يبطل بالقبض وبخلاف
اذا كان القبض بالبينة اما اذا لم يكن القبض بالبينة فلا الاثر ان المشتري اذا اقر ان البايع قد كان
اعتق العبد قبل البيع وكذب البايع فالقاضي يعقبه بالنسب على المشتري البايع ويحكم بعقوبته عند المشتري
حيث تقع على المشتري بالنسب فقد كذب في الاقرار بعقوبته العبد ومع هذا لا يبطل الاقرار بعقوبته بعد عام يمكن
الكذب بالبينة هذا الكلام وهذا ايضا لم يثبت الكذب من القاضي بالبينة فيجب ان لا يبطل ذلك الاقرار
نفسه والطرفين وايضا ذكر في الكافي في باب الرجوع ان الاقرار انما يبطل بتكذيب الشرع اذا لم يتعلق به حق الغير
اما اذا تعلقت فلا الاثر انما اقر بعبد انسان لم يشتره لم يستحق من يده وحصل اليه امره بالتسليم الى المقر له
وان صار كذا بغيره لا يتعلق باقراره حق الغير وقد تعلقت به من المشتري في استيفاء كل الحق على البايع
لاقرار بكونها ام ولد فلا يعمل فيه التكذيب ويذهب عليه ما ذكره في اخره من ان قال سالت محمد عن غلام ادعى
رجلا ان اقام احد على بيته انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم من سنة واقام الاخر بيته انه اشتراه منه
بمائة دينار سنة ثمة اشتراه من صاحب اليد بمائة درهم من صاحب السنة وقضى القاضي بالاعلان لصاحب اليد لا وقت
اول وسم الغلام اليه ثم وجد به عينا وردة على الحق عليه بقضا قال صاحب المائة ان اخذ الغلام لا تم اقره
انك دعته من صاحب العبد اليه وبقول القاضي في العقد سني وبيك لا يكون فسخا ولا ان باخذ باقرار البايع
قلت او ذمها منه ثم كانت الدعوى لا اذ هذه العوارض يحتل النقص فينقض ذلك كله هذا مستقيم في
في النقص المذكور سوى فصل التزويج اذا اضافا بين التزويج وكونها ام ولد لبايع لصحة تزويج
فلا يجتمع في بعض النسخ لعدم الدعوى كما يحتاج لصحتها لا يحصى الرهن لان ام الولد ليست بحمل فحسن اراد
بالنقص ابطال الحاد تزويج لم ولد الغير ان كان فصل الانعقاد بلا استطلاع لانه قوله ينقض فلما تحت
دعوى وكبرت امه الولد لها بطل لصاد التزويج وان لم يبطل انعقاده وقد يقال انه من ابن البايع وتزويجا
من ابنه مطلق بدعوى وصيرورتها ام ولد له حيث يظهر انه تزويج موقوف ابيه فيثبت نسب ام ولد حرية اصل
فيه ضرورة لانها وان حلها من دار احد فسيحل ان يكون احد هما كذا في الكافي **قوله** لو باع ام ولد
ام ولد لم يثبت له ادعاء ام ولد الذي عنه صار له الجارية ام ولد له بالقيمة ويثبت نسبها وعقود الذي
في يده ولا يعتق البايع من غير جارية من اسقاط حكمه بخلاف النسب لانه لا يتفرع به فرق بينه وبين البايع
اذا كان هو الذي باع بان سبب دعوى البايع الشراء وهو العلوق في ملكه فاذا اعلنا احد هما ام ولد
هو محجة على المشتري بعد الذي اعتمه بطل اعتاقه صحت فوقع منه فاما قال البايع
لصاحب الجارية هذا الغلام والى هو فلما يبيع ان يارنه فان قال صاحب الجارية حين قضى بالغلام

الان قد فسخ البيع بيننا لم يكن فسخا الا ان يقولوا جيبك ذلك ان يفسخ القاضي كذا في الفصل
السادس والعشرين من كتاب الدعوى فحق كان الاقرار المقصود بكذب يبيع الشرع كونه مطلقا وجب
ان لا يؤثر البايع في هذه المسئلة بالقران بالبيع من صاحب الجارية لان القاضي كذا في هذا الاقرار حين قضى
بالبيع من صاحب اليد لسبق وقته فظهر ان البيع لصاحب الجارية كان فصولا والعقود ان يفسخ
قبل الجارية وكذا المشتري منه ان يفسخ فيستحق ان يبيع الفسخ من كل منهما في هذه المسئلة وحيث
لم يبيع علم ان كذب الشرع لا يبطل الاقرار مطلقا بل اذا لم يتعلق به حق الغير قلت لان هنا لم
يبطل العتق مقصود الدعوى البايع **قوله** لو تمت الدعوى في الولد الواحد بطلت امة
المشتري بظهور الحرية الاصلية فيه والعتق يحتل البطالة به كما به من الحق الحق على امره اصل
على ان العتق انما يبطل في حق ثبوت نسب اخر فانه اراد ان عتق المشتري في الولد لو بطل
لبطلت دعوى البايع في المعتق وانه لا يحتل البطالة لذلك لانه حقيقة فيه معارض بالحق
النسب المشتري والحق المعارض بالحقيقة ساطة العبرة فاما بطلان عتق المشتري في حق
البايع في غير المعتق فانه لانه ليس بمعارض بالحقيقة فلا بد من اعالمه ومن ضرورة ثبوت
نسب الاخر وحرية الاصل فيه وانه يبطل الاتفاق المعارض ومن بطلان العتق مقصود الحق
دعوى البايع هو بطلان الحق دعوى في المعتق وسعة بطلان فحق دعوى البايع
هو بطلان الحق دعوى في غيره وبني الفرق على ان حق في المعتق معارض بالحقيقة وفي غيره
سالم من معارضة وبجارية اخرى ان نقص حقيقة العتق في الدعوى باطل اذا لم يحق
المعارض بالحقيقة لظهور حرية الاصل في المعتق فانه لانه لا يحتل الا عتاق وفيما
اذا كان الولد واحدا لا يبطل اعتاق المشتري بعد دعوى البايع بطل حقيقة الاعتاق في حق
دعوى والحق معارض بالحقيقة واما اذا كان له ولدان لم يثبت في يد البايع والاخر قد اعطى المشتري
فاعتاق المشتري هناك لا يبطل في الدعوى بل ضرورة حرية الاصل في المعتق في
والعتق يحتل بطلان بظهور حرية الاصل فيه وذلك ان ما وجب اعالمه قال البايع من حق
الدعوى الى الولد الزكي في يده لانه غير معارض بالحقيقة ثبت فيه نسب وطهرانه من الاصل
وان ثبت حرية الاصل فيه ثبت في الاخر ضرورة ومن ضرورة ثبوت الحرية الاصلية فيه
بطالان عتق المشتري احده ولو لم يكن اصل العلوق في ملكه يثبت نسب الولد الذي عنه
ولا يثبت نسب الولد الذي باعه كذا في الحاشية المشوية الى مولانا شرف الدين وهو
بخلاف ما ذكره ان ربه تعلل من الفوائد الظاهرة اذا لم يكن اصل العلوق في ملكه والمسئلة
جاء لها ثبت نسب الولد من البايع ايضا لان حكم التواضع لا يختلف في حق ثبوت النسب
وعقود الذي عند البايع على البايع وعقود المشتري على ما له لا يبطل لانه هذه دعوى تحرر لا دعوى
استيلاء فتعاقب دعوى الاستيلاء ان انصاف العلوق بملك برعيه فصار كان البايع عتق قد مضى في مكان

بعد الاقرار لشدة كبر ابطال الاقراره لشدة كبر ابطال الاقراره لشدة كبر ابطال الاقراره
 احد لا يبطل الاقراره وكذا يبطل بالثاني ما ثبت لا في حق التصديق والابطال لا يكون بياثما وان كان
 موصولا فينبغي ان لا يثبت من القدر النسب المقر فيها اذا كان قال هو ابني **قوله**
 ويختلف ما اذا لم يصدق ولم يكذب لانه تعلق به حق المقر على اعتبار تصديقه فيصير كونه للملاعة
 لا يثبت نسب من غير الملاعة لانه لا يكذب نفسه وهذا التعليل لا يجاد بغيره فيما اذا كان
 المقر ميتا لعدم احواله التصديق منه مع انه لو اقر لميت ثم ادعى لنفسه لا يصح دعوه بالاجماع
 فانما في التعليل ان انه لم يصدق ولم يكذب لم يرتد اقراره بل بقي صحيحا ان حصة الاقرار لا يتوقف
 على القبول وان كان جديا بالرد فاذا كان الاقرار صحيحا غير مردود لم يصح دعوه المقر بعد ذلك ثم قد
 يشكل الفرق بين ولد الملاعة والولد الذي انطلق عنه البايع ببطلان من حيث ان ولد الملاعة
 لا يثبت نسب من غيره لان الملاعة ان يكذب نفسه فثبت النسب منه والولد المتعلق في ملك البايع
 يثبت نسب من المديون بدعوه مع ان البايع ان يثبت نسب فثبت منه كما ان المديون للملاعة ان يكذب
 نفسه بالردعة فثبت النسب منه ووجه الفرق ان المشتري كالبايع من حيث ان له حق دعوه التبرير كما
 ان البايع حق دعوه الاستيلاء فلا يجوز ابطال احد الحقين بالآخر فاما مقدم دعوه يثبت النسب منه
 لعدم المزاج والحق ما يزم للمحقق متى ادعى المشتري يثبت نسب من حصة فلا يباين ما للبايع
 من حق الدعوه بخلاف غير الملاعة فان لم يثبت له حق الدعوه كما يثبت للملاعة لوجود العلوق في فركه
 وعده في فرائض غيره **قوله** ولا اقرار بطل برتد بالرد اي لا يلحق بالعدم فيبقى الاقرار
 بالنسب في حق حصة التصديق فان قلت فكيف يعلق فيه الاكراه والهزل وبها لا يعلمات فيما يرتد بالرد قلت
 فانما لا يعلمات في رد الاقرار بالنسب بعد ثبوته بل في منعه من الاقرار باعتبار وقوعه ولا يمتنع
 على وجود المجبره الاكراه والهزل بل لان على عدم المجبره فيمنع ما صحه الاقرار انما يبطلان بعد
 وقوعه صحيحا ثم الاصل على ان الاقرار بما لا يحتمل النقص لا يرتد بالرد ان المشتري اذا اقر بالبائع
 كما اعتق مكانا باع وكذا البايع فانه لا يبطل ذلك وكمن معتق على المقر كذا في الكفا في كونه
 في بعض الاشياء اذا اقر بجزئية بعد ان كان كذا في الولد لا يبطل اقراره لو اشترى بعد ذلك بعينه عليه وفيه
 نظر لان المكذب في مسئلة هو المقر وفي مسئلة الآخر هو من وقع الاقرار عليه واما ان يبطل الاقرار
 بتكذيب من وقع له فانه عقد فبطل بابطال ولا يبطل بتكذيب غيره لعدم كونه من ابطاله حق لغيره فاني
 تنافسا **قوله** كما شهد على رجل بنسب صغير فردت شهادة له ثم ادعاه لنفسه قلت هذا يشعر
 بان اختلاف في هذه المسئلة وذكره في الخبر ما يدل على ان اختلاف ايضا حيث قال واما اذا كذب المقر
 ثم ادعاه لنفسه قال ابو يوسف رحمه الله عليه رحمه الله وسعد ومحمد بن عيسى دعوه لان اقراره قد يبطل
 بتكذيب المقر فالحق بالعدم وقا ابو جعفر رحمه الله عليه رحمه الله لا يصح لان ك اقراره مبطل
 بثبوت النسب من المقر وخروجه عن دعوى هذا النسب وكذب المقر يتصل بثبوت النسب لا بخروجه عن

دعواه وعلمنا اذا ادعت امرأة انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في بطنها منه فشهد رجلان على الزوج فردت
 شهادتهما ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا يصح دعوه عنده من حق الدعوه بهذا كلامه
 وكذا خروجه عن دعوى النسب باقرار الغير لا يبرأ على نفسه في نفسه حرجا ولو نفاه ثم ادعاه عواذ ان
 بينا ما على الخفاء والتشاك في مثل عقوبه **قوله** وهذا لا تعلق به حق المقر حتى المقر حتى لو صدقه
 بعد التكذيب يثبت النسب منه قلت قوله في حرجه صاحبه بخلاف ما اذا لم يصدق ولم يكذب لانه تعلق
 به حق المقر على اعتبار تصديقه لانه ان المقر اذا كذب لا يبقى له حق التصديق والآن يتم هذا الفرق
 على قولها فيكون يقاتل حق التصديق بعد كذب عن النزاع فلا يصح دليل **قوله** وكذا تعلق
 حق الولد قلت الرواية منصوصة في حاشية الهندوي في حاشية بحث الحقيقة والمجاز ان الرجوع
 عن النسب قبل تصديق المقر صحيح مع انه فيه ابطال حق الولد على اعتبار تصديقه فكذلكها يجب
 ان يصح رد الاقرار وان كان فيه ابطال حق الولد على اعتبار تصديقه وذلك ان النسب حق المقر كما
 هو حق الولد فيجوز له ان يبطل حقه وان كان فيه ابطال حق الولد ضمنا وايضا لو تعلق به حق
 المقر وحق الولد وكان دعوته لتفريق ابطال ذلك للحق وجب ان لا يصح دعوته لنفسه متصلا ايضا
 بان قال هو ابني وابني وليس كذلك كما ذكرنا **قوله** ولو سلم قالوا لا قد يبطل باعتباره
 الاقوى كبر الولد من جانب الام لا قوم الاب وصورة معتق جاءت بولد ستة اشهر من وقت الملاعة
 او اكثر وابوه عبد كان ولاد الولد لولاه الام ثم اذا اعتق الاب برولاه لا مواليه وفيه بحث وذلك
 ان الولد انما يحمل الانتقال باعتراض الاقوى اذا ثبت باعتاق منفي كافي الصورة المذكورة واما
 اذا ثبت باعتاق قصدي فالولد لا يتحول الى قوم الاب ابرا ونظيره ما اذا جاءت المعتقة
 بولد من عبد لاق من ستة اشهر من وقت الاعتاق كان ولاد لمواليه ثم اذا اعتق الاب لم يتصل ولاد
 الى مواله الاب لانه معتق باعتاق قصدي اذا اضاف الاعتاق الى الام اضافة لجميع اجزائها فكان
 الاعتاق مصادفا فان قصدا بخلاف ما اذا جاءت بالولد ستة اشهر او اكثر لعدم تيقن العلوق
 وقت الاعتاق فيعتق نعتا تاما لا مقصودا فيتحول الولد الى قوم الاب اذا اعتق والكلام
 هنا في الاعتاق القصدي حيث قال المشتري للبائع انت اعتقته كذا به البايع ثم قال انا اعتقته
 وولاد الاعتاق القصدي لا يحتمل الاستقال واما يمتنع اذا كان الاعتاق ضمنا لا مقصودا وسأعلم
قوله ولا تراض اي بين الدعويين اعني دعوى الرق ودعوى النسب لانه يجوز ان يكون
 عبدا لواحد وابنا لآخر حتى يثبت التزويج بالاسلام كذا في الكفا قلت متى جاز ان يكون عبدا لواحد
 وابنا لآخر انما لا يجعل الطام في مسئلتنا هذه عبد المسلم وابنا للمسلم في الامكان ذلك ولكن لم يجعل
 ابنا للمسلم في حرا لان نظر الصبي في هذا او فرغم ان الترافع بين الدعويين متحقق وان انتقاد
 الترافع انما هو باعتبار ان الترافع انما هو باعتبار ان النظر في جعله ابنا للمسلم او فر كما ذكرنا
 الترافع لا باعتبار ان الترافع بين الدعويين وان احدهما لابنا لآخر كما يشاع في الكفا وذلك

مطلوب

قد ردت بقدرى الحق من يستند بثبوت الحق لرب ثبوت الحق في حق رجل يستلزم ثبوت
 في امهات اولاده ومديره وسكانهم فان الرق في حق اذ ثبت بالاقرار في حقهم ولم يقرى الا بولاه
 المذكورين واذا ثبت البينة بقدرى الا بولاه ايضا اختلفا على رجل بالشايع او بالملك
 المطلق لا يستلزم ثبوت تغير نسو ثبت ذلك بالبينة او بالقرار في حق رجل في غير حق ووجه آخر
 ذكرناه عند قول **ان البينة حجة مطلقة** فنعلم به فان قلت وشرط الحرية ليصح الاقرار
 مطلقا كما زاد بضمه اقرار مطلقا هو ان يكون خدي في الحال والا فقرار العبد ايضا صحيح في حق نفسه
 مطلقا حتى لو خذ به بعد عتقه قلت لانه مسلط عليه من جهة لانه مسلط عليه التجار ولا ساله
 التجار الا بصحة اقراره فان النسخ لو علموا ان اقراره ليس بعينه لم يبيعوه حيث لا يمكن الاستهاد
 في كل تجارة وان الشايع لم يترجم حقوق الناس فلم يبيع اقراره لصناع حقوق الناس وصار حقوقهم
 وجبة فقتنا بضمه اقراره ما لم يقره وتلك له من المروءة عن عمد في حقوقهم لانه مبني
 على صد الحرية وذلك لان وجوب العقوبة بناء على الجناية واجنانية كونه مكلفا من خواص الادمية
 كذا وجدت بخط شيخنا رحمه الله عليه كذا في الشرح **لو كان العبد في التكليف مبني على اصل**
حرية وجب عليه جبره وجب على الحر وليس كذلك فان الجمع بين الجبر والحرية على الحر وليس بغير
 على العبد نعم ان التكليف مبني على خواص الادمية بل من خواص كونه ربي ما كانا ففهم وقراءه
 والعبد وان كان آدميا ففنا نعم ملك لولاه ولهذا لا بد ان يستحضره وكان القياس ان لا يجب
 عليه لصوم و صلوة ايضا لان وجوب العباد يستند على القدرة والقدرة عليه الا يكون
 مانعا منها فحتى يتمكن من ان يعرف منافعها لعبادة الله ولا يحد ملكه ذاتا ومنفعة الا ان الشرع
 استثنى منها نعم التي يتكلم بها في الصوم والصلوة والقيام في ملكه بخلاف غيرهما في
 العبادات فانها لو لم تكن انما يقال ان حر والدم يتفق بجملة وان في حق الحيث يبقى على الحرية حتى لا
 يمكن اولى من قبله فينفذ قراره فيها هو ما نصه في حق الله **ان اقرار لصبي والمجنون غير**
لازم نعم حكمة الاستماع فان قلت في كل ما اذا كان صبي يعرض نفسه اي يعقل ما يقول في يد من فقال
 انما بعد لقون غير في ليد وقال لذي في يد هو عبيد فهو عبيد لذي في يد لانه متى اقر على نفسه بالرق فقد
 قرب سقوط عتبه ربه فيكون ربه صاحب ايد عليه من شرع فثبت القول لذي اليد انه لا يقطع في يد
 الا بحجة موثقة **والبينة حجة مطلقة** كذا ذكرناه في الكافي في فصل قبل باب دعوى ثبوت النسب
 فقد خرج من ذلك في حيز مساندة بالرق مع ثبوت من يقره في الكافي في جوابه عن ان ثبوت
 حضرة من يقره في نفسه فثبت ان ربه صاحب ايد عليه من شرع فثبت القول لذي اليد انه لا يقطع في يد
 والشوب والبهجة فثبت نظر لان نقاد قول ذي اليد عليه باعتبار سلطان ذي اليد وهو يد صاحب اليد عليه ولا يخفى
 ذلك من بين آية قرآنية بقرينة قوله تعالى **انما الرق بقرينة** وهو يظهر من غير وجه في قوله تعالى
بيعه فثبت ان ثبوت قول ذي اليد عليه من شرع فثبت ان ربه عبيد في نفسه عليه وهو عبيد لذي اليد

في كل تجارة

الرق فيه

بقول ذي اليد نعم تدور فكل ما ثبوت الوقف فيه اقرار البقية فيه وانما مشكل لانه ليس باهل علم
 الضار قلت لانه ملك في بيعه فكيف بالاذن فان اقراره جائز من رجل او بوجه او بوجه او بوجه
 ان عصب ولا يصح اقراره بالحر والجنانية والكفالة لانها غير داخل تحت الاذن اذا التجار
 مبادلة المال بالمال والسخاء مبادلة مال باليس مال والكفالة مبدية من وجه فلم يكن تجارة
 مطلقة كذا في الكافي **اعتر الكفالة هنا** بغيرها حتى لم يكون الاقرار بها من الضماني المأذون
 واعتبروا من جهة في حق سائر المكارضة حتى لو كفل احدها بالمر الكفول عن قوم صاحبه كونهما معا
 ولو عبرت بغيرها يلزم لان بغيره احدها لا يلزم صاحبه فان قلت والاقرار بغيره ثبوت الحق
 فيصح قلت الشهادة ايضا اخبار عن ثبوت الحق للمدعى مع ان جهالة المشهود به يمنع صحة
 الشهادة لم يجعل حجة الا بعد العلم بالمشهودية قال الله تعالى في حكم القرآن **الآفة**
شهد بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى الله عليه وسلم **الشاهد اذا رايت مثل الضم فاشهد** لا فرق في العمل
 العامة لا اذا لم يكن هو ممنوع عن اداء فاما من علم الحق فمحتاج الى اظهار ما عليه باقراره معلوم
 كان او يجوز ولا يقدح في الاصل الحق ويجعل فيه الواجب صفته وان الشهادة لا توجب حقا الا بانضمام
 القضا واليهما والقاضي لا يتمكن من القضاء الا بالمعلوم اما الاقرار فوجب بنفسه قبل القضا فاذا
 حصل بالحوال يمكن ازالة الجهالة بالاضمار على البيان ولهذا لا يعلم الرجوع عن الاقرار ويصح الرجوع
 عن الشهادة قبل القضا وبما كذا ذكرنا في شرحه **ان يجوز ان يبيع سجن**
 هذا لتعليق لا يفرق بين ان يكون ماله المقر له منه كذا ان يقول من لو صدر من ان سر او غير من
 هذا احد من الرجليين بان كذا من المجهول بجهالة متفاحشة والمجهول بجهالة غير متفاحشة لا يعلم
 مستحقا يد عليه انما اذا قطع رجل يد عبدا او جرم ثم اعتقه مولاه ثم يسر له النفس ومات منه
 لا يجب بعد العتق شيئا اي لا يجب دية العبد ولا قيمة المولى لا شيئا من ذلك الحق لا حق المسفق حاله
 ابتداء الحرية المولى وطالب الدية العبد لم يترجم له في هذه المسئلة يسيرة اذا الحق ما يترجم
 العبد والمولى دون غيرهما فصار كالاقرار لاحد من غيرهم ان منع الاستحقاق ففهم ان الجهالة
 اليسيرة كاستفاحشة ولكن كذا في قضية اوجبهالة مقر له فابيع صحة اقراره اذا كانت متفاحشة
 اما اذا لم تكن متفاحشة فلا ويحتاج الى ان يحلف لكل منها اجيب فان لم تبين اجبر القاضي عليه
 فان قلت كيف جبر عليه والتجسس قد يكون له بالحق بان التلف مالا لا يدري قيمته او جرمه
 جراحة لا يعلم ارضا او يبق عليه باقته صابة لا يحيط به علمه ولا حصر مع المجهول لانه يؤدي الى الكذب
 قلت الظاهر من حال المقر هو العلم بالحق الذي يقره فيجب عليه البيان وما ذكرت من انه قد يكون الحق
 مجهولا قد كرا احتمال اجتهاد لبيع اقراره مجهولا اما القاض فلعلم ان يعتمد على الظاهر ولا يصح فيه مجهول
 فان قلت وكذا لو كان غصب منه شيئا قلت بالفرق بين غصب منه شيئا وبين بيعت من غلاما شيئا
 او اشتريته من فلان كذا انبى حيث يبيع الاقرار بغصب شي مجهول ويجبر على البيان ولا يصح الاقرار

في كل

اجبار البيرة كذا في نسخة

يعين لسان بكلمة مطلق مع ان له اسبابا ثلث فلذا الاقرار بالغير لا ينافي بين الاقرار بكلمة العبد والاقراء
 بكلمة العبد وجوابه ان هذا الوجه بناء على ما مر من مذهب ابي يوسف رحمه الله عليه من ان الاقرار لا ينفذ
 الا عند بيان السبب القاطع فكان تعيين السبب القاطع شرطاً عنده فثبت اجتناب التعيين
 السبب وكان له سببان او اكثر فقدر التعيين لعدم الترجيح وبدون التعيين الاقرار باطل عنده
 فاما عند محمد رحمه الله فطلق الاقرار صحيحاً عنده ولا حاجة عند التعيين السبب فلا تضر من جهة
 الاسباب ايضا جميع اسباب الملك بوجوب الملك لا ادعى المنفصل عن التزم فلا حاجة فيه الى تعيين
 بعض الاسباب حتى يتقدر التعيين للترام اما في حق الجاني فبعض الاسباب صحيح وبعضها
 غير صحيح فذكر من تعيين الصحيح عن الفاسد وتعيين عند التراجع معتد به في الشرح فبطل الاقرار
 بالضرورة ما بعد تعيين سبب تعيين بالانقيس فصار كأنه نفس عليه لان له وجهاً صحيحاً
 وهو الوصية من جهة غير قال الشارح وقد ذكرنا اتفاقاً ان جهة الجواز اذا كانت متعددة لا يحل على الجواز
 التزام جهات الجواز ولم يكن احد ما اولى في الحل عليه من آخر اما اذا تعينت جهة الجواز فيحل عليها
 كما في هذه المسئلة فان جهة الميراث وصية في حق تملك غير صحيح ان لو ارث ادم كان له نصيب في كل
 كان نصيب في ام الغنا الشيوخ حقه في جميع تركته اما الوصية باطل ما كونه وصية بالام فنقضت في
 جهة الجواز فيجوز ومحمد اخرق باب يوسف رحمه الله عليه روى في وصية اقراره بطلان الجواز
 عدم صحة فرضه لانه هناك نص في اقراره بطلان الجواز في الوصية وليس على الجواز في حق علي
 بطلان لم ينفذ فيه نظر ان تملك قد يكون ميراثاً بدون الام كما اذا اوصى بخارية لرجل واستثنى حليها
 يتبع بالنسبة يكون اقل ميراثاً او بخارية وصية صريحة لمحضف باب البيوع الفاسدة في مسند ومحمد
 في صحة ان يملكها حيث كان وكذا الوصية لا يبطل بغير جرح يستند حتى يكون اقل ميراثاً او بخارية
 وصية ففقدت في الجواز ان لو ارث ادم كان له نصيب في تركته كان له نصيب في الام ايضا فموجب الجواز ما يكون
 له نصيب في الحل دون الام فيصالح الميراث ان يترام الوصية في الحل فلا يكون جهة الجواز متعينة في هذه المسئلة ايضا
 ويجوز ان الاقرار باطل لو اقر على الميراث كان ذلك اقراراً منه بان الجارية من تركته لان كون الحل ميراثاً مستلزماً
 كون الجارية من تركته المورث فيصالحها الوارث عزرة اذا ادعى المورث الجارية له بوصية موروثة ويقع ما ذكره
 بجهة ذلك لم يوجد هنا فيكون الجارية للمورث ايضا لانه ان يكون وارثاً وكون الجارية من تركته المورث
 وان تركه لا يصحها الا الوارث اما غير فلا يصحح الابوصية من موروثة والمقرع يدعى الوصية لنفسه فيؤثر تسليم
 الجارية فلا يكون اقراراً باطل فقط فظهر ان صورة الاقرار باطل فقط ليس الوصية فنقضت محلاً
 يعني قول الشارح ان الوارث اذا اكل له نصيب في الحل كان له نصيب في الام ايضا وفيه نظر لان كون
 الحل ميراثاً لا يستلزم كون الجارية من تركته الجواز اما يكون الحل من الميراث ولم يكن الجارية من تركته المورث
 المورث كما اذا اوصى لرجل بخارية فقامت الوصية في مات الموصي لاسم فالحل يكون لورثته
 الموصي لاسم وراثته والجارية ليست من تركته المورث والمسئلة المذكورة في الشرح

في الشرح باب البيوع الفاسدة عند قوله ان لا يصح اقراره بالعقد ايضاً مستند من العقد
 اللهم الا ان يعتبر النذرة فان مثل هذه هي التي يكون حالها في ميراثا وما يشبهه من تركته لم يستند
 على وجهه فرصت فادارة على ما لا تخفى فلا يعتبر في تقدير جهة الجواز نعم ان الميراث لا يملك بالوصية
 بملك بالخارج عليه ايضا في حاله فلو جعلت نفسه على في بطن امه فتمت النسيئة والمسئلة في
 في كتاب الصلح عند قوله صلح مسي في اي في الكسح صلح سن اي في الصلح عن دم
 العبد في ثلث اسباب ملك الحل متعددة ايضاً كاسباب الملك
 في هذه المسئلة فان ثلثي كسح اي جميع موقوفه فاصدق في حق ادم من مثني كسح
 امثني موقوفه فهو ما صح الاستثناء فهو عبدي ادم ما جرد مشبه الى جميع عبده في
 لا يعق واحده منهم خلاف ما قالوا قال عبدي احر او لا عبدي حر مبطل استثناء العتق
 في الكسح في قوله الاقرار وبطل الاستثناء لانه كسح باخا صواب لا حاصل فيكون رجوعه والوجه
 في الاقرار باطل موصولاً كان او مفصولاً لانه انما يصح توصلاً لا يكون فيه معنى البيان الاول كلام
 والابطال ليس في البيان في شيء فلم يصح ولو كان موصولاً لكان في عبودته واعتق ان استثناء عبده
 رجوعاً لانه ينبغي ان يعمل على الرجوع في فيما صح الرجوع منه كالموصية وليس ككسح لو قال ثلث في
 اثبات ما كان الاستثناء باطلا وصحت الوصية بالثلث لم يرد وقد نجاب بان هذا مبني على تقدير
 تسليم صحة الاستثناء ومعناه ان هذا الاستثناء باطل لان الاستثناء ككسح في حاله حصل بغير تعيين
 لغوا عن تقدير صحة يكون رجوعاً والرجوع في مسألة الاقرار باطل لكن الحفظ لا ينفذ الى هذا
 المعنى ايضا انه لو قال اقلان على الف درهم ان شاء الله تعالى بطل اقراره وكسح لا يبطل باطل
 الاستثناء لانه ابطال اقراره عند محمد رحمه الله لا تعليق وابطال اول الكلام يعني ان كان كلام موصول
 انما يرد ان لو قال اقلان على الف درهم على انه باطناً لزم ان اقراره بطل لثبانه مبطل للاقرار
 فله يرجع وان وصل وعند ابي يوسف وان كان تعليقاً فهو تعليق بشرط لا يوقف عليه فالحال ككسح
 والمبطل لا يبطل وان كان متصلاً وجوابه ان في قوله على الف درهم ان شاء الله وان كان بين جرحاً
 في معنى والخبر وان كان متصلاً بصورة فهو متضمن معنى والتقدير ان شاء الله فله على الف درهم فثبت
 ما هو مبطل اقراره عند محمد رحمه الله مبطل اذا تقدم بمنع الاقرار وان كان لا يرفع اذ ان جرحاً لم يرد
 ان لا يحتمل الرفع بعد الثبوت فهو يحتمل المنع قبل الثبوت في ما ابطال وهو مذهب
 محمد رحمه الله او تعليق وهو مذهب ابي يوسف رحمه الله سكر ذكر الخلاف في ان في حيث قل وفيه
 بشرط وقال ان شاء الله تعالى متصلاً باقراره لم يلزمه الاقرار لان التعليق بمنية الله تعالى ابطال
 عند محمد رحمه الله فبطل عند انعقاد الحكم وعند ابي يوسف رحمه الله تعليق بشرط لا يوقف عليه فالحال ككسح
 من الاصل هذا كلامه وذكر في المسئلة الثانية الاختلاف على غير هذا في حاله ان شاء الله
 ابطالاً عند ابي يوسف رحمه الله تعليقاً عند محمد رحمه الله وهكذا ذكر الشارح فقال وذكر كلامه في

قالوا فاختار أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في هذه المسئلة فقال أبو يوسف رحمه الله التعليق عنسبة الله
 بعد وقال محمد رحمه الله هو تعليق بشرط لا يوفق عليه وإنما يظهر غرض الاختلاف في أن أقدم
 أمية فقال إن شاء الله كنت طابق عندنا يوسف لا يبيع التلاق لأنه باطل وقال في بيع لا
 تعليق فإذا قدم الشرط يذكر في الشرط لم يتعلق وبيع الطلاق في غير شرط فوقع هذا كلامه والله أعلم
 هو الصواب - فنرى أن الأول قد بطل وهذا مستكمل لأن قوله إن شاء الله كان الكلام كان وجوها
 عن الأول كما سنستدل لكل من الكلام لوجوه باطل وإن كان متصلا بالاقتران كما هو وجوه -
 أهال فوالله لا يمكن التعليق بالشرط لأنه أن كان صدق لا يصير كذا بقاوة الشرط وإن كان كذا لا يصير
 صدقا بوجود الشرط وإنما يليق باليجب بالغيرين بأن الله ليس باقيا في عالم يوجد الشرط وكان ينبغي
 أن قبلي أن كان في شرطه الخبر أن التعليق يدخل على أصل السبب فيمتنع كون الكلام اقترانا
 والغير يدخل على حكم سبب في وانما اختيار بقوله اقتران بناء على السبب فيكون
 تأجيل التعليق لأن موته كمن يجهل وكذا في رأس الشرط ووقت الغرض في قولوا المراد به
 دخول وقت الفطر لا حقيقة الغرض في الوعد به حقيقة للفطر ينبغي أن لا يبيع اقتران كذا في الوعد
 مستكنا كما ذكر في تنقيح الآثار حيث قال ولو قال عبدي حرم أن تصفت بعد قهر حيث يتعلق
 العقد بغيره أو فعل غيره أو بمنية له لوجوده لكن في مذكر الشرط والخبر وكذا لو قال كنت
 طابق إذا جاز إذا جاز أسس الشرط حيث أنه علق على العقد فكذا لتعلق بالبعد ومنه في
 محي العقد متيقن بوجوده فلا يبيع بشرط أن يكون شرط غير متيقن فإن أحد ما لو لم قبل في العقد
 يكون شرط لأن الشرط ما يكون عاما على شئ فلا يتصور بدون الخبر أنه لفظ فقد جعل
 التعليق محي العقد ومحى رأس الشرط تعليقاً لا ما جاز والله أعلم بالصواب وفي الشاهد أن إن شاء الله
 في هذه الأشياء محل الاجل حسب فكرت الحقيقة لغرض فصار مقاربه من موجد في الله لأن رفرار
 بالرفق في قراره ثابت واثبت في ممكنه فصح الاقرار بغيره ببيع الادعى لأنه اقتران على غرضه فكذا قال في
 ما رخصه في رخصه فلا أن آخر حيث يكون البناء الأول والأرض لك لأنه باطل صدمه قرأ بالمتابع
 المقرب ما دخل له ولكن بعد الاقرار به فلا يفسد اقترانه بغيره وأنه باطل في الحق لا لفظ أي بغيره
 بغيره اسم بغيره أو بغيره عديم الخلق لا للمعصية والبناء جميعاً أو لا يثبت ما لا دخل
 فيه أو يثبت من يثبت فيه من جزاء الدار من جزاء الدار والبناء والجزء داخل في الكل قصداً
 والله وجوه ذكره لأن يثبت بتمامه كالمثل بتمامه أي إذا اشترى عاينة وم يقصد
 قبل البايع أن يثبت في بيع وقدر الألف مثلاً والافلاشي لك فقد في الاقرار كذا
 في التي شئته - ما أن البايع إذا ثبت بالمعاينة فلا خيار للبايع في احضار المبيع
 وتبني عند نقد الثمن فكيف يقال إن ثبت فلم العبد لأن التعليق بالمشية يوجب
 خيار وليس له ذلك بل يجب على التيم عند النقض أن قوله إن ثبت فلم العبد وخبره في قوله نقض

لان

معد

أور

وجوب تسليم البايع ولا وامسند فخذ في مرفق البيوع قال تعالى لا تأكلوا أموالكم
 بعضكم بعضاً والبايع وان كان يجبر على الاحتياض لكن يطلب في المشتري أن يقول أنا أودى الثمن في حقه
 للبايع كي يتمكن من قبضه عقيب التسليم أما إذا لم يطلب فالبايع مخير إن شاء احضر ببيعاً أو خذ ثمن
 من المشتري خبراً إن شاء لم تحضره وما في الكتاب والحاشية تحول على ما إذا لم يطلب في المشتري في البيع
 الاحتياض ولا يريد النقد وهذا يخرج الجواب عن الاعتراض في هذا أيضاً لأن البايع وإن كان يطلب تسليم
 أولاً فهو مطالب بالاحتياض واليه يتمكن المشتري من قبضه عقيب النقد لأن ثمن الحضر والخمر لا يكون
 واجباً وأول كلامه للوجوب في ما ذكر في الذخيرة أن أحد علما عليه أن قال على ألف درهم
 من ثمن حمر واقام على ذلك بينة لا يندفع عنه دعوى المدعي عندائه خيفة رحمه الله لأن المسلم قد
 يحضره ثمن الحمر عند ما يبيع بكماله فيمضيها ويغنيها ويندفع دعوى المدعي لأنه عند ما لا يجب
 ثمن الحمر على المسلم في هذه الحالة ووجه كتمان ظاهر إلا أن يقال هذا قائم الدليل في قبضه
 على ما ذهب أبو يوسف ومحمد رحمهما الله من أن ثمن الحمر لا يجب على المسلم حال وأما لزوم الألف
 على من في خيفة فظاهر فابو حنيفة كان يقول لزوم الألف على المقر على الفطر ظاهر كذا في الحكم
 لأنه رجوع والرجوع بعد الاقرار باطل ويقال إن بناء على قول من يقول بوجوب الثمن على الوكيل
 الوكيل وعلى قول من لا يبيع المدعى إذا قام المدعى عليه بينة أن الألف عليه من ثمن حمر مسلم
 في ذلك خيفة رضى الله عنه قد يعمل في قبضه ما به وإن كان بيان بغيره من انفسار
 متصلاً إنما يقبل إذا لم يكن مكذباً أما إذا كان لمكذب فلا يعمل إلا إذا كان اثبتة بالبينة كما
 إذا قربا بين وادعى الاجل وانكره المقول فإن دعوى الامل يقبل متصلاً وإن كان سائر غير لانه
 مكذباً وأنه دعوى شئ لنفسه فاد قبل فيه قوله ثم قبول قول المدعي بالاجتهاد وأنه باطل ودعوى
 الزيادة في الثمن كدعوى الاجل فيه لأن كلا منهما دعوى امر عارض والمخض ان يقول ان الاجل محي العقد
 على البايع فإذا ادعى فقد ادعى حقاً لنفسه في ادعى حقاً لنفسه على غير ما يعمل قوله لا بينة أو
 ما مالى اما ادعى الزيادة في الثمن فليس بدعوى حق لنفسه على غير بل هو بيان أحد أنواع الثمن والله
 لا تصرف في الحياة لأنه المتعارف منه بيان معتبر لا يتقن دعوى شئ لنفسه على غير فيقبل إلا أنه
 به متعلق لأنه انكار لوصف الجودته فالبايع لا ادعى حقاً لنفسه فصار كما قالوا في الغلاني على انفي
 وزعمه ويعتبر صدق لأن المقتضى في الوديعة في حيث يكون الموقوف مفعلة والمال محله فيصدق
 حصوله لا مفصولاً له ان هذا رجوع على اقره ودعوى امر عارض فلا يعمل ان وصل كقول على ألف
 ثم سعى إلى شهر لأن دعوى الاجل لا يمكن كذا في الكافي قال ما كان رجوعاً على اقره في دعواه متناقض فيجب
 ان البينة عليه لأنها لا تعمل على دعوى محي العقد اجيب بان الاقرار بالعقد ليس باقرار جوده الثمن وكونه
 حالاً ولزوم العقد حقيقة لكنه جعل مقوله في الحكم نظراً إلى أن لا يملك ما لا يثبت ثلثه بالبينة
 أو لا يجرى بالثبوت مع النيقن بخلاف ولا منافاة بين جعل مقوله جوده الثمن أو لزوم الله ان

ثالثة قالو دعيه من كلفها فطقتوا والامانة التي التي وفيه برة غير قصد بان نسبت
 الميراث فالتفت في حجر غيره والحكم في الوديعه انه ميراث من التران اذا الوفاق والامانة لا
 يتوعد في الفتن بعد الخلاف فهذا يصير بان الوديعه لا يكون الا بالقصد فيشكل مسئلة
 الوديعه لان الديون يقتضيه بامثالها سوى منها بين الوض وسائر الديون وجعل ما يقتضيه
 به الوض شرط وقد نص في باب السلم للمردود وفي باب الوض حكم عين المأخوذ مطلقا وان قبض الوض
 ليس بمبادل بل هو اخذ عين حرة لا زعامة كانه اعادهم ثم اخذ عينها حيث قال في السلم
 في كره فاما حمل الاجل يستحق المسلم اليه من رجل كرا او امر برب السليم قبضه قضاء لم يكن قضاء
 وان امره ان يقبضه لم يقبضه نفسه فكتبت له نفسه جاز لان اجتماع الصفقتان بشرط
 الكيل فبدل من الكيل مرتين لانه النبي صلى الله عليه وسلم في بيع الطعام حتى يحرق فيه صاعان
 وهذا حمل للحديث والسلم وان كان سابقا لكن قبض المالك فيه لاحق وانما بمنزلة ابتداء البيع
 لان العين غير الدين حقيقة وان جعل عينه في حق حكم فاص هو ابتداء الحق في البيع بعد الشراء
 وان لم يكن سلم وكان قرضا فحارب السلم قبض الكرا جاز لان الوض اعادته ولهذا انعقد
 بلغتها فكان مردودا وعين المأخوذ مطلقا حكما ولا يجتمع الصفقتان بهذا كلامه في الكفاية في آخر قات
 الاقوال وكما ثبت في السيد بالغ ولا جنى بالغ في حق من كتابته وفي الاقوال مات فماله لا يغير
 عتق لوجود الشرط وثلاثا الالف تليد وثلاثة لا جنى لانهم سوت ففقدت بالقبض لوقته
 من مال سيده فالالف كلمة لا جنى لان مات عاجزا فسقط من المولى ولو اقرضه جنى الف ورض
 في فرضه سيده الف ففقد سيده الف الف الف ومات سلم سيده لان الاقوال اعادته فكان كالمرداد
 العادته بهذا كلامه فقد جعل في ثلثي المستلمين رد القرض كرد الوديعه واخذ كاذبة وجعل
 منها اخذ الوض اخذ مثل الحق لا عينه كاذبا والديون جعل اخذ القرض في المستوفى كاخذ
 المعايير في بعض المسائل واخذ مثل الحق في البعض لا لا يعرف له وجه
 وهو الاقوال جعل الاقوال سياتعا والافاقا لا اقوال ليس سبب لزوم المال في الوديعه
 ان سبب قرضه وان قال له على لعل ان كذا لانه اقرضه لم يصح قوله ولان الاقوال لا يغير
 دليلا لان فيه ابطال حق الجاني الاقوال بالوارث من الميراث صحيح مع انه يبطل حق سائر
 الورثة سبب بان اعتبار اقوال اقوال بوارث احو ان كان يتضمن الاخر ارباب الورثة فعدم
 اعتباره يتضمن الاخر اربابا لانه يحتاج الى تقاسمه والاقوال بالنسبة جهة في اقواله فيملكه كما
 يملك النكاح بهر امثل وان كان يتضمن ابطال حق الورثة بل ابطال حق عروة النكاح لعدم عي
 حق الوارثة ووجه الفروع في نفسه او في وجه غيره من غير الشرح بان اتفاق الوارث
 المان بالنسبة لموت جميعا اجماعا وجودا فيضاف اليه الاقوال ان الشاهد في النكاح الموت اذا
 رجعا بعد الموت واخذ مشهودا لم يملكه بغيرنا شيئا الذي فلا يجب الموت بالاقوال كذا في مبوط

والاسرار

والاسرار في الاقوال وثلاث وقع في غير موضع لان حق الوفا يخلق بالكل من غير استثناء الثلث
 انما يستثنى الثلث في حق الورثة طول ما يكن محطاصا صحيحا بقرينة الرأيا الثلث اذا لم يكن له وارث
 ولم يمنع من المقر في حق الوفا في خلاف النكاح لانه في الجواز في الاصلية
 قضاء الدين ابقا من الجواز الاصلية صرح بذلك في الكتاب من بعد ينبغي ان يصح اقراره بالدين
 في امر من مع وجود دين الصحة لا يحتاج الى قضاء الدين كما يحتاج الى النكاح
 الا يحتاج الى قضاء الدين انما هو لانه في الاصلية وبين الجنة قال في السلم حائل بينه
 وبين الجنة لا يرتفع بضمه الاقوال بالدين لانه لو صح اقراره بالمرض لقاسم غدا بمرض غدا
 الصحة ووجه دعيه مشغول ببعض الدين الصحة وبعض دين المرض فلا يرتفع حكمه بدين
 الجنة فلا يندفع حاجته فلا يبطل تعلق دين الصحة بقرينة باعنا واقراره في المرض خلاف
 النكاح فان حاجته يرفع فيض غير امثل لانه في الجواز الاصلية ولان قضاء النفس في
 الجواز الاصلية وليس له طريق الا ذلك بالانسان وطريقه النكاح وامر غير ممنوع في
 صرقه الى الجواز الاصلية وان كان في دين الصحة كالصرف في ثمن الادوية والاعادة كما
 في النكاح وقد يشبه بان النكاح لو كان في الجواز الاصلية كالاعادة لكان ينبغي ان يكون مستوفى
 اسوة بالوفاك لطيف بايع الغدا وحي كونه لغيره فظاهر وذلك ان حاجته بقا النفس وان كانت
 اصلية فهو في حاجة والادوية الا يرى ان في ان يملك مال ابنه طاعة الاكل والشرب
 او السكنى طاعة وطاعة الاستيلاء بملكه بالقيمة في حيث انها اصلية قلنا يصح حكمه غير امثل
 والاقوال في حيث انها دون حاجه الطعام قلنا يكون اسوة للمرة على بالاعتد من حيا
 ثم يشك بان النكاح ربما لا يحتاج اليه بان كان كاشا وجوارى وربما لا يفتى في القول
 بان كان شيئا كبر الامير على طاعة وجوابه ان النكاح في اصل الوضع بوضيعة النفس فيحتاج
 اليه لذلك في العبرة لاصل الوضع لا للموارد في خلاف المباحية بمثل القيمة لان حق الوفا
 تعلق بالمال لا بالصورة وقد يشك بان المباحية بمثل القيمة لما صحبت باعنا وان حق الوفا تعلق
 بالمالية بالصوره لزم ان يصح لثبوت القانية مقامه ان يستخلص لنفسه العلق باذا قيمته في
 الوفا والرواية منصوصة في الاصول الاثر وثنية ان للوارث اخلاص العلق لنفسه باذا
 كل الدين لا يقد رقيته قيا على ما اذا جنى العبد خطا فانه يحجب عن الرقة والفرار ولكن فيجب
 ان يقد باجنس المقتول لا بقدر رقيته العبد فكذا انما الميراث الا ان ينج هذه الرواية على الميراث
 والقباس على العبد الجاني غير مستقيم لان الواجب في قتل الخطا هو الميراث على العاقلة العبد مولد
 فيجب ان يحل الارش عليه غير ان لم يرض العبد لان في الجواز على ادا النفس استماله وبهذا لا حق
 للفرق الا في مالية التركة وقد اوفاه الوارث انية اذا اوفى قيمته بان يعلل ان يقول لما فعلت حق
 الوفا بالثبوت وجب ان يكون له الميراث بين ان يبيعوا فياخذون حرمهم فاقصا معجلا او

لو قدي

[illegible]

مشاوره و مشاوران
و مشاوران و مشاوران
و مشاوران و مشاوران
و مشاوران و مشاوران

الموافق ٢٠٢٠/٠٢/٠٢

نسبة زوجها ضرورة ويمكن ان يوافق بينه وبينه بان لا يكون منه من عدم جواز رد مال
محمول على اذ كانت له ذات زوج وما ذكرته التحفة بمحمول على ما لم يكن ذات زوج ولكن نسبة
بان المرأة اذ لم يكن ذات زوج فاقرارها بالولد جائز ايضا لانها لا يكون ذلك منها اذ كانت ذات
زوج فلا وجه للحكم بصحة اقرارها بالام وعدم صحة اقرارها بالولد لانها اذ كانت ذات زوج فاقرارها
بالولد لا يجوز وان كانت فارغة فاقرارها جائز كما ان الام اذ كانت ذات زوج فاقرارها بالولد
لعدم جواز تصديقها ولا بد من التصديق واذا كانت الام فارغة فاقرارها جائز والقر في كل حال
ولا جائز في حال دون حال فلا وجه لتخصيص الام بالجواز للولد بعد ما يمكن ان يقال ان الام اذ لم
تصدق لم يكن لان النسب على زوجها اذ كان المتزوج يولد النسب لان صحة التصديق في الام
صحة الاقرار من المحرم اما اذ كان معروف فلا يحيل فيصير التصديق منها والاقر منه والمقر بالام
معروف النسب لبا فلا يكون في تصديق الام الزام النسب الاغلب بخلاف الاقرار بالولد المحرم بالنسب
في المرأة فانه الزام النسب على الغير غالباً اذ المرأة ذات زوج في الغالب فلا يجوز الاقرار بالام ومنه اقرار
لمرة بالولد نظر الى الغالب على كل منهما فله وليس فيه تحيل النسب على الغير في ذات الزوج الاقرار بالام
لانه لا بد من تصديقها وفي تصديقها تحيل النسب على الزوج حسب بان المسئلة محمولة على اذ لم يكن
لها ذات زوج او المرد ثبتت الامية باقرارها في شخص فيما بينها حتى يثبت ميراثها اذ لم يكن لها وارث
معروف لان المسئلة لو كانت محمولة على ذلك او يثبتون النسب فيما بينها على كل حال
يكن انفي صحة اقرارها بالولد بالهكس المقرة ذات زوج كما يصح اقرارها بالام اذ لم يكن الام ذات زوج
وعدم صحة اقرارها بالولد اذ كانت المقرة ذات زوج كما لا يصح اقرارها بالام اذ كانت الام ذات
زوج فلا قرار بكل منهما جائز في حال دون حال فلا معنى للحكم بصحة اقرارها بالام وايضا كما يصح
اقرارها بالام فيما بينها يصح اقرارها بالولد فيما بينها ايضا حتى تراث اذ لم يكن للمزوجة وارث سواء
فلا وجه لتخصيص الولد بعدم صحة الاقرار فالوجه هو ما ذكرناه ولا فعليك به وكذا
تصديق الزوجية لان العدة حكم النكاح او العقد في انا والنكاح وهي باقية فجاز التصديق
لبقاء النكاح فيكون لها المهر والميراث كذا في الشرح في **باب** لان العدة معدومة حال
الاقرار وانما ثبت بعد الموت والتصديق يستدل به اول الاقرار فلا يصح التصديق على اول
اعتبار وقالوا ان ميراثكم النكاح عدم جواز التزوج بزوجه آخر مثلا لان العدة لان العدة
كل اراث ويعيد التصديق عند ان عتيقة حكم الارث فكذا حكم العدة ايضا اللهم الا ان يحل ما في الزجر
على اقراره من ومي زوجها ام لان التصديق عند ما باعها والارث صحح فكذا على اعتبار العدة
واسم العلم بالقبول لانه النكاح انتطع بالموت **فان** ثبت النكاح يثبت بالموث حتى يتأكد المهر والميراث
في حكم ابلق على ما عرف في غير موضع اجيب بان النكاح وان كان يثبت بالموت فلا شك ان
يثان ابتدء النكاح حتى لا يتصور النكاح بعد الموت فلا يمكن ان حكم بشبهة عند التصديق عند الاول

U

مجلس اول

۱۵۷۱

لظهوره افعول دعواه ولا يصح تركه في حقه انه لو ادعى ابوه الطليان وقضى له ثلثات الاب وورثه
استثنى من ذلك ولم يكن للبائع عليه سبيل بان الاقرار في ذلك البائع ثابت ظاهر وهو لا يصح الاحتجاج
بذلك في الكافي ان الوكيل بالخصومة في عبادة ادرى العبد فبهم المدا على علم انه ساوم منه
عند الله في بطلت خصومة الوكيل وخصومة الموكل لان اقرار الوكيل بالخصومة في مجلس القضاء
ينفذ على الموكل ولو اثبت بالبينة انه ساوم في غير مجلس القضاء بطلت خصومة الوكيل فقط
وبو من العبد الى الوكيل بوجوب الادعاء عليه لان الاقرار دالة على بطلان الخصومة لا
للاحتجاج عليه وكذا لو برهن المدعي على ان الوكيل استوهبه او استعاره او استودعه فله الاحتجاج
بمردا لظلمه فعقدت دالة على ان اقراره ان الاقرار ثابت في ضمن شيء سطل سطلاني و
اذا كان الاقرار ثابت في ضمن شيء سطل سطلاني والتمس ان الاقرار دالة على بطلان الخصومة
فيجب ان لا يرجع المدعي على المدعى عليه اذا باع منه على الانكاد شيئا في استحقاق المصالح عليه لانه
ان لم يرد في يده فله في ضمن البيع دالة وقد يصح الاحتجاج فيجب ان يثبت في قوله
ان في ضمنه على ان الاقرار دالة لا تصح الاحتجاج في الخصومة هنا الاحتجاج على المدعي في الرفع
فمذكور شام عن غيره في اوائت النوا من ساوم وجلا بشي في اشتري ذلك الشيء غير غيره
فلما قول ان يأخذ في يده لانه ثابت ومفعلا قوله ان الصلح في ذكر في ظاهر الرواية لان الاقرار
الثابت بطريق الظاهر لا يصح الاحتجاج في بطلان الصلح على ظاهر الرواية مسكلمه للبرهان لان ثبت
في هذه المسئلة واثبت في قوله ان يثبت في الرجوع الى المدعي في صورة البيع مع الانكاد
على اصل امره وبيان عند المصادقة يقتضي المداواة بين المتعاقدين في بطلان ملك واحد
في احد المعوضين بالاصحاح بطل ملك الاخر في المعوض الباقية حقيقة المداواة والمدعي عليه
ما نص على البيع العبد مثلا بالدار المدعى فيه فله في ملكه الدار من قبل المدعي بمقابلته
العبد فله بطل ملكه في العبد بطل ملك المدعى عليه في الدار فيعود الى ملك المدعي فيعود
بالشهر اليه لاجل ان في ملكه الذي ثبت في ضمن البيع بل باعتبار عود ملكه فيه وحقيق
ان واثبت في بطلان المداواة في حقه واثبت في حقه في المال في الاشكال المذكور ان يقال ان الاقرار
ثابت في ضمن الاقرار على الشرائع الظاهر اقرار ضروري فيعتبر اذا لم يتبدل الملك في المال
الذي اقر به في مستند ولا يعتبر او تبدل في ذلك في اشتري شيئا ففهمه ابوه ورجع بالثمن على البيع
ثم مات ابوه وورثه المشتري وورثه ابيه ذلك الشئ لا يوم مودة الى البائع وان صادقه لم يضر
منه انه قرار ضروري ثابت حكمه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه
بومر بده بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه
حقا في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه
كل الشقة واثبت في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه في بطلان ملكه

والا في

والا في الشقة في قبل التملك كما في تلك القصة في الكتاب ١٠٠٠ بان اقرار المدعي بصلح
مستعرا به يدعى في عين الدار او الصلح عن الشقة لا يجوز وقد اقيم على الصلح في بيان
ان ذلك الحق هو حق يصلي الصلح عنه كذا في الكافي وفيه نظر ما في قوله اول البيوع انه لا علم للمدعي
بالاصحاح حيث قال ومن باع صبرة طعام كى صاع به درهم في صاع واحد عنه نصف درهم
وغيره المستوفى في الشقة عليه لا يقال سعي ان لا يخلو لعدم ان انصراف البيع في قفله واحد
اعتبار الجهل بعد التقنين لان انصراف البيع الى قفله واحد منه فيه ولا علم للعوام بالاصحاح
في الما من جهة اذ يدعى هذا كلاما وانه نص في عدم علم العوام في الاحكام وان لم يكن جهلا اذ في وان
كان في الطريق الاول في كون الدار ادا الاسلام واشتراء الاحكام لا يوجب العلم بالاصحاح ان
تشر في دار الاسلام وبني الاحكام التي هي في امهات الدين كالعقارات من الصلوة والصوم في
والمحرم والمباح في الاسلام عليه وللمتتاع الصلح من حق الشقة في الما من جهة في العلم بالاصحاح
في الما من جهة في العلم بالاصحاح لان ما قبضه من عين حقه وهو على دعواه في الباقية يعني ان الصلح
يقبض عليه حقه في بطلان بعضه وسقط للباقية فيصير فيما هو الاستقاء وهو الذي يكون العلم بالاصحاح
الابرار عنه فيكون على دعواه في الباقية وفي ظاهر الرواية يصح الصلح لان ابرار الحاقه عينا وهو
فان ادعى كان يدعى الجميع والابرار عن الدعوى صحيح وان كان عن العبد لا يصح فان من قال ابرار
عن دعوى هذا يعني ابرار ابرار حتى لو ادعى بعد ذلك لبيع وانه المشتري رجل ادعى دارا فصالح
المدعى عليه على نصفها وقال برت في دعوى في النصف الباقية او برت انما النصف الباقية
ولا حق له في النصف الباقية في اقام البينة على جميع الدار لا يقبل ويوقال صالحك على نصفها
على ان ابرارك من دعوى في الباقية لم يبرهن كان له ان يأخذ الدار كلها فعان ان خذ في مسئلة
الصلح عن بعض الدار انه يهل ببيع بينة في جميع ما بينه على انه لو قال ابرارك عن دعوى هذا العبد
هل يسمع بينة بعد ذلك فمن قال يسمع يقول بطلان الصلح ايضا لانه في مقتضى ومن قال لا
يسمع لا يقول في الصلح ايضا في الما من جهة في قوله او يلحق ذكر البراءة في دعوى
الباقية بان يقول قد برت في هذه الدار او برت في دعوى في هذه الدار دون ابرارها كما لو
قال ابرارك عن جزء الدار وعنه خصومة في جزء الدار فهو باطل وله ان يخصم فيها بعد ذلك
وغيره بين قوله برت وبين ابرارك فان في قوله ابرارك ان ابرار من صفاته لانه الدعوى وعن
سدا قالوا ان عبدا في يد رجل قال له رجل برت منه كان برياء لو قال ابرارك منه كان له ان يدعيه
وانما ابرار من صفاته والله اعلم **قوله** لانه في مقتضى البيع هذا ان صالحه عن مال
بمال او ان صالحه عن مال بمناقص معلوم كان ذلك ابرارا فيكون له ان يقول لانه في مقتضى البيع
او لا حارة الا ان الطالب في الصلح عن الاموال هو ان يكون المصالح عليه مالا فمقتضى البيع او
الاجارة **قوله** وانما في بان ادعى في دار سكن سنة وصيته في رب الدار في داره او في داره في داره

باب في العلم بالاصحاح
في بطلان الشقة

جاز أخذ العوض عنها بالاجارة فكذا بالصحة كذا في الكتاب في وجوب كل ما يملك التصريح به في كتاب
 الوصية ان لم يوصى له بالخدمة والسكنى ان يوافق العبد والارل ان الوصية تملك بغير بدل فلا
 يملك عليه بدل اعتبارا بالاجارة الى ان ما ذكره في الكتاب في تحقيق المسئلة وهو ان الموصى
 بالمنفعة يشترط ما يستأجره لان ملك كل منها لازم وشبهه بالاستعير لان كلاهما يملك المنفعة
 بغير عوض فبشبهه بالاستعير يوجب صحة الاجارة والصالح جميعا وشبهه بالاستعير بغير عوض
 صحة ما فصحنه الصالح ولم يفسح الاجارة فلا بالشبه ولم يعكس لان الصالح اجارة في وجه
 دون وجه اذا كان في الكتاب فقط او اذا كان في اقراره اذ اجارة بمعنى لا صورة فلو فرضنا
 الاجارة في كل وجه لزمنا القول بجواز الصالح الذي هو اجارة في وجه ايضا فلم يكن على بالشهر في
 بقوله لانه اجارة في وجه اخذ العوض عنها بالاجارة هو الاخذ بالجلد لانه هذا المجلد هو الذي اخذ
 في الجلد فيكون لصحة الصالح بهما مع ما بيننا وتقدر ان الموصى بالمنفعة لما اخذ شيئا بالاستعير
 واستعير ارا الاجارة والصالح كلاهما بين الصحة والفساد والصالح اذا اذنيه ما يملك بالصحة لانه
 سائر ما يصدق به في الاجارة في الفصل العاشر من كتاب الوكالة قلنا كذا في صحة الصالح في المنفعة
 حوتها دون الاجارة لم ذكر في الاجارة في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الصلح قال شيخنا
 قلت لان يوسف رحمه الله ما تقول في رجل اوصى بخدمته عبدا سنة فمات فادار الوارث
 ان يشتري من ابوه في العبد قال لا يجوز لان حق الموصى له لا ماله له بل يملك ان يسلط بخدمته فانه
 اذا مات لا يورث حق الوصية والبيع برده على ماله والخيل فيه ان يصالح الوارث للموصى له
 في وصية عتق ابيه سماء بوضعها اليه فهو وصي يملك حق صاحب الخدمة ويبيع العبد للوارث
 بغير عوض ما يبدل من بيع وغيره وينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لانه وقع على خلاف وجهه
 فلهذا رعا وصية وتمسكها وتقدر اعتبار هذا الصلح بملك الموصى له ملك خدمته والعبد بغير
 عوض ومن ملك منفعة انشئ بغير عوض لا يملك ان يملك بغير عوض كالمستعير والوارث ان
 الصلح بغير عوض رعا عتقه فانه عتق استأجره في كل وجه فيعتبر هذا الصلح سقاطا لانه استأجره
 في وجه من ماله فيستحق الا ان جاز كما في السرب والطلاق فصا كان الموصى له قال سقطت صحة
 في اخدمته بكذا فيبطل صحة فيها بل عليه ان لو اوصى بخدمته او ابدل ان احد الورثة صالح
 مع الموصى له بغير عوض على سبيل وارضى بخدمته ان يملك السكنى بالسكنى لا يجوز في وجه هذا الصلح
 وعنده قلنا ان احد الورثة اذا صالح الموصى له بغير عوض على ان ذلك الحق لا يملك لهذا الوارث المصالح
 في منه بكون بين الورثة في ارضى الموصى له بالصالح بغير عوض فلهذا رعا عتقه وادركه الوارث
 بالخير فان يشرى من ميت ذلك الخائن لا يجوز وان صالح منه بغير عوض لول ان الموصى له ترك حقه في
 الخائن بالصالح وملك الوارث الخائن بغير عوض في لامة هذا وقول من لانه يملك بعد الاجارة
 فلهذا بالصالح بغير ان الوارث اذا صالح مع الموصى له بخدمته بخدمته وادركه الوارث المصالح بملك

في

انما في الموصى له ما وان لم يشرى بخدمته لانه لو كان يملك المصالح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض بملك
 المصالح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض بملك
 اذ في الاستعير والصالح عليها باطل لان الصلح في معنى الاجارة في المالك فبشبهه بالاجارة لا يملك
 هذا الصلح فبشبهه بالاجارة فلا يصح اخذ العوض له في ما صالحه في اي وجه النكاح صلبا
 لا عكسا فان العوض انما يصح بغير عوض انما يصح بغير عوض في النكاح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض
 على من لم يملك على ان عتق الوارث عن العوض بغير عوض انما يصح بغير عوض في النكاح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض
 فان ما وجه الفرق قلت في العوض ان كل واحد منهما يسقط حقه في العود وهو من يتقوى
 ما عتق من ماله في صلح المال عن العوض بغير عوض انما يصح بغير عوض في النكاح بغير عوض بملك المصالح بغير عوض
 النكاح حيث لا يصح العوض ان يكون صدقا فان الشرط في الصدق ان يكون ما قاله ان
 يتقوى بامواله والعوض ليس بالمال وان يكون ما استحق بالصالح متقوى وذلك مع وجود العوض
 على ما قرره وكذا في الشرح وذكر المصنف في كتاب الشفعة في منتهى ولا شفعة في دار تزوج رجل
 عليه بان الدم غير متقوى وعلى بان القيمة ما يقوم مقام غيره في المعنى لخاص لستطوبه سوا المانية وما
 يتحقق فيه من لطفه وبهذا صرح شيخنا في اول الجنايات حيث قال واما العوض فليس بان
 فصلا في التقوى فلا يجب الضمان على العتق وهكذا ذكر في باب الاستعلاء في كتاب العتق في قول
 ذوات في العوض وهو حديثون فليس لادب الديون ان يافذوا في عتق العوض بغير عوض بملك المصالح بغير عوض
 ليس بمتقوى في يافذوا بمقابلة شيئا متقويا والله اعلم بالقوام قد صرح في الك في مسائل لشرب بان
 لا يملك بشئ من العود في الصلح عليه باطل في لا يصح الصلح على الشرب لان مال يملك بشئ من العود واليه
 مع ردها في سبيل ولا تخفى ان عتق العوض مما لا يملك بشئ من العود كالشرب فيشترط ان لا يقع
 الصلح عليه كما لا يقع على الشرب ولا شك ان قوله في ان ما صالحه في وجهه من ماله بكون الصالح
 في العود ملحق بالنكاح ولا تخفى ان الحاقه به اذ حقوق العكس ايضا والافضل في العتق في العود
 لا يصح ماله بكن الصلح ملحقا بالنكاح بل بعد احوال لا معنى لابي الصلح بغير عوض سوى ارضاء
 فيه فاذ اخذ في بعض الاحكام في تحقيق الحاقه - الا ان عندنا التسمية بان كانت بغير عوض بملك المصالح بغير عوض
 في حقه بان صالح على ثوب غير معين - ايضا الى الابد لانه موجب الدم ذكر في العود في قول
 ابو نعيم وعندهما في المهر اذ اذله وان التخيير ان كان مفيدا او جيب التخيير اذ لم يقيد مثل قول الفاضل
 لزمه رقل لان النكاح لا يفتقر الى التسمية اعتبر التسمية بالاقرار بالمال المهر او بالوصايا وبغير ذلك
 واعتق والصالح في العود وقال ابو يوسف رحمه الله يصار الى المثل لان التثبيت بطريق التخيير غير معصوم
 الا بشرط الاختيار فلا يقطع الموصى المستعين بخلاف الطلح والعتق والصلح في العود لانه لا يقطع بغير موجب
 متعين لانه لا يقطع بغير موجب فاما النكاح فلا ينفذ الا بمهر المثل في هذا ما به وهذا يشك كل قوله يصار الى الابد
 لانه موجب الدم ويشك الفرق بين ما اذا صالح في العود على ثوب وبين ما اذا صالح على الف والحق ايضا الابد

من العوض في حق الموصى له

اذ افات في بعض الاحكام
 من الموصى له

ما كانت موجب لعدم وجوبه فيما اذا استلزم على حكمه كذا او غير كذا او ما وجب
 البطلان والعوض ان لا يكون النقص عند تعدد القصاص فاذا ذكر في الصلح ما لا يقتضيه
 ما قبله لا بان صلاحيته ثوب مثل امرنا الى الدية لانه لم يرض بسقوط حقنا ولا يمكن ان يرض
 فوجبت ما هو عرض النفس عند تعدد القصاص فعلا لغزو وكذا في اذ لم يرض بغيره كمال بان صلاحيته على
 حرمتها لانه قد بسقوط حقنا فلا يصار الى الدية او العفو عن الدم كما جاز في حرم القصاص
 منك محل من حق الفعل ففهم الاعتياد عند ظاهر هذا في الف ذكروه المصنف في كتاب الجناسيات
 حيث قال وانقص من ملكك الفعل فلا يظلم الا في حق الاستيفاء ما هو خوصه اي من ملكك فجمع ثبوت
 بين خلاف اربع لان الحق في ظل الى منافع ووجه الى الظاهر وسببك حقيقة الجناسيات وفي الكفا
 لا جاز او اقلية بين انسان قطع على ان يحكم القصاص للكمالي وقيل الاول لو ظهر اثر الاختصاص
 في حرمه وجب لك لان الحكم اذا صار مستحيلا لم يبق مستحقا لشخص اخر من بعد لا نقول بان
 احكامه بعد موتك في حق الفعل الذي فيه سقط وظهور الحق في ظل في حق فعل لا ينبغي ظهور الحق
 في حق فعل اخر من بعد كذا انه ذكروا ان ثوب الملك في الاطلاق ثبات ثبوت ملكه في تعدد
 ثبوت الملك في ظل واحد زمان واحد كذا ثبوت الملك في احد حق فغيره في ثبات ثبوت الملك
 لغو في ذلك الفعل بعينه اذا يتصور الضمان في ذلك الحكم والحق ان الضمان لا يمكن اجتماعهما
 في ثبوت واحد فان ثبت ملك في احد في القطع ثبت ان لا ثبت في غير ذلك الفعل فتعددت افعال الفعل في ظل
 واحد وغايه ما يمكن ان الفعلين وان تعدد اجتماعهما في ظل فالحل بغير كل منهما على البطلان وتعدد
 كونهما في ظل واحد الملك في غيرهما غير ان احدهما او استوفى بالقضاء في غير الدية ثبوت واحد في
 الصلح يبطل النفع بانفاق الروايات لا يبطل بالاعراض والكوثيرة كذا في الظاهر في تلك القامات والاشهاد
 بعد ما ذكره من بطلان البسوت والاخر في حق ان لا يبطل بالكتابة النفع في الوصلح على ان يأخذ
 بينا من يبيع في حقه في النقص وسبب النفع في الباطل الصلح لانه لا يملك في النقص لا يملك في النقص
 ان من يبيع في حقه بالظلم بطل حقه في النقص وان كان بعد من شفعة في جميع الدار لانه انما في النقص ثابته

في النقص

لا مع النقص وفي الحاشي وفي فقره المدح المضمونة والسفينة المضمونة في الوصلح الحرام . سبب عدم
 لا ما لم تصالح الزوج لم يكن من ولفها الا باقاة الدية عند النقص في النقص . سبب عدم
 الزوج ما لم تصالحه او باطاحته في الوصلح عند القول على رضاه سبب عدم كل وجه في النقص عند الوصلح
 الحرام حتى يكون له المال فليس نفعها عنه وعنهما القصاص ان كان لا يبعد باطاحته لا جاز (الذي لا يملك)
 التمسك على المرأة اذا امر بها القاضى بل يجب عليها التمسك بالطاعة لاد القاضى بالتمسك الحرام عليها بالانصاف
 شهادة الزور لكونها محبوبة عليه عاوض الحاشي ان يجوز على التمسك اعطاء ثوابه انما يظهر ان ثبوت القصاص
 او عدم نفاذه في حق الرجل فله قال الزوج لا يعلو العوض في الرضا اذ لا يسلم الرضا من هذه الدية وانما الدية
 به التي تسلم لانها لا تفسد وتختلف عن الزوج كذا في الحاشي . سبب عدم لان لا يصح اذ اقل به في الخلع للمرأة حرام
 البطلان ان لا يسلم الرضا في هذه الخلع انما المرأة هي التي تسلم لانها لا تفسد وتختلف عن الزوج كذا في الحاشي . سبب عدم
 المال في الخلع وان سلاطه في الرضا ليس بشرط الصفة . وقال ابو يوسف عند رضى ما لا يسقط الفصل على ثبوت
 ما لا يحسن بالناس في سبب الاختلاف راجع الى ان المال الذي وقع عليه الصلح بمقابلته العاين بملكه او ملكا غيره
 وعنا في النقص عند حجاب وبرد على في حقيقته راجع الى ان الصلح على طعام موصوف في الذمة الى اهل الجاهل
 ولو كان قابض عليه الصلح به لاعتى الموصوف لانه لان الطعام في الذمة بمقابلته الصلح يكون له
 ومقابلته القيمة يكون سببا في ان الصلح بملكه او التولية بملكه لا يوجب على ثبوت ما لا يوجب ثبوت
 يكون في حكم الدين والدين بالدين حرام هذا الوجه لانه لا يصح بمقابلته الصلح بمقابلته ماله ما هو
 الطرح الثاني لا ينفذ راجع الى ان الصلح على الطعام موصوف في الذمة بالدين حرام كما في سبب
 في الشر ويرد عليه ان الصلح في الباطل هو ال صلح البسوت وجميع من الموصوف في الصلح ما لا يستلزم
 لا يجوز ملك الصلح وجوابه ان البيع انما لا يجوز من الغاصبة اذ لا يملكه ليس مال ايا الصلح
 فيما لا ينفذ من الاستقاطا الملك ما يؤخذ من العوض يكون باثنا سقاطا الملك في صحة الاستقاطا
 المالية والنقص الى هذا السبب في الشر ان الصلح على الصلح بملكه لو كان استقاطا للملك
 لا معاوضة لانه لا ينفذ ان الصلح على طعام موصوف في الذمة الى اهل الجاهل انما لا يصح باعتباره الزوم
 بالدين ما ذكره ليس في هذا الصلح ضمن المعامضة لم يلزم ذكره في النقص والسبب في ثبوت ما لا يملك
 كذا لا ينفذ المالية بعد الموت لا ينفذ الملك بضاعته في الموت من الملك ولا يمكن استقاطا حيث لا يملك في النقص
 ان الموت من الملك والملك في حكم الباطل ثلثا ثلثا المالية ايضا ضمن الموت فيكون في حكم الباطل الا ان
 ضمن البيع على المصايف فلا ينفذ الى المالية الباطلة بعد الموت كما ان الصلح بفساد على المحسوس والغرض منه
 فظلم الخصم في جازان بكنه في ملكه الباطل حتما ويرد عليها ابو يوسف ومحمد ان الصلح على طعام موصوف
 في الذمة لا يجوز اذ انقضت في المجلس ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لان الطعام اذا قبل بالدين هو يكون سببا
 وبيع بالدين الا ان لا ينفذ الا بطريق الصلح وجوابه ان القيمة ان كانت ثمانية ففسادها حكم البيع باب
 الصلح حتى ينعين به ويبطل الصلح بفساد ثمانية على عدم وجوبه كما يبطل البيع بملك البيع ثلثا ثلثا سببا

قبل

من وجه كان الطعام الموصوف في الذمة ثمنه من وجه الصلح اذ اقتضى في المجلس شرط القبض للكل لا يكون
من وجه ثمن قد اشترى الكربة الى انه اذا اصاب من الذمة وجه على طعام موصوف في الذمة شرط لا وغيره من
ونه فاقبل القبض فهو ما ظل لان هذا انما هو من وجه في هذه الحالة التفسير بقوله وتزنا قبل القبض
بقوله لان هذا انما هو من وجه في هذه الحالة التفسير بقوله وتزنا قبل القبض
عن العبد على طعام موصوف في ذمة من ليس على ان يتناول العبد من ذمة لا لشاؤه كجواز الصلح عليه
عن الدراع ايضا فلو كان جواز الصلح متبعا على وجه آخر فده كذا وجهه فاقبل قوله وانما ينقل
الى الغنم بالقضاء وقد يسجل بان لو كان الواجب غنم من غير التلباء هو المثل بصورة ومعنى
وقال الانتقال الى الغنم بالقضاء لكان ينبغي ان يكون في ذمة يوم القضاء ودون القبض لولا ان الغنم
المثل اذ الواجب كان هو المثل واما الانتقال الى الغنم بالقضاء لزم ان يعتبر في انصافه يوم
دول السقف فلو كان الواجب غير المثل لكان الانتقال الى الغنم بالقضاء لزم ان يعتبر في انصافه
قمة يوم القضاء والمصلحة فلا بد وانما الغنم كان لا يقبل القبض فلا اقل من شربة الوجع
نظر الى السبب في الرض وكلفه بان قبل القضاء بل قبل الهلاك فليز في الصلح بالذمة من الغنم شربة الوجع
وهو حرام كقصة وانما الواجب قبل الخطا ايضا هو المثل والانتقال الى الذمة بالقضاء على ما
التمس في المعاند فليز ان يصح الصلح في الذمة انما هو وجوب من الاول الى
في ذمة المثل لان هو المثل في الحل ولكن بينهما فرق من حيث ان المثل في غير المثل انما يجب لظهور
والحل لا لذاته فاد اوجب الغنم التي هي من ذمة المثل بقضاء القاض يعتبر وهو بها من ذمة المثل
السبب هو الغنم المقصودة بالوجع ودون المثل فده في المثل في المثل المقصود الذي ادا
المثل وانتقل الواجب الى الغنم بالقضاء يعتبر في ذمة المثل المقصود بالوجع المقصود بالسبب
حتى يستند وجودها الى السبب في ذمة المثل لا يستند سببا للذمة الا عند القضاء بها
فلا يستند وجودها الى ذمة الغنم في ذمة المثل فانه يستند سببا كما وجد لانها المقصودة منها فاستند
وهو باعند القضاء الى ذمة الغنم فليست على من الذمة ان الواجب كان هو الغنم كما قال لا لا في الصلح
على الذمة من ذمة شربة الوجع انما هو اذ الغنم تعرف بالحز والظن فلا قطع بزيادة بدل الصلح عليها
فيكون في ذمة شربة الوجع والمتم من الغنم واحدة فتنه لا يلزم باعتبار شربة الوجع بالذمة الشربة
والمعتبر هو الشربة ودون الباز اعني الثالث بان الذمة في الخطا منصوص عليها وتقدر
لا تكون دون تقدير القاض فلهذا كذا كذا لا يجوز على تقدير القضاء نصا كما لو كان
العبد من الرطب فاقطع احد حيا وهو موصوف نصا الى آخره على الذمة من نصف ذمة وجهي
فقبل اذ انما اضيا على لاكثر كان اعتيضا فلا يكون روبا ذمة في ذمة
لو غلبت ذمة فاستهلك ما سطر على الذمة ثم تفرقت فسل القبض فالصلح ما مضى لانه ليس
لان الواجب استهلك الغنم والقضاء لتزني فذلك لان المشتك به مملوكا لانه ضروري

فلا يعتبر

فلا يعتبر نصا فانه لا يقرره الا اذا كان كذا ذكر في الذمة فلو كان جميع المال بين الهالك او مثلا بان
الذمة على لاكثر اعتيضا صاع الهالك فله وجب اعتبار في المسئلة المذكورة نصا فانه
حينئذ يكون مقالا بين الاثام او مثلا وذلك نصا فله قطعا وصح لم يعتبر نصا فعلم ان
الصلح عن المعصية التلطف بالدراع والذمة انما استنباه لما وجب عليه من الغنم فلا يجوز اخذ الزيادة
عليه وايضا ذكر في المبسوط كل عرض من الرطب غنم رجل واستهلكه ثم صا له احد حيا من شربة
على دراهم او ذمة كان لشركه ان يشاركوا فيها لان الواجب استهلاك الغنم وهو مشتركة
بينها واما وجب سبب واحد وهو الغنم فضاها هو مشرك بينهما وهو العصب فليكون شرا
بينهما كما لو باع من واحد ومن واحد واحد والشرك في الذمة انما استوفى في نصيبه فان لا آخر ان
يشارك في القبض فلهذا نقله السارح في المسئلة صلي احد الشرك في الذمة عن نصيبه فلو كان
الكل بعد صلا المصنف عينة او مثلا من كل وجه وكان الصلح على دراهم او ذمة اعتيضا
عن الهالك او مثلا من الشرك لا يشارك في الصلح كما لو صا له احد حيا من ذمة وجهه دراهم
فانه ليس للشرك ولا لانه المشارك في الصلح نصيبه في ذمة وجهه وانما باع الهالك
في نصيبه كما بين في الشرك لا يشارك في النص فليعلم ان الصلح على دراهم صا له من الغنم ودون العبد
او المثل من ذمة الهالك لا يقع ولا يشارك في الصلح فليعلم ان الصلح على دراهم صا له من الغنم ودون العبد
او ذمة وجهه اية وكل جعل المذكور في المبسوط فواضا في ذمة وكذا ما ذكر في الذمة وان ذكر
من غير طواف اما لو كان على الاثام فاما لا من سبب في ذمة الغنم منصوص عليها
بمعناها منصوصة اذ انما غير مقصورة اذ الترخ لم يتغيرها بقدر الزيادة عليها بل هي مقصورة الى راي
المقومين طواف بقدر القاض فانه يتغير بقدر الاجزاء الزيادة عليها ذلك السارح ان لم يتغيرها
مقدرا في الزيادة على ما قومه المقومين صلي فاقول في ذمة لا وكس لا لا يجوز الزيادة
لانها في الزيادة على قدر ما يقوم المقومون وهو مشق بالنص في ذمة شربة الوجع عند كونه
ثالثا بدلالة هذا النص لانه معك بالاثام بطريق التقدن في ذمة وجهي جميع الصور والذمة
نصيبه من غير مشرك في العبارة والدلالة موجبة على العبارة بل لا لا طواف احد من عبارته انما
طواف راجعا على لا لا طواف احد من عبارته انما طواف احد من عبارته انما طواف احد من عبارته انما
لا اذ لم يلزم ذلك لا يرجع الوكيل على الوطاة اذ اذ لا لا يرجع بالمرء الوكيل بالذمة اذ اذ لا لا يرجع
موطه عليه والرواية منصوصة في شربة الطوافي بان يرجع على ما سنده كذا نقله السارح ان شارة وجهه
الاشارة بها تجز من قوله ويكون مشركا على المدع عليه كما لو تبرع بقضاء الدين فكلوا اذ كان امره
وثابله في المسئلة برهوان ما ذكر من الجواب ليس بطلان بل هو ما اذا لم يكن في الصلح معنى البيع الصلح في ذمة
او على بعض ما يرجع من الدين فانه اراد بقوله اذ اذ ان الصلح عن ذمة العبد او كان الصلح
على بعض ما يرجع من الدين او يكون الصلح في الاستقاط دون الالباب فحينئذ لا اذا

الصلي على بال على الاضمار من قبل المدع عليه ونقطع الخصومة واستقاطنا فقال تأويل المصنف
لا كما قلنا السارح ان هذا التأويل لا ينبغي فان فيه قيد آخر وهو ان السارح على الاضمار على
الاضمار على ما سطره ثم قوله فان فيه قيد آخر ظاهر فيهم انه لا يدفع قيدا ان يكون الصلي عن المدعي
بعض ما يعبر عن الدين قيد آخر وهو ان يكون الصلي على الاضمار وهذا القيد لا ان الكيل في الصلي ثم
سفر وان كان على اقراره استقام ولكن مراده ان على المحل ان يقول تأويل المسئلة اذا كان الصلي
وم المدعي او على بعض ما يعبر عن الدين او على المال بالمال مع الاضمار الا ان مراد المصنف ان يكون
هو استقام على عموم الجواز لا خصوص مرات الصلي الذي يكون الكيل به غير احدى حاجات التي ذكر جميع الحركات
قال في الجواب ان ما قبل الكيل في الشك اذا اذ في المهر لم يوضع على المحل والكيل بالصلي الذي يدل
الصلي يرفع على المحل ولو كان الكيل بالصلي الذي هو السارح كالكيل بالشك لم يرفع فانه الرجوع عند
ان الصلي الذي هو استقام جاز من الاجبة بغير امر المدعي عليه فيكون قاعدة الامر لا يجوز الرجوع الى هذا السارح
والصلي الذي لا يجوز فيكون قاعدة الامر بغير امر المدعي عليه على الامر لا يجوز الرجوع الى هذا السارح
فقد اعني شري الطحاوي - الصلي ما سطره على الاجبة اذا فعل المال اذا اضاف البذل الى نفسه
الجارح اما ان الظاهر بان قال صلي على الفقه وجمع برفعت على اجارة المدع عليه فلا ينفذ على الفقه
فكان قاعدة الامر بغير الصلي على المدع عليه في صورة الاطلاق فلا يفسر قاعدة الامر بغير الصلي
على عند الاداء - المسح فقد ذكر السارح ان نوقت الصلي على اجارة المدع عليه انما اذا كان
على الفقه وجمع لم يسلم من مال نفسه في حجب بعضه عند البعض فنقد على المصالح قلنا ان يمنع فلا يكون
الامر بغير الرجوع الواسع بالكلية فيما اذا اذ في المأمور بالصلي من مال نفسه وهو الذي يدل الصلي
من مال يكون الصلي والاطلاق من غير ضمان واضافة والسارح الى ما لا يظهر قاعدة الامر
الا ان الرجوع هذا والكلام بعد محل نظرا المقتضى لو قال للمدعي صاحب فلان على الفقه ما نوقت على
اجازة اذا كان بغير امره اما اذا كان بغيره فنقد عليه فيظهر قاعدة الامر في نقاد الصلي عليه والزم
مدل الصلي عليه اجابة الاجبة ان اصالح بدون الامر بغيره عليه ان اصالح بالامر بغيره بالبدل على
المحل من المصالح في الاثر قاعدة ليست في صورة عدمه وبالعكس ولا ينبغي الرجوع عند الاداء
قاعدة الامر فانما يظهر ان يقال ان الكيل بالصلي الذي هو - فما كان ان لا يترك البذل فهو ما سطره
ما لم يوطئ من الدين لان المقصود بالصلي انما هو اداء المال والشئ ما يتم بانفسال المقصود به ومن
فلا ينبغي ان يترك الكيل بالصلي ما لا الصلي بغيره انما هو اداء ما لم يوطئ بانفسال المقصود به وهو اداء
انما ينبغي الاداء فان الامر بالتعليق امر باداء المال والمأمور به ان يترك المدعي على ما سطره
النكاح فان اداء المأمور به ليس مقصودا حتى يتركه ان كان النكاح انما المقصود به هو الاداء والمأزور
ما لم يوطئ الشئ او المبرمج اليه الحق بان كان صلياً فانه وان لم يترك الشئ ولكنه اذا اذ في بصره
للمأمور به اداء الشئ اذا الشئ انما يتم باداء الشئ فيمكنه من ملك الشئ - اما ان الصلي من

بال هو بغير الشئ وان عن اقرار او اضمار اما في الاقرار فظاهر واما في الاضمار فظاهر على المدعي
في ان حاله وذكر المصنف كتابه على الاضمار ان الصلي على الاضمار وهو ما لا يرجع اليه الموقوف الى الكيل
حيث قال الصلي الثاني من احواله العتيق على ما ان الصلي على الاضمار اما الصلي الذي هو ما سطره بغير
الفقه الاول وهكذا ذكر السارح عند قوله وتأويل هذه الصلي حيث قال وهذا التأويل لا ينبغي فان فيه قيد آخر
وهو ان يكون الصلي على الاضمار لا يوجب الكيل على الكيل من شئ وان كان الصلي في المعاديات لا يترك
في المبسوط ولما روي رجل في دار خفا فصار عنه آخر بمره او بغير امره الى ان قال فلما جاز على الصلي الا
بعضه الذي صلي لان الصلي على الاضمار معاقبة باستقام الحق فيكون بمنزلة الطلاق يجعل الخصومة من
بال فعله هذا كما ذكره السارح انما يحل تأويله يمكن التوفيق بان ما ذكره السارح ان فهو محمول على ما اذا
وكيل بالصلي على الاضمار من قبل المدعي فانه اعتبر معاوضة في حق من يترك الصلعة اذا كان المصالح عليه
وما ذكره السارح في الشرع محمول على ما اذا كان الكيل بالصلي على الاضمار من قبل المدع عليه لا يترك استقام
للمقتضى لا معاوضة في الاثر في الشفعة لو كان المصالح بغيره عقارا - لان المصالح للمدعي عليه الشئ
فيها الاضحية والمدع عليه سوا فصل اصلا فيه وقد يقال لو كان الاجبة كالمدع عليه في الصلي وطالب
لا يوقت الصلي على اجارة المدع عليه اذا صلي على الفقه ولم ينفذ لان التفرقة اذا وجد معاذة على الصلي
فقد عليه ولا يوقت على غيره كذا الفقه في فانه لا صلي اصلا في الشئ فقد عليه ولا يوقت على اجازة من
له قوله سياتي انما روي فان لا يكون لهذا المصالح شئ من المصالح اذا كان المدعي
في الدين اما اذا كان في الدين فان المصالح بغيره بغيره بالامر بغيره اما اذا كان المصالح عليه
منه اظهر ان الشئ العتيق للمدعي وان كان بغيره واما اذا كان منكر فذلك لان في معنى سطره
من غيره والمولى اذا باع المقتضى بغيره فان الكنة التسليم بانما في الحجة والا فليس في الشئ بغيره
كذا احصاها - ولا فرق في هذا ان كان لا يكون لهذا المصالح شئ من المصالح اذا كان المدعي في الدين
اذا كان منكر او منكر اما اذا كان منكر اظهر واما اذا كان منكر فذلك لان في معنى سطره
ان الاصل العتيق هو المدع عليه لان الخصومة ما حصل له وهذا نوع منارة مع ما سبق من قوله ان الاصل
للمدعي عليه ليس الا البارة في هذا الاجبة المدع عليه سوا فصل اصلا فيه وقوله الا ان الفقه في بغيره
اضارة الضمان الى نفسه المقتضى بغيره عاقد من جهة الظاهر قلنا بل هو اصلي باعتبار انه مثل المدع عليه
في ان المصالح ليس البارة وبغيرها المدع عليه والاجبة سواء في انه لا يسلم الواحد من شئ من المال الذي
يجعل عرضا على المال ومنه من حيث ان المدع عليه يستفيد بهذا الصلي ففما الخصومة حول الاجبة قلنا
اذا اضاف الزمان الى نفسه كمال اصلا باعتبار ان السارح وادام يصفه اليه كمال اصلا
في ان - وكل شئ وقع عليه الصلي وهو ان ما وقع عليه الصلي مستحق بعقد الدائنة نوعا اي اذا كان
ما وقع عليه الصلي من نوع ما وقع عليه الصلي بان كان ما وقع عليه الصلي من السحق بعقد الدائنة وراعى وضع
الصلي على الدائنة انما بان اصطلا على ان ياخذ المدعي خمسة دراهم عن عشرة اذا الصلي

حيث قال نفعنا من الاصل وان قال صطلت عندك فسمانه على ان تنفذ في فسمانه اليوم
 ولم تنفذ في فسمانه اليوم قال ابو حنيفة ومحمد بن جابر الخط والمال كله
 على مال وقال ابو يوسف الخط جابر وبعد الفداء لم يوصد وعمل ما عمل المصير من الصورة
الاول قوله لا زواج عليه في مطلق الا زمان اشارة الى ان الاداء في وقت خاص
 قد لا يكون واحدا بالمال فيكون لا خاصة الاصلية المقدسة على الدين او كان ارادة
 وتعلق البراءة اي الابراء لانه على معنى التملك ما يوجب في الابراء لا في فسخ
 او الما ابراءه الخاصة من الدين . ومعنى المسئلة اذا انال سر الما اذا انال
 يزمنه وفي صل الذخيرة المديون اذا قال الرب الدين لا افر لك بالمال حتى تؤجلني او حتى
 تفصلني او حتى يخط عني فهذا عند بعض العلماء يكون اقرارا بالمال رد كرمحمد بن احمد
 المسئلة في كتابه الاقرار وقال لا يكون اقرارا فعلى هذا الاجابة الى تعبير المسئلة بما اذا
 قال ذلك في الامكان فله على ما ذكر محمد بن احمد فيكون مطلقا . فصار كزيادة
 الولد والتمرة . فبما لا يبيع المقتضى من شركاء بين القاضين والساكن ما لولد والتمرة
 وليس كذلك بل المقتضى بذلك القاضين حتى تنفذ فيه بدول اذن صاحبه ولو وقع
 على الشركة لتوقف اذنه كما لو تصرف في الولد والتمرة وهذا ظاهر ضعف ما ذكره الحنفية
 من قوله وهذه الزيادة راجعة الى اصل الحق واصل الحق ما كان متزكيا من حائلها
 الزيادة لان قوله وكذا الزيادة يشير الى ان الزيادة تنفع متزكيا كما حصل الحق وليس
 له ما وجب ان المقتضى من وجه عين الدين ومن وجهه على ما عرفت والنظر الى كونه
 عينه فتنظر ان يكون المقتضى من وجه ما وكي كونه غيره موجب ان يكون للقاضي فانه
 فقلنا بان يدخل في ملك القاضين فيكون للساكن ولاية الما كونه عملا بالوجهين فمعنى
 قوله فصار كالولد والتمرة انه صار كالولد والتمرة من وجه فثبتت ولاية الما كونه
 ومعنى قوله في الحائز واصل الحق ما كان متزكيا فله الزيادة انه ينبغي ان يكون الزيادة
 ما حصل الحق في الواقع على الشركة الا ان المقتضى من غير الدين حقيقته وان كان عنه حكما
 فائتمار ولاية الما كونه وول الشركة عملا حتى كونه المقتضى من عين الدين وغيره
 كمن البيع اذا كان ان البيع صفقة واحدة ومن المال المشترك انما يكون اقرارا
 اذ ابيع صفقة واحدة الا ان يراه الشخص القيمة ويصل على صورة هلاك المال المشترك
 بعد التعيين برعي فتمت المستحل . لان القاضين فسخ نصيبه . بل يقتضي
 غير ما لا يستأنه الى الدين لا جمل القيمة قبل القبض . ان كان لا جمل القيمة
 فتمت جملتها للصلب والشركاء على ما ينبغي بحقيقة ان شاء الله تعالى . ان كان الما كونه
 في المقتضى صورة الاستيفاء بالصلب . وان شاء اخذ نصف الثوب لانه على الما كونه الحائز

ان اخذ نصف الثوب لان الصلح دفع على نصف الدين وهو سماع وان القسم الذي كان كونه الذمة الا بغير
 الشركة في كل جزء من الدين فيوقف على جازم واحد النصف الا على اجازة العقد صا طارعا
 لان ان المقتضى قبل الما كونه باق على ملك القاضين لان حق الشركة في الدين والمقتضى على الدين
 غير الدين وقد يقصد به لا على فسخه حتى تنفذ فيه نصيبه ونفصا ومن فاد امان المقتضى اذ اقتضى
 فتمت استيفاء ملكا للناضين في الما كونه على نصيبه من الدين او على ما يكون في ملكه ما كان هذا الصلح
 موقفا على اجازة الشركة ثم ان لا يملك القاضين الثوب فينصفه فيه وانما اذا اشتروا منه نصيبه
 فلا حرج ان يشاركه المشتري وعلى ما ذكره صا وجب ان يوقف الشري على اجازة الاخر ايضا يكون فسخه
 نصف الما كونه لانه الاجازة الا ان ياتي هذا الصلح في حق المصالح نافذ لا توقف فيه الا لتوقف في حق
 وانما امرنا الصلح في الشري بالدين شيئين في الصلح حتى لو صا على دين على فسخه فان لا دين
 الصلح في الشري لا شيئين الدين الذي اشتري به فمما حتى لو اشتري به دين ثم تصاد فان لا دين لم يطل
 الشري كونه على اداء الدين من ملكه فيوقف الصلح في حق الشركة لان الدين المشترك يعين بدلا للصلي حقا
 الما كونه عليه بدلا عن عين الدين المشترك في حيث ان ليس عين الدين تنفذ في توقف هذا الصلح
 في حق المصالح فيوقف في ملكه وتنفيذ فيه ومن حيث انه بدل عن عين الدين كان في حكم عينه فيوقف هذا
 في حق الشركة الساكن ويكون اخذ نصف الثوب المصالح عليه لانه الاجازة فكان له اخذ نصفه
 صورة الدين فمما فلا يكون الثوب المشتري بدلا عن عين الدين المشترك بل بدلا عما في ذمة من الشري الواب
 عليه بالشري فمما فسخا الشري لانه في الشركة لا في حق صاحبه فلا يكون لصاحبه حق الما كونه فيه
 نعم فيشكل بان الصلح لما كان موقفا وكان اخذ نصف الثوب المصالح عليه لانه الاجازة لان لا يكون
 للمصالح الاستماع على التسليم نفسه لتمام ربح الدين اذا اجازة كالا في الشرا وتكون
 الصلح باذن الشركة لا فسخا لكن الامتناع عن تسليم نصف الثوب نصيب ربح الدين فكذا اذا كان بالا
 اللائحة الا ان يقال هذه الاجازة وان كانت معتبرة في حق الساكن في غير معتبرة في حق المصالح
 فقلنا بان لا كفاية الما كونه اذ الم يقتضي المصالح ربح الدين ولا يكون له بيع في الثوب اذ اضمنه
 عملا بالوجهين جميعا لم قوله وان شاء اخذ نصف الثوب ليعبر بان لا يطلب المصالح نصف الثوب ليعبر
 التعليل الذي ذكره الحنفية . بخلاف الصلح لا يبناه على الاغراض . وفوقه ان الدين
 المقتضى شيئين بدلا عن الشري شيئين حتى لو تصاد فان لا دين يطل الصلح ولا يطل الشري في الثوب الذي
 دفع الصلح عليه عن بعض الدين في حكم عين الدين من حيث ان الدين بدل لانه فسخا الشركة لا يشارك
 لو فسخ عين ما وجب في الذمة من الدين وان الثوب المشتري الما كونه شيئين فمما كان الغرض من كل وجه فلا يكون
 للساكن ولاية الما كونه فيه . لانه ملكه بعقده والاستيفاء بالمقاصد اي لا يقبض عين الدين
 فطارت الصلح فانه وان ملكه فسخا الثوب فمما لكن الاستيفاء يقع بقبض عين الدين من وجه لما ذكرنا ان الدين
 شيئين في الصلح وبالمجمل ان ولاية الما كونه لا تثبت للساكن الا بان يقع العقد في الشركة او يكون المقتضى عين
 الدين ولو اريد

جائزة

وكلا الأمرين ثابت في الشرع بخلاف الصلح لأن البيوت في عين الدين حيث أنه يتعين بدونه فخرتها
ولم يفتقر المقاصد بدين كان عليه قبل لم يربح عليه الشريك أن يكون لا المطلوب على أحد الطرفين
وبين بسبب عليه وصفا صاملا نعمان على الذي سقط عنه الدين لشريكه لا يفتقر ديناً كان عليه
ولم يفتقر لأن الأصل في الدينين إذا التفتيا صاملا صاملا بال يصير الأول مقتضيا بال الثاني والمسا
انما ثبت في الاقتضاء وهذا مشكل بما ذكره الحيط أنه إذا اشترى عبد أبي بكر كان له على الآخر كجز
ما نفعي الاجارة بثلثا جزا ان يجلس الشاخر بالدين المتبقي لا أن العقد يتعلق بغير الدين وإنما
يصير الاجارة مثله بشرط التجمل فتتضمن شرط لصير الاجارة مثل وقوعه المقاصد بينهما وصار الآخر
تأبضا الاجارة بالمقاصد فبعضها لو استوفاه صنفه من أكله فلو كان آخر الدينين قضاء الأول
لا اقتضاء كما ذكرناه وجب لا يكون للشاخر ولا في الجنس بالدين المتبقي في المسئلة المذكورة لأن
الموجر حينئذ يكون قاضيا دينا عليه استوفيا دينا لا يكون المستوفي هو المشتاخر والجعل إنما يكون
إذا استوفى الموجر الاجارة في الطعام في أصح المقامات إذا اشترى عبد أبي بكر بدين بدين
عليه لثا وقضى العبد ثم تعاضا العقد كان له ان يجلس العبد لاستيفاء ما له عليه من الدين لأن
البيع إذا اضيف إلى الدارح لا يتعلق بعين كالدراهم وإنما يتعلق بملكها في الذمة فإذا وجد بدين
على الشري مثل الدين صاملا الثمن قصاصا لا استوفيا لها حذرا ووصفا فيصير البايع مستوفيا ثمنه
بطرف المقاصد فاعتبر بالواستوفاه صنفه ومنه لا يربح حق المحس إلى ان يستوفى الثمن كذا نصنا
هذا القطع نوع اضمار لا يجزى على ما ذكرناه ان آخر الدين يكون قضاء للآخر منها والآخر
يصير مقتضيا بالثاني كذا يكون البايع في هذه المسئلة موفيا بما عليه من الدين لا مستوفيا
وللشري مستوفيا لادنيه واللا يكون له ولاية حبس المبيع بغيره حتى يأخذ منه الدين لأنه على هذا
التحقيق ما أدى بدل المبيع حتى يجلسه كان قد استوفى منه لكن انتفى الاستيفاء بالاقالة وعادة
لا كان وبالجملة ان صاحب الدين ان كان مقتضيا لادنيه بالآخر كان المستوفى من الدين المستوفى هو
المشتاخر والمشتري دون الموجر حبل لا يكون لها ولا ولاية الحبس بناء على ان يكون الحق في المشتري
والمشتاخر دون ان مقتضيا بفعل هذا الطالبين للآخر فيها إذا كان له دين بغيره فصار مقتضيا
وليس لآخر كذا وغاية الامر ان يقال ما ذكره من أن الدينين يصير مقتضيا بالثاني فذا بيان القضاء
المختصين أو لا يفور لها صنفه الأول ان يعتبر آخرهما قضاء للآخر من الدين وصفا يتصور قضاء
الامتناع المطالبين بآخرهما صنفه للطلوب بل ما وجب عليه عند الاداء فاما الاستيفاء
فلا يفتقر بامتناع المطالبين بآخره بالاول أو بالآخر والبايع أو الموجر ان لم يكن مستوفيا
لا من صاحب آخر الدين فهو مستوفى حكما لانه حيث تمتع عليه المطالبة بأول الدينين لم يولد له مقتضيا
ما استوفاه الا ان الاستيفاء للآخر لبقا حق الحبس من انبات الضمان لاحد الشريكين لأنه استيفاء
من وجه سلفي لبقا المحس لا فدا ان فلا يولد بالشك اما العمان فلم يكن فلا يثبت بالشك

قوله

قوله والاستيفاء بنصيبه فبعض وهذا مشكل مسألة ذكرنا من المحيط ملينا **قوله** وإذا كان
المسلم بين سعيين أو المسلم فيه فصلايه أحدهما من نصيبه من المسلم فبعض على رأس المال أو حصلايه أحد دينين
المسلم إليه على ان يأخذ نصيبه من رأس المال ويقتضيه عنه المسلم في نصيبه من عند أبي حنيفة ومحمد ورواه أبي
بدول الاجارة الآخرة إذا لم يجاز صنفه فجزء عند جميعنا وذكر المسئلة في المبسوط فقال وإذا كان المسلم
الرجلان إلى رجل في طعام فصلايه أحدهما على رأس المال فالصلح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد قال اجارة
الآخر حاد وكان القبول من رأس المال شتر كما بينهما وما بقى من الطعام مشترا بينهما وان لم يجر
فالصلح باطل كذا في الشرح - واصلح أحد الشريكين عن نصيبه المسلم فيه خاصة باطل لا قوله له حال
والموقوف على اجارة الشريك الآخر إنما هو الصلح عن نصيب المسلم مشاعا من غيره أصالة النصيب
خاصة والآخر وضع المسئلة في صلح أحد الشريكين عن نصيبه من المسئلة بقوله ان يبدول الاجارة
الآخر وليس كما ينبغي لأن صلح أحدهما عن نصيبه خاصة باطل لا يجوز له وانما الموقوف على اجارة الآخر
عن نصف المسلم فلا يصح وضع المسئلة في الصلح عن نصيبه من النقد للمجرم الآخر على الاضيق قلنا نصيبه من المسلم
في المال من نصيبه عن نصيبه صيرت الاضيق إلى نصيبه لا الاضيق إلى نصيبه ما وعندنا ان نصيبه من
يتوقف على اجارة الآخر فكذا عند الاضيق إلى نصيبه - فصلايه سما صلحا وان كان باطلا
في المسئلة لأن المسلم فيه يد على رأس المال عادة فينبى الصلح على الخطيئة في كذا كان في هذه الاقالة
من خراس الصلح سما صلحا لا يترك الا فضل بالآخر ولا في الصلح - على رأس المال فبطلان صلح
عنه على غير رأس المال كان الصلح باطلا انما سألنا استبدال المسلم فيه وان حرام قال عليه السلام انما
الاستبدال رأس مال كلنا طافنا إلى يوسف فيها إذا صلح أحدهما على ما وضع اليه من رأس المال -
ولهذا لو طاف في نصيبه خاصة يكون قسمه الدين في الذمة ولو جاز في نصيبه بالآخر اجارة الآخر قلت
مثل هذا شيئا في بعضا إذا صلح أحد الشريكين في الدين عن نصيبه من ثوب أو شري بنصيبه مشاعا لا لو جاز
الصلح والشري في نصيبه خاصة يلزم قسمه الدين في الذمة ولو جاز في نصيبه بالآخر اجارة الآخر قلت
وكن قسمه الدين في الذمة انما لا يجوز إذا كان قصدا اما ضمنا فائز وفي الصلح بنصيبه من الدين المستبدل
والشرار انما يلزم قسمه الدين ضمنا لا قصدا لان هذا الصلح اقالة وهي تقع على المسلم فيه قصدا لانها
تقع على المبيع مقصودا والمبيع في باب السلم هو المسلم فيه فيلزم قسمه الدين في الذمة مقصودا أو إذا لا يجوز وكذا
ما صلح نصيبه الدين لأن الشاخر يبيع على الدين قصدا وقد كان بصره لو كان الاصل لا على قصد
بناجيل أحد الشريكين انصافا وكذا ان يبيع أحد الشريكين بالدين مؤقلا وكذا في الشريك الآخر ثبت الاصل في
حق المقر **قوله** وهكذا الا ان المسئلة فيه صار واجبا بالعقد والعقد قائم بها فلا ينفذ احدهما بغيره ولا
يسئل الاقالة فاما ليست بغيره فبعض بل هو بيع في حق الثالث ولو لولاية البيع في نصيبه بغيره المتقول
وقيل الضيق العتار ولا كذا كذا من هنا لأن الاقالة في باب السلم ضيق من طرد كذا انما حال -
اما لا فلا قال ليس بغيره حقيقة كذا كذا كره المحس في باب الاقالة في وجه قول أبي حنيفة ومحمد ورواه

العقد

حيث قال ان اللفظ يعبر عن الرفع والفتح كما قلنا والاصل اعمال اللفظ في مقتضى الحذف ولا يخل
 لفعل على عقد العقد لا يفتقر ولا يفتقر واللفظ لا يفتقر لفتحة السطال وكونه سبعا في الثاني من
 لا يثبت من أصل البيع وهو كذا لا يقتضي الصيغة فهذا انما هو باق الاقالة صفة في الرفع وكونه سبعا
 اربعة وربع فنقول انها ليست برفع غير طاهر الصيغة وانما ثانيا فلان قول الاقالة في باب السلم نسخ من كل
 بما قصرا ذكره المصنف في السلم في قولنا ان ثانيا فلان السلم لم يكن لان يشتري من المسلم اليه برأس مال
 شيئا حتى يقبضه كله لانه اخذ ثلثها بالبيع فلا يخل التصرف فيه قبل قبضه وهذه الاقالة سبعا
 في حق الثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مسلما سقوطه فجعل رأس المال سبعا لانه سبعا لم يفتقر ولا يفتقر
 في الشاهان بان اسمع بما يجب بالعقد وهذه السقطة لا تكون سبعا فجعل رأس المال سبعا اذ لو لم
 رأس المال سبعا لفظ الاقالة لا يري انما لو ثلثا بلا في باب البيع وصحة البيع بعد الاقالة قبل القبض
 سهل الاقالة وهو ثلثا ثلثا بلا وسقط المسلم بصدقه كما لا يفتقر ان لا يصح الاقالة وهو صحيح ولا ذلك
 الا سبعا للمبيع وذلك يجعل رأس المال سبعا لفظه بهذا التحقيق ان الاقالة في باب السلم ليس
 بنسخ من كل وجه بل جميع في حق الثالث فالوجه في الفرق بين الاقالة في السلم والاقالة في البيع هو
 ما اشار اليه السابق ان العقد في باب السلم اصل لوجود المسلم فيه لانه بالعقد يثبت ثبوت الذمة فلذا
 بالرفع تكون اصلا بصفة سقوط السلم بخلاف الشراء العيني فانه اصل لوجود العقد فان الدين
 تام يكن موجودة لا يعود للعقد وان ثبوت الذمة عند الدفع يكون العيني اصلا بصفة الرفع
 عنه فاذا كان العيني اصلا والعيني ذو انفسا وكل واحد منهما نصيب لانه ملك العيني على ثبوت
 التمتع في الملك فثبتت العلة تامة واما ثبوت الولاية بالعقد وقد ثبتت لهما جميعا ولا يفتقر
 ذوا انفسا مستزكرا بغيرها بل هو عاود وجوب الشركة في السلم فاعتبر ابو حنيفة رحمه الله جاب العقد
 الدين فاما قال ابو يوسف رحمه الله فلا يهر لان السلم دين كاي الدين ولا ما قال ابو حنيفة ومحمد
 بغيره لانه اذن في الفرق لم لفظ والي هذا الفرق اشار المصنف رحمه الله بقوله وهذه الاقالات المسلم
 فيه صادرة احصا بالعقد في وجوده وادب العقد فابن بابا لما يفتقر احد هاهنا برفع يفتقر في كل الثاقل
 فتؤدى الى عود السلم بعد سقوطه لئن قال هذا منقول من الدين فانه اذا اخذ المسلم بصفة الشركة
 في حياضه ولا اثر الرجوع بقدره وفي عود الدين بعد سقوطه فنقول لا يفتقر لان الدين بثبوت في الذمة
 امر معقول بل هو الاصل في الايمان فاما ان يعود بعد السقوط والمسلم في ثبوت في الذمة غير معقول
 فلا يجوز ان يعود بعد سقوطه كذا في الثانية وفي ضعف لان المانع من العود انما هو السقوط من حيث
 ان اللفظ لا يعود الا بسبب من دفع هذا المعنى المعقول بثبوت في الذمة وفي المعقول سواء عاود
 يفتقر بقبض المسلم فيه فان احد الشركين اذا قبض من المسلم فيه كان ثلثا ان يشاركه في ثلثه بوجوب
 الدين انما لا يفتقر بعد سقوطه فلا وجه ان يقال ان الدين لا يسقط بالقبض والاستيفاء على
 ما بينا في الثانية واذن لنا بالرجوع فلا يلزم بشاركة الساكن في ثلثه عود الدين بعد سقوطه

حلال

بخلاف الاقالة في السلم فانه يوجب سقوط السلم فيه عن الذمة واللفظ لا يعود وجوبه في ذمة
 نعم يشك بان الدين لا يسقط بالاراء ثم يعود برده الا يري انه اذا كان لرجل على امر المؤمنين فيقال
 الاين يا ابت قد خلصتكما عليهما الدين فقال الاب لا اريد لا يعمل برده لان الدين قد سقط بآراءه
 وهو بالرد يعود فيكون وصيته لولده ولاد ولا وصية لوارث كذا في الذمة لفظا عن الجواد عليه السلام
 ان اللفظ لا يخل العود الا ان يقال القياس ان لا يعود الشيء بعد سقوطه الا بسبب من دفع هذا المعنى
 عود الدين بعد الاراء برده استحقاقا فاعلم ان المانع من العود انما هو السقوط انما لا يعود
 سقوطه بقدره والسقوط بالاراء غير مقدر لتوقف التفرغ على قبول ما لا يسقط في الصلح برأس المال
 على تقدير صحة بقر ما ذكره ويشك ايضا بان السلم اذا سلم لا يخل العود بعد السقوط لكن ذلك
 اذا كان السقوط مقرا او بتقدير جواز الصلح ان كان يسقط السلم في نصيبه سقوطه غير مقدر بل
 يتوقف تفرغه على عدم مشاركة الغير واشتاء العود بعد سقوطه لا على سبيل التفرغ في السلم الا ان
 يقال ان السقوط ثانيا لا قاله وهو لو جازت في نصيبه كانت لازمة متفرقة بغيره بسقوطه سقوطا
 من المسلم فيه ايضا لانه اذا شاركه فيه صاحبه فلا يخفى انما لا يعود حتى ينفذ على المسلم اليه او لا فان عاد
 فلا وجه لان حقه فيه قد سقط مقرا بالاقالة التي هي متفرقة فلا يعود الا بسبب من دفع هذا المعنى ولم يوجد
 وان لم يوجد بطل العقد مجازا وانما آخر ابيه وان قلنا يصح الصلح وعدم ولاية المشارك للدين
 يفتقر به الشرك كل عقد لا يمكن امضاؤه الا بالاجازة بزيادة ضرر بالعقد كبيع الجدة في السفينة
 منها بعينه بزيادة فيما اذا صالح احد هاهنا عن نصيبه من الدين على ثلثا ان ذلك هناك
 الا بشاركة ربع التوبيم يرجع المصالح بالربع المديون وفيه عود الدين بعد سقوطه في ضمن الصلح
 المقتضى لا يقال الصلح يفتقر فاقال اجازة الكسب يفتح عن نصيبها جميعا ولا يفتقر نصيب المصالح
 ولهذا يمكنه ويفتقر بغيره قبل اجازة الكسب ولو افتراضا ربع الدين الى الساكنة لا يفتقر
 تسليم نصف التوبيم عليه ولو كان الصلح عند مشاركة الكسب وانما عن نصيبها جميعا لا كان
 له ولا يفتقر اشتاء عن تسليم نصف التوبيم فظهر ان الصلح يفتح عن نصيب المصالح خاصة في الشركة المأذنة
 متملكة من قبل المصالح عوضا عما عليه من اداء الربع الى الكسب فعلمت هذه السقطة حقه بالصلح
 لم يعود عند المشاركة على ان الصلح بالتولية كان موقفا على اجازة الشركة لم يفتقر نصيبها جميعا
 عنده لان الاقالة بالمشاركة توفرت الصلح برأس المال على اجازة انضمام مشاركه التي هي لازمة
 من الكسب يفتقر نصيبها جميعا فلا يفتقر الصلح عن المسلم فيه نصف رأس المال وعن نصيبه من الدين
 ولا يقال الدين لا يسقط بل يفتح بالمقاصات كما في البيع بالمقاصات لا يسقط الدين بل يفتح
 المظانفة على ما عرف فلا يكون في الصلح على التوبيم عن نصيبه من الدين عود الدين بعد سقوطه
 عند مشاركة الكسب اياه انما الصلح عن المسلم فيه على رأس المال فيه اقالة والا قالة يفتح على المسلم
 ويسقط واد اشترك في الكسب عاد نصيب المصالح في الربع بعد سقوطه واللفظ لا يخل العود

حلال

لا بد من ان يقول بل الدين يسقط بالصلح ايضا لا عرف ان الدين شعب في الصلح فيلزم ان يسقط الدين بالصلح
بطل الصلح ومن ضرورة تعين سقوط الدين بان الدين ان كان يسقط بالصلح على الدين يسقط
المسلم فيه الا ان سائر الديون لا يخل الاستبدال او من المسلم لا يخله في حق الصلح عن المسلم
فيه راس المال ودينه ركنه صاحبه كان هذه المراكز تملكها من قبل المصالح كما قررنا في الصلح على
التوابع نصيب من الدين لم ان وضع المصالح على المسلم اليه يبيع الدين فلا وجه له ان يضع الدين
باعتبار حقه في الرقع فذكر عود الدين بعد سقوطه واما باعتبار ان اضطر الى اداء النصف
بذلك للسالك على المديون من ربح الدين لانه لما اضطر الى اداءه صار كالضمان لمن قبل المديون
لم هو سائر ربح مال الصلح بدل لا على الربح المسلم الذي اضطر الى اداءه فلا وجه له ايضا لان المصالح
لا يخل الاستبدال بل يمكن للسالك ان يفسد ربحه عن المصالح شيئا بخلاف الصلح عن سائر الديون
بما جابر فيمكن ان يجعل الصلح وانفاقه في المصالح فاصح لم عند مشاركة السالك بملكه
من الدين بحكمه الاساس ما على المديون عند الاداء وهذا المصالح لما اضطر الى اداءه من السالك
بقدر الربح حصل كالضامن لما من قبل المديون كان احوال السالك بربح الدين حتى لو صار له احد
مع العلم بربحه عليه فيكون هذا المصالح على المديون باعترافه اذ هو يدينه الى السالك مضطرا فيقوم
مقامه فيكون ربوع المصالح بعد مشاركة السالك بهذا الطريق لا يطرق عود حقه الى الدين
وهذا ايضا يصح باعادة الاستوفى في احد من نصيبه من الدين على ما مر - وعلى الوجه الثاني
من الشركة في دين السالم انما تعد بها وقد كلف لا يختلف بين ما اذا اضطر راس المال
وبين ما اذا اضطر احد نقد على صفة كذا في الحاشية - لان الشركة في المقبوض انما تهم
من الشركة في دين السالم لو كان المقبوض هو عين ما كان في الذمة او بدله ونص راس المال انما ادا
صالحا احد السالكين نصيبه في المال ليس يقبض عن المسلم فيه وهو ظاهر ولا يقبض بدله
لان حد الصلح انما في الاقالة لا يثبت المسلم فيه صفا لربح المسلم حتى يفسده بدله كيف ولا يثبت
في السلم حرام فلا يثبت الشركة في المقبوض الا بالاضطرار من المال فيها اذ المخطا لا يثبت الشركة
في المقبوض فلا بد ان سائر دينه فلا يثبت الشركة في السلم بعد سقوطه لم اعترض على قوله وعلى الوجه الثاني
بالانفاق ان اشياء العلة لا يوجد فيها الحكم لحرارة يثبت الحكم بعلة اخرى في صورة عدم الخطا
لم توجد النكته الثانية فقد وجدت الاولى وذلك يعني لثبوت الحكم اعني فساد هذا الصلح عن
هذا قبل الصلح انما على الاختلاف في الفصلين في قوله قاله اذ ان الصلح غير مسلم
فلا ينوب عن قبض الصلح والاصل انما في جابر القضا انما احد من الطرفين
وان اختلفا في المقبوض عن غير المقبوض كذا في الخطا وانما يسقط بجماعه في باب الاقالة انما
لو باع عدا ربحه وتقابضا لم تقابل انما اشتراه قبل التسليم ولا يجوز من تحيد البعض ولا

قبض

قبض عن قبض السرك لان قبضه مقبوض بغيره وهو الممن فلا ينوب عن قبض السرك كبعض الرهن
مع ان خلا من القبضين مقبوض بالغير لان قبضه بعد الاقالة مقبوض بالغير وقبض السرك
الدين فكانا شيئا نفسا مع ان احدهما لا ينوب عن الآخر فكلان في قبض السرك انما في قبض
قبل التسليم روايتين كما وقع التقي في بعض المواضع بان الشيء قبض ما دونه وما معه وهو
يتضمن مثله في روايتين فكلان ما ذكره من ان القبض انما انما ينوب عن احدهما على الآخر
على احدي الروايتين وما ذكره في الذخيرة من ان قبض السرك الثابت بعد الاقالة قبل التسليم على
لا ينوب عن قبض السرك الثاني على الرواية الاخرى **مسألة** وان كانت التركة ذميا ونقضا وغير
ذلك من العوض والعقد الاولي هذا ان ياتي باو في قوله ذميا ونقضا فكلان الواو يكون
وان كانت التركة احد التقيين وغيره اذ لا يثبت له الجواب وجود التقيين بل يكفي وجود
مع غيره - فلا بد ان يكون ما اعطوه كقول الحاكم ابو العنصل انما يطل الصلح على من
من الدوام حالة التصديق باقالة المسكرة بان اقرعت امرأة على ورثة زوجها فصالها حرام
جاء دون بانها امرأة الميت على ان من نصيبه من المهر فالصلح جائز لان حالة المسكرة المعطى
انما يعطى لقطع المنازعة واقتداء بهن ولا يمكن الربوا كذا في الذخيرة وقيل ان باطلا في التوبة
وهو الظاهر لان المعطى وان كان يعطى له في المنازعة فالأخذ انما لا يصح عوضا عن حقه فيأخذ
الربوا في حق المدعي فينبغي ان لا يجوز الصلح الا بربوا لو صالح مع المتكسر عن الدين اجم بالدينين
التبضع المجلس لانه صرف في جانب المدعي وكذا لو صالح على عقار جيب الشفعة فيها ولو كان الاعتراف
الموعا عليه فقط لكان ينبغي ان لا يثبت القبض في المجلس ولا يجوز للشفعة حكما بغير جانب
للزوم القبض في المجلس وجريان الشفعة فليعتبر جانب في لزوم الربوا ايضا **مسألة** انما
عن الربوا لانه لا يمكن تجوز الصلح بطريق الابراء لان الابراء عن الاعتراف باطلا لان الاستقاط
انما يصح في الديون لا في العيول والتركه عين كذا في السرك وهذا فيما اذا كان الذي في
يده بقية التركة من قبله فانه اذا كان جاحدا للكون التركة في يده فيجب ان يصلح الصلح
وطبقا لا يمكن تجوز بطريق الابراء لان التركة عند المحرم مضمونة بغيرها والابراء عن الاعتراف
المضمون بغيرها جائز - فالصلح باطلا في الخطا لان فيه تملك الدين من غير عين عليه
بطل في حصة الدين بطل في حصة العين لان العقد واحد وهو ليل لا يثبت في حصة رضى عنه في مثله
البيع ان العقد الواحد انما في حصة بعض المعقود عليه فسد في الكل كمن اشترى
في شعير وزيت لم يقبل هذا قوله وعندهما بقى العقد صحيحا بينهما ورا، الدين وقيل هو قول الكل
لما ان يبيع الدين باطلا لا فاسد فصلا كببيع الحرق والتمس بغير واحد - ذكر في الذخيرة انه
اذا وقع النوب الى تصاريه فصاله على وكيل او موزون فان كان الكليل والموزون بعينه جاز الصلح
سواء وقع الصلح على ان يكون النوب لرب النوب او للقصار فان كان الكليل في الذمة فان وقع

ان الماركة كلها ربح فيكون بينهما . . . لم لا يجعل الامر رأس المال وجميع الولد دقا . . . لان ما يجزى الولد من
 من ضرر رأس المال فكان نصيب الرافع السحابة لرأس المال او كذا في الكفاية واعترض عليه في الحاشية
 بقوله فانه قال للواحد على المضاربة الام انما يجزى على المضاربة الام من جنس رأس المال انما يضار له بال
 هذا الاعتراض غير متوجه لان قيمة الام انما تجزى على المضاربة على ما تكون وكما ونصيرم ولد كجاء
 وهي ما تكون وكما ان لو جعل رأس المال من السفن انما لو جعل الجارية من رأس المال لم يجزى على المضاربة بالعم
 الشركة واموتية الولد فيلزم جعل رأس المال من خلاف جنسه وهو الجارية مع وجود ما يجازى به وهو مال
السفينة المضاربة **قوله** الآية اذا ربح فقد أثبت شركة في المال فخصم كالوظف بغيره
 لانه لا يصنع له في حصول الربح لا بنسبة على زيادة القيمة التي لا يصنع له فيها وهذا الضمان التعدي
 فلا يثبت بدونه الا بركي ان في كل ركبة المال يعتق بعض الولد عند اذ ياد قيمة على الف التي هي
 رأس المال في المسئلة التي مرت على ربح لا يوجب الضمان على المضاربة لعدم الصنع منه زيادة مع ارضع
 في الرفعة الى المضارب لكنه في المدفع ليس يتعدى كالا ان المدفع اذا اآ الى الشركة مضارباً من
 الام فاذول في المدفع على وجه لا يثبت لغيره شركة في المال فاذا ادفع والا ماره الى الشركة ضارباً
 معلوماً المسئلة ولد الجارية فانه لا يبعد من الا المدعوة وكل الحق لا يضاد التماز الى المالك فاذول
 بعد الدعوة المستندة الى العلوق . . . لما لم يظلم بغيره وان هذا من بالاختلاط دون الخلط
 ان كان يوجب الضمان بالاختلاط لا يوجب بل يوجب الشركة كما لو اشترى محلاً في صدرته فاختلطت كما
 لو اشترى خلاصاً فاشترى بعد القبض اشتراكاً في الن . . . فان كانت فاسدة لا يضمن الاول
 وان عمل الثاني كان الا ان يقر ان الربح الثاني لا يضمن بحجوه العمل في الصبي ايضا عند ابي تينيم
 انما الا اذا كان بين الصبي والفاقد عند حصول الربح فخصم عند حصوله في الاول هو الثاني كما
 ا . . . او ان عمل الثاني ربح على هذا المعطوف . . . من حين خالف المدفع . . . انما انما الربح
 في الربح كان عند ما قبل العمل وعند الشركة في الربح . . . بان الحاشية عنده وان كانت ثبت شركة
 في الربح لكن مستندة الى وقت المدفع فيستند الضمان اليه ايضا . . . وان عمل الثاني ربح على الام لا يضمن
 لانه عامل في الموضع ولا يضمن من جهة في ضمن العقد ويصح المضاربة والربح بينهما لان في الرضمان على الاول
 فانه يضمن ابتداء وقد يحتاج الى التوقيف بين هذا وبين ما اذا مات العبد الموهوب في يد المرحل لم يستحق رطله
 الجارية انما يضمن المرحل وان ضمن المرحل فان ضمن المرحل يضمن المرحل وان ضمن المرحل يضمن المرحل
 برجع ما ضمن المرحل كما ان اقرار الضمان هنا على المضاربة قال انا في الفرق استره . . . العين الممنوعة
 فخص المرحل باستره او المستحق القية وبدون قبض لا يكون مرسوماً وهنا ايضا استره او المثل كاستره
 ولكن لا يندم ابتداء اليد للمضارب على مال واستدانة ليس يسطر لحكم المضاربة حتى لو رده المضارب
 المال استغنى عن التدفيع لان الربح بينهما على ما شرطوا ولو رده المرحل المرسول على المرحل ربحه او غير ما خرج
 معان الربح . . . لان العين الا ان لا يثبت مضموناً بحكم المرحل الربح عند خروجه من قبض المرحل فلا يكمل بطل
 واعاد اليه يعود مضموناً لما عرف المرحل

بالخروج

لا يطل الخروج من حقه والقيمة ان صار من مستودع ضمن الرهن فندبوع اليه ضريبة الرهن
 فيطل حكم نصيب المستحق بغيره كما لم يبرز القيمة من الرهن وهذا ذكر الشارحون في فرق آخر
 وكذا لا يجزى من حق مينا وسد كره في الاجر فالأصح في الرهن ان يرد له ما كان له من الرهن
 والثاني وقتت صحته لا فاسدة كما انما ربح المص رحمه الله تعالى بقوله وهذا ان كانت المضاربة صحيحة
 ما اذا كانت فاسدة لا يجزى الا في السداد اجبروا به اجبرته فلا يثبت الشركة في هذا الصريح بالمضاربة بين
 الاول والثاني صحته اذا دخلت من السداد وهذا لان المضارب لا يضمن في الربح فاذ انما
 فيه شبهة من ضريبة جازاته عند شركته بضمن الاول لا يخلط مال غيره به باله دون له واذا
 ضمن كره الربح بينهما على شرط ان يرد له بقوله تحت السارية . . . فيكون الربح بينهما
 ونسبوا انما لم يكن صحته وان ضمن هذا السداد لا يرد له بل صحته فيجب السداد لم لا يرد له
 ما فوله وان كانت فاسدة لا يضمن الا في السداد فاسئلة الرهن فانه ظهر عند الاستحقاق انه رهن عند
 غيره وهو باطل لان الرهن ايجاب الانشاء بالسفيرة باطل ففي ضمن السفينة الرهن طهرانه كان رهن عند
 غيره فيطل ويضمن المضاربة الثاني وان ظهر انه وقع مال غيره مضاربة ولكن هذه المضاربة صحيحة لانه
 ايداع وايضا فيقع ذلك من المضارب واشتراطه لمضاربة شيا من الربح لا يوجب السداد لان له
 نصيباً من الربح فجاز ان يشرط لغيره وشيا من ضريبة الآلة اذا ربح الثاني وصار شركة في الربح
 حصل نظاما لغيره بالربح المال فيضمن له والمفاد ان المضارب الاول والرهن اضمن المضارب الثاني
 والرهن فثبت بطل واحد الصور من وقف التمام لان سبب ضمان المضارب الاول ان يضمن
 الرهن هو تليفه لان الوجوب للفرع وذلك مستند الى الضمان فظهر هذا الضمان ان المضارب الاول
 بالربح كالضاربة وان الرهن رهن عند غيره او المضاربة بالرهن سابقان على التسليم ان رهن عند
 مودعه باطل ودفع مال رهنه الى غيره مضاربة صحيحة فيا يديه وبز الثاني على ما مر في هذا الموضع
 المستحق الرهن اخر المستحق انما يضمنه بالنقص السابق على الرهن فيملكه بعد الضمان من حين القبض فيظهر
 رهن عند نفسه فيتم الاستيفاء بالرهن عند الهلاك فيفسد شكل ما اذا كان الرهن مودعاً لانه يضمنه بالتسليم
 سواء ضمن الرهن او الرهن يضمن الرهن في الوجهين جميعاً يبرر في مودع من مودع
 او او الضمان الى المستحق واثبات قلنا ان يبيع ثم قوله لانه مودع من جهة في ضمن العقد شكل الرهن في باب
 الاستحقاق من الانشاء الى الزوال وايضا يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة حيث قال في ربح عبد
 فاذ هو حر وقد قال السيد الشنوي اشترى فاني عبد فان كان البايع غائباً لا يرد له الرهن في ربح الشريك
 على شريك المودع وهو على الرهن وان رهن عند نفسه بالسودية وجد من الرهن يرد عليه في كل حال
 الى ان قال ولما لا يرد له في حصة ومحمد رحمه الله وهو ظاهر الرواية ان الشريك يخرج في الشراء عند
 على امره واخره واه عبد حصل صاسا للرهن عند مودع رهنه على الرهن ومنه يرد رهنه عند مودع
 فان كان محل صاسا للسادة كلهم من مودع الرهن لا يرد له مودع الرهن عند مودع رهنه عند مودع

له دون نفسه ... والشراد منه الوكالة الخالة عبارة عن عمل الدين من دقة الى
 دقة ولا بد من هذا من المصارف حتى يجعله يتحقق بين الوكالة والخالة ان كلاهما كانت له ما يركب
 ... كانه من احواله في ... لا ياداد مع المصارف وقال اشتراكا احده
 عن دراهم زوايا سلافة استأجر عمل محمول ... فالشري قد يتم كماله وقد لا يتم بغيره كلات
 او من جرة على لا يقدر على اقامته بنفسه فالشري لا يتم به ما لم يساعده البايع على البيع و
 كذلك ان يبيع عدد البسات او استأجره ببيع طعام او ترابا ثم لم يسله في جوار هذا ان
 يستأجره من ان يبيع له عمل له ببيع له ويستأجره ببيع له هذا جائز هذا كماله وفي الثاني اما
 الذي يبيع بالاجر كالبياح والسمار فانه يعمل ذلك منزلة للاجارة الصحيحة حكم العادة فيجوز على
 التفاسير والاستيالاته وصل اليه يدرك على هذا الموضع ثم زاد الزرع وقرى بالانصاره عند عيلام
 فكان لبقائه حكم ابتداءه ولو ابتداء المضاربة بقدراته ثم الزرع وهكذا بعض المال او كله لم يزد الزرع فكذا
هذا فصل في ما يبيع بالوكالة وليس له ان يشتري سبعة الركوب قال الشارح وهذا حكم في المضارب وحي
 كمن سلافة اذا اشترى من المال التجارية في سبعة كماله ثم ان سبعة والوكالة لا يركب في
 ووكالة المال يبيع المال اليه مضاربة بالصفه لم يسم بابتدائه طعام او سبعة يحمل عليها الطعام او سبعة
 دواته وركب على مضارب له تلك التجارة في تدفوق اليه مطلقا وجميع ما يترى به من عقود التجارة فانما
 اذا دفعه اليه مضاربة على ان يشتري الطعام خاصة فله ان يستأجر لنفسه دابة او الخمر في الطعام
 كما يستأجر طعاما له لا يجد بدار ذلك فهو من قايح تجارته في الطعام وله ان يشتري حوله يحمل على
 الطعام وان كان ذلك من التجارة فان اشتري سبعة يحمل عليها الطعام فان ذلك لا يجوز على مال
 لا يشترط ان السبعة لا يقد من قايح تجارته في الطعام ثم غلظه فقلت ما ذكر في السوس لا يدل على تقدير الحكم
 ما ذكر في الكتاب ما اذا لم يبيع من المال التجارية في سبعة لا يركب فيه يدرك على ان عقد المضاربة
 بركب مطلقا فله مضارب ان يشتري سبعة يحمل عليها الطعام التجارة والمذكور في الكتاب هو في سبعة
 وهو الركوب ... وما اشبه ذلك وما يشبهه ما اذا كان رأس المال الف درهم فاشتري سبعة بالمكبل
 والوكالة في سبعة المضاربة فاما اذا كان رأس المال درهم فاشتري سبعة بركب او بالعكس فيجوز على
 المضاربة لا تخادها في السبعة وقد يحتاج الى الفرق بين المضارب والوكيل بالمضارب اذا اشتري بالدرهم
 وركب سبعة بركب او بالعكس بعد على مال فانما الوكيل اذا اشتري بالدرهم والمكبل وكل الشراء بالدرهم
 او بالعكس بعد على المكبل ... فاذا دفع سبعة من المال المضاربة فلا يشارك هذا يقتضيه ان يكون المدفوع الى
 رب المال بعض مال المضاربة وتفيد مدفع بعض من المال الحكم في دفع الكمال خلافة وليس كذلك فقلت
 معناه وان دفع سبعة على وجه الصفه فاما لم يذكر الكتاب الدليل اذ قوله ولما ان الحكم الى احد
 وجب سبعة بركب وهو السبعة في المكبل ... يصلح رب المال وكيل له سبعة بركب ان كان الوكالة هو ان
 سبعة بركب في المكبل من سبعة بركب في المكبل ... لا يتناول نفسه في قبضه حينئذ بل المتألفه من المال

يتناول المهر الذي يحسن لاضح فوكاله من المضارب كماله والصلا فكله الى رب المال ...
 ما سأل الوكيل المضارب ان يبيع له من المصارف او يبيع له من المصارف ...
 ما راى من الدين صحيح في ارضه الا ان يبيع له من المصارف ...
 وكذا لا بد من ان لا يبيع من المصارف لاجل المضارب ...
 والمضارب عليه ان يبيع من المصارف ...
 ما يبيع المضارب العمل الذي يشتري به الشركة في الزرع الا ان يبيع من المصارف ...
 الزرع كله وهو الاصل وانما ... والمضارب في المضارب ...
 بالسكنى الا ان ياتي ان يكون محمولا عن غير ما كان منقولا ...
 العامة وان كان سكا في مصر لا يتناول ما يبيعهم والمحمل او المحس عن الغير محس ما سأل ما سأل
 ولا يحتاج الى الانتقال عن مكانه الا ان يبيع من المصارف ...
 ما سأل محمولا عن الغير اذا خرج من منزله ويبيع منه اذا كان ساكنا بالسكنى الا ان ياتي
 حاصل الجواب ان من يبيع على المضارب ... وفي بعض المواضع ان يبي الوكيل بوجوب دين
 دنا للبايع على الوكيل وديا للوكيل على الوكيل وفي بعض المواضع ان يبيع الوكيل وكله للبايع على
 الوكيل وقد ذكر ما هاتين الروايتين قبل الاستقصاء اما ما للمكبل وهو ان المضارب اذا سأل
 الما وحس ما يبيع من المصارف ... على رواية الاولى الوكيل وعلى رواية الثانية للبايع ما وجد حمله
 الجواب اني لست ابيح ذلك ... فان قلت فقلت انما يبيع المضارب على المضارب ...
 الملك فيقدر بغير الملك وقد كان الملك يبيعها ارباغا لا تضارب للمالك عيا واحدا ظهر الزرع الى احد فقلت
 جعل المضاربة اذا اتى على رب المال وان ظهر فيه الزرع فهو عليه في كماله في غير ذلك خلاف حيث
 قال ونفقة المضارب وجعله اذا اتى على رب المال ظهر فيه زرع او لا ملك المضارب في الزرع
 قبل النسبة متروك ذلك رب المال يتزهد كماله وعلى ما ذكره صاحبان القدر من ذلك قد صار ملك
 بهما في المضاربة ارباغا لرب المال فله المضارب بغير المضارب فله المضارب فله المضارب فله المضارب
 عند المضاربة وجعله اذا اتى عند ظهور الزرع ايضا ان الكمال يورث الملك شكل ولكن ذكر في الرحمة
 لو اشتري بالمضاربة حادية تساوي الفين فالحاصل من المضارب هو الفين ...
 عليها وقال محمد رحمه الله النفقة على رب المال وعلى هذا الخلاف اذا اتى المضارب بالخلاف الحاصل
 كالخلاف النفقة من عمل المسئلة الجمل فقال على قوله اني خضيرة ربحته من المضاربة
 ويحرمها على ان يبيع حصة من الجمل بغير الحصة فقد يبيع كل واحد منها واربعين من المضارب في زرع
 الاجرة يبيع رب المال وكذا مضاربة هذا كماله فظهر بهذا ان ما ذكر في كماله في ربان سعة المضاربة
 وجعله على رب المال ظهر زرع او لا ذلك رواية محمد رحمه الله اما انه يبيع في زرع او لا يبيع في زرع
 فالنفقة والحاصل عند ظهور الزرع على رب المال والمضارب على قدر الملك كالفرد ولا يحتاج الى

وراء

نسخة مصارة لا ترفع مال مصارة ليس الوكيل الشراء والشراء الذي هو لصون جابر كذا القول
 ووجه الامانة ان مصارة يصح من العاصم مصارة مع ان المال يصح في مصاربه لانه
 العاصم حيث ان المراد يكون الامانة في كون امانته بالطرف الى الدافع وفي حق الدافع المائل
 امانة في بر المصارف عاصم كذا او كما كان له خلاص الوكيل اذ كان الفرض مدعا البطل الشراء حيث لا
 يرجع لامر اخر واذا صح في الفرق بين الوكيل والمصارف لا يصدق بين الوكيل والشراء والوكيل ساد
 حكمية لانه اشتراه ليدفع الى الوكيل ويسلم له كانه اشتراه وكيل نفسه او لانه باعه من الوكيل فيكون له ان
 يرد الى الوكيل العيب واد العيب في المخرج العاد اذ ابيع شيئا وكل رجلا اشترى ما باعه له باق
 مخرج اشتراه فترجع مخرج ويكفي كحل التالك اشتراه مخرج من ابيع اقل مما ابيع بئس الوكيل الشراء
 بحيث يبيع عليه اذ انصت من الوكيل بشاره كان سنو با حقه فذلك عليه انما المصارف ما اشترى
 لينصرف به مخرج لا يسلم ذلك لرب اذ لم يصدق بينه ما ساد له اصلا فلا يلحقه على رب المال انما هو في
 ملو قص الشراء بملات لم يكن سنو با حقه فلا يكون مضمون عليه ولو كان مضمون ذلك امانة **قوله**
 وهو ان علي امانة بعد ما قلت مال يرد الوكيل تنصده صدر الشراء فالامر كما ذكره علي الامانة لانه
 قصه كانه قص امانة ولا لانه لا يورث من قص الاستيفاء للمضروب اذ احدث النص للاستيفاء وقص
 مستويا لانه لو كان يرد الشراء بصير ما صار الوكيل يصدق بينه ما ساد له حكمية على امره بين الوكيل
 وكل يترك من الاستيفاء حيث انه لا ساد له بين الوكيل والوكيل حقيقة حتى لا يستحق بها الشفعة ولا
 بذلك السبع مضمون اعلى الوكيل قبل ان يحسبه ولكن يدين امانته حكمية من حيث ان الشراء يرد الوكيل
 مخرج الوكيل مني احتيج الى اعتبار المبادلة باعتبار هذه المبادلة حكمية وجب في جناح اليد عمل الحقيقة وقد
 سجن الى اعتبارها به اذ يرجع لموكل مال الوكيل قبل الشراء فكيف الوكيل من الرجوع اذ اوجه الرجوع
 سوى ابحاث بين علي الوكيل اذ ان المبادلة هذه المبادلة فلا يثبت دين عليه فلا يكون له ولاية
 الاستيفاء فيكون اذ امانة في يد صدر الشراء ايضا ولو كان ذلك من الوكيل واداه له يثبت له
 ولاية الرجوع في بطله دينه على الوكيل **قوله** ولو اختلف مع ذلك في مقدار الرجوع
 اي في مقدار الشروط للمصارف من الرجوع ان قال رب المال راس المال العان ونزلت كذا في الرجوع قال
 المصارف راس المال الذي شرط له نصف الرجوع **قوله** طابها اقام البينة على اذ في من فصل
 عليه بعد اذ يرد ان المال تنقل بما اذ في الفصل في راس المال وبينه المصارف فمثل ما اذ في الفصل
 الرجوع في الشراء وذكر في بعض شروحي الفصل ان البينة بين المصارف اذ هي البينة فان الملك لرب المال
 ثابت في كل قدر لا يقوم عليه الحق للمصارف كونه الحق لرب المال وكونه اقاؤه فلا يكون الثابت بالبينة **قوله**
 ان الرجوع هو اذ في قدر راس المال والقدر من الرجوع في الرجوع والاساس لرب المال لا يثبت هو كذا الكمال
 ومعه لا يقوم على الملك في قدر راس المال ومقدار الرجوع وهو غير ثابت بلا حجة بل القول في مقدار راس المال
 قوله المصارف كونه قاصدا مظهر البينة راس المال يقوم على ما هو ثابت له وهو الرجوع وهو قدر راس المال وهو

ثابت بلا حجة وهو كذا في الكمال والبينة لا تقوم عليه فاسبق بينة المال والمصارف في ان كل واحد منهما
 ثبت بالبرهان ثابت في الرجوع بينة راس المال في قدر راس المال كونه كذا انا ووجه من المصارف
 في مقدار الرجوع لانه كذا انا ما قوله فلا يكون البينة البينة غير مسلم انما من عليه ليد **قوله**
 قدر راس المال وقدر الرجوع ثبوت بالبينة **قوله** ولو قال المصارف اقضوني قال رب المال
 هو مصانة او ودعة او مصارة قال قوله لرب المال والبينة بين المصارف ان المصارف يدعي عليه عليك
 وهو يكون اذ انعكست صورة المسئلة بان ادعي رب المال الرجوع من المصارف المصارف فقد انصا
 على ان لاخذ اذ ان رب المال ورت المال يدعي ممانا وهو يكره مكان القول **قوله**
 والبينة ثبوت رب المال لادعي الممان والبينة بين المدعي كذا في الشراء وقد يشكك الفرق بين
 هذا وبين ما ذكره الشارح فقلنا انما في قبيل ان السجارة حيث قال واد ادعي في امر عيان حلتوا
 فقال الدافع فرض وقال الاخرية كان القول قوله يدعي الرجوع وعلم ان العيب منقوبه **قوله**
 يدعي الرجوع من قبضته وقد استلزم ظاهر **قوله** والبينة بين المصارف خاصة الى هي ايمان وعنده
 الاخر الى البينة قال الشارح اذ رب المال ايضا يحتاج الى ايمان ما ادعاه لينصل حقه اليه بل يثبت رب المال
 اولى بالقول لاني انا ما ارضا وهو الضمان والبيانات لاني ان المادى غير الظاهر كما في منتهى الخارج
 مع بينة ذي اليد فكان هذا ما يامل في حقه وان كان رواية الاصباح شاعرا انتهى لفظه وكما
 ان رب المال يحتاج الى ايمان ما ادعاه بينة لقوله اذ القول هنا لرب المال فيكون بينة ثبوت لقوله
 يكون بينة المصارف كذا انا ما يكون انا ما القول كسنة لخارج مع بينة ذي اليد على الملك
 المطلق والى هذا اشار النص محمد بن لقوله وعدم حاجة الآخر الى البينة يعرف ذلك بالشا **قوله**
قوله في القرائح ودبعة زهاري ودابع جامعة اذ اذ **قوله**
 نهادن ويزبون اركبي وداعة وهو الضد ليداع كاه دانتي ودبعة را ودبعة امانة
 فالت ودبعة والامانة كلاهما ابحاث عن معنى واحد هو بدين المسند او المخر قبل او دبعة ضنة
 والامانة عامة وحمل الصام على الخاص صحيح والودعة هي لا استعطاء قصدا والامانة هي الشيء الذي
 وقع على يد من غير قصد ما رة الرجوع في ثوب اسار فالت في حجره والحكم في الودعة انه
 عن الصمان اذ اذ الى الوفاق وفي الامانة لانه من الخلاف هكذا عمل عن امام الكرد وبي رحمه الله
 والاولي ان يقال لعل الامانة صار على الماهي غير مصوب وكان قولها هو امانة عند اي غير مصوب من
 غير تفاوت بين اللفظين حتى ان لفظ الامانة استعمل في جميع الصور التي لا ضمان فيه والودعة ما
 للامانة الايجاب والقول وكما استعار كذا في الشرح قلنا انما كان الوجه الثاني اولى لاس الايجاب
 ما ذكره النص رحمه الله قبل باب اقرار المصير حيث قال ولا كذلك في مسئلة الودعة حيث قال
 بها كانت ودعة وقد يكون من غير قصد فقد حمل الودعة بمعنى الامانة والموافق لفظان هو
 لكون الدافع كان اولى ولا التفسير المذكور للودعة والامانة يستلزم الاستعطاء في الودعة

واشراطه في الامانة فيكونان سابقين الا ان يكون الوديعة اعم من الامانة وتكونا متباينين
لا يصح من احدهما على الآخر **الحجبان** السارح انت بين الوديعة والامانة عموما وخصوصا فخل
الوديعة احق من الامانة ثم فسرهما على وجوب التباين بينهما **قوله** فيستعمل مبالغة في المراج
العسل وبراءة سائر مصل كرك يستعمل العسل في الخلو في الشيء وان كان اقل في الخلق لا عماله
في المراج عسل الرجل رر ويزيد وهر كرك في نفقة مؤنة او شدة يختلف في الامانة وجودا وعدما
وقوة وضعفا **قوله** فيوتصيه الا انضا خشنود شدة في سفيد **قوله** انها من حبات الشربة فلا
يعلم موضعها وتماثل ان يقول الوصل للشركة هي انما هو مكان الوصول اليها من حقه بالقسمه والبر
موجباتها من حياض فصل الشربة وهو الواجب للشركة وهو مكان الوصول اليها من حقه بالقسمه والبر
ليس هو حياضها وهو الواجب وهو القسمه او حقا ليس بموجب لها فاني تجدد الواجب والواجب
ولو ابر الخاط لا سبيل له على الخلو اي يكون الحق للشركة في الخلو كما قال اواز الاما
عده في اسقاط حق الضمير لا يوجب حق الشركة في الخلو واسقاط حق الضمير نكاحا او ملكا
سقط حصة الضمان فتعين الشركة في الخلو فان تلك الابراء عن الضمان تلبس الواجب ولا يجب
الضمان للوديعة الا بعد اختيار التقنين فتعين الابراء ولو ابر بعد اختيار الضمان لا يكون
له سبيل في الخلو كذا هنا **اجيب** بان لا صحة للابراء عن الضمان مندها لا بتقديم اختيار الضمان
انقصا او جبر الابراء به اليه من الضمان عمى اياك من حق الضمان والاول بموجب حقه
والسبب في الباقي لا يوجب فلا يطل حقه بالسبب او بقوله الاول بموجب بطلان حق السبب والباقي
لا بموجب وكان اقل الاول وتخلل في الاقل هو التباين عند الحاجة اليه **الضمير** فالصحيح
احدهما لا يخلو عن حياض الاخر في غير التميز والقسمه وقد يشكك في الخطه لما لا يخلو عن حياض
يبنى ان يقطع حق مالك بما ادخل الخطه الخطه اذا دخل خطه مثل ان ادخل الخطه خطه
ينقطع حق مالك كذا هو حله الخطه مثلها الا بوجوب انقطاع حق مالك عندها وايضا الخطه المصنوعه
لو ملكت بماله ولو كانت الخطه لا يخلو عن حياض الضمير ينبغي ان لا يجب التخلل في الخطه اصلا
لا يخرج من مثالي ذكر لا يجوز مع الخطه مثلها متفصلا ولو كانت لا يخلو عن حياض الضمير
ينبغي ان لا يجوز من التمسك بالحق في التخلل وهو بالتخلي وهو ان الربوا في الخالصه مهادون
مانها حياض الضمير فلما ذكر ذلك استراوى ملك باب الخطه قد يخلو عن حياض الضمير فلا يصح قوله ان
لعدمها حياض الضمير الاخر ولا يخلو قوله لا يخلو عن حياض الضمير الاخر على مالك كما ينبغي ان يكون الملك
على التمسك اي خطه الخطه التي فيه حياض الضمير بالضمير الذي فيه حياض الخطه يتعين حقه
صما بالاجزاء وان خطه الخطه الخالصه بالضمير الخالصه في ان لا ينقطع حق مالك بالاجزاء
الخاصه ولا يوصل في المسئله على انه ذكر في الخطه اذا ادخل خطه خطه وفي كل واحد من الاثنين
حياض ضمير لا يجوز التماثل لا الضمير يطلون الخواص ان يكون في خطه حياض الضمير في الضمير

حياض الخطه يكون في حياض العده وسيله سقوط حق حياض حياض لا يجوز احد **قوله** عاده ان يمس
لا يصح من احدهما على الآخر **الحجبان** السارح انت بين الوديعة والامانة عموما وخصوصا فخل
الوديعة احق من الامانة ثم فسرهما على وجوب التباين بينهما **قوله** فيستعمل مبالغة في المراج
العسل وبراءة سائر مصل كرك يستعمل العسل في الخلو في الشيء وان كان اقل في الخلق لا عماله
في المراج عسل الرجل رر ويزيد وهر كرك في نفقة مؤنة او شدة يختلف في الامانة وجودا وعدما
وقوة وضعفا **قوله** فيوتصيه الا انضا خشنود شدة في سفيد **قوله** انها من حبات الشربة فلا
يعلم موضعها وتماثل ان يقول الوصل للشركة هي انما هو مكان الوصول اليها من حقه بالقسمه والبر
موجباتها من حياض فصل الشربة وهو الواجب للشركة وهو مكان الوصول اليها من حقه بالقسمه والبر
ليس هو حياضها وهو الواجب وهو القسمه او حقا ليس بموجب لها فاني تجدد الواجب والواجب
ولو ابر الخاط لا سبيل له على الخلو اي يكون الحق للشركة في الخلو كما قال اواز الاما
عده في اسقاط حق الضمير لا يوجب حق الشركة في الخلو واسقاط حق الضمير نكاحا او ملكا
سقط حصة الضمان فتعين الشركة في الخلو فان تلك الابراء عن الضمان تلبس الواجب ولا يجب
الضمان للوديعة الا بعد اختيار التقنين فتعين الابراء ولو ابر بعد اختيار الضمان لا يكون
له سبيل في الخلو كذا هنا **اجيب** بان لا صحة للابراء عن الضمان مندها لا بتقديم اختيار الضمان
انقصا او جبر الابراء به اليه من الضمان عمى اياك من حق الضمان والاول بموجب حقه
والسبب في الباقي لا يوجب فلا يطل حقه بالسبب او بقوله الاول بموجب بطلان حق السبب والباقي
لا بموجب وكان اقل الاول وتخلل في الاقل هو التباين عند الحاجة اليه **الضمير** فالصحيح
احدهما لا يخلو عن حياض الاخر في غير التميز والقسمه وقد يشكك في الخطه لما لا يخلو عن حياض
يبنى ان يقطع حق مالك بما ادخل الخطه الخطه اذا دخل خطه مثل ان ادخل الخطه خطه
ينقطع حق مالك كذا هو حله الخطه مثلها الا بوجوب انقطاع حق مالك عندها وايضا الخطه المصنوعه
لو ملكت بماله ولو كانت الخطه لا يخلو عن حياض الضمير ينبغي ان لا يجب التخلل في الخطه اصلا
لا يخرج من مثالي ذكر لا يجوز مع الخطه مثلها متفصلا ولو كانت لا يخلو عن حياض الضمير
ينبغي ان لا يجوز من التمسك بالحق في التخلل وهو بالتخلي وهو ان الربوا في الخالصه مهادون
مانها حياض الضمير فلما ذكر ذلك استراوى ملك باب الخطه قد يخلو عن حياض الضمير فلا يصح قوله ان
لعدمها حياض الضمير الاخر ولا يخلو قوله لا يخلو عن حياض الضمير الاخر على مالك كما ينبغي ان يكون الملك
على التمسك اي خطه الخطه التي فيه حياض الضمير بالضمير الذي فيه حياض الخطه يتعين حقه
صما بالاجزاء وان خطه الخطه الخالصه بالضمير الخالصه في ان لا ينقطع حق مالك بالاجزاء
الخاصه ولا يوصل في المسئله على انه ذكر في الخطه اذا ادخل خطه خطه وفي كل واحد من الاثنين
حياض ضمير لا يجوز التماثل لا الضمير يطلون الخواص ان يكون في خطه حياض الضمير في الضمير

حياض الخطه يكون في حياض العده وسيله سقوط حق حياض حياض لا يجوز احد **قوله** عاده ان يمس
لا يصح من احدهما على الآخر **الحجبان** السارح انت بين الوديعة والامانة عموما وخصوصا فخل
الوديعة احق من الامانة ثم فسرهما على وجوب التباين بينهما **قوله** فيستعمل مبالغة في المراج
العسل وبراءة سائر مصل كرك يستعمل العسل في الخلو في الشيء وان كان اقل في الخلق لا عماله
في المراج عسل الرجل رر ويزيد وهر كرك في نفقة مؤنة او شدة يختلف في الامانة وجودا وعدما
وقوة وضعفا **قوله** فيوتصيه الا انضا خشنود شدة في سفيد **قوله** انها من حبات الشربة فلا
يعلم موضعها وتماثل ان يقول الوصل للشركة هي انما هو مكان الوصول اليها من حقه بالقسمه والبر
موجباتها من حياض فصل الشربة وهو الواجب للشركة وهو مكان الوصول اليها من حقه بالقسمه والبر
ليس هو حياضها وهو الواجب وهو القسمه او حقا ليس بموجب لها فاني تجدد الواجب والواجب
ولو ابر الخاط لا سبيل له على الخلو اي يكون الحق للشركة في الخلو كما قال اواز الاما
عده في اسقاط حق الضمير لا يوجب حق الشركة في الخلو واسقاط حق الضمير نكاحا او ملكا
سقط حصة الضمان فتعين الشركة في الخلو فان تلك الابراء عن الضمان تلبس الواجب ولا يجب
الضمان للوديعة الا بعد اختيار التقنين فتعين الابراء ولو ابر بعد اختيار الضمان لا يكون
له سبيل في الخلو كذا هنا **اجيب** بان لا صحة للابراء عن الضمان مندها لا بتقديم اختيار الضمان
انقصا او جبر الابراء به اليه من الضمان عمى اياك من حق الضمان والاول بموجب حقه
والسبب في الباقي لا يوجب فلا يطل حقه بالسبب او بقوله الاول بموجب بطلان حق السبب والباقي
لا بموجب وكان اقل الاول وتخلل في الاقل هو التباين عند الحاجة اليه **الضمير** فالصحيح
احدهما لا يخلو عن حياض الاخر في غير التميز والقسمه وقد يشكك في الخطه لما لا يخلو عن حياض
يبنى ان يقطع حق مالك بما ادخل الخطه الخطه اذا دخل خطه مثل ان ادخل الخطه خطه
ينقطع حق مالك كذا هو حله الخطه مثلها الا بوجوب انقطاع حق مالك عندها وايضا الخطه المصنوعه
لو ملكت بماله ولو كانت الخطه لا يخلو عن حياض الضمير ينبغي ان لا يجب التخلل في الخطه اصلا
لا يخرج من مثالي ذكر لا يجوز مع الخطه مثلها متفصلا ولو كانت لا يخلو عن حياض الضمير
ينبغي ان لا يجوز من التمسك بالحق في التخلل وهو بالتخلي وهو ان الربوا في الخالصه مهادون
مانها حياض الضمير فلما ذكر ذلك استراوى ملك باب الخطه قد يخلو عن حياض الضمير فلا يصح قوله ان
لعدمها حياض الضمير الاخر ولا يخلو قوله لا يخلو عن حياض الضمير الاخر على مالك كما ينبغي ان يكون الملك
على التمسك اي خطه الخطه التي فيه حياض الضمير بالضمير الذي فيه حياض الخطه يتعين حقه
صما بالاجزاء وان خطه الخطه الخالصه بالضمير الخالصه في ان لا ينقطع حق مالك بالاجزاء
الخاصه ولا يوصل في المسئله على انه ذكر في الخطه اذا ادخل خطه خطه وفي كل واحد من الاثنين
حياض ضمير لا يجوز التماثل لا الضمير يطلون الخواص ان يكون في خطه حياض الضمير في الضمير

اسما في اعادة فعل موصوف بالانوارات احد النعائدين قل انقصاء الذي هو الكلام بعد حمل شرط
 ذكره في كتابي في شرفات كتاب السورة او اوعار المقصود من العاصط زولم سراه من حيث حتى يسمع
 من اعادة هذه الاسما في بلا جرح تلك لا قصفا اصارا ايضا لا استعمال بوي عن الضمان هذا المقطع
 فلو كان انك يثبت بها مقص العين على ما ذكرت وجب ان يراد انقصاء الضمان بمجرد نقص العين لم
 لا عارة وليس ليس - وعدد ذلك الاحمال فان قلت يحتمل ان يقع الاجارة عندهم بيان الذي ايضا
 لا بها ايضا فذلك المانع والموصوف بها يجب انقصاء ذلك الاحمال بل يجب انقصاء ما يقع
 في تلك العيون بعد وادارة الله تعالى على تلك المانع تحوز العلم ان تلك حقيقة هو الكمال في تلك
 عين والمانع تحوز العلم ان حقيقة غير مراد وان كانت هناك قرينة على ان المراد احد العينين المجازين
 والتميز على تلك المانع لا ادنى في كون شيئا فاعلى هذا كان المراد من قوله ان تلك العين انما يشتمل
 لتلك العيون وعدده ارادة لينة اي بعد العلم ان لينة غير مرادة تحوز على تلك المانع لانه لعين مراد العدة
 من هو كذا الابدان اراد لينة ولم يرد عمل على المانع لا ادنى في كون شيئا ولهذا التحقيق يقطع ما
 انقصها ما هو في تلك العين حقيقة وخفية مراد بالقطر بل بعد تصديق ارادة الله تعالى في
 تلك المانع بل الله وان النقص من حيث هو من المانع هنا حقيقة لتلك العين عازا للملك المنة
 ثم ذكر في كتاب الله في بيان العاطا وحملك على هذا الداء اذا عوي الله وقال بان الحمل هو الكمال
 خفية فيكون عارية لك تحتمل الله تعالى عليه بعد فيه ووجهه السقوط ظاهر الا ان فيه نوع
 تحتمل في وجهه ان قوله ان تلك العين معنى انما يستعمل لتلك العين فكان من اجل تلك الحقيقة فلا
 يجوز على تلك المانع من انقصا في راحة تلك العين اياه واما انقص في راحة اذا قامت القرينة على عدم
 فلا بد ان يشترط قيام القرينة على عدم ارادته وهذا يقطع الاشكال الثانية لا في دعوى استعمال لفظ الحمل
 في تلك العين لاني في دعوى انما اقول فلا يشك ان كان محال ان تلك العين وتلك العين
 جميعا كان عدم ارادته احدهما كالمراجع من جهة الآخر المانع في محال في قوة الى ارادة وان كانت
 حقيقة المانع اليه سلكا لفظي في قوله يحكم هذا التوب لانه ان كان موصوفا لتلك العين فخطم بينه
 قوله عدم ارادة الله تعالى على تلك المانع لان عدم ارادة حقيقة لا ياتي في المانع بعد احياها الى ارادة
 ومن موصوفا لتلك المانع او كان سركا لم يصح قوله عمل على تلك المانع تحوز الله الان يرد وعدم
 ان كان ارادة الله تعالى على تلك المانع اما المانع فلفظ الحقيقة لا حقيقة في لينة اما المانع فلفظ
 ان الله تعالى يحوز كالعارة في منقطع راحة لاسمين لعارة فان قلت قوله في كتاب الله التحمل هو
 ان كان حقيقة كان عارية كالحمل لله تعالى بنوعان حمل على العارة لا يحتاج الى قيام القرينة على عدم
 ان كان لينة او على عدم ان كان لينة او على عدم ارادة احيانا ذلك اشارة الى خروج آخر وهو ان حمل
 خفية سركا لانه لا يندرج على راحة في محال ان تلك العين وتلك العين في تلك المنة كمن سلك ادنى
 حمل عليه فان قلت بعد ان نزع اذ الترحيح لم يرد هنا بنوعان عدم ان كان ارادة الله تعالى شرط للحمل

في قوله
 على العارة

على العارة وقد كونه بنوعان ليس شرط بل حمل على العارة كونه فلعدم ان كان الله تعالى
 قوله حار ان يكون في المسئلة رجايات فلا توضع - واما وجب لدعوة كمنعة
 المستفاد هذا بل على ان الرد يجب على المستعير بطلان او كونه في الدرجة رجل اعار حلا لتباليه
 وهو يجب الرد على العار انما هو في شفعة لانه لو ملك من المستعير فصار كاحارة قالوا وفي هذا
 نظر لانه العارة على المستعير وهذا من جهة العوارى وما ذكر من ان ذلك ليس بشفعة لمجرد انما
 على المستعير وادارة الدين دون الرهن وخلاف الدرهم مقابله عين قيمة مائة درهم لا حصة بشفعة بخلاف
 الاحارة لان شفعة تعود الى الاجر حيث باخذ للميزان او الشفعة والعين خبر من الشفعة وكذا هذه
 الشفعة تنصل الى اعطاء سلامة العين فحار ان يعتبر في اجار مؤنة الرد عليه احدا من قوله عليه السلام
 به عصة وعليه غرامة كذا ذكر النازح في الرهن - وقد وقع النقص في غير موضع من المستعير
 في مسئلة الرهن عملة المودع حتى لو خالف ثم عاد الى الوفاق برأه من الضمان كالمودع بخلاف المستعير
 ما لا يبرأ عنه بالعود الى الوفاق وانما كان غرامة لينة عامل الممنوع حيث ان حقق مقصودة بالنيل
 الى الرهن وهو رجوع العليل على تقدير صيرورته المستعير فاحيا وبه المستفاد من هذا في بد
 الرهن وحيث انك حقيقة في الرهن انما الله تعالى يظهر ان الرد في مسئلة الرهن عامل لا لم يرد فيه
 بل يكون في حكم المودع فينفى ان لا يبرأ من الضمان اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فالمسئلة بخلافه
 انما العارة دور الاجارة والنبي لا ينضم ما قوة - كما لا ينضم ما قوة لا ينضم
 سند ايضا في اقر في غير موضع فيسمى ان لا يقع اعادة المستعير ايضا وان جازت اعادة ما غدا الله
 ملك المانع فلنجز الاجارة بذلك الاعتبار ايضا كما حار من المتاح فقلت النبي لا ينضم ما قوة بانه في الرد
 وفي خصم النذر رجايات تضمن في رواية ولا ينضم في اخرى والدليل على ذلك ان
 باعادة او عول على الموصوف له بطريق الرد في قوله لو صحت الاحارة فخرج النص في انفسا ملكه
 المانع لا يسل الى الاول لان النبي لا ينضم مثله فكيف ما قوة ولا الى الثاني لان الثاني لا يصح الا
 لا انما في يكون تسليط الممنوع في دفعه لانه زيادة ضرر بالمير ليد باب الاسترداد الى انقصاء
 لانه ما طلباه - اذا ثبت تسليط الممنوع هو ايضا الهدى العر في ذلك معناه ان الوجه الاحكام
 لصحها ما جعل الميرسلط المستعير عليها وفي جعله سلطا زيادة ضرره ولا يعمل سلطا فاعلم ان الضرر
 وليس معناه ان التسليط ثبت من قبله حتى ثبت رضاه لهدى الضرر بل تسليط على الاحارة لم يرد
 فلو صحها جعلنا الميرسلط عليها اذا تمت بدو التسليط ولو جعلناه سلطا وقت العارة لانه
 فيضر الميرسلط باب الاسترداد واخيه في الخاسية بان هذا الضرر وان حصل برضا وكذا في
 السارة لان المالك يسترد بناء على الاعارة هو المستأجر لا يملكه بناء على رد المانع ولا يجوز في
 في الشف من سداد حصل رضانا كذا ذكر امر شاعره - ولا الوجه ما لا يصح لانه لا يرد في كون
 تسليط الميرسلط على اذ انما في اذ واحد على ان يكون هذا طائفة وهذا طائفة او هو على هذا

في قوله
 على العارة

لا يجوز

صار كما ان اجرا بذن سكونا ومطل فنانة من لا جرم يجمع للوجع مع الفان بخلاف ما اذا
بالعبد المستاجر للخدمة اذا ما فزع لا تقصر اذ وثاقها بعد الرد الي ذلك سائما **ابن قفره**
ولو لولا لانه غاصب فلو بدت اجاب فنان نقصان الارض عليه ولا وجع مع الفان لو
يجمعان كذا في الشرع وفي انما هان الله غاصب والوجع مع الفان لا يجمعان ثم غنم
وقد ينكر بان عليه عدم وجوب الاجر لو كان باعنا رانه يضر ما انتفق من لاجر
لكان ينبغي ان يسطر لاجر بقدر مضمون فقط وذلك مما ترى في الشرع لا لاجر انما لا
يجب مع الفان لكنه يملكه بالفان ولا جرم لا يجب عليه في ملكه ولا ينبغي ان غير مضمون
لا يدخل في ملكه بالفان فيجب ان ينفذ عدم وجوب الاجر بالمضمون وقد له بدل على
انتفائه مطلقا وقد يعمل بانه لم يوجد هنا على يقايله الاجر وهو زراعة الحنطة وما جد
منه وهو زراعة الطية فلا يقابل لاجر لانه يتناول له الاجارة وهذا ايضا منظور فيه
لما ذكرناه ان الاجر انما يجب بتسليم الارض ولا يتوقف وجوبه على فعل الزراعة حتى انه لو اخل
الارض ولم يزرع فيه اصلا يجب لارض ايضا وقد وجد تسليم الموجب لاجر فلو يقر
فوت الزراعة فلم ان المانع من اجاب الاجارة زراعة الرعية لان عدم زراعة الحنطة
ثم التعليل بقوله لانه غاصب لا يوافق من عبا في ع لعله ساء اذا المقار لا ينفذ
بالغصب عنه انما يضره بالالتوف قالوا في ان يطل بقوله فينفذه اذا المقار ينفذ
بالوتوف اتفاقا **باب** **الاجارة الفاسدة** قوله الوري انه عقد
يقال ويضخ ذلك كونه عايقا لا ينفذ لا وجب ان يكون بمنزلة البيع في الفان
بالسروط الفاسدة الا ان الهبة عقد ينفذ مع انها لا يبطل بالسروط الفاسدة
فلا بد وان يرد هنا فيدفع بان يقال عقد معاونة يقال ويضخ وكان قد عقد معا
احراز ع من سائر التبرعات وقد يقال احراز ع من التبرعات والواجب في الاجارة
الفاسدة اجر المثل لا بد به المستحق ان الواجب فيه لا قل من اج المثل ومن المستحق هنا فلو لا بد
من ذكرها احدها ان هذا اذا لم يكن نسب لاجارة لغيره اذا كان لغيره فينبى بعد فعل
المستحق وذلك كما استبحار الابن اما للخدمة فانه فاسد مع انه اذا عمل بسحق المستحق وذلك
لان الفان لا ينتزح حق بل هو الاب دل سبب الخدمة ومق من ع من العمل فالنظر في
يجاب مستحق لا ينفذ لان في اجاب اجرا مثل احمد نقصان بان كان مستحق
ربا عليه واذ احكم بوجوب مستحق لا ينفذ عند سق فكان النضر في اجابة
ذكر في محبة في فعل الاستبحار للخدمة وذكر في موضع حرارة جارة بمهنته
بدون ان ينفذ بغيره في لاجر ذرع من عمل نفقة نفقا وهكذا يجوز ان
يقال في الاب اذا استوجب للخدمة فلا حاجة الى زيادة وثاينها ان هذا فيما اذا

منه ابتداء ما دفت في لاشترائه فيجب جرم مثل بالغا ما بلغ وهو سنة سادس
سنة بعيد بعينه فسكت المستاجر الدار شهرًا وهكذا العبد قبل التسليم فله اجر مثل
الدار بحصة الشهر لان احدا البدين هلك قبل القبض وهو عيب والآخر وهو المنفعة
فان يجب قيمته على مستاجر فلا ينفذ بمقدار كل ينفذ كما في مع العوض فيجب
اجر مثل انما يجب بالغا ما بلغ حتى اذا كان اكثر من فقة بعبد يجب كذا بخلاف
ما اذا فسدت من ابتداء والفرق ان المانع انما يقوم بالعقد في مستشار الاستيفاء
في اشرع عمل بحكم عقد جائز من كل وجه وانما فسدت من بعد فصار المستحق في منفوقا
من كل وجه فصار ملحقا بالعين وبني وجب رد العين بسبب الفساد وتعد
رداه عليه يجب قيمتها بالغة ما بلغت فاما اذا كان فاسدا من ابتداء فالفقة
وجد من وجه دون وجه فيثبت النقص بقدر المستحق لا فيما زاد عليه وانما
انه يجب اجر مثل في الاجارة الفاسدة اذا استوفى المانع بتسليم من الموجب
اما اذا لم يوجد التسليم من الموجب لا يجب الاجر بيانه رجل اشترى من آخر عبدا
فلم يقبض حتى اجره من باع شهرًا كانت الاجارة باطله لان الاجارة الفاسدة
المنفعة والمنفعة تابع للعين وبيع العين قبل قبض من البايع بطل فكذا
فبطل المانع فان استعمل البايع بحكم لاجارة لا يلزمه الاجر لان التسليم
الي مستاجر من الموجب يوجد واما بما ذكره الشارع فقلنا ع من النضر
وغيرها هذا فيما اذا كان فاسدا لاجارة بسبب شرط فاسد لا باعتبار جهالة
المستحق ولو باعتبار عدمه لانه لو كان باعتبار واحد من باع يجب الاجر بالغا ما بلغ
ولكنه منقوص بما اذا قال ان خطت هذا النوب اليوم فبدرهم وان خطته غدا
فينصف درهم اذا العقد فاسد في العند عند ابي ح لعله ساء بجها ان المستحق
لان ذكر اليوم للتبجيل والعذ لا ضافة فيجتمع في العند شمبان كانه قال
بدرهم او بدرهم او بنصف درهم على ما يحق مع انه لا يجب هناك اجر مثل بالغا
ما بلغ بل لا يجاوز به نصف درهم في رد اية ولا يزداد على درهم ولا ينفذ

بدرهم

نصف درهم كانه اراد الجاهل المطلقة التي هي جحانه من كل وجه نحو ان
يبتاع على بئى وفي مسئلة الحياة الاخر معلومة من وجه حيث علم انه ليس
باقول من نصف درهم ولو اكثر من درهم وخاسرها انما لا يجاد زبد المستحق
اذا رضى الاجر بالمستحق وحده اما اذا لم يرض وحده بجبر المثل بالشا لم يبلغ بياضه وان
احترق واستاجر رجل كل شهر عجة درهم على ان يعمر على ان يحسنه فيه
فهذه الاجارة فاسدة لانه في معنى استيجار المستاجر القيام على الوارث وكان اذا
صفة في صفة وان شرط العمان على المستاجر بخلاف فضيلة الشرع لانه لا صلاح
الملك على املكك فيوجب الفساد فان سكن المستاجر الخائف بجبر المثل
مانعا ما لم يبلغ لانه لا جبر بالمستحق وحده والمستاجر التي انقضا في الوارث واجر مثله
في قيام على العمان لانه في معنى استيجار على العمان الوارث فاسدة ولكن المناقش
ما بعد الفاسد **ث** وينبغي ما يجعل بدله في الصبح عادة اي يعتبر في الاجارة الفاسدة
ما يعتبر بدله في القيمة وفي القيمة التي المستحق لا غير ولا يجاوز عن مستحق فذلك في الفاسدة
لا يجاوز عنه كذا في الشرع فيه اشارة الى ان المراد بقوله ما يجعل بدله في الصبح عادة
هو المستحق وذكر في الحاشية وهو المذكور في الكفا في ان مراده اجرا مثله وهو وضع
لانه قد ذكرها اذا اتفقا على مقدار في الفاسدة ففدا سقطا الزيادة بدله عليه ولو لم يحول
بدله في الصبح عادة انما هو اجرا مثله وهو القيمة دون المستحق اذ لا معنى للجعل بدله في الصبح
سوى التسمية فيه فيقول اني وثقتا فيعتبر ما يستحق بدله في الصبح وهو المستحق ولو يعين
له بالضرورة يراد ما يجعل بدله في الصبح اجرا مثله وايضا فانه عادة بالان يعتبر
ما يعتبر به بالمستحق اذ المراد ما يعتبر به في الصبح في الاصل والاعلى ولو فتر بالمستحق
لزم ان يكون المستحق بدله في الاعلى وليس كذلك بل المستحق بدل في الصبح في جميع الاوقات
بخلاف اجرا مثله يجعل بدله غالبا فيجعل بدله غير ايضا لكنه نادر في الفاسد
التسمية فان قلت البسوف اذ التسمية فها اذا كان المستحق اقل من اجرا مثله مع ذلك
يعتبر التسمية بغير الزيادة قلت التسمية الفاسدة موجهة من جهة دون وجه
فاعتبرنا التسمية بامداد المثل في اذ كان المستحق اقل من اجرا مثله واحدا ما بال
المثل فيما اذا كان اجرا مثله قل من المستحق علوا باعتبارين في كل من التسمية واجر
منه بخلاف وجهان فانما متفوقا بامداد المثل من وجه فلو لم يكن اهدا المثل الذي هو
موجود من كل وجه باعتبار التسمية الفاسدة التي هي موجهة من وجه دون

عبار

وجه وانما يعكس اخذ ما يمتنع في كل من الوجهين اذ لا يمتنع في - فاسدة
بقية الشهر والجاهل اذ قال بعضهم جائزا في الشهر الكثرة وذا كانت كما جازت في
او قول وان كانت بامداد مجهولة لتعامل الناس من غير تكثيره بصرف الى الواحد ليعرف
بالهجوم وقد است كل بانته اذا انفرد الى واحد منهم ان لا يمتنع في الباقي مثلا لا يخرج باوانه
والمسئلة بخلافه فان العقد ينفذ في الشهر الثاني والثالث وغيره لكن على صفة الفاد وجوابه ان لا يمتنع
لا ينفذ في الواحد ان لا ينفذ في واحد بل منه ان لا ينفذ في الواحد فجاوزه ثم فله لتنفذ العمل
بالعموم في ان لا يمكن العمل به بان لا يكون ذلك مقتضا في منازعة يجب العمل به كقول كل مرة
تزوجها في حال او كل بعد الشربة فهو حرة فانه ينفذ في كل مرة بنزولها والى كل شربة
فان قلت ما وجه الفرق لا يجوز ومنه وجهها ان لا يمتنع في مسئلة الاجارة وبين ما
صبرة كل فقير بغيره وانما ينفذ في كل شاة بغيره فانه ينفذ العقد عند ما في كل
وفي مسئلة الاجارة ينفذ في الواحد وينفذ في الباقي قلت وجه ذلك هو ان الاصل عند ما
ان كل كل اذا دخل على ما لم يعلم منها به ينظر ان كان منها معلوما بالاشارة كما في مسئلة
الفصح والقبر ينفذ العقد في كل ولو ينفذ في الواحد لانه ثم العقد ينفذ فيها
باتسكن في الشهر الثاني وقد يقال هذا العقد في الشهر الثاني فيمكن باعتبار عدم التراضي بين
ينقلب جائزا بغيره بل بان باعتبار الجاهل فتراضيها لا ينفذ في العقد اصله ما لم يرض تلك
الجاهل فالتسليم بقوله لانه ثم العقد ينفذ فيها ليس كما ينبغي فالوجه ان يعمل بان العقد
ما بقي بغيره وعدم فسخها اياه وفدا نفع الجاهل لانه الشهر الثاني معلوم كالاول
لو لم يكن كذا ينفذ العقد وانقل به جائزا وكان هذا هو مقتضى مقتضى كانه قال اذ ان العقد
قد تم بغيره ولو مانع وهو الجاهل اذ الشهر الثاني معلوم ثم ونظيره عند ان من جبر
بالاشارة اذ كان المثل في افعا في حلول الشهر فيعتبر العقد بالايام هناك بالاتفاق لانه
في بسود في الاجارات فذكر في كتاب القلوع في العقد ما اعتبر بالايام فله في العقد
واحد انما انما في العقد الحرة حابة الى الفراق وعلى قول محمد واحد في العقد الحرة في العقد
وهو ان العقد في الاجارة عقد متفرقة فاذا اهل الحلول في العقد عند ذلك فيحصل
كانها صدرا لعقد ولا يوجد مثله فله بعد لانه كونه كمن سعى واحد فيعتبر كونه بالايام كذا في الشرع
قلت ذكرتم في اول القلوع ما يدل على لا يخلو في عدة ايضا حيث قال ان كان في اول شهر
يعتبر بالاهلية وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق وفي عدة كذلك عند ان في يومه في العقد
يكل لا قد بالاجرة والمثل في بالاهلية هذا لفظه فله بدله على ان المعتبر هو الايام عند
عند ما ذوق القلوع في انشاء الشهر فله بدله يكون التسمية في حق اعتبار بالايام ايضا اي في
العقد في اعتبار بالايام والى ان جعل التسمية في حق الاعتبار بالايام حيث قال ان من حيث

العهود

من

卷之四
 詩集
 七言古詩
 一

. كانت اقل من فضل العبد فرحمه الله صلى الله عليه وسلم حيث قال في باب ذم العبد
 واذا كانت بحسب على الف على فخدمته ابد فدمت العبد له شرط على فدمت العبد فادرك
 حكم الشرط فان كان الف اقل من قيمة العبد المولى منه ثم القيمة بالجمع لان المقبول من حكم العقد ان
 مضمون القيمة وان كان اكثر من القيمة سترد المالكيا الفضل وعندها لا يسترد ما ذكرنا ان العقد
 الفاسد يوجب القيمة لا اكثر كما يبيع لان العتق حصل بحكم الشرط وهو اداء الالف فلو ستر
 ثاب بطل بعض الشرط فلو ستر بطل البيع فان ستر الالف غير مري هذا اللفظ واليه
 اشار المصنف رحمه الله بقوله والفرق بينهما وبين الميعة والدم ان المهر والمهر مال في المدة فان
 اعتبر معنى العقد في وجوب العتق عند اداء العوض المشروط بهذا لفظ واما ما ذكر في كتابنا من
 المرد بان قيمة العبد اقل من قيمة العبد حيث قال في البذل هو القيمة اي في الكتابة الفاسدة يعني لم يصح بل ان الكتابة
 فليكون قيمة هذا العبد بدل الكتابة فلا بد من اداء هذا البذل يحصل العتق فلو ستر اما اورد فليذكرنا
 منقول من شرح المنظومة ان العتق في الكتابة الفاسدة لا يتوقف على اداء قيمة العبد بل معنى باء
 المسمى عند ما وعده فخر واما ما بينا فليطهروا انه لا يترتب هذا التعليل مع على قوله لا يوجب الا اداء القيمة
 المهر وذلك ظاهر وذكر في كتابنا في قوله لا يترتب الا اداء قيمة العبد لان البذل في مخرج هو القيمة
 يعنى المالك باء البذل الا اداء غير البذل كما ذكر في المبسوط والذخيرة وغيرهما وما ذكر في الهداية انه لا
 الا اداء قيمة المهر فليطهروا انه لا يترتب هذا التعليل مع على قوله لا يوجب الا اداء القيمة
 لا يتوقف على اداء القيمة في الكتابة الفاسدة بل معنى باء المسمى بحكم العتق في زمان يكون في المنة
 رويان عن فخر رحمه الله في ما ذكر في الهداية ثم جاز ان يكون ما ذكر المصنف من قوله لا اداء قيمة المهر فليطهروا
 على ما اذا كان المهر مثله العبد في البيع لا يوجب الف ما ذكر في الكتاب في صحيح التعليل بقوله لان البذل
 هو القيمة من تخلف قد يتكلف في بعض الشرط ان المهر اداء قيمة المهر فليطهروا انه لا يترتب هذا التعليل مع على قوله لا يوجب
 ما ان قيمة اي يوجب الا اداء قيمة العبد . لوجه بسبب المهر . وهذا مع كونه فخر الظاهر لا يوجب
 عتق التعليل بقوله لان البذل هو القيمة على معنى البذل في الكتابة الفاسدة سترد قيمة العبد وذلك ان قيمة
 نفس العقد في الكتابة الفاسدة ان كانت بدلتها في البذل العبد كسب عتقه باء المسمى بالبذل العتق بل البذل
 هو المسمى في ذكرنا من شرح المنظومة بان العتق لا يتوقف على اداء البذل العتق لا على اداء البذل في البذل
 انه في باب ردة في العقد الفاسد وذلك ان العتق على اداء البذل لا يوجب قيمة العبد لا يوجب العتق
 حيث يبيع ردة العبد عليه . وهذا لفظ الالة تعذر ردة بعد العتق صورة فخر وما يوجب قيمته
 فاستحقاق العتق على اداء واجب يتوقف وجوبه على العتق وهذا لان القيمة في العقد الفاسد كسب
 بعض العبد اية مقبوسا في الكتابة لا بعد العتق فيتوقف وجوبها على العتق كاستحقاق العتق على
 على اداء القيمة التي يجب بعد العتق واراد العلم بان مقبوس فخر وعلم اني لو ستر ما اورد ان قيمة المهر
 ويعتق باء القيمة قال في شرح هذا الحكم الذي ذكره ظاهر رداية عند علمائنا فليطهروا انه لا يوجب العتق

[illegible][illegible]

الكتاب وينصرف الى الوسط فكذا يصح استثنى منه فلت لو كانت هذه استثناء للعبد الوسط
 الى ان الدين ركني القدر على ان الدين لا يقد رتبة العبد الوسط فصحي ان الدين الى
 الدين ما سوى قدر رتبة العبد ويكون رتبة العبد بها ما رتبة العبد لا يقد رتبة العبد
 عن رتبة الدين الى رتبة الدين على رتبة العبد الوسط فكذا لا يقد رتبة العبد
 منها ما يقد رتبة العبد وهذا ليس من رتبة العبد بل من رتبة العبد الوسط
 جميعا فالادق من هذا ان يقال ان الدين ركني القدر والعبادة الوسط
 فيقسم على رتبة الدين ولما ان العبد في المعاد من رتبة العبد والقدرة على المعقود عليه
 الصحة المراد من العبد على رتبة الدين فان رتبة الدين ان الدين ركني القدر على رتبة العبد
 وعن رتبة الدين الى رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 نعم كذا لا ان الدين ركني القدر على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 وكذا رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 البيع لم لو ان كذا رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 القدرة على التسليم واذا كان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 وظني ان السؤال غير متصور لان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 يتبين ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 للمعين جزم العقود عليه والاخر كذا في جميع المعاد على ما قال في الكتاب من قوله ان رتبة
 على شئ بينه لم يكره فانه باطلة بقتضى ان لا يجوز ان يكون رتبة الدين على رتبة العبد
 لا يقد رتبة العبد لان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 اصله في رتبة الدين فان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 كذا وليس رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 معين وقد سأل في عدم رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 او ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 المقتضى في رتبة الدين فان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 من رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 السادة وان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 في البيع ايضا ثبت بكون العبد على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 من رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 من رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد

خذاف الى اوله ثم جازا البيع معا اذا اتى مع الدين ان الدين ركني القدر على رتبة العبد
 عند البيع على رتبة الدين وان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 في رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 الا ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 بالبيع لانه اقوى للملكين او المعقود وهو العبد ورتبة العبد وسبب رتبة العبد على رتبة الدين
 والكتاب على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 فانه رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 يستثنى رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 فانه رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 منها رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 في رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 جعل العبد رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 لم يكره وكذا رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 الرتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 وقع كذا رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 وهو رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 عطف رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 عليه رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 لانه لم يوجد رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 معين معاوضة لوجود العوض من الجانبين وتبين عطف رتبة الدين على رتبة العبد
 بغيره لوجوده في المستقبل وفي رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 العطف في رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 حتى من رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 ان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 احد من رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد
 بخلاف ما اذا كان رتبة الدين على رتبة الدين فان رتبة الدين ركني القدر على رتبة العبد

[illegible]

الحق بالذبح احكام ان يتاخر جهة الكتابة قد نسخ الكتاب برضا فلا ينعى الكتابة في حق
 ما في حق ولا في حق الكتاب في حق من كان له بدل الكتابة في حق من كان له
 البقية وكان مؤخر وفيه سدة الاكتساب حيث يقع الغاي في بدل الكتابة كونه
 وسادة الاكتساب فيه مكانه بنا التغير على ان لغايب ان بدل الكتابة يكون اكثر من معنى قيمة
 في حق منها في حق صورة طاهر لان معنى قيمته وان كان قبل فربما فيه الاكتساب ورواد بدل
 الكتابة وان كان كثر فغير اسد ذلك فقلما كانت الغاي في حق غير طاهر التي في جميع صورها
 تبصر من معنى معين كما في باب البعير في الخ في مسئلة ما اذا قال له عتي حزان من بيع العلم له
 ناهي ان اذ صحت عام لم يفت عتي عند أبي حنيفة وابي يثر رحما له لانها قد تمت على المعنى لان المقصد
 منها في الخ لا اثبات الضحية لانه لا يطالب لها فصار كما اذا شهد وان لم ينج غايته
 من هذا المعنى مما يحيط عالم الشاهدين ولكنه لا تغير من في وفي معنى ما كان الغالب في المعنى
 لا يكون مبنيا على غايته دون الدليل او انما الحكم على سم من غير تفرقة بين في في حق من
 غير من عليه بغير معنى معين كذا هنا لما كان الغالب عدم بدل الغاي في حق من طهر حجير
 في حق تبصر وفي شرح بان في تحريمه وان يكون اكثر من ايسر اعتبارا بل واقفا
 كونه ما اذا كان فيه غايته وان كان في جنس المال فقد لم ينفذ فان ثبت ما وجد فغير
 الوجه على تجري الاتفاق قوله وجه ان الاتفاق لما يجري عنده في الشان ريقا في الكتابة في حق
 كما كانت حجير ان ايسر في معنى قيمتها بسدة وفي جميع مال الكتابة سبعة ماخذها فان كان
 عتي كذا في حساب باحد البدين في الحال اما بدل البدين فلكونه عاما وانما بدل الكتابة فلضرورة
 بدق رتبة فلغاير في التغير ثم يست كل التغير هذا الوجه فيما كان بدل الكتابة قبل ذبحه و
 البدين كثر بعد ما دفع اياه بخار اقل ما قبل فلغاير في التغير ثم يتاحيل في كتابة ليس يلزم
 عندنا انما يكون الكتابة مؤجلة وجب بالتعيين ان قل اذا كان مال هو بدل الكتابة لم فيه مع كونه
 فيها سدة الاكتساب بخلاف المعنى في حق فانه مع كونه كثر ايسر فيه سدة الاكتساب فغير الغاي
 في جانب بدل الكتابة فلما وجد للتغير حنيفة وغايته بخير اذا كان بدل الكتابة اكثر من غايته في جانب
 بدل الكتابة وان كان اكثر فيه سدة الاكتساب وغايته في حق من كان فيه سدة الاكتساب فغير
 فلتاخر بها من دون ترجيح للبدين اعتبارا في المعنى في الحال لان الغالب ان يجل بدل الكتابة مع
 وجه المعنى في بدل فغاير في حق في الحال يستدرك بينهما فالوجه هو ما ذكرنا ان الاتفاق
 ما يجري عن معنى في الشان بعد وقد بلغاها جهتها في الشان وفي كل من الجانبين ذبح
 في في اخرى قوله وفيها ان يجل بدل مقابل بل في رقبته الى بغير ما لا ينفذ
 دون بغيره يستحق ان لا يفتى كما اذا ادت بدل الكتابة قبل موت المولى وبغير ذلك
 قوله وفيه ان بدل خ بيا ان كان الكتاب بغيره الخال بغيره كذا بخير ان يجله ووفق رقبته في الشان

واولاده لما شته قبل الموت بالاستناد الى ان الولد حلال موت الغريب فيلحق به وراثته
 كذلك وكذا لا يرث ولد المولود لان قبل ادالكفا ولو استندت لخرجه الى اجزاء لطيفة
 لورثه لان ان يجاب بان العتق في اجزاء الجاني ثابت بالاستناد بطريق الفروق فلما ظهر في
 حق قريب الولد المولود الا يظهر في حق ولد الولد لانه ذلك ليس من حقوق كفاية ابنه فلا يظهر
 الاستناد في حقه فانه ان ادعى حكمه يعتق ابيه قبل موته وعتق الولد في الذخيرة اذا مات
 المالك عى ووافر انت مكانته وحكمه بغيره في افرج من اجزاء صوته حكمه بغيره الولد وام الولد
 ايضا في ذلك الوقت وادامات لاني وفاء وينبغي الولد وام الولد والام بكون الكفاية على من لم يمت
 حكمه بغيره الولد والام وحكمه بغيره المالك على المالك والى صلتى ان الوفا يستند العتق الى افرج
 اجزاء حصة المالك في سحاب الولد المولود في الكفاية لا يستند اية بل يقتصر على الاداء فانما جاز
 الفرق باعتبار اداء اذا مات عى وفا فقد مات لاني فلف لان المال لا يبيع مطلقا بقاء المال
 ولذا لا يبيح الخوم ولا يبيع للميت حكم الجاني وقت الاداء فثبت الفرق في الاستناد وادامات لاني
 وفا فقد صار المولود يبيع مطلقا على حال الغدوم المال ولذا لا يبيح المالك مطلقا على الميت حكم الجاني
 الى حين الاداء فثبت الحكم على هذا الوجه وهو ان يفتى في الكفاية قول من يعتق ابيه قبل موته
 فانه لا يبيح اية حكمه بغيره من قبل الكفاية وكان ينبغي ان يباع بعد موته لورثه المتبوع ولكن
 اذا لم يصر له اية مائة عى وفا كذا في الكافي وقد يسلط بان المالك اذا مات عى اب استراه في كتابته
 فان الاب مكانته بعد موته لا يقبل منه عى ان الاب كان المشتري في ان كلامه لم يدخل في الكفاية
 وانما يكسب عليه حقيقة لصلته بقدر الاسكان والفرق ان الولد كسب المالك بغيره كسب
 المالك بغيره كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 كونا وشركة المالك بغيره كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 فيعتق باده وبغيره كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 الى تصحيح ادائه بعد موته الى الورثة فان قلت ما جوابه عما عساه ان المولى يكتسب العتق لان المشتري
 من حيث انه مائة عى وفا بغيره كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 من المولى على كفاية الولد المولود ولا يثبت الاجل في حقه على كفاية ملكية المالك بغيره كسب مائة عى وفا
 الا عتاق من لوازم الكفاية وانما جاز من السوارض فلو اعترضا كذا فلف في كتابته المولى في حق صفة الاجل وان
 لا يلزم بعد كفاية لزمنا ان حصر كذا في العتاق ايضا علم فيحقق العمل بالبيسوس ثم قل ان يقول
 اذا لم يبر الكفاية الى الولد المشتري في حال كفاية بل كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 اية لزمه ان يكون وفاق للمالك دون سبيل لا يكون ولاد ذوى الرحم المهرم المشربة
 والولاهة للسيد لان كل من المالك والمشتري يفتى بادل البذل الى السيد والولاهة
 لم يفتى المالك بالاداء اية وانه علم فانه لان بالجزء مكر المولى عتق بغيره كسب مائة عى وفا

المالك بغيره كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 في مكر احد الكفاية مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 لحيث في الصدقة المالك في حقه لا يخذله او ما ذكره تعالى ان يقول العتق في كفاية
 العتق في فراق الشرع ولو كان الكسب للمولى ابتداء بيا حقيقة الطابت لمان في يد المالك في حقه
 بعد الجزاء اذا كان في حكم المالك لا يخذله او ما ذكره تعالى ان يقول العتق في كفاية
 لطلاق قبل الاصول ثم وجعوا انهم ضمنوا المالك الذي اداه الزوج اليها لانهم وان لم يبيعوا النفس
 لانه كان وجبا ما شاع حكمهم كذا في المالك عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 فلما شهدوا بالطلاق فقد كلفوا لغيرهم او جيعت اعداء بغيرهم ما قالوا في حقه من عدم
 وقوله عى وفا انما يجب العتاق على من لا يخذله او ما ذكره تعالى ان يقول العتق في كفاية
 واما العتاق على طاعة قدر ذلك للمشتري حكمه لا يخذله او ما ذكره تعالى ان يقول العتق في كفاية
 ما سيبا يكره قوله وان احصى مولى الامام مولى الرب اما يكون المولى اذا مات مائة عى وفا
 لا حصر اصيله قوله وكره دينا ما قال دينا لانه لو ترك مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 في حال احصى مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 ان يفتى بالدية اذا جنى ولد بعد موته على مولى الامام قبل ادائه او ما ذكره تعالى ان يقول العتق في كفاية
 يفتى ابيه في افرج من حصة مولى الامام الى مولى ابيه فيكون القضا بالدية على مولى الامام
 بشرط انه لو عتق الاب بالا وارجع مولى الامام الى مولى الاب ثور حكم الكفاية على كسب مائة عى وفا
 لما جلف ما اذا احصى مولى الامام ومولى الاب بعد موت المالك عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 ميراثه مولى الامام ان ولده مقرر علينا وميراثه لانا لان المالك مات عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 يقول من يقول ان المالك اذا مات عى وفا مات عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 مولى الاب ان ولده بعد ادائه الكفاية مستقر علينا فيرثه مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 بعد موته المالك عى وفا وعتقه بعد الاداء في افرج من حصة مولى الامام الى مولى ابيه فيكون القضا بالدية على مولى الامام
 لمولى الاب وحكمه بغيره المولى وفدكم بانفس الكفاية كونه عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 لمسا دقة مجتهدا فيه فوضح الفرق بين المشتريين لان القضا في المشتري الاول قضا بالدية على
 مولى الامام حيث يوجع مولى الاب اذا عتق بالاداء ميراثه المولى عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب
 في ان يفتى ميراثه لمولى الامام فقد عتق بغيره المولى وانما يضمن القضا بانفس الكفاية حيث
 لا يقرر له الامام الا انفس الكفاية واما قضا بانفس الكفاية فقد صادف قضا في حقه
 مجتهدا فيه فينفذ بالاجماع قوله لانه لا حيث في نفس الصدقة والمالك في حقه
 الاخذ قلت هذا الخلق ما ذكره الامام في الاسلام على البز دوى ان الصدقة
 مع ابتداء قبض العمر قرية مطهرة للمر في حقه الامام فيصير الا و ما خ كالحاد

في حقه المولى عتق بغيره كسب مائة عى وفا اما كسب الاب فلا يمكن ان يبعث كسب كسب المالك بغيره كسب

المستعمل قال النبي عليه السلام يا بني هاشم ان الله تعالى كره لكم مال الناس وعوضكم
 منها حسداً فلو كانت النار تسرل في الامم الماحضة المستغلة منها لغتها وميرورها
 من الاوساخ كالا والمستهلك والجلت لغت الامم بعد ان يثبت فيها بشرط الحاجة والعرض
 كما قيل الميت بالعرض كذا في البرزخ وهو كقطر هذه الغلة ان للثبث يمكن في الصدقة واليه المذهب
 في كتب الطهارة حيث شبه الماد المستعمل بالصدقة فقالوا هو كالماء في ملائكة الطاهر لا يوجب
 السجود الا ان يثبت به فتوى صفت كمال الصدقة ثم لفظ وهذا الشئ الى ان للثبث يمكن في عرض
 الصدقة لا كما قال هاشم قوله لا حيث في نفس الصدقة ان يخطى ما تم ان الفقير اذا اباى في الغنى
 لم يجز له ان يتناول من الصدقة ما لا يتناول في الغنى اذا اباى به الفقير اذا استغنى واما
 السبيل اذا وصل الى وطنه فالغنى بين ما اذا اباى الفقير الغنى وبين ما اذا وصل الى السبيل
 الى حقه مستطير للدم لان يلزم هو اذا تنازل في الغنى بخدا بانه على هذا الطريق كما هو مختار
 بعض مسانيد من ما ذكر في الحديث وقد نفع التصريح به في بعض النواحي وقد ذكرنا في الشهادات
 في حال الاحتراز من سوت اسامة المفسدة من وجوب ذكره في كل كتاب فليكن في كتابه
 عن قول كلك مني ان الكاتب لو اقرضه من الواحدة الحاشية نفسها فغير مستغنى للاجاء
 بالحق ان المولى يملك الكفاية بالحق ملحقاً بمقتضى ما كتب العقد واقفاً للمحتاج فيقول في الحق للمولى
 وهذا يجوز كما اذا مات المورث او المتأجر ولا يستحق من عند الحق حقيقة يورث لان العقد
 مورثه سببه ملك المولى قائم وهو ملك الرقبة الا انه ثبت له نوع ملك الحاجة الى المورث فلو لم يمت
 ملكه لم يملك العقد المورث للمحتاج بالحق فهو له اذا جازى العبد فقام بمولاه ولم يعلم
 الحاشية ثم نحن ما نريد ان يكون من العبد من جهة التقييد بقوله ولم يعلم بالحاشية انما رايه لو كان مالاً
 فالحاشية غير هذا وكذا في الاقضية ما يقدّر على ان الخياشيم والعصاين واحد حيث قال ولهم ما يبيع
 ان يكون كاتب على الخياشيم وهو يعلم ثم نحن فان كان حوصم قبل ان يبيع ففصل الحاشية بالدية ثم نحن
 لم يبيع ففصل الحاشية من المورث قد سكت فيه بالحق الاقضية وان لم يخاصم فيه حتى كان له ان يدفعه الى الدية
 لم تمت على سبيل الاحتكام لاحتمال ان ارتفاع حوزة الدية بالحق وروي عن ابي يوسف انه يبيع الحاشية
 بكتبة الدية عند الدية باعتبار زوال اليد واليد اما تفوق بسبب جديد كما ذكرنا في باب
 حاشية المملوك فلو ان الاقضية ثم لم يعلم بالحاشية حتى كانت فاذا حوصم قبل ان يبيع ففصل الحاشية
 بالقيمة لان الدية تقرر عليه في الحال وعلته بقوله انه لا طائفة وهو يعلم لدمته فيتمتع بالحيثيات
 ان لم يثبت وقد منع الدية بفصل بغيره فاذ علم بالحاشية ففصل قبل ان يبيع ففصل
 بالدية كما ذكرنا في الاقضية ففصل ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية ثم كاتب
 قبل العلم بالحاشية او حاصم ما ثبت قبل العلم بالحاشية فما اذا علم بالحاشية
 ثم كاتب على القاضى بالدية واذا حوصم قبل العلم بالحاشية فما اذا لم يعلم بالحاشية

من سأل عن حاشية المملوك فلو كان له مال فباعه ففصل الحاشية من المورث قد سكت فيه بالحق الاقضية وان لم يخاصم فيه حتى كان له ان يدفعه الى الدية لم تمت على سبيل الاحتكام لاحتمال ان ارتفاع حوزة الدية بالحق وروي عن ابي يوسف انه يبيع الحاشية بكتبة الدية عند الدية باعتبار زوال اليد واليد اما تفوق بسبب جديد كما ذكرنا في باب حاشية المملوك فلو ان الاقضية ثم لم يعلم بالحاشية حتى كانت فاذا حوصم قبل ان يبيع ففصل الحاشية بالقيمة لان الدية تقرر عليه في الحال وعلته بقوله انه لا طائفة وهو يعلم لدمته فيتمتع بالحيثيات ان لم يثبت وقد منع الدية بفصل بغيره فاذ علم بالحاشية ففصل قبل ان يبيع ففصل بالدية كما ذكرنا في الاقضية ففصل ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية ثم كاتب قبل العلم بالحاشية او حاصم ما ثبت قبل العلم بالحاشية فما اذا علم بالحاشية ثم كاتب على القاضى بالدية واذا حوصم قبل العلم بالحاشية فما اذا لم يعلم بالحاشية

حتى كاتب بغير قيمة العبد وان كانت الكفاية لا يفرق في ان حوصم له مال فباعه ففصل
 بالدية في الوجهين وكذا مذكور من حكم جد نجي من قومه ببيع ابي بكر في حوصم له
 فيما اذا كانت بعد العلم بالحاشية وفصل العلم بما اواحدة من بعد ان يبيع في حوصم له
 ما ذكرنا في الحاشية من قوله ان العبد يثبت وقد منع الدية بفصل بغيره ففصل
 للعلم بالحاشية قبل العلم بالحاشية بغيره ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية فما اذا علم بالحاشية
 وكذا ما منع عن الدية ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية فما اذا علم بالحاشية
 فاذ لم يكن مختاراً للعلم وقد منع الدية بفصل بغيره ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية
 بالحاشية وقد ذكرنا في الاقضية ان في حوصم له مال فباعه ففصل الحاشية من المورث قد سكت فيه
 بالحق ان المولى يملك الكفاية بالحق ملحقاً بمقتضى ما كتب العقد واقفاً للمحتاج فيقول في الحق للمولى
 وهذا يجوز كما اذا مات المورث او المتأجر ولا يستحق من عند الحق حقيقة يورث لان العقد
 مورثه سببه ملك المولى قائم وهو ملك الرقبة الا انه ثبت له نوع ملك الحاجة الى المورث فلو لم يمت
 ملكه لم يملك العقد المورث للمحتاج بالحق فهو له اذا جازى العبد فقام بمولاه ولم يعلم
 الحاشية ثم نحن ما نريد ان يكون من العبد من جهة التقييد بقوله ولم يعلم بالحاشية انما رايه لو كان مالاً
 فالحاشية غير هذا وكذا في الاقضية ما يقدّر على ان الخياشيم والعصاين واحد حيث قال ولهم ما يبيع
 ان يكون كاتب على الخياشيم وهو يعلم ثم نحن فان كان حوصم قبل ان يبيع ففصل الحاشية بالدية ثم نحن
 لم يبيع ففصل الحاشية من المورث قد سكت فيه بالحق الاقضية وان لم يخاصم فيه حتى كان له ان يدفعه الى الدية
 لم تمت على سبيل الاحتكام لاحتمال ان ارتفاع حوزة الدية بالحق وروي عن ابي يوسف انه يبيع الحاشية
 بكتبة الدية عند الدية باعتبار زوال اليد واليد اما تفوق بسبب جديد كما ذكرنا في باب
 حاشية المملوك فلو ان الاقضية ثم لم يعلم بالحاشية حتى كانت فاذا حوصم قبل ان يبيع ففصل الحاشية
 بالقيمة لان الدية تقرر عليه في الحال وعلته بقوله انه لا طائفة وهو يعلم لدمته فيتمتع بالحيثيات
 ان لم يثبت وقد منع الدية بفصل بغيره فاذ علم بالحاشية ففصل قبل ان يبيع ففصل
 بالدية كما ذكرنا في الاقضية ففصل ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية ثم كاتب
 قبل العلم بالحاشية او حاصم ما ثبت قبل العلم بالحاشية فما اذا علم بالحاشية
 ثم كاتب على القاضى بالدية واذا حوصم قبل العلم بالحاشية فما اذا لم يعلم بالحاشية

من سأل عن حاشية المملوك فلو كان له مال فباعه ففصل الحاشية من المورث قد سكت فيه بالحق الاقضية وان لم يخاصم فيه حتى كان له ان يدفعه الى الدية لم تمت على سبيل الاحتكام لاحتمال ان ارتفاع حوزة الدية بالحق وروي عن ابي يوسف انه يبيع الحاشية بكتبة الدية عند الدية باعتبار زوال اليد واليد اما تفوق بسبب جديد كما ذكرنا في باب حاشية المملوك فلو ان الاقضية ثم لم يعلم بالحاشية حتى كانت فاذا حوصم قبل ان يبيع ففصل الحاشية بالقيمة لان الدية تقرر عليه في الحال وعلته بقوله انه لا طائفة وهو يعلم لدمته فيتمتع بالحيثيات ان لم يثبت وقد منع الدية بفصل بغيره فاذ علم بالحاشية ففصل قبل ان يبيع ففصل بالدية كما ذكرنا في الاقضية ففصل ففصل بكتبة بعد العلم بالحاشية ثم كاتب قبل العلم بالحاشية او حاصم ما ثبت قبل العلم بالحاشية فما اذا علم بالحاشية ثم كاتب على القاضى بالدية واذا حوصم قبل العلم بالحاشية فما اذا لم يعلم بالحاشية

انفسا تصحى للمب ولا يمكن ان يجعل الاغناق مجازا في الابرا او لا ملازمة بين الاغناق والاب
 في اصل الوضع وبما نظر اذا نسب للاغناق هذا ليس الا بالاراء يقتضي جيب غير مقتضى الجلب
 ان ارد بالاغناق حقيقة لم يصح يصح لعدم لقول الاغناق من الورثة لا لعدم الملك لم لا يقتصر
 مقتضى مقتضى وان ارد النسب للاغناق لم يكن اثبات الاراء اقتضا وكونه غير النسب للاغناق هنا
 مما حاز في حصول العتق مما قبله لا استلزامه ذلك كما انهم قالوا حصل عتق من قبله ومقتضى العتق
 من قبله انما يراه من بدل الكتابة حيث اراد مقتضا
 اسما الاولان المقتضا باعتبار مقتضى العتق بالبيع في وجه العتق على ملكه في البيع
 اعتبر في قوله اكثر اصحابنا فانهم يقولون تشبيه الاغناق لقوله عليه السلام الولاء لمن اعانك فانه
 صميم وكفى ورث فريضة معتق عليه كان المولى له ولا اغناق كذا في الشرح وفيه نظر لا اكثر
 لا يقولون بالولاء في من العتق نص عليه في الشاهان حيث ذكر فيه قوله في العتق في ما قاله
 معصوم ان سببه لا اغناق قصد هم اذ امكن فريضة معتق عليه لا يثبت الولاء لعدم الاغناق والاولى
 ان يقال في وجه العتق ان الولاء يضاف اليه يقال ولا اغناق ولا الاغناق والاغناق دليل البينة
 في معنى عتق فريضة عليه ولو سلم ان الولاء لها ادا العتق القريب بالارث يثبت لمن اعانك فانه
 يدرج على من جعله السبب هو الاغناق اذا اختلفا في معنى راجع الى السبب هو الاغناق على من يوثق
 العتق من قبله ولو بغير اختيار منه او العتقة على الاول قوله عليه السلام الولاء لمن اعانك فانه
 الحكم على من يوثق يكون معتق ما هذا لا يشك في هو الاغناق لا يعني ان يكون معتق بالاختيار بل معنى
 ان يتحقق من قبله العتق ولو بغير اختيار منه ونحوه الثاني خاصة الولاء الى العتقة حيث قاله في الشرح
 والاغناق دليل السببية بالورثة كان الولاء له قوله وان كان الولاء في صورة الورثة بالاعان
 كما ان الله اذا كان هذا ابتداء ودليل على قوله في العتق وان كان على الاضداد كما ذكر
 في الشاهان من نفعه لانه عتق على عتق الام مقصودا فخرق هذا بين الولاء العام وبينها
 عدا غناقا والاول الذي يعلق عدا غناقا فاحتمل الاول معتقا قصد الثاني نفع الام فخرق
 الاداء كيد لا يقتضي من لايته ولو فخرق وبني عليه الا ان الولاء لا يجرى في الاول الى مولى الاب اذا
 اعان في الثاني محرم كسبه ذكر في كتاب الاغناق ان ادا العتق حاملا عتق على ما سعاد من مقتضى
 ما هذا مقتضى من ان يعلق عتق باغناق الام تبعا مقصودا على ذلك ما تقر به هناك انه يقتضي
 من لا يجرى في الاول ولو كان غنقه نفع الام اذا عتقت ومن لا يجرى في الاول ايضا هبة ان ارد
 بما قرى قوله عتق مملوكا مقصودا لا يحتاج الى عتاق على من عتق كمن عتق لا يقتضي التام حيث
 قال عند قوله نعم اذا العتقات الشرعية فكلمة الثانية في الامانة بشرى الى الاولاد هذا طمس
 وانه قد تم الاغناق للاب الاغناق انما يجرى في السرة فيها اليه لا مقصودا وهكذا ذكر في الدوايح في الجواب لما
 من قبل في سبعة في مسألة انما كون الام هل يكون ركون للحمين حيث يوثق باغناقا فاحتمل من مقتضى

وسائر

وسائر ان شاء الله وجوابه ان لكل جزء من حيث انه يفصل منها بالعرض ومقتضى تفصيل
 ويتعدى بعدا بها وتقسيم على من حتى حيوة نفسه لا يجزى حتى جيب له دين على من حيث انه
 جزء يعتق باغناق امته اذا كان في بطنها عند اغناقا مقصودا لان اضافة الاغناق اليها اضافة
 الى جميع اجزائها ومن حيث انه نفس على من يعتق باغناقا تبعا بطريق السراية فان قبل بانه يعتق
 مقصودا فله وجه كما ذكره هنا وان قيل بانه يعتق تبعا وبطريق السراية كما ذكر في الاغناق والربايج
 فله وجه ايضا كونه مقصودا باغناق يقتضي ان لا يجرى وله الى مولى الاب وكونه تبعا يقتضي ان
 يجرى قلنا لا يجرى ولا يسلط الاموال الام بالشكر في مسألة الربايج ايضا لا اضبط لان جهة طريقتي
 يقتضي ان يجرى يكون الام وجهة الصالة يقتضي ان لا يجرى حياها هذا ولكن نقول ان يقول فلي
 هذا لو ائتمن الاب او الام اغتقت الام وهي حامل وجب ان يكون الولاء للمولى الاب لان جهة كونه مقصودا
 باغناق يوجب ان يكون الولاء للمولى الام وجهة كونه تبعا يقتضي ان يكون للمولى الاب والاصل كون
 الولاء الى الاب لانه كان نسب فلا يعدل عنه بالشكر قوله فان اعانك العتق من الاب والابنة في مولى
 الام لما ان الاصل ان يكون الولاء للمولى الاب فان قلت الجواب لما يثبت عند العتق لعدم الولد
 عند الاغناق ولم يثبت بهما لا يجرى ان بلد اكثر من ستة اشهر من وقت الاغناق فثبت لغير
 بالشكر قوله الحادث لضاف الى اقرب الاوثاق فيكون الاصل عتق الام فثبت لغيره في
 الشاهان وفيه نظر ما ان المصلحة الرجعية ادا او كذا قلنا ستة اشهر من وقت الاغناق فثبت لغيره في
 العتق بعد العتق فكل رجعة واحتمل قبل الطلاق فكل يكون رجعة ولا يثبت الرجعة بالشكر
 وقد بين ان الطوق حادث مع ذلك لم يفسد الى اقرب الاوثاق هو ما بعد الطلاق متى يكون رجعة
 فلابد من وجه الوق وقوله الوق يخرج عما ذكرنا في باب ثبوت النسب من كذا الطلاق فثبت
 وجه او ان الحادث ان كان يضاف الى اقرب الاوثاق واحتمل حدوثه قبل كذا مات والرجعة
 لا يثبت مع الاحتمال حيث يعلق به لعل وانه لا يثبت مع الشهادة كذا الاغناق مقصودا او تبعا
 فانه يثبت فيه شبهة فلا يمنع من الاضافة الى اقرب الزمان في حقه مع يشكل بان هذا يشك في الاثبات
 الاغناق لانه الحادث انما يضاف الى اقرب الزمان باعتبار الحاجة هنا الى اثبات الاغناق في الولاء
 لابي فالاولى ان يقال ان الاصل ان يكون الولاء لاب لانه بمنزلة النسب والنسب الى الاب لان
 الاغناق الولد مقصودا اذ ينجع الولاء مما ادا ولدت لاكثر من ستة اشهر وقع الخط في كونه مقصودا بالعتق
 فله يثبت المانع بالشكر والوجه للرجوع هو عتق الاب فقد خفق في حمل قوله وبعد الطلاق الرجعي
 لما لم يصحرا جعلا بالشكر فاستدل في حقه النكاح وفيه بحث لان الاحتراز من ضرره من احصا
 ان كان ينجع الاضافة الى ما بعد الطلاق فلا يوجب الاضافة الى حقه النكاح في كونه مقصودا من يكون
 الطوق قبل الطلاق او بعد كذا رايه المسمى في باب ثبوت النسب من كذا الطلاق حيث قال وان حادث
 الرجعية بالولد لا قبل سنتين بانه من زوجه لا انفساد العتق وتثبت نسب ولذا هو الوجه في النكاح في الوق

والا يصير اجماعا على حمل العلق قبل العلق وكما قيل بعد فلا يصير اجماعا بالشك هذا الفظه قوله
فان كان للمحقق عصبته بالنسب قبل بالنسب احراز في العصبه السببه وهو مولى الموالاه فان
المحقق مقدم عليه كذا في شرح الكفر ولا يقال كيف يتصور ان يقدم المحقق على مولى الموالاه للمحقق
وساكنه المحقق ليرى ان يوالى احدانا نقول طاز ان يكون لرحل مولى العتاق ومولى الموالاه بان
سكنى كما في عصبته ثم اسلم النبطى والى رجل ولد له اولاد وكان اولادها الموالاه دون موالاه
لولا العتاق على مولى الموالاه على ما تم تغيره في الكفايه بدليل الحديث الثاني قلت وفي قوله على السلام
كنت انت عصبته اشارة خفيه اليه والى ان كان المنسوب ان يقول كنت انت وارتبه قوله
وما قبله اي وما قبل قوله وان لم يكن له عصبته فيزعم للمحقق اذ لم يكن هناك صاحب فرض وهو حال
سوى حال الفرض وهو العصبه كالباب اما اذا كان له اي فلصاحب فرض ذى حال الباقي بعد فرضه
ولا يثنى للمحقق لانه لا صاحب فرض في حال سوى حال الفرض عصبته على هذا المحقق قوله ما روي في
قوله فيزعم للمحقق اذ لم يكن هناك صاحب فرض وهو حال واحد فله ان للمحقق الباقي بعد فرضه اي
فرض صاحب فرض في حال واحد لانه عصبته اي لان المحقق عصبته على رويان قوله وم لو كان ولم
يترك وارثا كنت عصبته وهذا الوجه لانه علق قوله فله الباقي بقوله لانه عصبته على رويان وهو
اشارة الى قوله كنت انت عصبته فمما يقطع بعصبته المعنى الثاني واما جعل قوله على رويان متعلقا بقوله
فيزعم للمحقق على معنى ان ميراثه ثابت لرحل ما روي في عصبته جدا ولا له لو كان المعنى اذ لم يكن هناك
صاحب فرض ذى حال سوى حال الفرض وهو العصبه لم ينجح الى هذا التاويل
اذ لو كان صاحب فرض وهو عصبته لا يكون ميراثه للمحقق معلق على عدم العصبه فلو كان
ميراثه بعد وجود صاحب فرض هو عصبته لعدم الشرط لكان تعليق الميراث على عدم
وجود العصبه معينا على التاويل قوله لانه من الموالاه اما ما علق او اعتق من عتق
او كاس الى الفا قال ان التاويل العقله من غير العقله كذا قيله في شرحه لانه هذا الوجه
انما يستقيم ان لو كان المراد بقوله ما اعتق النساء وليس كذلك لان الموالاه لا يثبت باقتداره
يثبت باعتاق انكلام مكسبه النساء والرجال وغاية ما يقال ان كذا ما يثبت لمرأة الجواري ما لا يثبت
ما لا يثبت في الغالب الا لو اراد ما لا يثبت في العقله من غير العقله من عتق او اعتق او كاس الى الفا
اعتاق الجواري يكون طر عتق من العتقه معتقا بغير عتق من العتقه فطاز انما فتن في السرايه
في الرجال من النساء على الرجال فاستعمل لفظ ما عتق من غير العقله ثم الكسبه اللطيفة في استعمال لفظ
ما دون من هو النسبة على الاول الى حال النساء ان يفتق من جسد من الانبياء جديدها جازنا الى اصل
الذي هو مستخدم في استقراء من العتاق وقت ما ينصر بخلاف القياس لما في العتاق اليه واما ما ذكر
في الثاني اننا جيل الذين تاجرهم للعتاق للاستقراء فيه فلهذا ذكرنا في التوضيح في الكفايه ان
ار وقت لانه عتق ما دون ما قلنا اذ ان القامى الصغير او بغير بيع ويشترى مسك لا يكون ما دون

مع ان القامى ان ياول ويتم ويبيع اجيب بان سكوت المولى لما جعل اذنا دفعا لغيره في عتاقه
فان الناس يمتدنون بسكوتهم على كونه ما دون ما منه اذ العادة جارية بالمنع اذ لم يكن المولى واغتيا
وله ولاية المنع والاذن البتة بخلاف القامى فانه لا يثبت له الولاية الا عند عدم والى اخره فلا يكون ذلك
فلا يثنى الناس لولايته حتى يمتدنون بسكوتهم على اذنه فيقتصر واهم ما قيل في الجواب من ان الاذن
من القامى قضى القامى لا يثبت بالسكوت ففيه ضعف كما هو يعرف بالتأمل قوله لان كل من رآه بطينه
ما دونه في حال العادة جرت ياذن من لا يرضى تصرفه من رآه عليه ولو رآه اذ انهم جعل سكوتهم
ادامه له دفعا للغير ومن اشترى ما كان منفق دون ذلك اطمع منه شيئا يقول كذا في الحاشية
ان المولى ربما يوافى ببيع شي من املاكه او بشر شي ويكون هذا مستحدا مما به اذا ما يمتدنون به
في اذن يكون سكوت المولى اذ اراه ببيع ويشترى دفعا بغيره اذ امره به باخذ امه بذلك
لانه غارانه اذنه في التجار حتى يصير ما دون في التجارات القدر ان يكون السكوت معنويا بما رآه ببيع
ويشترى وقد قامت الغواين على انه يفتقر في طريق جارة لا خدمته قوله ونهائه اسقاط لفق وذلك
لا يثبت السكوت ايضا اسقاط عند جديده كذا في الكفايه في احوال الوكلاء حيث قيل
لمجد حرم الله ان الوكلاء احد في لاه وفيه المانع اما الوكيل يفتقر لمعاني فائدة به هذا الكلام مع ان
الوكاله انما خفقه الموطر عند من جعل اسقاطا فليس قوله فلا يفتقر لغيره دون قوله فان قلت
اذن له ان يزوج امرأة بعينها لم يملك العبد ان يزوج غيرها بل يخصص الاذن بالتجارت بالحق
قلت السكوت يفتقر لملكه لانه لا يجوز الا بولي بالولاية نفسه او غيره عليه والرق خيره
من كونه هذا للولاية على نفسه تايبا على المولى في السكوت ولهذا يخرجه على السكوت فاما هذا التفتقر
بغير ملك المولى عليه ان لا يملك المولى البيع والشراء مدونه اخصان فكل من اذن في التجار
استقرا حقه اذ ان في السكوت اذنه فلا يبيع لان تفتقر العايب على قدر اذنه الاصل كذا في شرح
قوله غير ما اولا فقلت المولى لو ما شرع في العبد عند حضرته مع رجال آخر واحد جاز لا يقال
كلام المولى المنسوب الى العايب غير معلوم واما ما ينافاه لو كان ما كان للسكوت بل مملوكا يبيع ان
لا يبعد لخاصه بقتله كذا لا يبعد شرعا بعد العتق وذكر انه الاصول ان الرق لا ينافى ما كونه في المال
في السكوت والدم والحقيق الا يرى ان لكاه منعقد في اذن المولى حتى يثبت على الشرع عند
السكوت دون الاذن ولذا لو اختلف المالك على الاجازة ينفذ واما ما يوقف على اجازة لان السكوت
لم يشره ظاهرا في غير في اجاب بدور رضا المالك اذنه واما ملك المولى احسان على السكوت لانه فيه
مخصص ملكه من الشراء في ام الدم والحقيق فلا يكون ما يبيع المولى في السكوت
ما يكون ثانيا عنه في ام الدم والحقيق الا ان يثبت كل عليهم بان لو كان ما كان السكوت
لما يفتقر اذنه بامر اذنه عيشها بل نعم كالاذن في التجار وغاية ما يمكن
ان يقال ان العبد وان كان يملك السكوت لنفسه ففيه شبهة النساء مع حيث انه لا ينفذ

لما كان المادون في اعتبار شئهم البناءية فلما ان عي المولى اعادة لا يجوز لغيره غير هادون
اذنه احتياجا قوله لا يطلب منه المال ولا يحصل الا بالانكسب ولا يمكن من الاكسب
الا بالتجان لانهم لا يطلب منه الاكسب بالانكسب فكان اذا تاتي التجان كذا في الثاني
قوله لا يمكن من الاكسب الا بالتجان نظرا لان الاكسب لا يخص في التجان فترجع الامة
ايضا من احكامك المروا والنعمة وليس تجان وكذا الكسبة اكتب بالمال ولهذا اهلك
تسويج الامة واكتسب بالمال الذي هو بلك الاكسب فيجب ان يملك المادون الذي صار
ما ذوا ما تملكه اذن الى الفاد ولكن نداول المسئلة بان المادون لا التجان فواسه
ولما ان الاذن تضرع التجان وهذا ليس تجان قلت هذا اذا صارت ما ذوا بالاذن بالتجان
اما اذا صار ما ذوا بالاذن بالتجان واما اذا صار ما ذوا بغيره فليس تجان فليس تجان
العالت جبريلا بلكا فان باب الاكسب وان لم يكن من باب التجان كالكسبة وتسويج
الامة اذا اذنا يوقف على الاكسب لا على التجان خاصة الا بكونه الى المالكين بلكا فان باب الاكسب
وان لم يكن من التجان لا يحتاج الى الاذا وكيفيه مطلق الاكسب فكذا العبد الذي صار ما ذوا بغيره
فليس تجان ما ذوا الى المولى والطلاق المسئلة هنا يقتضي ان المادون مطلقا لا يمكن تسويج الامة
قوله ولما بلك تسويج العبد ليس على ان المادون لا يملك الا بالتجان وليس بناء بيد جواز
ان لا يملك تسويج العبد وملك تسويج الامة كالمالكين فانه لا يملك تسويج الامة وان لم يكن تسويج
العبد تسويج الامة والى الوصي ذكر في المالكين لهما ولاية تسويج الامة فجاز ان يكون في المسئلة
روايتان او كل ما اطلق في المالكين عن قيد اطلاقه عن المطلق المذكور ههنا ويكون ما ذكره هنا
بما لا يمكن المحل وتقيدها كالمالكين وتقيدها كالمالكين المطلق كذا في بعض الشروح وجاز ان يقال
لا حاجة لما ذكر في المالكين ان لهما ولاية تسويج الامة كانه اراد به تسويج امته عندئذ اما في الشرح
وما ذكره هنا على المطلق اراد به تسويج امته من غير فانه لا يجوز عندنا في حقيقته ويجوز دون
على ان يوسع انه جاز فيكون المعنى على هذا المطلق العيني المادون والمصارف او ان يوسع كونه جاز
في تسويج الامة من غير ذوات والاب والوصي في تسويجها من غير قوله لانه ليس تجان اذ على التجان صارت
المال بالمال وقد يقال المادون مملكان باخذ الارض من ارضه لان فيه يحصل التسويج مع انه ليس بمال
المال بالمال قوله وابدل فيه معايل تسكر الخ فان قلت ان ابدال فيه معايل تسكر الخ استداء
فاما بعد الاذا اقتصر معايل بالرقبة ويتصل من فكر الخ اليها كافي الاجان فيكون البدل استداء
معايل ليس ثم يتصل منها الى المنافع عندئذ فيجب ان يكون معايل بغير الخ استداء
لما وجب ان يكونا خان كذا في قوله فليستنا ولما مطلق التجان ويقال ايضا الكسبة ليس بها ذلك
في الحقيقة بل هو مقدرم فلا بد من مطلق التجان نعم ليطر ان البدل في الكسبة لو كان معايل بلك
لما لم يقدرا ان حق المولى المالك لان ما هو بل بغيره كذا في قوله فليستنا ليس بها ذلك

كسبة

خفيفا لما ذوا في هذا المعاملة وحيت يسقط ابد عند انفاق نهم في جعل ابد عند انفاق
التي هي ال فكلان تجان قوله لا يستره محض ان ابتداء والا فلو معاودة انتها فلا ينافي ما ذكر في كتاب
الهيئة من قوله والوصي تترى من وجه عقد فنان من وجه وما قد قيل باب الوي ان الاذن انما هو اذن
معاودة انتها قوله ان ان يدن اسمه من الصمام او فسخا فيكون له وجه ويجوز ان يقدرك
مقدرا فيكون البوة للمولى فيما يقين التجان سرقا فيما بينهم وفيما بعد سرقا فلك خلاف الصلوة
فانه قد ركدك ما دون الدرهم لان النصف ما دون الدرهم مكر وهذا القدر جري التعارف
يجوز من المولى العبد فامكن العبد بين واما الا هذا وانما قد الضيافة لا يمتد ما دون الدرهم
و شاجر عتاج ابيها ففوض تقديره الى من ثم انا بلك تحبته اما ان كان عتاجه في وجهه
بالذهب والفضة والمنة والطين والطينة والطينة والطينة لان العرض في هذا الماكول في وجهه في غير
الفتوى وبهذا العلم ان الماد بالصلام الدنيا كذا في قوله وان البسمة الهدية هو ما يود سرقا في وجهه في غير
قوله ما حبط التجان انه فيهم التاد وتشد يد الجيم جمع ههنا جود قد خرج من عرض اللؤلؤ هذا الماد حسان موضع
بكسبة والجيم الخلف محمد كمال وانه بعيد لان اسناد هذا اليه باباه الخلف ما يكون من التجان
لان التجار من بعد الصمام او اجمع من بعد بعض فاعل انما ينفذ العتاجه كمن بعيد فانه في نفسه
بيان محتمل للفظ وان كان بعيدا و- ويندم العتاجه في وجهه بدول انبيع في ملكه فان قلت ذكر
من بعد انه ابتداء بلكه بالاستيفاء فلو كان المبيع الذي هو كسب العبد باقيا كيف باع العبد
قوله جاز ان يكون المبيع الذي يشره العبد واذن ثمنه ثم قبضه المولى ولا بد من على العبد ثم ركبته
ويكون بيعه فانه اذا كانت حال المبيع هكذا لا يوجد المبيع من يد المولى بدون القدر على مبيع
ادام يكن له كسب كذا في قوله لا يقال دخول المبيع في ملكه لولي على هذا الطريق هو موه قد يستره
صراويل في ثلث الدين بركبة ايضا موهوم فقد لمجعة الدين وقد لا يلقى فاندلم بعد العتاجه موهوم
بعد النفع الموهوم وفي المسئلة فان قلت لا نسلم دخول المبيع في ملكه كسب وملكه ثبت عندنا
العبد عن حاجته ومن حواجه قضاء الدين ولم يقص قلت لما معلق الدين بركبة العبد
فراء المبيع عن حاجته وموقفه الدين فيمكنه لولي هذا العتاجه وجهه لا ما ستم قوله لما معلق
الدين الى وكل ان كان في المعلق فالدين لا يتعلق بالرقبة مادام الكسب قوله لا لولم يمكن
في غير عليه فلا يحصل كسب حله لا شيئا بلكا لغير ما حق استعها المادون المادون مما يمكن
من افعال هذا الحق بالي ولا يسترهم وجوابه ان حق الاستعها وان كان لا يملك المجرع والمادون
يطلق المجرع ولا يمكن العبد من التجان بعد جمع ونوع التجان المبيع وانما هو ان ما يمكن من فضايل
من المان بالتجان اوقف منه باهتسها فلو لم يكن له اذ قبله مسئلة حجر عليه موهوم ونوع ضرر بالوما
قوله لا يبيع المبيع فان المشرع اذا علم ان ساعا ما يبيع عن الشرع لا يقال انه ساعا في العتاجه بل
الفرق هو انه في بيع المبيع لان دين النفقة قلما يباع الى ان لا يبيع الكسبة وقبضه في بيع المبيع لان الامتياز

الامتنياز

فوجهه انه قد تغير او بعث ثم خلقا قبل الدخول لم يرجع اليها سني ان ذلك هو ان منقذ
في قصة برون اما بالنظر اليها فلا يميز من غير اختلاف الايمان في وان المصنف
ابدا في فيه الشارح الى ان اقرا بعد الج لا يميز في اسن ملك رقبته حتى انه اذا لم يفت
ما في يد مما عليه من الاقرار لا يتبع رقبته فيه اجماعا ولكن من الافراد لما كان باعتبار اليد
لم يبع اقرا في رقبته لان رقبته ليست فان قلت كذا ملكه مات في رقبته هذا ما يحتاج اليه
ان هذا الافراد لا يتبع رقبته قلت و رقبته قيد اتفاق في طريق قوله وان لم يكن الدين محظا باله
نظرة قوله وربما يملك الثاني في جوارحه من انسا بكم الذي دخلتم بين ما لم يكونوا د علم من
ملا في ج بكم من قوله خلافة فان ظهر المولى كيف يملك من العبد رقبته خلافة العبد
ليس صديقا بجل للملك مستحق كنه اهل للملك يستقل الى ان اذا ادعى في حاشية وهذا ان العبد حيث
انه ادعى من غير من حيث انه مال مملوك خلقا خالصة لم يكن صديقا معناه يملك مستحق
علا بالمعنى كذا في الثاني وهذا لما كان الى ان العبد ملكا مستقلا و شار في الوفاة الى ان
لا يملك صلاحا حيث قدام قيل للملك في باب الشر يثبت للموكل من يتقل منه الى الوفاة والحق
ان المولى يثبت للموكل بعد خلافة عنه اي بدل عنه اعتبارا لكل السابق ما نصبت
نمت وبضاعة فان المولى العبد في الملك هذا طامه ووجه الاشارة الى ان هذا قد علمنا
الارضية في اثبات ملك العبد والتصرف ويؤيد ما هو من سبل مال ويجعل الحاشية في عدم اثبات
ملك الرقبة فلا حاجة هنا الى اثبات ملكه يستقل في الرقبة فلا جهة الارضية وقد كنت موافقا
اثبات ملك العبد والتصرف فالاولى ان يقال ان الملك يتصور للمدين حيث ادعى وهذا الذي
التصور يكتفي لشئ الملك لغير خلافة او نقول اصل المكين وهو ملك التقوى المقصود من ملك الرقبة
ثابت للعبد فيتم ذلك من غير ثبوت ملك الرقبة له قوله فاذا اعق المولى المأذون وعليه
ديون مستغاة جاز لان ملكه فيه باق والمولى ضامن بقيمة اللوغا وتعالى ان يقول او اعق
المولى العبد الثاني مع العلم بالجنسية كان محتملا للعبد فيقال ان من المقتول لانه لو قد اعاد العبد
وبالاعتاق قد ختم بالعبد الغدا فيقال بالارث وان كان قيمة اقل من الارث المقتول
وهنا لو اعق العبد المأذون المدين مع العلم بالدين حيث عليه قيمة العبد مع انه لو احصاه قد
لغاه مما بقضاء الدين دون ادا قيمته فوجب ان يكون بالاعتاق محتملا للمدين ولو اخذت الدين
فالقول بتراعق العبد الثاني بعد العلم بالجنسية واعتاق العبد المأذون المدين مع العلم بكونه
مدين يضمن حيث ان اعتاق الثاني يورث الارث على المولى واعتاق المدين يوجب قيمة المدين لا يورث
مع ان الاعتاق في المستلين اختار الغدا وهذا المدين بقضاء الدين كما ان هذا العاقل يورث
المقتول سطر وجوابه ان الموصي الاصل في جنسية العبد خطا لما هو ان شئ من قولنا جعلنا
للمولى ولاية الوقع غير زاعى استبصاره فاذا اختار ان يكون العبد له او يبدل الذي مر فربما كان

فوجهه

فوجهه ان الغصب لا ان الانتزاع من يد الغاصب مستر بالرفع الى الحكم وعرض الحال على الامانة
فم اذا كان الغاصب مؤثرا كانت له بيته عادلة عليه فاما اذا كان لم يكن وجب ان لا يبق الاذن كما
لا يبيع المصنف في يد الغاصب اذا كان في طاهر الرواية وذكر في الذخيرة الجواز في باب الغصب
على التخصيص فقال ان يبق للمالك المكان الاذن كان الغاصب مؤثرا او كانت للمالك بيته ماضيا
عادلة لا يبيع استواء الاذن لانه اذا بقي المكان الاذن كانت ولاية البيع في وصية وكسب والغصب
ومن غير حاجة فيصير الاذن خلد كسقي وان لم يكن للمالك المكان الاذن كان الغاصب جاحدا
ولم يكن له ذكر منه يبيع ابتداء الاذن لزوال ولاية البيع في كسب و رقبته فيمتنع تعاد الاذن ايضا
هو لا يبيع المولى على عين فان قلت انما يتوجه لعدم الفاسق والغاصب من ضمان جوده حيث
ياخذ المولى الممنوع كسبه بعد ان لم يكن له ذلك قلت بل انما يتوجه لان ذمة العبد ضعيفة لا يقبل الا
في حق المولى لا بعد ان يعلم به رقبته وكسبا به وضم ما اليه الرقبة اليها متخذ في حق دين المولى يكون
الرقبة مملوكة له فشرطنا بقضاء دينه في ذمة العبد تعلقه بعين اعيانه مكان تعلقه بالرقبة
في نقصان الذمة فلم يبق التعلق بالعين بق الدين قوله لان يد المولى في رقبته مغيرة به
فان قلت ليحل ما اذا استودع عبدا رجلا و دية ثم مات لم يكن له لولاه ان ياخذ الوديعة بانه
كان العبد او يحج داه عليه فلو لم يكن ليد المولى را عتبارا لما شرط حضرته بل جعل وجوده وعدمه
بغيره فلم ان بين اعتبارا وان كان محتملا راقلت تلك المسئلة قوله ذكرنا تاويلها في الذخيرة
فقال وهذا فام يعلم المودع ان الوديعة كسب او مال للمولى اما اذا علم انه كسب العبد او مال
المولى فلو لم يكن ان ياخذ كذا في الذخيرة ليحل بان المصنف قد فسك المسئلة الوديعة في كتاب
المضاربة على ان للعبد بدمية حيث قال واذا اشترط المضارب رب المال ثلث الربح وبعد
ثلث الربح على ان يعمل معه وينفق ثلث الربح ونحو ما يرا لان للعبد بدمية مغيرة خصوصا اذا كان ماذنا
واشترط العمل اذا ناله وهذا لا يكون للمولى ولانه اخذ ما اودعه العبد وان كان محتملا راقا كان
كذلك لم يكن مانعا من التسليم والتخلية هذا طامه فلو لم يكن مسئلا الوديعة دليلا على ان للعبد بدمية
مغيرة لم يستقم هذا التعليل في المصنف اصلا على ما ذكرنا ان اذا لم يكن المودع عالما بان مال المولى
او كسب العبد لم يكن للمولى ان ياخذ من يرضى كفي لاثبات ان للعبد المحجور بدمية مغيرة ثم المصنف
صرح هنا بان يد العبد المحجور رستم مغيرة وشار في المضاربة بقوله لان للعبد بدمية مغيرة خصوصا
اذا كان ماذنا الى ان لا بد مغيرة والتوفيق بينهما صعب لكان له يد مغيرة في وجه دون
وجه وذلك لانه ادعى مال في حيث انه ادعى جعلنا بين مغيرة في اللفظ والاستحفاظ ومن حيث
انه مال لم يجعل يد محجور الى افعال حتى المولى من الافراد ما في بين المغير على الجبهتين جميعا
فوله لان العبد مستدل بتبذل المولى فلت اعتبره بتبذل المولى في حكم تبذل العبد في حق
الاعتاق ليس وهكذا ذكر في الثاني هذا وقد غرض في باب المهر في مسئلة ما اذا تزوجها على عيني

انما راعى قوله ومنها ذكره باب الوجه بالسكن عند قوله فاذا انفصل احد الابوين
 فذهب الجواب عن ابى يوسف رحمه الله تعالى قوله ان الله الا انه لو كان يراى اولد بينهما
 حيث قال لم ينجس بغيره ذكره اجماعا كما هو يوسف في اطلاق الروايات والتعليق
 من محمد لم ينجس بغيره خلاف احد في اصول الفقه لثبوت الآية وفيه وسد مكد ذلك
 في ان مغل عليه قوله لم ينجس بغيره ما ذكره في موضع في مسئلة ان الحكم بالوجه هل يكون
 رجوعا من لا حيث قال في خبره لم ينجس بغيره بل ينجس باه اختار قوله ومنها ما ذكره في كتاب
 طبع عن قوله قال محمد رحمه الله المال بينهما حيث قال فتقدم قوله محمد ومحمد مع
 تأخير وليست بغيره انما راعى قوله قوله ومحمد في قوله انما لا ينجس على بقوله
 لو لم يصب باقيمة بعد انقطاع ولو كان انتقالا بغيره في غير المسئلة
 فغيره من غيرته في الشك في ثبوتها بشبهة في انه يحرم في قوله القيمة في غير المسئلة في
 بذلك ذلك خلاف ما ذكره المصنف محمد في الفصل من ان حق المالك في غير المالك باق وانما
 منتقل القيمة بالقيمة لانها لا تنتقل لانه مطالب القيمة باصل السبب
 وقد تفرقت في قبيل باب من عي بالقيمة ان حق المالك في غصب ثوبه كونه في عينه
 حتى لو كان عسدا ونكاحا القيمة يكون كغيره في حقه صورة ومعنى ان ضمان العدة
 مقدم على القيمة انما منتقل القيمة بالقضاء وهو مخرج من الحق في غصبه المثل انما منتقل القيمة
 ما تقدم ذكره في سبب و يقطع التكرار في خلاف ذلك لان يقال انما انتقل اليها
 ان الحق في المثل انما منتقل القيمة بالقضاء وفي غير المسئلة في الغصب اراهم ان نفس وجوب
 القيمة بقضاء وفي غير المسئلة نفس الغصب ما ذكره في الفصل من ان الانتقال في غير المسئلة
 الى القيمة بالقضاء وخبر اراهم انقطاع حقه من العين وتقدمه في القيمة ولا شك
 ان القيمة كانت تحت في غير المسئلة نفس الغصب فالحق انما سقط من العين وتقدم في القيمة
 ما تقدم ذكره لان ما اشار به هناك من وجوب نفس الغصب لانه ما ذكره في الفصل من
 من ما استقال معنى انقطاع حقه من العين وتقدم في القيمة بغير الغصب لانه ما تقدم ذكره في الفصل من
 بيان ما مضى من العين وعدم تقدمه في القيمة كيف وقد جعلوا على ان حقه من العين لا ينتقل ولا
 يوجب ما مضى من الغصب وجوب عينه في غير المسئلة في ان اصل الحق في حقه ومحمد رحمه الله بين
 انما اذا انقطع المثل على قوله من يقول بان الوجوب الاصل للغصب بوجوب العين ورواية القيمة
 تضمنت ان القيمة من قوله ما تحت في غير المسئلة بعد تحقق الحرف عن ما مضى من الغصب انما تحت
 في المسئلة المثل عند تحقق الحرف في المسئلة من غير المسئلة في يوم الغصب بانها في الرواية
 في المسئلة يوم قضاء او يوم سقوط الحرف وما مضى من قوله انما يستوى الغصب لان قال
 القيمة ان كانت تحت في غير المسئلة بعد الحرف من الغصب لا يجوز في الغصب بوجوبه

وجوب القيمة لانها هي الاصل فيه يستد الوجوب الى اول الغصب فيعتبر فيه يوم الغصب
 الثاني المثل فلا يتقدم الغصب سببا الوجوب القيمة كما وجد باب ينجس سببا
 وجوب المثل لانه هو الاصل في كسر الحجر عنه بغيره سببا بطريقه خلاص ملكه
 الوجوب الى الغصب بل يقتصر على يوم قضاء فيعتبر فيه يوم العجز يوم
 السبب في حقه القيمة قوله في قوله الغصب استدام على اليد ما اخذت حتى يرد
 الى على صاحب اليد رة ما اخذت حتى يرد والتسليم على وجوب الشرط بهذا المعنى في هر
 وان كان المعنى على صاحب اليد فما اخذت وقيمة ما اخذت حتى يرد بالتسليم على القيمة
 انما يجب خلقا عن العين وجوب المثل يستدعي وجوب الاصل في الخطاب توجه
 الى الاصل ثم ينتقل الى المثل والوجوب الاصل الى قوله في قوله وجوب الاصل القيمة
 ظاهره بغيره ان الغصب بان الوجوب الاصل وجوب العين هو قول اكثر في القول بان الوجوب
 لا على هو القيمة في البعض على خلاف المالك كما يدل على ذلك لفظه في كتابه من ان المالك
 الشايع على ان الوجوب الاصل للغصب هو القيمة ورواية العين مخلص قوله لانه فاهرا في التكاليف ورواية العين
 مشكوك كونه في حقه كونه الكمال بوجوب العين يقتضي ان يكون مخلصا لغيره في العين بغيره
 والشيء لا يكون سببا لما ينفك عنه لا يقال ان سبب وجوب رة العين والمناجات انما هو بين الغصب والقيمة
 دون وجوبه لانه في وجوب بغيره مطلوب بذاته بل منه هو الاصل انما كان من قبله لانه ما مضى
 له حجب بقضا لان المقتضيات تلك باو الفهمان مشكوك فيهما من هنا المتضمنان
 والمنفصل لا يملك التمسك ان يقال لا يغزر تلك المقتضيات جعلنا العلة التي هي سبب منتقلة
 ممكنة حجازا عن اجتماع البدلين في ذلك وقد قدر الامكان قوله وجوبها في الوعد بغيره طرما
 سببه تلك ما قبل المقتضى لعدم سبب ضمان وهو التقدي فلم يكن منصرفا
 في سببه ادرك المودعي الى ما قبل تصرفه في بيع المودعي من جهة والرواية محفوظة في المودعي
 وعلى سبب المشتري لم يمتد بغيره من جهة تمت في ذكرنا ان بيع الفول بغيره ما مضى
 حصة من ملكه عند الفهمان ثبت من وقت التسليم والبيع سابق عليه لا يستند بغيره
 بيعه في حال بغيره المشتري فلم يكن ملكه لا يستند الى ما قبل المقتضى ان تصرفه على وجه
 المودعي هو التسليم في ذلك لا يثبت قبل ذلك فوجهها اي وجوب
 الغاصب الجارية واوله ما قال في غير الاسلام في تعليل هذه المسئلة
 ان المشتري ثابت بالقيمة في حال المقتضى ولان المشتري ولو ثبت التسليم في حقه
 الاستهلاك لم يثبت الا بواسطة التسليم ولا سبب الى المشتري لان الايمان لا يثبت
 الاطلاق ملكه في قوله لان المبيع انما يثبت عند اخذ المثل في المسئلة
 من قوله ان كان معه الف بالانصاف في حقه بغيره القيمة انما في ذلك بعد حطائته انما

وفي احد الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينه سئل عن رجل اشترى ثوبا فباعه بثلثي ثمنه
فبكره ما جاز ان يخرجه من ثمنه فاعلم ان ثمنه لا ينفك عن ثمنه بالكلية فلو قطع حق الغالب
فان قلت الشفعة بالشفعة للحا فربحت للكم من الثمن فاذا سلم بمنزلة الاقالة وبها شفعة فباخذ
الغالب النصف بالبيع الاول والنصف الآخر لهذا التسليم اجيب بان التسليم وان
كان كابتداء البيع من المشتري لولا الصورة شبلغ للبيع الاول وتقيده له والحق قد قطع حق
الغالب عن ذلك النصف بالنسبة الى التسليم لانه بنا عليه ومعه صورة وحق الشفعة حق منجز
فيطلب شفعة القضا بالبيع كما يطلب شفعة قوله والشفعة يجب بعقد البيع معناه بعبء الاثر
السبب ان سبب لخصاله بما يشاء وهذا الذي ذكره لخصيب الذي علقته على الفقه وانه
الكم من البسوط والذخيرة والحق وغيرهما قد ذكرنا فساد قوله من يقول بان سبب
تعاله لا غير لانه لو سلم الشفعة قبل البيع لا يطلب الشفعة ولو كان سببها الانقضاء للطلب وجود
التسليم بعد البيع للاختيار لوجود الشفعة بعده في حق حق التسليم كادار كوة قبل الدلو اسفاه
الدين الموجب قبل حله لا قبله فذكر في البسوط انه لو سلم الشفعة قبل التسليم كان باطلا لانه لا يجوز
بالشركة الاستقلال بغير وجود سبب الوجوب لغيره كالاية عن الثمن قبل البيع هذا لفظه المتفق
ان يكون الشئ كله سبب فلا اقل ان يكون جزء السبب كما ذكره في الذخيرة والمخارجات الفارة عنه
السببية اصلها لا يكون كذا في الشرح ويمكن ان يجاب عما ذكر من وجه الفساد بعبء سببية الانقضاء
فقد بان الانقضاء ليس سبب في ذاته بل دفع الباري سواء بما جازة الجار والمارة كما مر وقد وقع الفر
انما يكون عند كونه ولا يلحقه الا بعد انقضاء الشئ فلا يكون الانقضاء سببا الا بعد
البيع مقتضا فيقتصر السبب الثاني به ايضا فلو سلم الشفعة قبل البيع يكون سببا قبل البيع وطلب
لا يحل فيطلب فلي هذا يكون البيع مشروفا لانقضاء الانقضاء سببا لا لوجوده وحق الشفعة حتى يتم
التسليم قبل البيع ثم جعل الانقضاء سببا اولي من جعل البيع سببا اذ لا تأثير للبيع في انقضاء
حق الشفعة فانه مشروعي لرفع زيادة الفقد والفر لا يمتنع الا لانقضاء شئ الشفعة برفعها
مخررا ان بيع قد ثبت له لور حتى ثبت الشفعة وفقدان ثمنه فلو سلمه سفيان بالاشهاد و
به من طلب المواتية ايضا وانما شرط الظاهر ان طلب المواتية وطلب الاشهاد وطلب المواتية
عند فسخ والعقد منقول بالاشهاد واما ما ذكره من سبب بعبء بعد ذلك حق منجز فساد
العقار كما نطق به الحديث فيطلب بالا عراض فلا بد من الاعراض والطلب
ان طلب الاشهاد وطلب المواتية لان الاعراض عن احد الطرفين لورث
شجره الاعراض عن حق الشفعة فيشترط ان يطلب ان يعلم رغبة فيه فلو سلم
يعلم سبب في شئ من الطرفين وقوله وانما يحتاج الى ان يثبت عليه سبب
ولعل على اشهاد الاشهاد وتحتق هذا اللفظ بان يكون له ثمنه تعالى في هذا المتعلق بغيره

اشترى في طلب المواتية لكن عند سفيان ان شاء الله تعالى فلو سلمه لان الملك للشئ من قبل فلا يتقل
والشفعة لا بالنسبة حتى يوقف والحق قد بطل في الملك ببيع المواتية ببيع المواتية ببيع المواتية
بذلك وانه لو كان الملك للمشتري عند بيعه ومع ذلك لما كان عليه ان يخدمه لما اشاء ولا
رضا قوله كما في الرجوع في الشفعة قلت انما يشترط انقضاء الرجوع في الشفعة لا في الشفعة في
اصلها وما مر في حصول الشفعة وعدمه مما على ما مر من كل ذلك مستفاد هنا على ان الشفعة انما تحصل
الرجوع قد ثبت بالبداهة ومن شرط التمسك ان يكون الحكم الاصل ثابتا بالنسبة وانما الشفعة
لواردة في ثبوت حق الشفعة مطلقا عن اشتراطها لا يستلزم زيادة عليها بالبداهة **باب شفعة**
قوله والاشهاد فيه ان في طلب المواتية ليس بالزام ان يمس نفع حق الشفعة انما هو ان الاشهاد
نفي التواجد قوله والاشهاد فيه معتبرة في الشفعة وذلك ان اشهاد الخصم بما يجزى حصرا وثبت به حق
الشفعة لخاصة اقراره على نفسه بوجوب حق الشفعة له عليه والاشهاد في المواتية ليس بشرط لا
عدم التهمة نعم اشهاد المشتري هنا يلزم على الشفيع كما اخبار الاجمعي حيث يلزم ضرورة الجوار
على خبره استدل من الطلب في صورة اشهاد الخصم الا ان اشهاد رشتي لا ينافي عليه لانه
اقراره على نفسه فيجب قبوله ومن ضرورة كونه ملزما عليه ثبت اللزام على الشفيع ايضا ومثل
هذا لا بد من باب اللزام كما في اخباره لكان رضاء فان الاخبار هنا في لكان ملزما على الشفيع قبل
خبره عدلا فان اذ خبره كان خبره ملزما على الشفيع فلو سلمه والاشهاد في طلب الشفعة والاشهاد
لانه يحتاج الى اثباته عند القاضي وتحتق هذا العام ان طلب المواتية من الطلب عند الخصم والعقار
شرط لنفع حق الشفعة لان الاعراض عن احد الطرفين وطلب الاعراض عن حق الشفعة وان حق
ضعيف كحل العقار على ما نطق به الحديث فيطلب بدالة الاعراض عن التمسك ان يشترط الاشهاد
على الطرفين ايضا لان الاعراض عن الاشهاد على الطلب الذي لا يمكن من اثبات هذا الحق عند القاضي
بعد ايمانه عن هذا الحق فيجب ان يطلب الاعراض عن الاشهاد وهو اعراض عن الاشهاد عن
الطلب الاول والثاني فاما في سببية الاعراض عن الشفعة غير الممتنع هنا فلو كان الاشهاد على الطرفين ليس
بشرط لانه يكون على قول العلم بالاشهاد والشفيع ربما لا يتمكن من الاشهاد عليه على قوله ولا مانع من اشهاد
على الطلب عند الخصم او الدار فيكون شرطه فاذا اشترط مع القدرة لطلب الشفعة اذا ثبت هذا اجبنا الى تقليد
وبرهاننا ذكرنا فنقول قوله الا ان يحتاج الى اثباته عند القاضي معناه لانه يحتاج الى الاشهاد على
الطلب فيكون شرطه القدرة عليه بل الاعراض فيشترط بقاء حق الشفعة كاصل الطلب
وقوله لا يمكنه جواب ما يقال فينبغي ان يشترط الاشهاد على طلب المواتية ايضا لانه يحتاج الى اشهاد
عند القاضي لكان الاعراض عن الاشهاد وعليه من هذا الحق ما جاب بان لا بأس بذكر
الا انما يحتاج الى طلب المواتية لانه لا يمكنه الاشهاد عليه فانه لا على قوله العلم بالاشهاد فيشترط
بعد ذلك ان يثبت على الاشهاد في طلب عند الخصم والعقار معترفنا بالاشهاد و لا نغذا م

انما يقع عن اشتراط شرطه في هذا القلب لحد استيفاء ما يتوهم منها من الاعتبارات
 يعرف بالتأليف ثم لا يقال لا يتوهم في اشتراط اكثر مما في طلب الواجب انما يقتضي التفتيش في الطلب
 او اشتراط شرط القدرة عليه فلا قول على البائع لا يعرف له وجه سوى ان الطلب يستدعي الطلب
 والمطلوب فيه ويكون لو كان وجهه ذلك لم يكن للاكتفاء طرفة البصر وجهه كما أنه مشتب بالاجماع على
 خلاف التيسر او يقال وجهه للفقير على البائع ان كان النفع فيه او عند المشتري عند الفقير
 يظهر ما تراه الزعينة في اجزائه وذلك ان حق الشفعة هو ضعيف كما جاء في الحديث الشفعة كل عقار
 فبشرط ان يورث هذا الحق اظهر كما في الزعينة وذلك ان يشهد على فله عند اخذه هو لا يورثه لان كل واحد
 منها ختم فيه لان الاول اليد والثاني الملك فيشر الى ان يد المشتري ليس بشرط لعمدة الطلب عند بل
 الملك الذي لا يكتفي بذلك كاشية الكيفية والوقاية ما يدل على ان يد المشتري شرط في الطلب عنده
 حيث قاله كاشية الكيفية الكيفية عند قوله يستقر بالوجه ما دى او يشهد في مجلسه ثم يشهد على البائع
 لو كان المبيع في يده او على المشتري لو كان في يده او عند الفقير لمستقرت شفعة هذا كله وفي
 الوقاية ثم يشهد عند الفقير ان على من ماله من ماله مبيع او مشتري في شدة ما علم ان الطلب انما
 يجب عند التمكن من الاستعداد او عند ما حسب المبدأ وانما علم قوله ان الحق من بشرط المستقر لا
 يستقر الا بسفائه وهو يخرج بلسان فله لا اذا كان فيه بغير عارم في كفي بالسكوت كالاولي يد
 عنده مبيع وبشرطه بكونه بكونه ذلك فنادا ان لم يوجد النصير بلسان قوله واورق في
 حق المشتري من فقره السفر يعني بشت من الشفعة للشفيع سواء كان حقيقيا او سفيا او غيبا او غيبا الذي
 ذكره في قوله يقتضي ان لا يكون له الشفعة اذا كان سفيا او غيبا او غيبا عن المشتري قوله يال القاضي
 الذي قبله لا يقتضي ان لا يكون له الشفعة اذا كان سفيا او غيبا او غيبا عن المشتري قوله يال القاضي
 رتبها في حق في الفيل لانه لا حق في الشفعة في الحلح بفتح الف على ما ذكرناه ادعى حقا فيها وبينها
 وقد علمنا فقرة لم هذا يستدعي الحان ذكر موضع الدار من المهر والملة والسكة شرط في دعوى
 العقار وذكر في كتاب الدعوى ما يستدعي الى ان ليس شرط حيث قال وان ادعى انه عقار احد وذكر
 في يد مدعيه وما ذكره من ان ما ذكره الشيخ الامام الفقيه الحان ابو خرمه من محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 حيث قال 'واو قعت' الدعوى في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها العقار ومن لم يذكر البلدة
 الى اخر ما ذكره الاستاذ شنبه قوله للاختلاف اسبابها في العقار لا بد من ذكر البلدة والضعف في بطلان الشفعة في
 مع وجود الشريك لا شفعة فيه مع الشريك لهذا عند ما يقال دعوى الملك صحيحة وان لم يثبت
 سببه حقا في سببه فاما قوله ولا ادعى عليه معنى لوانه لزم هذا التعليل لا بد من
 قول في يوسف لودود لا يملك بعلان السلوك في رافعيه الاختلاف عند ما قال كل من لودود
 لزم واما عند أبي حنيفة رحمه الله فان كان بطل فبطل على امله بانه حق لودود به مع بطله فيستحق فيستحق
 فتدعى على بطل قوله وذكر في الفتوى قد يدعي هذه الدار التي بشفيع بها ايضا لان الشفعة بجانح

لا يشترط

الى اثبات ملك في هذه الدار ولا يمكن ذلك لا بتفريقه وذلك بالتجديد بتفريقه ايضا قوله فان عجز
 عنها استخلف الشريك بالنته ما ابتاع او بالنته ما استحق في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره
 على الاصل والاول على سبب وقد استوفينا الظام فيه في كتاب الدعوى وذكرنا الاختلاف فيه
 بتوفيق الله تعالى رد بين التخليف على الاصل السبب هو كانه محمول على ما اذا كان الدعوى
 في الشفعة بالشريك فيها يحمل الغرض لانه اذا كان الشفعة بالجوار بالشريك في الحق او بالشريك في
 الغرض يجب الاختلاف على السبب من الاصل في استحقاق الشفعة بالجوار او بالشريك فيها
 بالحقول الغرض او بالشركة في اختلاف العلماء قالوا في قوله لا يقول بالشفعة الا في الشركة
 في عين كتمل الغرض فلو جعلناه على الاصل ربما يناول قول لا يبرى الشفعة ربما فلا يمتنع فيه
 مسهر الدعوى وقد مر الدعوى ان اذا كان في التخليف على الاصل من كانه ينظر في جانب المدعى بخلاف على
 اسبب بالاجماع فلا يكون لهذا التردد معنى او يقال اراد بالتخليف على الاصل انما يخلو الله بالاختلاف
 في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره على من يبرى الشفعة به فقد ذكره بعض الكتب لواء على شفعة
 الجوار قبل جلب البرى الشفعة به قال لا شفعة بخلف بالحق الشفعة في هذه الدار على قول من يبرى الشفعة
 الجوار ولا يخلو بانه ما لهذا فيك شفعة في هذه الدار لانه يخلو بناء على مذهب فقهاء حقه المدعى
 قوله وشفعة الغرض عند محمد بن ابي حنيفة لانه فصل بغيره فيه انما قال محمد بن ابي حنيفة لان الاشكال
 انما يخرج على مذهب لانه لا يجوز القضاء عنه من حضر الشفع الثمن فقال وشفعة عند محمد بن ابي حنيفة
 لا يملك بغيره كذا في الشاهان واعتبر من عليه بان الغرض اذا كان لا يجوز عنده حتى يحضر الشفع
 الثمن كان نفس كان الغرض مجزئ فيه ونفس الغرض اذا كان مجزئ فيه لا ينفذ بالاجماع الا اذا كان الغرض
 آخر بقاءه كالغرض بالجزء على السبق لكان مجزئ فيه لا ينفذ بالاجماع الا اذا امتصاه فان كان
 اجيب عنه بانه لا اختلاف في نقاذ الغرض على تقدير وجوده بل في وجوب التوقف في الغرض
 في بنية الغرض بوجوب التوقف في بنية ان يكون في الغرض لكن لو نقض الغرض كان الغرض بنية
 الحق ينفذ لكن لا يجوز الغرض بوجوب التوقف في بنية بالحق قد اجيب لان الغرض بنية نقاذ الغرض عند
 محمد بن ابي حنيفة لانه صادق في بنية بنية وكان الاختلاف في وجوب التوقف وحله قدم على الغرض بنية بنية
 الدعوى معنى لانهم لو كانوا متفقين على وجوب التوقف في الغرض مع اتفاقهم على نقاده لو قضى
 الحان نأذ عند محمد بن ابي حنيفة لان حله لا يتم على الغرض ليس شرط التوقف نقاده فلا يكون
 لا اختلاف في الغرض في نقاده الا ان يقال الاختلاف المذكور ان كان لا يؤثر في نقاده فهو بنية
 في بنية الطريق الا ان بعض انهم لو كانوا متفقين على وجوب التوقف فكان نأذ فلا ينفذ وهو مجزئ
 فيه او لم يقال الغرض المجزئ فيه فهو ان يكون الاختلاف في نفس الغرض هو نقاده لا ينفذ كذا
 في الغرض في الغرض لانه لا ينفذ في الغرض المجزئ فيه فهو ان يكون الغرض في الغرض في الغرض
 الغرض بنية بنية الغرض في الغرض المجزئ فيه فهو ان يكون الغرض في الغرض في الغرض

في حكم المتبايعين فلا فرق قلت ولا نص في ذلك لا هو من غير ما يرد به النص لانه ورد في البيع
 وهو باء الال بالمال بالنسيئة قد فأت التراضى هنا فلم يكن في معنى ما ورد به النص من كل وجه
 فلا يخفى به ولا قوله اذا اختلف المالك والوكيل بالشرا في الثمن مختلفان صحيح ان المباداة
 المتفق بينهما حكيم لا حقيقة فلا يكون في معنى ما ورد به النص من كل وجه وقد اختلف في النقص ولا نص
 قلت وقال ابو يوسف رحمه الله بينت بينه المشتري لانه اشترى اثباتا وقد قال البيهقي في غير ذلك
 وقد سبق ان المشتري لا يدعى على الشفع شيئا لا يجبر بين المالك والاخذ فاذا لم يكن المشتري
 مدعيه لم يعم منه اقامة البينة والدرج بكثرة الاثبات فدرج البينة قلنا لم يكن صيغة لعدم الدخول
 لم يكن لزجها على ما بينت الشفع وجه قوله وان كان لا يثبت فيجوز ان لا يكون له بيعا وان قلت
 وهذا ايضا يشكك في امره لا دعوى من قبل المشتري مع الشفع والبينة انما يترتب على الدخول في الم
 يكون المشتري مدعيه لم يكن بينه وبينه فلا يثبت له وجوده بوجوب ياخذ الشفع قوله وبعد تسليم قوله
 لا يجرى الثاني هناك لا يفسح الاول اما هو متاخر لانه ووجه القوة ان حق المالك القديم لا يتعلق بالشرا
 لا بعد صريح ودراسه وادفح منه الا ان ثبت له ان لا يجرى لغيره من غير ما يرد به حقيقة وان
 يتعلق باحد من بعد الاخر ايج وهو العقد الثاني بخلاف الشفع فان حقه يتعلق بالبيع الاول
 كما يتعلق بالثاني فانما قوله للشفع ان ياخذ بايهما شاء فان قلت كيف يجرى التجرس ان ياخذ
 بين او بين والرفق في الاخذ بالاعتدال معين ولا يخبر مع تعيين الرفق لانه هو اجيب به التجه
 مع تعيين الرفق في احدى اهما انما لا يكون في الوجبات اما في الباحات فيجرى على ان في كل من التعين اربعة
 نغزة من امر كنه ومرتبة فلا يكون ان قد منع المرق مع ان لاخذ بالاعتدال من ان المشتري
 وكذا ما يرد قوله لا يفسح الثاني ولا يفسح لا يفسح الا انما هو من غير ما يرد به حقيقة وان قلت
 يتعلق بالبيع فلا يفسح من المشتري بشرا باكثر مما يرد به بطلاقة فلا يفسح في حقه كذا
 فيه يفسح باقتضى ان لا يفسح باكثر مما يرد به بطلاقة حقه فيفسح ان لا يفسح في حقه كذا
 كما يظهر من الشفع اوجب باء لا سلم ان حق المالك القديم يجرى والشرا يفسح قلت
 لم يتعلق حقه بعد اخرج في دار السلام ومنه لا حق له فيظهر الشفع على لاطلاق بخلاف الشفع
 حقه يتعلق من شرا فلا يفسح بطلان حقه قوله ولان المالك على البيع باجابه هذا ما يستفاد من
 الشفع من البائع ان كان البيع فيه اما اذا سلم البيع الى المشتري فلم يملكه على البيع حينئذ يرد
 ملكه فلا يكون خلفا بفسح الفاضل البيع على ما عرف وياخذها الشفع بقوله البائع لان فسخ البيع لا يوجب
 بعد من الشفع وبطلان فسخ البيع وان لا يوجب بطلان حقه الشفع ففسح قد يوجب
 بطلانه وقد سبق في فصل الخالف مع حاله ان النسيئة يوجب فساد البيع لانه يفسد بفسخه لا يفسد
 وسواء بدل ذلك في حقه بفساد ولا يفسد في البيع لفساد وحواله لانه لا يفسد في
 فانه لم يتعاقب بين لان كلا منهما يرد على البيع قد وقع في حكمه يرد ليعين الفساد باعتبار جهالة

البذل والمطاعة وكل ذلك تصدق في زعم البائع والمشتري وكان البيع صحيحا في معنى ما نحن له كان المشتري
 جارية حل وظهر ما بعد الخالف عند كونه حق البائع والمشتري كما حل في كان البيع صحيحا في حق البائع
 سحق الشفعة عليه لانه من على ثبوت البيع في حق البائع على ان البائع والمشتري يكره بفسخ الشفعة
 ودول انما كانت شفعة في البيع لفساد اذا وقع فاسدا في لا شرا وانما افسد في معنى
 في الشفع مع على حاله الا يبرهن ان النسيئة في دار سلم فلم يتبايعا حتى سلموا اذا سلم احداهما
 قبض الدار والدار لم يقبض لثبوت البيع بفسد الشفع ان ياخذ الدار بفسخ الشفعة لانه انما يفسد بعد
 وقد عهده في كذا العا وبالنسبة الى انما ثبت في الاخذ فلا يجمع الاخذ بالشفعة فصل فيما
 يؤخذ به الشفع في قوله بخلاف حقه المالك لا يلحق باصل العقد لانه النسيئة فاما ان يفسد العود بفسخه في
 فيكون فاسدا ولا شفعة في العقد ولا في بيع العا كذا في شرحي تبين ان الشفع ان يفسد
 في البيع الفاسد اذا فسد بعد انعقاده صحيحا في الشفع على حاله الا يبرهن ان النسيئة في دار
 اشترى من نسيئة في دار اشترى لم يتبايعا حتى سلموا او سلم احداهما او قبض الدار ولم يقبض
 المحرران البيع بفسد الشفع ان ياخذ الدار بالشفعة لانه انما يفسد بعد وقد عهده في كذا
 وكذا اذا اختلف البائع والمشتري في فسخ النسيئة ففسخ الشفع لفسد البيع لجهالة الثمن او عدمه مع ان
 الشفع ان ياخذ بالشفعة لان فسخ طار ولا يخل ان فساد عند الاطلاق حقه المالك باصل العقد فساد
 فيجب ان لا يطل عن الشفع قوله دار مشتري والبائع لم يبرم الشفع الزيادة بل انما يفسد بفسخه
 من لانه قد يفسد بفسخه في المشتري لا يملك بطلان النسيئة فلا يملك بفسخه ايضا وحيث ان هذه بفسخه
 ففسخ البائع ويلزم الشفع قبل فسخه في الولاية على فسخه وكون الشفع الا يبرهن ان لو وجد فسخ
 كس من الثمن لا اقل من ذلك حقه وكان الشفع ان ياخذ بالثمن الاول فان قلت ما وجه الفرق بين
 هذا وبين بيع مرابحة فان هناك استوس الخط والزيادة في حق الاثني باصل العقد في الشفع ففسخ
 حيث يلحق بالزيادة وكون الزيادة فلنا بيع المرابحة غير صحيح عليه فليس في الزيادة حكم المرابحة
 ابطال من مسحق عليه بخلاف الشفعة فانما لا يفسد الزيادة باصل العقد في حق الشفع يلزم ابطال
 حقه في الشفع فلان ذلك ان كذا في شرحي قلت المرابحة مع من المشتري الا لا يملك بفسخه في حقه
 على ذلك من سيق عليه اراه ان بيعه مرابحة وهذا الحق يبطل النسيئة الزيادة حقه في حقه
 فيفسد بفسخه ان سلمه مرابحة على الثمن الاول بعد ما كان هذا الحق هنا بحث وذلك ان
 الشفع او اعلم مع الدار بان فسخ الشفعة مع ان البائع زاد في البيع عدا او انه كان للشفع
 اما باقتضى الدار بفسخها من الاثني ويلحق هذه الزيادة باصل العقد في حق الشفع فيفسد بفسخه
 بيع كان ما قبل من علم ولا يجوز ابطال الشفع لاسلم الشفعة حين علم انما سفت لزوم بيع حقه
 المشتري وهذا هو الزم الذي يفسد حق المشتري بطلان النسيئة الزيادة في البيع باصل العقد في حقه
 ابطال هذا الزم لا يثبت في الزيادة في الثمن في ابطال من ما ثبت للشفع مرابحة الدار في حقه

كفر العار ودوامها فلا يلحق به فلا يلحق فيه الشفعة وانما علم بوجه وكذا الدم والحق
غير سقوطه لانت لينة ما يقوم مقام مير في المعنى الاصل المطلوب فلا يتحقق بها وقد يشكك ان
دوم العار يصلح بدلا في الصلح حتى لو صالحه علي ان يرضى الدم علي ان يرضى الآخر عن القصاص له
قل رجل امر كان عابرا وقد خرج النازح في كتاب الصلح عند قوله حتي ان يصلح سني وبيع
سني صالح من شرط الصلح ان يكون يلحق بالصلح متقنا لما يصلح علي ان الشارح قد خرج في الصلح
فلا من السقوط ان القصاص متقوم فلا بد من حصول الاشكال ووجه التوفيق وايضا قد خرج المير
في باب ما يطل فيه الشفعة بان الاتفاق علي الاعتراض في ذلك في المحل حيث قال ويجوز ان يطل
والعناق لانه اعتراض عن ملك في المحل حيث قال ويجوز ان يطل ما دام ان الاعتراض اعتراضا
عن ملك في المحل كان مبادلة مال بالمال متقوم لان ملك العبد متقوم قوله او يصلح عليها
ما كان في قوله او يصلح بها كان قوله عليها وما ذكر في اكثر السبع غير صحيح الا انما يدل بعد ما كان
علي معنى اللام اي يصلح لاجل انهاء الدار في ملك ولا يحمل صلة لقوله يصلح او يحمل سني للمعنى
عن وانيها لمتكلمة قوله فان يصلح عليها ما قدر اذ لم يكن من حقه فيعادل منعه اما قد رآه لانه
اذا كان من حقه فلا يكون معارضة وذلك بان اذ في عاراضه علي بعض منها فان قلت كيف
يقتضي بكونه الصلح حقه وقد مر في كتاب الصلح ان الصلح في العقار علي بعض منها لا يجوز قلت
يقتضي في ظاهر الرواية علي ما ذكرنا في الصلح وان معنى عدم الجواز انه لا يقطع حقه عن الباقي باننا
احد منه فاحذر جابر كمن لا شفعة فيه لو كان عقارا لانه ليس بمادة له لان البيع بصير الزوال ملك
عدد كذا في سنا باننا والاقا البيع شرط الخيار سبب في الحال انما المراد اني هو المالك علي ما روي وفيه
اشكال او صحاح في البيوع قال الشارح هذا الذي لا يفرق في حق الاشكال بل فيه جواب الاشكال
وهو قوله ومن اشترى علي ان الخيار يصيب ذرا الحي جسمها فانخذها بالشفعة فهو ايضا لا يطل
الشفعة يدل علي اختياره الملك الي ان قال وهذا التقدير يحتاج الي التمهيد اليه بحسب ربح كذا في الروي
قلت المصنف رحمه الله وار اوضح جواب الاشكال هناك ولكن وجهه يقتضي بان الاشكال ايضا
علي ما لا يخفى ذلك علي العطف حيث قال ومن اشترى دارا علي ان الخيار يصيب ذرا اخرى فيجوز له ان
الشفعة فهو ايضا لا يطل الشفعة يدل علي اختياره الملك فيها لانه ما يثبت الا بدفعه من الخيار وذلك
بما لا يمتنع ذلك سقوط الخيار سنا عليه فثبت الملك وقت النزاع فتبين ان الخيار كان ثابا
وهذا التقدير يحتاج الي التمهيد اليه بحسب ربح كذا في الروي وفيه اشارة الي
الاشكال حاله عليه ثم قد ذكرنا في خيار الشرط ان الاشكال غير متوجه علي اي حصة رحمه الله لان
استحقاق الشفعة لا يتوقف علي ذلك بل يكفي اخذها بقرينة البري ان الذي دون استمر في اليد
المكانت يستحق الشفعة اذ اصبحت دارا بها وارها ولم يملكها رتبة الدار ولا يخفى ان الشري للخيار
وذلك لان الملك الدار للشفعة فهو لغيرها بقية الشفعة كما يستحق المكتبة في الماد فان لم يكن ملك الدار لغيره

سمعها شرط لا استحقاق الشفعة بل يكفي استحقاقه كونه اخذ بها من المالك الاشكال المذكور من
وجوه ان كونه اخذ بالدار تصرفا وان يكفي لتوثيق الشفعة ولانه لا يكون ذلك علي الدار في الظاهر
واستمرار الخيار الذي يتقوى معه احتمال الرد والاعتناء باق في ظهور الدوام وذلك ان الشفعة
ما نعت الا بدفع ضرر من الخيار علي الدوام فلا بد وان يكون الشفع بغير الضرر علي الدوام
اصبر الدائم سيدفع بالتكليف جوازم اعترض علي ما ذكر في آخر قول اي حصة رحمه الله من قوله
فتبين ان الخيار كان ثابا بان الملك الثالث في ضمن طائفة الشفعة ثابا بطرف الاسناد فتبين من
وجه دور وجهه فلا يكفي لتوثيق الشفعة وجواه ان الملك اذا كان ثبت بالاسناد فهو يثبت
موضوع الملك حتي يظهر في الرد او بد المتصلة والمنفصلة فكان قويا فيظهر في حق الاخذ بالشفعة
ايضا نحو خلاف ما اذا كان الخيار للشري في البيع الصحيح لانه صار بعضه تصرفا قلنت
كونه اخذ بالدار تصرفا وان يكفي لتوثيق الشفعة لكن اذا كان علي وجه الدوام لا يخفى ان الشفعة لا يثبت
لدفع ما يتوهم من الخيار ود لا يتصور الا في حق من ثبت له الضرر في الدار علي الدوام طاهرا
وخيار الشرط ينافي في ظهور الدوام لاسواق احتمال الاعتراض احتمال الرد فيجب ان لا يثبت له الشفعة بهذا
الاسناد الا سقط الخيار عند الاقدام علي الاخذ بالشفعة لانه دليل استدانته الملك في بيعه من كونه
معاذ الي قدوم ملكه فان قلت لو كان الرد من كل وجه لبطل حق الشفعة لانه سني علي البيع فاد
امسح البيع من كل وجه كيف يثبت بحق الشفعة آتيا بان اثر الشفع يظهر فيما يستغل لا في ما مضى
قلت ومراة الروي ما يصيب من الفضل لان فسخ من الاصل وان كان غير فسخه - ذكر في الملك
في باب البيع العاسد له لو باعه اشترى ثم رد عليه بصيرة فضاء لم يملك بيعه ما بعد ما قلنا
باللانه فسخ من كل وجه بخلاف الورثة بوضاء قبل القبض او بعد او بانا لانه بيع حديد في حق
والبايع الاول ثابا لانه اذ كان له وجه الاشكال طاهر حيث اقر الرد فسل القبض بالبيع الرضاء
بما قد مر في حار البايع ان ينزعي من الشري الاول بعد مارة عليه من ثمة ما يصيب قبل القبض
بوضاء ما قلنا من ابعده واعتبر فسخا في حق الاخذ بالشفعة وجوابه بطريقا ذكرنا في باب خيار العيب
انه يثبت في القصة خيار الرد وخيار الشرط اي في القصة التي لا يجر الآتي علي ذلك وهو
في الاحتياط المتصلة انما في باحرج عليه فلا يثبت فيها خيار الردية والشرط لان ثبوتها لا ينبغي لانا سني
نفسا الشفعة بينهما عاذا بها كما وقعت او لم يجر كذا في الرواية وقوله فيما يتعلق لرويه بالرضاء
يشير الي ما ذكرنا **قوله** واذا اقررت الشفعة للاشهاد الي آخره وعبارة
الحا في هذا اوضح حيث قال ويطل الشفعة بترك احد الطرفين الموانة وطلب التقدير حتي لو ترك
الشفعة طلب الموانة حين علم بالبيع وهو يقدر علي ذلك بان لم يادر احد وجهه او لم يكن في الصلح طلب
شفعة وكذا لو طلب الموانة لم يتقدم علي احد المتبايعين ولا بعد العقار المار واما الاصل في الموانة
الاول والعدد وليس الظاهر ان يرد بالاشهاد جرح لم طلب الموانة ثابا بالاشهاد في قوله

الطلب الذي هو طلب التواني ليس شرط حتى لو ترك الاستعداد عليه لم يطل بطلبه ولكن يسمى استعداد
 عليه ايضا الى جهة البعد عن التواضع كما ان قوله وكذا ان استعد في المجلس طلب التواني
 بخلاف القصاص لانه حق متقرر اي من اجل وهو نفس القابل فيقتضئ الاعتراض عنه فكل واحدنا فاما
 ذكر في الحنايا من قوله واذا قطع واحد من رجلين فخر اقلهما ان يقطع ما به وبأخذ منه نصف الدية
 بسببه سبب سواء قطع ما عدا او على التعاقب وقال الشافعي رحمه الله في التعاقب يقطع بالاول
 وفي الفران يفرق لان السبب استحقاق الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها الثاني كالتقاضي من الرهن وكنا
 اهل السنن في سبب الاستحقاق يستويان في حكمه كالتقاضي في الزكاة والقصاص ملك للفعل فله
 ما في ولا يظهر الا في حق الاستبراء اما العمل حلوه عند فلا يثبت كذا خلاف الرهن في الحق في العمل
 وصار كذا اذ قطع المدينه ما على العاقبة استحقاق رهنه لها هو كماله ثم لو سلم ان لو لم يثبت
 في العمل ولا يثبت ان ملكه في العمل ضروري لا يظهر الا في حق استبراء فيبقى ان لا يظهر في حق الاستبراء
 وكذا ملك الزوج في ملكه ضروري لا يظهر الا في حق الاستبراء فيبقى ان لا يظهر في حق الاستبراء
 ما يظهر ان مجالس الصلح عن حق القصاص والحق في المكوحة الى الحق الولد وفيه ما على خلاف
 النكاح لان الموت الى آخره عطف على قوله وقد مر في السور لانه اشارة الى التعليل كما
 في السور وهو ان الخيار منتهى وارادة لانه لا يورث من حق الشفعة ايضا شعبة وارادة اذ لا يورث في
 الميراث التملك وفي بعض النواحي اعطى على مجرد و هو ما ذكر مر قبله لانه من حق الشفعة ليس بحق
 متقرر في العمل بل هو مجرد حق التملك ويجوز الحق لا يورث وتثبت الملك الوارث بعد البيع لانه
 ملك الوارث عين ملك الوارث حتى يرد بالعيب ويرد عليه ويصير مفر وذا بشر الميراث اجيب بان
 ملك متحدد مروج حتى يجب عليه الاستبراء في الجارية المورثة فلا يبيع حق الشفعة بالشك
 وكذا بل ان يقول كونه عن ملك المورث ينتفع ان يبقى حق الشفعة وكونه ملكا متحد ينتفع الا
 يبقى وحق الشفعة قد كان فلا يطل بالشك لان الاول باحد المسود يبيع في نقص ما من حق
 وسمى الانسان في نقص ما من نفسه موقوف الى دعوى الانسان عدم لزوم ما من ولم يرد من موقوف
 لا يرد على العقد الذي اصله اللزوم اقراره بملكوته فعدد ذلك لو ادعى ما يورث عدم اللزوم
 كما من انفسا وهذا اجل كثير من الاشكال ان على قولهم يبيع الانسان في نقص ما من جهة موقوف
 ميراث بالتأمل والمشتري لا ينتفع بشراؤه بالاخذ بالشفعة لانه مثل الشراء يعني ان يشترى
 لنفسه ان كان ينتفع بالاخذ بالشفعة فقد علمه شراؤه مثل والنقص الى حصة لا ينقص بخلاف البيع
 وان ينتقص الى الحصة وتوضيحه ان الملك يثبت للموكل حلا في الموكل وكان ملك الموكل اشارة
 وبالاخذ بالشفعة ينتفع ملك الموكل فلا يكون شايعا في بعض ما من جهة حكاه هذا اشكر حيث
 ذكر في الحكم في الفصل المتفرقات من كتاب الشفعة ما يدل على ان ما مر في الفرع يطل به من حق الشفعة
 حيث قال دارها شفعة ثلاثة اشترىها انسان منهم شفعة واحدة على ان يكون لاحد كل واحد منها

والميراث

ولا يفرقة اساسا حتى الشراء لشفعة لاحد على صاحب لانه ما في الشفعة صار لكل واحد
 منها انما عند صاحبه لانه لا يبيع شراء احدهما الا هو الآخر فلو اريد حصة كل واحد منهما
 ساعيا في بعض ما من هذا كلامه وقوله الاشكال طاهر لان الاقدام على تمام شري صاحبه
 لا يربو على الشري الغير او احارة الشري لانه ان شرط المشتري الجارية لغيره وهو يبيع الجارية
 الشراء وذلك لا يطل حتى الشفعة فكذلك هذا وانما لم يهدا يحتاج الى مزيد تأمل في قيمتها الم
 او اكثر قال الشافعي في قوله قيمتها الم او اكثر غير بعيد فانه لو كانت قيمتها اقل مما شري من
 الدرهم كان تبليها ماطلا ايضا فقلت التقييد يكون للاعتراض وقد يكون تلابسا في حكمه في غيره
 بالطريق الاول هو التقييد بقوله قيمتها الم او اكثر لانه لو كانت اقل من الاصل يطل الشفعة
 بالطريق الاول هو واما الوجه ارباع الدرهم الشري وارباعه حتى ان يمتنع الميراث يطل الميراث
 فيحق رد الدينار لغيره وقد يقال في احتمال الحق الفرع بالشرع او بالبيع رتبة لا يشرى الدينار من
 المشتري بالدرهم الشري فيشرى المشتري ببراء الدينار باصاف قيمة الا ان قال لما تراضا على احد الدينار
 فالظاهر هو ان يبيع على الموصية فاحتمال ان لا يشرى الدينار خلاف الطاعن ان الاستحقاق ما لا يرد
 قوله لان المسوقة في هذه التفرقة الشفعة لا للشفعة فيه اشارة ظاهرة الى ان تعريف الشفعة لا يجب
 تعريف الشفعة على خلاف ما اشار اليه في قوله البيوع بقوله الا اذا بين من كل واحد لانه صفقات
 سني وقد ذكرنا ان فيها اختلاف الروايات فليرجع اليه **كتاب الشفعة** او رها عقيب الشفعة
 وان كان الانب ايرادها عقيب الزكاة لان كلا من التسمية والشفعة مبادلة خيرية اما الشفعة
 فظاهر وكذا التسمية في ميراث الجسد ولان كلامها مشتاق للزكاة اما التسمية فظاهر وكذا
 لان اقوى اسباب التسمية في نفس المبيع وان التسمية قاطعة للشفعة مائة لها رجوع الى قوله
 الشفعة فيما لا يقسم فاذا وقعت الحدود وحرفت الطرق فلا شفعة والبيع يقتضي التوثيق فكانت
 بينهما ماسة التصاد والمقتضدان يقتضيان ان يباع تقدم المنت على الثاني والاقرار هو
 الظاهر في المكليات والحدود فان عدم التماثل قال في الحكم في معنى الاقرار والتبلي في المكليات
 الحدود وان الحدوديات المتقاربة اظهر عدم التماثل بين اقسامها لان ما بعد من حقه صورة
 ما لم يجعل عين حقه الا يري ان احدهما ان ياخذ نصيبه حاله بحصة صاحبه ولو كانت مارة شرط
 رصاه رصا تحت حيث ذكر في الزجر في فصل التسمية في المضاربة لو ان رب المال نقص من المال
 او لزم اقتضا الترخي واخذ المصارف حقه ولم يقبض رب المال حقه حتى ملك حصة رب
 المال فالذي ملكه ملكا عليها والذي في يده المضارب بينهما لان الشفعة قد انتقضت حصة
 المال والاصل ان يبيع حصة الكيل والموزون اذا ملك احد المصير قبل النقص انتقضت الشفعة
 ويعود الامر الى كان قبل التسمية لان هذه التسمية مبادلة من وجه اقرار مروج ما عدا ما لا يرد
 حد التقدير قبل النقص ينتقض التسمية ولا يستطيع حق من ملك حصته ما نقص صاحبه وباعث اقرار بطلان

الشفعة

ميراث و...
 ميراث و...
 ميراث و...

بالتك والاحتمال الى هذا المعط فلو كانت النسبة في الكليات افراز الابدان لم ينقض النسبة
فيها بهلاك احد النضين ولم يكن ماد كرم في الدرجة من تحقق التك في استطاع حقه ما نصه
صاحبه وجه اذا التك يتحقق استواء الجانبين فلا يتحقق مع ترجيح جانب الافراز فكيف مع عدم
اعتبار مع المادة كما قرع بعض الناصح وذكر في المعنى ان في كل موضع يمكن العمل بنسبة الافراز
والمادة يعمل بهما ولا تشبه الافراز لا راجح ولا يعنى ان العمل بهما في مسئلة المضاربة غير ممكن
ان يعمل بنسبة الافراز فماد كرم في الدخيرة شكل وجه آخر ايضا لان حق كل منهما قد انقطع عما
في نصيب آخر بخلاف النسبة ثم ادهلك احد النضين قبل الفرض وقع التك في يده على نحو ما ذكرنا
يكون بالتك نسبة ومعنى المادة هو الطاهر في الحيوانات والعروض اي في غير ذوات الانسالة فمعنى المادة
بها راجح لا في افراز كما في وجه حيث الخفية هي مادة شكل وجه اما الخفية فط والالحكم فلا يفسد
ما احدث كل واحد منهما لما ترك على صاحبه باعتبار القبة واحد التل كما في حكم كان افراز الانسالة
كل واحد ليس مثل الآخر على صاحبه بتعين لان النسبة ليس من ذوات الانسالة وفيها ليس من
ذوات الانسالة لا يثبت المماثلة تبعين فالافراز مع المبادلة استوي في الحكم وترتخت المبادلة
بالخفية وذكر في السوط وقوله هو غير مبدية معنى المبادلة كالنسبة فيما يتفاوت في التباين
فاما غير معدا عند الحس في نوارت النسبة ولم يذاخر الفاضل عليها عند طلب بعض الشركاء وفيها معنى
المبادلة على معنى ان نصيب كل واحد نصفه كان ملوكا له ونصفه عوض من اخذ صاحبه من
نصيبه وهذا لا يفسد احد التركيب ولا يبيع احدهما نصيبه راجع بعد النسبة كما في الشرح ولا يبيع ان
ماد كرم في السوط لا يصلح دليلا على ادعاء عموم قوله اي في غير ذوات الانسالة كلها حيث حل في السوط
النسبة فيما يتفاوت في التباين والحيوانات غير مبدية معنى المبادلة ولم يجعل مبادلة فيه معنى التميز فهو غير
معنى المبادلة في غير ذوات الانسالة ما يقع عند اتحاد الجنس فلا يصلح دليلا على عموم قوله في غير ذوات الانسالة
كقوله في السوط في موضع آخر ان معنى المبادلة عند اتحاد الجنس ما يقع حيث قال اذا كان
العم من قوه ما زاد بعضهم فتميزا وكر بعضهم ذلك فان الفاضل بنسب لا اعتبار المبادلة في النسبة
والمال به عند اتحاد جنس الحيوان ممكن التقارب في المقصود فيغلب معنى التميز في هذه النسبة على
معنى المعاوضة ومعنى التميز في الفاضل ولا يذبح احدا من بعض الشركاء عليه وكر كل صنف من الحيوان
او غير من النباتات وما يبال ويورن بميدان اتحاد الجنس غير الفاضل على النسبة عند طلب بعض الشركاء
الا في الرتبة هذا كلامه للتميز الان يقال ماد كرم في السوط وقوله فيغلب معنى التميز الذي فيه التباين
في حكمه للمراسس الحاجة الى ذلك وهو دفع العرض عن التركيب المطالب لان معنى التميز فيغالب كفا في
نسبة التباين وقوله وقوله غير مبدية معنى المبادلة المقصود به انان معنى التميز لا يكون عالما به على
معنى المبادلة فانه هلك تنارب للتمعة وهو جهة في كونه تميزا لا في كونه التميز غالما وبهذا يدور
المخالفة بين ماد كرم في السوط وماد كرم في المعنى فاما مادام الشارح يدور في السوط فالتباين

قوله اي في غير ذوات الانسالة كلها بشكل لا كلام السوط لا بد ان يكون في المادة العامة. بل في
ترجيح معنى الافراز الاتان يقال انه ذكر اسيان الاختلاف بين ما ذكر في المعنى لا في المعنى
المذكور ان النسبة المذكور في المعنى هو على معنى المادة اما في ترجيح في غير ذوات الانسالة فاما في
السوط على ان ابا نرجح في ذوات الانسالة او الم يكن من حسن واحد اما ان كان فالترجيح مع
التميز من الادوات حسن واحد اخر الفاضل على النسبة عند طلب بعض الشركاء وهذا هو
ما يرد على قوله ومعنى المادة هو الطاهر في الحيوانات والعروض ان يقال لو كان الرخا للبالغة
لما كان لا غير الا في على النسبة في غير ذوات الانسالة فمعنى المادة في العرضة كالمعنى في
يسمى باله لطفه الذي كذا في الشرح فقلت قد صرح الشارح في كتاب الوصية في مسئلة وادعيت
الدار بين رجلين فادعيت احدهما بيت عينه عند قوله ومعنى المادة في هذه النسبة بايع ان قوله
رحله في كتاب النسبة ومعنى المادة هو الطاهر في الحيوانات والعروض على ما لم يكن من حسن
واحد قال ومعنى قوله والمادة هو الطاهر في الحيوانات والعروض اي اذا لم يكن حسن واحد ولا يجمع
قوله والمادة لم لو كان محمولا على ما لم يكن من حسن واحد لم يفسد عليه الزوال الذي ذكرنا
قوله ان يقال لا في الفاضل انما يجمع على النسبة اذا كانت من جنس واحد اما ان لم يكن فلا ذكر الا يكون
الذي ذكره في اصلا الله الاتان يثبت اختلاف الروايتين في متحد الجنس ان البائع فيه معنى المادة
كما هو المقصود من السوط او معنى الافراز كما هو المقصود من المعنى على ما ذكرنا في قوله وهذا هو
سؤال الخ محمولا على رواية المعنى وما ذكر في الوصية محمولا على رواية السوط. لان فيه
معنى الافراز وتخفيفه ان في هذه النسبة معنى الافراز والمادة في معنى ما يجمع للخرات
الافراز فيكون المبادلة لان الخبر قد جرى فيها اذا استفت الحاجة اليها وتعينت لدفع الخوف
عن العبر كما في قصص الذين **مو** ولا يوقعين ليحكم بالزيادة على امرئله فان قلت بكون
من قوله وتقدر امرئله لئلا يترك الزيادة وذلك الحكم اذا كان متنفذا بقرير المثل كيف يحكم
بالزيادة على امرئله لوقعين احب بان الحكم ان كان يعني بقرير الفاضل امرئله وكون مع
يسمى ان لا يخر الناس على فاسم واحد مبالغة في بغي الحكم. ينفر عليهم ولا يبعد
نصه اي لينذكر بالطرفيه ارجح النسبة ينفر عليهم غير منعدي الى غيره حتى لا يكون ذلك
قضاء على تركه لهم آخر ولا على مالك لها كذا في الجاني وهو شكل لان هذا القضاء لا يمتثل
يكون قضاء على تركه آخر وعلى مالك الدار وان كان بالنية لما عدا القضاء بانك ليس قضاء على
الاس كانه لهما مقتصر عليه فلا وجه يعرف لقوله حتى لا يكون ذلك قضاء على تركه آخر ليس
ولا على مالك لها فهو مخارج لا يرد تامل وفي الشرح ارجح النسبة اليه بحكمه بالافراز لان
النية ينقضي الى العبر حتى ادعت ام ولد هذا البيت او مودة هذا العنق فالفاضل ينفع لم بالمعنى
ولا يكتفيها اقامة النية على الموت وحكم النسبة بالافراز لا ينقضي الا في النية في هاتين النيتين

لا يثبت بغيره على الوت كذا ذكر في الزخيرة **قوله** ولا يتعداه قوله كيف يتعداه وجود هذه البينة
 عندها كعدمه على ما ينص به قوله في ذلك ليلها وهذا لا يثبت ولا يثبت الا على الذكر ولا يثبت
 قوله وان لم يثبت قضاء على الميت اذ الزكاة مسافة على ملكه قبل القسمة لا يقال لو كانت الزكاة
 مسافة على الميت بغير الرجوع الواجب فيها اذ اوصيه له لان المانع من الرجوع انما هو انتقال
 الملك ولم ينقل بعد ولا يتحكم قضاء الزكاة على ملكه اما هو لم يبع حاجته في قضاء الذبوع
 ونسب الوصية فلا يظهر ملكه بما اوراه الا يري انه لو اعتق الوارث عند من الزكاة قبل القسمة بعد
 في نصبه ولو لم يكن الملك منتفلا اليه حقيقة لما عدت عنه فعلم ان الملك قد انتقل اليه الوارث ولكن
 يحكم بقائه على ملك الميت قضاء لحاجته فلا يظهر بما اوراه فان قلت وفي الجاهل الصغير ارض
 اذ عاها رجلا وانما البينة على انها في ايديها واراد القسمة لم يقسمها حتى يقبض اليها على
 ملكها بالمواد فيعني الدعوى ريثما لو اعيد القاضى ارضه الارض ملكها او انما يملكها
 القاضى البينة على انها ملكها انما البينة على انها في ايديها كذا في الحاشية وفيه نظر لا تقسم
 لوارثها املك وانما البينة على اليد يثبت الملك لهم من حيث الظاهر لان اليد دليل الملك و
 الاقرار اشارة الصدى فيعني ان يتم الارض بينهما على قوله اني يوسف ومحمد هما له لا يفي
 لقسمة الملك على قولها الملك الثالث من حيث الظاهر ما في المسألة المتقدمة والمقصود من ذلك
 قوله لم يقسمها حتى يقبض اليها البينة انما لها على قوله اكله وعلل قوله لان قسمة المخط في العقار غير
 اليه وقسمة الملك ينتقل الى قيامه ولا ملك فامتنع الجواز فلو كانت صورة المسألة كذا ذكر في الحاشية
 فكان الملك ثابتا من حيث الظاهر وهو الصحيح للقسمة عندها فلا يصح في الملك الذي يقبض عليه القسمة
 قوله ولا ملك وفي الشاهدان شرط في الجاهل اقامة البينة على الملك للقسمة لانه لا يملك الي اقامة البينة
 على الملك فقال لم يقسمها حتى يقبض اليها البينة على انها لها وفي كتاب القسمة لم يشترط قبل انا اختلف
 في الجاهل الموقوف فوضوح كذا القسمة فيما اذا ادعى الملك ابتداء ومنه موضوع الجاهل
 ادعى اليد ابتداء وبما انما ادعى الملك ابتداء واليد ثابتة ومنه في يرضى يقبل قوله
 انه ملكه سالم ينادي به اذ الاصل ان يكون الملك في يد المالك فيعتبر هذا الظاهر وان احتمل
 ان يكون ملك الميراث احتمل لا دليل اما ادعى اليد واعراضه ذلك من حاجته الى ما به
 لا يملك القسمة من القاضى والقسمة لا يكون الا بالملك فلما استوفى ذلك على ان ملك ليس لها ولا يثبت
 قوله ما بعد ذلك الا اقامة البينة بل في هذا الاحتمال وهذا معنى قوله لا يملك ان يكون لغيرها هذا
 وانه ايضا يدل على كونه ما في الحاشية اذ لو كان الميراث من الدعوى يادكر لم يتم هذا التوفيق
 ولا ملك مانع من الجاهل اذ اقامه ما في كذا دليل الملك كمن اليد دليل اذ ان يكتفي الدعوى
 لا استخفاف والحاجة منها الى الاستخفاف كذا في الحاشية وفيه نظر لما صرح الخارج في كتاب الشهادات
 ملا من الاسرار انما يكتفي الاستخفاف اذ الميراث اخرج حيث قال عند قوله قال ابو حنيفة رحمه

في كذا
 انما سار به احد

لما لم يظهر عدله وفولهم الظاهر لا يكتفي الاستخفاف فلما فديكم له اذ الميراث في الدعوى البينة
 يستحق القسمة بظاهره والثابتة على اذ الميراث في الدعوى البينة وهذا كذا لان كذا في
 او الميراث المدعى عليه في السهو الى جسد اشر في الاسرار كرامة ولا يجبي له اشارة في
 مسئلتنا ايضا فيعني ان يتم بظاهر اليد وايضا بشكل المسألة المتقدمة وهو ما اذ احضر البينة
 عند القاضي الى اخرها حيث قسم هناك عندها قسمة الملك قبل اقامة البينة مع انه املك هناك
 التباط وهو اليد والافراد على ما في قوله والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب قاله الشارح
 قوله والدار في ايديهم وقع سهو لانه لو كان كذا ايدىهم لكان المصنف في العايشة وفيه نظر
 مصر هذا في الكتاب وان كان العقار في يد الوارث الغائب او غيره منه لم يتم بالصحيح ان يتاخر الدار
 في ايديها قوله الصغير في قولهم ايديهم عايد الى الحضور من الورثة لا الى الجميع اي الدار في ايديهم
 من الورثة ومعهم اي يبيع الحاضر من وارث غائب والمراد بالقبض في قولهم وان حضر وان ما ورفق
 بدليل اخر في مقابلة الواحد حيث قال وان حضر وارث واحد ولكن كان اورد الجمع فيما في الواحد
 اكثر من السهول اخبار من الجمع في ايديهم ومعهم دون النكتة في ايراد لفظ القسمة او لا يراد الجمع
 ما ساهى الاشارة الى حضور اثنين من الورثة والجمع هم سواء ولو اريد اولا لفظ الجمع بان قال ادحض
 الورثة او ابي تاما صير السهول ايضا ثبات الاشارة المذكورة كذا ذكر اولا لفظ السهول بانه في الواحد
 ثم اني صير الجمع فهداه كمال البلاغة لانه هو كمن يحمل كلام المصنف رحمه الله على السهو ولا يفي لقصص
 هي . . . وكذا لو كان مكان العايشة في قسم ويصوب وصيا نصير نصيبه قاله الشارح اعد
 اذ هي مسئلة لا بد من معرفتها وهي ان القاضى اما يقبض وصيا عن الصغير حاضرا ان اذ كانت ايا
 ولا يقبض عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قوله اني يوسف ومحمد هما له فانه يقبض وصيا عن القاضى
 على قوله وبخلاف ما اذا وقع الدعوى على الميت فانه يقبض وصيا عن الميت وان كان المدعى واحدا
 على ما ذكره من الفرق بين الصبي العايش والخارج في حق نصيب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضرا
 الوصي ليجل الخواص ضرورة لار الدعوى قد صحت على الصبي كونه حاضرا الا انه محرم في نصيبه وصيا
 يجب حصره وانما اذا كان عايدا لم يصح الدعوى عليه ومن يتوجه الخواص عليه فلم يقع المرونة على خفي
 اشارة في الزخيرة الى هنا كلامه قلت اذا كان بعض الورثة صغيرا فبعض من الورثة يقبض عنه
 لما عرف ان احد الورثة يقبض عنه خصما عن الميت ومن باقي الورثة ولما كان غير الوصي خصما عنه لا يحق
 اليه نصيب الوصي عنه ليصير خصما عنه وايضا اما يقبض القاضى وصيا عن الصغير لنفسه لا الخواص
 الدعوى **فصل** فيما يتم وفيما لا يتم **قوله** وذكر الحصص قلت هذا ان نصيب الاختلاف
 فيما بينهم عند طلب صاحب الكثير وذكر في الحاشية اذ اطلب صاحب الكثير وايضا صاحب القليل ثبت ذلك
 الاتفاق **قوله** فصار للجنس المختلف قلت متى كانت الصبي للجنس المختلف لما في تسمية في الله
 وقد صحت تسمية في الكاخر حتى يلزم العبد الوسيط فعلم ان جنس واحد وانما ما ذكر في الشرح

في كذا
 في كذا

فكأنه أراد بالسفل الجرد ما بقي من السفلى الجرد بعد ما ذهب منه بالمعاملة مع السفلى من البيت الجرد
فكأنه لما قبل معه ذهب منه ستة وستون وثلاثا ذراعاً وبقي منه ثلثون ذراعاً وهذا
القدر حيث أن السفلى ضعف الملقنة ستة وستون وثلاثا ذراعاً فيكون معاً بالمساق الذي
هو ستة وستون وثلاثا ذراعاً من البيت الجرد فيكون هذا يخرجاً آخر لثلاث الستون بين ما إذا
من السفلى الجرد مع ستة وستون من البيت الجرد على اعتبار السفلى الجرد ضعف والتخرج الأول
بناء على اعتبار العلو الجرد نصف السفلى ولا شك أن بيان التسوية تام على الاعتبارين جميعاً فإنه
لو كان المقصود عدم الأذى كان الواو في قوله والسفل الجرد إلى آخره ولكن استعان بالحواس
لنصنح ما يحتمل الواو يعني أو وانه أعلم به ولها أنها أحسن وأجود ما إلى قوله فيقول الجميع
الذي رأي القاصح ولا يشك هذا السيد فأنتم جملة عندها ولا يفتقر من الترجيح إلى رأي
القاصح مع أنها أحسن وأجود ما وصورة أحسن معني نظر إلى تفاوت المعاني الباطنة
لأنه ذكر ما من الإسرار من مذهبها في العبد كدهم ما في الدور حيث يقع من الترجيح إلى رأي
فيها جميعاً ما على ظاهره لفظ الكتاب فالفرق منكم أو منى حرمة الزنا هذا لك على شبهة
المجانسة مع أنها مختلفة جداً ورواية واحدة وحرمة النساء تشبه المجانسة وهي مختلفة بين
منافع الدار والمجانسة لأن المقصود من الكل أصل السكينة وقد قيل عليه ينبغي أن لا يستبرأ
شبهة المجانسة في حق الحرمة لأن في حقيقة المجانسة إذا باع الشيء بحصة يصير شبهة الزنا في
شبهة المجانسة شبهة الشبهة وهي غير معتبرة كذا في النكاح **موسم** وقد ذكرنا الشارح في الجارة
عند قوله ولما كان الجنس ما من يحرم النساء عندنا وصار كسب الفروجي نسبة أن حرمة
النساء بالجنس ثابت بالنظر لا يتحقق بقيام الفصل حيث قال فإن قيل إنما حرم بيع النفس الجنس عندكم
لأن القدر من النسبة فيكون فيه معنى الفصل ولا فصل هنا فالعدم في البدلين على غلط واحد
فلما لم الآن المصداق على الحكم في العزم معلنة ما في النص عينه فلا بد من العمل به
وهو أنه ليس بزيادة ما في النص على ما في قوله لم يقل ما في النص على ما في قوله لم يقل ما في النص
شتم بعد أن يكون بعد ما يكون الحرمة فيما إذا لم يكن يدا النص لا بالعتاب فلا يعتبر الحرمة
قيام الفصل لأن النص لم يتر إلى الفصل إلى هذا لفظه مظهر أن حرمة الجارة المنافع عينه
على اتحاد الجنس دون شبهة الفصل والاتحاد بين المجانسة والدار ثابت شبهة فيجوز الجارة أجازاً
نعم لو كان حرمة الجارة بالجنس شيئاً على شبهة الفصل كما ذكره المحقق لما حرم شبهة المجانسة
لما اعتبر شبهة الشبهة ولكن لما كان حرمة الجارة عند اتحاد الجنس ثابتاً بالنص غير مبني على
شبهة الفصل ينبغي أن يحرم عند شبهة اتحاد الجنس لأن الشبهة فيما يخاط فيه الحقيقة **موسم** النص
المذكور وارد على تخالف الجنس حيث قال عليه السلام إذا اختلف النوعان لم يفتي بتحريم الجنس
فالمراد النوعان المتحدان فكذا إذا ساعد اختلاف النوع والعذر فيكون دالاً وفي تحريم القدر

سماحة الحرز صفحا
سماحة شايعة

الحرمة بالنسبة بالحرمة
سماحة شايعة
سماحة شايعة
سماحة شايعة

في تحريم القدر والوارد في تحريم الجنس إذا اختلف النوعان في أبي الزبير والوارد في بعد الثنتين
وارد في آخر كتابه قبل إذا اختلف النوعان المتحدان في القدر أو اتحاد النوعان من غير اتحاد في القدر
كيف شتم بعد أن يكون يوايد كان حرمة النساء في اتحاد الجنس ثابتاً بالنص بهذا الاعتبار وهو السلام
نرى كل ما ذكره من أن إجازة الدار بالمجانسة لا يجوز باعتبار شبهة الزنا نظراً إلى شبهة
المجانسة بالسلام التقوى في الزعفران فانه جائز وإن جمعا الوزن لأنها لا يتفقان في صفة الزنا
على أمر تقديره في الزنا وجه الاستدلال أن الوزن والجنس كل واحد منهما يحرم النساء بانفوادهم
اختلافها في صفة الوزن مع اتفاقها في أصله لا يحرم النساء باختلاف كيفية جنس النفع بين الدار
والمجانسة مع شبهة الاتحاد أولى إن لا يحرم النساء فالظاهر هو ما قاله شمس الأمتة
للإمام رحمه الله تعالى أما أن يكون في المسئلة روايتان أو يكون من شكلات هذا الكتاب و
ذكر في بعض الخواص لبعض أئمة أوصافها الله تعالى عن البرار أن معنى قوله شبهة المجانسة
الثابت حقيقة من حيث الأصل وهو الإحصاء من حيث أصل النفع وهو نفس السكينة فيكون النساء
فيه شبهة لاشبهة الشبهة كما في بيع الفروجي بالهرج والهرج بالهرج وإن كانا مختلفين في الجنس بالنظر إلى
اختلاف كيفية الانتفاع كما في بيع الجنس من جهة ومختلف في الجنس من جهة أخرى فلا يفتى بقتل
اختلاف الجهة كما في الثابت من الشبهة لاشبهة الشبهة فلا بد من الاستدلال المذكور في الكتاب وهو
أن العنبر الشبهة دون النازل عنها والله أعلم هذا كلامه وأنه شكل أيضاً لأن قوله أو منى حرمة الزنا
هذا لك على شبهة المجانسة لا يخفى له سبب إثبات حرمة إجازة الدار بالمجانسة على تقدير تسليم أنها جازية
باعتبار شبهة المجانسة لا باعتبار حقيقةها ولو جعل شبهة المجانسة بعين شبهة الزنا لما كانت باعلاً
حقيقة المجانسة لم يكن لهذا الترويض معنى إذا وجه لقوله أو منى حرمة الزنا سواء دبر الحرمة
بين أن يكون باعتبار حقيقة المجانسة بالتزام الدار والمجانسة جنس واحد باعتبار شبهة
المجانسة أن اعتبر الدار والمجانسة جنسين ولو كانت النكحة الثانية أيضاً ثابتة على حقيقة
المجانسة إذا تكلم إلى أن حرمة الدار بالمجانسة إما باعتبار حقيقة المجانسة وإما كلام ليس بعينه
معنى أصلاً كان المعطوف بأو عين المعطوف عليه وإيضاً لما كانت الدار والمجانسة جنساً واحداً
من جهة مختلفاً من جهة استحكام السؤال إذا لو كانا جنساً واحداً من كل الوجوه لمكان في إجازة
أحدهما شبهة الزنا فلو كانا جنساً واحداً من وجه دون وجه ينزل شبهة إلى شبهة
الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون النازل عنها وإيضاً لا معنى لحقيقة المجانسة سوى المجانسة
من كل وجه فتى كان من وجه دون وجه كانت فيه شبهة المجانسة لا حقيقة لها
وذلك ظاهر وأيضاً لا فرق على هذا بين الدار والمجانسة وبين الزعفران والذراهم ثم السلام
الذراهم والزرعان وإن كانا من جنس واحد فإنها مختلفة في أصلها لأن أحدهما يوصف بالإنسان في
الاستحسان كذا ينبغي أن يقع إجازة الدار بالمجانسة لا اختلافها في المنافع ثم ما ذكر في الشرح من أن حرمة النساء

الحرز والحرز صفحا

الحرز والحرز صفحا
الحرز والحرز صفحا
الحرز والحرز صفحا

نجد العدم الصريح شبهة بينت لزوم عدم اتحاد العدم والوجود الحاشية المصوح
المصوح ايضا ينقص مسئلة حوار اسلام الدرام في الرعران على الايج في فاه لوجرم التسليم
في متحدثي الوزن بالنص وجبان يحرم عند شبهة اتحاد الوزن بل عند حقيقة الاتحاد وشبهه
الاختلاف ايضا احاطا في باب الحوام **ولم** ولا يوجب ان الاختلاف فيها لما يتناه في الثوب
الواحد من احوال القسمة على الضرر لان القسمة ايضا لا يتحقق الا بالقطع او لا يمكن زيادة دراهم
للاوكس حيث لا يجوز احوال الدرام غير الا ان القسمة حق في الملك المشترك والشركة بينهما
في الثبات فلو دخل في القسمة الدرام بغيره بغيره باليس مشترك في الحصر ولا حاجة الى القطع ولا الى
او حلا غير المشترك في القسمة وادام يكون احوال الدرام في القسمة لا يتحقق القسمة الا بالقطع في الضرر
والرأي لتوبة في السكوي لا في المرافق وقد يشكك ان الدار لا يتساوى حله عددي حصة
لاحتلاف المصوح والمزق ولو كان الرأي هو التوبة في السكوي لا في المرافق كان ينبغي ان يتساوى
حله لا اتحاد الدور في اصل السكوي لان يقال معناه ان الرأي في القسمة القدر الواحد التوبة
في اصل السكوي لا في الرأي بالبيت في الدار الواحدة وان اختلفت بغير حله لما زان قسمة كل بيت حصة
ما عثر التوبة في اصل السكوي ود المرافق فكذلك في قسمة العلوس السفل بغير اصل السكوي
القسمة ثم ادعتر في اصل القسمة المساواة في السكوي لا في المرافق وجب ان يتصرف في وصف
القسمة وهو ان يرفع الحافا للوصف لا اصل **وسه** اوله لا يصلح مشهورة المائدة غير لانه لا يرى
ان لو ادعي المولي على العبد ان كانت بالقدم والكن العبد لا يتبع بنية المولي لانه لا يبعد
لان الممانات بمنزلة ونسج الكتاب فان قلت اذا ادعي الممانات ان الكتاب
وقعت مائة مائة اذ هي انها وقعت على القدم وطل غر واكم المولي اسرط المولي
بالقول قبل المولي ولم الممانات الممانات هكذا ذكر في كتاب الاصل وكان ينبغي ان لا يتبع بحار
انما لا يقول المولي لانه لا يقبل لان الممانات ان بمنزلة ونسج الكتاب والممانات لو كان في كتاب
مولى على الرواية التي جاز ان ليس للممانات ان بمنزلة ونسج الكتاب بغير حصة من عرق فضاء فيكون
عند لا رما على هذه الرواية ومثله السامان يحول على الرواية التي جاز ان للممانات نسج الكتاب
يتبع بمنزلة من غير قضاء **فصل** في دعوى الغلط **وهو** يتبع ان لا يقبل دعواه المناقضة
لان قال قد استوفيت والاستيعاء عان عن قصص جميع الحق ثم قال بعد ذلك لم اتقص فيكون
مناقضا في دعواه وقد يقال التناقض انما يكون ان لو كان المراد بالاستيعاء استيفاء جميع الحق
كذلك بل لو ادعي استيعاء ما اصابه بقتله هذا القلم اي قد اشهد على نفسه باستيفاء ما اصابه بهمة
القسمة ولكن بعد ذلك يدعي الغلط في القسمة ويقول ان قد اتسما بالمناصفة ولكن وقع الغلط
في المناصة والتبريق في ما اصابني من المصم في برصاصي وصاحبه بساعد على ان القسمة
كانت بالمناصفة غير انه يكره الغلط في المناصة والتبريق ولا يجز ان الاقرار باستيفاء ما اصابه بالقسمة

لا ينافي دعوى الغلط في القسمة فلا ينافي في هذا الاختلاف على ما ذكرنا من الصور بل يوافق
في قدر الواجب بالقسمة حتى يوجب الخالف بل هو دعوى عدم لزوم القسمة بسد وقسمها
لان القسمة اذا التمكن على الوجه الشرط كانت غير لازمة فصار كدعوى عدم لزوم البيع بشرط الخلف
ولا يخالف فيه فكذلك هنا وعلى هذا لا تكون عدم حرمان الخالف في هذا المسئلة دليل على ان دعوى
الدعوى كما اشار اليه بقوله واليه اشار من بعد لان المسئلة اذا كانت مصورة على ما ذكرنا
لا يكون اختلاف في قدر الواجب بالقسمة حتى يوجب الخالف بل في عدم لزوم القسمة
بعد لزومها طاهر بخلاف ما اذا قال اصابي في موضع كذا لان الاختلاف هناك في قدر الواجب
بالقسمة وهو قد ان يقول قد اتسما واصابي الى موضع كذا او هكذا اصابا وهذا خلاف
قدر الواجب في قدره فيوجب الخالف قبل الاشهاد بالاستيعاء او بالاشهاد كان متناضيا في
دعواه سواء اشهد استيفاء جميع حقه او بما اصاب به من القسمة الاولى طاهر اما ان في تلك
المسئلة مصورة فيما اذا اتفقا على وقوع القسمة على الوجه المتفق غير ان دعواه انا وقعت
على وجه اصابي الى موضع كذا والناهي انها وقعت على وجه اصالك اقل منه ولو اقر في هذه المسئلة
باستيفاء جميع ما وقعت القسمة عليه ثم يدعي ان ما اصاب به من القسمة الواقعة على الوجه المتفق شيئا
فيبصاحبه كان متناضيا والخالف يتوجب على دعوى **وهو** واليه اشار من بعد وهو قول
وان قال اصابي الى موضع كذا ولم يشهد على نفسه بالاستيعاء لان عدم الخالف عند الاشهاد
على نفسه بالاستيعاء لم يكن لمعني الا ان الناقض مانع لصحة الدعوى ولا يخالف عند عدم الدعوى
الا يري انه يجري الخالف عند صحة الدعوى لوجود موجب الخالف وهو الاختلاف في مقدار ما حصل
بالقسمة كذا في الشرح وقد يقال لان عدم الخالف بعد الاشهاد على نفسه بالاستيعاء للمناصفة
بل لمعني آخر وهو ان الخالف انما يجري اذا التمكن الظاهر شاهد لاحدها اما اذا كان فالقول قول
يشهد له الظاهر الا يري ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر حكم بهم النكاح ولا مفر من شهادته
الظاهر فان كان مثل ما قاله الزوج او اقل قسمة بما قاله وان قال مثل ما قاله المرأة او اكثر قصوى
بما قاله وان كان بينهما تخالفا على المعروف يخرج الزاوي رحمه الله فسلم ان الخالف انما يصار اليه
اذا التمكن للظاهر شاهد لاحدها اما اذا كان لا يخالف وان كان من جهة موجبة اذا ثبت
دعوى الغلط في القسمة بعد الاشهاد على نفسه بالاستيعاء دعوى خلافه الطلاق القسمة بعد استيفاء
لازمة وفي الغلط يدعي لنفسه خيار العيب او الشرط والبايع بكذبه بخلاف ما قبل الاشهاد بالقيضاء
لان القسمة قبل القبض غير لازمة وغير اللازم كالمختار وفي كل سائمة فيكون دعوى قبل
النكاح فلا يكون دعواه على خلاف الظاهر ثم يقال فيبطل اربو بالبينة في قوله الابينة اقرار صاحب
الناقض لا يمنع الاقرار وقبل التناقض في مثله عن كالعبد يدعي الحرية بعد اقراره وقبوله وفي
كلا القولين بعد لما لا يخط وكذا الكثرة فلا تناقض انما ينبغي فيما اذا كان سبناه على الخا

الحكمة فاقامة بنية على الخفاء لاستبعاد الولي بالاعتناء بخلاف القصة فلما ليست ببنية على
الخفاء حتى يعني فيه التناقض **قوله** ذكر الاختلاف في استحقاق بعض عباده الظاهر
أن قوله راجع إلى المعنى لا إلى نصيب أحد مما على يلقوه ولا نصيب أحد مما بعد القصة لا كون
عباده وكذا دعوى الاستحقاق في نصيب أحد مما غير عين بل لا فلا بد وأن يكون نصيب أحد مما سبقنا
فلا فائدة في هذه الزيادة **قوله** وهكذا ذكر في الأسوار وصفة الخوالة هذه إلى الأسرار
سهواً وهذا المسألة مذكورة في الأسرار في السبايع وصفاً وتعليلاً بأن المذكور فيه دار
بين رجلين اتسماها صميمة ثم استحق الصنف من نصيب أحد مما شايها ثم نطل القصة عند
رحمة الله تعالى وذكر غير المستحق عليه أن شاء ردة الثاني وانقسم ثانياً وإن شاء رجع على الشرط
فقد رجع إلى المستحق ولم ينقص وقال أبو يوسف رحمه الله في انتقص القصة وقوله محمد رحمه الله يضطر أبو يوسف
رحمه الله في قوله المسألة في الدار لا لأواز وجب استحقاق شايها من نصيب أحد مما سبقنا أن الاختار المستحق
كلمات ماطلة كما لو استحق الصنف من نصيب جميعاً وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول بأن الاحتكام
أن كان وجه نبوغاً في نصيب الآخر فلا ينقص القصة كما لو استحق شايها من نصيب أحد
كما في الشرح وقد عار بأن لم يمتع الأسرار غير واحد بالعمل المصنوعة حاله إلى أسرار آخره
الذي طنه السائر في أنه المختار عليه **قوله** بأن الصنف المتقدم مشتركاً بينهما أي جرد وعمر وسلا
وبين الشاهد لأن الصنف مشتركاً بينهما وبين ثالث أصنافاً إذا استردك يعني عمر وسلا والنبوة
بين ربيع وعمر وبين ثالث أنا يتحقق إذا كان النصف لهما والنصف الآخر الثالث مالهما
من القصة وهو صنف المتقدم وربع المؤخر فيكون لكل منهما لانه اثبات كل الدار فكان في الآية
قوله عاز الأسرار القصة على هذا الوجه ناقصة ولا يلزم من الرضاء بالقصة الكاملة الرضاء بالكلية
منها وكلما احتار به بين الحق والامتناء لذلك قلت لانه لو قبضت القصة لخير الثالث ونقد
لم يبق القصة مع الخيار في المسح والامتناء في دفع الخبز فثبت الخيار كما يندفع هذا الفرع عن
التحقق عليه باثبات الخيار له إلا أن يقال اثبات الخيار لا يستدعي الغفار القصة وهي البعثة
حق المستحق على المستحق عليه لا يمتد لها في حقه بممكن إثبات الخيار **قوله** لانه لا ينافى أن يكون
المعنى والقصة بصادق الصورة وقبيل إذا لاقدام على النسبة إقرار بضعته ولزمه والذين يتابع
المعنى والأروم كلمات متنافية التي يادكر المص رحمه الله تعالى في فضل المصطفى من قوله ومن ما
عبد عبد الله وأقام الشريفة القبة على إقرار المايح أذرت العبد لله بأمر البيع وأراد ردة
البيع لم يضر فيه التناقض في الدعوى إذا لاقدام على الزيادة إقرار منه بضعته أي لم يرد له
في الميقات - الميقات جارة استخساو القياس بأبي حوازه لا إتماماً لأنه المصلحة بحسبها
أن كل واحد من الربكيس في بونه يتمتع ملكه فربك عوصا عن انتفاء الشر يكملكه في بونه
وكلما ترك القياس وخبرها بالكتاب وهو قوله لها شرب وأكله شرب يوم معلوم كذا في الشرح

[illegible]

حيث ان الوضعية تبرز غير لازمة انما يلزم تعارض موت للنسبة ولا تعتبر العارص
 فصار كالمستعبر اما احد التركيبين فاما يملك للمنافع عند التهاون نعم الملك الرقعة او التهاون
 اقرر ومعنى التهاون فيه غالب والاصل في المنافع المملوكة نعم الملك الرقعة هو التهاون وعدم
 التهاون معارص تقدم قسمة للعين على قسمة التهاون باعتبار لارنا يبرز لا للمعارض لعدم
 وجه الطاهران التهاون قبل في المنافع الى آخر وقد يقال ان الدار لا يتعاونان
 الاتي في وجوه السكني ومرافقة على امر وهذا عين المنافع في المنافع للتواضع والدارون في
 المنافع لصحة قسمة العين فيها ايضا لا للمنافع الا الاختلاف في المنافع ووجوه السكني
 من القرب والدار والمسلح والمجران والمحال لان يقال لما كانت الدار متحدان في اصل السكني
 محملات في وابع السكني ومرافقة اعتبار الاتحاد في التهاون والاختلاف في قسمة العين
 او التهاون حيث المرافق وحصل الدارين في حق التهاون كما انها لا يتعاونان في المنافع
 وبمنزلة الجوامات فان قلت انزل للتفسير سوي التعاضل في الاستقلال في التهاون
 فيه لا يموت التعديل لانها يشك ان في فصل القلة فصار كالتهاون في الدار الواحدة اذا ارد
 القلة في قسمة احدى حيث يشك ان فيه اجيب بان التفسير في الجوامات لما كان غالباً افضي
 ذلك الى التعاضل في القلة كثيراً واجتنب الى القول بشرطها في الفصل فلا يفيد التفسير
 الامر الذي وضع لاجله اما في الدار الواحدة فلا يزداد عليه لحدها الا اذ ادر
 فيسبب التسمية معنى الامر غالباً يصح لان التهاون في المنافع ضرورة ان لا يبق بعد
 منها وهذا عيان باقية نزد عليها التسمية عند حصولها وقد يشك بان التهاون
 في المنافع لو كانت الضرورة انها لا يبق كون ينبغي ان لا يجوز التهاون في المنافع لوجه الدار
 الواحد والدارين بالاستقلال لان القلة ايضا عين باقية نزد عليها التسمية عند حصولها
 وقال اهي جائزة لما روي ان النبي عليه السلام عامل اهل خيبر
 على نصف ما يخرج من غنائمهم قلت قد ذكر المصنف في كتاب التسمية في وجوه قول الجعفي
 ومحمد بن محمد بن علي بن ابي السليم اهل خيبر على الاكهم وكان باخذ منهم على وجه
 الخراج حيث قال ولا يدخل السكان مع المالك في القسمة عند الجعفي حيث روى عنه في قوله
 محسنة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه هو عليهم جميعاً الا ان ولاية التهم
 كما تكون بالملك تكون بالسكنى الا يري ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 حمل التسمية والدية على اليهود وكانوا سكانا بحراً ولها ان المالك هو المختص بصفة القسمة
 دون السكان لان سكنى الملاك الروم وفرارهم ادر ومكانت ولاية التهم اليهم
 يتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي عليه السلام اقرهم على الاكهم وكان باخذهم
 على وجه الخراج هذا لفظ وهو صريح في قول محمد بن محمد بن علي بن ابي السليم اهل خيبر على الاكهم وكان

باخذهم على وجه الخراج ولم يكن معاملة ولا رزق فلا يصح التمسك به لصحة المراجعة
 من قبل محمد بن محمد بن علي بن ابي السليم اعتباراً بالمضاربة كانه تمسك بالدلالة والافاضلة جواز
 بخلاف التمسك لانه في معنى قفيز الطمان وما ثبت بخلاف التمسك لا يحتمل القاية قوله
 وله ما روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يهيىء الحائرة وهي المراجعة وفي الخا
 قال عمر بن الخطاب لو تركت الحائرة فانه يهيىءون ان النبي عليه السلام يهيىءه قال
 عمر فاني اعطيهم واغنيهم وان اهلهم احرى في يعني ان عمار رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
 لم يهه عنه وكبر قال ابن عمر احدكم احاد خير من ان ياحد عليه من خاسموا به وسعة
 التي على السلام اهل خير كان خراج مضافة الى الجوز في هذا الحديث صحة لم حو
 المراجعة لان ذلك كان على سبيل المصالحه فانه لو اجد التهاون فانه عليه السلام بلدة غنية
 وكان يترك في ايديهم فضلاً او قد ورد في هذا الحديث انه عم قال لاهل خيبر اقرهم
 ما اقرهم اسه ولم يترك من مملوكة وقد اعموا على ان عقدة المراجعة لا يصح الا
 من تبيان الدقة المسلوكة فلم يقع الحديث صحة كذا في الترخي نقلاً عن البصائر
 وقد يشك قوله وقد اجمعا الى آخر لما روي عن محمد بن مسلم رضي الله عنه ان المراجعة
 بيان المدة جائزة ويقع على فروع واحد وهو اخذ النسيئة باليث وهذه الرواية مذكورة في
 بعد عن هذا نقل عن الامام السفي رحمه الله والظاهر في الآتي بها والتهاون يتولد بالتقال قولك
 لا يجوز الوضعية رضي الله عنه والتهاون صحة بالاتفاق اجب ان التهاون اجماع عند حادث
 يكون كل جماع العدم عند الاختلاف وانه معتقد فيه فجاز ان يترك ما روي عن النبي
 عن المراجعة ترجيحاً للمحمول فاعتقد ان يحمل تامة اشارة الى ان احاد القسمة هنا لا يجوز
 لانه احاد لا يبق على تسليمه فصار كاحاد التهاون على ان يكون الاجز في التهاون
 وبجانب آخر ان الثاني ان يكون السهم والقسمة لاجلها والباقي في الآخر والثالث ان يكون
 البقرة لاجلها والباقي الآخر ولم يرد الشرع ولا الشرع ورد في
 المضاربة شرعاً بين المالك من جانب والممل من جانب فلو شرط فيه العمل
 من جانب ربه المالك الارض فثبتت كل الوشوط في المضاربة العمل من جانب صاحب
 المال لا يجوز بعد الانفراد اي امراد البقر والبقران كان احداً واحداً
 والباقي من آخر ان لا يجوز لما فيه من استيجار المقيض الخارج منصوص وانه لا يجوز
 وهذا المعنى سفيق عند كون البقر والبقر من احدهما والارض في العمل من آخر لانت
 المستأجر ينفق الخارج في حيشه انما هو منفعة الارض والعمل وانه جائز وحوار ان
 عدم الحواز عند اشتراط المهر فقط من احد الجانبين لمعين احدهم مادكر من انه

لا يجوز ان يكون المالك من جانب والممل من جانب

استخرج الفرض من ما يخرج من غلة والثاني ان الاصل لجواز المزارعة انا هو المضاربة والمضاربة
ما شرط ان يكون العمل من احدى المالكين الاخر فاما ان يكون العمل من المالكين
واحد فسد لها والارض في المزارعة كراهن المالك في المضاربة فكما فسد شرط العمل على
المالك في المضاربة فسد شرط العمل على الارض في المزارعة فالصحيح الاول ان لم يوجد فيها اذا
شرط البقر ففطن احداهما فقد وجد المصنف الثاني وذلك في المضاربة فساد ثم ما ذكر في الكتاب
قوله وهي عند ما على اربعة اوجه سطوحهم لا ان كان ما بالارزعة الصحيحة ولا يحل لانها على ثلاثة
اوجه وان كان ما بالارزعة العاسدة ولا ينقسم ايضا لانه بين الاربعة الثلاثة الصحيحة والواحدة
العاسدة وان كان ما بالارزعة المطلقة لا يصح ايضا لانه على خمسة اوجه على ما يجب ان يصح الثاني
ان المراد المزارعة المستعملة في ما بين الناس وهي اربعة اوجه وفيه نظر لما ذكره الشارع المحقق
رحمته تعالى من قوله فان قلت التعامل فيما بين الناس يكون البذر من احدى المالكين والآخر طاهر
ولو فسد هذا يقع التمسك في الحيلة في تحريمه وكذا لو كان البذر من احدى المالكين والآخر فسد
الحيلة فيه ان يشري بضم البذر منه ويرد الباقي من التمسك فيقول ان هذا البذر كله على ان يكون
للمزارع بتمامه لان البذر اذا كان مشتركاً في المزارعة لم يحل مشاركة بينهما فيكون
بهما دون هذا الشرط او لم يدا المصلحة فيما اذا كان البذر من احدى المالكين والآخر فسد
للمزارع ان يرضى له ولا يصح ارضاء بين الصورتين اللتين ذكرناهما في التعامل فيما بين الناس من الصورتين
التي ذكرها في كتابنا بغير تنقسم على اربعة اوجه وان اردت ان المزارعة المستعملة فيما بين الناس
ان يقال في وجه الاختصاص على اربعة اوجه وان اردت ان المزارعة مع التمسك العقلي فيصير ان يكون
اوجه ان المزارعة لا تخلو اما ان تكون اجارة على منفعة الارض او منفعة العامل او منفعة المزارع
على منفعة العامل اما ان يعتمد على ان يعمل البذر او بآلة غيره فصارت اربعة اوجه لم يصح
انقسام التمسك الثالث كما اعتبر انقسام التمسك الثاني لساد جميع اقسامه فلم يترخص له بالاستقصاء
وان كان هو سوا المزارعة اربعة اقسام لانه ان يعتمد على منفعة البذر او منفعة البقر او منفعة البذر
والبقر او منفعة الارض والبقر فانه علم ... والمفسد هو الشرط حجاب ما قاله في كتابنا
التي لصاحب البذر والارض وما لا يخرج الا النوع فيؤدي الى قطع الشركة وان فسد
الجواب ان توقف انقطاع الشركة ليس بمفسد للمقد لان ما من مزارعة لان فيها هذا التمسك
المفسد هو الشرط اي شرط يوجب فساد انقطاع كشرط المصلحة لاجلها ولم يوجب فساد هذا الشرط هنا
اما ان المشرط فسد وكذا اذا شرط ان البذر من صاحب البذر لا شرط لاه ما ملكه
والشركة فيبطل شرط الصحة للمزارعة لانه يتبع وان كان ثابتا لا شرط كان شرطه كعدمه
وهذا يفسد ان لعل الكتاب يشير الى انه لو شرط للمزارع شيئا من التمسك لصاحب البذر فسد
لان حكم العقد وشرطه حكمه لا يفسد لانه مقتضاه كاشترط المالك في البيع للشرطي

بأنه

وفي غير ما يبيع ويجوز ان يكون المسمى ان الفاسد لو كان ثانيا من الفاسد في السكوت عنه
وكمن الشرط من البس من نفسه فكيف سكوت عنه فوالا لان حكم العقد فسد بل هو حكمه
البذر ان كان سدا من العين كله علم العقد كان اشترط في الشركة في كل طرف علمه
واشترط خلاف حكمه عقد مقتدره واشترط في البذر مع الشركة في كل طرف علمه
فكانه ابراد حكم العقد فثبت بالشرط كانه قال لانه ثبت له بالشرط فبان ان الشرط في نفسه
لعدمه فصار كانه لم يشترط قوله وان كانت اجارة فالاجر مستحق فلا يستحق غيره
فان قيل ما في الاستحجار من جابعين فعمل الاخر وهلك قبل التسليم يجب على المستحجر
اجر المثل فينبغي ان يكون مهنه كذا في المزارعة فصح وان جاز استحقاق الاجرة
العين وقد هلك قبل التسليم وانما قلت الاجرة المستحقة كالاجرة العين لانه لو اراد ان يبيع
الخارج من ارض آخر لا يجوز قلت انما يجوز ان الاجرة المستحقة هي اجرة العين في حق وجوب الاجرة
ان لو كان هذا في الهلاك كموهوب ليس كذا كذا اذا اجرة العين هناك بهلك قبل التسليم
بعد لان المزارع يفتقر على البذر الذي يفتقر منه الخارج وقبض الاصل قبض البذر فقبض
كالفقبض الاجر من هذا الوجه والاجر للعين اذا هلك بعد التسليم لا يجب شي اخر فلهذا هلك
في الشرح وقد يقال قوله والاجر مستحق فلا يستحق غيره معناه اذا كانت التسمية صحيحة باقية
فثبت التسمية بقاء العقد وانفسدت بانفساد محبته يستحق غيره وهو المثل المستحق لانه
لم يرض بغيره جازا والاجر للعين اذا هلك قبل التسليم فثبت العقد خرج به الشارع في فصل
البيع قبل القبض وبانفساخ العقد ينفسخ التسمية فيستحق اجر المبادعة وان لم يرض بغيره
وفي المسئلة المزارعة التسمية باقية على العمى اذا المزارعة لا تفقد ولا ينفسخ من الاصل او المخرج الا
شيئا فلا يستحق غير المستمع مع بقاء التسمية لان المزارعة لا تقوم بالعقد كذا في ما فوسد في كتابنا
انهم لم يجب شيئا فاما ما قبل ان المسمى هنا يميز الاجرة العين وقد هلك قبل التسليم فيقول
لانه ان المسمى هنا هلك كيف والهلاك بعينه سبق الوجود والمستحق هنا بعض الخارج او هو
معه ومحال دفعه رضى المخرج فلا يستحق غيره وذلك ان الرضا بعده وم على خط الوجود وشا راسنا
بما فوسد على تقديره الوجود بخلاف ما اذا كان الاجرة عينا معينا وهلك قبل التسليم لانه في
بما فوسد الا بهان فاذ لم يستلم لهما الهلك يستحق اجر التمسك لانه في الفرع عنه ثم ما ذكرنا في كتابنا
فهو غير موطر فيما اذا كان الارض لواحده والباقي لغيره لان يجعل رب الارض قابضا
له بانفساخه بآرضه له وقال محمد رحمه الله تعالى لاجر من له العا ماله لانه استوفى من فوسد
بعينه فاسد فيجب عليها فيمنها اذ لا مثل له فان قلت مقتضى هذا التعليق ان يجب
اجر المثل بالعاما لم ينع في جميع الاجارات الفاسدة ومحمد رحمه الله تعالى لا يقول
اجيب ما بين معناه انه استوفى من فوسد فاسد والمستحق غير

ههنا

معلوم فلا يصح فيه فثبت عليه ما بلغ كما اذا اشتراك في الاستطاب حيث يجب
الاجرة ملك ما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى بطلان ان مسمى غيره معلوم فلا يصح
قوله وقد مر في الاجارات اني قد مر هذا الخلاف مع محمد رحمه الله تعالى في كتاب
الاجارات في مسندنا ما شئت في الاحتطاب فان هناك يجب الاجرة عند محمد
بالغا ما بلغ لان المسمى غير معلوم فلم يصح الخط وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
لا يجاوز نصف من ذلك وليس المراد بقوله وقد مر في الاجارات موانع اختلاف
بيننا وبينه في الاجارات انما سددت بل يجب الاجرة ما بلغ حتى يرد ما قال اشرح ان في هذه
الحوال نوع بعينه لانه ذكر في الكتاب الاجارة اذا استجر رجل حمارا ليجوز بيعه منه فالاجارة
فاسدة ولو ربح وزا بالاجرة فانما يجب الالف فاستمر من اجرة المثل لانه لا يمتنع من هذا
مخالف اذا اشتراك في الاستطاب حيث يجب الاجرة بالغا ما بلغ عند محمد رحمه الله
لان المسمى غير معلوم هناك فلم يصح الخط فثبت ان عند محمد رحمه الله تعالى لا يصح
بالغا ما بلغ في الاجارات الفاسدة ثم ذكره هنا وقال محمد رحمه الله الاجرة من الفاسد ما بلغ الالف
وقد مر في الاجارات وذلك بدل على ان قد بعته جميع الاجارات الفاسدة ان يبيع الاجرة
بالغا ما بلغ وليس كذلك ثم نفي وجوب عدم الورود على ذكر ما من المعنى ظاهران قبل هذا
الحكم اشارة الى قولنا لا ينبغي في الكسب قلت فاما فيما بينه وبين الله تعالى فبما استقرض العمل لانه
غيره في ذلك لانه انما يستعمل باقامة هذا العمل ليجعل له مخرجه من خارج فاذا اذله الاثر من
فقه فخره والغرض من دفعه في النافذ وفيه نظر لان اجرة مثل العمل في هذه الصورة اذا وجب
ديانة له دفع الغرض وجب قضاء ايضا اذا تضمن له دفع الغرض كما يجب وانه كقضاء الدين
الا يري انه لو اعاره فاضا بسني او بغيره ووقت كان رجع في العارية قبل الوقت صح ربحه
بكتف فيه البناء وخرس وضرب الحجر فانفق البناء والخرس بالفتح وعلله في الكتاب بقوله
لانه في المستوفى ومن جهة حيث وقت له والخامس هو الوفاء فيه جميع عليه دفعا لغرض من نفسه
بذلك ففقد اوجب نقصان البناء والخرس دفعا لغرضه ففقدان ففقدان اجرة مثل القابل
في دفع الغرض لوجب قضاء كما يجب النقصان قضاء في مسئلة العارية وجوابه ان دفع الغرض لا يغير
وان كان يوجب النقصان ففقدان لا يمتنع وعن المعنى في العقد فلو في الضرر لرب الارض بالخلاف
في دفعه فاما اذا كان البذر له فقد كثر الحال فيها اذا اوجبا عليه المعنى في العقد فبقي ان لا يكون له في حال
لانه دفع الغرض من نفسه اربح ان يجب له ففقدان وجوبه ديانة لا قضاء في بالوجهين اعني دفع الغرض
والزوم الضرر على الغير بغيره جميعا ولا يمكن العكس سيما لانه ان يجب السني قضاء ولا يمتنع لانه
باعتبار يجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى ايضا بخلاف مسئلة العارية حيث لا ضرر بالغير اذا رجع في العارية
فيعين وجود الضرر للمستوفى بغيره ففقدان وقوله في القاموس بخرج قلت بخلاف ما اذا فسد

ولم يخرج الارض شيئا من النافع فيه فثبت باجرته ما بقي من حصة في رتبة الموقوف
التي قبل فانه لو فسد بقوله دفعه معاينة الله ان يوجب له ما كان له من حصة في رتبة الموقوف
فبقية المعاينة على اول ثم يخرج في تلك السنة اذ كانت رتبة الموقوف في رتبة الموقوف
حيث انقضى اثنان بيان اذ لم يبق بشرط وبقية في اول ثم يخرج رتبة الموقوف رتبة الموقوف
الابلان المعاينة في التخييل والربطية ففقدان بيان اذ كانت رتبة الموقوف رتبة الموقوف
اذا قال حتى ذهب اصوله فيقطع بها ففقدان او طلق في الربطية يكون اذ لم يكن لها حصة في
معلومه ولا بد من كل هذا وان كان خلاف الظاهر جدا ولكن ينبغي ان يكون بين دفعه التخييل
في حصة الموقوفين اجارة الموقوفين كل شهر بربهم حتى يبيح اجارة في اول الشهر فيجب ان يكون
الاجارة يقتضي ان يقع المعاينة اذ قال السني حتى ذهب اصوله على ان السنة لان فوجي حيث
اصولها في قوة قولنا كل سنة قوله لا يجوز عليه لانه لا يمكنه ان يبيح في نفسه ففقدان ففقدان
في كتاب البيع الفاسد وجعل في سقيف ودرج في ثوب لانه لا يمكنه ان يبيح في نفسه ففقدان
البيع هناك بغيره بغيره في المعنى على العقد على ان يبيح في نفسه ففقدان ففقدان
الضرر وبما نوع تناقضه كان على المخرج اجرة مثل انما ان يستعمله وقد سبقنا من
قوله ومن استأجر رجلا بغير طبع ما اشتراك منها ما يجب الاجرة ان من جاز بغيره لا يمتنع
نفسه فلا يمتنع تسليم النفقة عليه هذا كما مر ووجه الاستسكان ان الزرع مشترك منه في من جاز من
الضرر ان وهو مشغول في صاحب الارض وانه في تسليمه يعقود عليه والاجرة لا يجب في تسليم
الآن يقال ان لا يجب اجرة المثل على العامل الا اذا اوجبا عليه على خلاف القياس ففقدان ففقدان
في بغيره قول وان انفق احدهما بغيره اذن صا به وامر القاضي فهو موقوف لانه لا يمتنع له عليه
وذكر الامام الترمذي ان كل من اجر على ان يعقل مع شركه فاذا فعل احدهما بغيره ففقدان لانه لا
طريقا وهو انما البتة كغيرهما امتنع احدهما من الكسب ففقدان الاجرة وسقيف في من الغرض او هو
عام او طاعة بغيره ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان
فما يكون موقوف ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان
لا يكون موقوف لانه ليس له ولاية في كسبه ولا يمكنه من الانتفاع في كسبه الا بقا السفل ففقدان ففقدان
في بناءه فلا يكون موقوف ففقدان في مساهلة في كسبه من كتاب ادب القاضي ثم تعيبه بقوله
لانه لا يمتنع له عليه ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان ففقدان
التي لا يجوز على ان يفعل مع شركه فالصواب ان يبيح مقدمه اخص ويقول لانه لا ولاية له عليه
وهو غير موقوف الى الاتفاق ايضا لانه يملك الاتفاق كما مر في قولنا لان ابقاء العقد بعده
وجود الضرر كما مر اذ ابقاء صورة والافقة نفس او لا لان العقد هنا لا يفي حتى يجب العمل عليه
فلو كان باقيا لوجب على العامل حصة قوله ووجه ذلك ان العقد هنا سمي الزرع هذا اذا كانت

عند استحقاق الزرع بان كانت سنة ومغنت السنة واما اذا كانت المدة سنين فوجهها
 ان المزارعة كالاجارة وانها عفو ومجدة بالنسبة الى زرع حدادركت وان كانت باقية
 بالنسبة الى زرع اخرى **مسألة** في تخلف الزرع لان ابتداءه يختلف كثيرا حرقا ونفعا
 وربعا والنهاية بنا عليه فيه خلل جهالة ويشكل بان بيان جنس البذر شرط في بيان
 ولادراكها ايضا وقت معلوم فلا بد اخله جهالة فينبغي ان يقع المزارعة بلا بيان المدة ايضا
 ويقع عليه اول الزرع كما روي ذلك من محمد بن مسلمة رضي الله تعالى عنه وبه اخذ الفقهاء ابو
 ابي رزمة الله تعالى الا ان شيخ الاسلام ذكر في اول المزارعة ان اشتراط بيان جنس البذر
 قياس في الاستحسان بان ما يزرع في الارض ليس بشرط فقول الراي الى المزارع ولم
 يصرح بعد ان ينس على المزارعة فعلى الاستحسان - وبخلاف ما اذا وقع البذر في اصول الرطبة
 ان يقوم عليها حتى يذهب اصولها ويقطع ثباتها الى جنة لا يجوز ما اذا وقع النخل في اصول الرطبة على
 ان يقوم عليها معاينة مطلقا فيجوز اذا كان الرطبة جزء معلومة يقع المعاملة في النخل على اول
 ثمرة يخرج وفي الرطبة على اول جزء معلومة يخرج اما اذا لم يكن الرطبة جزء معلومة فلا يجوز سواء
 فيه بذهب اصولها او قطع اول ثمرة لان في كل منهما جهالة المدة في الرطبة فلا يجوز في
 بقوله وفيها معاينة الى ان يذهب اصولها فلا يجوز وان اطلق عن ذلك فهو جائز فيقع المعاملة على
 اول ثمرة يخرج في تلك السنة الى ان يشار الى البذر كما في النخل وبهذا يذهب التناقض حيث
 اقول بان بيان المدة في العاملة ليس بشيء ويقع على اول الثمر في النخل والرطبة جميعا ذكرين
 الى بيان المعاملة في النخل والرطبة منه عدم بيان المدة واصله ان المذكور اعرج على ما اذا قال
 حتى يذهب اصولها ويقطع ثباتها وقولا واطلق في الرطبة على ما اذا لم يكن لها جزء معلومة ولا بد
 من محل على هذا الخارج في الظاهر ولو كان بشكل الفرق بين وقع النخل حتى يذهب اصولها
 وبين اجارة الارض حتى يذهب اصولها حتى يذهب اصولها حتى يذهب اصولها حتى يذهب اصولها
 ان تقع المعاملة اذا وقع الاستحسان حتى يذهب اصولها على اول السنة لان قوله حتى يذهب اصولها
 في قوة قول كل سنة **قوله** في تلك السنة قلت نعم ولكن هذه جهالة لا يقتضي الا المأذنة فلا بد
 قلت ولو كان كما زعم فلا يصلح التقدير ان يكون معلوما - نعم ولكن لا يقتضي النص انما
 اذا كانت معقولة المعنى والنقل الوارد في المعاملة والمزارعة غير معقولة لانه لا يستثنى
 ما يخرج من غير فيكون في معنى فغير المعنى قلت واخام للمزارعة فنية ذرية واجبة من
 القول بان له اجرة مشتركة اي مشتركة لان الغرس لما سلم الى المزارع حتى يستحق فنية
 الارض يقع على كل نصف بان الرب لا يستحق الا جريته في نصفه بخلاف المزارعة اذ قدمت والبذر
 لرب الارض حيث يجب معاملة جريته لا تسلم في جريته لرب الارض لانه مما يملكه المزارع
 وله بر من محبته فيستحق اجرة مثل وجوبه ان يستحق لو كان الواجب على رب الارض فنية يوم الاداء يقع على

العامل فينبغي في غرس نفسه اما لو كان الواجب فنية يوم الاداء في لاشره يجب انما
 به تغذر الرقوة وانما حاصل بالانقال بالارض وانما يقتل بارضه كما يقتل فيملكه رب الارض
 من وقت الانقال فيستحق اجرة مثل هذا اشكال والظاهر ان يكون ان موجب فنية انما هو
 تغذر الرقوة بعد وجوبه والرقوة انما يجب منه قبض الارض من العامل بان ما قدمت في بره على
 كالغرس مثل ما في به ايضا والرقوة ليست في الا ان يكون الغرس سنة يرب
 الارض فينبغي ان يجب عليه فنية يوم قبض البستان ومنى استحق العامل فنية الغرس
 يوم قبض البستان كان للغرس الى حين قبضه واقتالته فلا يستحق الاجر على
قوله وتغذر ردا الغرس لانها بالارض مثل كل اذا الانقال بالارض لا يجب تغذر الرقوة
 الا يرى ان الغرس لو بني او غرس في ارض مخصصة لا يحرك المالك على اداء فنية البذر
 والغرس بل يقال للغاصب اقلع البناء والغرس وسلم الارض الى المالك في القلعة فغزا
 برت الارض فينبغي ان يكون له ان يعطى فنية البناء والغرس ويكون له ان يكون له على اداء
 استقص الارض بالقطع لان لفظ الكتاب بالباء لانه يقتضي ان يكون للغرس جبروت الارض
 على اداء الفقة وفي هذه الاشياء لا يخاف في اداء الفقة لرب الارض وللغرس فليست
 لانه في معنى فنية الطمان اذ هو استجار بعض ما يخرج من علة هو نصف البستان
 فنيته كالمواصلة جريته فليست عليه فنية على ان نصف الطمان لا يقتضي ان يكون للغرس
 كونه في معنى فنية الطمان نعم جميع صور المزارعة والمساقات اذ ما من معاملة او مزارعة
 ان وهو استجار بعض ما يخرج من علة فيكون في معنى فنية الطمان فينبغي ان يفيد كما توتة
 المحقة رضي الله تعالى عنه انما نقول القياس يعني كذلك الا انما يجوز المزارعة والمعاملة
 بالنفس ولا تقتضي في مثل هذه الصورة فيبقى على القياس **مسألة** في اورد الذبايح بعد
 المزارعة لمناسبة سها وهو ان الذبح يحصل المقصود وهو الانتفاع بالثمن مع اذات
 الموجود وفي الحال وموزة في الرقعة كالمزارعة يحصل المقصود وهو الانتفاع بالخارج في الحال
 مع اختلاف القدر الموجود في الحال وايضا المزارعة لا تقتضي الذبح لتحصيل الثمن وسما من
 لبيان العادة بكل الجوز مع الجوز **مسألة** في الذكوة شرط في الذبح اي كل حيوان
 انه مولى مأكول والا معنى ان اشتراط الذبح لكل الذبيحة فنية - ولان به يتم الدم
 النجس من الدم الطاهر يعني ان طهارة الدم شرط في طهارة عن الدم النجس بالذبح فنية
 الذبح على ان يقال جاز ان يطهر بالذبح ولا يحل الاكل فان ما لا يؤكل من حيوان يطهر بالذبح ولا يحل
 الاكل ان طهارة شرط على كل طاهر جاز ان يؤكل ولا يحل الاكل بالذبح فنية فكل هذا ان يجب
 ان يكون طاهرا وليس كل طاهر حلالا - وكما ثبت به فكل طاهر في طهارة في المأكول
 وفرة قلت ان ذكوة شرط على طهارة لان كل ذبح يؤكل طهارة عن الدم ولا يؤكل

زمان

قبل ولكن انما يحل ان بالكوفة فكلون الذكوة موجباً للطهارة عن الدم وسنرى لاحقاً وقوله
كما ثبت به التحليل مثبت به الطهارة يقتضي ان يكون الذبح على الحيوان كما هو عليه بالطهارة عن الدم وقوله
ذكوة الارض نفسها طهارة يقتضي حصر الذكوة الى ما ذكره في الاسماء وليس كذلك فان
تظهر بانها ايضا وعن هذا قيل الكلام على الطلب الى سببها كونها في غير حصر المستدرا اذ هو ليس
الذكوة اي سببها **قوله** وفي نسخة المسند وكتاب حلال لا يكونا وهو قوله تعالى الا ما ذكرتم
وقوله تعالى فطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراد الذبائح اذ لو حل على ما سواها لم يكن
تخصيص اهل الكتاب بسبب معنى قوله لا يكونا بالتحليل في حق المسند وقوله تعالى فطعام
الذين اوتوا الكتاب بغير تحليل في حق اهل الكتاب على التفسير ولا الشرح **قوله** وهذا لان الذكوة
فصل مشروع وهذا الصبي محرم فلم يكن من ذكوة بمعنى الذبح المشروع يكون سبباً بالتحريم فكلما
القبس لاننا بالذبح لا يفتقر الى ذبح كل الدم النجس بغيره ان ثبت من الطيب وهو محقق حقيقة
ان ذبح الشريعة انما هو الذبح المشروع مقام خروج الدم النجس بتبديلها الى ذبح ذبح ولم يسل
حق كل ذبيحة ما لم يكن مشروعاً على اصل القياس فيندم محل عند انعدام مشروعية الذبح فان ثبت
ذبح المفسومة او الذبح بالسكين المفسومة في مشروع مع انه لو وجب حل الذبوح اجبت
ذبح المفسومة او الذبح بالسكين المفسومة انما هو بمعنى منفضل عن الذبح وهو الخرف في ذلك
الغية بل ما مضى انما هو في نفسه مشروع بخلاف ذبح الحرم الصيد او اكله لصد الحرم فانه انما هو
من حيث انه تعرض للصيد وهذا المعنى الذي لا يفتقر عن الذبح لاستحالة الذبح بل انما هو
ثبت قال الذبح بين التحليل واللبنة في المبسوط الذكوة ما بين اللبنة والنجس وفيه دليل على ان
التحليل واسطة واسطة في ذلك سواء لان الكلام في المعنى المطلوب بالذكوة سواء **قوله** وهذا هو
من الشافعي مخالفاً لاجماع الظاهر ان اجماع لم يكن يقتضي الحل بل يقتضي سكوت
ابن في مشر ليس بجماع عند الشافعي رحمه الله **قوله** وفي اجماع الصغار بالاسم الذبح في التحليل
او سطر واسطر واسطر وانما اعاد لفظ الحي مع لان بين رواية المبسوط وجماع الصغار اختلافاً في
الظاهر لان رواية المبسوط يقتضي محل فيها اذ وقع الذبح فوق محل قبل العقدة لانه وان كان
قبل العقدة فهو بين اللبنة والنجس ورواية اجماع الصغار يقتضي ان لا يحل ان على رواية محل
الذبح تحل في ذبح قبل العقدة لم يكن محل الذبح فليكون فكانت رواية اجماع الصغار
مقبولة لا خلاف ورواية المبسوط بان باطناً قوله الذكوة ما بين اللبنة والنجس كذا في الشرح
وهنا شبهتان احداهما ان ما ذكره في اجماع ان كان مخالف رواية المبسوط فظاهر على ذلك
فهو انما يخالف لفظ القدر في ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى حيث قال الذكوة بين التحليل واللبنة
ولم يفرق بين اللبنة والنجس حتى يكون رواية اجماع مخالفة لما ذكره في الذكوة على اعادة
لفظ اجماع فيرسم في ان المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر لفظ اجماع بتعاطيه رواية المبسوط حتى يكون

ذكره

ذكره بيان المخالفة بل ذكره بتعاطيه رواية القدر في ما ذكره في الذكوة على ان يقال
اعاد لفظ اجماع لان ما ذكره القدر في من قول الذكوة بين التحليل واللبنة فظاهر يقتضي ان
لا يكون محل الذبح بل محله الوضع الذي بين وبين اللبنة فبينما يبرر لفظ اجماع يقتضي
كون اخلق محل الذبح على ان المراد بقوله الذبح بين التحليل واللبنة اي بين ما فوق التحليل واللبنة
وهو اخلق كله والخاتمة ان التحليل الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى والاصل فيه قوله عليه
الصلوة والسلام الذكوة ما بين اللبنة والنجس بل على ان الذبح لو وقع قبل العقدة جاز ايضا وما
ذكر في الحديث من قول الذكوة بين التحليل واللبنة او قوله لا بأس بالذبح في محله يقتضي ان لا يحل
لوقوع الذبح قبل العقدة لان ما قبل العقدة ليس محل الذبح على ما اشار اليه الشارح بقوله فلما وقع
الذبح قبل العقدة لم يكن محل الذبح فالتحليل بخلاف الحديث الذي هو الا ان يفسر التحليل ما
بين اللبنة والنجس كما وقع في بعض النسخ في يوافق مقتضى الحديث ويدل على ذلك اذ وقع
الذبح قبل العقدة كما روي عن الامام الرضا رضي الله عنه بقوله حيث سئل عن ذبح شاة فثبت
عقده اكله لم ياكل الصدر وكان يجب ان يفي بما يلي الرأس بأكمله ام لا قال هذا قول الجمهور
من الناس وليس بمعتبر بل هو كل يثبت العقدة مما يلي الرأس او مما يلي الصدر لان المعنى فيه ان
الاواج وقد وجد قال في الشرح وسبب كان يعني بهذه الرواية فكان يقول الامام الرضا رحمه الله
والعمل ولو اخذنا يوم الغينة بسبب العمل بهذه الرواية كمن اخذنا ما اخذناه الله اعلم
قوله لفظه عليه السلام اقر الاواج بما ثبتت ومن اسم جرحه واما الثلاثة فثبتت في الحديث
فان قلت اجماع المحل بالآدم يراد به الجنس في موضع النفي والاثبات فحقوقه تعالى لا يملك التمكن
بعد وقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطعن الرجال النظر اليه فثبت قد برز به
جميع على حقيقة ايضا كما في قوله تعالى خالفني على ما في بي وكذا ثبت في الاقرار والوصية فاما ان
اي براد به محرم مرة والاقل اخرى محل على اجماع هنا احتياطاً وفي موضع اخر من اليمين وفيه الاثبات
في العمل بالاقل وكذا شهادة النساء في الموضع الذي لا يستطعن الرجال النظر اليه الاحتياط قلنا
النظر محرم على الاول ولان هذا الجمع وهو الاواج على طريق التعليق للمقوم والمروي والزوجين
فلم يكن نظراً بجموع من العبيد والنساء ولما ان اقراره ليس بمعتبر فاما كل واحد منهما مراداً
عند دخول الالف واللام بخلاف ما يبرهن كذا في الشرح وفيه نظر لان الاحتياط لو كان في ذمة
النظر لما كان الاثنان او الثلاث في شهادة النساء واحوط وقدم في الشهادات المبني و
الثلاث احوط في شهادة اثنين من معنى الالتزام فكان ينبغي ان يحل على اجماع احتياطاً وصح ان ما
ذكر الشارح من الاحتياط في قلنا النظر يقتضي ان يحل على الاقل وما ذكره من الاحتياط في القدر
من معنى الالتزام يقتضي ان يراد به اجماع ومقتضى لفظه هو اجماع فينبغي ان لا يترك مقتضى الشرح
من التفرد بين ما هو جوع على سبيل التعليق ما سوجع على حقيقة كونه لما لا يعقل له معنى

عقده

سنة

سنة

ان الدليل المذكور في الاصول لبطلان معنى الجمع بدخول الام لا يخرج من جميع وجع فقد ذكر في
 البرزوي ان هذا النوع اي الجمع معروف يصير كما ان الجنس اي عبارة عنه اذا دخل
 لام المعرفة لان لام المعرفة تليق به ولا تليق في انقسام الجمع فجعل الجنس مستقيم تعريفا وفيه
 معنى الجمع ايضا لان كل جنس يتبعه جمع فكان فيه عمل لا يوافق ولو قيل على الحقيقة بطل
 حكم الام فصار الجنس اول هذا الفظة ثم جاز ان يقال الام في قوله اخر الادراج ان كان الجنس
 وهو ان كان متبنا والاقول انه لم يمتثل الكل الشا ومما حمل على الكل لانه ان المقصود
 من قوله الادراج اخراج الدم بنفسه وبغيره عن الاطعمة وهذا المقصود لا يتأتى الا بارادة كل جنس
 وموالاته والمرى ولكن المصنف رحمه الله تعالى في كتابه في العبارة لما لم
 يختلف الجواب بمسألة ارادة الجنس وسببه حمل على الجمع فقال وسياسم واقد التلث
 الذي لم يأت في قوله ما في الكتاب ان في قوله عليه السلام اخر الادراج لا يمكن
 ان يجعل العهد لعدم المعهود ولا الجنس البطل بمعنى الجمع يكون التفسير اخر الودج اما ان الفرد الحقيقي او
 الحكمي لا سبيل الى واحد منها اذ الحقيقي هو واحد الودجين او الحكمي وهو الودجان لا يحتمل قطعا
 ما هو مقصود من انما الدم وان الودج لا جعل للام زائدة كما قال افرا واداجا فلا بد من
 رعاية معنى الجمع واقتضى ذلك الودج فردان لا يفر فلا بد وان يجمع معهما فرد اخر حقيقة المعنى في غير
 غير ان المرى اشبه بالودج من الحلقوم فاجتر من الادراج تعنيا وما صار المراد به التلث
 بوجوب قطعها عبارة وقطع الحلقوم اقتضاء لان قطع الثلاثة لا يورثه لا يمكن الا بقطع الحلقوم
 قوله فان ان الحلقوم مجرى الحلقف واعاد والمرى مجرى النفس مكنة ذكر في المرى لا كدرايات وبان وان
 المرى مجرى الطعام والشراب كان الحلقوم مجرى النفس ويرده قوله تعالى حتى اذ بلغت الحلقوم والله اعلم
 هو ان التوجيه بالمراد الا سراع فانه لان الاكثر بان اي الاكثر في موضع الاحتياط اذ المراد الاكثر
 السنف له حكم لاكثر موضع الاحتياط اذ المراد الاكثر من جمل المشروط وهو الثلث فانه ما بدخل في السبع
 كثر بالجملة اي انما بدخل لانه لو لم يدخل يكون في المشنق واستثناء الجنين بغير سبب الام
 كذا في الشان وفيه نظر ما كثر في المزارعة ان المقصد هو الشرط اما السكوت عنه فليس
 بفسد بالاستثناء ان كان شرطا فاسد فهو انما يفسد البيع اذا نظر بالاستثناء اما
 لو سكوت عنه فدادن خرج محل من السبع وايضا البيع انما يفسد بالاستثناء الجنين لان استثناءه
 على خلاف موجب العقد لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا يتصل به بخلطه وبين الاصل ميتا والما طرف
 فالاستثناء يكون على خلاف موجب الحكم هذا الاستثناء في البيع الفاسد فعلى هذا كان دخول
 الجنين باعتبار انه لو لم يفسد بفسد بالاستثناء مكنة كما قاله من انه جرد للام حكما فلا يفسد به
 لها وايضا لو كان دخول في البيع ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى لا يكون جردا لانه حكما لكان ينبغي ان
 لا يجعل في الوصية فضلا لان اتصال بالام اذ الوصية لا يبطل بالاستثناء وقوله ويعتق بغيرها

بعد بفصل من محبة ولد رفيع يعني ان عتقه عند اعطاف الام جردت عن لمة له
 فمقصود ما عتقه الشريعة وكونه من من عتقات الحقيقية كذا في التلث فقلت بغير
 باء ان خروج عبد بامته لا يخرج عتق المولى اذ مته وسي حامل من العبد عتق عتق
 لعل الام لا ينقل عنه اذ لانه عتق على عتق الام مقصود وانه اضاف الى مقصوده جميعا ولا بد
 منها فيعتق مقصود فلا يتقل ولا ولا المولى الاب وان اعنى وكذا في قوله ت لا يفسد
 اشهر من وقت الاغراق وان ولدت بعد عتقه فينبغي ان يفسد بها عتقها ما سطر ستة اشهر فقلت
 لمولى الام لانه عتق تبعا للام لا اتصالا بعبده عتقه فينبغي ان يفسد بها عتقها ما سطر ستة اشهر فقلت
 حتى يعتق فان اعنى الاب هو الابنة وانتقل عن مولى الام لان العتق منها في اول وقت تبعا
 هكذا ذكر في كتاب الولاء فظهر ان لكل عتق باعناق الام مقصود ومن حيث انه جزء من
 كما قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انه يعتق باعناقها كعبد بغير من محبة ولد رفيع اذ
 لو كان الام كذلك لكان عتق الولد بطريق التبعية فيما اذا عتق عاملا وولدت لا قبل من ستة
 اشهر فينبغي ان ينتقل الولد والام المولى الاب ان اعنى كما ينتقل فيما ان اولدت لا سطر من ستة
 اشهر والمسئلة بخلافه كما ذكرنا والله اعلم ثم ذكر في الكا والاراء بالحدوث من حيث ما نسب الى
 ذكوة الجنين كذكوة امته كقولهم فعيناك عينا ما وحك هذا ولو كان المراد ما يقولان فقلت
 ذكوة الجنين ذكوة الام كما يقال لسان لسان الامير بكلامه فقلت وهذا التاويل مردود
 ما ذكر في اصحابه من اليه سعيد الخدري قال قلت ليارسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة
 والثاة فتعني بطنها الجنين المتعنه ام ناكله قال كره ان سطر فان ذكوة ذكوة امه ومن
 ارادنا ويل هذا الحديث بان المراد بعد الذكوة فان ذكوة مثل ذكوة امه في ذكوة عمل فقد عتقت
 فقلت فيما يحسن الكره وفيما لا يحسن في قوله من السبع ذكر عقيب النوعين فيصير اليها مشكلا
 لانه لا يجب العتق له نوعين اذ لم يكن النوع الاول متشابها على حدة ومثاقه حشر
 كل يوم بيان حيث قال في الاول من الطيور وفي الثاني من السباع فصار كالموالي بختلهم وذا
 لكل منهما شرط على حدة بان قال عمر طالق ان وحدثت له امره مرة طالق ان وحدثت لبيته في
 مثله لا يعرف الشرط الثاني الى الجنين فلهذا امنا وذلك انه لا يعرف البيان النوعين ما حيا به
 الى البيان فاذا كان الاول مختصا ببيان لا يحتاج الى البيان ثانيا فلا يعرف البيان الثاني لغيره
 الاول الى البيان في السبع كل مختلف مشتهب جازع فاعلم ما حدة الفرق بين الاختلاف والاشتباه
 ان الاختلاف فعل الطيور والاشتباه من فعل السباع في الطيور كما كان اسم السبع مطلقا
 البقاعين في السبع بهذين الوضعين كذا في الشريعة فقلت لو كان المقصود من كثر من الوضعين
 احوال كلاهما في السبع فاجمع بين الوضعين بقوله كل مختلف مشتهب لان كثر يتبين من كثر
 السبعة وليس كذلك بل المختلف غير المشتهب سبع وكذا المشتهب غير المختلف فالصواب ان يقول

في قوله
 لا يفسد

في قوله
 لا يفسد

قوله وذلك بالوجود الى بوجدها بالخرابا بوجدها المضاف الى المضاف اليه كما في كسب
 ١٥ بوجدها المضاف اليه من المضاف ومثلا لا يمكن ان يجعل وجود المضاف من المضاف اليه لا حقيقة
 ولا اعتبارا فيجعل وجود المضاف اليه من المضاف اعتبارا بان يجعل المضاف سببا لوجود المضاف
 الى الوجوب فلهذا لان الشراء لا يمنع البيع وفي المبسوط اذا اشترى الضحية بالمال
 فاشترى مثله فلا بأس بذلك لان نفس الشراء لا يتعين الاضحية قبل ان يذبحها وفي بعض
 ما يجب عليها فيجوز ان يبيع تلك البقرة وبغير بقره اخرى ويعني بها لان التاخير
 لا يختار الشغل عن القتلوه فاما معنى التاخير في حق الفروى فان قلت اذا كان المنيح في السداد
 ورضي في المعرفه فلا يجوز قبل الصلوة ولما قلنا على من الصلوة لعدم وجوبها على المنيح قلت هذا
 الوجه ان كان لا يحل التاخير عن الصلوة في حق المنيح فقد يحل في حق النابذ ان يبيع بغير
 شغل بان التاخير في غيره منفصل لا يمنع صحة التقديم كالبيع الاذان فاما كان حراما لغيره فيعقد
 عنده وان يكون فاسدا او كذا في فانه يحل وان كان البيع حراما لآخره المعنى في الخبر
 فلا يمنع المحل ان يفتي هذا تعليل بقوله الشراء فلا يعتبر قال عليه السلام من ذبح قبل ان يسل
 فانه موهبة لم يجز لابله وليس من اشك في سببه وهذا لانها تشبه الزكوة من حيث
 انها تسقط بهذا الحال قبل مضي ايام الخ كالتزكوة بهذا التصايب ومنها بحث لما ذكرنا في
 في اول هذا الكتاب ان النسيئة انما يجب في آخر ايام النحر حتى لو ولدت المرأة ولدها بعد ايام النحر
 لا يجب الاضحية لاجله ولو مات الولد في وسط ايام النحر لا يجب الاضحية وكذا اذا مات من هو
 اهل لوجوب التضحية لان الوجوب يتأكد في اخر الوقت وهذا لان وقت الاضحية يكون في الصلوة
 من حيث ان سبب كل منهما الوقت فيكون المعبر في حق وجوب الاضحية اخر الوقت كما في الصلوة
 فعلى هذا لو سكت المال قبل انقضاء ايام النحر لا يجب عليه التضحية اصلا لانعدام شرط وهو البعد
 سبب الوجوب وهو ايام النحر الا ان يظن بالموث انما لا يجب متأكدا انما يسقط بهذا
 في معنى الزكوة بل في معنى صدقة الفطر من حيث ان كلا منهما لا يسقط بعد تأكد الوجوب الا بغير
 ان الشايع قال ان الاضحية يجب بالقدرة المكنة بعد صدقة الفطر حتى من اشترى شيئا لا تضحية في ايام
 فلم يفتي حتى مضت ايام النحر فافتقر كان عليه ان يتصدق بعينها او بقيمتها ولا يسقط منه الاضحية
 ولو كانت القدرة مبسرة لا تسترد واما القدرة كما في الزكوة والعشر فتكون الاضحية كصدقة الفطر
 دون الزكوة وفي صدقة الفطر بعينها مكان المذوق لا مكان الولد والرقيق على ما عليه الفتوى
 قبل مضي ايام النحر فافيد معنى ايام النحر ليكون سقطت صفاته الملاك المال لانها بعد مضي ايام النحر
 يسقط وان كان لا يتحمل المال في النفقات التقرب كذا في هي مشبه وفي فتاوى قاضي خان ان
 اشترى شاة لا تضحية فلم يفتي حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بعينها او بقيمتها ولا يسقط
 عنه الاضحية وهذا يخرج بعدم سقوط بعد مضي ايام النحر كذا ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا

من قوله واذا فات الوقت يجب عليه التضحية في اخر ايامه من العدة بالجملة يقتضي به فواتها
 خيرا والعدم بعد العدة فلهذا بقاها بالانقضاء بعد مضي ايام النحر وانما يستدرك
 وفي الاجابة تارة من وقد يقال ما رواه الشرح من قوله عليه السلام ايام التضحية فيها
 ايام ذبح معسر مكان التاكيد بطلها وما روي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما قالوا لا تضحية
 نفس والمضرايح وايضا قوله عليه السلام ايام التضحية كلها ايام ذبح بعينها يقتضي ان يكون اليوم
 الرابع وهو الثالث عشر يوم ذبح وهو لهم رضي الله عنهم ايام النحر فاما ما ثبت به يقتضي ان لا يكون الثالث
 عشر يوم ذبح لان ذلك ثبت بضرورة التقدير بالثلاث وما ثبت بالضرورة ثابت بالاشارة والاشارة
 بين العبارة والاشارة القيمة الا اذا فسر اخبار باروي الشافعي رحمه الله تعالى وبما ذكره الكافي من قول
 النبي عليه السلام ايام النحر ثلاثة اولها افضلها فاذا ذبحتم الشمس من يوم ان ليس لكم التضحية بعد
 فاخذتم المضيق وهو الاقل قلت قد تفرغ من الاخبار في وقت الظهر ولم يذبح فيه بالانقضاء
 المتيقن بل قال ابو بصير رضي الله تعالى عنه هناك ان وقت الظهر قد دخل بتعين وقد وقع الشك
 في غروجه بضرورة ظن كل شئ افضل فلا يخرج بالشك على ما روي في اول الكتاب وهذا يقتضي ان لا
 يخرج وقت الاضحية عند الشك في غروجه ويجوز الذبح في ليالها اي ليل ايام النحر
 ظاهره تناول الليلة العاشرة من ذي الحجة فتؤتم بجواز الذبح فيها وليس كذلك لئلا ان الحرام
 باللبالي ما فوق الواحد واما القليتان والمضيقان بل في العبارة فاقول على ذكر اوله وانما
 التضحية به بل بطلوع الفجر وان التضحية قبل الصلوة فبرعاية هذا بل على عدم جواز اذنته في الليلة
 العاشرة من ذي الحجة فيها افضل من الصدقة فمن الاضحية بغير ان كان المنيح او غنيته وقوله
 لانها يقع واجبة او مستحبة وليس في حق المعنى وقوله لانها تنفذ بفوات وقتها والصدقة تنفذ
 في الاوقات كلها وليس في حق الفقير على طريق التقف والشرف فان قلت ما معنى فضيلة التضحية
 من الصدقة في حق الغني وانما واجبة عليه فليت جاز ان يسرى الواجب بل الغني افضل كما يقال
 صوم رمضان في وقت افضل من فضايلة اي اكثر ثوابا منه ولا شك ان التضحية لكونها واجبة
 اكثر ثوابا من الصدقة لكونها تطوعا **قوله** تصدق بها جنة وفي هذه العترة تصدق بقيمتها يجوز
 ايضا لان الواجب بهما تصدق بعينها والتصدق بقيمتها مثل الصدقة بعينها فيما هو المقصود
 كذا في الزكوة نقل الشرح **قوله** ويجب على الفقير بالشراء شبه التضحية عند الانتقال فذكر انفاذ
 الشراء بالتضحية لا يمنع البيع فلو كانت التضحية واجبة بالشراء فبغيرها لا يمنع بيعها لانا نقول ما ذكره
 اول من ان البيع لا يمنع بالشراء بالتضحية محمول على الغني او على قوله من يقول انها لا يجب
 على الفقير بالشراء شبه التضحية بالمعنى انما هو على نفسه فقد ذكرنا في غيرنا ان احيانا لا يجب لان
 الفقير لا يملكه بالشراء او التصدق ولم يوجد واحد منهما ثم الاصل في وجوب التضحية على الفقير بالشراء
 بغيره ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع الى حكم بن جهم اوله فبذره وبارك بالشراء به

اضحية فاشترى وباعها بدينارين ثم اشترى شان بدينار وجا بالسان والدينار للرسول الله
 صلى الله عليه وسلم واخبره بذلك فقال عليه السلام برك الله بك في صفتك وامر بان يبع
 بالدينار ففعل ذلك على جواز بيع الاضحية وعلى انها لم تكن بحرف النية حيث امر بالتصدق بالدينار
 كذا في الثالث فان قلت الامر بالتصدق بالدينار لا يصلح دليلا على وجوبها بالشراء والحوذان
 يكون ذلك باعتبار انها صارت بالشراء بنية الاضحية معتمدة بالقرعة فكذلك بيعها فلما باعها امر بالتصدق
 بنيتها ما في بيعها من كراهة لا انها واجبة عليه بالشراء الا ترى انه لو باع قبل الاضحية بالدينار لم يكن عليه
 التصدق بها لكانت في هذا البيع مع ان التصدق بما يجلب عنها لم يكن واجبا عليه **باب**
 كالحجة بغير بعد نواها فلهذا هذا التاكيد على قول زفر رحمه الله عليه لان الجملة هذه هي القرينة
 اصالة والظاهر كابدل عنها واما قول علي بن ابي طالب فلان اصل الفرض عنه هم موافقوا
 انه ما مورس بباطل باداء الجملة التامة الا ان يقال الظاهر وان كان اصل الآلة تقوية الخلق
 في ايمانهم بغير فناء نظر الى الصورة **باب** والقوم بعد العرج قدية هذا يشير الى ان التصدق
 بالقيمة يجب حفظه عن الاضحية كالقدية وموتى الف لا عليه اية الاصول فاشتمل على جوابان التصدق
 بشاة او بالقيمة لا يجب باعتبار قيامه مقام التضحية بل باعتبار احتمال قيام الاضحية مقدم
 في ايامها او التصدق سواء اشروع في باب المال وقد عرف حقيقة انه قبل مولد جوع منه الى
 ابي يوسف رحمه الله عليه ويدل عليه عليه السلام وهو اذا وجد المسلم اليه بعض راس
 وبقا بعد ما افترقا ففروا واستبدل بهما في مجلس الرذافا اذا كان المرء قد فسد حتى وان
 كان كثير ابطل عند المحقق رحمه الله عليه والقليل عند ابي بصير رضي الله عنه ما دون النصف
 واكثر ما فوقه وفي المصنف عن روايات كذا في الكافي باب السلم قوله عليه السلام
 من امانت بالان ان يعثر على احدكم فليدفعه لجزع من الضان وهذا الحديث وان كان يدل على
 جواز اخذ من الضان حالة العسرة فعوله عليه السلام نعت الاضحية لجزع من الضان بل
 على جواز مطلقا حالة البس رد الاعسار والمطلق بجر على اطلاقه **باب** والمولود بين الاهل
 بنية الام لانها هي الاصل في التبعية حتى اذا انتزعت الذئب على الضان يعني بالود وفيه كذا ما عرف
 ان سورة البقرة كسور الحى وعلوه انه من نسجها فيكون بمنزلة فقد اعتبر واجانب النجاسة
 حكم السور فباعتبار جاز في حكم اكل وجوابه قد ذكرنا في فصل الاسرار في بعض احوال شتى
 اخذ فان قيل فما يفتقر بالبيع فان امر الركة وسورة طه غير مشكوك ولم يبيع الام
 مع اصلها قلنا بينهما فرق وسواء قد وجد في الركة ما يقتضي نجاسة سورة طه فلو لم يعل
 واخذ البغايا لم يترك بوجه وزينة خرج منج الامتثال والاكل من اكلها ففعلها وحكمها
 لا يترك الا عند ما كان على من بابا دنى فانه يقتضي حرمة لحم الفرس مطلقا من قبل الكرامة
 فيدل على نجاسة سورة طه كمن ترك نجاسة سورة طه لاجل على ان حرمة لحم الكرامة فيه كونه

اية ووجه ما معنى فيه موجه وفي حق البعثة فيكون البعثة بعد ما ياتي موافقا فيفتقر الى
 سورة طه ووجه ذلك حرمة اللحم مطلقا عن المعنى لكرامة يقتضي نجاسة نجاسة بين
 في سورة طه وقد يكون مشكوكا حيث طاق ان لا يلبس بعد الاكل ان كان نجاسة في سورة طه
 على عدم جواز التضحية بها فافترقا والله اعلم **باب** الا ترى ان بني صلي بن نفعه عليه وسلم
 من امته على ما روي من قبل **باب** روي قبل حص احد بيت وموت عليه السلام
 في كبشين احين موزونين ولم يردوا احد من موتى حتى حدهما من فسته بخر من منه
 وهذه الحادثة اذ تروى اذا كان قد روي قبل ان ياتي احد من غنمه والاخر من امته فكانت التضحية
 بالشهيرة في احديت لما كان في غاية الشهرة نزلت الشهيرة منيرة بذكر قلت وما في الجدة
 التي بالدار مع او لا يفتقر الى الاستعداد كما قد في جملة ان اخرية انتقلت الى بدو من مرض
 بان لا شدة ان القرية انتقلت الى التفرج حصل بالاراقة والصدقة بعد اطلاقه بحرف بين سيرة
 فللبديل حكم ابدال لكن لو فتح هذا الباب لا يفتح باب التمول وانه مني منه في نجاسة و
 ذكر في المبسوط في تعديل وجوب التصدق بالقيمة بعد معنى ايام التضحية انه يتقرب بشتى
 الدم والتصدق بالدم وقد روي عن احمد بن محمد وهو الا راقة بان يكون قربة الا في معنى مخصوص
 وهو كونه او زمان مخصوص وهو ايام النحر وقد روي في الاخر في ما قد روي عليه هذا الضريح بان يتقرب
 بالدم ايضا يتقرب بالاراقة غير ان الشارع لم يعثر معنى التقرب بالدم في حق الكل فبقي معناه
 في حق التمول بالبيع وغيره فلهذا اياه بالدار مع فقد تولى وهو في حق التمول قربة فيستقل معنى
 الى البديل وهذا هو التحقيق في قولنا ان القرية انتقلت الى بدو وتوضيح ان اصله في سيرة
 اعالية وهو التصدق بالمال الا ان الشارع نقل من منك العين اذ القيمة الى الاراقة ليطيب الطعام
 فان التماس القيمة في الله تعالى يوم العيد وما التصدق به يصير من اساع فلا يلحق بالقيمة ان
 يضيف بالطعام بحيث تقبل القرية عن الشاة الى الاراقة لتقبل الحبت الى الدما فيبقى اللحم طيبة
 فاذ كان انتقال القرية الى الاراقة بضرورة تطيب اللحم لا يظهر الانتقال الا في الكل فبقي في حق التمول
 على الاصل وهو القرية فاذا باع بغيره لم يبدل به في الحقيقة **باب** يحصل مستحان اذ ان يفتقر
 بامته وكونه معجنا فيه وفي حق المعنى فلا بد ان التضحية بغير الشاة مستحاة لهما
 غير مستح على بل مومنه وبما في حق الفقير فسميت مستحاة مستحاة لان التضحية بغير الشاة
 واجب عليه الا بقال التضحية بغير الشاة واجب ولكن بغيرها حقيقة او حكما وذلك بان اشترى
 التضحية وباعها لم اشترى مثلها او جزا منها جازا ما التضحية بغيرها حقيقة فليس به واجب عليه بموت
 اليه قوله ومن غصب شاة فتغني بها من قيمتها وجازا فحرمه لا يملكه بسبق الغصب وهذا
 بحث لا ذكره الكافي والشرع وغيرهما من الشرح ان المكث في امتهات ثبت بغيرها لا شاة
 في حق القاسم والفقير لا في حق غيره حيث قالوا في نظام الحق نصف عبد مشرك بنية الكفا

ففسر فقيمة باقية شرعية ولم يجره عن كفارة عند الله تعالى وعقوده بان نصيب
صاحبه ينتقض في ملكه ثم يتحول اليه بالضمحان ومثل بيع الكفارة ثم اعترضوا على هذا التعليل
بان مقتضى بان ملك بقاء الضمان مستند الى وقت وجود السبب فكان نصيب
السكينة ملكه لعمق زمان الاعتراف فكان النقصان في ملكه لا في ملكه شرعية اجابوا عنه
بان الملك في الضمانات ثبت نصفا والاستناد في حق الضامن والمضمون لا في حق غيره
الكفارة غير ما ذكره او لا يخفى ان النسخة الباقية من الكفارة فينبغي ان لا يظهر حق الكفارة
وجوده قد مر في خلاف ما اذا اودع ثمة ففرضها بانه نصيبه بالذبح فلم يثبت الملك له الا بوجه
الذبح فان قدس بيع المودع ينفذ عند اداء الضمان مع انه يملكه بالتسليم والبيع سابق عليه
قلت قد ذكر ان النسخة من المودع ومشتريه هو البيع الذي يتعقد بينهما بالتكليف في حقه قبض المشتري
لا البيع العقول سابق على التسليم الذي هو المودع بملكه عند اداء الضمان نعم يشكك بان الذبح
لا يجري عن مقتضات من يقدر في التوكيد كشره جديا وارجاعها على الارض يكن منها وغير ذلك
من باب الحفظ والتعدي في الودعة سبب الضمان فكان الملك سابقا على الذبح فينبغي ان يجوز على
اضحية عند اداء الضمان المهم الا ان يقال مقتضات الذبح ملققة حتى لو انجمها فاضطربت فتعيبت مانع
النسخة اجزأت استثنى لان حالة الذبح ومقتضاه ملققة بالذبح فكانه حصل حكما فيكون
الاجتناب في وجوب الضمان للذبح لا مقتضاه **باب** **الوجوب** وعندنا محسنة
يوسف رحمه الله تعالى انه الاكراه اقرب ومعنى الضرب الى حرام ان يتعلق به خذروا وان استخفاف
العقوبة كحرمان الشفعة فترك الواجب حرام بسبق العقوبة بالنار وترك السنة للملكة
قرب من الحر بسبق حرمان الشفعة لقوله عليه السلام من ترك سنتي لم تترك شفا عني
كذا في التلويح لا يقال بطلان الجعة في العقوبة الخمس بوجوب استحقاق العقوبة بالنار ففقد سبيل
ابن عباس عن رجل يعوم بالبيت ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة فقال في النار والجماعة سنة مؤكدة
لانه يقول جاز ان يكون جماعة فتركه عند ابن عباس حرام الله تعالى كما سنده بوجوب البعض او يقول
عن ابن عباس سئل في ان لا يراه سنة في الاكل والشرب - والذين يتولون من الذبح فخذ
فخذوا فخذوا في العشاء في نجاسة ان كان الطاهر اقل اللبن طاهرا وان كان جسا فنجس وان
نجس فكذا السنة والنجس واجب الاجتناب فلا يكل شره فعلا هذا لا يرد بسبق الفرس من
حيث ان لم حرام ولنه مباح على ما قيل قد باخذ اللبن حرام الله وذلك ان اللبن باخذ اللبن حكم
الطهارة ونجاسة في سائر الاحكام يجوز ان شئت الحكمه في اليوم ليل لا يوجد في اللبن لتفصيل
فانه ملحة حرمه لم يخبر ولا توجد هذه العقوبة في اللبن فينبغي على الاجابة فان قلت فبما فضل الاسار
ان لبن الابان نقص على ما رآه اجيب بان فيه روايتين والذكر من على احدهما - لانه ما كان
حادثهم اشتق من الذهب والعنفه فيه استة الى انه لا بأس بالاستعمال فيه احدية والصفر فيه ذلك

بذمت ولا فضاة وهكذا مخصوص في الطلوي حيث قال انما من غير الذم حيث الغنم يسجد و...
والشرب منه لو جه من الوجوه على حال لمراده كالحديث الصفر والاسنة ذمت ما يقع به في
كيف انجست الشافعي رحمة الله تعالى التفاضل ومنعتم انتم وبها ان الذم بقاء فيه سببان
تفاضل انفسهم منهن ثابت بهذه الامشياء ولا ينافيها ملكها فالت في رخصه اعترافه ولا يخفى
نفسه تفاخر الكل او تفاخر الملوك واجبا برفق وفي نظام المروية موافقا لما سبق من وجوب
فيما اكره الراي قال الشارح وهو الاصح لانه لا بد من اعتبار احدية في الشهادة ليكون اثره
وقد سقط اعتبار العدالة واذا ثبت ان العدالة شرط فبما كان شرطه لا يكتفي بوجوده
ظاهرا امكن قال لعبد ان لم يزل الدار اليوم فانت حر في معنى اليوم فقال لعبد لم يزل
قال المولى دخلت فالت قول المولى لان عدم القول منه لم ينفى قبوله في سنة والعدالة
نم لفظه وفيه بحث ما سبق اليه الاشارة في الكتاب والتعليق به في الشرح في كتاب الشهادة
ان الظاهر في حق ثبوت العدالة قائم مقام دليل القطع لانه لا يمكن ان يكون له ان يفتقر
انه لو لم يكتف بنظام العدالة بكنج المنة كونه في قول من كفي ايضا على الظاهر ان اقرن
صادق فلو لم يكتف بنظام العدالة لكان لا يكتفي بنظام عدالة انكره ابي وجعل خبره
لان اجابة الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصي الله القاسم شاف
العصيان الى نفسه فدل انه ترك متابعة خاصة اذ لو كان واجبا لما شاف عصيان تركه
الى نفسه هذا مكن روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك الدعوة
فقد عصي الله ورسوله وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعي
فلم يجب فقد عصي الله ورسوله وعن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ في احدكم الى الواحدة
فلينها وفي رواية اخرى كان اذ نوه وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ في احدكم
الى طعام فليجئ فان شترك لهذا لا حاديت كلها ولا يل وجوب الاجابة وسبق لمن ابي
لا خلاف في ان اجابة الدعوة مأثور بها ولكن هل هو امر واجب او ندب الامة في من حيث
على كل من دعي لكن يسقط بالاعذار والثاني انه فرض كفاية والثالث منه وباليها هذا في ولاية
اما غير ما فيها وجها لا يصح بنا احد ما انه كولاية العرس والثاني ان الاجابة اليها مندوبة
نقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الاجابة في ولاية العرس وقال بعض اصحاب الطوائف
الى كل دعوة من عرس وغيره وبه قال بعض السلف كصلاة الجماعة واجبة الامة فان
كيف قاس السنة على الواجب لو لم يترك لقوله ما اقرنت به من المعصية الا بغير ان لا يترك
السنة بسبب ما اقرنت بها من المعصية لضعفها فلما ثبت ان هذه السنة في قوة الواجب
الحكم بها على وفاق ما ثبت في الواجب فيثبت الحكم بها بطريق الدلالة كذا في الشرح قلت ان
الدلالة ان يكون غير المنطوق اقوى من المنطوق او مثله السنة وان كانت في قوة الواجب

الاجابة

قلت ان النجاسة في الماء لا يبرئ من نجاسته ولا ينظف الى نجاسته وميت وقال عليه السلام
 لعمر بن الخطاب فان النجاسة في الماء لا يبرئ من نجاسته ولا ينظف الى نجاسته وميت وقال عليه السلام
 عليه السلام كان مضطجعا في بيته كاشفا عن نجاسته فغبره لبن حتى قهر كشف النجاسة كقطرة
 من لبن من القمح لا يبرئ من نجاسته ولا ينظف الى نجاسته وميت وقال عليه السلام
 حيث لم يجل وغلى فنجسه والله اعلم. والحكم من لا يجوز النجاسة بينه وبينها على التبريد
 كان او بسبب كارتفاع النجاسة لوجود النجاسة فيه وفيما الضرورة وقلة الرغبة للبرءة
 ولكن وجود النجاسة المذكورة من دخول البعض على البعض من غير الاستئذان واختصاصه
 الحريم بالبرئان في غير المنع للمخرج به المصنف رحمه الله في كتاب السراقة حيث قال ومن سرق من
 من الرضا ففعل وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه يدخل عليها من غير الاستئذان وختمه ووجه الظاهر
 انه قربة والحريم به من غير الاستئذان وهذا لان الرضا فيما يشترطه لا يبرئ من نجاسته
 انتهى هذا المذهب في كبره وجه ظاهر الرواية من قوله لا يبرئ من نجاسته بعد الضرورة الموجبة
 لمخرجه من النجاسة ان يحرق قوله هذا لوجوده بالمعنيين على ما هو المراد في ابي يوسف رحمه الله يكون
 في نجاسة الاستئذان او غير المعنيين احد على ما يجوز في السراقة من قوله ومن استترى
 نوبت على ان يأخذ ابهاما اذا المراد احد الثوبين كما في قوله تعالى يخرج منها الثوب والمرجان و
 قوله عليه السلام اذا سافر فماذا اذا سافر وقوله لا لا يكون رجل وامرأة ليس منها
 مستوفان منها الشيطان انتهى هذه الحديث لا يبرئ من نجاسته لانه لا ينفق من ماله
 باب نجاسة ولا ينفق ابنته بالي كم كيف والتفصيل بالشئ لا ينفق نفق ما عداه فمن من اجل
 قوله وقوله عليه السلام مرفوع على الابداء الجرح مخدوف وقوله والمراد ان يكون محرما حال سباده
 مستخرجا قوله عليه السلام لا لا يكون الخ ثابت حال كون المراد به كذا على نحو ضمني زيدا وقول
 ويذكر له دفعه ومن من يتوهم بمتابعة المخلوة بالي كم تساءل يوم قوله لا يخلو رجل وامرأة ليس
 منها بسبيل لا ينفق عين وانما يتوهم فقال المراد ان يكون محرما بغير نجاسة الاستئذان المذكورة
 قوله عن من زوجه او ذوجه حر منها اذا سافرت لا يكون به ونجاسة المخلوة وقوله المخلوة
 والمخلوة من اولاد من قلت كيف يتوهم المخلوة وهي نقصان الملك فيها لا يخلو تحت مطلق لفظ المخلوة
 لمعنى في فهو لا ينفق المخلوة بان الحق ان ينفق في النجاسة وما يتعلق بها من احكام الشئ لا ينفق
 احكام واجب وانما ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة
 المخلوة من جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة
 اما في حق نجاسة المخلوة لانها لا تخلو من النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة
 المخلوة من جهة النجاسة لانها لا تخلو من النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة
 المخلوة من جهة النجاسة لانها لا تخلو من النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة لان جهة النجاسة لا ينفق في النجاسة

اذ كان عدلها تب احكامها وقاطعتي منسوبة اليه ام سلمة منى منى فماتت في سنة ثمان مائة
 عند الطائفة ووافيا لاحتجاجة منسوبة اليه وادبيل على ان الاحتجاب في العبدية منسوبة
 اجيب من التعليل لا يوجب عدم عدمه فذكر في موضع قوله لا يوجب عدمه
 سون النور لا تها من الاناث دون الذكور ويحال البعث لعدم النجاسة في موضع قوله
 او ما ملكت عام بين ذل الذكور والاشياء منهم ففهم بالامام بدليل من ان آية الممنوعين
 مدح على ان فصل في الاستبراء قوله بشئ من التقييد بشئ من الممنوعين
 ويكمل ما ذكر في تحليل حريم الاسوار الدواني قوله ولا احتجاب وقوله لا يمكن بشئ من الممنوعين
 بوضوئهم اذ المصطفى في قوله لا ينفق المصطفى قوله ان ادعى وجوب التمسك على
 المولى ودل على السبب في المسببة وهي اجابة الملك والبرءة اما الدلالة على الدلالة
 على السبب مشطرا او لادلالة المحقق للحدث على هذا السبب بوجوبه لا بغيره كما في قوله والظن
 ما في حالة التبيين ويشكل بالورود في المولى كاتبة الصغيرة فوقف على ما عليه من ذلك
 الساطع لانه طاع على الحق الموقوف على ما في الدواني الثاني في باب طاع الرقيق فلو كانت
 حرمه المالكية كحرمه المملوكية وجب ان لا يسلط المولى الموقوف على المولى لا يسلط المولى الموقوف
 بان نزول حرمته حرمته بغير ادن مولا بان لم تظهر قبل الابان لا يسلط المولى كذا هذا جعل
 المصنف الكتابة كالا عتاق والتزوج فيما اذا كانت رجل ابنتان اختان قبلها على ما سبقت
 وذا ايضا دليل على ان الحرمته التامة بالكتابة ليست كالحرمته التامة بالحيض وذلك ان
 الكتابة برءة ملك المملوكية والحيض ان كان جلد الاحتجاب بها فمولا لم يملك المملوكية قوله
 وعلى هذا لا يخرم لانها حتم وقوله في غير الملك مشطرا لان احتمال وقوعه في يد الملك
 وان لم يثبت في الميت باقتضائها الى الوجود المملوكية هو جودها اذ هو محرم ايضا في الاحتجاب
 والاحكام والظاهر قوله لو ظهر بها جعل لا يبيع ويمنع للرجل وهو مشطرا لما في كتابه الساطع
 انه نزع حرمته من السبب في الاحتجاب فاسد لانه ثابت النسب ان من زوجه لال السبب ثبت
 في دراهم كافي وازنا وما ذكره من قوله لا يبيع ويمنع للرجل غير ان النسب لا يثبت
 مما لا يثبت بعدد الحاملة مدعونه الى ملكه الذي كان له بالاحتجاب او بملكه المملوكية كالمشترقة
 مدعونه الى ملكه المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية
 مدعونه الى ملكه الذي كان له بالاحتجاب او بملكه المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية
 فظهر ان الدواني كانت في غير الملك اما هنا وان ادعى المولى لا ينفق المملوكية مدعونه الى ملكه لا ينفق
 عن ملكه المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية
 بالامام المصنف على الاستبراء المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية
 بانها لو كانت مدعونة المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية المملوكية

ان بعض ما انزل الله او شانه وهذا لا لغيره متقوم في حق اهل الذمة لانها كانت متفوتة
في شريعة من قبلنا وفي صدر شريقتنا والاصل ان ما ثبت يبق الى ان يؤخذ المنزل والمزبل وهو قول
من رخص من عمل الشيطان فاجتنبوه وجرى صفنا بدليل السياق والسباق في حق من لم يدخل
حت هذا الكتاب على ما كان من قبل ولا حرمه الدين وصادا التقوم سائر احكام الشرع حيث لم يتقدم
وارساله المبلغ والقطعت ولاية الالزام بالسيف او الحجة لكان الذمة مصارحان للحاكم
بوزار في حق من لم يكن على ما كان خلاف المبتدئ لانه لا بد من قولها احد من اهل الاديان هذا طائفة
حرام عليه وقد اشارت الى حرمه شرب الخمر في تعليقه في حقيقته وحاجيته جميعا والله اعلم بالصواب
ما يمكن ان يقال ان كل من اذنت في شرب الخمر في حق المسلم فان الفقه في المسلمين يبيحون لغير اهل
الذمة فيشربون قوله ولا ينافي حرمته ان غير مملوكة لانها فناء الكعبة وقد ظاهرا ان التعظيم فيها
حتى لا يفر سيدها ولا جعل خلاها ولا يفصل وكذا في حق البيع بل والى ان جعلها ذمة لتعظيم المولى
الاهانة من عصاة السوء فاقبلنا خلاها وينفر العبد فان قلت في البيع اعزاز البيع الاخر
ان ما تفرق البيع الثامن من تعليل المملوك مع قوله فان الشراء ام باهاتها وتركها في حق
هكلكه باعقده مقصودا ازاله اوجب بان جعله مبيعا اعزاز من وجه واهانة من وجه حيث
انه يمكن البيع مقصودا ازاله ومن حيث ان البيع اسدال اهانة فلا يجوز بيع ما قصد تعظيمه
على كماله لانه من حيث الاهانة من وجه ولا يبيع ما قصد اهانة على كماله لانه من حيث الاعزاز
من وجه قوله ولان اراضي مكة تسمى الوابية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتياج اليها سكنها
ومن استغنى عنها اسكن بزة وله كانت مملوكة لاسواب النبي صلى الله عليه وسلم وصحب قدوم
على ذلك انما يملكه كذا في الحاشية فان قلت فما وجه قولهم لاسامة في الاسلام قلت طائفة
سابقة وهذا هو الجواب بقوله ولا ساس به ما متفوق قوله والعطف في الصراح
بعطف جردون جرد فاعطف بالضم على ساسا هي برسيدي بانك ان يعطيه قباطة جاعة وفي
انما العطف لان حور عطف واداب له ولا يابس بحلة المصحف لافيه تعظيم قلت
ضربه المص في كتابه المص ان قوله ولا يابس بشر الى انه لا يفر عليه لكن لا يفسر باغم به والتعليل
بان لم تعظم المسجد بشر الى انه مستحب الى ان تعظم حرمته التعظيم وان كان يوجب ان يكون
سما وتسمى من كبرية معارضة حجة توجب الكراهة وتسمى ان الراس بما الذاب
من اسباب التعارض فيه بل يثبت انهم ومن الى ابا حدة قوله ولا يابس بان يدخل
اهل الذمة المسجد الحرام فيد المسجد الحرام لسبب الحكم في بزة بالخير في الاول لانه لما لم يكن حرام
فيه من اعظم المساجد لان لا يمكن في بزة اولى قوله ولا يابس بان يدخل اهل الذمة المسجد
لزام هكلكه ذكر في الجامع الصغير وخصم الكوفي وفي السير الكبير انهم يمنعون
عن الدخول في المسجد الحرام قبل ما ذكر في الجامع الصغير قول ابي حنيفة والى يوسف وعملهم

الاول وما في السير الكبير قول محمد بن ابي حنيفة في حق من يدخل المسجد الحرام في وقت
فجوز الدخول في سائر المساجد في سائر الاوقات في حق من دخل في وقت الصلاة في وقت
ولا يفر من المسجد الحرام بعد ما هم من حق المسجد الحرام اذكر في قوله على ان السير في الدخول
للامن في حقه لان ابا حنيفة يحكم في السير او لحضر الحكم الذي اصابها في الدخول
ان التعليل بقوله انما لحضر الحكم في السير لا يفتيد خصوصية النبي عن الدخول الى المسجد
لان قوله انما المشركون خسر لما يفتيد حصر مشركي بني النضير في حق الدخول الى المسجد
حرام ومطامير هذا التعليل وقع في غير موقعة وانما وجه منكره في حق من يدخل المسجد
اشارة الى بقوله حق المسجد الحرام بالذمة يعني ان التعظيم في حق من يدخله عند ذلك
في اسم الصفة طعن خصيص المسجد لوصف الحرام دليل على ان الحكم فيها هو في المسجد
ان التعظيم انما يوجب في الحكم اذ لم يقبل الحكم التعليل هنا فدل على ان حرمته يجب ان يتقدم
الى سائر المساجد اجتنابا لاجل من لا يفتقد وتأثير هذا الوجه في حرمه الدخول
بوقوله يقتصر حرمته لان حصره في حرمته على اعتقادهم مذهب ومن ثمة في قوله
فان ايضا من جهة الدخول في المسجد لظاهر الالتماس لان تعظيم الحرام على حرمته
قوله ولا يابس الكافرا في الحاشية قلت هذا التعليل يقتضي ان يحتجب كل من يدخل المسجد
ليكن من دخول مسجد الحرام ويذكره في حق ما يمنع الكافر من دخول مسجد الحرام فاحتمل
على انه شيريه في كبره ومترج به في ذلك الا ان يقال ترك الشافعي على عدم هذا
التعليل في حق غير مسجد الحرام بالحادثة الدالة على جوار دخول في المسجد رسول
مسجد الحرام ما دون ذلك في السلام انزل وقد نفي شقيق في مسجد ثم ذكر في الحديث انه لم يجر
لهم غيب الدخول في المسجد وجوز لظاهر من ان حق حريم لان سائرهم لا يقبل
ومنهم من يقبل ولا يدرى كيفيته فلا يصحح ما يستحق الا بانه يؤيد به في
اداسم قد انضم في حق الكافر الى الحاشية بحاشية الكفر وهو الى ان يمنع عنه الدخول الى المسجد
بدون وجوب الاعتكاف بالحنانية ويعتقد كون الحاشية ما خرج من الدخول في المسجد تعاضلا
على حسب اعتقاده فلهذا افترقا هذا العطف قوله ولما ان النبي اراد وقد نفي في حقهم وهم
ولان النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديث على ترك القسام من الحاشية ثم انما اهل مكة نفصوا بعد
النبي وخالفوا ان بعدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذابو سفيا الى المدينة لخدمته
العهد قد دخل المسجد وهو كافر كذا في الذخيرة قوله ولان للجنب في اعتقاده فلا يجوز في
نادية المسجد والاية محمد على حصول الاستلاء والاستعلاء وخالفين عزة طائفة حرمته عليه
فان قلت الحديث المذكور من الاحاد فلا يارض قوله وانما المشركون يفسر ولا يفر من المسجد الحرام
حكم ترتب الحرمة على الحاشية مع حرمته اقتراب جميع المساجد لان قسما من مسجد حرمته وسبب ان

والقياس ان لا يجوز لانه بشره والنجار منه يدكن جوزنا ذلك لا ناره وهو ما روي ان رسول الله
قبل هديه سلمان كان كونه مكاتباً وهدية ببيع وهي مخالفة هذا كلامه وفيه تفصيل
بان سلمان ان كان مكاتباً وانما روي الكتاب الى ان كان عبداً والله اعلم ثم قبضه سلمان
فما روي ان سلمان كان عن يعبد الخليل يلقى فوقه عنق انه ليس على شيء جعل ينقل
من دين الى دين طالبا للثمن حتى متى الى بعض اصحاب الصوامع لعلك تطلب المنفعة وفقرت
او انها فعلك شرب ومن علامتها النبي المبعوث انه باطل الهدية ولا ياكل الصدقة وبين كنفه
خاتم النبي فتوجه نحو المدينة فاسره بعض العرب وما عوفى من اليهود وكان يمل في حمل مولاه
حتى هاجر رسول الله الى المدينة فلما سمع بتقدم النبي انا به بطبق فيه رطب ووضع بين يديه
فقال ما هذا فقال صدقة قال لا يصح به كل شيء ولم تأكل فقال سلمان هب واحمل ثم اناه من الغد
بخلق فيه رطب فقال ما هذا فقال سلمان هدية فاكل فقال سلمان هب احمل ثم اخذ من خول خلو
فوفى النبي مولاه ولفى الرد امس كنفه حتى نظره سلمان الى خاتم النبي بين كنفه فاسلم قوله
وس كان في من ليعطى الاب له فانه يجوز قبض الهبة له اعلم ان قوله الاب له ليس شرط لازم
في هذا الكلام وذكر في كتاب الهبة في حصة الاب وهي تحت الزوج لما بقيام الاب لانه لما كان
نفعاً محضاً كان تحقيق معناه في فتح باب الاصابة من طرده من حصة الولاية ومن جهة القول
والنفع ومن جهة العقل والتميز فيثبت ان عدم الاب ليس يلزم كذا في الشرع
قلت مائة المصنف في الهبة بالزوج بين الزوج وسائر من يقول من حيث ان الزوج
ملك قبض الهبة للصبي مع حصة الاب كل من يعولها فانه لا يملك مع حصة الاب
حيث قال واداه حب للصبي جوز قبض زوجها بعد الرقات لتعويض الاب اموراً
اليه دلالة خلاف ما قيلت الرقات ويملك مع حصة الاب خلاف الام وكثير
يعولها غيرها حيث لا يملكونه الا بعد الموت او غيبه عنه مسقطه في الصحيح لان نفق
هو المفقود لا لتعويضه الاب مع حصول الاضروف من نفقة وغيره بان سائر الزوج
من يعول له يملك قبض الهبة لاجل الصبي الا بعد عدم الاب حقيقة بان مات حكم بان يملك
عنه مسقطه وقد قلنا ان ذلك متكرراً لا اختلاف في عدم ملك الام وطرف من يعول له يملك
مع حصة الاب ان يملك الزوج قبض الهبة للصبي مع حصة الاب حيث قال قوله في الصحيح
مستحق لغيره يملك مع حصة الاب ان يملك الزوج قبض الهبة لاجل امرأته الصغيرة
مع حصة سائر الصبي وكان هذا احراز ما ذكر في الاضراف بقوله وتأويله من المسئلة ان قبض
الزوج اما يجوز ان يملك الاب حياً هكذا ذكر الحكم في محضره وانما قلت هذا لان في قوله
خلاف الام وطرف من يعولها حيث لا يملكونه الا بعد الموت او غيبه عنه مسقطه ليس واية الاب
ان من ينع قوله في الصحيح ان هذا لفظ خالعي منه انه صريح في كمال الهبة لهذا فان قوله

دس شرط لازم في حق هذا الحكم ثم قد ذكرنا في الهبة ضعف ما ذكرنا في الشرع فملك
وما ذكره هنا من قياس سائر من يقول على الزوج ان قبض مستقيم لما ذكره المصنف في الزوج
يملك قبض الهبة لتعويض الالات امورها اليه الا ان لا يملك قبض الرقات فلا يعزف
لكم بين حصة الاب وعلمه وانما الامام وسائر من يقول ان لا يملك ذلك للفرق
والا ضروري مع وجود الاب فلا يملك فكل من الزوج وسائر من يعولها لا يتقاسان اصلاً
وعقل الازدحام ان الماد بالقبض بقوله ذواليداي من كان في بين صبيغ قوله يتناول
الزوجة الصغيرة التي في بد الزوج فيستقيم دعواه ان هذا الشرط ليس يلزم لانه شرط في بعض
المواضع دون البعض لانه ليس شرط في الزوجية الصغيرة يمكن عمل الكلام على الحقيقة يمكن فلاحه
الى الجار قوله لان الام يملك خلاف منافعه بائناً به ينتقض الموصى له بالخدمة يملك ما يقع
العبد بالخدمة ولا يجوز اجازة اطلاق المنافع بالخدمة لا يستلزم منه اجازة وقد جاب
بان اجازة المنافع انما يجوز من يملكها على سبيل المروءة واستجراس من يملكها لا على المروءة
كما يستعمله لا يجوز اجازة واما الوصية وان كان يملكها على سبيل المروءة والفرق بينهما ان
ادار رجوع فيه الا بالوصية فانه قد لا يلزم ملك المنافع بالعوض ولا يعتبر العوض في قوله
الشرع وان حكم المستعمل الحكم المستأجر هو الجواب الصالح ان يملك ما اذا اجازة في
دار او دارين خارج من مائة نوبة جار مع انه لا يملك المنافع على سبيل المروءة لان طاق
من التبركين يمكن من بعض ارباب يطلب التمسك من التراضي قوله ولا كذلك المقطع والتميز
لم يكن الصغير في جزمها يندفع التناقض كذا في الحاشية وفيه نظر لما ذكرنا ان اجازة
للمن ان يواجر وان كان في جزم حيث قال عند قوله ولا يجوز للعلم به وان كان في جزم
اما التناقض فقد ذكرنا ان ذلك دفعه لما شاع اوجه اهدما ان الاجازة محمولة على الضرر وانما
حوارها على السعة وبما بينا ان فيه روايتين وكما شاع ان معنى قوله واجازة الصغار تسليمهم في
الصناعة حتى يكون من صبيغ الابدان صغاراً منه **والصبيغ** لانتفاء عن الكهول قلت اذا كان في
ترك الزوج في القضا وانما انما الغضا في ان يجعل له الزوج نفقة لزم ان الغضا اشتراط الزوج
ايضا لا يرون ان ظواهر الشارح في المار لما كان اجازة للصبيغ المحرم جازاً شرطاً في الجواز ثم لما لم يشر
الشرط على ان الغضا لزم ان لا يجوز اخذ المال بمقابلته ايضاً لا اخذ بمالته العبد لا يجوز
لجوب ان الاخذ ليس بمقابلته الخ لا يرد في الغضا بل يكون مجبوراً في قوامه وذلك ليس بغضا بل تمام
لان الاخذ من جاز بمقابلته ليس على الشرط بمقابلته ايضاً **والصبيغ** اجزاء الخوات قوله
وبما يقع الزمانة يشير الى ان الموت هو الذي يرفع عن حلاصة الزمانة فيلزم ان يكون الارض
الصالح للزمانة مواتاً وان كانت بعض من الوان والاملاك لها طاراً حتى لا تصلح التي
في معناه ثم اول نظام القدر في تشير الى ان الزمانة لموت تكون الارض غرضاً للزمانة سواء كان

لاحدا ولم يكن وسواء كانت بعض من العوا ولا قولها عما كان منها عادة الميراث على ان العهد
 من العوان وكونه غير مملوك كراه غير معلوم كذلك شيئا ايضا حيث قال عما كان منها ان لا
 خرجت في طاعة الراعي عادة في له ولانه ما له مباح هذا التعديل لما يتبعه على قول عمر بن الخطاب
 ان لا يكون مملوكا تنسب له فاما على قول اني يوسف فلا ينافي ما اذا كان مملوكا في الامام لا يورث
 ما له لا يورث مباح بل هو للفقعة يجب ان يكون حكمها حكم الفقعة كمن من اصحابها باذن الامام
 ما تملكه انفس قولها جليل ان يكون اذن تقوم لما يجب لشره ولما كان جليل الاذن لعلنا عليه
 يدور قولها تنسب له من الميراث ما لم يملكه من الامام ولما ان يقول هذا عام لا يمكن من ان
 على العموم احسن خصوص وكثيرا ما يكون الشيء للميراث لا يطيب فيه طيب امامه كملك الارث والبنين
 والشره والعبد فميل على خسر خصوص بسبب الميراث اذ اجماعا فخط ارادته بوجه وقولها ان لا يورث
 ميراثه على ان احاطت الذي يجب صرف الامام وكسر الكلام في ان الميراث من الاموال المباحة كالقيد
 والعشيرة من الغنائم موقوف عند انه مقتوم وقوع عند ما مباح فيكون لمسه الجدي
 ما على انه اثبت بالدلائل ان الميراث مقتوم لا مباح في حقه فيسببه العشر لان ابتداء توطي
 الواج على المسببة ان كان الى ان العشر لما يجب اذا كان الميراث مباحا او احيانا في
 يستحق ان يبيح الخراج قوله لان ما دونها من سائر الايام والشره لا يورثه لان في ذلك عليه
 ظاهر بل ان كان يكون ميراثا في الاموال مسافة بيرة يمكن قطعها فيما دونه وجاز ان تاتي
 الاموال بان يورثها فيقول ان لا يورث بعد الاثنت سنيين خراج ميراثا مثل قوله لان في الاراضي
 وحق نخل مرس وحق ان سبيلك يعني في الاراضي ارض رقيق مرفق في ان يكون الارض ارض
 فيقول الماء ان يورثها فيقول ان لا يورث فيقول الماء ان يورثها فيقول ان يورثها فيقول ان يورثها
 او دون ان يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها
 الماء جاز ان يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها
 من حوزة اقله ما حوزها او اربعون ذراعا عسفا لما شئت فان قيل ان قيد في الحديث ما يعقل
 عليه يكون من يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها
 المقدار يكون عسفا فيكون التقدير المذكور مطلقا وليس يتعلق بقوله حتى يقيد ان يورثها
 يعرف بالتأمل وقد يجب في الشرع بالتقيد بالعلم اتفاق في قيد باعتبار انما كان
 قوله والعام المتفق على قوله هو قوله من حوزها اربعون ذراعا في الامام انعام
 بل هو عام في حوزها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها فيقول ان لا يورثها
 قوله عسفا يتعلق بعش على حوزها لاجل العطن وليس كذلك بل هو يتعلق بقوله فلم اربعون ان حصل
 لاربعون يكون عسفا كما شئت فان ما قوله اولي عن من الخاص فمقتضى قبول قوله في قولهم
 في شئ من الارشاة مطلقا في قيد سببهم متفق على قوله ثم انهم يقدرون الخاص المختلف

على قول

على قوله هو قوله في السلام اي من في العوان في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 به حيث اوجب الزكوة في قوله عسفا ووجهه قد مر في كتاب الزكوة قوله عسفا في قوله عسفا
 ان عسفا كان ذراعا المكة سبع فليس يقبضه قوله وقد بيناه الى بيت في كتاب
 الكفاية بل قال بعضهم قدور وابلحاة عشرة ان عشر ذراعا الكفاية في قوله عسفا
 الزكوة في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 وقالوا والله افهم من ذراعا مسافة باسبع في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 معناه وبيننا الوجه في ان المسافة بعشر من طيات لانه لا يمكن ان يكون اكثر من ذلك
 ولكن لم يكن فيما سبق ما يوجب ليل على ان المسافة ستفسمانه ذراعا من طيات وكذا ما بيننا في قوله
 عسفا وذكر بعد قوله والذراعا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 من طيات قال عسفا ان اراد البيان في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 ان يصل الى بيعة حجة الذي قد مر في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 في مسائل الشرب فمصلح البقاء قوله كالاقتناع بالشمس والنور والبرق والظلال والامطار
 المستكرهات في الهواء من تغاير بوجه سجد من سجدات الماء في قوله عسفا في قوله عسفا
 قد يكون يتعلق به في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 هو انقطاع الماء بكونه في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 انقطاع الماء قوله ان كان ان الكون لا يغير بالعامية ولا يكون الزمان في قوله عسفا في قوله عسفا
 في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 وفي قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 بالكون كمن عاتقه الزمان العظيم مع احتمال عوده اليه فانهم اذ كرهوا الميراث في قوله عسفا
 لا يكون الزمان الذي يكون في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 نظر الى قوله تعالى خلقكم في الارض جميعا احياء بعدتكم ان الآية تدل على
 اباة جميع الاشياء وكل واحد من المعبر عن الشبهة التي يمكن الاحتراز عنها في الجملة اما التي
 لا يمكن الاحتراز عنها فبمعنى الشبهة التي جازت حكم من نفس من يمكن الاحتراز عنه في قوله عسفا
 الى سببها القطع وانه معتوج في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 لا يورث في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا
 لان سببه اهل الشقة تاتي في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا في قوله عسفا

لنتم خصون ولا نهم اتباع هذا القسط
 قوله فان كان لا يشرى ان لا يمكنه الا بغيره تمامه الابا استغنية قوله
 ولكن يشرى بخصته ليس بقدر ما يري من الماء الى ارضه بلا استواء وصل الماء الى ارضه
 هذا وبعضها وذلك ان لو لم يكن السقي لسد الابا استغنى بغيره قوله ولكنه يشرى
 بخصته وبكل ان يراه بغيره لا يشرى لا لعل ليس الا بالاد او يقال لا يشرى باجره
 الوهنة بغيره قوله ولكنه يشرى بخصته ان يبرق بغيره بالدانية وحق قوله
 والشرب مما يورث ويوصى بالانتفاع لان الورثة يقومون مقام الوارث في املاكه
 وحقوقه وقد يملك الارث ما لا يملك بوجه كالعقاص والدين والحر والوثنية اختلفت
 امرت كذا في حق في غير الارث قد يملك بالهبة فمن عليه الدين ولكن يملك بالشرع
 الايركاه لو كل سلم بغيره يشرى حر وحرير جاز عندنا في حقيقته وحقه الذي عليه وملك
 الحرير قوله ان الدين لا يملك بالهبة من عليه بل يسقط واخر ان كان يملك في صورة التوكيل
 فمعه تلك خلافة في الوكيل فكان في معنى الارث فلا ينقض وقواب ولا يصح بدله الصالح في القصور
 لانه لا يملك شي من القصور ولا يملك شي من القصور فالصالح عليه باجل وصاحب الحق على
 دونه كذا في قوله لان محض القصاص يصلح بدل الصالح وان لا يملك شي من القصور ذكرنا
 في كتابنا في القصور ان لو صلح على ان هذا الدم على ان عني الارث عن القصاص له
 قدر من احوالهم قال في القصور بين الصالح والظالم من حيث ان القصاص يصلح بدل الصالح
 على ما ذكرنا ولا يصح بيني في صراح ان كل واحد منهما في الصالح اسقطه عنه عماله في القصور
 منها منقوم صا لم يمت فروعها حتى صا المارض من القصاص فيجوز ان يجعل احداهما حيا
 في الارث يكون متفوتا خلاف الصالح لان الشرع في الصداق لا يكون مالا والقصاص ليس
 بملك الصالح بل هو شرط في الصالح ان يكون ما يشرى بالصالح متفوتا وذلك بوجود
 في القصاص الى الصالح فظهر ان مالا يملك بين من القصور فلا يصح بدل الصالح فلا يستقيم
 تسليم قوله ان مالا يكون بملك شرع من القصور فالصالح عليه باجل وقوابه ان ما يملك شرع من القصور
 ما يملك عليه اما بغيره وان الصالح معاوضة وتقليدك واما اذا كان اسقاما فلا يشرى
 له ان يكون بدل الصالح بما يملك شرع من القصور **الاشربة في ذكر الاشربة بعد**
 الشرب مراعاة لصفة الاشتقاق وهي الجمع **المعظم** جميعها الاشتقاق او شبهه قوله تعالى
 ان هذا الكتاب بان كتاب الاشربة لما فيه من بيان حكمها معلوم بالبداهة لا يحتاج الى
 بيان له لانه قد يكون مثله في شيء من الكتب السابقة لاشربة ولا يورد تخصيصه للذكر
 وقد كان في قوله لا يشرى بالاشربة حكمة لا يترك منه ما من خاها معلوم

ما في مسود
 صا على قوله
 آخره في قوله
 صا حرد و...
 ذكره في...

بالواحدة

بالبداهة فكيف يحتاج ما هو الى البيان قوله الاشربة الحرة التي حرم عنهما قتلها
 وكثيرها قوله ان الشرع ذكر انظر وان كان لا يشرى سائما سائما قبل الشرب ثم قوله
 عصر العنب وهو يخرج من ثماره بعد العصر وفيه اعزاز عما يسد فيه العنب ليجوز حلاوته
 والعنب هو الرطب من ثمركه ويجب ان يفيد لشي لان الخرج ان يكون شي لان اسبقه
 ليس بخروج وان غلا واشد وقذف بالذبح قوله احداهما بيان ما ساء وهي التي من ماء العنب
 لا يخرج ان هذا بيان لما وضع له لفظ الرطب وتبين سماه لغة كما يقال العصف الاسود ليس
 ذكيران اما بهيمة اذ الماهية بيان في الجنس والعقل وهذا الذي ذكرنا في بيانها
 فلا يكون يانا الماهية بل تعين بيان لما وضع له لفظ الرطب لانه عليه وهو المعنى عند
 اهل اللغة فانهم لما تغيرت المفردات والمسميات دون الماهية فناء سماها بهيمة اعتادوا
 بشرة الماهية لان قوله ان من ماء العنب كالجنس يتناول الرطب وغيره وقوله قوله اذا
 صار كالفصل من حيث ان يخرج ما يورث في قوله وهو التي باعادة التوبة ولم يفسد ما ذكر
 في الكتاب ولم يفسد اليه اما بتبينه بان المراد من العنب التي منه دون المطلق التام بل هو
 والتي واما البذل التوبيخ ان كل شئ في الارض على كل حال وانما هو نوعي لا ينفصل عنه الا اراد الحامل
 منه العنب في الارض على ما يشرى حقيقة قوله ولانه مشتق من فاق العقل لا ينفصل عن العقل
 من الحاشية لان محاق العقل مع اعتبار اضافة الى العقل وهل هذا الامثل ان يقال ضرر
 مشتق من ضرب الرجل طانه اراد ان يحام العقل صفة لازمة للحرير ممكنة عنه طانه مشتق فيه
 لا قيل خلق الانسان من طين طانت الحلة صفة لازمة للان صلح طانه خلق منه واما عند
 محاق العقل من الصفات اللازمة للحرير تسمى هذا الكلام بملازمة هذه الصفات اياه فيكون كل
 سكره لوجود من الصفات فيما قوله ولما انما اسم خاص بالخلق اهل اللغة فماد كونه
 قال قلت اقتصاص الماسم بالشي لغة لا ينافي ان يكون منقولا في الشرع الى ما هو اعم منه
 النبي عليه السلام الى الاعم حيث قال طر مسكر حر قلت قوله عايبه سلام كل مسكر
 يمتلئ ببيان الحكم ويحمل بيان الحقيقة الشرعية فلا يثبت العقل من اللغة الى المعنى الشرعي بالاحتمال
 ثم لما احتمل واحتمل حمل على القدر المتيقن وهو بيان الحكم لان في بيان الحقيقة الشرعية الصا
 بيان الحكم وايضا الاحتمال وقد اختلفت فتدرون طر مسكر حر وروى الخزن هاتين الشريعتين
 وروى الخزن ثمة فتدرون ان جعل احد من المعاني الثلاثة حقيقة شرعية فتساقط الطر
 ومع المعنى المعنوي هو المعنوي على روى قوله لم حرمت للر بغيرها والسكر من كل شراب اشاع
 الى ان لم يثبت باسم مسكر ذلك ظاهر قوله ولهذا الشهر استعمل فيه وفي غيره قلت
 الشهر اسم اساق في غير البياض والطهار فيلحقه غيره هو اسم العيان والطار هو ان اساق
 حقيقة في الطر قوله ولان حرمة للر قطعية وهي في غيرها غنية وفيه كذا لان كون الحرمة قطعية من لوازم

للزينة حتى يلزم القول بكونه في الحقيقة حراما بل هو باعتبار قطعية الدليل المحرم ويتناول الدليل
 القطعي انما هو متعلق في كونه فرائض متناول الدليل القطعي هو قوله حرمت عليكم الخمر قصفا
 لان الاختلاف المعبر بقرينة الشبهة فلا يثبت الحرام فيه تعيينا بالقرينة وبالجملة
 ان المستلزم قطعية لامة انما هو يتناول الامة القطعية قطعا او كونه في اقطعا ولا يلزم بين
 للزينة المطلقة وقطعية لامة حتى يلزم من انتفاء قطعية لامة انتفاء الزينة الا ان اسم
 للزينة يثبت بالاشداء قبل التقذف بالذبد عند اليوسف ويحد مع ان لامة حيث
 يست قطعية لانها مجتمعة في لامة انما هي صفة لا يقول بهذا الا بعد التقذف بالذبد وكذا سائر
 الاسماء عند ان يثبت في اسم للزينة يكون لامة طينة قوله وانما سمي في التجره
 لا لما في العقل وقد يقال هذا معارضته في علتها الاصل وهي طينة الا ان يقال ان ما به
 الحاشية دون المعارضته اذا المعارضته هي البداء عليه مبتداه من غيره يعرض كماله
 للعلم وقد يعرض هذا بالمنع وايضا التعليل بالشرع قاصرة وهو باطل عندنا وايضا التعليل
 في الاحكام طائفة وايضا في الاسماء النفعية على ما في الكتب الا ان يجعل كل ذلك على زعم
 للعلم فانه يجوز التعليل بالخاصة لتعديده الاسم ايضا وقال التعليل بالخاصة اما يجوز في الاسم
 الشرعية واما في الاسماء فلا يمنع من التعليل في الاسماء النفعية اما لا يجوز بالتعدي الى الشيء
 احرر اما التعليل فليبان وجه التسمية فلا يمنع من ذلك وايضا التعليل بالصدق يتناسب
 التعليل بالامر مرة دون التجره قد يجاز بان قوله ويحكم ببيان ملكته التجره وعلته
 وحرر ان يكون التجره لامة الصدق تسمية فلا يمنع من ذلك وذكر خاوه وايضا التعليل
 بان لا يمنع قياسا على سائر السمات على الشيء المذكور اما اذا كان التجره بمعنى التسمية
 مع التجره بمعنى التعلية وهي السمة بفعل في وجهه ان سمة ففان التجره
 انما سمي به تسمي العقل بشرها فكان التعليل بالشرع مثل التعليل
 بالخاصة وكذا اذا كان معنى تغير الراجح كالاختار كما قال ابن الاعراب سميت الخمر
 لانها تزين فاحتمرت ان تغيرت واجتبا وكل يبيد مسكر تغير راجح فلا موجب
 اختصار الاسم اجابوا اذا كان معنى التجره لوجودها في طر ستراب مسكروا اما اذا كان
 التجره بمعنى ضروره في الظاهر الفساد ان التجره لامة المعنى ضروري فاستلزم ان يكون اسم التجره
 لا يقال في التجره فثبت بالامر لان لامة التجره مختص بالامر لا يقيده التدول عن التعليل
 بالخاصة الى التعليل بالامر قوله وعندنا انما كان فقلت للامر سمي سمي من اهل اللغة وهم
 ان كانا سمي من التجره لا استدلالا وان لم يقدري بالذبد وسكوب في العقلان فلا وجه
 بان يقولوا وبما قلناه هذا الاختلاف احبب بالزينة وان ثبت الاستدلال فكيف ان في ان
 التجره ان لا يباعوت اقران بالاه نقصا انهم مشكروا بعض امراره فاعلم تعرف مطلق العقل اليه

في الامور طائفة وايضا في الاسماء النفعية على ما في الكتب الا ان يجعل كل ذلك على زعم

وبعض فانه لا يتعرف مطلق البه ولا يثبت حكم فيه لا بالنسبة فوقع محذور منطوقه يتعرف
 لفظ الخمر الواقع في اية التجره الا ان فرد الكامل سمي مسكرا لانه قد عرف بالذبد ولا يثبت فيه
 وسبق فردا انما قدس في الاباحة الاصلية ووقع عندنا ان منطوقه يقع على فرد
 بالذبد ويؤيد على السواء غير المجره يتعرف عند الاستدلال في الوعاء ولا يسأل في المشكرا
 عند اليوسف فاعلم هذا التحقيق التوفيق المذكور في مقام قوله بحسب العتب اذا غدا واستد وتذي
 بالذبد توفيق لما هو لم يرد بالامر ان التجره لا منطق للزينة لان اسم يثبت في العتب
 وكان تمسكا بالاجماع ما قال ولا يثبت شرط لبثوت بعد الاسم التي قد في الذبد انما
 يثبت بغير الاستدلال بالاجماع وبه يقطع ما توفهم ان هذا التعليل يعين المدعي فانه كذا
 المعنى المحرم وهو الخمر في الفساد وهو الصدق ذكر الله واجماع العدا في بعضا وذهب
 العقل اليه في جعل الاستدلال ولا يتوقف ذلك على التقدير بالذبد فان قلت ان لامة انما هي
 يشير الى ان حرمه للزينة المعاني لا يعينها وسببا يمكن ان لا يوافق بعضها الجيب بان لا يمنع
 العين ان يكون قبلها حراما والمعاني الموقوفة في الحزمة موجودة تغدرا فيكون قبلها وكثيرا
 حراما وانه قد راسكره كما في المثلث العيني قوله وسكره اشاع الى ان يكون ايضا شرط
 فيجب ان يوجد في قد للزينة السكون بان يقال غير ذلك اذا غدا واستد وقدس سكن من العقل
 فكان اذا قدس طر الذبد او اذ قدس بطر الذبد يمكن لا محالة فاكفي بذكر التقدير بالذبد في ذكر
 السكون قوله واحكام الشرع قطعية فينتاط بالنهاية بالحد واکفار المستحل ويقال احكام طر
 قطعا اما بناط بما هو غير تعيينا ولا التبعي يوضع له المفظ في قهرهم ولا شبهة في ثبوت حكم
 للزينة انهم يحد الاستدلال حيث يثبت المعنى المسكر اسم للزينة بالاجماع فلا يورد في التعلق
 حكم التجره تعيينا بما ليس بغير تعيينا او بالجملة ان يكون احكام لا قطعية تند في قطعية للزينة لا كونه
 مردا كاملا من الزينة والعابت قبل التقدير هو كونه مردا كاملا لا قطعية للزينة لا حقيقة
 ان اسم للزينة يثبت بحد الاستدلال غير انهم اختلفوا فان اقراره فمصلحة كالا ونقصانا والاول
 من قبيل التجره صيغة بان المثال لما كان متوقفا على التقدير بالذبد كان للزينة مسكرا فيتم مطلق
 ان لا يثبت في اية التجره الى الكامل منه فلا يتعلق لامة والحد واکفار المستحل الا ان يتعرف البه مطلق
 لفظه هو انما قد في بالذبد حرمه ووجه البيع قلت للحدود واکفار مستحلا ان صح بطلان
 بما هو كامل في التجره لوجوب وراه الحدود واکفار على المكفر بالشبهة فالزينة شبهة بما يجمع مع شبهة
 لوجوب الاحتياط فيها الا ان يراد بحد البيع ثبوت حرمه بيقين ونفس الزينة انما هي
 يصح تعليلها ما فيه شبهة مكنونها تعينيتها يستدعي العلم القاطع للشبهة المنافية
 لليقينية والله اعلم قوله ولان قايلا يدعي الى كثير لرقبة واعاقته كذا في الحاشية وهذا هو
 للزينة وعن التعليل الى الكثير من خواص الزمر وقد يشكل بان ينعون في التعليل الى اكبر

وحكمة صيد الكلب الجاهل الا بحكم التنبه وكذا لا نقول به واما الحديث فلا دلالة
عليه ايضا الا بحكم التعليق وقد عرف من مذهب اصحابنا ان التعليق بالشيء لا يقتضي
نفي الحكم عند عدم ما علوق عليه وغاية ما يمكن ان يقال ان النقص والحديث يدلان على جمل
صيد الجاهل المعلم فيكون حل صيد الجاهل معدوما بالعدم الاصل لا يصح القول بحكم الجاهل
الجاهل شرعي يدل على حله ولم يوجد فلم يتبدل لعدم ولا معنى لا يستلزم العلم سواء
ان صيد العلم ثبت بالليل ونفي صيد الجاهل عن عدم الاصل لعدم الدليل
عن الحكم بحله ثم اضافه استرخا التعلم الى النقص والحديث نوع شاكل فله ولان انه تعليم
شركه ما هو بالعدم الى ما في الكتاب وهذا الوقت لا يتاخر في العهد فانه متوفى كالباهر الحكم
فيه وفيه ككلب سوا فالعقد عليه هو الاول هذه الفظة قلت في العهد كلالها موجودا احتياط
في شرك لا كل فعل حكم الكلب كذا في بعض الجوانب بعض الحداد المهررة من علمها واما
الاعراض البرار وكما يعرف وجه الاحتياط في ان جعل انه تعلم العهد شرك الاكل دون الاباحة
عند الدعوة مع ان حلالها شرك لما لم يرد وانه اعلم قوله فكانت الاجابة انه تعليم وقد قال
صحيح كل من باجابه وشرك الاكل انه تعلم كان تعليم الاجابة انه لم يرد في بلامر صحيح فله ولان
مدى بازي لا يتحمل الضرب وقد قال يهودان قد يتعلم ترك الاكل بغيره وقد يتعلم بغيره بغيره
والعقد فانه لا يفرق ترك بل بغير الكلب بين مدية لتعقد بانقضاء بعدم يتحمل بدن البازي لا يجب
اما بتعليم الاجابة عند الدعوة انه تعليم ليجوز ان يفرق بغيره بسبب الاكل فبنا وب هو
تبويب بغيره وجوابه ان ذلك مبني على جودة الطبع وبجانبه وليس ذلك لكل حيوان فلو كان
عن المدخول ان يكون للعهد طبيعة الالفاظ بوعظ غيره ولم يكن ذلك للبازي بكونه شرعا
انه من السارس طبع العهد فلا يجوز به قوله فيقول على ارجح الكاسب بناء ومصلحة ولا بناء
وفيه اخذنا بتعليمه ويقال في حله على ارجح كل الكلام على عموم الشترك وانه باطل عندنا
وجوابه انه ليس بمثل الجوارح على الغنيين جميعا بل المراد بالجوارح احدى والاف يتدرج
مكون التقدير كذا سبب الجوارح او كذا سبب في هذا التقدير اخذنا بتعليمه لانه بكل لف
يكون من الجوارح بعض الكسب بمعنى للراحة وعلى الاول لا يستلزم الراحة وعلى الثاني يستلزم
فتبينه الجوارح لمثل الاستجابة قوله لو ارسل المسلم كلمته فوجده فموسى فاستخرج فترجى فلا يمتنع
مصيد والمراد بالزجر الاغراء بالعصا عيبه ولا نزاجار رتارة الطلب قد يشكل الوقت بين
هذه المسئلة وبين ما ذكره الكافي في ان فصل الرمح من قوله ولو من يبرأ الى صيد ورحى جمل
اخر فاصات السهم ان السهم الاول فاصا حتى اصاب بعد وقتله جرحا ان كان السهم الاول بحال فانه
لا يلحق الصيد دون الثاني لصيد كذا لانه اخذ حتى لو كان بين كوسبا او لم لا يحل وان كان السهم الاول
بحال يلقى الصيد دون السهم الثاني بالصيد الاول لانه سبق بالاخذ وهو كان بنفسه ان كان

الثاني محرم او يجوز سبلا بكل مستحق لانه واجب زيادة فدية في الاول وجب بكونه احتياطيا
هذه الكلام وجه الاشكال فله لان كلامنا لاغوا والسهم الثاني بوجوب زيادة فدية في الدور
الصيد من غير ان يكون مؤثرا في اخذه حتى يكون للصيد كسر دون الغرض والرامي اما قوله
الرامي الثاني في ثم الصيد في مسئلة الاغراء حلالا وفي مسئلة الرمي حراما ان كان الرمي
موجباً وانه يحتاج الى مزيد تأمل لا بقاء الرمي ان في مثل الاول فيصالح ناسخا لما لا يخالف
الاغراء الا انه دون الاسال فلا يصح لنتيجة اذ لا بد وان يكون الناسخ مثل النوع الاول
لانا نقول الرامي الثاني في هذا لم يغير ناسخا لما لا بد اذ لو جعل ناسخا لكان الصيد الثاني لانه لاخذ
دون غيره فثبت جعل الصيد للاول علم ان الثاني لم يجعل ناسخا له فحصل في الرمي وفيه حبس صيد
اي صيد يحتاج في حل اكله ان الرمح والروح ملازم وما اذا سمع من كره فانه ناسخا صيد لم يحل اكله
كذا ان قيل وفيه بحث ان الرمي لا يحتاج في حل اكله الى الذبح مع انه لو سمع من كره ما راد صيد
صيده احل له الصاب فالاولى ان يقال ان صيد البئر بغيره ان الرمي او الارشال انما يكون في صيد
البئر وجه بغيره ما في الكسبة ان الرمي بغيره يحتاج في حل اكله الى الرمي في حق الكتابي اذ الرمي
لهم كاشافة ولا يتحمل الموت بسبب دون اخر اعتبر ابو حنيفة رحمه الله هذا الضمالي
لنوع سبب آخر غير الذي ذكره ولم يعتبر فيها اذ اظهر في البئر حيوان ميت حيث قال لو نسي سببا طاهرا وهو لونه
في الماء فحاله عليه كذا ذكر المصنف رحمه الله في فصل البئر قلت اخذنا بوجوبه في
ولا احتياط في مسئلة البئر في اعتبار الظاهر بسبب الظاهر بعد معلومة بوجوب دليله او لم
يأثم ولما لا وهذا في اعتبار المؤخر قوله فله في الكافي ان الاحتياط انما يجب عند تساوى
الاحتياط بين فاما عند ترجيح احدها فلا اذ المر جرح لا تراحم الراعي لان
الوجهوم في هذا من باب الصيد فبديه لان باب غير معقول في ملكه الوجهوم كالحق كذا
الوجهوم في باب السلم سره مع النافذ وكونه غير معقول كالحق حتى يحبس كلامه في حلال
ومعرفة مقدار اذا كان يتعلق بفقد على مقدار كالمكيل لانه يري بوجبه بعضا رتارة لا يستدل
الحبس فلو لم يعلم فذلت لا يدري كم من اوربا لا يتدر على سلم السلم فيه فيحتاج الى ردة راسه الى
و الوجهوم في هذا العقد كالحق بسوطة مع النافذ في هذا العقد الكتاب وبه يخرج كونه سببا
التي ذكر قوله ثم اصابه ميت لم يوكلا قال في قوله بوجبه بوجبه كذا في التارج وذكره الكافي خلافا
في الفصل الاول حيث قال عند قوله كل والغيبس ان لا يحل وهو قول الثاني فوق قوله لا يمتنع
انه مات بسببه وانه يتوهم انه لا يوكلا في الفصل الثاني عند قوله من يبرأ الى صيد ورحى جمل
قوله اما الاول فانه حرم حيوانا مملوكا للغير وقد نص في كل ما اذا اخرج سببا للغير وما تضمنه
حيث لا يمتنع فيه تخلفا لولا انه في الثانية فوجدها واخذ وانه اعلم ان هناك الجرحه اما بوجبه
انزلت اوصاف الحكم لا بد ان يكون فدية الموت اليه اذا اصابه لا سيما وانما هو من الاتان

بناء على قول من جعل القول في البرعات من العينة واحدة وهو شرط الاعلى من جعل شرطاً حتى يشك
 الذي عدل بين الرهن والكفالة بل القول في الكفالة على قولنا ان شرطاً كان في الرهن وايضا يشك في
 لانه عقد تبرع بما وقع في الكفالة بغير صفة ان الرهن ابقاء الدين من مال المهرهون والا باقية الرهن فيكون
 وجوبه ان الرهن من حيث لا يشترط بما لا ينسب للرهن من حيث لا يشترط بما لا ينسب للرهن من حيث لا يشترط
 ان الرهن يورث ويمنع من ماله في ان اعتبر حصة كونه تبرعا ولا وجه لاستثناء القول في الرهن لكن لا يتم ان
 بقولنا ما يستند الا بقاء المقتضى اما في الحكم فلا والرهن ابقاء حكم فكان معا وفيه كالمبيع لا اداء الدين وفيها
 بسطل ما شرطه الفاسدة صرح به المصنف في قوله ان الكفاية لجهة وصرح هنا بالشرط الفاسدة على
 في البرعات حتى لا يبطل لا بطل بانفاكدة من الشرط وجواب ذكره الكفاية فصل في باب
 الرهن يورث في يد العدول او الرهن لا يبطل بالشرط الفاسدة لانها تبرع كالجهة قلت انه يجوز
 كانه حصة واحدة كان القول في جهة شرط الثبوت الملك لا يوجد للجهة وكذا انه حصة واحدة لانه حصة
 فان قلت القول في باب الجهة لو لم يكن ركن بل شرط الثبوت الملك كان يسو لنسب فقلنا عاب
 على من زاد على الثبوت بنوعه على قبض وليس هناك كذا قلت نعم لو كان الشرط غرضه تبرع كونه
 حصة واحدة لكان شرطاً لغيره لانه لا يشترط ان التبرعات بغير شرط الجلب ما اذا لم يكن في الجلب فقلت
 الشرط ان حصل ان القول لا بد منه في جميع التبرعات غير انهم اتفقوا على انه في العاقلات شرط امانة التبرع
 فقبل شرطه قبل شرط امانة ما قبل الجلب لم يجرع التبرع وانه علم فان قلت لو كان التبرع في
 ما كسب بدون ما اذا اختلف للرهن ولا يثبت صرح به كذا في امان المحط قلت بل يثبت
 بدون القول من قول من يقول بان الرهن هو الجلب لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ ولا بد من قوله كانه
 واحدة ان يستقيم الحاق الرهن بجهة واحدة اذا كان الركن فيها هو الجلب كونه في غايه
 كذا في الكلام في الرهن الركن هو الجلب لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 في شرطه لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 فكان قبض شرطه جواز الرهن ثم قال في البيع الامام حوايه واداه حصة الله الرهن قبل قبضه
 الا انه قبل زعم الاول المحم وليست حوزة من قبض شرطه جواز الرهن ان كان معناه
 ان بدون القبض حرام بوجاهه فلا يخفى ان الرهن بدون القبض ليس بغير حرام باجماع ائمة
 ان كان معناه ان بدون القبض لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 كونه شرطاً للجواز واللازم وان كان معناه انه بدون القبض غير منعقد
 فيشكل في ما اذا اختلف للرهن فانه بحيث يجوز ان يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 الرهن في ركني ثبوت الجلب والقبول عند من جعل الركن الركن
 كونه ما لو كان القبض شرط انعقاد ولا خفت قبل القبض لان الرهن لم ينعقد
 معكنا بحيث فيما اذا اختلف بالطلاق فعلقا قوماً بحيث علم انه شرط

التبرع حكمه وقول من حمله عليه يجوز الرهن لا يقتضيه معناه ما ينبغي ان
 وهذا امثل قول مني على الله عليه وسلم لا يجوز للجهة لا مقتضيه من رده من ملكه
 برونه ثابت بالما كما قد اقول في حقه ثم قد لا يقتضيه شرط المأذون طاهه وبقض ان الرهن
 مقتضى كانه ان يستدل الرهن بغيره وقول محمد بن عبد الله لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 وقال مالك بن عبد الله بل من قبض العقد حتى يجرع الرهن على تسليم ان الرهن كونه وحده هو
 شاء لم يسلم قوله فصالحا لم يجرع لانها في اشتراط القبض اجيب بان الكلام في الرهن
 للمأذون الرهن في المأذون في شيء من الرهن في البيع او القبض في عرفه التسليم ان بشرطه
 حتى يتألف في المأذون العقد ثبوت لا يجرع القبض حتى يجرع العاقل
 التسليم فصيح فيس الرهن على البيع وهو كونه في حصوله متعارضة بالرهن
 متفقة في عدم كون القبض شرطاً للمأذون وجوابه وانما ما تلونا واحدة
 المؤذن ان كان الرهان معصداً لعق المراهقة وكان المصدر محذورا فتعذر في
 رهان مقتضيه الا انه حجة على ما كسبه له وليس على اشتراط القبض على ما كسبه له
 وان كان الرهان جميعاً فكان فالذي يستوفى به رهان مقتضيه فلهذا كان امثل من العلم
 بدل على المحرم كان توفيق المسند اليه ولانه سكوت في محل البيان ان الرهن ليس بغيره
 المقتضيه قبل على اشتراط القبض لا سيما عند من جعل المأذون شرطاً والتوفيق كانت الآلة حجة
 لنا بكل حال لا يرد عليه ان الرهان ليس بغيره بل جميع وان تعذر مصدره في سلم لانه كل الرهان
 على المحم تاويل غير قارح في الاحتجاج ثم وصف الرهان بقوله مقتضيه بناء كونه مصدره بغيره
 لقوله المحم للقبض انما هو الرهن يعني المهرهون دون الغن المصداق لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 الظاهر جدا قد لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 ران مقتضيه ان فراهنوا رهنة مقتضيه ونفس الرهن ليس بغيره بل جميع وان تعذر مصدره في سلم لانه كل الرهان
 في الرهن كانه قبل فالتبرع في الرهان المحصل المستعان في الرهن قبل المأذون فلهذا كان امثل من العلم
 بالرهن لا يحصل الا بالقبض ولو لم يجرع الرهن قبل القبض ثبت حكمه كونه العقد كذا في بعض النسخ
 لفا قال في البيع لا يستغنى عن القبض العقد وان خلافت مقتضى الآلة وهذا يقطع ما ينوهم في وقت
 لا يجوز ان يكون القبض في الرهن كانه مقتضى العلم في شكل بان الآلة ان كانت يقتضيه التبرع به كذا في بعض النسخ
 سكتة على التبرع في القبض شرطاً للمأذون الرهن او وجوبه في الرهن فلهذا كان امثل من العلم
 دون المأذون حتى يجرع الرهن على تسليم كونه الاجابة القول ولكن المهرهون انما يدخل في ضمان
 اذا قبضه لم يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 في ضمان المهرهون اذا قبضه كالمبيع يدخل في القبض لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ
 القبض في ضمان المهرهون والآلة لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ لا يجرع التبرع به كذا في بعض النسخ

٢٠

حيث يضمن المرحض عند حيا فبقيت الابريق من خلاف جنس غيره واما الى المرحض وسنوف حقه لانه
الى الاستيفاء بالوزن بحيث يضر به مرفق ولا بالقيمة لانه لو ارسل الى الربوا ففقدت النقصين بخلاف
الجنس فعلا للمرحض عن المرحض ولا بالقيمة ولا يضمن ان تضر المرحض مطلقا حقه في الاستيفاء بوزنه
فوق تضره بالاستيفاء من جنس الوزن في مسألة الابريق فلا وجب وقوع ذلك المرحض بالنقصين
بخلاف الجنس وجب فيه يضمن المرحض بالقيمة او لا وجب به شيئا تيك ان شاء الله تعالى فلو كان الاستيفاء
يتبع بالية والعين اما في بون وبشكل هذا بما به بيا فقرة وزنه عشرة بعشرة فهو باقية ان كان
اقل من عشرة وارحم عند لين حقه لانه لان الاستيفاء عنه بالوزن وقد استوفى فيه وجه الاستيفاء
ان الاستيفاء اذا كان بالماله الا ان يقال الاستيفاء بالماله انما يكون فيما لا يكون ان يجعل مستوفيا بالوزن
في هذه المسئلة والوزن يتعلق بالعين دون المال لان الاستيفاء بالماله لا يكون فيما لا يكون
ان يجعل مستوفيا بالعين اما اذا امكن فلا وذلك لاصل هو الاستيفاء بالعين ليحقق البديهة حقيقة
لاستيفاء وجب به بون ولكن جعل الاستيفاء على منه في لا يكون ذلك بالعين ضرر في ذلك فاما من على
اصل وفي مسألة الابريق الاستيفاء بالعين ممكن لانه جنس حقه والاختلاف جودة وروا لا ينافيه في
لو ادعى بالوزن مكانه فيجعل مستوفيا بعينه فم لم يضمن المرحض لا شئت عن قبض المرحض
او المرحض لان العين اما في وجه قلت ذكر تعريف الاستيفاء وذلك انما يكون العين مستوفيا بالوزن
والبون من قبض المرحض لان قبض المضمون ان هو عن قبض المرحض في ان كان مضمونا بون في حقه اما
في مضمونا بالمال او كان مضمونا بالعين كما مضمون بالثمن او بالدين وان لا ينفق مضمون بعض المرحض
في ذلك في حتى يباع عبدا من رجل وقبض من تقابل فلم يضر الى المرحض كما حكم حتى لا اقله يستوفاه منه
وربما يثبت قبض المرحض ان كان قبض بعد ما فانه مضمون بالثمن لانه عام يمكن مضمونا بالقيمة
لم يثبت عن قبض المرحض ولا يكون عديم ثباته قبض المرحض عن قبض المرحض ولا على كل حال
لا مضمون بالدين فبها قوله في هذا تحقيق القيمة وان كان فرائع الزمن من حروراته كما في قوله
وقد يشكل بالاولا بوجوب فرائع ذمة الجبل مقيد بعدم القوي فان الترتيب اذا القوي على
فما لم يبعد الى ذمة الجبل وذلك لا تحقيق معنى القيمة في مسألة الاولاد بدل عن من فرائع
انما مطلق في معنى القيمة على تقدير كونه مضمونا موصو حجب سقوط الدين كما انه ليس في الاولاد
بدل على ان فرائع المرحض مطلقا معنى القيمة على تقدير كونه مضمونا موصو حجب سقوط
الدين كما انه ليس في المرحض معنى القيمة على تقدير كونه مضمونا موصو حجب سقوط الدين
مطلقا فالقياس على احد المرحض كما ينبغي لانه يمكن ذلك بناء على
عدم التناقض في ذلك فانه يرد ان المرحض مطلقا للدين مطلقا على موصو
قد لم يصرح المرحض الا بدين مضمون المرحض من مضمون ما لا يكون القضا
منه الا بالاولاد او بالاباء كذا في الشاهان وفيه نظر لانه يخرج هذا المعنى وبن الكتابة

في سقط بالغير ايضا مع ان المرحض به صحيح نص عليه في مضمون الزم وبشئ فيه وجوبه في قال
بعض العلماء ان قد لم يضمنوا احد المرحض بدل الصلح عن دم العدو والقتل والكتابة وانه يضمن
بانه بدل الكتابة لا بالصلح المرحض قاله الاستيفاء بون الوجوب في قبض الجبل
اذا ارفع ثوبا الى رجل على ان يقرضه عشرة دراهم صار الثوب رهنا وقد حصل المرحض قبل
وجوب الدين وقبل وجوب دسيه فلما لا بل بعد سبيلان الغرض يثبت في قبض المرحض ما رفع
لثوب شرط الغرض فاذا قبض الثوب يثبت الغرض في قبض المرحض سابقا عليه في قوله في قبض
عن المرحض ورحم يثبت البيع سابقا على الغرض فاذا ثبت الغرض سابقا عليه حصل المرحض وجوبه
الغرض في قبض المرحض كذا في الدقة وشرح وهو ظاهره قبض المرحض في قبض المرحض في قبض
في قوله ان يضمن المرحض على المرحض وركب مسبقا لان الغرض لا يكون ان قبضه او قبضه
شرط المرحض لا يضمن سقط حقه في حال وهو فعل حقيقي لا يمكن ان يثبت مضمون وكذا لا يثبت
اقتضا في قوله ان يضمن المرحض على المرحض حتى لو اثنى بقبض المرحض عن ان يضمن المرحض
على المرحض فان ظاهره ان يقال ان قبض المرحض وخدم بالغرض والموجود في قبض المرحض
قوله ويمكن ان يقال ان قال قلت اذا اوجبت القيمة للمركب لم اجزي مع البديهة في حقه لان
ملكه لا يثبت على المرحض بالاتفاق حتى لو ائتمته امكنه قد حقه ولو ائتمته من قبضه ولم يثبت
صحيح ملكه القيمة مع ملكه العين اجتمع به لان في ملكه العين اجتمع به لان في ملكه المرحض
بان عين المرحض من قبض المرحض لوجوب القيمة بخلاف العين الغصب يخرج عن ملكه كذا في قوله في قبض
في ملكه الغصب دخولا وفوق وجاز ان يخرج الشيء عن ملكه فيكون له حق الاستيفاء او حجب
فانه اقله الوجوب الا على هو القيمة ان الغصب حجب القيمة فاما رد العين على ملكه الغصب
وهذا ان رد المرحض الغصب الشيء لا يكون سببا لما ينافيه كما حدث لما كان من قبض المرحض
يجعل سببا لها لا يقال المرحض انما هو من قبض العين والغصب يخرج من لا يجعل الغصب سببا للمرحض بل لوجود
الرد ولا منافاة بين الغصب وجوب رد المرحض في الوجوب بغير مطلوب بنفسه انما المطلوب
منه نقل الراء مما ينافي فعل الاداء كما كان من قبض المرحض سببا لا يجعل سببا كما ذكره في قبض
سببا لوجوب الظهارة وان كان لا منافاة بينهما وبين وجوبه لانه ينافي الظهارة التي هي القيمة
منه وجوبه قوله على ما عليه في المرحض في نوع من مضمون مع ما ذكره في كتاب الغصب من قوله
رد العين هو المرحض الا على ما قالوا ورد القيمة فليس لانه فانه قبض المرحض لا على القيمة وهو
رد العين هو مخلص قوله وقيل بعد ما قال في قوله الاول قالوا ان الاول في الاول في الاول
وانه اعلم قوله وهذا لا يزيل الحالة المتيقنة به هلكا متصلا بالتقريب السام لا اجل ان الغصب سبب
لوجوب سبيل المرحض كذا في قوله لا يزيل لان الغرض لا يملك كذا في قوله لا يملك
العين الاول ان يجعل سبب وجوبه ما هو سبب وجوب رد العين او الخلف لا يوجب الا ما يجب في الاول

بالاخذ على فان قلت بعد الرهن اذا انقضى دين السبعة رجع ما قبض وان امكن دفع الباقي من الرهن
بالقبض فقلت العهرس ملكه لم يمس كحق حقه بالاتفاق على الرهن والحق دون الحقيقة بشرط ان يتلوه
واجب احفظ ان لا يملكه طريق آخر سوى ما مضى ولم يشترط ذلك اعياء الملك كذا الساجدان وهو
يشكل ما اذا استثنى الرهائن عمن غلب فيها حتى غلب احداهما فلا يكون التمن فلا يكون متبرعا
حيثما جنة لانه يمكن ان يرفع الامر الى القاضي بان يقد نفسه يمكنه قبض نفسه العبد فلا يكون مضطرا
فيه كذا ذكره مسأله المشورة من كتاب البيوع في شرحه في هذه المسئلة يحرم ملكه كما مضى ان
بشرط ان ينفذ ان لا يملك المرافعة الا ان يرضى بشرطه العبد فلا يملكه الا ان يرضى ملكه التبرك
فانقضى بالشركة وملك العبد كامل من كل وجه من كل وجه في الشرط في اعياء الملك العاصم لا يملكه بطريق
المرحاض حصة صاحبه دون حال منبه ولم يشترط ذلك اعياء الملك الكامل في الحالين ولا يشترط
في اعياء احد بل الاصل في الشرط في اعياء الرهن اطلاقه كذا في الحالين ولا يشترط في حال اعياء
في مسئلة الشراء دون حال منبه لانه ملك قاصر بشرط ذلك في الحالين في الرهن لانه حق الاحقية
اعلم بان **باب** ما يجوز رهنه وما لا يجوز رهنه المشاع سواء كان شاعا يحتمل القيمة او لا سواء
رهنه من اجبر او من شريك الطاءوي يطل الرهن هو العبد وهو رهنه ان يرضى جميع العبد من غير
سعي العبد في الصف وما يشبه ذلك في الشرح وفيه نظر لان الرهن لا يفسخ بالقبض بل بالقبض
والرهن يرفع على العبد دون المشاع فارد البعض للعبد على وجه الفسخ بنى الباقي وهو متعين
من غير شيوخ فكيف يتحقق شيوخ عند التنازع في الصف التمسك الا ان يتحلل وان فسد
الفاسخ في لا يحتمل الفسخ كالعبد والراية فانها لو تناكس الرهن في نصف العبد الرهنون
وكذا نصف الرهن على وجه الفسخ بنى الرهن في الشايع وطريقه هو ذلك ان يرد كله اليه
بعضه حكم الفسخ وبعضه لا يملك وهذا الطريق يمكن ان تعرض هو مودة الفسخ في بعضه
ايضا فلو لم يرد الرهن خذنا بثبوت بد الاستيفاء ان قصدناه وهذا امر بثبوت بد الاستيفاء
مقصود الا يجوز وان قصدنا قصد الثبوت البدي على المشاع الا بدعي ان المشاع اذا ابيع
حاز بغيره ملكه كتميل القبض اصلا لم يجر لانه لا يحتمل كالحال كذا وكذا الشيوخ بنى في الوضو
مع انه يحتاج الى القبض وكذا الحقبة في لا يحتمل التقسمة جارية لفقه الشيوخ مع انها لا تملك
بالقبض في الفسخ وان ان يوجب الدعوى بثبوت بد الاستيفاء في كذا الباع لا يثبت لان اليد
حقيقة لا يثبت الاخر جزء معين فان قيل الشيوخ لا يبيع حقيقة الاستيفاء فان من كان له على غيره فسد دفع
اليه لم يثبت كدعوى رهنه ورهنا يستوفى حقه منه بغير متوفى من النصف الباع وادام يبيع
الشيوخ حقيقة الاستيفاء فكيف يثبت بد الاستيفاء فلما موجه حقيقة الاستيفاء ملكا
المستوفى وادام يبيع لا يبيع الملك وموجب السر طعن به الاستيفاء
منظور ذالا يتحقق في اجزاء الشايع هذه الكلامه وفيه بحث لان

ملك المستوفى حكم الاستيفاء لانه لا يستبعدا هو قبض مثل تعدد من مال له بون و اثبت ج ما قبل القبض
الذي هو عبارة عن اثبات اليد فالاولى ان يجاب بان حكم الرهن لا يثبت بالقبض الكلي بل
بغيره اذ القبض فيه منصوص عليه في كتاب الله تعالى من رهنه فقبضته وقال مبنية على
القبض لا يقبضه فيصرف الى مكمل واث لا قبيل القبض الكامل وان قبله في رهنه فقبض الكلي
قبضه فدراهم قبضه ووجه فلا يتناول منصوص منصرف الى الكامل اما الاستيفاء فيحقق فكيفه فقبضه فقبضه
ما وجب استيفاءه الكامل فيه وهو تنقيص على كسبه لا القبض بل يوجد فانه ينفذ به واما ان مقتضى
ان ينفذ به ودراهم فالوجه الاول ان لا ينفذ به ودراهم لولا ان ينفذ به ودراهم لولا ان ينفذ به ودراهم
يعرف شرعية بالنقص وهو فلهذا فانه من قبضه الاحكامه فقبضه فلا يكون مشروعا بدون قبضه
الوصف الا من قبضه لعدم ورود القبض فيه عن قبضه على عدم ما قبله وهو كسبه فقبضه
ان لا ينفذ به ودراهم للاستيفاء للرهن فقبضه فلا يكون مشروعا بدون هذا الوصف ولو جاز ان ينفذ به ودراهم
بدونه فلا بد من ايجابه لاثباته في خلاف القبض حيث يجب ان لا ينفذ به ودراهم لاثباته في خلاف القبض
القبضه وهو ما يشتمل على ذلك نصفه فانه كتاب القبض عدم جواز قبضه في مثله ووجهه هو عدم
غرامة ختمه فانه يرى ان القبض في القبض منصوص عليه في شرطه لا محالة ولا يتحقق كمال القبض في مثله
وفيما لا ينفذ به ودراهم ان لم يوجد الوجه الاول فعدم جواز قبضه لا ينفذ به ودراهم لا ينفذ به ودراهم
ايضا كما هو من الا ان يقال ان القبض محلل بغيره فانه في القبض كمال القبض الا ان ينفذ به ودراهم
الوجه وهذا كما يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينفذ به ودراهم قبضه لم ينفذ به ودراهم قبضه
القبض لان القبض محلل بغيره لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه
وكذا من شرطه لان موجب العقد لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه
بخلاف الاجارة من الشرط فانها يجوز ان الشروع في العمل بها لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه
بل لانه ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه
عين ذلك لا يوجد في الاجارة من الشرط فانه مستوفى في شفعه اكمل فيكون مستوفى ما استوفى له
الوجه الذي استحقه بالعقد واث لا يمكن استيفاء الحق عليه الا بالعلم ببناء وله العقد لا ينفذ به ودراهم قبضه
كسبه الرهن فان استيفاءه لا يمكن الا بالعلم ببناء وله العقد لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه
ان استيفاءه احد زوجي للراضى لشفعة فوض الشك لا يجوز له ان لا يكون استيفاءه للشفعة منه لا
لا يتناول العقد فلم ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه
الشفعة منه بغير الا الى وجهه قد ذكرنا في الاجارة في اجارة الشك في قبضه قوله ومن شرطه
لولا انه ان الشك في الطار لا يمنع لانه حكم البقا اسرعى ووجه الاول ان الاشناع لعدم كونه
وما يرجع اليه فالامداد والبقا وسواء وقد يقال ان حكم الرهن يتحقق في الشك الا بغيره بل
ما ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه لا ينفذ به ودراهم قبضه

باعتباره نزم اعتبار الجدة عند المعاينة بالجنس وبها سقط عند المعاينة لقوله عليه السلام جديته
وردها سواء فقيهن القيقن بالقيمة بخمسها جديدا متغيرا لما فيه من الربو فصار الى الشقق
خلاف جنسه او جنسه ردها والله اعلم فليس يفتقن القيقن اي الاستيفاء وذلك
ان استيفاء الدين قد حصل بالهلاك والحامه الى نفسه دفعا للضرر عن المرتجع فصار الى التفرغ
لنقص استيفاءه ويجعل الصالح مكان الرهن الاول فيتمكن المرتجع من استيفاءه وخفة
كلا فان قلت ما ذكر ابو يوسف رحمه الله انه لا وجه الى الاستيفاء بالوزن لما فيه
من الضرر بالمرتجع بشكل جميع صور الرهن لان المرتجع يصير مستوفيا دونه بالهلاك بالارثه
وفي حيله مستوفيا بالبدل ابطال حقه في ملك الرقبة فيبقى ان يصار الى التفتقن لنقصه
الاستيفاء فكيف يتمكن المرتجع من الاستيفاء بهذا ورقة دفعا للضرر عنه قلت
هذا الرهن مغل بالضرر التي هي ناطقة باستيفاء المرتجع حقه من الرهن بالهلاك ولا ينقص في كل
الرهن بلجه بابطال حقه في الجدة فيبقى عم ما يقتضيه العكس على انه لا فائدة في هذا التفتقن
للفقهاء بانه لا فائدة في ضمان قدر الدين ثم الرهن عليه فبطلت والعادة فيها متحققة حيث نزل حقه
في الجدة فليس ويجعل مكانه اي الضمان مكان الرهن ثم يملكه اي يملكه الراهن بقضا الدين فيملك
الراهن ما جعل مكان الرهن الاول وفي بعض المواضع ان لم يملكه المرتجع وهو لا يملكه لان ملكه
اي لا يخلو اما ان يجعل ذلك المضمون رهنه مكان الاول ثم يملكه المرتجع او يملكه قبل ان يجعله
مكان الرهن الاول فان جعله رهنه ثم يملكه لا يملكه لان ذلك حكم جاهلي ولو قلنا بانه يملكه قبل
ان يجعله مكان الرهن الاول كان مخالفا لروايت في مسوط شيخ الاسلام والاسرار وشرو في الحاشية
الصغير وغيره كذا في الشراء قلت جاز ان يراد الاول اي يملكه المرتجع بزيادة جعله رهنه مكان الاول من
الحالته فلكل غير مقرر كذا هو الحكم في بصر صور الرهن اذ المرتجع يملكه بالثبات الرهن بزيادة الجدة الرهن ولكن
هذا يملكه غير مقرر لاحتمال النقص باءار الدين ورده الى الرهن حتى لو هلك في يد المرتجع فيوزر ذلك
التملك فلي هذا حتى ان يكون الضمير بملك المرتجع ولا خلاف انما يلزم ان لو كان المراد بالتملك هو الاعيان
الكل بحيث لا يملك الراهن من استرداده باءار الدين وليس المراد ذلك فلا يلزم الاطلاق الذي هو
جاهلي ثم جاز ان يكون الضمير منصوب في يملكه المضمون اي جعله رهنه مكان الاول ثم يملكه المرتجع المضمون ذلك
ان الضمير ان يملك المضمون بملك الضمان الى المالك او الى نائبه رهنه لا يسلم الى المالك وهو الراهن لما
يملكه الدين هو المالك بقتن الرهن الا بان يقتضيه حكم الرهن حتى يتحقق تسليم الضمير الى نائب المالك
فيملكه بالضمير قوله واستيفاء الجدي بالدين جاز يملكه وفي بعض النسخ كونه الامة ان قال واستيفاء الرهن
بالجدي لو جدي اي ان الاستيفاء لا يتولد الا بالدين جاز ان يقال استيفاء الرهن بالجدي لان
المرتجع ان يستوفى اي اذا اخذ الرهن مكان الجدي ولان في قوله استيفاء الجدي بالدين لا يملكه
ولا وجه الى الاستيفاء بغيره وانما الجدة ان وضع الجدة فيها اذا استوفى المرتجع بغيره بقية

فيمد الرهن من اقل من الصورة لروايت في المرتجع مستوفيا الرهن بمعاينة جديته كذا في قوله قلت
قوله استوفى الجدي بالدين يملكه معين احد هما استوفى الجدي بمعاينة الرهن والآخر الجدي
بقتن الرهن وكذا قوله استوفى الرهن بالجدي يملكه ان يكون معناه استوفى حقه الرهن بالجدي
او استوفى الرهن بمعاينة الجدي واستوفى البعازان والمراد بقوله استيفاء الجدي بالدين هو المضمون
التي في بريقه المقام اي استيفاء الحق الجدي باخذ الرهن من عليه الحق جاز ان اذا اخذ به وهذا معنى
قوله كذا في قوله وهذا لان ما يقتضيه الرهن مع علمه انه يملكه بغير مستوفى دينه باعتبار الرهن
فكأنه يعني بزيادة حقه في ضمان الجدة كذا في الشاهاة ونظير لما وقع في غير موضع ان قوله لما علم
بالحكم انما الجدة حتى لا يزل المشتري على بصرف البيع الى فقر واحد فيما اذا التفتقن بغيره كل فقر
بدرجته وعلمه الشاهاة بان القوم لا يعلمونهم بالي بل الجدة فلا يكون المضمون عالما بالضرر الى واحد من
الفقر والاستيفاء عند الهلاك بغيره فكيف ينزل على ما بهما من روال حقه في ضمان الجدة قوله لا يملك
لن من مطالب ومطالب وقد يقال ان الاب يجوز له ان يتولى مال الصغير ويتولى حقه في الفقه مع انه يملكه بالثبات
ومطالب اذ حقوق البيع الى العاقلة لان الامتناع لتعطيل الحق والاب لا يوزر الشقة على الصغير لا يعطى حق
الشقة ظاهر فلا بد ان يكون مطالب ومطالب فكذا بهما لان النقص على نفسه ان منته على صفه فليها
ذلك في الصغير جازي نفسه او في جوابه انما يجوز ان يكون الاب مطالب ومطالبات تنزل
منزلة شخصين كانه من حيث انه نائب عن الصغير شخص ومن حيث ذاته لقطع انظر في بناءه شخص
فربكون الطالب في الاعصار غير الطالب اما بهما المرتجع فليس تمام مقام الراهن يومه حتى يكن ان
يجعل شخصين لصغير مطالبين ومطالبين باضرهم بنفسهم ان ينزل المطالبة على الواجب وهما لا يوصيان
على المرتجع بل قولان ان المرتجع ان يودي قيمة المضمون من غير ان يطالبه المرتجع والمطالب بنفسه
ان كان محتسبا فادار الضمان منه من غير مطالبه جازي فليس وكذا ان كان لا يضمن بملك نفسه يعني
لا يملك ان يقال ايضا ان المرتجع بغيره لانه صار مستوفيا بالهلاك فصار الرهن في الهلاك ملكا له
من الحال ان يضمن الاب ان يملك نفسه ولما تقتضيه التفتقن فخذ النقص كذا في الشاهاة ونظير
اما اولها فليما في الشاهاة انما تقدم عند قوله ولا استيفاء بغيره عالة ان العاين امانة
في يد المرتجع وهو غير له الكس للمالك فكل ان الراهن جعل قدر الدين في كسبه وسلم اليه المستوفى
فضمنه فعند الهلاك في يده ثم استيفاءه في قدر حقه الا انهما لم يضمن ملكا له لان الحالته حقه
العاين والاوصاف لا يملكه فبعد التي هنا النقص فهذا بقية بان الرهن وهو المالك لا يملكه له
وهذا هو المضمون من الكتاب فيما سبق حيث قال في اول الباب عند بيان ان الرهن مضمون
ولا وجه الى استيفاء الباقي بعد الاستيفاء بزيادة هو ملك الرقبة بدينه اي بدون ملك اليد فلهذا
بان المضمون في الرقبة لا يثبت للمرتجع بالهلاك فلم لا يضمنه باعتبار ملكه لوقته على ما هو الاصل
لما عرف وجوابه انه ان لم يملك الرهن فلهذا يملك اليد عليه فلو فني لا يحل اما ان يضمن بمعاينة ملك اليد

لا بد من صفة متضمنة حكم لا تكون ملاحظة وقوله للجهالة تعديل للصورة الاولى وهي ما اذا كان الرهن الكفيل
غير معين دون اثباته وهي ما اذا كان الكفيل معيناً للرهان ان الغيبة لا يوجب الجواز بل العكس وفي كلامه
الذي باعتبار ان الغرض في الكفالة شرط في الجاهل ولم يوجد في شرطه فلهذا لم يثبت من الرهن الذي
يعبر به ملاحظة قوله لان به الاستيفاء يثبت على المعنى وهو القيمة وليست في شرطه ~~فصل~~
الا يثبت ان لو قيل الرهن في اعيانها كان كذا في البنية فانه لو قيل المشتري البنية في امة العبد مع عند غرض
المشتري لم يجر وهذا عند من تفرق عند البنية تفرق عند الثمن فاما من يرى في كذا فيكون رهن في المشتري
في اعيانها دون الاخر فلهذا فان رهن عينا واحد عند رهنين بدين لكل واحد منهما على سواها فليكن
له اولها وجوبها من عند كل واحد منى لان الرهن اضيف الى كل الدين في صفة واحدة واحدة
ولا يستوي في الجاهل باعتبار تعدد الدين وموجبه صيرورة جبراً بالدين وهذا لا يقبل لا يوصف
ما يجرى قصداً في رهنين كل واحد منهما فكان استحقاق الجاهل لهما اتفاق واحد من غير انهما كانا
امته من اثنين عند اية صفة رهن فانه من انهما كانا في رهن واحد وهو الملك بينهما كل السوء
يخرج لاهل الى هذا لان الدين الواحد كذا ان يكون جبراً في كل واحد منهما فلهذا اذا كانا
في استحقاق الجاهل فلا بد من صفة السوء كذا في الكفا في قلت وهذا يشك بما ذكر في الكفا في افر فضل
انفردت حيث قال ان كان الرهن واحد والرهان اثنين فقال امة الرهنين امة الرهنين امة الرهنين
هذا التوب منكر غاية درجته واقام البنية على ذلك ووجه الرهنين الاخر والتوب في امة الرهنين
يحد الرهنين قال ابو يوسف رهن لا يقتضي بالرهن لو اهدى منها او رهن على الراهن فيقول
اي حيفه رضي ان يهدى كقول ابو يوسف رهن امة انه لو وضع في حق بالنصف النصف لكان مشاهداً ولا يمكن
تفصيل في حق صاحبه لانه لا يملكه فلهذا انما هو في هذا الخط ووجه الاشكال ظاهر الا ان يراد
بقوله ان يهدى في الكفا في حق رهن واحد يكون هلاك الجاهل على قوله وهذا لا يقبل الا يوصف
بالقوى يعني ان اهدى الرهن لا يتقسم على اجزاء الدين بل بكل الرهن يجب ان يكون جبراً بكل الدين
واذا لم يكن منقسم لا يودي الى السوء فاما الرهن من اثنين فهو منقسم على ما يودي الى السوء والتوفيق
منه على ان الرهن لا يتقسم وانه يتقسم قوله لان كل واحد امة بنية جبراً يكون وسيلة
الاستيفاء بهذا الغرض امة جبراً يكون وسيلة الى شرطه في الاستيفاء وبين هذا علم وفي
التي قلت هذا لا يصح عند رهن واحد اذا كانت رهنين تساو الدينين جبراً بان كان كل واحد عشرة وثمة
الرهن عشرون فان هناك لوقع الفاضل بينهما بين السببين يثبت بكل واحد منهما جبراً يكون وسيلة
منه الى الاستيفاء فينبغي ان يكون الغرض والنية مطلق الا ان يفسر الغرض بالمعنى راجع الى ان مقتضى كل
الدينين فلا بد من مقتضى الاخرين وهذا الغرض ثابت فيما اذا كان الرهنين وانما بالدينين لا يثبت كل
مقتضى ان يكون كل منهما قابلاً لكل الرهن كجهة الامالة لا غير وتوقعهما لزم ان يكون منهما قابلاً لاهل
الي دية وليس هذا الذي اقتضى كل من الدينين على ما لا يخفى وايضا يشك بما اذا قامت البنية في الجاهل

هـ

رجوع على الملك في عين فانه يقتضي بالنصف بينهما ان ذلك على خلاف ما اقتضاه الجاهل لان كل
واحد منهما اثبت بنية ملكا في كل الدين وباعتباره يثبت الملك في عينها لا ان يقال ان العكس
هو الرهن في دعوى الملك ايضا كما هو قول الشافعي رهنه ان الا ان تركناه بالنصف وهو حديث غريب
طرفة الانصار من ان رهنين تبارعا في عين بين رهنين رهنه الله على رهنه وسلم فاقاما البنية ففهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما مقتضيان ولا ينفك في مسئلة الرهن في حق رهنين اصل العكس
وما ذكر في الكفا من تفرق بين مسئلة الرهن ومسئلة دعوى الملك بان الجاهل يقبل الا في حق
الملك دون الجاهل فلا يخفى ان لا يخلو به التقضي في جبراً اشكالاً على المتن وهو ان دعوى الملك ايضا
قد خلاف مقتضى الجاهل الى اخر ما ذكرناه الا انه ان يقال ان اللازم في مسئلة الرهن اثبات خلاف
مقتضى البنية وفي مسئلة دعوى الملك المطلق والشرار اللازم ترك الجاهل بالبنية في بعض الجاهل رهنه
بنية اخرين والاول باطل واليها في جازم وذلك ان مقتضى البنية في مسئلة الرهنين هو جبراً
يكون وسيلة الى مثله في الاستيفاء ويثبت حيث يكون وسيلة الى شرطه في الاستيفاء فالبنية تثبت نوعاً
من الجاهل وانت تثبت بها نوعاً اخر فلهذا علمت بما في على خلاف مقتضاهما بخلاف مسئلة دعوى الرهن
والملك المطلق فان مقتضى البنية فيها اثبات الملك ليدفع في النصفين وانت تثبت الملك في النصفين
ولا يثبت في النصف الاخر معارضة في اخرين فيكون من باب ترك الجاهل في كل رهنه لانه من باب اثبات
فلا بد من مقتضى الجاهل وانه اعلم فان قلت هذا في دعوى الملك المطلق فلا يراد ان البنية تثبت الملك في
النصفين وانت تثبت في امة رهنين لا يثبت في الاخر فكان من باب ترك الجاهل في كل رهنه لانه من باب اثبات
مقتضاهما واما في مسئلة الشرار فالبنية تثبت شرين هو سبب للملك الكرامة تثبت شرين هو سبب
للملك في بعض فكان من باب اثبات خلاف مقتضى الجاهل اجيب بان الشرين ليس محقورين بل المقهورين
المكرهين في الحقيقة كدعوى الملك خلاف الرهن اذا كعقود هو الجاهل والبنية تثبت نوعاً من
الجاهل وانت تثبت بها نوعاً اخر فلهذا علم ان البنية تثبت شرين المقضيان الا انك تثبت بها شرين
اخذ المضامين دون الاخر بالمعارضة وفي مسئلة الرهن البنية تثبت جبراً الكل لزم وهو يكون وسيلة
الى مثله في الاستيفاء وانت تثبت بها جبراً الكل لكل منهما على وجه يكون وسيلة الى استيفاء شرطه
والثابت بها نوعاً جبراً والمثبت بها نوعاً اخر وانه اعلم نعم لو كان الثابت بالبنية جبراً لكل البنية
بها جبراً بعض لكان فيمن الشراء الملك ولكن الثابت بها جبراً الكل بحيث يكون وسيلة الى مثله الا ان
والمثبت جبراً لكل لكل منهما من حيث يكون وسيلة الى شرطه في الاستيفاء وكل من هذين الجاهلين نوعاً
فان تفرق قوله والبيعة في ايديهما قوله ما ذكره من وجه الاستيفاء وهو ان المقهورين يورث الرهن اثبات
الا غرضه من هو كونه حقاً من سائر الغرضاء دون الجاهل وكل من اثبت لنفسه الا غرضه من الغرض
حتى يباع له في ذمة وهذا مما كمل الشك فيقتضي لكل منهما بالنصف ما في فالهوية كعقود هو الجاهل
لا يثبت شره في الدين اذا ثبت لا بدوم جبراً لا يفرق بين ان يكون الجاهل في ايديهما او في يد وارث

الرهن فالتقية بقوله وايضا في ايديها ما يعرف له وجه قوسه وحكم في حالة الجوع الجيس
والشوع بقضه وبعد الحيات الاستغفار بياض والشاع ولا يضره قلت اذا كان حكم الرهن بالموث
هذا كان ينبغي ان يقع استرداد الرهن بعد الموت للاستغفار به لانه لا يمنع بعد البيع الا بغير ان حكم
الرهن عند ان يرد الله كان هو المقتضى للبيع لم يكن الرهن عند ما نفعه استرداده للاستغفار
ولو كان حكم الرهن بعد الموت عندنا حكمه حال الجوع عندنا لما كان ما نفعه الاسترداد للاستغفار بالموت
عندنا ايضا كما هو بس ما نفعه حال الجوع وقد جعل المقتضى رده الله باختلاف بيننا وبينه في
جواز الاسترداد بيننا على ان حكم الرهن الجيس الدائم عندنا والاسترداد عندنا وعنده فعلق الله بين
بالعين استغفاره منه عينا بالبيع والاسترداد لا يمنع فلو كان حكم الرهن بعد الموت عندنا حكمه الجوع
عنده لكان له ولانه الاسترداد بعد الموت بالاجماع وايضا بشكل ما ذكر في الكافي في باب المهرق
في الرهن انه لو مات سقيم الرهن خلفا بقى رهنه ولم يقع الرهن الا في الرهن المهرق لان ملكه قائم
فان اراد المهرق والى المرتين وبه وبما يسهل لا رخصة لان حكمه في الاستغفار وقد سلم وان لم يكن
فمنه وفار شرط رخصه لان في الجيس منفعة فوكتما في الجيس الى الرهن فيعقوب في رخصه او بشر
النسبة في الرهن فاشارة الى ان الجيس مقصود بعد الموت ايضا والا لما شرط رخصه المرتين بالبيع سواء
كان فيه وفار بالدين او لم يكن ثم ما ذكره المصنف رده الله عليه من قبل وجهه بالعين في اقامته
على الرهن حال الجوع بعينه تبا في اقامته البينة بعد الحيات ايضا لان كل واحد ثبتت بنية ولا
استغفار لكل الدين سبه الرهن في اقامته البينة الرهن مثل الدين او الرهن واستغفار رخصه في
اذا كانت رخصه اقل من الدين وهذا القضا يثبت ولان استغفار بعض الدين بالبيع وهذا على
على خلاف ما تقدم في فني ان لا يقضى بالدين بعد الحيات ايضا الا ان قال المفسر ما قامته
البينة بعد الموت هو انما فيعتبر بغيره من المهرق في رخصه بقضى بالدين بالبيع الذي لو سا فكذا هذا
وان لم يكن بالبيع الرهن بوضعه على يد المهرق قوله وقال مالك رده الله لا يجوز الى قوله
فان لم يرد الرهن هذا بشعور بان القرض شرط في الرهن فكذا في قولين في شرط الرهن عندنا في
الطائفة وفي الكافي وقوله هذا فيه انه وقال مالك رده الله لا يجوز الى قوله فان لم يرد الرهن بشرط
بشرط الرهن عندنا مالك رده الله وقد ذكر في اول الرهن وقال مالك رده الله بلزم بنفس العقد وهو
على عدم شرطه فكذا في قولين في شرطه وقد قال ما ذكر في اول الكتاب لان ذلك على ان القرض
بشرط عند مالك رده الله كقولنا حكم الرهن وان كان يرد الله ان لم يرد بشرط لزوم العقد عندنا حيث
قال وقال مالك رده الله بلزم بنفس العقد ومن الجائز ان يكون الشيء شرط لترتيب الاحكام ولا يكون
شرط للزوم وما ذكره هذا يدل على ان القرض عندنا شرط لترتيب الاحكام وهو لا يرد على ان لا يلزم هذه
ايضا في الجائز ما هو رده الله ما ذكر في كاشفة ان بعض المرتين شرط ايها وهو ان يكون
الحق رده الله من مذهب مالك رده الله في اول الكتاب بقوله وقال مالك رده الله بلزم بنفس العقد

لا كما في الى القرض لتحقق الحكم بل لعل به شبه بالبيع حيث قال لانه يفتقر الى ما من خارج من خارج
لا يبيع وحكم البيع يثبت بنفس العقد كذا حكم الرهن وبذلك لعل ان الحيات التي عليه قوله في قوله ان
مقبوضه وانما يستقيم الاخي في علم من لا يرى ان يفتقر من شرط لزوم عقد الرهن وانما شرط
ترتيب الحكم عليه اما من ذهب الى لزومه وعدمه حتم الى الخي في ذلك العقد يكون القرض عندنا شرط
الحكم عليه فلا يتم الا في قوله ان ان يقول ان بعض مقتضى ان يكون القرض شرط في الرهن وكثير
به فانه شرط لترتيب الحكم فاما ان يكون شرط للزوم وعدمه اعم الى الخي فلا يرد لانه للمقتضى هو كذا فلا يتم
الاخي في كذا ذكر في اول الكتاب واما ما ذكر في كاشفة في ما لم يرد الله ان لا يكون شرط للزوم
ولا لترتيب الحكم عليه عندنا كما في البيع ولكن بغير الرهن بشرط يودي الى اشتغاف بعض المرتين
وذلك ان القرض ان كان بشرط فهو مقتضى بقصد الرهن كما في البيع وكل شرط يودي الى اشتغاف
ما هو مقتضى بالقدرة بغيره لذلك العقد بغير الرهن بشرط ففقد في القول كما في البيع بشرط
ان يبقى المبيع في ايدي آخر غير البايع وان يرد الله فالتقوى بغيره وعقد الرهن عندنا شرط ان يرد الله
القول عندنا كما في ما ذكره في ما ذكره اول من عدم اشتراط القرض بقصد الرهن عندنا وعدم قوله
فان لم يرد القرض فامتنع القرض وعدم القرض ان لم يرد الله ففقد الرهن فامتنع القرض عندنا
بقصد بغيره والله اعلم ثم ذكر في المصنف بشرطه الا في ما لم يرد الله ان لا يكون شرط في الرهن
اي لعل لا يتم الرهن بغيره القول حتى اذا هلك بغيره القول لم يفسد الدين فان مات الراهن
فالمرتين استودع الجارية ما في قوله لانه ياب عنه في حفظ العين كالخود في فان قلت كما يجب
نايب عندنا كالحفاظ عليه لعل المرتين في حفظ العين فهو يسهل عن المرتين في المالة والدين بقوله
باعتبار المالة لا باعتبار ذاته اجيب بان جانب الرهن راجع لان القول في حق العين بانه على
الحفظ وفي حق المالة عن الراهن من حيث الاثارة وعن المرتين من حيث الاستغفار فكذا في
الراهن راجع الى رخصه بالدين قوله والمودع يقضي بالدين الى الاجيب بهذا يستقيم على قولنا اما
على قولنا في رخصه رده الله فلا يستقيم كما مر من قوله فليلا لعدم كون مودع المودع فاما ما لم يرد
فبشرط ان يرد الله لانه المودع لا يقضي بالدين ما لم يرد الله ففقد رده الله فلا يرد الله فاما ما لم يرد
فقد ترك الحفظ المذموم فيضين بذلك راجع الى قوله هذا الكلام من انه يفسر بان المودع لا يقضي بالدين
الى الاجيب بل يصيب بانما رده الله واذا ضمن القول بقصد الرهن الى قوله لا يرد الله ان يكون العقد رخصه بانه
لانه يفسر فافضل قلت قد سبق في مبدء النكار الا بريق المهرق انه اذا ضمن المرتين ففقد يكون العقد رخصه
عند المرتين ولم يذكر هناك انه لو فقد العقد من المرتين لم يفسد رخصه ان المرتين يفسر فافضل
اذا جعلت القرض رخصه قبل البيع الى الراهن كما هو في لفظ الكتاب اجيب بان المرتين بعد
النكار الا بريق في مودع الراهن في العين يكون بده كعبه الراهن فانه الما يفسر القرض بعبه
المالة ويدين في المالة بل نفسه ففقد رخصه فيضين بقصد القرض ويفسر فافضل من حيث

محمود قوله بان كل واحد منهما متعدي في حقه بالتسليم والقبض ان الراهن بالتسليم والمرتهن بالقبض
كذا في الكتاب وبشكل بان الراهن لو كان متعديا بالتسليم لكان ملكه عند تحقق الحق اياه متعديا
عند الرهن لقصوره فانه لا يصح الا بتسليمه فيبقى ان لا يصح الا بتسليمه عند الرهن وهو محقق كما ينبغي قوله
فان ضمن الراهن قديرات بالدين لانه ملكه با دار الله ان يفيح الا بانه وما ذكره في الحكمة انه ملكه با دار الله ان
من وقت العيب وعقبه كان قبل الرهن فاذ ملكه من لومينه في الرهن فانه لا يوافق ما هو المذكر
في الكتاب لانه جعل سببا للضمان بالتسليم وان العيب السابق على الرهن لانه لا يتم ذلك في الرهن اذ كان الراهن مودعا
اذا لمودع انما يضمن بالتسليم دون القبض السابق فيكون ملكه متفرقا عن عقد الرهن لا يملكه ويجاب عنه هذا ما لم
ان كان لاحقا من عقد الرهن فهو ما تقدمناه من الراهن وانما تقدمناه رهنه وجب بالتسليم عند قبض
المرتهن اياه باذن من الراهن على وجه الرهن لاحقا وان قبض المرتهن متفرقا عن التسليم الذي هو
يستند ملك الراهن والقبض من غير تسليم يثبت لغيره بالتسليم فان من قبض مال انا و
واعلى لا بد له بليت بيع المتعالي وان لم يرد من البايع مسلم ولكن بشكل بان الحق اذ اضمن المرتهن
ورجع هو على الراهن فالراهن ايضا ملكه من وقت التسليم على ما عتق به الشارع بعد هذا
وبشكل قول المصنف رحمه الله عليه في جواب طعن ابي حازم حيث قال انه يرجع عليه بسبب
الغزو والغزو بالتسليم الى اخره مع انه لا يصح الا بانه لا يملكه الا بعد قبضه وجعل المصنف رحمه الله
عليه تافرا ملكه عند عقد الرهن المتعالي ما تقدمناه من الا بانه مطلقا في ما سلك في جواب طعن
ابن حازم فلو كان قبض المرتهن معتبرا لانقضاء العقد بينهما بالتعالي في كل حال الى سلطان عقد
الرهن وحكم هذه الا بانه مع تقدمه ان يكون رجوع المرتهن عليه بالغزو الى اصله بالتسليم كما في
هوية تقي من الراهن للغزو ان الملك على هذا التقدم ان كان متفرقا عن التسليم فهو مستند في قبض
المرتهن لا لانه الا ان يقال انقضاء الرهن بالتعالي عند قبض المرتهن فثبت في هذا الامر
ان المودع لو رهن فسلم ثم فسد الحق قبل قبضه عند الرهن بالتعالي في قبض المرتهن وقبل
تأخر المذخر عند الرهن فلا لا يعتبر المتعالي في ذكره المصنف رحمه الله عليه في جواب طعن ابن حازم من
المرتهن بقوله انه يرجع عليه بسبب الغزو بالتسليم او بالانتقال من المرتهن الذي يملكه الى الراهن
ان من لم يجعل قبض المرتهن رهنه بالتعالي فالمرتهن من طعن ابن حازم بان يقول انه يرجع عليه بسبب
والغزو بالتسليم فيثبت الملك مستندا الى وقت التسليم وهو متفرق عن عقد الرهن فلا ينفذ ومن اعتبر
قبض المرتهن رهنه بالتعالي والغير له من طعن ان يقول ان الملك يثبت للمرتهن اولا بالقبض ثم ينتقل
منه الى الراهن فيكون ملك الراهن متفرقا عن قبض المرتهن الذي به ينقضي الرهن بالتعالي فلا
يؤم لا ينفذ عليه ثم من جعل الراهن ماله من وقت التسليم فكان اختيار ان الملك يثبت لمن عليه
عليه قرار الضمان ابتداء كما يشوب فان قلت في بيان الطعن والملك يثبت لمن عليه قرار الضمان
ومن عليه قال ان الملك بالتسليم من المرتهن المبيوعه فانه يجعل الملك للضمان اولا والمراد بالقبض

قلت فلا بد من جهة الراهن قلت بان الغزو رهنه بوجه الرجوع اذ كان في قبضه متعديا
والرهن عند بصره على ما سطر في الكتاب والغزو رهنه بوجه الرجوع لا بوجه الرجوع لا بوجه
لا يرجع على الواهب اذا استحق الموهوب وضمنه للمحقق وجوابه بان الرهن ان كان متعديا فهو رهن
على ما سطر في مثله رهن الاب متعدي الصغير من قوله في الرهن نظير البيع نظر الى عاقبة من حيث
وقرب النفعان فاذا كان الرهن معاوضة انتهى بان يرجع المرتهن حكم الغزو رهنه بوجه الرجوع
دراية باب الاستحقاق من كتاب البيوع عند قوله في شتره فاشتره فانه اذا عرقن
البايع لم يدر مكانه يرجع المشرع على العبد بالحق بخلاف الرهن فانه لو قال عبيد ارتهن فانه عبيد رهنه
فاذا هرب لا يرجع المرتهن على العبد كمال لانه العبد ضمن للمشتري سلامة نفسه او سلامة الدين متفرقا
استيفاءه من البايع لانه انما رغب في شرايه معتقدا على اياه بانه عبيد يجعل العبد رهنه متفرقا
سلامة نفسه دفعا للغزو والبيع عقد معاوضة يستحق به السلامة فامكن ان يجعل الامر رهنه بوجه
على ما هو موجه لغزو ولا كذلك الرهن لانه لم يشتر معاوضة بل شتر ملك الحسن من غير
عوض متعديا فيغيره بغيره استيفاء لعين هذه من غير عوض فلا يمكن ان يجعل الامر رهنه بسلامة
كذا في الكتاب في التفسير في الكتاب وبهذا ظهر ان عقد الرهن لم يغير معاوضة في حق الرجوع
بالغزو ثم قد يجب بان عقد انما دفعت اياها بشرط الرجوع على الغزو اذا لم يكن الغزو عاليا
لانه اما اذا كان عاليا فانه عليه وان لم يكن هناك عقد معاوضة كما لو دعه يرجع على المودع في الرهن
الحق والمرتهن عامل للرهن من وجه لان الراهن عقد اياه وضمنه للمشتري بغيره بغيره بغيره
بوصول هذه اليه ولكن منقعة الراهن راجع بانه يملك الرهن بغيره موقفا للدين بالحق والحق منقعة
الا بانه لا يكتفي بين الحكم والحقيق اما منقعة المرتهن في الا بانه لا يكتفي دونها في حكم الرجوع في
الا بانه لا يكتفي في الرهن فصار المرتهن عاملا للرهن وهذا الجواب ايضا غير متفق على عرفه ان
ينتقل من قبض المرتهن عند استحقاق الرهن فيظهر انه لم يكن عاملا للرهن بغيره بغيره بغيره
والبايع المرتهن كجب عليه رد مونة الموهوب اياه رده الى الراهن فلو كان في قبضه عاملا للرهن
لكان مونة الرد على الراهن دون المرتهن كما لا يخفى على من كان في قبضه عاملا للرهن لا يملكه
رد العارية على المشتري فالوجه ان يقال ان الاستحقاق يرد على البايع وعين الرهن اياه بان المرتهن
عامل في حفظ الرهن فله عليه ان يملكه كما يرجع المودع على المودع في قوله بسبب الغزو
فيكون المذخر يرجع عليه بالانتقال ولا يخفى ان انتقال الملك من المرتهن الى الراهن سبب عن
رجوعه اليه لانه سبب له والتسليم بالتوكيل وقوله على قول من يقول بوث الملك بالتوكيل ولا
ثم بانقاله من الى التوكيل ولكن المصنف رحمه الله عليه قد افاض في كتاب الوكالة قول
من يقول بوث الملك بالتوكيل ابتداء خلافا عن التوكيل كالعبد رهنه وبمعنى
ونثبت الملك للمذخر ويمكن ان يكون التسمية راجعا الى تحريمه وهذا ان التبرع رهنه

كما لو قيل ثم في التوكيل ثبت الملك للموكل ابتداء في رواية وهو الصحيح وبالاتصال من الوكيل
 الى الموكل في رواية كذا هي الملك للموكل ابتداء من وقت التوكيل وبالاتصال
 واما ما قلناه من ان الميراث من الميراثين او بالاتصال من الميراثين اليه كانه ولغيره لان
 الميراثين يتلقى الملك في الوهن من جهة الميراثين لانه ملك الميراثين لولا ان ينتقل اليه كانه اراد اثبت
 الملك للموكل بالاتصال فقولنا بالاتصال مستعمل في حذف والا فلو في الظاهر عطف على له
 كذا في الوجه الاول لان الحق يقتضي بقاء اعتبار القبض السابق على الوهن بهذا التفسير
 الى ان وضع الحيلة فيما اذا كان الراهن غائبا متقبلا قبل التسليم وقولنا فيما سبق
 ان كل ما استقبله بالتسليم او القبض اي الوهن التسليم والميراثين القبض يدل على ان وضع الحيلة
 فيما اذا كان الراهن مودعا فلهذا الوجهين وسلم ثم استحق فاجز الكلام لانه يثبت بالاداء
 ان يترك المالك في فضاء الوهن من المودع عنه فلهذا الحق ايادى روايان على ما ذكرنا ان القبض
 ربه الله عليه الى ما بين الروايتين بالقبض في عبارة ثم يشكل الفرق بين القبضين الميراثين وبين
 الميراثين فانه لو ظهر من رواية الميراثين في الحال ففقدت الحال ففقدت الميراثين ولو ظهر الميراثين
 وبرجع هو على رب الحال فقدت ايضا لما ان فرار الميراثين على رب الميراثين والفرق بين الميراثين وبين
 عدم لزوم القبض الميراثين ولو لم يرد عقد الرهن وهو ان في الميراثين وان ثبت على الميراثين
 بالتسليم وذكره العقد لان عقد الميراثين غير لازم وما لا لزوم له في لزوم حكم الوكيل فلهذا الملك
 اليان ثبت لرب المال من وقت تسليم المال الى الميراثين سابقا على العقد فلهذا الميراثين والميراثين
 الرهن فعقد لازم لا يعطى له حكم العقد السابق على التسليم والملك السابق للرهن فلهذا
 على وقت التسليم فلا ينفذ العقد السابق على التسليم في الخارج الميراثين لان وقت تسليمه لان
 الوهن ايضا غير لازم قبل موت الميراثين مع انه لو اوصى بملك الميراثين فلهذا لا ينفذ وصيته على ما
 ما ذكره كذا في نسخة كذا في نسخة لان غير لازم من الميراثين وان كان لزوم حكم الميراثين فلا بد من لزوم
 لباقي الميراثين وان كان لا ينفذ ولا يرد الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 ربه الله الفرق في الميراثين ما ان استرداد العقد كاسترداد العين فثبتت قبض الميراثين باسترداد
 العتمة بدون قبضه لا يكون من مودعها ايضا استرداد الميراثين كاسترداد العين ولكن لا ينعيم
 ابتداء العتمة للميراثين على الميراثين واسترداده ليس يرد على الميراثين فلهذا الميراثين على الميراثين
 الحال واستحقاقه في الميراثين كان الرهن عليها على ما شرط ولورد الميراثين الميراثين على الميراثين
 فخاصية او غير فلهذا الميراثين الرهن وفقط لان العين ان كان لا ينعيم مضمونا بحكم الرهن عند فرده
 على قبض الميراثين فلهذا اذا عانت الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 قبض الميراثين والعقمة ان عانت مستردة بقبض الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 ان يبطل حكم الميراثين ويصير كانه لم يسترد العتمة من الميراثين والحق ان الفرق بينهما بان

على ان قدم الميراثين وقت العقد شرط قبض الرهن دون الميراثين وعقدته في نسخة فان قدم الميراثين
 الميراثين وقت الميراثين في نسخة لان ما في الحال مضافا اليه ليس لا ينفذ ما شرطه والحق بان الميراثين
 الميراثين في نسخة لان ما في الحال مضافا اليه ليس لا ينفذ ما شرطه والحق بان الميراثين
 والا ينعيم على الميراثين دون الميراثين لانه لو قيل بالشرط والميراثين حال الميراثين
 الفرق بين قبض الميراثين وقبض الرهن فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 في الشرط بان التسليم في الرهن والحياة فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 الحكم لم يبدل فلهذا كانه ينعيم الميراثين اذا بيع مودع الرهن ينتقل حقهم الى الميراثين ما انهم رهنوا
 بالاتصال دون السقوط وفي نسخة لان الرهن ينتقل الى الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 باحوه واستوفوا حقهم وقت ما قبضوا وان شاءوا استوفوا وقد اخرجهم من الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 ما ينعيم قبضه استوفوا حقهم في الاستسقاء وبقاى حقهم في ماله والاستسقاء ان حقهم لم يكن في
 ماله انما ثبت حقهم في الاستسقاء فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 في غيرها بطريق الاستسقاء فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 لا ينفذ فلهذا عدم النفاذ كمثل ان يكون مع الانفاذ في زمان ينفذ اعناق الميراثين موقوف
 على اداء الدين عند الساعي والعكس على البيع يقتضي كذلك اذا لم ينعيم ينعيم من على ادائه الدين
 ولا يبطل فلهذا قولنا وكذا في اعناق الميراثين لان الاجارة عند الساعي ينعيم من على ادائه الدين
 هذا اما مني على قولنا فلهذا الاجارة عند الساعي لا يبطل بالاعناق في كذا لا يبطل عند موت ربه
 المتناهي والافاقا فلهذا يبطل بالاعناق عند نفاذ عليه صاحب الاسرار في طريقه وكذلك
 العكس على موت الميراثين يقتضي ان لا ينعيم الاجارة مودعا على الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 البعد كما انها بعد موت كذا على ملك الميراثين فلهذا الاجارة كذا عندنا فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 بالاعناق ايضا وما مني على ما ذكرنا في باب اجارة العتمة فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 والامام انما ينعيم ان الميراثين انما العتمة ثم اعتقه في نصف المدة فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 فلهذا الميراثين وان اجاز فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 او اعناق الابن او الغصب فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 بحسب الميراثين لاستسقاء العين مع ذلك ينعيم اعناق الميراثين وان يبطل في الميراثين فلهذا الميراثين
 الرهن ايضا وان كان يبطل في الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين فلهذا الميراثين
 ونحوه وما اخذ باعناق الابن والغصب فلا وجه لعدم نقل حق الله بالابق والميراثين فلهذا الميراثين
 يلزم من صحة اعناق الوهن وقت نقله من الميراثين وجوابه ان ملك الرهن في الرهن قام فلهذا الميراثين
 ينعيم اعناق مع قيام ملكه فلهذا فاما ان لا ينفذ لنقل حق الميراثين في الميراثين فلهذا الميراثين
 فان حق الجبس للبايع قبل تسليم الجبس الى الميراثين ثابت مع صحة اعناق الميراثين قبل القبض واما

الميراثين في نسخة لان ما في الحال مضافا اليه ليس لا ينفذ ما شرطه والحق بان الميراثين
 الميراثين في نسخة لان ما في الحال مضافا اليه ليس لا ينفذ ما شرطه والحق بان الميراثين
 الميراثين في نسخة لان ما في الحال مضافا اليه ليس لا ينفذ ما شرطه والحق بان الميراثين

منه وقد يقال الاستيفاء بالبرهان انما يكون بغير الرتبة على ما يقع التبرير به في غير موضع والمدبر
واما لو ان كانا باقتضاء التملك فيما يقتضيان ثبوت اليد بغير المولى الا ترى ان غرض المدبر
يوجب الضمان وكذا ان غرض المدبر هو ان يكون له اليد بغير المولى ان الرتبة وان كان مستوفيا
باليد لا بالرفقة فلهذا الاستيفاء وحكم الاستيفاء بالرفقة ولهذا يجب للبرهان على الرتبة ما وجب له
عليه فليقتضيه قضاء ولا يقبل الاستيفاء بالبرهان لا يقبل الاستيفاء بالحققت وهما لا يقبلان
فما يقبلان الاستيفاء بالبرهان ايضا ... لم يسمع الا بقدر الفقه اعقروا ما افادته الى ان لا يد
على قدر الفقه وانما هو يوجب في اقل من قيمة ومن اليد وانه اعلم قوله والواجب على هذا المصنف ان
عن الرتبة فان عليه قيمة يوم القبض على ما يجب في الكتاب كذا في الشرع وفيه نظر لا يستحق عليه من
من ان الرتبة والاضمن يستويان في الضمان لا يستهلك حيث لا يقتضيان سبب الاستهلاك سوى يوم
الاستهلاك لما قد تقرر ان المصنف في الاتفاق قيمة يوم الاتفاق نعم يعتبر يوم القبض في ضمان الرتبة
لكن ذكر لا يقتضيان سبب الاستهلاك الرتبة انما هو يعتبر مستوفيا قد يقتضيان الفقه كجسم ضمان الرتبة سواء كان الاستهلاك
او من غير ذاك صدر ان المصنف ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك لا الضمن او الرتبة وفي ضمان الرتبة
قيمة يوم القبض استهلك الرتبة او الاضمن فلا يسمع للاضمن على الرتبة بقوله هذا المستهلك بل هو
اخر من ان المستهلك الفاضل لا يغير قيمة يوم القبض دون الاتفاق قوله ولو استهلك الرتبة ولو ان
مؤجل عدم الفقه لانه انما يملك المصنف مكان مضمونا وكذا في رتبة ضربه في ضربه وقد يملك الرتبة
اذا استهلك الرتبة من وس العدل او الضمن في الرتبة لا يكون القيمة رتبة عند ادائها باخذها
منه ويكمل رتبة وعلوه بان القيمة واجبة عليه فلو جعلها رتبة يصير فاضلا وهذا عينه بانها ضمن
الرتبة قيمة والغرض ان القيمة الواجبة على الماكل لا يمكن ان يتجمل رتبة الا بقتضيه ومنه اذا عدل
لا بد وان يكون ثابته في ضمان الرتبة على الرتبة جميعا والقيمة الواجبة على العدل لا يسمع ان يكون
العدل ايضا فاما في وجه القيمة الحق يصير رتبة اصل ان يؤخذ فلا بد من الاقتضاء والعدل لا يصير
بقتضيه عليه مع كونه فاضلا بخلاف الرتبة اذا استهلك الرتبة ووجب عليه قيمة فان القيمة الواجبة
عليه يصير ان يكون رتبة اصل الاقتضاء منه لا في مقام مقام مكان مضمونا بالبرهان ولا مانع من جعل
رتبة فاضلا في حكم الاصل كالضمان الواجب على المشتري من العدل وفي مسئلة العدل الخايع متحقق وهو
عدم صلاحه كونه سائما ووجه عليه من القيمة الحق ووجه اخافرقا قوله بمقتضى هذه العارية
وبالرهن لا يمكن ان العارية تشارك في احوالها بل العارية ليست بعارية حقيقة لانه عارية
عن تملك المنة في الرتبة لا يملك المنة في الرتبة كمن ينفق رتبة يملكها من غير خال لا يملكها بان
يد الرهن يملكها ولا غير مضمون وبه الرهن يملكها في ضمان الرتبة في الماكل الرتبة قوله والضمان
ليس من لوازم الرهن على كونه الرهن ثابت في الرهن وان لم يكن مضمونا بالملك او
وفي رتبة في ضمان الرهن من لوازم الرهن في الرهن العقدي وما ذكرته من ضمان الرهن

وهنا ان الرتبة
الضمان استهلك الرتبة
او الاضمن

ما ذكره على قدر الرهن من رتبة من قصدت من الرهن الضمان في الرهن من لوازم الرهن فاضلا
لانه قد يرضى ان الرتبة تعتبر من رتبة اقتضاء الضمان اصل وهو يرضى ان الضمان
ضمن الرتبة بالرفقة لا يكون قضاء فاضلا ان الضمان ليس من لوازم الرهن بل
لازم الضمان لا يخطئ عند كماله حتى ان الاقتضاء يثبت مع لوازمه وان كان ضروريا وليس في ضمان
الرهن العقدي ضمانا يخطئ بشرطه ان يكون الرهن في يد الرهن ومقتضى الرهن فقه الرهن فقه الرهن
التي على علم الرهن ثابت في رتبة الرهن لا يكون في رتبة الرهن كذا في علم الرهن عند
ثبوت يد الاستيفاء والى ثبوت يد يصير مستوفيا ومنه ما يثبت الرهن عند الملك وهذا من حيث
في رتبة الرهن ان الاستيفاء لا يحصل عند الملك الا اذا خسر يد الاستيفاء يد الرهن في ضمان
الرهن من الرهن وهو ان الرهن يخرجه عن الاقتضاء بالبرهان بنسابة الاقتضاء والبرهان وحكم الرهن
بهذا التفسير ثابت في رتبة الرهن ايضا قوله لان لكل واحد منهما عقاوبة ما فيه فان قلت او استهلك
الرهن اضمن في الرهن هو الخضم في تقييده من كلامهما فاضلا ما فيه قلت التخصيص بالبرهان
لا بد له على نفي ما عدا ان يكون الرهن ضمن لا بد له على عدم كون الرهن ضمن بل هو بضمن بالرهن
اوضح والتعليل بقوله لا يرضى بغير الرهن بل عليه لانه افضل التفضيل فيقتضي ان يكون لغيره فيه
حتى ايضا الا انه اوضح فيكون لكل واحد كفاية كما ان لكل واحد الا بغيره سواء كانا في رتبة
لا يرضى ايضا الرهن من رتبة ان التخصيص في الروايات يقتضي ما عدا ان حيث قال في نظره
اما ما ذكره من ان الرهن كونه التخصيص في رتبة الكتاب اشارت الى حيث شرط الاقتضاء في حكم
اكتفاء الاقتضاء في رتبة على جواز الحكم في سائر الرهن ولو سلم فلا يخفى ان غير الفصل في قوله هو الخضم
على التخصيص وان التخصيص للسند بالسند اليه فيدل على ان الخضم هو الرهن ليس الا في ذكر بعض تحقيق
من اللزوم ان الفصل قد يكون اقتضاء السند على السند اليه كونه هو اقتضاء وقد يكون كونه السند اليه كان
التخصيص حاصلا بدون ما يكون في الكلام ما يفيد قصر السند على السند اليه كونه هو اقتضاء وقد يكون
على السند كونه هو التخصيص اليه كونه الا التخصيص وقوله في الرهن هو الخضم من قبل الحكم
هو التخصيص فيقتضي قصر السند على السند اليه ليس الرهن الا الخضم لا اقتضاء السند على السند اليه فلا بد ان
على عدم كون الرهن ضما وتكون ما ذكرته الخايع من قوله بل هو ضمن ايضا لا يطاق يستقيم ما عرف
ان الرهن اذا سرق والى رتبة كضمانة الرهن والرهن ولكن انما يقطع كضمانة الرهن حال
قيام الرهن بعد قضاء الدين وعلوه بان السارق انما يقطع كضمانة الرهن لا كضمانة الرهن لو اصاب
ذلك قبل قضاء الدين ولا بعد ملكه في يد السارق لانه اذا اهلك الرهن في يد السارق لم يبق للرهن حق المطالبة
الرهن هو قدر الرهن هذا يدل على ان الرهن ليس كخضم في تقييده الاضمن اذا استهلك يد الرهن ليس
ولا بد كونه الرهن بعد الملك في يد السارق لانه كونه الرهن في يد السارق لا يقتضي التخصيص غير ذلك
على رتبة من الرهن والرهن ما قد جاء به الراي قوله اذ لم يكن للرهن ولاية استرداد الرهن

من المصنف كذا في المتن وقضى ان الرضا انما هو الذي من ماله المليون وهو المليون من ماله المليون
 الا انما كان في يد المليون وقدر المليون المليون بعد الاصل وكان مثلا للمليون المليون بعد
 الوجه بخلاف الغاصب فان الغاصب قد ركب عليه وهو يدعي سقوطه باداء المقتضيات والمالك سكر
 فيكون القول للمالك وكذا ان يقول ان الموصي لو صوب الغاصب للمصنف على المصنف فما
 هو انما المصنف يدعي ان المصنف قد ركب الا انما بالرضا الشئ وكذا كحل للقض بالانكشاف ان
 الموصي للمصنف هو الغاصب ان الغاصب كحل المصنف رد المقتضيات الى المالك مدعوا المصنف
 انكشافه لم يركب في يد المصنف دون النصف المالك ان انكشافه سقط الغاصب بعد
 يعرض المصنف فلان الغاصب اعترض بها لسقوطه بعد الوصية والمالك كذا يجب ان يعرض المصنف
 بسقوط الضمان للمصنف والمصنف بغير سقوطه بعد الوصية التفرقة فالقول في مثل قول
 كذا وصنف في مقدار الميراث هكذا وقع في بعض نسخ وفي الصواب ولا تضيق الا ان لفظه كذا
 اعرض اذ في الاول القول للمصنف وهو المصنف في الثاني للمصنف فكيف يصح التنبه كذا في الزيادة وقد
 بان التنبه انما هو ان كل من اثنين المستثنى القول قول المصنف في نفسه في نظر لانها اذا اختلفت
 في مقدار الميراث بالرضا بان قال امرأتي بالرضا المصنف وقال المصنف امرأتي بغيره فذكر في ان كلا
 منهما سكر ما يدعي صاحبه ولو كان القول قول المصنف بالرضا لم يكن هو اوجه باعتبار قول
 المصنف انما هو في الزيادة باعتبار قول المصنف بما جبهه اقرضوه او اكثر الاصل كان القول قول
 وكذا انما هو في الوصف في جواب ان التنبه بما جبهه بنوع من الغنى وكذا انما هو في الزيادة
 على مثل مضمون مقام قولنا ذلك كذا او غير ذلك لانه لا يقتضي بالاف وكلامه صنف
 والذخيرة متكون بمثل التنبه بغير ذلك بالتصديق وانما العمل قول خلاصان علم الراصد
 اي نحن التفرقة الذي حصل بالاعتقاد او الكتاب واه فلا مثل في جواب الضمان عليه والاضار
 بالانكشاف في يد المصنف موفيا به بما لا يعرض فان هذا في يد المصنف لو وجب لغو الاستيفاء
 بكل عطف في الذي قد لا يرى ان يحكم على المصنف واما استوفى من الدين المصنف استوفى من ذرا
 صدر له من موفيا به ما لم يكن ولو بعد قضاء الدين وجب عليه ادائه مثل الدين الى المصنف اذ
 من ماله في قوله قد يكون ايضا خالف في عاد الا انما في الوصية فقلت المصنف اذا اقل في ذرة
 المصنف ليس من الغنى بل من الغنى لا يصح هذا من غير قد خالف في جواب عن الضمان قبل
 وهو انما لا يخاصه فقلت هذا المصنف نظير لودع في ان تلبية المصنف رضى ان كسوف مقتضى
 المصنف لو لم يكن يصير دية مقتضى مقتضى المصنف ارجوع فكان ذلك كذا في الزيادة عليه كذا في يد المصنف
 من الضمان ما قد تفضل بانكشاف الرضا ثم استعمل في مضمون ولو ترك الاستعمال في كل ما قد
 اخرج لا يمانع علم ايضا ان لم يودع الرضا بعد الاستعمال الى المصنف والى من هو مقتضى مقتضى المصنف
 التنبه انما هو ان لم يبعد ذلك ففردوا الرضا الى المصنف وهو المصنف لان الرضا الذي هو

المصنف بعد انكشافه مودع ونودع بوزن بالرد الى الحق كذا في النور وفيه ما ذكر ان رضى
 الودعة نقلا عن الكروبي رحمة الودعة صالحة والمانعة مودعة في كذا في مقتضى مقتضى
 ومانعة هي التي الذي وقع في يد من غير مقتضى مانعة في يد في قول ابن ومانعة
 في غير غير والحكم في الودعة انما هو ان المصنف اذا غاب الحق في الودعة في الودعة في الودعة
 بعد الخلف هذا خلاصه فقلت هذا الحق كان العيني في يد المصنف بعد انكشافه انما هو ان
 لم يثبت فقلت في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ذهابا لا يمانع ما قد رضى عن المصنف ما قد رضى عن المصنف ما قد رضى عن المصنف ما قد رضى عن المصنف
 العيني بعد انكشافه مانعة وجب ان لا يودع مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في ان كان بان المصنف بعد انكشافه كحل للمصنف انما هو انكشافه لم يركب في يد المصنف
 يحصل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ومانعة المصنف في كل وجه او لا هذا كلامه وفيه نظر لما ذكرنا في الودعة ان رد الودعة في مقتضى مقتضى
 على المصنف لا على المصنف فلا ينبغي انكشافه بل رد المصنف اذا رد غير ما قد رضى عن المصنف في مقتضى مقتضى
 بقالة الرضا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 انكشافه للمصنف الواجب عليه على المصنف فقلت انكشافه لم يركب في يد المصنف في مقتضى مقتضى مقتضى
 قوله في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 استوفى على ملكه على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 كذا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 رضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان يحصل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 يصير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وذلك ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 اذ كان باقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المصنف في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 صنف انما الباقي بعد رضى المصنف هو المصنف والمصنف المصنف عليه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 لان المصنف كذا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 استوفى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 والمصنف كذا في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

واما
 في
 مقتضى مقتضى

على المرنى بان المورث في سقوط الدين بعد هذا العوض على المرنى وذلك ان ما حصل لبعض
كان على المرنى بوجه على المرنى بذلك لا يوقع فيه من جهة والمرنى على المرنى من قبله
فصاحبه هو اشارة ووجه المرنى في المرنى ففقد كل واحد من احدى الاموال الذي القذا
الذي كان على المرنى وهو مضطر فموت فخلص ملكه ثم لا يوقع في المرنى ولا يوقع
مثل نصار اقصاء والت في المرنى المرنى العبد لولي الجانية صار كانه يوقع اليه المرنى
فقد كانه كانه في المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
المرنى بعد فدا المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
ما فضل خطه كانه كانه وكانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
العبد وما فضل من دين العبد يفي ربه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
في المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
ذلك رضاء لان حق ولي الجانية لان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
مصر في ان كان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ايجل المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
كو مستوفى رفته من حيث المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
بطل الرهن واليه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
يكن هذا كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
يكن المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
في العبد وان كان المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى المرنى
في الاستداد وهذا كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ولم يغير في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
عاضا في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
في رضاء هو كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ما في البعض من ان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
اعاض في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ايضا فاشترط ضرورة فلا يكون كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
عند البعض في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
كلا البسع استدا في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه

في باب البسع يستوفى الاستداد البقاء فانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
توسه ان لا استدار بين الاستداد والبقاء كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
اما ما يكون هذا من جهة كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ولا انقل لا يسطر والكر محل للبسع والرس من حيث هي ان ما ليس كانه كانه كانه كانه
بمنقول فلا يسلط البسع فيه وكذا الرهن ولا انقل في العموم كانه كانه كانه كانه كانه
ازمان السو ورتبه النسب ثم كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ثم مات في القام لان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
من حيث انما يملك كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
قوله حق من كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
وذكر السار ان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
الكتب في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
يسطر في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
للا كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
الفا سار واستوفى مستلما كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
عند البعض فلا كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
اما ما من كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
عليك بالاحض وهو ليس من اهل هذا العظم والعصر فليكن كانه كانه كانه كانه كانه
لان ليس من اسباب زوال الملك في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
عليك وملك كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
روا ليس في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
او لو كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
لا يغير في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
السو كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
ان البسع كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
العبد ان كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
في كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه
والقوة وهو كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه كانه

في باب

على ان يطاع على مذهب من يوجب ذمهم لم يكن الوصل لانهم لم يكتفوا بالزوج لانه
يجزى عن الرتبة عند الزوج لان الصداق سقط من الزوج كما ذكر في الشرح فكذلك
لان ما في مسئلة التمسك بالزوج ووجه الاستحالة ظاهر وهو ان الصداق عن الدين على ما كان
مستقرا ومن ينفذ الدين كانت المرأة متفككة من هذه الصداق بعد الصداق ايضا لبقاء
الدين الا ترى ان اقرار الدين بعد الاستيفاء يجوز ويجب عليه رد ما استوفى وهذه الدين باقرار
فيهم بعد حين من كسر الزوج في مسئلة المذكورة وانما في علمهم بها على نكاح وفي ارضية
في الامانة ان لم يرضى صداق اليوم فالتالي ثلث فقال ابو حنيفة وصحبه صدق فالتالي فاطل ان
ينكر من زوج ما نزل طهون بل ارجع وبقصره ذمهم لم يوفى بقدره وقت العي ولا مرسما
في ذمة الزوج فيقبل لبيس ولا يكت الزوج بتركه الرتبة ثم يكتفى عن الزوج المثنوي فيرد
كبار ردة ويعد من غير طهون ولا يطلق امره ايضا ردة ما وصفت امرها انما استوت به هذا
كذلك وهو من قبل ايضا كما ذكرنا قوله وكذلك اذ اهلوا في المهر من بالدين على عيرون ثم هلك
بعت حرة او هلك بالدين وهو يناديه احد من ان الدين ما سقط بالحوالة بل ذمة المحتاج عليه
ينفع من ذمة المحتاج فيبقى الرهن ايضا فاداه هلك الرهن بملك بالدين فيقبل الحوالة لا يستند
حكم لا يستند عند الملك الى بعض سابق فبقي الرهن بالدين ودين والثاني ان الدين كان
بغير نيل الا فدا بغيره مطلقا بل مقيد بعدم التقوى فيكون احتمال الدين بعد الحوالة قابلا
قد ران يولي الدين على المحتاج عليه فيقوم له ذمة المحتاج ويقار الرهن بغيره فيكون الدين كما سلك
في صورة الصداق على عدم الدين فاداه كان الرهن قابلا بملك للرهن بالدين فيقبل بغيره
الحوالة والثالث هو الذي سار اليه في الكتب بقوله لانه في معنى البرية بغير الحوالة لانه
يزول عن ملك المحتاج مثل ما كان في مكانه على المحتاج عليه او ما يصح به المحتاج ان لم يرضى المحتاج للمجان
عبد دين وعسى يرضى عليه بما اذ ملك الرهن من المنزلة لان المنزلة يكون فوجب ان للرهن
حين صدر مثل الحوالة سقط ذلك كذا في الحاشية وقد يجب ايضا بان لم يطل المحتاج في رد مثل ما كان
مغفرا في رد دينه عن المحتاج على المحتاج عليه من الدين وارتكبت ان الدين ملك المحتاج ما به حكمه في
الكون على ربه الدين ونحوه في المنة والنوى ولكن غير سديد فاصح في الكون في ذمة المحتاج ان يرد
الدين في حاله على عدمه في ملكه بعد الحوالة حتى لو اقر المحتاج المحتاج عليه من الدين بوضع المحتاج
على حاله عليه دينه وكذا لو اقر المحتاج عليه دينه في الحوالة المقابلة لدين عليه في مرض المحتاج وعلم
عزما به بالخصم وم كمن المحتاج في ذمته في الحوالة المقابلة لدين عليه في مرض المحتاج وعلم
ديون كان على المحتاج منهم بالخصم هذا كلامه قوله لنوعه يوجب الدين بالصداق ووجهه ان
الرهن مضمون بالدين او كبره عند نوعه الوجوب كما في الدين الموقوف وقد بقيت الجهة لانه كجمل
ان بقا ذم على فبذل الدين بعد ان تصادق على ان لا دين بحال ولا يقطر كذا في الكافي وفيه نظر

اولا لانه من الدين حقيقة او لم يصر كما في الدين الموقوف ذمهم موقوف الوعد عند الدين
بما ظاهرهما اما الصداق على وجوب الدين بعد الصداق على عدمه فيسقط بطلان حكمه في
غيره كما في الدين الموقوف ومنه غير معتبر في المعبر من الاحتمال هو ما يتبعه عن دليله او عدمه من
ولا يخفى من الدليل على بقاء الدين بعد الصداق على وجوب الدين بعد الصداق
عند فاع غلط ما في غير معتبر في المعبر من الاحتمال هو ما يتبعه عن دليله او عدمه من
ادانها دقا قبل الصداق في مثل الرهن اضمنا جناه و لصوصه انما يملكه مضمون
اما في باب ذكر الجاهل بان عقت الرهن لان خلاصته من لوازم الاسوة المكرة
فكل من الصداق الجاهل من لوازم سيرة الاسوة المكرة امثلة قد ذكرنا عقت الرهن في سيرة
لان الحكم الذي احدثه به الصداق لم يمس الرهن ثم الرهن لم يمس الجاهل وفي الاسوة لانه
عقت الرهن لان كذا في الوفاة والصيانة فان الرهن عقت وصيانة الدين عن هذا فكذلك
حكم الجاهل موقوف للصيانة النفس عن الغيب والتفاهة ونقطع الصنيع المترة بين ردهما في
ما وقع فيه الاشارة في قوله تعالى ولكم في العقام صورة ما اوالا الباب غير ان قد ذكرنا في
سبب وفاة المان على الجاهل لان فيه طلبة انما سبب في النهاية ما ان امانه وسبب بقائه في
الذمة والوصف من مضمونة على المعاصد هذه احكامه قوله وشبهه عندنا في ذمة الرهن ان يرضى عنه
من الغيب سنة الخطا ولا يملك حقيقة كما يشير اليه في قوله اما بقوله ان يرضى عنه فماله بغيره
ببينة الخطا من حيث ان الاله لم يوضع للفعل في يده بل ينظر الى نفس الفعل خطا به لغيره لانه
والفعل اصل والاله تبارك وتعالى في العبد وان كان راجحا في حيز الخطا ولكن حكمه اجماع
في هذا النوع عليه فما ننظر لما عليه احكام الخطا فيه جعل جانب الخطا راجحا في حيزه العبد سنة الخطا
خطا به العبد لا يملك الخطا في نفسه فلو كان العبد هو المعصوم ولا توقع عليه بل يدينه في سبب
الاله العاقلة فان قلت قد يستعمل الاله العاقلة ولا يكون عاما بل روي اما في صفات او محال
فانه خطا به وهو الاله العاقلة فلو كان استعمال الاله العاقلة بعد الحان فعله في سبب راجحا
صيد عدا وليس كذلك اجماع بان استعمل الاله العاقلة في مقام العبد في الفعل فبقي ان يرضى
فتدنا وسقط عن احتمال التايب لا يرضى بالخطا به لانه لا يرضى باستعمال الاله العاقلة لانه
فقد نزل المحتل اذ كان فلو لم يرضى العبد فادى ان يرضى العبد فو وجعل ضمن العبد فو
مسكود العود الواحد لا يرتب على ضمن العبد فكان المراد ضمن العبد فلو لم يرضى العبد فو وجعل ضمن
ولا يمكن ضمن العبد موصوفه العبد كذا في الحاشية قلت ذكر بعض المحققين من ما اذا كان العبد في
بلاط ان جعل مقدرا او موقوف على الجسر سواء كان الجسر موقفا بلاط الجسر او غير ذلك وكان غير موقوف
تو لم يملك على انه واستوفى للامر وان جعل جسر الموقوف على المنة رد قوله ثم العبد فو
في امره من قبل الموقوف ان امره فيفسد هذا العبد على الجسر وهذا الحق لا يصح دسده على التقييد

بوصف بعدة لا ينافي ان يكون القود غير العبد ولكن المراد بالقود الحس كما ذكر في كاشفة
 والمضاف بخلاف من البند الذي يكون التقدير موجب العبد القود فيكون من قبل زيد
 اما من قيد عصب القود على العبد لا يعمل المحل كما يقع بخلاف المضاف من البند ايصاحه من اخص
 بتقدير العبد موجب القود اي شته فيكون من قبل الامير زيد فيفيد عصب البند على اخص
 فكان كمالا يتبين فيفيد المطلق بالضم المحل لا يضاف المضاف من اخص غير عصب اذ العبد موجب
 القود موجب ارم ايضا فلو حل على حذف اضاف من اخص كان العبد لا موجب القود وذلك
 في عدم صاكت اما وان كان الحرف مثل هذا ليس يلازم بل يفيد وقد لا يفيد كيف يصح ان كان
 مقصود به ووجه ان هذا قد نال باجماعهم على عدم وجوب العضا على الخابط في قيد العبد واما
 في تحليل النص رحمه الله فذكر في هذا الحديث على تفسير القود موجب العبد حيث قال واما ما لو
 من الكثرة واما ما من السنة وهو قوله ثم العبد قود ولا يخفى ان انتم كنتم على ذلك اغا سقيم ان
 ان كونه في قيد عصب البند روى على غير وجه ليس موجب العبد اما القود اما لو فرض فيه ضم على قيد
 بمعنى ليس القود الا موجب العبد فلا يتم بكون ان يقال في قيد العبد قود على اخص من القود
 بالحد واضاف الى العبد بالقود بان لا يكون موجب غير القود وهو قوله ان النص بظاهر يقتضيه ضم العبد على
 القود بان قيل القود بان لا يكون لا عدا الا قود في قيد اسما ان يكون الحد موجب للعبد
 فيصير فكذا على عدم شحنة المال في العبد في القود على العبد حيث قال العبد قود وانه قيل
 زيد عدل وانه يقتضي ان يكون العبد هو القود بعينه والا كما يقتضي ان لا يفكر احد ما على الامر
 اذ انما يقال يستدعي الاله عند تقدير المحل على الحذف كحل كما ان عدم الانفكاك اي القود
 عن العبد والعبد لا يفكر عن القود والكلام اذا دار بين الحجاز والحذف فالجواز اولي وفي اوجه
 ليس بخلاف المضاف من البند بل هو بيان اخص من القود بالهدية اي القود موجب العبد بان
 ضم القود على عصب العبد قوله ولما ما كان من الكتاب وهو قوله لا كتب عليكم انفسهم
 في نفس ان كان مقتضى عليكم اي العاقلون التمس من الاخص من عند طلب ادلها وان يقول فلذلك
 لا يقتضي الاخص موجب القود لان كون موجب العبد في حد من الاخص او المال لا ينافي وجوب
 التمس من الاخص من عند طلب الولي ذلك من اذ اخصار في استيفاء احد المال الولي دون العاقل
 وكذا كون موجب هو القود لا ينافي ان يكون الولي العمل في المال وكذا ان كان المقتضى عليكم
 اجمع نظام واوليا المقبول اعتبار المساواة عند استيفاء الاخص من القود لان وجوب اعتبار الدول
 عند استيفاء الاخص لا يوجب تبيين القود موجب القود كذا لا يجوز على دفع المال الوافي الولي قوله
 واما ما من السنة وانه قوله ثم العبد قود وكذا السوط وجه التمس في قوله ادرى الاقوال الام في العبد ليس
 مع وجه من الحس في قيد نص على ان نفس العبد موجب القود من فعل الامور واجبا في قيد العبد على
 للنس واليه اشارت عباس رضي الله عنه في قوله العبد قود في كذا في قوله وانه لا بد ان يقال في قوله العبد

فقه العبد موجب قود وان قيد عصب البند روى في قوله العبد موجب القود فمثل القود في قوله العبد
 القود لا يجب الا بالعبد اللهم لا على ما ذكرنا في قوله وانه يقتضي عدم قصد الولي بعد هذا في قوله
 يتبين مدعا للملكة قلت ان لم يتبين مدعا للملكة مطلقا فقد يتبين مدعا للملكة بسبب القود كما
 ويتبين المال المدعى الى الملك بسبب عصب يتبين مدعا للملكة في قوله كما لو اصاب شخصه خبر لا بد
 لخاصة من الحس بل هو الزاوان لم روى مع ان الزاوان لم يتبين مدعا للملكة لا بسبب عصب و
 الجوع كذا في ما يملك بعد الزاوان بسبب اتم عصب الجوع على ان لا شكل انما في مستند عصب مدعى للملكة
 بالقول من حيث الظاهر لا بعد هذا المال لا يخفى من قبل لظهور ان لا يتبين عصب المدعى للملكة
 ظاهرا بكونه لوجه غير مرضة منه كمال مستند المحضة فان الزاوان عصب مدعى من حيث الظاهر من حيث
 المنع لا يقتضي ان يتبين الظاهر بالشر لا بالكل فبوت جوعا وكذا خلق الظاهر لان الشاع عن كمال
 مال عند اضطراب الرام فالظن عدم قوله ولان الكفاية من المعاد وروى غير هذا النوع لرفع الزاوان
 لا يتبين لرفع الاعلى وقد يشكك بهذا وجوب القود في باب الصلوة ايضا على العهر غير من حيث ان
 القود ايضا من المعاد وروى غير هذا ايضا في النوع كبر الاداء وهو الصوم مع انما في احكامه ان لا
 وهو لصاوة اذ امر في اتم من الصوم على ما عرفت فيسبغ ان كالكفاية في الفصل العبد ايضا وهو القود
 في اوليك القود فيها كالكفاية العبد ايضا الكفاية في قيد العبد الى قوله باقصر من
 اعلم ان لا يتم على ما ساق الكلام بما يقتضي ان لا يلزم الكفاية في قيد العبد ايضا وفي كتاب على الاول
 بان الشافعي رحمه الله قال لا يجب الكفاية في العبد على سبيل الحكم وهذا التعليل في قوله وانه لا بد من القود
 التي لكل الاداء لا بد على عصب الاعلى البنية فلا يصح القول بالوجوب على الحكم واما في كتابنا فمقتضى
 فان لم يوجبوا على سبيل الاضطرار كالوجوب في العبد في الصوم لان القول بالوجوب اضطرار لا يمكن
 مع النص من التمس من كلف وقد نطق الحديث بان الكفاية في العبد في قوله عليه السلام لا تفتقر من
 وعلمنا ان القود عصب واما الجواب عن الشافعي فذكر قوله في قوله لا بد من القود لان كل خطأ في العبد
 الى خطأ في العبد في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود
 عا ما لا يقتضي به غلبا فيكون الحد هو اخص من العبد دون مدعيه لا يقال العضا فلا يثبت كما
 اذ ضربت به صبا رخصا وهو من يوع او لم يوع اوجب بالاجل القضا والضيق في العارض
 العزم والعوارض غير معتبره واما ان لو بالسلط والعضا ما يكون معدا للقود في قوله لا بد من القود
 العظيم الذي لا بد من قوله والكفاية في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود
 العبد اعلم ان لا خطا في قوله في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود
 على التبيين لرفع الاعلى كقولك الكفاية في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود في قوله لا بد من القود
 على عصب لرفع الاعلى على سبيل الحكم واما على سبيل الاضطرار فما كان يكون اوجه لاداء في قوله لا بد من القود
 ايضا فاما اقل ذلك وكانت الكفاية من العبادات الى ما كان على الاضطرار فلما يوجبها في سبيل العمل

[illegible][illegible]

فان ترك اوله لولد لولد في الكتابة كترك الوفا وكذا المستوف في حيث يفتق في آخره من افرار لولد
بادار اوله لولد او لولد او لا يكون للولي ان يفتق منه قوله ثم قوله عليه السلام ان المستوف
ولم يكن لك في الاستدلال بالحدس ولما بالحقول كذا في الشرع وفي هذا يكون من بين النصف
ولس نشر ويحكم ان حالها احسن بالحدس ايضا والمذهب الى حيثة رهن الله عند لا اثبات لحدسها
وان في حد الحدس علم من طرف جزاء بقا جزاء الفرق بقول نفسه ومن عرف حواسه من قوله وحل
فقد قصصه وتبين الحدس وبين ما روي انه قال النبي عليه السلام لا تقربوا الله بهذا الله
وفي رواية لا يعذب باناء الاربعين قوله ايضا الى نفسه حيث قال عرفناه ولو كان الفرق
قصصا لكان استغفاره الى ولد الحقول لا الى الحكم قوله واختلف الروايات في باربع مقادير
وفي الكفاية جرد وروى نصيب عظمي علم فمصر ذكره لان اختلاف الروايات بين غير مذكور في الكتاب
الهدم الا اذا اراد ذكره في غير هذا الكتاب أي ذكرنا واختلف الروايات في موضع قوله فمصر
ان ضرر الشاهد وانصرف فترك الفرق ثم قدر الاخرى المشهور عليه وذكره في المشيئة الظاهر ان
انصرف فمصر راجع الى ان هذا هو قول الشاهد المشهور عليه فمع ان هذا النص من لانه عاقل
ان هو بالانصراف قلت وهذا المعنى حكم التقييد بالانصراف عن الضرب بشرط ان لا يترك
الشاهد المشهور عليه قبل انصرفه وعن القدر لا يقتضيه القول ولكن الدليل على خلافه اننا
يقضي ان تراثهم باعتبار سقوط عصمة وعصمة انما يستلزم في المخرج المشهور عليه وهو
لانه هو المخرج الى دفع سبب الهلاك عن نفسه لا عن غيره في ان يقتضيه القائل ان من علمه العقيد
سقط عصمة في حق وفي القدر لا في حق وفي غيره حتى تجب القصاص على غيره فقلت في هذا
في الشرع والى ان قبل باب الفدية القصاص في حق النفس قوله والمراد من
سبب الشاهد بان اسن عظم وهو محتمل لبعض الالطباء واليه وقعت الاشارة النبوية حيث روي
في سجد ما انما الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه لئلا يسوء والطفر انما السبب فمصر ولما اظهر
فد في جسدته ونكر بعضهم كونه عظميا لانه قد علم الخلق فان قلت قد ذكر المفسر ان
في بعد ما يشر الى ان عرف حيث قال في الدماء ولو قلل من غير فردا صاحبها في مكانها
وشت عبيد ثم فمصر انما الارض شيئا لان هذا لا يعتمد اذا العروق لا تعود قوله بهذا وهم
في الدماء انما انما سبب روي عن عمر بن الخطاب ان الله ان السبب المقلوع لو كان المراد من قدر الدم
القتل وانما يشر الى السبب عرق لا عظم اذ لو كان عظميا لكان مانعا من القتل ولكن ما قال ان عرف
اراد ان عصمت كما مضى به في بعض المواضع ان عرف عصب يابس والرواية منصوبة بان العصب
لا يعظم في الطهارة وعدم حلول الموت فيه فلا بد لما روي عن عمر بن الخطاب ان الله ان العظم المقلوع كمن
في كونه عظميا قبل هذه الرواية عن عمر بن الخطاب ان العظم المقلوع كمن كمن النفس في كونه
في كتاب القتل قوله ولان ان ارا طرف فلكل بنامسك الاموال وقد قال في الاطراف والاول

عند علمنا ثبت استحقاقا قصاصا مع السبب كالاوال وهي لا تثبت معها عند في يوسف ومحمد ومحمد الله عن لواتي
قصاصا في الطرف فانكره المذني عليه طرد نكل لا يفيض عند ما بالحقول فان النكول انوار فيه
سببته قوله والمقطوع بالخيار فان قلت الميار مذهب الشافعي ومحمد عليه راحة واسعة فاما عندنا فلا حق
الا في القصاص كما ترا جيب ان ذلك فيما اذا لم يفتقر القصاص بوجه اما تقرر تحت الدية اذا كان
التعذر من كل وجه استلزاما بآية الخطاء ويختار ان تعذر من وجه لان جهة الاستحسان لا يجب القصاص
وجهة التعذر بوجوب الدية فلو انما يحيل الى ان لا يثبت بها قوله لا في استيفاء الحق كذا
مقتضى انه لا يجوز بدون حقه قلت هذا في كل ما اذا قطع اصفا قلت الا في جسدته او اذ يتركها
حيث لا خيار فيها فيه بين قطع الاصبع واخذ الدية بل الواجب هو الدية مع ان استيفاء الحق كذا بتعذر
اذا لم يكن القطع الساري لاسك غيرهما والقعود بدون الحق يكون كذا في هذا المسئلة او قطع مفضا
من مفاصل الاصبع فقل الباء قوله ولا من حق لورثته يجري فيه لاسفاه حق طر فمصر
قلت بازان يجوز حق يجري فيه الاسقاط بلا عوص ولا يفتح الاعتياص عنه لمن الشفعة ففان ارا
انه حق ثابت في المحل فلا يرد حق الشفعة لانه حق التملك ولا حق له في المحل قبل التملك بخلاف
القصاص بانه حق في المحل لانه عليه القصاص يصير كالمملوك لم يملك القصاص على ما روي في القصاص
قوله واصلى هذا ان القصاص حق جميع الورثة وكذا الدية خلافا لما لك وانما في روي
في الزوجين وهذا المقتضى كما ترى يدل على ان ليس لزوجين حق القصاص والدية جميعا عندهما وكذا في
في البسوط يدل على ان خلاف ما لك في الزوجين في الدية لا غير ان في حق القصاص فعليه ما ان يبي
رهن الله عليه وجهه واسم في الزوجين لانه قال في البسوط لعل وارث في دم العبد نصيب يجوز فمصر
اما الدية اذا وجبت بالقتل فمصر وارث فيها نصيب عندنا وقال مالك ومحمد الله لا يرث الزوج والزوج
من دية شيئا ثم قال بعد هذا في البسوط وكذلك يثبت الزوج في القصاص عندنا مع تدل
ابن ابي ليلى لا يثبت صوما في القصاص في الشرع قلت او لا ان قوله طائفا لما لك والشافعي
رهن الله عليه وجهه واسم في الزوجين لانه قال في البسوط لعل وارث في دم العبد نصيب يجوز فمصر
اي وكالتقيا من الدية خلافا لما لك والشافعي ومحمد الله فان عندنا لا يرث الزوج والزوج من دية شيئا
قد قال في ثانيا ان المذكورة البسوط لا يدل على عدم خلاف ما لك في القصاص لانه ليس في البسوط
ما يدل على عدم خلاف ما لك في القصاص سوى انه لم يذكر خلاف بل ذكر خلاف ابن ابي ليلى وعدم ذكر الشئ
لا يدل على عدم قوله ولا من حق يجري فيه الارث ان كان صغير المنسوب في لانه مقتضى من
كان هو ظاهر في سابق الكلام وسببا لم يستقم قوله حتى يجري فيه الارث لما عرفنا منصوص
يثبت لوارثه بطريق الخلافة ومن اوراقه حتى لا يثبت احد الورثة فيه حقا على الباقي وان كان
للدية كما ذكره في الماشية العالم لم يثبت عليه قوله حتى من قس وله اثنتان فمصر
عمر ابن كانه القصاص بين الصلي وابن الابن وكذا يا به قوله واذا ثبت لجمع نكل منهم يتكلم في

والاستحاطة أصلاً وغنى الخ يعرف بانه في تأمل الآلة تعالى يمكن التمييز القصاص ويراد بقوله
حق يجرى فيه الارث انه حق يثبت للوارث والقصاص ان لم يثبت بطريق الوراثة عند ايه حنيفه رضى الله
فهو يثبت للوارث البتة ولزم جعل التمييز بنية كانه لحاشية قوله حتى من قتل في ان القصاص
لما كان فيه يثبت لمورثه لزم منهم بثبوت الدية لهم ايضاً بها يثبت ضدها عن القصاص فيثبت لكل من
يثبت القصاص والقصاص يثبت بموارث فلهذا ندينه والله اعلم بالصواب قوله كان القصاص من
الصلى وابن الابن قلت فكذلك الشارح في باب ضياع الشرة انه اذا مات في القصاص لا ينتقل من القصاص
الى واره بل يثبت له ابتداءً لتبقى العدة لا تنقضي الا ان المورث لتقدم على الوارث كان
الاستيفاء في اذاعات فقد ذهب التقدم فيحلف من هو اقرب اليه بعملة كانت فائتة للمنفقة قبل موت
المورث هذا كلام وهو يثبت بان القصاص فيما اذا كان المقتول اثبات فان احدثا عن ابن الصلي وروى ابن
سليم الصلي عليه قوله فان صرحوا بقتله وسقط حق الباقي فان قلت لما قتله المقتول فادى في
بنفسه حقاً مستحقاً عليه نصارت النفس سالمة معنى فبالتسليم للباقيين كما اذا قطع يد غيره فادى في يده
مستحقاً عليه من قصاص او سرقة حيث يعجز الدية للقطوع يده لانه ادى في يده مستحقاً عليه كما مر اجيب
بانه جعل النفس سالمة لغيره غير مقصود لانه سلبت اليه النفس وانه حاله بخلاف الطريق فانه سلبت سوا النفس
فانما ان يعتبر سالماً لنفسه اذا ادى في يده حقاً عليه وبذلك ان يقتل الباقي من عليه الحق ويطلع
يد القاطع يبقى من عليه الحق كمن كتبت بغيره استيفاء غير الحق منه فبما في الحق قوله في خبر
القدرة فانه قلت الشارح اذا كان متفادى النص يجب اعتباره كما عرف في الحب الذي لا حد باسما في
المصر فانه تم وان كان مثل هذه الحالة في المصداق لا بد قوله يجب قوله تعالى فانه لم يجدوا ماء
فتبعوا صبيداً طيباً وهذا النادر ايضا داخل تحت النص وهو قوله تعالى وللزوج قصاص اوجب
بأنه فان قصاص من طردي مشروط بما رواه كما ينبغي عنه قوله قصاص اذ هو قد ساء
ولامساواة هنا لما مره التعديل الاول قوله كما نرى بين قتلت نعم كما نرى بين وكفر كفر بين الدين
تعلق حق مدعيه الحق ونفق حق لآخره ارض هناك يقدم غرض العفة في استيفاء حقه وكذا
نينا وليس ما عمن فيه ما نرى بين تعلق حقهما معاً اذا كان القطع على التعاقب جواباً عنك يا سيدي قوله
والقصاص ملك الفعل اي ملك الفعل ثبت مع الثاني لانه عليه القصاص حركته في السهم قلت
الحركة لا يثبت في ملك الفعل وانما يثبت في ملك المحل والا لى ان يغير المتأفات بان مقتول يثبت باجمل
فصار كما مات حنيفه وان النبي عليه السلام قال لا دى ببناء الرب ملعون من هذه وكان
الشارح اراد بقوله والقصاص ملك الفعل لانه ملك المحل في حق الفعل كما مر به المصنف
رحمة الله تعالى عليه ورحمة واسم في كتاب الصلح فكذلك المتأفات با ترة واما المحل فلف عنه
اي من الملك يعني لى القصاص ملكا الفعل والاطلاق في الفعل لا يقتضي حقاً في المحل كما في الاصطلاح
فان الفعل مملوك وملك فلو عزم الملك ولهذا لا يجب القصاص على الثاني من وجبه عليه القصاص

كذا في الآيات وقد يتوهم انما ذكره المصنف رحمه الله عليه من المحل فلو عزم بان ما ذكر في الصلح
حيث قلنا ان القصاص ملك المحل في حق الفعل ففتح لاعتبار من عنه لم يخرج مدركي صانع بسبب
ما صار مملوكاً على الاطلاق بل في الفعل لا يبقى فلو عزم ان فعل آخر ولو صح المذكور ملك الفعل فلهذا حق
الشفعة فيبقى لى لا يجوز الصلح منه كما لا يجوز عزم من الشفعة او يجوز عزم من الشفعة ايضاً كما يجوز من
حق القصاص وقد وقف بان ما ذكره هنا من ان القصاص ملك الفعل والمحل فلو عزم فيه فزع شك
بانه على ملك الفعل في الحق لانه لا يكون في حق غير الاستيفاء وهو فعل يقتل صار كالا القصاص هو ملك
الفعل ومنه الحق والمحل كما في قوله نعم **فصل** وان كان قطع يده عمده ثم قتله عمده
يده فانه شارب لانه قال قطعوه ثم اقبلوه وان شاء قال شمس لا يميز رحمة الله عليه وسعد
هذا لى الخيار امام بعض اربابنا قال وبسبب ذلك بل الخيار الى الولى لان القصاص مئة واما الخيار
للامام في فصل قطاع الطريق اذا قتلوا واخذوا المال كذا في الشرح وفي ان كان الولى بالخيار بين القتل
والقطع الا ان الامام ان يقطع هذا الاختيار ويأمره بالقتل وترك الاستيفاء بمرعات الصورة فاستم
مجهده فيه فكان له لى يتجهده وادامه بذلك لزم الولى الاساءه واذا قال له اقطع ثم اقبله كان الولى بالخيار
نكاح معنى قوله ان شاء امام قال قطع ثم قتله وان قال قتله ثم سبى ثم سبى بين
على سوط بان يأمره وبين لى لا يقطع عليه ان يأمره بالقطع والقتل فاذا من به كذا ما جبر لم يقطع
وفيه نظر لان خيار الزوجة ان يأمره بالقتل او بالقطع لم يقتل لا يختص بذهب بل حنيفه رضى الله عليه
رحمة واسم لان هذا الخيار انما يثبت له باعتبار انه مجتهد في نفسه فجميع اربابنا في المجتهدات الامام
الخيار بالاتفاق قد يقع تخصيص بذهب بل حنيفه رضى الله عليه من وقصص بذهب حيث قال
وهذا عندنى حنيفه رضى الله تعالى عنه وقال لا يقتل ولا يقطع **الشمس** لا اذا جعل قوله وهذا اشارة
باجواز القطع الى خيار الامام قوله ولم لى يجمع متعذر ما للاختلاف بين التعليل عند من
اذ الطرف يسكن ملكا الاموال بخلاف النفس قصاصاً كان ذلك ما لا ينفك وجميع بين اربابنا
المال والرافى النفس بالاجماع فكذلك اوفر الاختلاف ايضاً بان احدثا قطع وهو اشارة عن الجاهل والثاني
قتل وهو انزهان الزوج وفيه نظر ان هذا النوع من الاختلاف مستحق فيه ذلك ان حنفى بين
بينهم مع لم يجمع هناك ان تناق من يجب فلو كان هذا لى ينفك واحد كلف نفس ماخذ باجبت
كالواحد ما لا وحلك نفساً قوله **لان** الموجب القود الحاضر بدل من قوله للاختلاف
بين التعليل كالدين على الاختلاف فيعرف بالناظر قوله **وهو متعذر** اي المساواة
بتقدير الجمع متعذر قوله **فصار كقتل الابن** فان قلت لو كان كذلك لا يكون امام خيار
بل يأمره بالقطع والقتل كما اذا قتل الابن قلت المسألة مجتهد فيها والناظر فيكم يا واثق واليه
فانه قلت فظهر بهذا التعديل ان حق الولى في القطع في وجه تحبزه بين ما يقتل وما يقطع
لم يقتل فمت وجهه انه ما كان صفة القطع والقتل جميعاً كان له ان يجوز به من حقه فيقتل

هذا هو الحق
والقصاص ملك المحل

هذا هو الحق

وليس في حقه فيقطع ويقط فان قلت يشكل هذا التعديل بما دلت عليه خطاه لم تقدر خطاه قبل
لن يبرهنا فان هذا كجمع بين الفعلين حتى يجب عليه دية واحدة فلو كان يلزم كتحليل البره كونه
قاطعاً للسرية كان ينبغي ان يؤخذ بالامر من هناك ايضا كما اذا تحلل البره فاعتبار البره لتحليل البره
فيما اذا تماثل الفعلان عدداً ومن ما اذا تماثلوا خطاه بالامر لم قلت بل لم ولم وهو الذي اشار
اليه المص رحمه الله عليه فيما بعد فوالله وان ارشيد يجب عند استحكام اثر الفعل
وذلك بالجر او العاطف للسرية فيجتمع ضمان الصلح وضمان الجزاء في حالة واحدة ومن حالة جزاء
الرقبة يعني ان دية البره لو وجبت لا يجب عند الجزاء لانه وقت استحكام اثر الفعل ولا سبيل
اليه لانه بالجزاء يجب ضمان الصلح فلو وجبت دية البره في هذه الحال كان الوجوب في حق دية
البره مكرراً وانما غير مشروط اما القطع وانفصل تماماً فيجمعان وهذا لان البره سبب على التعليل
وهو يقطع حصة بالواحدة في مرامات مودة فعل معنى التعليل ايضا فيجوز اعتبار ذلك في خطاه
قائمة بسبب على التحقيق الا يرى ان الدية لا يتعد وتعد والقائلين ثم في هذا المقصود هو الانتقام وفي
التكثير من لقطع ولقطع ثم لقطع زيادة تحقيق في هذا المقصود كما ان لقطع بعد لقطع يكون
انما للفعل من وجه فقد يكون قطعاً بموجب الفعل بمنزلة البره حيث ان الحل يعقوبه ولا تقوى
السرية بعد قوته فلا يتأهل اساساً الخيارات على التعليل حكم البره ولا يعتبر ذلك في الخطاه لانه مبني على
التحقيق كذا في السرم نفعاً عن الميسر وهذا ظهر الفرق بين البره والخطاه بوجهين احدهما
وجود السرية في الكتاب ان الجزاء وان كان بمنزلة تحليل البره الموجب لاعتبار كلا الفعلين وكذا اعتبار
في الخطاه وجودي الا تكرار ضمان البره باعتبار وجوب ضمان الصلح والجزاء في حالة واحدة وهو غير ملزم
وما نرى وهو ان السرية في البسوط لشر التحلل كما هو قاطع للسرية من وجه كذلك هو متمم للفعل الاول من وجه
فما اعتبر في البره كونه قاطعاً لان بناء على التعليل في الخطاه وجهه كونه متمماً للاول لان بناء
على التحقيق ويشكل على الوجه الاول ان الارشاد ان كان يجب عند استحكام اثر الفعل بالجزاء فلا يخفى
ان وجوبه يستلزم ان وقت القطع يظهر عند الجزاء كما وانما واجبا في ذلك الوقت وهذا لان الوقت
متردد بين ان يسرى فجب دية النفس وان لا يسرى فجب دية فاما انقطع السرية بالجزاء فظراً انه
كان موجبا لارشيد البره وقت وجوده اذ الدية يستلزم وجوبها الى وقت الجزاء فلا يجمع ضمان
ضمان الجزاء والصلح في حالة واحدة لانه ضمان الكل يقتصر بثبوت ضمان الجزاء وضمان البره يظهر مستند
لظهوره الى وقت القطع فلا اجتماع وايضا قد ذكر في المعاملات تعليلاً لوجوب الدية على العاقلة في ثلث
سينين وقت القضاء لزم الواجب الاصح في الخطاه وهو التحلل لان ضمان المثلثان بالصلح الا انه اذا
رفع الى العجز وحقن العجز عن استيفاء ما مثله لما قسم من معنى العقوبة والاطمئنان معتد به فيكون
الموت يقتضيه الى المال فيعتبر بقاء وقت القضاء وكما ولذا المعزور فيعتبر مدة ثلث سنين
من وقت القضاء فان كان كذلك يشكك على الوجه الاول ما اذا قطع يده خطاه فبرئت ثم قلتم ثم دفع

منه لانه في حكم بدية البره والنفس فان هناك يجب دية الجزاء مع وجوبه في وقت وقوع الخطاه
حالة القضاء وايضا الوجوب انما يتكبر في حق دية البره على اعتبار الفعلين جميعاً ان لو كانت للبره
حصة من دية النفس وقد تقرر ان الاطراف بمنزلة الاوصاف والاوصاف لا يضاف اليها شيئ من الوجوب
والجواب اما عن الاول فلان الثابت بالاستناد مقتضى وجهه فلا اقل من شبهة الاجتماع والجمع
ضمان الكل والجزاء في حالة واحدة غير مشروط فيخلق شبهة به واما عن الثاني فلان ليس لمراد بالتحلل
من التحلل الى المال ان الدية لا يجب الا بالقضاء والا مشكل لانه بعض المسائل بل لمراد به التفرغ انما
يتقرر حقه في المال وينقطع عن المثل بالقضاء اما نفس الوجوب فثبت قبل القضاء فلا يجمع ضمان
والجزاء في حالة بل ضمان الجزاء عند البره قبل الوقت وضمان الصلح يجب بعد فانه قلت اذا اكله فخرها
في حالة القضاء لزم شبهة الاجتماع واوجب بان الضمان لو كان واجبا بالقضاء كان فيه شبهة
الاجتماع لا حقيقة في حيث لزم ضمان القطع مستنداً الى وقت اذ كان اصل الوجوب عند البره قبل
القضاء وكان تقرر بالقضاء بموجب القطع والصلح كان فيه شبهة مشبهة وموجباً
واما عن الثالث فلان عرف ان الاوصاف مضمونة بضمان الفعل ان كان لا يضمن بضمان العقد لان الفعل
كل الذات بجميع اجزائه وضمان الصلح ضمان فعل فيقابل بالذات والاوصاف جميعاً كضمان العصب
فان قلت الفعل انما يحل الذات والاوصاف اذا كانت الاوصاف قائمة عند الفعل اما اذا كانت قائمة
عنه بالفعل يحل الذات فجب فيكون الضمان يتقابل بالذات لا غير فلو وجب ضمان الجزاء والمال في
باعتبار اطلاقه قبل اطلاق الذات وجب ضمان الذات ايضا لم يتكرر ضمان الجزاء والمال في
اجيب بان اثر اطلاق الجزاء لا يستلزم عند اطلاق الذات صار كان اطلاق الجزاء وجوباً واطلاق الذات
كان اطلاقاً وصح ان يكون ضمان الذات فقط فكذا هنا لم يرد شكك على ما ذكرناه ان الجزاء بمنزلة
تحلل البره ما اذا قطع وفي القول بالانقضاء لم يرد شكك على ما ذكرناه ان الجزاء بمنزلة
ما اذا رقبته بعد البره فاما العاطف فيقتصر دية التعليل البره في القتيح في مذهب انه من وجهه
فلو كان الجزاء لتحلل البره وكان الجواب في التعليل واضع في القتيح وجوابه سبباً فيك انك انت
قول الله ومن قطع يد رجل يفتي المقتطوع يده في القطع الى وحاصل ان الصلح في القطع
صل يكون عقوبة السرية فتعده لا وحدها يرفع ويرد عليه ما اذا قطع يد رجل فصاله انما
المقتطوع يده ودفعه اليه فاعتقده مات من ذلك فاعيد صلي بالجنابة فلما كان الصلح في القطع حلاً
عن الجنابة ينبغي ان يكون لعقوبته ايضا عن الجنابة وجوابه سبباً فيك انك انت
قول الله لان صورة الصلح او رتبته مشبهة وهي دية العقوبة فانه قلت اذا قطع يد رجل
فصلح في القطع على عبد ثم مات من القطع يرد العبد الى مولاه وقيل لا ولياً له اقلوه او اعفوا عنه في
عما القطع لا يبرأ شبهة في سقوط العصا من اذ اسرى فيجب ان يكون العقوبة كذلك ووجه الفرق سبباً فيك
جنابة المملوك وهو الصلح في اليد صح ظاهر لان المملوك لا يبرأ من حيث الا فتصيح فتصيح العقوبة ظاهر في

واما بطلان حكمه يبقى موجودا حتى يمتنع وجوب القصاص اما القصاص فلا يبطل الجناية بل بقدر ما حيث
 صالح عنها على مال فاذا لم يبطل الجناية لم يبطل منع العقوبة هذا لفظ الكتاب وكلمته يشكك بما اذا قطعت
 امره يد رجل عن قتل غيره على ايدي قاتل من ذكر حيث يجب عليه وسقط القصاص لان الشروع على
 يقتضي القصاص في القصاص في الطرف وهو موث شبهة العقوبة القصاص في النفس فيسقط ان هذا
 اثره المصروع فيه بعد اعتبار الشروع مسقطا للجناية والصالح مقدار المانع ان الصالح عن العمد معتبر بالشك
 على ما مر في كتاب الصالح مما لا يعرف له جهة حس ولا ان انهار القصاص لما كان متضمنا للمنعوم كونه بالطلا
 اعدم كونه القصاص ما لا فلا لا يقتضي الصالح عن العمد وهو صحيح ظاهره اولا والجواب عن العقوبة الصالح
 ثبت ضمنيا لا صورة وبعد بطلان الصالح بطلان ما في ضمنه فلا يبقى العقول لا صورة لان صورة لم يكن
 متحققا ولا حتى بطلان ما ثبت معناه في ضمنه بخلاف ما اذا وجد العقول صورة ومع حيث يقع صورته
 بعد بطلان معنى بخلاف الشك على اليد لان العقوبة ثبتت في ضمن الشك وذاته لا يبطل بالرسالة
 فلا يبطل ما في ضمنه انفسا فلا اقل في شبهة العقوبة والاعمال قولنا صورة تقديره انما قال
 ان الصلح من القطع عقوبة القطع ويستدل به ودليلا ان لم يبق موقفا بقاءه في الدليل الذي قاله اجوبة
 رحمه الله كمن صورة العقوبة ثبت بما قاله لا وانما تورث الشبهة هكذا قيل قلت الشبهة الثابتة بدليل
 الخصم وكثير المسائل مجتمعة فيهم لا يوجب سقوط القصاص الا يترك ان القصاص يجب بالقتل
 عند جميعه ان باحقيقة رضى ثم تعنه لا يتول به ودليله بورت الشبهة وقتل المسلم بالذي جاز
 عندنا مع ان الشك في رضى الله لا يقول وذلك ان الشبهة في المجزئات شبهة في الدليل الموجب بشرية
 انقصاص الشبهة فيه لا ينافي في اثبات الشريعة اذ انفسه في الدليل الميت بشرية ثبت بشرطه في
 اثباتها باضمار الاخبار ولا ينافي المسألة في الشبهة الرواية له هي الشبهة في الجملة المثبتة للقصاص لولي القتل
 كما شهدا في الشهادة او شهدا في الشهاد او قولنا لانه الموجب القود ولم يتعلق به حق
 الورثة اي قبل الموت وذلك ان قبل الموت بليت بالتقيد بخلاف القياس ولم ثبت ذلك في المال
 وقصاص يثبت مع الورثة قبل انما ثبت حرقهم بعد الموت فانه او وارتفع على اختلاف فيهم
 قولنا ثم اذا قطعت يد رجل قتل غيره على يده اي موجب يده ثم مات فلما مر مثله قيد بالمت
 في وجوب من المثل لا لولم يمت قتل غيره على ايدي القاتل ويصل الموت ذلك وهو في الاثر درهم لها
 بالاجابة سواء كان القطع عمدا او خطأ تزوجها على القطع او مع القطع وما يحدث فيها اوعى الجناية
 لانه ما يترك تبين ان موجب الارش ومن القصاص لانه القصاص لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة
 والارش يصلح صدقا كذا ذكر الامام قاضي قاض والمجيبون كذا في الشروع قولنا فما لقطع
 لرسالة عمدا يكون تزوجها على القصاص في الطرف فان قلت القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة
 في الطرف يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف قلت القصاص لا يجري في الطرف الاصل في القصاص
 لا طلاق قولنا والمخرج تعاصي الا انه عند الاستيفاء لقيام المانع وهو التناوت

بشرط في رجل والمرأة فكان القصاص ثابتا في المثل كذا في شرح وفيه طعن في وجوب
 في المثل ان الواجب في الخطا ايضا هو المثل الا انه اذا وقع الى القاتل فقد استيفاء النفس
 بعد الخطا فيتحول الحق من المثل الى المثل فعلى هذا كان الشروع على القياس في صورة الخطا
 ايضا فلا يكون لتخصيص العمد وجه وكان ينبغي ان يجب هو المثل فيما اذا تزوج على ضمانية الخطا
 ايضا لانه تزوج على القصاص من حيث كانت الواجب الاصل في الخطا هو المثل وانما استيفاء
 بعد الخطا كما ان الواجب الاصل في اطراف الرجل والمرأة هو استيفاء المثل وامتناع ذلك
 يعارض التناوت واما ثانيا فلان الشروع على اليد لو كان تزوجا على تعاصي على ما ينبغي ان يجب
 المثل فيما اذا تزوج على اليد ولم يمت منه ذلك لانه تزوج على القصاص في الطرف اذا هو الواجب
 في الاصل وان لم يمت على فلا يصلح من القصاص المثل بخلافه باجماعهم على ان مري في هذا
 هو ارش اليد لا غير والجواب ان الواجب الاصل في الخطا ان كان هو المثل باعتبار الاصل
 في ضمان العمد وان كان كذا لم يجب المثل فيه الا الوجوب لغيره وهو لدية واما موقعية بغيره
 صارت لدية كما ان الواجب الاصل والمثل كالحقيقة المحسوسة فلا يصارح اسكانا اعتبار لدية كما لا يصارح الى
 الحقيقة المحسوسة مع اسكان المجاز فيكون الشروع على ضمانية الخطا تزوجا على لدية دون القصاص في
 اعتبارنا بالمثل في وجوب لدية على العاقلة في وقت القضاة ردتا للتخفيف المطلوب في وجوب لدية عليهم
 كما في اطراف الرجل والمرأة فان لدية وان صارت كالواجب الاصل كما في الخطا كمنزبا اعتبارا
 الجناية عمد والعمد يوجب القصاص في الجملة ما صار القصاص هذا على اعدان في الخطا فقلنا باعتبار
 اللدية فلم يكن اعتبارها كما اذا لم يمت منها تزوجا على القصاص لانها واجبة في محل الجناية والقصاص
 واجب باعتبار انه عمد وانما يوجب في الجملة فكان اعتبار لدية الواجبة باعتبار هذا المثل راجعا على اعتبار
 القصاص الواجب في الجملة اما اذا لم يمت اعتبار لدية اليد بان مات منه بغير ارادة اليد لم يكن واجبة
 اعتبار الواجب الاصل وهو القصاص الواجب في العمد في سائر المواضع لكونه غير مزاحم وهو
 واجب باعتبار محل الجناية وهو اللدية او قولنا ان الشيخ رحمه الله لما رأى ان الحرب لا يختلف
 ولين الواجب هو من المثل سواء فرض الشروع على يد اليد نظر الى انها واجبة في اطراف الرجل او على القصاص
 نظر الى انه الواجب في العمد والامتناع هنا يعارض لان القصاص ليس بماله فلا يصلح هو ان يظفر
 بالموت ان لدية اليد هنا وكان تزوج على ما في يده وليس فيها شيء يصلح في الجواب الدليل فرض الشروع
 على القصاص ولرسالة الرابع هو ان يعتبر هذا تزوجا على لدية لانها واجبة في اطراف الرجل والمرأة وفي
 القصاص الواجب في الجملة ونظر الى الاصل حتى لو كان الواجب مختلفا وجب اعتبار الشروع على اليد
 كما اذا لم يمت من اليد فان الواجب على اعتبار الشروع فيسقط على القصاص هو المثل وعلى لدية
 المستثنى فانما تعارضنا لم اعتبار الرابع وهي اللدية لانها واجبة باعتبار المثل والقصاص واجب
 في الجملة قولنا فلا يصح من القصاص مقتوم في حق من عليه ولهذا لو صالح لقاتل في رضوخه لم يجمع

فيصير من كانه في ذاته غير متقوم في ذاته كانه متقوم عند وجوده عند غير الحق من مقتضى
 في حق من له والمرايد وان يتقوم في حق الرجل قال الله تعالى لنز تنفوا يا حاكم بخلاف الخاضع فانها تعتبر متقوم عند وجوده
 العقد عليها في الاطلاق فان قلت الواجب في الاطراف بين الرجل والمرأة هو الارش والارش الجرمي معلوم
 فسمانه دينار فيكون تزوجها عما ذلك قلت لا نسلم ذلك لانه يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون
 من من له في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون
 على الفور لا بد من الصلح لا بد وان يكون متقوما حرقه بذلك الشاذ في كتاب الصلح والمسئلة بخلافه فانه
 لو لم يمت من قبله على ما عرفنا من مقتضى الصلح لكان في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون في حق من لا يكون
 يكون كونه بدل الصلح والتقوم المطلق غير مشروط كذا قلت الذي لو صلح مع المسموع مع غيره من غير المسموع
 مع انهما متقومان في حق الذي اوجب بانه انما لا يصلح صلح الذي مع المسموع بالمرح والخصم لانه لا يمتنع هناك
 الى التسليم والمسموع ممنوع عن تسليمها واما الصلح عن التوفد فذلك اسقاطا لا يمتنع فيه الى التسليم فيصح باعتبار كونه
 متقوما في حق من عليه واما ثانيا فلا عرف انما لو تزوجت على اليد ولم يمت من ذلك كان مهرها ارش السيد
 ولم يمت من ذلك لا غير لا يمتنع في حق اليد وما يمتنع منها او على الغاية ثم مات من ذلك والقطع فظا
 كان مهرها هو الدية لا غير فلو كانت الجارية التي ذكرها في ان الارش بمقتضى ان يكون دراهم او دنانير معتبره لوجب
 مهر المثل في هذه الوجوه كلها بل في التمسك بالسنة بخلافه قولهم وعليه الدية يتبع المقاضات ان كان على السوء
 وقد يشكل بان المقاضات انما يتبع بين الديتين اذا جازا طالع وموجلا وهما قد اختلفا فالمرحوب حاله الدية
 توفد في ثلث سنين وعنه هذا قيل قوله يتبع المقاضاة صفاء اذا خلت الدية في الحال لتماثل اليد وطلوع المثل
 قوله ولا تقاضاه لان الدية يجب على العاقلة في الخطا والمهر لها واختلفا في حق من له ومن عليه يمتنع
 نقاضاة وبهذا طرأ ان الدية يجب على العاقلة ابتداء وقال بعضهم يجب على القاتل ثم يتجمل عنها العاقلة
 بطريق المواتة وعلى هذا ينبغي ان يتفان ايضا لان العاقلة يتجمل عن الدية بطريق المواتة وانما توجب
 براه اصله ولا يفتاحي مع براه من الدية قوله وان كان خطا ويرفع عن العاقلة مهر
 مثله الى آخره بخلافه ان كانت خطا وصحت التسمية لا يمتنع في حق الدية غير ان التسمية يمتنع لانه في قدر
 مهر المثل كونه النكاح من الخارج الاصلية للمريض ويرفع على ذلك التدرج في العاقلة اي بسقاط عنهم وان
 استحققت المرأة بالنكاح لانها ملكة بالنكاح غير الدية لان النكاح اذا اضيف الى دين تعلق ثعبان الدين
 لا يمتنع دين في الدية كما يصح المضاف الى دين فصار عين الدية العاقلة بسبب النكاح ملكة ومطالبة فيقضى
 عن مائة سنة بعد الحق في حق من له مهرهم يتجمل عن دينه عن جانيه غير فلا يتجمل في الجاني كذا في اثاره
 وفيه من حيث اما اوله فلان اضافة النكاح الى الدية الواجبة على العاقلة اذا كانت توجب تعلق
 الدية بدينها بغيرها لا يمتنع دينها في الدية بلزم عليك الدين من عليه وهو لا بد واما ثانيا
 فلا تذكر في الذخيرة في فصل الرابع عشر من كتاب النكاح في اضيف له درهم يتعلق بعضها
 وانما يتعلق بمثلها دين في الدية وانما اضيف الى درهم دين في ذمة المرأة يتعلق بدينها ويتعلق

بمثلها دين في الدية واما اذا كان على غير المرأة فانما يتعلق بدينها دينها بغيرها
 بيان الاول لطين على امرأة الف درهم فتزوجها احداهما على حصته لا يكون ذلك من بيع الزوج بل من
 وخبره وبيان ان تزوج امرأة على ارش لم على عاقلة وامرها بدين ذلك فالمرأة بالخير ما تبعت
 الزوج والعاقلة ولو تعلق النكاح بالدين المضاف المسموع لم يكن لها انما بيع الزوج ذلك ان الدين
 اذا كان على غيرها لو تعلق بغيرها ادى الى عليك الدين من غير من عليه وهذا لا يتأتى فيما اذا كان الدين
 عليها هذا كلام والنكاح على الخطا نكاح على دين هو ما غيرها فوجب ان لا يمتنع الدين هنا واما
 ثالثا فلان اختلاف الاسباب كاختلاف الاعاق في الشرع ولا ينبغي ان العاقلة يتجمل عنها بسبب
 الغاية وهي عتقها بالنكاح فكانها ملكة شيئا آخر فكان ينبغي ان لا يقطع عن العاقلة والجواب
 عن الاول وان اصله في وجوب الدية على القاتل اذا اعدا له يتجمل بدينها فثبتت له
 واجبة عليها حكما فلا يلزم في اضافة النكاح الى الدية عليك ما غيرها غير عليه ولا يكون ذلك لما في
 الى دين على غيرها بل يكون في حكم اضافة الدين عليها وما ذكر في الذخيرة من تزوج على ارش على
 عاقلة من قبل الزوج على دين على غيرها فلا يتأتى في ذلك ان الخطا في الشريعة على ارش لم على عاقلة
 المرأة الذي تحت الارش عنها والفظ الذخيرة يمكن حمل على ما اذا كان الارش الذي تزوجها عليه على عاقلة
 المتجمل بذلك الارش من غيرها ولاية وليس على عاقلة لما ذكر في المتن له في الشريعة على ارش وجب على عاقلة
 المرأة بدينها لا يمتنع بوجهين اثنى العاقلة لانهم يتجمل عنها في حال لم يتجمل عنها وبهذا يخرج جواز
 عن النكاح المرأة اذا كانت على الاصل في وجوب الدية صار كانت تزوجها بدين عليها ولو تزوجها
 بدين عليها سقط الدين منها ولم يكن لها الرجوع على احد كذا هذا وهذا هو المراد بقوله لانهم يتجملون
 عنها في حال لم يمتنع بوجهين بوجهين اي العاقلة لما كان يتجمل عن الدية عنها كما وجوبها عليهم يتجمل
 بالنكاح كرجوعها على نفسها وهو محال هذا وكذا الارش لو اعتبر واجبا عليهم لانهم ان يكون الوصية بالزيادة
 على مهر المثل من الارش للمرأة وهي فاقلة والوصية فتعلق باطل وقد اعتبر المصنف رحمه الله الزيادة على مهر المثل
 وصية للعاقلة حيث قال وهذه الزيادة وصية لهم لانهم من اهل الوصية لانهم ليسوا ببنات وبالجملة اتم ان
 اعتبر الحكم لزم لم يكن الوصية بالزيادة على مهر المثل للعاقلة لان الارش في حكم عليها ولذا اعتبره المصنف
 لزم لان لا يمتنع الدية الواجبة على العاقلة مهرها باضافة النكاح اليها ولا يمتنع المرأة ايها الا ان يمتنع
 الوصية واجب ما ذكره وقد امكن هنا بان يعتبر الدية على العاقلة لا عليها وكانت من اهل الوصية
 قوله ليسوا ببنات حقيقة ولزكان قد تقدم في حكم اعتبارها على ما ينبغي بيان دراهم الوصية
 جزاء وفتوى مباشرة لاسبب حتى لا يجرع عنها حاضر البئر واضع يقر قوله وهو تعلق مهر ودين
 الدية انواع ثلثة الدرهم ودينانير والارح واما يتبعين بالقتضاء فقلنا كانت يجوز ودينانير
 القطع يحتمل الاقتصار والتراخي وان اقتصار كان هذا تزوجا على دية اليد وليس سري كان تزوجا
 على دية النفس فكان ما تزوج عليه مجزوا ولا يمتنع بغير التسمية ووجب المهر المثل

وجوابه ان جملة مستحق ابطال التسمية وبوجوب المصداق من المصداق ان لم يكن ماله العلم ان اذا كان ماله العلم
فالتسمية صحيحة ولهذا لم تزوجها على ماله به صح حيث يرتفع جملة في آخر الامر والدية ايضا ليتم قدرها وجنسها
في آخر الامر وقيل هذه الجملة لا يعتبر في التسمية كما في النكاح على ما في اليد لان حينئذ في المسألة بخلاف
البيع قولهم وان كانت خرج من الثلث في الصحيح هذا الجواب صحيح على قول من لا يجعل المال ثمة احد المقتل
وقيل يجب ان لا يخرج ماله ليدل وان يبطل الوصية في قدر حصتها اذا لا وصية للمقتل والصحيح ما يوجب التمسك بغيره
كما اذا وصى بثلث ماله في وصية بثلث الوصية بكل الثلث التي وكان استقاط كل الدية لازما وان ابطال الوصية
في حصتها لا يوجب الابطال وصحتها في المبدأ فترى ان ما كان كذا في الماشية وفيه نظر اما اذا كان هذه
الوصية ليست كالوصية لزيد وعرفنا ان وصية حتى يكون كل الوصية لمن جازت الوصية لروحم العاقلة ومن
من بطلت الوصية له وهي انما لم تكن كالوصية لزيد في هذه المسألة باعتبار ان قال اوصيت لزيد حتى اوتيه
لزيد بالكل حتى لو اقتص عليه استحقا الصلح الا ان العطف يورث الزاوية فيعتبر من الصلح الى النصف ولكن ذلك ان
كان الموقوف ومن اهلها لا يبيع فصار وجوده كونه كان قال اوصيت لزيد ومكت بل هي كالواوحي فقال
المالك بغيره وعرفنا ان وصية حيث لا يكون لزيد الا النصف وكالواوحي لولائه فاقاله مولى واحدة حيث
يستحق النصف ويترى ان لولائه لا اوصى الا بثلث معا بالكل فكذا وصي لكل واحد بالنصف فلا يستحق الموجود الا ما اوصى
له وهذا اوصى بالزيادة على ماله المثل للمقتل والمقتل معا فوجب ان يبطل ما في صحته العاقلة ولا يبيع لعلنا لم
في حصته واما ان ثبتا فدا ملك الذي يغيره عليه بطل فلو كانت الزيادة كلها للمقتل لزم تمليك ما عدا العاقلة
مع قلة وانما باطل وانما لنا فان الوصية للمقتل ليست بباطلة بل موقوفة على ايجاز الوصية فلا يكون
كالوصية التي في الماشية الاخرى فان قيل العاقلة واحدة من العاقلة وقد جرت الوصية
بجميع الثلث قلنا ان الموقوف لم يبق اوصيتك بثلث الدية وانما على عمنه الى ماله بعد سبب
الرجوع فكان يترعا بغيره وذلك جائز لعلنا لا ابره انه لو وهب شيئا ولم جاز انما لا يكون
الوصية في جهة هذا كلامه قلت لجهة المحرقة من الميراث في حكم الوصية لاسباب تيك ان اذا ذهب
الميراث لا مائة ثم تزوجها ثم مات بطلب المحبة وعلل المصنف رحمه الله عليه رحمه واسوء في كتاب
الوصية بان المحبة وان كانت منجزة صورة فهي كالمصداق الى ما بعد الموت حكما لا حكما
يتقرر عند الموت انما يبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين يعتبر من الثلث والاشارة
الى ان حصة الميراث كالوصية وان يبطل في حق من يبطل الوصية انما لعلنا في باطل فكذا
الحصة والابراء ولعلنا الكتاب هنا من قولهم وهذه الزيادة وصية لهم لانهم من
من اهل الوصية لانهم ليسوا بثلث بشير لانهم لو كانوا قتل في بيع هذه الوصية فلو كان
القاتل في حصة الابراء كغيره لم يكن لبناء جواز هذه الوصية التي هي ابراء عن الدية على كونهم
ليسوا بثلث من قولهم فلم يكن ميراثهم بده العلم وقد يشكك بان ابراء بده العلم صحيح
الا يبرى لئلا يبرى لئلا يبرى من كل عيب صحيح ويدخل في ابراء ما عدا البايع او لم يعلم وما وقف

عليه المسمى وما لم يبق وكذا العفو عن التسمية يجوز مع انه لا علم الا على يسهل ام لا فلو كان العلم مستوفاه
لصحة الابراء كما جاز وكذا الواوحي اخرج عن الدين ثم علم بذكر سقط ميراثه وبيت ماله
يشترط ان لو كان عالما بما حققه في العفو فلو كان ميراثا وليس كذلك فان كان له القصاص في النفس
اذا استوفى طرفه في عليه العفو لا يكون ميراثا في النفس مع العلم بان حقه في النفس قولهم
لا المستوفى حقه فلا يضمن ويشكك عليه مسئلة ذكرها في الزيادة وان اذ اختلفت اشياء حتى وجب
عليه القصاص وقطع ما لا يوافق ايضا حتى وجب عليه القصاص في اليد ايضا لم انا ولي القتل
تقطع ما لا يوافق سقط عن الخطأ بده في اليد ولا ارسل له على ما في ولو كان لولي القتل عن القطع
لصار العاقلة قاضيا بده حقا وجب عليه فيضيم الارسل للخطأ بده ولا يضمن ايضا لو كان
قطع اليد استيفاء حقه لكان ينبغي ان لا يات من له القصاص في النفس فله الحق في الاطراف
من وجه لان من كل وجه لا يستحق بغير النفس لا مقصورا فمن حيث انه حقه لا يجب عليه القصاص
لو استوفاه ومن حيث انه ليس كذلك ولا يجب القصاص بالمثل وكذا ما وجب القصاص على العاقلة
لأنه قطع بده في مسئلة الزيادة بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالمثل ايضا واما الاثم فثبتا على
وانها تجامع مع ذلك قولهم هذا قطع وامانة والقطع غير القتل قلنا لو شهد على رجل بقتل
فقطعه لولا بده ثم رجعا فضا لصاحب اليد بده وانما يضمن ما اختلفا به فثبتا فلو ان ابا يرضى
بشيء دهم ومما شهدوا ابا بالقتل فلو كان القطع غير ما ضمن قلنا ان هذا انما يضمن
اليه لانها اوصاله قتل النفس وذلك يبرر لقاطع عن القصاص فيضيم بالايجاب البراءة عليه بعد
علة القصاص له كالشهدا على ابراهمة ابراهمة من الدين ثم رجعا فضا لصاحب اليد بده
بالطلاق قبل الوقول ثم رجعا بعد القصاص فضا نصف الميراثا اوجبا عليه وما اوجبا فالوجوب
كان بالعقد بل استقاط النصف وجعلها اوجبا لان هذه فقرة قبل الوقول وانما امره على
كله لولا يثبت من قبل الزوجه وبها بالاضافة اليه مستقاة ابراء عن العول حتى لم يثبت ابراء فضا
كانها اوجبا بعد ابراء كذا في الشرع قولهم واذا قطع ثم حرر فثبت فهو مستيف ولا يقطع
انفقد مخرجا للسراية في الزوجه مخرجا ما انفقد القطع فيضاد الموت ايها فضا فاما ما انفقد في القتل
فلا يضمن حتى لو حرر فثبت بعد ابراء ينبغي ان يعتبر كذا في الاشارة وفيه نظر لانه يباحقن عام في
الكتاب من ان الحر قبل ابراء مخرجا للسراية وانما بمنزلة تحلل البراءة لو قطع بوجه في حقه عرقه
عنه يرفذ الامر من جميعا عند ابراء رحمه الله تعالى ينبغي ان يرفذ هنا بغيره ايد كالو تحلل ابراء الا ان
يقال هذا جواب لما قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عن زعمهما لانها يقولان بان القتل بعد القطع سليم
وليس بقاطع للسراية فلا يكون بمنزلة تحلل البراءة عند ما فضا هذا جوابا لما ويقول لئلا يقطع بعد القطع
كالقهر فاطل السراية بمنزلة البراءة حيث لم يزل المحل يموت ولا يتصور السراية بعد قتل المحل كذا يكون
مخرجا لقطع حقه في آخره من ذكره المبسوط والبرزوي وكذا اعتبره حجة كوز مخرجا حجة

كونه قاضيا للبرية لا يستلزم كون قاضيا لغيره كمن كان قاضيا لغيره فاما يجب عند استحقاقه ان يفعل ذلك
بالجور فيكون له العصا من النفس مع جميع اجزائها ومن اجل ذلك يجب ضمان الجزاء عند تلكه فلهذا الضرر
اعتبر بوجه قولهم ولا يخرج من افضى القوت الجوة في جري العادة وهو ان يذبح مسمى القتل
كونه استيفاء وشمها لاجرة كون قاطعا ولا وجوبا وهو مندوب الى العفو فان قلت قلنا لا يصح
العفو كما اذا قتل قريب المحبرة او الصغير فانه لا يصح هناك عفو الاب والوجه قلت ان كان لا يصح العفو
فلاستيفاء العصاص غير واجب على الاب لجواز لنسبها في عاص عن عاص فان قلت فاقولك اذا لم يرش
العاقب بالصلي على مال قلت جاز ان يلزم الامر الا قاضيا في نفق على العاقب بالدية من غير رضاء فياخذ منه
المال ولا يقتل وبالجملة باستيفاء العصاص غير واجب على من لم يعص في حال قولهم فيكون جازيا بالطلاق
فان قيل الاصل ان قلت نعم كذا الاطلاق انما يتقيد بوصف السلامة اذا لم يكن التقيد به ولم يكن فيه عزم ما
اذا كان قاضيا لا يري لغيره ليس بواجب فلفظ الطريق على ان لا يذبح ولا يغني وقد عظم في الكتاب بان لا يابس لا يقصد
حفظ ما ليس بفخر بالتقيد بوصف السلامة فلا يتقيد فاما يتقيد بالمباحات بوصف السلامة اذا كان في التقيد به
خرج مع امكان التقيد به فكيف يتقيد به اذا لم يكن التقيد وكان فيه عزم ايضا كما في مسكتان فان التقيد
هنا غير ممكن اذا اصر من السراية ليس في مسكتان فيه عزم ايضا كما ان المقطوع يد لا يمكن من استيفاء
حقه لو تقيد بوصف السلامة وفيه عزم وجوابه سيأتي ان شاء الله تعالى قولهم انهم شهدوا اسيد
مطلق والمطلق ليس يحل قلت نعم وكذا الاطلاق في الاخبار والشهادة اضر فلا يكون القتل الذي اضره
من زير سلا قضا خاصا رافعا له خاصة وذا غير معلوم فكان مجموعا لا يضر ولا بالجملة ان صدور الفصل
بمنع الاطلاق مستقرا اذا الفصل لا يقع الا بوجه خاص ولا يمكن الاطلاق الا في الاجاب لا مكان ان يجب
المطلق والشهادة اضر بصدور الفصل وقوعه والاطلاق فيه مستحيل جدا قولهم فيجب
اقل وجوبية وهو الدية قلت الثالثة والكثرة ولا يتصور الا عند اتحاد الجنس والعصاص مع الدية
فكان متغيرا لا يمكن ان يوصف احدهما بالاقول والاخر بان كثر بل العصاص موجب القتل
يوصف الدية موجبة اخر ولا يتيقن في واحد منهما حتى يجب الاقل عند يتيقن وبالجملة ان الموجب للصير الى الاول
ليس لا يتيقن ولا يتيقن بالدية هنا على ما يحكي والجواب عن ان الاطلاق في الاخباريات ان كان
يتعذر بالنظر الى ما يصدق الحربة فهو بالنظر الى المفهوم ليس يتعذر وهو القتل فيما اذا شهد انه قتل ولا يدري باقي
شيء قتل معلق فيثبت به شهادة هذا المعلوم وان لم يكن محلا اذا القتل يتقطع النظر من مضمون معلوم وما مجموع
فيجب مشهود به لم موجب قد يكون هو عصاص قد يكون هو دية وقد تقدر هنا بمقتضى النسبة في
الدية جوز من يجوز غير خارجة وانه لا يجمع النسبة فلا بد من ايجاب دية للمالكين والدم على عرض
فيما يدريها مع النسبة فيجب وانما سألها في سرية هوها وحقة مجملها او لتيقن كتيقن
الاقول وذلك لان القتل المشهود ان كان غير خارجة فالواجب هو الدية وكذا ان
كان بآلة خارجة لان القتل اذا كان بالخارجة وتعذر العصاص يجب الدية هنا قد تعذر العصاص

فيجب الدية فلا دية واجبة هنا على تقدير كون القتل بالآلة خارجة او غير خارجة وكانت كالاقل المتيقن
وشد اعلم بالتقريب قولهم دون ورنه دية مدسوخ فافهم ما ذكره في التعليق سئل عن مدسوخ
من قوله ولا يخرج من افضى القوت الجوة في جري العادة وهو ان يذبح مسمى القتل
الصلح بين الابن ولو كان بثوب العصاص بطريق الخلافة لم يكن مستلزما بين الابن والابن الا بئس اذا اقرب
حق بالخلافة وجوابه ان الاختلاف بوجه حق من ثبت له العصاص من قتل المقتول اما في حق من ثبت له العصاص
ومن قبل والى المقتول فلا شك ان ثبت الطريق الوارث حيث ثبت له ما ثبت لمورثه فكان له بئس
بطريق الانتقال ولا من بئس وارثه سوى هذا في الخلافة وله لست العصاص غير مورث لانه ثبت
بعد الموت لفتى ودرر النار والميت ليس من اهل دنا ثبت للمورث من ابتداء بطريق الخلافة لما اراد ملك
الفصل ولا يتصور الفصل من هذا كلامه وفيه نظر لو ثبت العصاص لوارث المقتول ابتداء بالنيق ودرر
النار ليست الوارثة والى المقتول ان ثبت ابتداء لا بطريق الوارثة لان النقي اربى على الصريح وفي الصلاة
ومن الشبهة فكان اصلا فيما ثبت به اذا اصابته في العلة بوجوب الاصل في الحكم فيجب ان لا يثبت
الابعد مع وجود الاقرب وليس كذلك لان من قتل ولم يثبت ان مات احد من ابني كان العصاص
بين الصلبي وابن الابن ولو ثبت العصاص لوارث وفي المقتول ابتداء بجهة النقي كان العصاص فيما اذا
كان احد ابني المقتول غير بن الصلبي ومن ان قلنا ان كان المقتول عن اثنين ثم مات احد من ابني كان
الولى للصلي لان الخلافة لا توارث بئس لوارث المقتول ابتداء لا بطريق الوارث فلا يثبت الابعد مع وجود
الاقرب وبالجملة ان ثبت العصاص لو كان لعلة النقي لم يفرق في بئس وارث المقتول مع وارث
وليده حيث افرق كما عرف علم ان بئس بطريق الوارث مطلقا وبئس ما كان ثابتا لوارث لا بوجه
ان ثبت وارثه اذا الوارث بئس للمعتق ثم اذا مات بئس لوارثه ابتداء لا واديه وكذا حنابل القيمين
وخيار العين ببيان للعاقبة ثم اذا مات بئس لوارثه ابتداء لا واديه على ما في قولهم
وانما كان العصاص يثبت عنده لوارث ابتداء لا ينتصب احد من ابني في اثبات حق له وكان
منه وهذا بشكل ما ذكره في الخلافة من لست الاخوة اذا كانوا ثلثة فاقام الاوسط بينة على الصغير انه قتل
الاب واقام الصغير على الاوسط انه قتل الاب وصدق الاكبر الاوسط ضمرا للاصغر نصف الدية للاكبر
وربها للاوسط والاصغر على الاوسط الربع ثم يجمع ما للاكبر والاوسط فيقسم بينهما وهذا لان الاكبر
خاضع صار من بينة الاوسط كبينة له اخذ الوارثه ينتصب خصما عن ابائهم وصار كأكبر بئس
البينة مثبتا لنفسه على الاصغر نصف الدية ولم يعارضه احد فيه فيقتضى بنصف الدية للاكبر على الاصغر
ونصف الدية واستوى فيه الاخر ان يقتضى بينهما نصفين هذا كلامه وهذا على اصله في حق الله
من غير حسن تقم لا موجب القتل العمد هو العصاص غير انه يتعذر الاستيفاء باعتبار اختلاف
العاقب فلا يكتفى بينة الاوسط كبينة الاكبر عند صدق اياه وهذا لان هذا الحكم في القتل والمظالم
سواء قولهم فلو علم هذا اي على اختلاف المذكور انما اقام الماخر منها بينة على القتل

شهادة الحاسم
كما كثر

ثم قدم الغائب على بعد عنده بعد عيده عند ما لا يجده وان قام القائل لعينه على ما خرج لغائب قد
عنى فاشاء به صم كذا في كذا حتى قولهم اذا كان الاختلاف المذكور بناء على حق القصاص فيلزم
بطريق الوراثة بطريق الخلاف لا يتصور الاختلاف في مسئلة العبد لعدم تصور الوراثة
بين المولى والعبد اجيب بان الوراثة ان كان لا يتصور في المولى والعبد والنيابة بان ثبوت
المولى على العبد متصور وجرى بان الاختلاف بناء على نفي القصاص للمولى ثبت بطريق النيابة
عن العبد وثبوت الحق بطريق الانتقال فثبت ان المولى او بطريق الخلاف بان يثبت ابتداء عند
نفي النيابة للعبد فمن وقع عنده انه يثبت حق القصاص للعبد والاعم ينتقل منه الى المولى
فان العبد الغائب من البيت ومن عنده انه يثبت له ابتداء لا بطريق الانتقال لا بعد قولهم
وليس كذا بها القائل فلا شيء لهما ولا اثر ثلث الدية معناه اذا كذا المشهود عليهم ايضا وقد روي
في بعض النسخ معناه كذا بها القائل ايضا والاول وقف بقوله وكذا صدقهما المشهود عليه ومنه
قولهم عن القائل ثلث الدية للمشهود عليه باقراره بذلك فان قلت نعم فداقر القائل ثلث
الدية للمشهود عليه كذا المشهود عليه قد رد اقراره حيث اقر بغيره اجيب بان رد اقراره غير
ومثله لا يعتبر دال اقراره بغيره كانه قوله والمقر له اقر بغيره فبطل المشهود عليه ما اقر به ثلث الدية
من القائل الى ان يدين الى هذا الشبهة وكذا في ما روي في قبيلته الى طريق من تصرف هذا البيت
ان من مدين حيث كلفه تصرف الى الشاهد بان من زعم المشهود عليه انه قد عفى ولا شيء له
على القائل ولهما على القائل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال لا يحل القائل وجو
من جنسهما فيتصرف لهما هذا كلامه ولا يجوز عن تأويله ان ثلث الدية مال لا يحل القائل وكان
لها عليه ثلث الدية بزعم المشهود عليه فغاية الامر ان يكون لهما ان ياخذ من مال القائل ما هو
من جنسهما فاما ان يجب على ما كان في يده ما لا ان يصرفه الى من عليه اما ان لا يرى انه لا يلزم
المودع مدين ان يصرف المودعة الى المدين وان كان من جنس حقه بل لا يحج ذلك فالجواب هو الذي
ذكرناه من القائل قول المشهود عليه والمشهود اقر لثلاث مدينين فاذا سلم القائل ما تراه الى الشرود
يحكم قراره ان يسلم الى الشاهد بيمين يحكم اقراره بها فكلما اراد بالصرف لهما ما لا يعطيهما من الاخذ
والعرف ولم يكن اليه فعليه ان يمنعهما من الاخذ لو اراد الاخذ منه كالمودع المقر بالمدين ولو دعيته
وارد الدين ما ياخذ حقه من دعيته المدين ومن من جنس حقه لم يكن للمودع ان يمنعه من اخذها ان لم
يكن له ان يرد دعيته اليه قولهم وتأويله اذا شهد انه ضرب بئرا خارج فان قلت الشرود وان
شهدوا بئرا خارجا ولكن القريب قد يكون خطأ وكيف يثبت القود مع انهم لم يشهدوا انه كان متوقفا فقلت
لا شهدوا بئرا خارجا فاستلزم قد شهدوا بانهم قصدوا ضربا به فاما كان يحل لغيرهم ان يشهدوا انه ضربوا واما
يشهدون انه قصد ضرب غيره فاصابه كذا في الشرح واعترض عليه في الحاشية بان قوله اذا كان عدائنا في
هذا السؤال واجوب قلت قد اعترض غير متوجه ليس مراد بقوله ان كان عدائنا هو من يترك كذا عدو وهو العبد

وبقول

وبقول انه ضرب بالسلاح عدوا فاستلزم ذلك لما سألنا في آخر الكتاب ان ذكر العبد ليس بشرط حتى لو شهدوا
بمطلق القتل او بطلق القتل يجب القصاص وان لم يؤخذ الشاهد في المراءى بقوله اذا كان عدوا هو ان
لا يكون مقيدا بوصف الخطاء بل بوصف القتل بالعدو وشهدوا بمطلق القتل فان الشهادة بمطلق القتل
كما تصح بوصف العبدية بناء على ما ذكرنا في الثاني فلا يكون قولهم اذا كان عدوا في هذه السوال وجوب
قولهم وانطلق ليس كل اقل موجه وهو الدية فان قلت هذا يخالف في آخر الكتاب من قوله انه المشهود اذا شهد
بالقتل اذا بطلق القتل يجب القصاص قلت المراد بامطلق هنا هو المطلق من ذكر الالة والمراد ما في آخر
الكتاب هو مطلق عن قيد الشاهد فاما الذي قد علم فان قلت في اورد حارث بن عيسى ما حدثني قلت
كان وجهه هو ما ذكرنا في الثاني انه اذا شهد بالقتل فقد شهد بان قد قتل اذ لو كان خطأ لو يجب ان
يقول انه قد قتل غيره فاصابه فلما قال قتلته عمل على انه قد قتل عدوا لا امره على السلاح اما اذا اطلق على
فلا وجه هناك عما ان يحمل على الالة ولا ان الاصل في القتل هو العبد فيجوز عليه وهذا بناء في صورة الاقرار قوله
ولكنهم في نفي العلم بظاهر ما روي باطلاق قوله اصطلاح فان البين وذلك ان النبي عليه السلام وحضر بالكذب
في ثلث مواضع في الرجل يصلي بين اثنين وفي الرجل يكذب لامرأته وفي الكذب في الحرب فانما قال بظاهر ما روي
انه قال ما يخالف ما روي به من ان عليه السلام اذا كذب العبد كذب بيمينه ملكه منه مائة دينار وحينئذ
في الذي يصلي بين اثنين ان كانا يمينين بغير عداوة اسمعهما زيد واسم الاخر عروحي المصالح المآل
يقول له زيد ان عروحي انما قال كاذبا كاذب الا انه قد روي في وقت كذا في نفي العروحي بظاهر ما روي عليه
زيد ويكتم ما ذكره من السوال واذا سمع عمر ذلك لا بد وان يظهر بغيره بعض فضائل زيد وبعض مساوئ ثم يجي
الى زيد ويظهر ما روي عليه عمر ويكتم ما ذكره من مساوئ فيصلي بينهما بالليل وتاديل الحديث في الرجل يكذب
على امرأته ان المرأة لطالب الرجل بالشئ فيقول لعلي وعسى واستثنى موصلا بكلامه فاذا لم يفر لها بما قال
نظن انه كاذب وهو يكذب لانا هذه الالفاظ محرفة عن الكذب قال عليه السلام الخمين عن الكذب اربع اشياء قد روي
او ما شاء الله تعالى وللعلي عسى وتأويل الحديث في الحديث في الحديث ان يقول المسلم لكذا الذي فرجه
ليبراز كوما قال علي رضي الله عنه بعد من عبيد كذا في الذخيرة في الكتاب الجليل ثم يناجى اهل فلان
مندها المشهود عليه بالقتل لا يحتاج الى ادعاء هذا الكذب فانهم لو اقرضوا على الشهادة بالقتل
ولم يقولوا لا نرى باني شيء فقلت كان ستر ايضا اذا القصاص لا يجب الا اذا شهدوا انه قتلته بالزحامة
فاذا لم يذكر الالة كان ستر او اجمالا به ايضا فلا يحتاج الى الكذب المشهور كذلك واما ثانيا فلما احدث
اذا كان صرحا عن ظاهره لم يفده الاخذ بالظاهر لما عرفت في ان العام ليس له ان ياخذ بظاهر النصوص قوله
تقال الالة قتلها جميعا فدل لغيره قتلها فثبت قوله قتلها الالة لو قال الالة صدقها لم يكن له ان يقتل
واحد منها لان قولهم صدقنا بمنزلة قول كل واحد انت قلت وحدك وفيهم تكذيب كل واحد
واحد في جميع فيمكن رد الاقرار فلا يجب على واحد منها القصاص قولهم فان شهدوا
على رجل انه قتل وشهد اخر ان يقتله الى قولهم وتكذب المشهود لانا شهد به بعض ما شهد به بطل

في

مارية اعتباراً له

[illegible]

فقد اجتزأ بصفة دمه عليه دمه واسعة الردة في هذه المسألة ابرأ عن الردة ولم يعتبر في مسألة الردة مع الرد
الا براء كما يصح بعد الجنابة يصح بعد الردة قبل الوصول ايضا على الردة قال ابا حنيفة رحمه
عليه يقول فلو طهره بالارداء صار ميراثا عن قتله صحيحا فان اعسار المرتد في الردة
لا يبطل الوقوع فكيف يعتبر ميراثا عن قتله الجنابة هذا مسلم ووجهه يشكك ان الردة اذا لم يكن ميراثا
عنده كيف يصح جعله ميراثا في مسألة القطع التي ذكرنا قولنا متى بان بعد الميراث قبل
الموت اي بعد فعل الذي قبل الموت سواء كان بعد الوصول او قبله لانه ذكر في الجامع انه لو كان
الجنابة خطا ففكر بعد الذي قبله الاصابة صح فان قلت كيف يصح التكفير قبل الاصابة وقد صرح
في البرزوي ان الشيء يردون الاتصال بالجلد لا ينقد سببا والتكفير قبله انقاد السبب بالجلد كالتكفير
عن العيصر قبله لكانت اجيب بانه قبل الاصابة لم يكن الا ينقد في حق المحل فقد سجد في حق
ارائه لا محالة فصح التكفير وتخيصة في شرعنا للبرزوي قولنا ما ان الردة لم يسجد موا
لعدم تقوم المحل فلا يتعين موتيا للضرورة متفقنا بعد ذلك قال قلت يشكك بما اذا رد
الصيد المحل قد فعل الحرم ثم اتى به لم يستهم فقتله بحج الجزء على الردة صيدته جزاء صيد الحرم
لا يختص بالفضل ولهذا يجب بدلالة الحرم وانما رد كذا في الثاني ان او نقول صفة المحل يعتبر عند
الوصول لانه المحل انما يتأخر عند وطء الردة الى صيد في المحل قد فعل الحرم ثم وقتنا لم يمت
عليه لا يخل لانه المحل لم يبق كذا للرد كذا وهذا ايضا مما ابرأ به في الثاني وان اعتبر من
عليه في الخامسة بانه يشكك بقوله اذ ارى مسلما قاتله الى اخره وتقدروه لن الواجب
فيما اذ ارى مسلما قاتله ثم وقع السهم به الدية وانما بدل المحل صفة كذا صيد الحرم ثم انكم اعتبر في
حق وجوب الدية صفة المحل عند الرد وفي وجوب جزاء صيد الحرم صفة عند الوصول ولا وجه
اليه ويكره لنسحاب بان الوجوب الواجب الاصل في مسألة الردة وهو القصاص لا الدية لانه للوجوب
في الرد وكذا في الخطا على ما صرح به في المعافاة ولكنه امتنع استيفاءه لما عني واقف من حرمان النفس
وقد احتج بغيره فليس الفضل في حالة الوصول اما في قتل صيد الحرم فالواجب هو الضمان وان
بدل المحل فيعتبر فيه حالة الوصول ومن الفضل نعم يشكك في النكته انما نية فيما اذ ارى رجلا ان صيد
مما حقق احد ما فويل لانه انحر وذو حل وقال في غير المحل لان الاول اخرجه من الصيدية وقد مات بالخروج
وخرج الثاني ذكره اضطرار بعد ما صارت ذكرته ذكوة اختيارا فاجتمع المسح والحرم محرم كالوفاة في الرد
في الاصابة وان فعل كل واحد منهما يوجب المحل لانه رد الى صيد والمعتبر في المحل وقت الرد لان
الخطا بالذكوة ذنب فعل المذكي وفعله الرمي اما في المكة فالغير لوقت الاصابة لان الملك بالاحراز
واحرار الصيد بالاصابة ومن الرد ولم يفتي في الثانية لان يعتبر في حق الضمان حالة الرد وطأة الرد
كان الصيد مباحا فلم ينقد الرد سببا للضمان كذا في النكاح ووجه الاستحالة يعرف بالتعلق وجوابه ان يكون
عند كونه وان كان صفة المحل لا اختيار والاضطرار من صفات خاتمة موجب ما يعتبر فيه وقت الفعل

الا ان يقال كونه محلا للذكر الا اضطرارية صفة المحل كونه محلا للذكر الاختيارية فيجب ان لا يعتبر فيه وقت
 الوصول لانا نقول ان المحل انما هو اللزوم اما كونها اختيارية واضطرارية فبما يكون القاع على محلهما و
 مضطرا فلا يعتبر فيه الاحالة المتاعل عند الفعل والله اعلم بالصواب قوله لانه انما بعض المحل
 وانه يوجب الضمان للمولى وبعد التسوية وجب شي لو جوب للعبد فيصير النهاية مخالفة لبداية المحل وهذا
 مشكك لما عرفت من ان القطع الساري قطع من الابتداء عند حقيقته رضى الله عنه فينبغي ان لا يوجب
 الظاهر للمولى لانه العبد قتل ملكه وليس قيل العتق ان كانا يوجب للمولى باعتبار حالة التسوية
 فلا يجب لاختلاف المسخ فلتنا فليعتبر مثل هذا في الرضى ايضا فان العتق هناك لولا ان يوجب للمولى باعتبار
 حالته الوصول فينبغي ان لا يوجب في الرضى ايضا كما قوله سنة الحديث قولهم ودم مغلظة
 المراد بالتعليق التقيد بالشرع شرع عليه بما يجاب به الدية المكففة لغير تحصيل لالة بلواه المتأدية
 يتخلل بتغلظها وبنه جنابة غلظة تنظر الى تعدد على البهارة في ازالة الشرع بما يجاب به الدية المغلظة
 وبما يجاب الكفارة كحقها المحل لغير كذا في الخامسة وفيه نظرا عرفه ان الدية يجب بدل المحل لاجرا او لفصل
 الما يرى انها لا يتعد ويتعدو باقلى فلو كان جزاء الفعل بتعدي بتعدي كالكفارة فلو كان بدل
 محله وجب ان لا يتعد عند تعدي الجنابة لا يرى لغير جنابة احد المحل غلظة من الخطاء وسبب المحل كما
 لو سقط القصاص بسببه يجب الدية من غير صفة التعليق وكذا في الكفارة لانا جزاء الفعل ولا تعليق فيه هنا
 فالأمر انما يجاب وجوب التعليق في شبهة العهد الما ورد فيه من الآثار علم ما سياتي قوله
 بتدريج فغير مؤسنة والنس وان ورد في الخطا وشبه العهد معناه قيل يجب به دلالة كذا في الخامسة وفيه
 بحث قد ذكرناه في اول البنية قوله ولانه جعل المذكور كل الواجب بحرف العا وهو الجزاء والجزاء اسم
 للنس في غير ما قاله في قوله كذا فان لم يجد فكذا كذا في اشياء فان قلت ستمنا ان عا جزاء وهو
 اسم للنس في كذا فان عا حرف انما يدل على كونه كذا في معنى ان لا يجاب به غيره في الكفاية لا معنى
 من لا يكون غير محميا ايضا كجزائه فيونا في لا يراد اطلاقه في الكفاية بمعنى من يجزى هو ايضا
 كما يجزى التمرير وليس كذا في ان يكون الاعمال بمعنى الجزاء والمقصود بهذا التعلل هو ان افعال ليس
 يجوز جنس فانه ليس لا يوفق الدعوى قلت كان هذا التعليق بطريق الشرع بدعي انه لو زيد
 الاعمال ما ياتى ببعض جزاءه كجزاء كجزاء السبيل مدون له حرف العا لى هو الجزاء الذي هو اسم
 محميا في بنافيه ولا الى الله ان الاعمال كل المذكور يعني لو كان غيره مراد المذكورة كونه موضع الحاجة
 ان بيان حيث لم يذكر وماه غير من دلائل تكون على ابيارة في موضع الحاجة اليه بيان
 نفسه والظاهر سدة طرفة فان قلت يشك على من ان في غير القبي وذكره ولسانه انما
 صحة كونه مدعى حيث لا يكف نفسه هناك بظاهر الحال ان هذه الاعضاء مستقيمة حتى يجب على الفاعل خطاء دية
 كما قلنا في الظاهر يصح لالزام الدية والحاجة هنا الى دفع الواجب والظاهر يصح لدفع كذا في الخامسة
 وفيه نظر لظهور الحاجة هنا ليس الى دفع الواجب كيف والواجب قد تقرر عليه بالاعتقال الحاجة الى دفع

الى الدية واظهارها عن الظاهر انما كان يصح لدفع ما هو غير ثابت فلا يصح دفع ما هو ثابت لان الظاهر
 يصح لابقاء ما كان لا لاثبات ما لم يكن والخروج من العهد بعد دفعه بغير ما بهما يمكن انما ثبت
 بالظاهر وجواب ان اثبات ما ليس بثابت او نفي ما هو ثابت انما يصح بالكس واما الظاهر في غير مقام
 الالتزام والالتزام هنا فيكتفى فيه بالظاهر في باب الدية التزام فلا يكتفى فيه بعبادة اخرى
 لن الظاهر في حكم التمسك اذ لم يكن مكذبا الما يرى انه لو اكتفى بالظاهرة الظاهرية في باب الوضوء
 يجب على عبده الوضوء بغير ما رآه حكم الظاهر كذا لو شك في مصلحته ويجوز ان يعمد به بغير
 دية الدية مكذبة واقترا قوله سنة في نفس المؤمن مائة من الابل والتكدي به في وجهه ادمها انهم
 اوجب مائة من الابل فلو وجب الخلفات بغيره على النفس من وجهه لانه البطن له عرضية الانفصال
 فكان زيادة على قدره الشرع وجوبا طلقا وان اطلق الا بل فلم يقيد بشئ يكونا شئيه كلها
 خلفان في بطونها او لاد فخرى على اطلاقه ولما كان هنا مغلظة ان يقال لن الا بل وان وردت
 مطلقة عن قيد كونها خلفات فقد وردت قيدية في روايات وهذه الاخلاق والتقييد ودالة حكم
 واحدة فادشمة واحدة فيجب لن المحل المطلق على المقيد كذا في كفارة البين اجاب قوله
 ومارواه غير ثابت لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم في صفة التعليق يعني لن المطلق انما يكتفى
 على المقيد او لو صح التقيد وهو غير محميا هنا فلا يحل عليه من المصنف دية الله عليه جعل نفس قوله
 دليل الزيادة وقد شرط الاهلون مع الاختلاف ترك الحاجة به فكانه اراد الاختلاف مع ترك الحاجة
 والمعنى لاختلاف الصحابة مع ترك الحاجة به بدليل ما قيل كذا في المبسوط حيث قال واما الحديث الذي روى
 وهو قوله سنة عليه السلام وفيه مائة من الابل في بطونها او لادها فلا يكاد يصح لانه ما ذكره رسول
 عليه السلام في حجة الوداع كان بحضور الجماعة ولم يرد في هذا الحديث الا انوار بن بشير وهو ذكر
 الوقت في عدد الصبيان وقد صح على كبار الصحابة حتى اختلفوا بينهم على ان يكون كذا بيتا عليه السلام
 ولم يجر الحاجة بينهم بالحديث ولو كان صحيحا لما اختلفوا مع هذا المصنف ولا اخرج بعضهم عن البعض قوله
 وابن مسعود رضى الله عنه قال التعليق انما ذكرنا وهو كذا في موضع فتعارض به هذا جواب عما رآه
 بعد تسليم ثبوت يعني لو سلمنا انه ثابت فهو معارض بما روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه
 فلا يثبت الزيادة بالسعاض فيبقى قوله في نفس المؤمن مائة من الابل مطلقا بل شرط كونها
 خلفات او يقول لما تعارض احد المتفقين وهو ما قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قوله
 مائة من الابل اخلاشا وانقصا به باخبار يثبت او يحق واما امر كسرة الاستعمال وانه لا بأس كذا في ان كان
 ويجوز لن كونه انتصا به على الحال اى يجب مائة من الابل حال كونها اخلاشا وتفسير الاغنيان قوله وعشر من ثبوت محميا
 وما ذكره ان ما ضيف لما عرفت ان هذا كانا في غير موضع الشرط ليس بقباس قوله لانا قلنا انما في الايق
 بالخطا لان كل لاطل عند ويشكل بان الدية لا يجب جزاء على الفعل حتى يتغلظ الجنابة وانما يجب بدلالة المحل
 حتى لا يجب عن الجماعة العاتلة خطاء الا الدية واحدة قوله سنة غير لسان في قوله كان من جهة لانه لم يذكر قبل قوله

[illegible]

رضي الله عنه يجمل الصلح قول فيمنع الخلاف قلت جاز ان لا يصح الصلح بالزيادة مع بقا الخلاف
لان دليل الختم يورث الشبهة وانظر علم رضي الله عنه يجمل التذرع بجمع الصلح بالزيادة خلاف
مع بقا الخلاف في التذرع تغير الاشياء الثلثة قوله في قال الثالث في روي الله ما دون ثلث ان ثلث
الدين لا يتصفه قال الثالث روي الله والصواب ان يقال في قال الثالث في روي الله الثلث وما دونه لا يتصف
ذكره المبدط وكان زبر من ثبت رضي الله عنه يكره ان يغل الرجل الثلث الدين يعني ان كان الارث
بقدر الثلث او دون ذلك فالرجل والمرأة فيه سواء فاذا زاد على الثلث في حالها انقص من الرجل الى حصة
لنظر قلت ذكر بعض المحققين في حاشية البزدوي ما يذكره ان ما ذكره في كتابه صوابه حيث قال فيها
سعيد بن سيب المرأة تغافل الرجل الى ثلث الدين ان توازيه فاذا بلغ ثلث الدين صار دينه المروءة على
النصف من دين الرجل قيل لعلنا اذا االم انتقص العقد قال ان الله فعل الثلث في روي الله على سائر السك
على كلام واحيى ان في حاشية زيد بن ثابت لان ذلك من سبيله فيناقص في الحليم وهو مخرج بانه اذا بلغ ثلث
ينتقص فكان فيه روايتان وقد اضا الى المصنف روي الله انها ينتقص عنده ايضا اذا بلغ الثلث
يشترط ذلك قوله فيما بعد اعتبارا برأيهما وبالعدل وما فوقه قلنا ما دون الثلث لا ينتقص و
الم جاز الثلث وما دونه لا يتصف اما كان الصواب ذلك ان لو كان في عدم النصف في الثلث اتفق
الروايات او كان ايضا المصنف رحمه الله ذلك واكمل منتف ثم يوجب الروايتين بان قد عرف من ذهب
زيد وهو ما اخذ ان في روي الله ان وبنها اذا بلغت ثلثين ايلاء وان اقل من الثلث ينتقص فاذا
بلغت اربعين ايلاء وان فوق الثلث ينقص حيث سئل سعيد بن مسيب وهو يعتقد مذهب زيد
عن قطع اصبع امرأه ما يجب فيها قال عشر من الاطراف قال ان شئ ولو قطع اصبعين منها فمقتضى
الاطراف قال ثلثه اصابع قال ثلثون ايلاء ثم قال لو قطع اربعة قال ان كل كسار والكل على بعضها
قال هكذا السهم واراد السنة زيد فعلم حكم الثلثين ايلاء بها لا ينتقص وكلهم لا اربعين ان ينتقصا
فان ثلث بين اربعين والثلثين ولو قيل بان الثلث لا ينتقص وله وجه اذا انتقص عرفت في اربعين
وان فوق الاربعين وان فوق الثلثين وان قيل بان ينتقص فلو وجد ايضا اذا الثلث فوق الثلثين
وما فوقه ينتقص او يقال قد عرف من مذهب زيد ان الثلث لا ينتقص وان الاربعين ينتقص والسنة
وهو ثلثه وثلثون وثلث بين الثلثين الاربعين فمخرج بان يوجب بالثلثين فلا ينتقص او بالاربعين ينتقص وفي حاشية
البحر بين نظر حبيب يارم انما يقع ما فوق الثلث في الاربعين ايضا على الروايتين لانه بين الثلثين والاربعين
كالثلث وليس كذلك قوله وانما في ذلك زيد ثابت فان قلت كيف روي ان يكون اماه وهو يروي
تقدير الصواب قلت في ثلث في روي الله في نكح الصبيان قلنا في قوله المتقدم ليكن وفي قوله زيد
لا يملكه كان ما ذكره من قول وانما زيد يحكم على قول القوم او فلهما قوله وانما في ذلك زيد ثابت في حاشية
الطحا عليه يعني انه جعل في هذه المسئلة زيد بن ثابت ما بينه هو الا يرون قول الصبي في فقد عرفت
مذهبهم وثبت باليسن كجعله وهذا مبني على ان السنة المذكورة في قول سعيد مسيب ان

[illegible][illegible]

قصص

الزى

التقليل الاول الباري ان العيين لا يضمنان نصف القيمة كذا ذكره الامام في الكلام في انما قال العيانان
 لا يضمنان لانه ذكر النام التمسح في بقوله لو فقا الا في او فقا بما يجب القيمة ان يسمي في قوله
 بركضا من الدابة فضا جريا بالجزء وان شاء تركها على اتفاق وصفته القيمة وان شاء اسكنها
 وضمنها المصادق وهذا لان المقول في هذا الكتاب النفس والنفس ورد في معنى واحد فيقول عليه هذا
 لفظة قلت انما ان كانت ذات اربع في حكم فهو الحقيقة ذات اثنتي فعلنا باعتبار كذا الحقيقة
 ضمنا فقلنا اذا فقا احدى عينيه يجب الربيع اعتبارا بكم اذا فقا كلتا عينيه يجب القيمة
 ان يسمي الجثة والنفس ان اسكنها كما هو الحكم في معنى المملوك عندنا في يوسف ولم يجرها له وهذا
 لانا لو اوجنا نصف القيمة بغير عينيه وعندك علم بالانضمان العيان مقدار ارضان الكلي بوجوبه
 في محل بغير التملك كما في ضمان عين المملوك لزم ان يملك الجثة بتمامها عندنا نصف الضمان فهو
 غير موقوف في الشرع لما فيه من فوت المساو المطلوبة في ضمان العدو وان فاضطر في الاعتبار الحقيقة
 في ضمان العيين فنفى اعتباركم فيض احداهما فوجنا نصف القيمة فنفى احد العيين وكل فيض فيض
 كذا وهذا هو المقصود قوله ومن سار على دابته في الطريق الى قوله كان ذلك على الدابة دون الراكب
 فان قيل العيان يقتضي ان ينقلب الحكم وهو ان يجب على الراكب دون الناحس لان الراكب
 مباشر والناحس سبب قيل جوابه مندرج في تقليله بقوله لان الراكب والركب مع فوجنا برفع
 الناحس وتفسيره ان الراكب وان كان مباشرا الا انه غير مختار ان الدابة هي التي وشبهت
 فصار فعل الراكب منقولا الى الدابة والمباشرة اذا كان مضطرا في المباشرة لا بغير مباشرة كما في الامارة
 الكامل كذا في الشرح قلت هذا السؤال والجواب وقع في غير موضعه ادع الراكب انما يكون
 مباشرا فيما وطمئت الدابة لانها تحمت او ضربت ببدن او فقت قصدمت فانما هو من السبب
 كالتاخر والمصير في مرض المسئلة في السبق والضرب باليد والصرة في الوطى فلا يوجب له هذا الحكم
 الا ان يقال حكم الكساعا سحر او فقت موقوف في بؤفة الكمال او يقال المراد بقوله الشارح ان قوله كان
 ذلك على الناحس دون الراكب في بؤفة الكمال او يقال المراد بقوله الشارح على مسئلة مطع الدابة
 المذكورة او قوله ولان الناحس متقدم السبب والراكب غير متقدم وهذا التعليل لا يطرح
 اذا كان الراكب مباشرا كما في صورة وطع الدابة رجل اذا التقى في المباشرة فكانت المباشرة
 اقوى من السبب التقدي فلا يقيم برفع الضارب المسبب الراكب المباشرة قوله في اذ كان واقفا
 دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والناس يصفون لانه متقدم بالاتفاق ايضا قوله هذا على
 التقليل الثاني مستقيم اما على الاول فيجوز ان يلزم الضمان على الراكب وان كان متقدما بالاتفاق لان الراكب
 مع المالك لما كان مدفوعا برفع الناحس كان فعل الدابة مضافا اليه كان الراكب راجعا اليه
 لانه واسطة الاتفاق فصار كما لو كان فيض الناحس انما لا يجب الضمان بمقتضى التقليل الاول بل وانضاف
 ان لا يجب الضمان على القايد والرايط ابتداء بغير نوع الشركة لان الربط من القادة بمنزلة

مستحق الضمان

من المباشرة لا يقال استغنى بالقوة دون الربط وياخذ ان الراكب عند الاتقان حسن كما هو عليه في قايده
 ونحوه يجب الضمان على القايد لقوة وانضال النصف وان كان مرفوعا مع الربط لانه هو الذي اوقعه في قدره
 ينبغي ان الضمان الناحس ولكنه لا مرفوع الراكب لم يوقع فيه قوله وقيل لا يرفع وهو الوجه فيما راه في الامارة
 بالاطاء والناحس مفصل عند بعض عاقله القايد او طالت الدابة ثم سرقون على عاقله الربط على ان الربط
 امر بالقوة دون الابطاء والعقد منفصل عنه ووجه الفرق لان الربط وان كان امر او كلف امر او كلف يمكن
 التوقف من الاطاء حيث لم يعلم بالربط كان موقورا من فعله فمرفوع عليه ففعل القوة ووجه قوله في بؤفة
 لا يرفع عاقله في على عاقله الربط لعدم الضرر اما هنا فالراكب امر او كلف امر او كلف يمكن التوقف
 من الاطاء فاذا وطئت الدابة بالنفس وقع بؤفة الجاهل لا بالناحس فيض ثم لا يرفع على الراكب لانه لا يرفع
 ليس بمعامل لان الامر حيث لم يلم به وليس هو موقورا انه ايضا يمكنه من التوقف فلما سرق عليه قوله
 انما لا يمكنه الاخر عنه فهو يدخل تحت الامر كما لو كان يوقعه تحت الامر لعدم إمكان الاخر عنه لولا
 ما بالنفس مع الناحس والاطاء في مسئلة الربط ايضا انما لا يمكنه الاخر عنه في حق الربط
 من حيث لم يعلم به فدخل تحت الامر فمرفوع عليه بما لحقه من العمدة خلاف الاطاء في مسئلة
 الناحس فانه يمكنه الاخر عنه فافترقا قوله ليس به وصار كما اذا امر صبيتا الخ وقد فاق
 بهذه المسئلة ليست بنظير للمنادرة في لان الامر في هذه المسئلة غير متعين لعدم الولاية
 على العيب وانعام ولاية الاموال لم يفسد امره بكونه وعنده بمنزلة خلاف امر الناحس
 فانه في حق من اهل الاموال فافترقا قوله والناحس في حق من اهل المال او ضما
 وهذا هو الوجه وان كان صبيبا في حق من اهل المال او ضما
 دون ارش المرحمة فقد ذكر في شرح المسوط ان كان الناحس صبيبا فهو كالفضل في ان ضمان الدابة
 على العاقله لانه لو فضا محاله وبكذا اورد حواشي زاده رحمه في المسوط والطاهر انه لا ينافي في
 التاويل لما في ان الضمان في الحقيقة يجب على الجاهل غير ان العواقل يمكنه من التاويل في انما
 فمع ان يقال اعتبار الحقيقة لان الناحس اذا كان صبيبا فالضمان في محاله كما وقع في المسوط في
 في مسئلة القايد والرايط من قوله من القايد ثم مرفوع على الذي ربط فمرفوع على القايد
 وهو واجب على عاقله في غير الرضوع على الربط وهو على عاقله فقل ان الضمان فيما اذا وجب
 على عاقله في هذا اتفاق الوجوه في محاله في نظر الحقيقة الامر بهذا وقد عرفت قوله في محاله اخذت
 المعنى من الضمان فيما لا يملكه ثم قوله في محاله اسهل من قوله على عاقله لانه كما يقع ضمانة المال وما
 دون ارش الموصي خلاف قوله في محاله لان الضمان قار بما يجب على الجاهل في محاله من النفس وما في حق
 الموصي في محاله العاقله عنه والمال وما دون ارش الموصي لا يملكه كان اوله في ضمان المملوك
 الا ان ضمان المملوك وان كثر لوجوب الارفاق او اذ كان محلا للرفع وان محلا للرفع لا يوجب
 الا قيمة واضحة كذا في الكلام وسعقت هذا الكلام اذا غضب مدبر الحق من ضمانة ثم رده على الموصي

صا الحمة

في منع عبادة افرق فعل المولى فتمت بين الجانبين نصفين لانه بالتدبير الباقى يمنع الارقة افرق
 فلم يبق عليه الا قيمة افرق فيكون بينهما نصفين المستويان هما ورجع المولى بعد ما ادى قيمة العبد لهما
 بنصف قيمته على الفاضل لان نصف القيمة استحق عليه بسبب كان عند الفاضل من حيث
 الفاضل وبالله وبقدرها الى اول الجارة الاولى ثم رجع بذلك على الفاضل مرة اخرى عند افرق
 وادى يوسف ردهما الى لان حق ولا الجارة الاولى في كل القيمة لان حق في الجارة افرق فالتفت
 الجارة موجبة استحقاق الكل غا النقصان يعارض مزاجه الكل والحق ما وجد شيئا من القيمة
 شيء فارغ في يد المولى اخذه حتى يكامل حقه لانه مقدم على المولى واذا اخذ برفع المولى بما افرق
 على الفاضل انه استحق من يده بسبب كان على الفاضل وكذا اذا كان المقصود قويا
 في المسئلة بالها الا انه يجب دفع الثمن الى اول الجانبين ثم رجع بنصفه على الفاضل
 ويدفعه الى اول الجانبين الاولى ثم رجع على الفاضل مرة اخرى بنصف القيمة فخرجت المسئلة
 يجب على المولى قيمة ونصف قيمة فيستحق به عموم قوله وان لم يكن محلا للدفع لا بد من القيمة
 واخرى وكذا يستحق بمسئلة الثمن قوله جناية المولى لا بد من الادعاء واخرى يجب
 مع الدفع بنصف الثمن الى اول الجارة الاولى ثم قوله وان لم يكن محلا للبيع لا بد من القيمة افرق ليس
 كما ينبغي لما سبب ان الواجب عن دفع الدفء اقل الامر من من القيمة والارث اما القيمة
 تحصيلها فلا مكان الواجب ان يقال لا بد من الاقل من الامر من القيمة من الدفء قوله وقال الشافعي
 جناية في رقبته اي موجب جناية وهو الدفء واجبة على العبد ببيع فيه قبل الفسخ ويؤخذ من بعد ما
 المديون الذي يملكه في حق المولى فانه يباع في الدين ويؤخذ منه الدين بعد عتقه وحال الاصل
 ان موجب جناية العبد خطاء عندنا على المولى وهذا الدفع او الدفء انما رايها شافعي ومنه موجب
 جناية الدين الواجبة على العبد ببيع فيه ما دام ردها بوجده اذ عتق قوله لان العقل اي موجب
 العقل اي الدفء على عتق الجارة الى الواية المذكورة بالولاية وهذه الواجبة فائدة للعبد اما
 مع فلا يبقى الواية اذ لا تدار بينهما من حيث انه مولا له وعبد واما مع غيره فلا يبيع الواية بهذا
 الطريق هو الصحيح في بوجبه قليل الشافعي هو لفظ الكتاب لا يخفى عن كنه قوله ان يتبادر
 عن الجارة فقلت نعم ولكن يتبادر اكلها بحيث لا يؤخذ الى اذ اصلا بل سواخذ من وجب عليه موجب
 الجارة حتى يؤخذ ما يحسن من الدم عند الانعام وهذا لا يؤخذ العبد اصلا ويكون كل موجب
 على المولى ولا يؤخذ العبد بشيء وهذا العبد باصل في جناية الخطاء قلت ان السباع عن الخاف
 ليس الا اخر من الخاف والاجتناب عن الخاف الشخص على وجه موجب الخاف غيره وفي
 اجاب موجب جناية العبد على مولا الخاف المولى على ما لا يخفى ويجوز على الاول ان الدفء انما
 ينقسم على الجارة وغيره من عاقلة اذ كان قادرا على ادائها كحقه اما العاقل فلا يؤخذ منه كالدوم
 من العاقلة العبد ليس له اهلية الملك حتى لا يجب عليه الكفارة المالية فكذلك اخصه الدفء لا يجب عليه

ومن الخاف ان الخاف المولى انما يلزم اذا اوجبت عليه الدفء فتمت ولا يمس لانه لا يمس له الدفء الا
 بالارشاد والاقبال عليه بدفعه انه اعلم قوله والمولى عاقلة قد يقال سلمنا انه عاقلة فذلك لا يمنع
 العبد لانه لا يعمل العاقلة ثم ادوا العبد ولا يصلي واخبر المولى ولا ما دون ارسل المولى وجوبه ان
 قوله ولا عتق لا يتم ان يكون مضافا عاقلة العبد لا يعود موجب جناية وان يكون مضافا ان عاقلة
 لا يردى ما وجب عليه بجناية على عدد وهو قيمة فيكون محملا فلما نزل ما رغبنا من وجوب
 موجب جناية العبد على عاقلة له هو مولا له قوله بخلاف الذي لانهم لا يفتقرون
 فيما بينهم فدرن المصريح فيما سياتي بان الكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلف لان الكفر
 مله افرق قالوا هذا اذا لم يكن المعاداة فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة فيبقى ان لا
 يعمل هذا الفقه فعمل ما ذكرنا محمول على ما اذا كانت المعاداة بينهم ظاهرة وقيل معناه لا يردون
 العاقل ولكنه ضعيف وسبب ذلك قوله من ان الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح وقد
 يشك بان المولى انما يؤخذ موجب جناية العبد باعتبار انه عاقلة اذ العبد يستنصر به على ما مر
 من قبل والعاقلة انما يتم لا يتم الا بالارشاد فيمكن ان الواجب الاصل غير ان المولى ان يجوز انما يخفى
 هذا البلاء بسبب ملك فله ان يتخلص عنه بنقل ملكه الى الجاني عليه فادفع الجارة ولهذا جعل
 الموجب الاصل هو الدفع لا يعمل المولى عاقلة فله ان يترك ان بعض ما ذكر ان الموجب الاصل
 هو الارشاد ثم قال الرواية بخلاف هذا في غير موضع وقد نص محمد بن من ان الواجب الاصل هو العبد
 ولان المولى ليس بجان ولا عاقلة للعبد لان ولاية الواية منعطفة بالحق والمولى ما يشاهد لبواله
 ويعاقل عنه بل يخدمه هذه الفقه نقل الشافعي من جعل المولى عاقلة للعبد جعل الموجب الاصل هو
 الدفع دون الدفء بالارشاد كما فعل المصنف رحمه الله في شكل ثم قوله في الصحيح اخر من
 رواية افرق ذكره الامام الترمذي في الصحيح الاصل هو الدفء والارشاد لكن المولى ان يدفع هذا
 الواجب يدفع الجارة ويؤخذ من الدفء ان الواجب الاصل هو المولى الاصل موجب محملا
 ان يجعل الارشاد غير مهم وجوابه ان الدفء جعل في الشرع بدافع العبد ولهذا يبيع فراه فافهم
 والتا جليل في العبد باطل وكذا في قوله ولا عدد ان يكون الشيء لا كان هو الموجب الاصل للمالك الضعيف
 اذ الواجب الاصل فقه هو القيمة عند المالك فيجب بدافع العبد لا العاقلة لا العاقلة نفس المالك
 بل على ان الموجب الاصل هو الدفء وسبب ذلك عليه ان شاء الله قوله ولهذا سقط الموجب من العبد
 فان قيل هذا لا يصح ابتداء فانه اذا تلف العبد مال انسان مات بماله المولى بغير ان في المالك
 المال لم يشرع الدفع فله في المال الدفع فاصل ايضا لان الوفاء مع الذين يتلون مع العبد كان العبد
 مرفوعا اليهم كذا في الشرع فله في المال الفدان انما يكون على العبد دون المولى لان المولى عاقل
 والعاقلة يعمل النقص دون المال فيقطع موت العبد فموت لانه مدين مات مفلت
 اما الواجب في الخاف النفس في الدفع او الدفء فله المولى ولو كان الموجب الاصل في النفس

الحرب الامم
دون العدا

هو انما سقطت بوجوب العبد كما لا يستطع بموت صدقة الفطر وكذا سقطت بوجوب العبد ان الواجب له دفع
 الفداء وهو استلزامه في كل يوم يسقط الواجب لا بد من الواجب الاصل لجواز ان يكون سقوطه
 باعتبار ان الفداء واجب بصفة السر والسر انما يكون في التجزئة في الدفع والفداء وعند تقدير الدفع
 والفداء وعند تقدير الدفع بموت لا يبقى هذا السر ولا يبقى هذا الواجب اصله ايضا اذا الواجب
 بصفة السر لا يبقى واصار دونه كالزكوة يسقط بملك النصاب قوله لانه لما ظهر عن كتابته بالزكاة
 جعل كان لم يكن وهذا البناء غاية بشكل عاذا فخرنا في فائدة الطرف فوقع فيها انسان فمات فمات
 المولى عالما بالظهور والموت ثم خرافة في فطرية وادعوا لولا الجنايات في ضرب الاول لجميع الاربعة و
 والثاني بجمع قيمته لاول لا يوم بل في شتا بل بشارك الاول كذا كذا هنا كذا في النكاح في
 فلو كانت كتابته الفداء كان لم يكن وكانت الجناية الثانية كتابته مضافات لزم ان بعض المولى لو لم
 الميت في هذه المسئلة قيمة العبد بما في كالموات انسان في السر بعد اعتنا في العبد
 الى اخره في فائدة الطرف ابتداء وفيه بحث القيمة على المولى فكذا هذا وجوابه ان الفداء
 انما هو بغيره فيكون في حكم كانهما ما سقا ولو كان المولى اعتقه بعد وقوعه في السر
 لم يضمن المولى الا اربعة اضعف فكذا هذا قوله وعند اخياره الواجب عين وهذا اخر
 صعب وهو ان الواجب ان كان عينا كما ذكر فلا بد له لا اذا اعيان لا يوصف
 بالوجوب وان كان دفع عين كما احتمل اللفظ على طريق حذف المضاد فتضمن
 ولا مانع من التأجيل في المعاشرة ودفع ابراء الامور وانقضى كذا في الماشية
 ووجه الدفع ان المعنى بتأجيل الاعيان هو تأجيل تسليمها وكذا بتأجيل الديون
 اذا لا معنى لتأجيل العين والدين سوى ان غير هذا تأجيل الاعيان بالتمتع
 المذكور باطل لان التأجيل مشرع للتفصيل برفقها والعين فاصل وتأجيل الفاصل
 باطل اما الديون فغير فاصلة فيتم تأجيلها بتسليمها للام في كميل قول
 فانه جعل بدلا عن العبد في الشرع اي في حق مولى العبد الجاني
 لان الواجب عليه هو دفع العبد غير انه ان اراد ابقاء العبد لنفسه
 اراد ارش المقتول فداء عن العبد فكان الارش في حقه عوضا عن العبد
 ولا تأجيل في العبد فكذا في بدله قوله وان مات بعد ما اختار الفداء
 لم سواء اي سواء اختار المولى الفداء قولاً او فعلاً ثم لم يتبرأ المولى
 عن الفداء كذا في الشرح قلت هذا التيمم باباه قوله يجوز الحق من
 رقة العبد الى ذمة المولى كالموت ان القول انما يكون اذا اختاره قولاً
 هو اذا اختار بالفعل بوجوب سقوط الحق فمن المح ان يوجب بنوته
 وجوابه ان اختيار الفداء بالفعل لا يوجب سقوطه عن الذمة لما عرفت ان الدين

لا يوجب سقوطه عن الذمة بل توزه فيكون ان يكون الاختيار به موجبا بثبوت
 الدين في الذمة وتظهر فائدة فيما اذا استحق الفداء من ولي المولى في حياته
 من المولى او من تركته جبراً او لا يكون له اختار في دفعه بغيره فكما في الفداء
 بين هذا وبين كفارة العبد من حيث ان احد الانواع لا يتقن في الكفاية بالافعال
 وهنا يبقى لكل من الدفع والفداء بالقول كما ينبغي بالفعل مع وجه التبعيض التبعيض
 الوضعي والحق ان المقصود في حق الله هو الفعل هو الفعل الجلي تابع وفي حق العبد
 المقصود وهو تعين المحل حتى يتمكن صاحبه الاستيفاء التبعيض يحصل بالفعل
 كما يحصل بالفعل الى اصل ان التبعيض في كفارة الفداء في الاداء لا في التبعيض فلا يعنى
 بالقول وهنا التبعيض في التعيين والتبعيض يحصل بالفعل والفعل جمعا قوله واه
 فعل واحد او فعل على اخر بعد ان كان ارش العين على النصف من ارش
 النفس قلت وهذا يدل على ان الواجب الاصل في جناب العبد في عتق
 الصورة منهما بضعفين لاسواء ثلثا في استحقاق كل العبد لما عرفت ان صاحب
 الطرف يستحق كل العبد كصاحب النفس فلما كانت القيمة هنا باعتبار
 الارش دل على ان الارش هو الواجب الاصل كما هو مختار الايام التمرين
 والامام في الامام رهما الله الا ان تعال الواجب الاصل في حق المولى
 ان كان هو الدفع فهو في حق ولي الجناية هو الارش قوله بخلاف الاقرار على
 رواية الاصل معنى اذا اقر الذي في دفع العبد انه لفلان ان لا يصير مختاراً للفداء
 كما ذكر في الكتاب وهذا الذي ذكره انه لا يصير مختاراً للفداء فيما اذا ثبت
 بالبيينة ان لفلان اما اذا لم يثبت فلا لانه ذكر في البسوط ولو ان عبداً فبذل
 في قتال ولي الجناية هو عبدك وقال الرجل هو وريفة لفلان واقام على ذلك
 اقر الامور وفيه حتى يقدم الغائب والاختياط بالدفع او الفداء وقال زفره
 هو مختار للدية قوله لفلان لانه زعم انه لا سبيل له على دفعه فيجعل هو موقوف
 الدفع مختار الفداء ولكننا نقول هو بكلامه هذا يزعم انه ليس بغيره فصار الاثبات
 بالبيينة كالاثبات بالمعينة وان لم يتم بيينة على ذلك فهو الخصم باعتبار ظهوره
 وهو ممكن من دفعه فيمطاب بالدفع او الفداء فان قد اتم قدم الغائب اخذ
 عبه بغيره لان ذاليد مستبرع في هذا الفداء وان كان دفعه فالغائب بالجنان ان
 شاء امضه ذلك وان شاء اخذ العبد ودفع الارش كذا في الشرح قلت
 ما ذكر في البسوط لا يدل على ان الحكم الذي ذكره من انه لا يصير مختاراً للفداء
 مستبعدا اذا ثبت اذ الحكم فيما اذا لم يثبت بما ايضا كذلك كما يفرغ عنه قوله

بما روي في الجنايات لا بد من الارش
 الا ان الواجب حقيقة هو الارش

وان لم يتم بيته فهو الختم باعتبار ظهور يد فيه فطالب بالدفع او بالبقاء فلا يمنع لولا ان
 العقيد نعم ما ذكر في الكتاب من قوله فان المقلد طالب بالدفع اليه
 بقيد بما اذا ثبت ذلك بالبيته اما اذ لم يكن فالطالب بالدفع هو المقر
 قوله ينظم الى الباع بشراء الخيار فان قيل المشتري يشترط الخيار اذا باع
 بشرط الخيار للبائع او عوض على البيع يصير خيارا البيع وعكسه وكذا الباع بشرط
 الخيار لنفسه اذا عوض على البيع يكون فاسخا فلهذا ينبغي ان يكون خيارا بالبقاء
 قيل لو لم يكن المشتري مخيرا هناك كان التوقف بالعرض واقعا في ملك الغير على
 قدر الفسخ وكذا الباع لو لم يجعل فاسخا كان تصرفه في ملك الغير على تقدير الاجابة اما
 ههنا اذ لم يجعل خيارا للعداء لا يتبين بالدفع انه تصرف في ملك الغير فافترقا فلان المشتري
 او الباع لو لم يجعل خيارا او فاسخا لا يقع شراؤه وبعده لانه يكون شراؤه وبعده غير
 وهناك لا يلزم الوارد في حق الدفع كذا في الشرح وذكر في الثامن في جواب هذا
 الاشكال قلنا انما يصير خيارا او فاسخا لان المشتري لو لم يصير خيارا او بقدر على الفسخ
 يكون تصرفه في ذلك الغير وهو حرام وكذا الباع لو لم يجعل فاسخا يكون تصرفه في ملك الغير
 على تقدير الفسخ وكذا على تقدير الاجابة اما ههنا لو لم يجعل خيارا للعداء فلو دفع العداء يتبين
 بالدفع ان تصرفه كان في ملك الغير وفيه نظر لما عرف ان بيع مال الغير دون اذنه تبطل
 سمعت مخطوط بل ما دون ذلك على ما عرف في فصل الفصولي انما المخطوط التسليم
 والكلام في نفس البيع هل يكون اجابة وهو ليس بمخطوط فلا يتم الجواب قوله لانه
 يرسل الملك فان قلت اذا اراد المشتري بحكم الخيار هل يكون الباع ولا يدفع قلت
 ما ذكره الاضاح من قوله ولو ان كاتب العبد الجاني فهو علم بالجناية ثم يخرج فان كان خوصم
 قبل ان يجر قبض العتق بالدينيم يخرج لم يرتفع القضاء وان جازهم فيه حتى يخرج كان له ان
 يدفع به لان الدفع لم يفت على سبيل الاحكام لا احتمال فوات الدفع بالوئيل على ان
 المولى ان خوصم قبل ان يرد عليه حكم الخيار فعقده عليه بالدينيم ثم رد لا يرتفع القضاء
 وان خوصم فيه بعد الرق حكم الخيار كان له ان يدفعه ووجه الدلالة ظاهر وكذا في كل بان الفداء
 يتبين بالقول بحيث لا يكون له ولاية الدفع بعد ذلك مع انه بعد اختياره فلا يتمكن من
 الدفع فوق تمكنه منه بعد الكتابة او بالبيع بشرط الخيار للمشتري فلا يكون له الدفع بعد
 الكتابة او البيع بشرط الخيار للمشتري ايضا لان اختيار الفداء بهذين الطرفين ليس
 باذنه من الاختيار فلا وبعد الاختيار بالقول لا يكون متكلما منه فكذا بعد الاختيار بهذين
 الطرفين ووجه الوقوف ان الاختيار بالقول ثبت مطلقا وبهذين الطرفين انما ثبت
 موقوف تقدير الدفع فاذا جرح الكاتب او رد المشتري الى الباع يرتفع التقدير المقتضى عليه

الاختيار فترفع الاختيار ايضا اذا فروغ سقده او بقاءه اما الاختيار بقول فثبت
 لا على وجه الفروع فيسقط اما قوله لو لم يرتفع له خيارا او كان عالما بالحقانية
 الا ان يرهنه وليس الدم ان يافذع فانه فلان ضمان على المولى ولو ضرب ماله
 عينه فابيضت وهو عالم به ثم ذهب لبيض لا يكون خيارا للفداء لان التقاضي
 لما زال جعل كان لم يكن ولو خوصم خصمه للقاء في الدين ثم زال الباع من فاقضاء
 ما عد لا يرد لان الاختيار قد اكتمل بانقضاء العقد والتمس قوله لانه لا
 ينفذ بالملك فاولى ان لا يكون دليلا على الاختيار اذا استقرت المحقق بالملك
 كالوطر من غير اطلاق لا يكون دليلا عليه فغير المحقق من استقرت اولى ان لا
 يكون دليلا قوله بالاجارة والرهن في الاظهر اختراعا كما ذكر في بعض نسخ الاسل
 انه يكون مختارا في الرهن والاجارة لانه ثبت عليه ما مستحقه فصار نصيبا في البيع
 ووجه ظاهر الرواية ان الاجابة سققت بالعدر فيكون قيام حق الوالي اجابة من ادب
 في بعض الاجابة والرهن يمكن قضاء الدين فاسترداد الرهن متى شاء
 فلم يتحقق غرض من دفعه بهذين الطرفين فلا يجعل ذلك اختيارا كذا في الشرح وقد شكك
 بان المصنف رحمه الله تعالى سوى بين الرهن والاجارة ههنا في انه لا يصير
 بهما مختارا للفداء وجعل الرهن مثل البيع في لزوم القيمة في البيع كذا في
 وفرن بينه وبين الاجابة حيث قال ومن اشترى عبدا بغير او خنزير
 بعينه واعتقه او باعه وسلمه فهو حابز والكتابة والرهن نظير البيع لانها بازمان
 الا انه يبيع حق الاستعداد بوجوب الكتاب ونقص الرهن لزوال المانع وهذا
 بخلاف الاجابة لانها يفسخ باعذار ورفع الفداء عذرا الى هنا لعله فلا يرد
 الوقف بين حكم الفداء ولزوم القيمة ووجه الوقف والله اعلم ان الاجابة في البيع
 الفاسد الى تقدير القيمة لا الى الجائز لانه يجب بنفس القبض الا ان
 يجب بنفس القبض العقد بتقدير الرد وهذا الى اجاب الفداء لانه لا
 يجب الا بالاختيار صريحا او دلالة والاجارة مع قيام العذر ليست
 بلازمة اصلا فلم يعتبر في اجاب المال ولا في تقريره اما الرهن فلا زام
 من حيث عدم تمكنه من نفسه غير لازم من حيث تمكنه من تخليصه براء
 الدين فاعبر لازما في حق التقدير دون الاجاب علما بالا اعتبارين ولم يعكس
 لانه لو اعتبر لازما في حق الاجاب وجب اعتبار لازما في حق التقدير
 لانه دون فكم يحقق العمل بالشبهين قوله يمكنه الامتناع عنه فان قلت لو
 قال لا طلقه فكيف ثم حلف ان لا يطلق فطاعت نفسه بحكم التفويض حيث

انما تطبيق المراء بحكم التفويض فاللا يمكنه الاستناع عنه لا تنفع النول والرجوع عنه اوجب
 بالنع فان في وسع الزوج الاستناع من تطبيقه بان يغيرها عن الحل حيث لم يتم مع طلق
 نفسا بتفويضه صار كأنه طلقا بعد الحلف بخلاف التعليق اذا الاستناع عنه
 ليس في وسع الخالف فتقدرت بما وراده الى ايشير في الكافي في كتاب الايمان
 وفيه بحث اما او لا فلما ذكر في الكافي متوفقات كتاب الاقرار من قوله
 بمهولة النسب اقرت بالحق لا نسيان ولكم زوج واولاد من الزوج
 وكذب زوجها مع في حقها دون حقه فلو اقرت قبل شهرين فبما دة وان
 اقرت بعد شهرين فاربعة والاصل ان متى امكنه التدارك ما خاف
 فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى نقصه وان
 لم يمكنه التدارك لا يقع الاقرار اقرت بعد شهر امكن للزوج التدارك
 في سنة بعد فلم يصير مبطلة لجه واد اقرت بعد شهرين لا يمكنه التدارك ولو فكر
 لا طلقه نفسك شئني او قال لا حقه طلقا ان شئت او قال اذا جاء راس السنة
 الشهر فانت طالق شئني فاقرب ورفعا له الرجعة لان التدارك ليس في
 يد بخلاف الوكيل بتطبيقه لا يمكن التدارك بالنول هذا كلامه فقد فرق بين التوكيل
 بالتطبيق وبين تفويض التطبيقين المراء الى الاجنه ونقص بان التدارك
 في التوكيل يمكن بالنول دون التفويض فلو كانت العدة على ابطال التفويض
 بالاقامة معتبرة لكان الحكم في سئل الاقرار اخذ في التفويض والتوكيل ثم فرق
 بينهما على انها غير معتبرة واما ما نيا فلانه لا يباح فيها اذا قال لها طلق نفسك شئني
 متى شئت ثم اقرت بالحق لا نسيان ثم رفعا حيث يمكن الرجعة ايضا لان
 تطبيقه نفسا بحكم الطلاق كتطبيق الزوج اليها متى شئت فيما اذا فوض الطلاق اليها
 وقال لها شئني متى شئت ثم حلف ان لا يطلق فطلقا نفسا حيث ايضا مع انه لا يمكنه
 التدارك عن المجلس لعدم نفيه مثل هذا التفويض بالمجلس قوله والخبر انه
 ميمله ولو قال هذا الظاهر معارض بظاهره وهو ان دينة وعقله ليعارضه قبل
 غيره والظاهر انه لا ينفك قوله لان الصلح كان على المالك هذا اذا كان يبيع على ما اختار
 بعض المقتني من ان الوجوب الاصل في فناء العبد هو الفداء بالارش فلا يكاد
 يبيع على ما اختار المقتني ان الوجوب الاصل هو الدفع لظهور ان الواجب
 لما كان هو الدفع استحال ان يكون دفعه على المالك الغير الواجب لاستحالة
 ان يكون الواجب الاصل بدل الصلح فضلا ان يكون بدلا عما ليس بواجب
 وجوابه سياتي ان شاء الله تعالى قوله فكان الصلح واقفا بغير بدل اذا بدل

من مصلح المالك في الصلح عنه ولو بوجبه فيقبل الصلح له الباطل او الشبهة
 وهذا كل بناء على الزوج من ان تزوج امرأة فلا يحل له فاحكمه الله ومعه ثبات
 فوطر الاك عليه الحد بذلك او لم يعلم فقد جعل كتابا من مورثا فقد جعل
 مورثا للشبه في الحد مع انه باطل وجوابه ان المراد بالباطل ما لا يمكن ان يثبت
 دلالة شبهة الثبوت ايضا وكما في لازم شبهة الثبوت من حيث ان يعرف
 مصارف علة من وجه لان محل الثبوت ما يكون قابلا للمفوض اليه والافق من غات
 ادم قابله للتوالد وهو المقصود بالصلح فكان ينبغي ان يفقد في جميع الاحكام
 الا انه ثقافه عن افاق حقيقة لكل فنورث الشبهة بخلاف الصلح بلا بدل فالبطل
 من كل وجه لا سيما ان يكون الصلح بلا بدل وما كان باطلا من كل وجه ان غيره
 ثابت لا حقيقة ولا شبهة فهو معدوم والمعدوم لا يورث الشبهة قوله
 كما اذا وطئ المطلقة الثلث في عدمها مع العلم بحتمها ان اراد ان وطئ في العدة
 وطئ باطل يورث الشبهة فلا يحل ان نفس الوطئ المحرم لا يصلح لاثبات الشبهة
 مع تنقاعه من ابرائها ما غسار البطلان بل الصلح كذلك انما هو غير الوطئ كصوره
 الكناح وان اراد ان عدتها لا يورث الشبهة في ذلك لعلنا فلا يحل ان العدة
 باطله بل هي صحيحة شرعا والمطلوب بالتشبه هو الثبوت البطل وباطله ان ما ينقو
 اثنا ان يكون مورثا للشبهة ليس الا العدة من حيث انما انار الكناح وانه
 على تقدير وجوده مع الحد فانته بورت شبهة النع ولكن لا يست باطله حتى
 يكونا تشبها كون الباطل لا يورث الشبهة وما هو البطل وهو الوطئ فهو لا يصلح لاثبات
 الشبهة لان الشبهة دية المل بناء على شبهة الحل في الوطئ واستحال
 ان يورث الشبهة في نفيه الا ان حال اراد بالبطل ما هو المعدوم
 من كل وجه اي وكان الصلح معدوما والمعدوم لا يورث الشبهة كما اذا وطئ
 معتدة الثلث فان ما هو الموجب للحل لما كان معدوما فبانه لم يورث شبهة
 في ذلك المل وذلك ان العدة وان كان انار الكناح فني ليست بموجبية
 للحل اصلا يورث الشبهة بخلاف الكناح فانه يوجب الحل في المل فيورث
 صورة شبهة فالتشبيه في عدم ما يورث الشبهة قوله ووجهه ان
 العفو وان فوج ظاهرا الخ وقد ثبت كل بان المرأة اذا قطعت يد رجل عمدا
 فترجعا على العبد ثم مات من ذلك حبس الدية عليها ويسقط القصاص لا
 لان القروج على العبد بعض العفو عن القصاص في الطرف وهو يورث
 شبهة التفوية عن القصاص في النفس يسقط الى هذا اسبقته

لفظ لا بد
 كذا

في الكتاب فقد اعتبر النوع مطلقا الجانية والصلح مؤالها مع ان الكتاب
 والصلح عن دم العبد من اذ واحد كما عرفت في كتاب الصلح فلا بد من وجه الفرق
 قوله اذا جنى العبد للماء دون في جناية موضوع المسئلة كما اذا كان قيمة اقل
 من العيني ومن الارث قوله بان يدفع الى الجانية ثم يباع الزمان وانما يدري
 الدفع لا لانه ينفق الحق لان حق الزمان في البيع يبيع وان زال العبد عن ملك
 المولى بالدفع وفي الهبة يبيع ابطال حق الاولاد لان المبيع يزول عن ملكه فكان ان الرد
 يبيع فما يبطل الجانية وان حصل البيع بغير رضا اولياء الجانية لانه لا يبطل في
 تضمين المولى لان العبد زال عن ملكه بغير رضاه فلو لم يكن على المولى شيء ولا يبطل
 الى اتساع لان الجانية ما وجد في ملكه كذا في الشايعان وذكر في الاصلح ولو رفع
 المولى الى اولياء الجانية لم يضمن لاصحاب الديون شيئا لان هذا حكم موقوف عليه
 الا ان يرى ان العاقبة يبيع على ذلك فلو فعل على ما هو مخير لم يضمن شيئا ولو دفع
 الى اصحاب الديون بتدبيرهم لزم الارش ان كان عالما والعقبة ان لم يكن لان ما فعله
 غير موقوف عليه بل التسقف عليه الدفع الى اولياء الجانية ثم يباع من الدين على ملكه فكان دفع
 بالدين نوعا للدفع الى اولياء الجانية فيضمن فلان العاقبة باعه في الدين ببينة قامت
 عنده ثم اخذ اصحاب الجانية ولا فضل الثمن سقط حق ولي الجانية لان العاقبة
 لا يلزمه عهده فيما يضمن ولو دفع البيع ودفع الجانية لاصحاب البيع فلا يضمن بخلاف
 المولى اذا باع لانه يجوز ان يبيع عليه الضمان بفعله كذا في الشرح قوله ولو
 ولو دفع البيع ودفع الجانية احتجنا الى البيع منطوقه لجواز ان لا يحتاج الى البيع بعد
 الفسخ والدفع بل خيار ولي الجانية فداء العبد باقل من القيمة والدين قوله بخلاف
 الجانية لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يلازمها اثر الفعل الحقيقي
 وهو الدفع فقبل الدفع كانت رتبة الجانية خالية عن حق ولي الجانية فذلك لم يجب
 القول بالبراءة بهذا لفظ الكافي وهو كمال لما ذكر في الكافي في باب الخالف
 حيث قال اشترى امين اوامة فولدت فتقلت احدهما الاخرى في يد البائع
 اخذ بكل الثمن او يترك الجانية في عنتها فصارت فائمة مقام الشفيعين وهذا
 لان الجانية معتقة وان كانا مملوكتين لما لك واحد فقامت العائنة مقام المقتولة بخلاف
 موت احدهما وسراة المار والشعيرة فاكل المار الشعيرة حيث ياخذ بخصته
 من الثمن لان فعله حيا به هذا لفظه وهو يخرج بان الجانية تعلق بعنتها فوجب
 ان يسرى الى الولد وان لم يكن متعلقا بها كما خرج به هنا وجب ان تقوم العائنة
 مقام المقتولة لانها قبل الدفع خالية عن حق ولي الجانية فالصحيح هو ما ذكر في الخبر

ان الولد انما لا بد من جناية انما تمت ولدت لم ان له في الجانية بل في العيني مستوفى
 العيني ما يورث اما الملك اما الحق المستوفى في العيني ليس له في الجانية في الزمان
 ملكا لا ينفك من الجانية لا ينفك ملكا لولي الجانية ولا ينفك من الجانية لان استيفاء
 الحق في العيني انما ثبت اذا صار صاحب الرتبة ممنوعا من التفرقة في رتبة
 او منفقة ولم يبر الموطن ممنوعا عن التفرقة في رتبة بعباءة فله في منفقة الجانية
 واستخدا اما قضاء ركن القصة قدر الزكوة بعد ذلك ان احوال المالك ان عهده لم يسر
 الى المقتول من المال وجب فيه الزكوة والله اعلم قوله والسرقة في الاولاد
 الشرعية دون الاضافات المقتضية فان قلت كل ما يدسه ارسا هو سرقة المقتول
 الذي اخذ المولى بسبب جناية جن عليه حتى يدفع المولى ذلك الارش متى ما ولى
 الجانية فلما لم يسر الى ذمتها باعتبار ان اثر فعل حقيق كان اولى لان لا يسرى
 ليس بوجه منهما قلنا حق ولي الجانية فيما يجمع اثارها جازا والارش حوض من الما والوجوب
 فثبت حق في عوض في ذمتها ايضا الا يدري انما لو ملك واخذ المولى فمعه كان عليه دفع
 تلك القيمة الى ولي الجانية فكذلك اذا اخذ عوض من ذمتها اما الولد فليس يعوض
 منها ولا من غيرها فلا يثبت حق ولي الجانية كذا في الشرح نظرا عن البسوط وهو كمال
 لما ذكر في الكافي في تنويع الوصايا حيث قال وان اوصى بهيمة امه له او
 او صدقها عليه او بغيرها ويصدق ثمنها على العتقاء شرا الى بلها المرفوع بالجانية عليها
 وارثها وولدها كولد الامم بخلاف ولد الزكوة فانه اذا كان النصف امه في المولى
 ثم ولدت وكذا لا يسرى حق الزكوة الى الولد ولو اوصى بان تكاثر امه بعد
 موته او بعق او بتابع ينفقها فمن الوصايا لا يسرى الى ولده وارثها والعبد
 المرفوع بالجانية عليها والاصل ان كل حق ثبت في المحل في عينة وماليتها يسرى
 الى ولد ارسا طرفه والعبد المرفوع بالجانية عليه وان ثبت في عينة لان ماليتها
 لا يسرى الى ما ذكرنا في الفصل الاول نزل الحق في ماليتها لا يسرى الى ما ثبت
 في غيرها اذا قلنا هذا كلامه ووجه الاشكال ان حق ولي الجانية ان كان في حق المحل
 وماليتها وجب ان يسرى الى الولد والارش جميعا في مسئلة الوصية والاوجب
 ان لا يسرى الى الارش ايضا فبراية الى الارش دون الولد مشكل
 بناء على الاصل المذكور في الكافي قوله ولا يسرى الى من العتقة والدية قوله والدية
 العبد اي من كل الدية الا من قبله لان العبد ما خفي بما ينقص من الدية اذا ثبت
 الاغناق وقدر العبد ليس بما فقه كل الدية لا قبل الاغناق على المولى عندنا على العاقلة
 وليس من موقوف الجانية بحسب علي بن ابي حمزة لم يمل عنه العاقلة ان كان ذرا والمولى كان عهده لان المولى

عاقلة كما يتكلم على الحق فكذلك المولى قوله هذا الوجوب لا يسقط عن العبد الا اذا
فلا يتصور ابرار عند قوله والمولى يعجز به الملك وبعد الاعتاق لو اخذ المولى اذ لم يكن له عصبية
غيره فاما يؤخذ من حيث انه عصبية لانه حيث انه سيق قوله ما استند الى حالة منافاة
للضمان لانه يعنى يد كما لو قطعوا وهي مدبونة وتقال الكلام في الضمان لحق المقتطوع يده و
والمأخوذ منها المال والرق وان كان لانا في ضمان العبد والمال لحق غيره وهم المولى فهو
بنا فيه لولا وانما تدعى بدعوى الاخذ في حالة التي يدعى ضمان لحق نفسه والمولى اكر ذلك
بإضافة الاخذ الى حالة منافاة لوجوب الضمان لغيره وجب ان يعبر قوله وايضا الرق
ثاني الضمان بنفسه وانما يجب الضمان في المدبونة يعارض الرق ولا عبرة للعوارض
في قواعد الشرع الا يرى انه لو مر من على قطع يده او اخذ ما لها وهي امة تقبل شئ
ولو كان لا احتمال ان يكون مدبونة معتقة في وجوب الضمان لم يكن هذه البينة واقعة للضمان
عند قوله لان ولطه المولى امة المدبونة لا يوجب العقوبة تعال بل يجب العقوبة لو لم
امته بان كانت مكاتبه قوله واذا امر العبد المحجور عليه نصيبا ان يبيع او لان وجوب
الدية على عاقلة العبد انما يستقيم ان لو كان العبد المأمور او اذ لو كان عبدا كان مولاه
فمن ابرأه الدفع والغذاء كذا في الشرع قلت لو كان المجرور ببيع العبد المملوك في العبد
المجور فانما ان المأمور اذ كان نصيبا او الفجواب لا يختلف يكون الامر عند المجور او اذا
فيه اذ الرواية منصوصة في الجامع الصغير للامام الترمذي والامام المحمدي رحمهما
اذا كان المأمور مبيعا حرا والامر عبدا ماذون او مجورا فقتل العبد المأمور فقتل
رجل من عاقلة العبد الدية موجبة الى ثلاث سنين ولا رجوع لهم على العبد وان كان
ما ذونا في التجارة لان هذا الضمان ليس بضماني لان المولى لا يعصب وانما هذا ضمان
ضمان العبد وضمان العبد لا يلزم بعد الاعتاق الا يرى انه لو باشر الجناية ثم اعتقه مولاه
لا يطالب به بوجبه ذلك الجناية كذا هو ما قبل اوله لانه لما لم يواخذ العبد الاعتاق بموجب
جناية باشره في الرق وجب ان لا يؤخذ بموجب ضمانه اذ لو اخذ الاعتاق بالطريق
الاول وهو ان امره بالقتل كالاقرار بالجناية ولو اخذ بما لم يلزمه شئ لا في الحال
ولا بعد الاعتاق سواء كان مجورا او ما ذونا لان الاذن لم يقتض عاقلة التجارة و
والاقرار بالجناية ليس من نواحي التجارة فكان الماذون والحر فيه سواء
وايضا لو كان المراد العبد المولى لا يستقيم قوله ويرجعون به على العبد الامر
بعد الاعتاق لما عرفت ان العبد ما ذونا كان او مجورا لا يواخذ بموجب الجناية
بعد الاعتاق وانما يستقيم ان لو اراد بالعبد المملوك لان الامر اذ كان
عبدا مجورا او المأمور مبيعا مملوكا يؤخذ العبد الامر بعد الاعتاق وان كان لا يؤخذ به

في المال نفسه يسل ما تقدم ان يكون لمراد العبد المولى العبد فعلى قوله العبد المولى من
من حيث ان العبد لو كان عبدا فالواجب على المولى هو الدفع او الغذاء الا ان يراى باعاقلة
في قوله فعلى عاقلة العبد هو المولى لما ان المولى عاقلة لا يستقيم وبإدانة الضمان مع عموم الجواز
او هو قول على قول من جعل الواجب الاثني في ضمان العبد هو الذي على عاقلة دون الغذاء
ثم اعلم انه لو كان الامر والكبير والمأمور صغيرا فالدية على عاقلة العبد ثم رجع على عاقلة
على عاقلة الامر لانه استعماله في حاشية ولحقه ضمان فيضمنه فان قيل هذا الضمان لمراد القول
وهو الامر فلا يتحمل العاقلة كما لو اقترب بقتل او شرب على رجل بقتل فقتل بقتل الية
ثم رجع فالضمان في مال دون العاقلة قلنا بل الضمان بالقول ولكن قول لا يتحمل
الكذب وهو كالتفعل المعايير كما فيضمن العاقلة كرجل اشهد في حاشية ما لا يبل فليدبر
حيث سقط فقتل رجلا كان الضمان على العاقلة وان كان الجناية لزمته بالقول وهو استشهاده
ولا يتحمل الكذب بخلاف الاقرار والشهادة لانه يتحمل الصدق والكذب كذا
في الشرع ومنه نظر لان القول الذي لا يتحمل الكذب لو كان في حكم العقل المعايير
فكان يستقيم ان يؤخذ المجور والعبد بضماني في الحال كما يؤخذ ان ضمان ان اقرار والمثلية
بخلافه فان العبد المحجور والعبد اذا امر بقتل رجل فقتل المأمور فالضمان على عاقلة المأمور
ولا رجوع لعاقلة على عاقلة العبد ولا على العبد المحجور في الحال قوله ويرجعون على العبد
الامر بعد الاعتاق ان عدم الاعتبار لحق المولى وقد زال فلو امارعوس الرجوع على العبد
الامر بعد الاعتاق فشكل اما ان اراد بالعبد المأمور بقتل رجل المحكم ذهاب اليد الشاذع
وعليه بدل لما هو قوله فعلى عاقلة العبد الدية وقوله ولا رجوع لعاقلة العبد علم العبد
الامر فلما مر من رواية الجامع انه لا رجوع لعاقلة العبد على العبد الامر ما ذونا كان او مجورا
بدعته ايضا وكذا ان اراد بالعبد المملوك بالقتل الذي ذكرنا في قوله فعلى عاقلة العبد
الدية بان يراد بعاقلة العبد مولاه بالدية الضمان الملاحق به لان مولاه العبد المأمور
بالقتل يرجع على العبد الامر بعد عقبة فاما ان يرجع بالضمان الذي لحقه في ضمانه مملوك
من حيث انه لما امره بالقتل فقد تسبب لقتله فيكون قرار الضمان عليه فلو اوجه عليه
لان ضمان الجناية بالمباشرة كان او بالتسبب على مولاه لا عليه لانه من مولاه
بالدفع او بالغذاء او ما يجب على المولى من موجب الجناية فالعبد يدعى عنه بالقتل
فاما ان يرجع عليه لضمان العبد المأمور بالقتل من حيث انه لما امره فقد استعمله
واستمال العبد المملوك غصب وكذا غصبه ثم سلب سبب كان في يرجع
فيرجع عليه بضماني ولا وجه اليه ايضا لان الامر بالقتل لو جعل غصبا للعبد المملوك و
وجب ان يواخذ به في الحال لان ضمان الغصب لا يتأخر الى زمان الاعتاق واما التقليل

مقدرة لان عدم الاعتبار للموالة فشكل ايضا لان الامر ما يقتل ليس اقرا بالحيابة في الما بونديه
في دار بسبب الما بونديه كالموالة ما قلته فيتمثل عنه وايضا مقدار التقليل يقتضيه ان
يكون بعد الاغناق فيما اذا امر مسبقا قرا يقتل رجل فقلبه وان لا يوافق به بعد الاغناق
ايضا قوله صفاء ان يكون الامر عبدا او الما مور عبدا محجورا عليهم قال الشارح روي
وعنه ما قال هذا الحكم لا يحتاج الى كون كل منهما محجورا عليهم لانه اذا امر المحجور عليه الما دون
منه فالحكم فيه كمنكر قد ثبت جاز ان يكون تقييد العبد الما مور بالمحجور عليه للاضطرار على الكفاية
فكون الما مور بالمحجور عليه غير المكاتب او عبدا بغير تقييدنا بالتقييد على عموم الجواز اذا امر
عبدا مكاتبنا فالغناق في عتق المكاتب ولا عزم على الامر لانه بمنزلة الما مور فلا يصح تقييدنا
بالتقييد قوله لان صحتهم في الرقبة او في عشرين الفا طاهرة يقتضيه ان يكون قويم
في احد الشئين وليس كذلك بل صحتهم في الرقبة والموالة ان يعزى على ما هو
تتم الما مور قويم او قويم في عشرين ولهم ان يدفع كما هو مخار وفي الاسلام
اما ان يكون الواجب احد الشئين من الدرع او الفداء فليس بمذهب واحد ولا
لغير الفداء يموت العبد كذلك فالصحيح ان صحتهم في الرقبة كما هو الصحيح عندي
او في عشرين درهما كما هو الصحيح عند الامام الترمذي و الامام البرزقوني روي
تسا حوله وعنهم يسلم بطريق القول والمضاربة اثلاثا لان الحق متعلق بالرقبة
اعلم ان لما روي في ذكر مسائل متفرقة في قسمه الحق على المستحقين بعضنا
موازية بالابحار وبعضها نزاجية بالانفاق وبعضها عولية عند 22 روي
نزاجية عنهما وبعضها على العكس ففكر ان الحق الموجب للقسم على طريق
المنازعة عند 22 روي شيان احدهما ان القسمة متى وجبت
ابتداء في المنيان بحق ثبت لكل واحد على وجه التمييز يكون بطريق النزاع
كما اذا تنازعا في خاتم احدهما يدعى جميعه والاخر يدعى حصه فاطلقة
للاول والفصل بينهما نصفان وحيث ان يكون قوا احدهما في كل العين وحق الاخر
في بعض الشايع فان القسمة بطريق النزاع والموجب للقسمه بالنزاع
عندهما ايضا معنيان احدهما بثبوت الحق على وجه التقاضي كما في مسئلة الخاتم
والثاني بثبوت الحق في وقتين مختلفين سواء كانا شايعين والاخر معنيان
والحق الموجب للقول عند شيان احدهما بثبوت الحق في الزمان والآخر معنيان
من غرائه كما في الديون المستحقة في الشركة وحيث بثبوتها في العين ابتداء كغير
على سبيل الشروع في الموارث وعند ما سيجد واحد وهو ان الحق متى شتا على الشروع
في وقت واحد كان القسمة بطريق القول سواء كانا المشع في الحقوق كلها او بعضها اذا تفرق

اذا تفرق ما يكون من غير لسان الحق متعلق برقبته هو ان الحق في الرقبة متعلق بقتل
الديون المحقة في الشركة وليس صفاء ان الحق يتنافى بركة العبد ابتداء اولها كذا ذكره في
طريق المنازعة عند صفاء ايضا لما روي ان الحق متى شتا العين وحيث شتا والافاق
او كلاهما مقيدين فالقسمة نزاجية عند صفاء هذا التعليل والدلالة على معنى هذا التعليل في
اشارة الامام فاضل فانما هو المحجور فيهما من جميع الممتلكات حيث قال في الامام ان العمل بينهما ليس
عتق العبد بل في الارش الذي هو بدل التلف والقسمة ونفس العين يكون طريق القول وهذا
لان في كل واحد في عشرة الاف وفي ترك العا في منه منفرد كما واحد في خمسة كمل عليه
ثلاثة الاف وراهم نصف رجل التلف وان كان لا فومات المديون وترك العا كانت الرقبة فانه
التقليل بدل على الما موجب الاشارة في العبد هو الفداء دون الدرع على خلاف ما افاده لغيره في
الجميع عند صفاء لان القسمة متى تفرقت ونصيب الاخر وهو النصف فيتم ان يكون كل واحد في كل واحد
ففيطلب كل هذا النصف لا ويتم ان يكون كل واحد في ملك نصف فيطلب اصلا وكما ان يكون نصفه في كل
نصفه ونصفه في نصفه في فيطلب حد النصف بالاجور والبيع فيما احتمل هذا واحتمل ذلك لان
ما لا يشك لان المال لا يجب بالكل كذا في الشرح وفي كل هذا ما ذكرنا في كتاب العتاق في مسئلة
وحيث ان ثلثة اعمد حيث قال ان المال في اعتبار الاحوال في حالة المشقة ما روي عنه عدم بحثنا في
حقه للقول فاعلم ناس منهم بالبحر فيقتلهم بعض اصحاب النجعة فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلهم فقتلهم
العتق باعتبار الاحوال وذكر ان البحر من يملك ان يكون له مكان اسلاما فكانت عليه السلام
الدية وكما ان يكون له كغيره كان معهما للقسمة على ما علمه ابيهم في البحر فقتلهم فقتلهم
عن شراهم فاعتبار من المال لا يجب الدية فلما وجبت من وجه ولم يجب من وجه وجب النصف
واسقط النصف وعلمنا سائل اني انما روي انه ال من النصف ووجه الحكم الظاهر فعلم ان اثبات
المال باعتبار الاحوال ليس من اثناء بالكل بل فيه اعمال الجزئية فليقتلهم هذا الاحوال ايضا كما اشر
الحص في باب ما يحدث الرجل في الطريق عند قوله اذا خرج سبع وانا في مسئلة الميزب
التي روي ما اذا سقط الميزب فقتل رجلا ولا يدري ان طرف احدهم الاخر او الخارج
فانه يجب هناك نصف الدية اعتبارا بالاحوال فيجب هنا ايضا اعتبار الاحوال اذ لا فرق
بين المستلتي وايضا ذكر في الكا في ام ولد فقتل سيدا وبه حلا في كل واحد وان فقتل احده
السيد والاجنبة ثم عنى احد في الاخر انما ثبت لشرك العا في اولها في اربعة من اثني عشر وروي
الكا ما ينافي في منه ثم سلم لانه ثلثة اذا عين احد وكي احدهما فقتل نصفه في كل واحد
اذا عين احد في الاخر ايضا فقتل نصف شركه وحقه في نصف القية شايها فقتل نصفه في النصف
الخارج من القية ونصفه في النصف المشغول منها فيكون بينهما على قدر حصتهما فلذا كان كل واحد
الساعة في ثلاثة ارباع قيمتهما هذا كلامه وانه اشارة الى ان ما ثبت في كل شايها يتوزع على

ذی جانبہ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

تغزیت

ولا للمنفعة الباقية بينهم بما يقرب فيه الاخر عشرة آلاف لانه ما وصل اليه
من حقه ويغرب فيه الاول والثاني في باقي في حقه قدر الدية **وله** لان المولى جازم برفع
حق والى ان يني طوعا وولى الاول منها بعض حقه على فيخير مشكل لان حق ولى الثانية في ذمة
المولى لان في عيس وحقه الى ولى الاول حتى يكون المولى جازما في وقعه والحق بعض حقه
على ولى الثانية بل هو خالص من المولى وحقه الى ولى الاول بل ان القيمة كلها متعة لم يات
تبيين انه مشترك فلهذا في حق حقه فيضمن الزائد على قدر حقه للمولى برفع ويظهر انه كان خائفا
في حق المولى لانه في حق الثانية على جبر على اداء حقه اليه الا يرى ان المهر من اصدق رجل انه وكبر
الدين بالعتيق وحق الدين اليهم فادراهم والكروكالة بعتيق المهرين والابكر له ان يبيع المهرين
ويبيع العتق من حيث ان المهرين عالم بالتسليم وبيع الكروكالة بالعتيق فكذلك يجب ان يكون للمهر
مسئلة ما بلان يخلق بين حق ولى الثانية فحق ولى الثانية في ذمة المولى بحيث لا يبيع
لا باقتضى واما المهر فحق المولى الا فله يخلق به حقه حتى ان يكون المولى مطلقا فحق ولى الثانية
في ذمة المهر بعباية لم يجر اقرار ولم يلزمه شئ عتق او لم يفتق هذا ان العبد لا يقر
بالعباية اقرها في حال الرق وقد دراهم ولكن ما ذكر المهر من قوله يرجعون به على العبد الا بعد الاعاق
لان عدم الاعاق لم يخلق المهر وقد زال بعبان العبد موجود لو قام بعد الاعاق بايديته من موجب
بكم الاقرار وان يقر بين يرف بالاعاق **س** غضب العبد والمهر والعبية في ذمة **وله**
واجز ان الغيب فاطم السراية لانه سبب ملك كالبيع وبذلك يخالف ما ذكره المصنف انه استنبط
ما جردت السارق في السرقة ومن سرق ثوبا فشق في الزاد يفتقن فخرجه فهو سارق وعشرة دنانير
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يقطع لان فيه سبب الملك وهو لارق العاقس فانه يوجب القيمة وملك
المهر من مصادره مشري واسم سبيها في رباها وان اخذ وضع سبب للمهر لان الملك
والمهر يثبت فزوت اذ اقر العتق للمهر بعبان العبد لان في ملك واحد ومثل ما يري في السيرة كفتن
الاخذ وكما اذا سرق البع مبيعا بوجه خلاف ما ذكر لان البيع موضوع لما فاداة الملك الى سبب اعطه
وهذا ان رة ان الغيب ليس سبب للمهر وان ليس يبيع وهو قبل ان الغيب اذ لم يكن
سببا للمهر فلو اخفى ان الملك هذا ان العتق فيقول الملك يتبدل لم يقطع السراية فلو ان
الملك يثبت مستورا وقت ولكن الملك انما يثبت بعبان العبد بغيره فلو ان الملك يقطع
السراية في لا يقطع في ملك الغيب من المشتري منه حتى لا يقطع بيع الغيب عند اداءه بالعقار وان
كان طرف الملك يبيع يقطع المهر وقد كان يقطع في فداى عتق عتق وقال الامام قاضي خان
في ما جردت تحليل خائف من سبب فلو ان الغيب يقطع السراية بالم ملك ابدل على الغيب بعبان العبد
لان السراية فانه يقطع بعبان العبد وان يبدل للمهر على الغيب فلو ان الغيب فلو ان الغيب فلو ان الغيب
لان السراية فان لم يقطع فاعطى بوجه على مال متقدم فانقر سبب للمهر فلو ان الغيب فلو ان الغيب فلو ان الغيب

بعد الاعاق

من صلب ولم يرفع لان الشئ انما يرفع بما هو فوقه لومسك وبه الغالب ثابت على المهر من متقدم
فكل وري المهر باعتبار السراية بثلث عتق العتق والى ان يثبت حق ولى الثانية فحق ولى الثانية
باعتبار السراية في حق المولى فيخير مشكل لان حق ولى الثانية في ذمة
قلت ما استر وولى الثانية غيبا ما ياتان عتق العتق بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
الاخذ من ان صلب ما ياتان عتق العتق بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
ان صلب بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
كي في سائر الامارات والودائع فيكون ملكه ثم ما اودا فله حقه في ذمة
عبد الجور عليه التقيد بالحق عليه حق الغيب والغيب بعبان العبد بعبان العبد
كل من يما اذ ونا في الجارة ويكون الغيب بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
الى ولى الثانية لان لانه لا ياتي له الا في النصف بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
وهو ان ينكل ما ذكره المصنف رحمه الله في المسئلة الاولى من قوله ويكون الى القيمة بين ولى الثانية
غيبا لا استواءها في المهر وذلك ان الاستواء في المهر بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
بكل القيمة اذ الاستواء في سبب الاستواء بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
الا في النصف واجبا ذكره في فصل ما ياتي في ذلك ان الثانية في ذمة المولى من حيث ان
ولقد رنة بوجوب الاستواء بينهما في استحقاق كل القيمة وايضا لو كان حق ولى الاولى في كل القيمة في حق
الثانية في نصفها كان ينبغي القيمة بينهما الثلثا وليس كذلك بل يخاف ان يقطع على قدر حقه
الدية وقد عرف حقه ومن غيب مصادره اقيد بالعبية لانه لو غيب كبير اخرافا صاحب سبي
من هذه العوارض يظهر ان قيمة الغيب حتى اصاب ولم يكن المهر عنها فيضمن لان الغيب بعبان العبد
عمر عن حقه افسه باصنع فيه وان لم ينفذ من حقه لا يضمن لان ابايغ العتق اذ لم ينفذ حقه
مع امكانه كان العتق مضافا الى تقصيره لانه الغيب فلا يضمن كالا سبي اذ اعلم بالبر وفسيخ
وقع فيه لم يضمن لان جلاوت الصغير فانه عاجز عن حفظ نفسه عن سبب السلف كالا على البر دا
م يعلم كذا في الشرح انه لا يرى له لو كان مضافا صغيرا لا يضمن مع ان حرا برافا كان الصغير حرا
بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد بعبان العبد
وهذا الخلاف شبا لانه فكله الى ارض قلت نعم ولكن اعترض عليه فكله في ربه وهو السبب وخلق
فكله على كل حال فلو ان السبب كما لو فتح باب ففرض فكله الى الطير لانه لا يضمن وكذا لو فتح حجر لينة
فخرجت ولست لا يضمن عليه فلو ان السبب كما لو فتح باب ففرض فكله الى الطير لانه لا يضمن وكذا لو فتح حجر لينة
لا يلا ولاية لاحد عليه واما هو في يرقه الا يرى انه لا تزوجه احد ولا الصغير تزوجه في الصغير فلم يرقه
ازالة حفظ الغير كنه بكل بان ازالة حفظ الغير ان لم يوجد في نقل للمالك الصغير فلا شك ان ملكه
ومن سببه او الى مكان الصواعق سبب في الاكلاف مع وجه القوي وذلك كنه كنه في وجوب

الضمان لا حاجة الى ذلك الى اللفظ الغير وضمان المعاني بحسب ما يتسبب كاجيب باعتبار
وهذا يدل على ان غير العاقل ضمن بالانفاق قلت جاز ان يكون التقيد والوضع المذكور
باعتبار ان الاختلاف انما هو في العاقل فاما غير العاقل فلا اختلاف فيه بل هو غير صانع بالاعتبار
في الحكم هو عبارة للجامع الصغير لعدد الامام وانما ما في حان من الحكم لهم في هذا لا يقال كيف يجعل
الفسد بقوله قد عقد والوضع المذكور وليلا على ان غير العاقل يضمن بالانفاق في نفسه ولا في جنسه وقد يها
لله آخرة ما حصل بهذا الكلام فلو ان الاربع عند البعض تسلط على الاكثر فلا يضمن لو ائلفه واغرض
لو استحق الرومية بعد ما استمر ملكها البعض ومنه استحق لم يرجع البعض بالضممان على منفق ولو كان يتم
التم تسلط على الاكثر لا يرجع لما قال ائلف هذا المال فائلفه ما يرجع على الضمان على الاكثر ويجب
عنه وفي الثاني ان بانه انما لا يرجع لانه تسلط على الاكثر كالحكم والتسلط عليه حكما لا يجعل كالتسلط
حكما الا يرى ان انما لا يرى عبد يتجر فكذلك يصير العبد اذونا ولو ظهر ان العبد كان حرا واستحق
لم يرجع الفداء على مولاه وروى ان هذا عقبي اذ انت له حجارة فباعه يومه من نظارته كان حرا وعبد الغير
رجع الفداء على مولاه لان الاذن بالعبادة مخرج به هنا وسكونت عنه ما اوجب الا اذن ثم لفظه ومنه
نظر ان رجوع الفداء على العبد ليس باعتبار اذنه في الحان ليرجعوا عليه عند ثبوت الاذن ولانه بل لولا
فما يضمن اليه باعتبار غرضه بالامام بقوله هذا عبد وغير خاف عليه ان هذا التقيد لا يثبت فله عند
ثبوت الاذن بالاسكون اما الرجوع على المصلح فباعتبار التسلط في وجده تسلط متى ان رجع عليه
سواء كان تسلطه مطلقا او دلالة فالمستثنان لا يفتان على ان الدلالة على عمل الفرض في حق الرجوع
الذي يرى ان من جازي الى العاقل وهو سيرة العاقل لا يعلمه فوطا ليربط اننا فعلنا حالة العاقل الذي
يرجعون به على عاقلة الرابعة لانه لما يبط والعقل ليس فقط امره بقوله لانه اما اذا ربط والاطم قلم فاد
فمن العاقل به رجوع لانه فاد يبرأ لانه لا مرجا ولا دلالة فكذلك في الكتاب فظهر ان الدلالة على عمل
مخرج في حق الرجوع وما انما يرجع ان من التسلط بالتحكيم منه بالثبات يده لانا من حاسبها
تكره ان يقول البعض ان كل هذا المال فلكم ثم جازي ومنه يرجع على المبيع فلهذا
اذا ثبت به عده لانه يباح له هذا ولا يكون مخلوا على النقص لانه اذا امره بالاكثر فقد سقط
بالكل عليه الا يرى انه لو كان عبدا صار عاصبا واذا عاصبا صار ماله السلامة عن عبده
عن عبده ما يشره باستقاله الا يرى انه لو قال عبدا ان كل هذا الطعام فلكم العبد لم يصير المبيع
بخلاف ما هو مستعمل بامره هذا لفظه وهذا ايضا صحيح مستند ربط الصغير بالقطار وهو سيرة لانهم جعلوا الربط
امر بالعتق والبيع حتى رجع العاقل عليه مع ان الربط ليس التسلط على العتق ورشاه فعمل بهذا التسلط
را دون تسلط البعض فكم - وان من بين لفظ هذا فلهذا من مثل هذا عتق لانه لا يتكره المبيع
من لا يات بل يردنا على قوله فكذلك اذ في بعض النسخ وفي بعض لا يتكره المبيع بل الاول
بان يردنا على قوله ومعناه وانه اعلم ان من يبيع كذا شيئا الا انه لا يتكره المبيع على اهل التحمل بل يرد

بقي من خمسين يمينا على الولي وعنده تكرر اليمين على اهل الخلعة اذ اتم كبري خمسين تحلوا ولا بد
على الاولوية عند نقصان عدد اهل الخلعة من خمسين وقوله من الاولوية او بين الاولوية نصف بين
اليمين المتكررة المشتركة بين الاولوية ثمانية مائة على اهل الخلعة واليمين الثانية من الاولوية
لانها تتوجه على اهل الخلعة بطلهم لانها تعظم فيخرج ان يضاف ثمنها به وقوله بان يضاف ثمنها
بقي الفصل في عزائه انفق تكرر اليمين عنده على اهل الخلعة ثمانية مائة وقوله وانما يرد
على الولي او انفق حاصلا يردا عليه وان يكون حال من يميني حال كونها معتبة
بردوا الى الولي فاذا حصل ان من يمينه كذب منها اذ اتم كبري هناك شبهة في الظاهر
للولي لانها تكرر اليمين عند نقصان عدد اهل الخلعة عليهم ولا يرد على الولي وانما في ثمنه
لا يكررا عليهم بل يرد على الاولوية ما ذكره ومن من يمينه كذب منها اذ اتم كبري وقال في ثمنه
الله اذ كان هناك لو ان اولى من خمسين يمينا وان كان الولي واحد كبري
اليمين عليه خمسين مرة فتحتاج الوقف بين تكرار اليمين على الولي وتكرارها على اهل الخلعة
جاء الاول عنده دون ذلك مع ان الاولوية اذا انكروا عن اليمين فيها اذ كان هناك لو ان
حلف المدعي عليه فان حلفوا برئوا فان ككروا فليعلم القاضي ان ثمنه في قول المدعي في قول المدعي
الخلعة اذا انكروا فيها اذ اتم كبري هناك لو ان حلف الولي ونقصان العدد في كبري المدعي
في اكرار اليمين عنده على الولي دون اهل الخلعة كما جاء في التامل وقلت في رده في البداية بيان
الولي وانما قال في البداية لانه يختلف الولي عنده اولا ثم اذا اكل استخلف المدعي عليه وهذا اهل
الخلعة هنا فالاستخلاف عنده جائز في الجانبين عزائه في بداية في جانب المدعي اذا كان الظاهر
شا هداية ولان اليمين حجة للدين دون الاستحسان وقد يقال بل يجعل حجة للاستحسان في اذا
تنازع الزوجان فيما يصلح الشا فان القول لها مع اليمين مع كتاب في الاستحسان وكذا في
في نزع باب من في الطريق والمصراع الآخر في براءة المدعي في القول فان من في براءة مدعي
في كتاب في الاستحسان في ثمنه ثمنه لارادهم فيقال في ثمنه ثمنه حاصل بوجوب الدية في
اليمين بل من اصل حقه ولهذا يفيق بديل المدعي مستكمل لانه في المدعي لا يبطل باليمين حتى لو اقام
البينة على دعواه بعد اليمين فيقبل ويسمي با دعوته است الى ذلك انصف ثمنه في باب حار حسب
حيث قال ومن اشترى عبدا فبغضه وادعى عيابه كخبر على دفع الثمن لان في الاشعار فزره
بالبيع ويسمى في دفع كبري فزره لانه على حجة من كذابه في قوله لانه على حجة است رة الى ان المدعي اذا
برهن على با دعوته بعد الاستحسان في نفسه له وفي الجاه الصغير رجل قال لا بينة لي فحلف فحلفه في
بينة فيقبل في قول المدعي وح وقال محمد رحمه الله لا يبطل ولا يحلف في هذا رواية عن ابي يوسف رحمه الله
فدفعه في اليمين بدلا عن حقه في بيع القضاء بينة به استيناف والمقدرة بايدل ورة بالاصل
فمنه واة المدعيان في سيدل وان كان كذا في المصراع قوله وعن سري والخير والحقا مثل ك

مسك بقرن يقي وقد ذكرنا غير مرة ان قولنا يقي ومنه سبب ليس كذا ولا الحسنين واسم
 محب امامهما ما يمكن وذلك بقرار البين علم وحسنهم وفوق ذلك بقرار البين علم واحسنهم
 بغير انهم اولى الحال اليه مما يصح في العلم اولى القليل وذلك ان اهل الحلة انما يوقدون بالامان انهم
 فقد قدروا ولا يملك ايضا يوقدون بالبرية كذا فيهم الى العاصلة الا قرب فلا قرب فكذا اهل الحلة
 فلا لا ان يقال اني في غير معنى الله عنه من ولا سم امره ولا علم عبد لانها ليس من اهل النعمة والبين
 على انهم يشكوا باسبب يسكن باسبب في ان القليل في وجود في فدية تامرة ففقد في ضعف وجود
 ربحها الله الف في تكرار الايمان عليها لان الف في النعمة والتمتع القليل من اعادة محبة على كل حال
 في الكتب ووجه الاستسكان في وجوده ان ما ذكرنا من قوله ولا يصح ففقد ان المرأة لا تدخل مع الرجال
 في فدية اهل الحلة فلا ينافي في مسيا في من وجوب الفدية على امرأة مائة مائة او اربعة اربعة
 القليل فيها وانما القليل المذكور هنا بقوله لانها ليس من اهل التعرف كانه تقبل على قولنا في فدية
 فانه في الفدية في دارها او قربها واما وجه قولنا في ضعف وغيره في
 عنها وهو الفرق بين ما اذا وجد القليل في الحلة وما اذا وجد في دارها او قربها ان امرأة الصلح
 الرأى والتدبير في حساب دارها وقربها محب عبد القامة في يجب علم اهل الحلة ولا يراها
 ولا تدبير في حساب فلابد انك تهابها في القامة في دارها لان الله هو ان اقام الحق في نفسه
 صان فان قلت الظاهر لا يقي ما ذكرنا من قلت في الظاهر في باب القامة حكم القليل بانفس على خلاف
 الفياس لانها بعد وجود القليل من اهل الحلة وذلك بحكم الظاهر لا غير في لان القليل في ابراهيم
 فصار كوجوده في دارهم مشكل فان الركب والقامة اذا صار في داره فانه كركب في داره
 في يد الركب واما اهل خير فانما يستحق عليه السلام اقرهم على املاكهم هذا كما في ما في باب النكاح
 وقربها وكما في الفدية وقد ذكرناه بالاستقصاء في داره ويحل العاصلة في القامة ان كان
 احقر واوفيه نظر لان المستترين لا يدخلون في القامة مع ان لفظة وان يقي واحدا مع انهم من اهل
 طاعة لبيون حلال من الدار مع صاحب الدار فاذا وجب ادخال العاصلة الفدية والدية اذا كان
 حضورا فلا يجب ادخل المستري مع اهل خط في ذلك في ولا يلزم من القامة الفدية يلزم المستري فدية
 اهل اهل ايضا لان لا بد من الملك ولا يلزم ان اجنبية ربح بغير الدية استحقاق الدية كما ذكرنا
 انما لا يعتبر بملك لا بغير الدية ولم يثبت هنا بملك الا بالينة في الفدية وجب طرانا البيع
 في البيع ايات قبل التليم الى المشتري ليس بملك اذ الملك فيه للمستري وكذا ايد الباع اذا كان للبناء
 في بيع للمستري ويشتري اذا كان للبناء ببيع كل ذلك ليس بملك مع ان الدية في وجوب القامة في
 عند ربحه في وجوب ان يشتري في ملك البينة عنه ولا يفسد هذا عند من يذكر من ان
 لبيد الملك في داره او بغير ملك البينة علم وجه الاصل في النسيئة وملك وملك ان لم يكن
 عند او حيفه في فدية مائة مائة حتى لا يكون له في الدية علم في الدية والمستبرف فلو انكرت العاصلة

ان يكون لبيد في الدية علم وجه الاصل في النسيئة ففقد في الدية ما يوجب
 ان يكون اصلا في فدية النسيئة عن غيره فادب الله في حيلة في نقصان ما يوجب
 هذا القليل على نوكها لا على قوله وان وجدت في النسيئة ما يوجب في الدية
 وقد يقال يجب ان يجب الفدية على من يوجب في الدية على من يوجب في الدية
 القريقين واراد في مثل هذا دلالة وجوبه ان ذلك ربح وانما جدي في الدية فينبغي ان يجب الفدية
 على من يوجب في الدية غير ان الفدية مستند لعدم الاحصاء في الدية في ما هم فيجب فيجب فيجب
 ويقتض ما تقدم بخلاف ما بين الفرق في الدية غير منسوب الى الدية فيجب فيجب فيجب
 على عاقبتهم مستكمل ما ان الدية يجب لغيره فاذا وجبت لهم على عاقبتهم في الدية على عاقبتهم
 وقد جدد المصنف رحمه الله فيما تقدم من الحال وجوابه ان عاقلة لورثة ان يكون الدية من
 حيث انهم اهل الدار وقرى بهم وانهم قتلهم فدية فيهم انهم يستحقون الدية على العاصلة فيجب
 المحقول اذ الدية يجب اولا للمقتول حتى ينفذ منه وصاياه ويورث بها ويورث من شي
 يثبت نيابة ولا يثبت صالة كمن باع عبد غيره في يرضى عن حرة رب لعبد طاعة في الدية
 لم يأمره بالبيع فانه لا يقبل بيته لانه مشتاق فحق اموال رب العبد وورثه الباع ثم يرضى على
 اقرار المشتري بذلك يقبل لانه في حرة النورث لو قبلت بيته على هذا الوجه فانه لا يقبل من حيث
 انه اصل ومن حيث انه اصل هو مشتاق في حرة النورث انما يقبل من حرة انما يثبت عن البيعة
 لو ادعى بيته لا يكون مشتاقا فكذا لا يثبت كذا في الحاق في لورثة هنا انما يستحقون الدية من
 حيث انهم قاتلون عن الميت لا بالنظر الى انفسهم والميت لو استحق الدية على عاقبتهم في الدية
 ورثتهم من حيث انهم قاتلون معناه هذا ولكنه بكل بانه ان المرأة لو قطعت يد رجل ففقدت يد
 اليد سقط الارش عن عاقبتهم ولم يسحق الاخر الارش عليهم لانهم قاتلون عنها فاحق ان يكون بها
 مع انها لو استحق الارش لاحتجت نيابة عن الرجل مردا فيكون كاللورثة فكذلك انهم يرجعون عما
 الذين يكون الدية الدية عليه نيابة عن الميت فكذا المرأة تخرج عليهم نيابة عن الزوج لاصح
 اذ المستحق انما هو الرجل كما ان المستحق بها الميت ثم اللورثة يرجعون بالدية على عاقبتهم الذين يكونوا
 الدية فلا فرق بين المستترين في الدية مع كل كل الدية وجبت بنفس مقتل على العاصلة
 احرازها وجب بالبيع من المال ما وجب عن قتل الاب ابنه عدا فان الواجب به الفصل ولكنه يفسد
 لحرمة الابوة فيجب الدية خلفا عنه فلم يجب بنفس القتل وهنا يجب اما اوله فلان الواجب في قتل الانسان
 في الدية هو القتل الا انه ما تقدم استيفاء فدية بغير الدية ويجب الدية وينقل للميت من الدية الى الدية
 ولهذا العبرة مدة ثلث سنين من وقت الفدية على ما سياتي ان شاء الله تعالى وفي المبسوط واذا قيل في
 حقا فلم يقع الى القاتل حتى تصف سون ثم دفع اليه فانه يقي بالدية على عاقبتهم في الدية من يوم فدية
 لان ثبوت الاطريسي على وجوب ما في الحال انما يجب لغيره فان قبل فدية الملك ليس بواجب لان فدية

كما هو المقرر

المتلفات يكون بالمثل بالنفس ومن النفس النفس الا اذا دفع الى العاقبة وحقق المحرر من مستفاد
 النفس طاعة من معنى العقوبة كقول الحق بفضائه الى النار كما في قوله تعالى فان قيمة انما يجب على المحرر فنفذ
 الحق وان كان رد عنه مستفاد قبل القضاء ولو كسح في الحكم جعل الواجب رد العتق الا ان يكون الا
 الى القيمة فتنقضا به المحقق المحرر عند رد العتق ولهذا لو هلك الولد قبل القضاء لم يعتبر شيئا فاعتبر
 ممتة يوم القضاء لهذا امر اولا به وانه تفصيل بان اربعة في قتل الخطاء لا يجب بنفس القتل بل
 الواجب بنفس القتل كانه مثله قبل الاباء عمدا الا انه تحول القتل من النفس الى اليد بالقضاء
 ولو قيل بغير الواجب بفساد الواجب معنى بحدوثه بعد كسبه وعقد العتق الاول لا يتم من غير الاعتراف قبل الا
 انه لان اليد هناك لا يجب بغيره بحدوثه بعد القتل وانما بان الواجب في حال لانه لو كان هو
 النفس من وكان مال واجب خلقه من النفس في كسبه فلهذا لا يورث لغيره الا بقرينة العتق لم يفسد شهادة قبل
 ومرتبة ولا يلزم فيه بالتكليف عن اليقين وحيت يقبل فيه شهادة التمسك به في كل حال اعلم ان موجب
 بفساد العتق دون النفس الا في الشهادة التمسك به ولا بالتكليف فيه فغير عقوبة عليه
 ونفذ من الثاني بقله وان يقال يجب ان لا يورث لغيره من مال العتق كل خطأ او لم يكن عاملا في ذلك
 ولكن وحينئذ يبرأ عنهم كالتيمم الذي كان له معرفة وقت جرد دخل دار الحرب بان فقتل جرحا
 فمضى بها فقتل يورث لغيره في مال الزمي وانما هو فلو كانت للكلوس الحيل عقوبة عن الثاني في ذلك
 لا يستحق العقوبة لا يجب عليه فلو كان واحدا فقتل بالقتل الا انما فقتل تركه في البيت المقتول فيه
 وذلك بغير نفقة وهو العاقل فانه انما يقتصر في تركه من راحة قلبه لو كان يقتل العاقل
 بالقتل بهذا الاعتبار هو كونه قبله قد حلت فقتل تركه من راحة لزم ان يكون العاقل وقت القتل
 في هو كونه سبب فمضى عنه دون عاقلة وقت القضاء بانظر لظهور ان الفقر منه انما يكون بغير
 انفسه ووصف بغيره التي هي وقت التغيير لاجابة من سببه فانه لا بد لغيره وسكانه ان يعين
 بعينه على ما شئت له عاقلة وقت القضاء بانظر دون وقت القتل في حقه لو كان الجاني كونه مكنته
 مسه في دبره انفسه فبني في الكوفة ثم انتقل منها الى البصرة ومعه عاقلة اهل البصرة لاهل الكوفة
 وبعده عظم مره ان كان الخلق من اهل الديار بان كان عاقلة باول ديوان برزق منه فقلت من
 كان ديوان من البصرة ان كان كان ديوان من ديوان البصرة ان كان فانه من ديوان
 يكون ديوان فقلت انفسه ان كان بغيره بالجبل والدرقوب تحمل عليهم وان كان من العتق ونفقت
 من اهل الديار تحمل عليهم وان كان لا يفر بعضهم بعضا فقلت عشرون من قوم ابي وان كان بينهم
 التحمل بينهم اربع الف من العتق فمضى الى ان بقي كذا في الزخيرة جهده لان الواجب بالقضاء
 لا من عليه بغيره لان في العتق فلو كان الواجب بنفسه الا في القضاء كذا في العتق لان الاختلاف
 في وقت من غير الواجب بان العاقلة عند كسبه من اداء اليه اجتهاده وهو معلوم فقتل العاقل اهل
 ديوان لان الواجب في عتقه في عتقه من بينهم معلوم فانه ان بغيره كسبه من وقت القضاء بالديار

الواجب بالمثل والقتل والقيمة والقيمة فغيره انفسه من فقتل فانه فقتل فقتل فقتل
 على المعزور بالقضاء وهذا لو هلك قبل القضاء لم يمت من مقتله بل من مقتله فقتل فقتل فقتل
 قيمة الولد المعزور من حيث ان الواجب بهما بالقضاء وهو لا يجل وبانه يدين مستدين من ديوان
 انه لو استولى شري المولود وجاء رجلاين استحقا بالقيمة فان فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل
 والعقوبة من ولد ما استحقا فيها بغيره احد لان الالة مشتركة والعقوبة بدل جرحه من ولد فقتل فقتل
 من العتق وحكم البدل هو حكم البدل بالقضاء لان حقه في الولد وانما ينفذ المحقق من عتقه فقتل
 بالقضاء ولهذا كسبه قيمة العتق وهو متفق وان وقع العتق متوقفا بان فقتل فقتل فقتل فقتل
 احد بهما فقتل الاخر نصف العتق ونصف قيمة الولد ثم حصر لاهل ديوان العتق وهو كسبه بالانصاف
 الاخر فدان شارك الاول في ما قبض من الالة فانه من العتق لانه من جرحه مشترك بينهما
 ولان كسبه فقتل من فقتل الولد لانه انقلب بالانصاف وهو متفق وانما بينهما انه لو جنى مدرسا من قبل
 رجلا خطا وله ولينا مشترك في القيمة احد بهما من مولاه سواء وقع العتق معا او متفرقا لان جنة ادم
 لا يوجب الا القيمة لتقدر الدرع فكان سببه جوب القيمة لهما واحدا هو الجانية فاشتركا في حقه
 مشترك في القبول اما لو كان الجاني مكانا ونجاسة عليه وبيان فاذ اظني لهما معا على كسبه فقتل فقتل
 وان فقتل لهما متفرقا لان جناية الكسب لم توجب القيمة بنفسها وانما وجبت بالقضاء اذ تيسر
 عن الدرع الذي هو موجب الاصل لم يثبت لان مكانه بالجر والقيمة معناه في القضاء فاعتبر في حقه
 وتفرقة في كسبه بغيره لتقدر الدرع وكان سببه وجوب القيمة فاشتركا في حقه فقتل فقتل
 كذا ذكر في الكفا في متفرقات كسبه بغيره وجوب الاسكال كما هو وان وجوب القيمة في القتل فقتل
 كان مضى الى القضاء كذا في ولد المعزور على ما ذكره هنا وجب ان لا يشتركا في جناية المدبر اذا وقع العتق
 مدرسا كذا في ولد المعزور والحاسب وبالجملة انه يشترى سببا وجوب القيمة في الخطا ووجوب قيمة ولد
 المعزور في ان كلا منهما بالقضاء ثم فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل فقتل
 مطلقا وقع القضاء بينهما معا او متفرقا ونفقتا في ولد المعزور اذا وقع القضاء بقيمة متفرقا ومرتزا
 قيمة وجوب المدبر العتق كل خطأ بالجناية دون القضاء وجوب قيمة المعزور بالقضاء فغيره من كسبه
 للقضاء اذا لا بد من الجاني والسبب وغاية ما يمكن ان يقال ان الواجب الاصل في الخطا وان كان هو سببه
 لا انتقل الى القيمة بالقضاء بانظر الى حجة الامر فانه كانها واجبة بنفس العقل اعتبارا لان العتق فيه كسبه
 بذاته بل ليرتب للخطا في الواجب بالمثل في حق من العتق فصار خلاف فانه هو الواجب ابتداء من حيث
 لفقت العتق المدة من وقت القضاء حقيقة ومن حيث الاعتبار بانفسه ليرتب ولاية الشكر من قيمة
 المدبر لانه خطأ مطعنا والقيمين بالجرى ولكن مثل هذا الاعتبار متحقق في حقه ولد المعزور فانه لان
 الحق فيه وان كان في عتقه كسبه ليرتب عليه للخطا لانه كسبه في الحق في حق العاقل فقتل فقتل
 يفرق المدبر ولد المعزور في ثبوت ولاية الحق كذا في كسبه ليرتب عليه للخطا لانه كسبه في حق العاقل فقتل فقتل

العتق بالقيمة
 العتق بالقيمة
 العتق بالقيمة

الغضا معا ومنفردا وليس كذلك كما ذكرنا في باب لان الضم للرجل حتى لا يصيب كل واحد منهما
 عنه اربعة وهو معنى انما يحق بالكثر والانياء لا يكون فان قلت ليس دخل الابدان والابدان
 كل الية عليهم بالكلية - فاذ لم يتبعوا ضم اليهم من هو اقرب قالوا قرب حتى يستوفى حتى لكل اربعة
 والجب ان القائل يدخل مع ان القائل ربما يكون اقل من الابدان والانياء فهم اولى بان يدخلون
 في ادخل مع العاقلة وان كان القائل صبا او جنونا او امرأة هو الصحيح - فلامن لا يخرج
 ويؤخذ وغيره ويحل اواخذ القائل لاخذ كجته الفحل حقيقة - العاقلة مأخوذة باعتبار انهم فكله بقدر
 والقائل على كلف عن الحقيقة فالبعض بين اثنين للثنين فالبعض بين الاصل واللفظ وذلك لا يخرج
 لا يصح ان الفحل احدى الرجلين ومنه اخرى وبشارة اخرى ان البعض بين الاثنين المختلفين لا يجوز
 الا بركي انه لا يجوز لثنتين صاحب الاصول والفروع في الشهادة عند خروج الفرضين من التوابع
 هو الخبر كما قال في قوله انه او اثنين الفروع لثنتين كما قال في الجمع فلا خلاف لثنتين
 ما رغبنا اولى قوت العاقلة ليست ببرية بل هم فكله بقدر ما يميزه بربية بالقياس الى اقل
 وانظر الى الحقيقة - قال الله تعالى ولا تزرزوا زرة وزر اخرى - ليس من قبل احد السجنان
 يوزر غيره بل العاقلة مأخوذة بوزر انفسهم وهو تفسيرهم في مراقبة القائل والاحد على يده - ف
 على هذا هو ان القائل صبا او امرأة لا يجب عليها من الكدية الحج فقلت الوجوب على القائل ليس
 باعتبار النفقة حتى لا يجب عليها لانها ليس من اهل النفقة لوجود حقيقة الفحل منهم وهما ان لم يكن
 من اهل النفقة فهما اهلان عبارة الفحل فحبا ان يواخذوا بالعباسية وكان الواجب ان يأخذ
 كل اربعة منهما اذا قلنا ان في اجاب الكل مستقصا لهما فتمن العاقلة التي هم فكله بقدر
 باعتبار النفقة فالصحيح هو ان القائل يدخل مع العاقلة وان كان صبا او امرأة والله اعلم
 والكفارة تنبأ فلوب فيما بينهم فان قلت ذابا ففمن ما رغبنا في اول باب جنسية الملوكة وهو قوله
 فذوق الذي بانهم لا يتباينون فيما بينهم قلت ذلكم خبر عديم اذا لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 في الكتاب قالوا به - اذ لم يكن معا دات فيما بينهم ظاهرة الى اخره وقبل معنى قوله لانهم لا يتباينون
 بينهم لا يدينون المتباين فيما بينهم ولكن قوله لانهم انتم موافقوا الاسلام فكلوا بقوله يتباينون
 بها يا باه لان وجوب اربعة على العاقلة لما كان من الاحكام التي انزلها بالذمة كانوا امتزجين لذلك
 عند عقد الزمة فلا يميز بين شرطتهم بهم به بعد ما انزلت الاحكام باسرها - وانما انما
 فاجب عنه الغضا كما ذكرنا ان الواجب هو الفحل وبالفقهاء ينقل الى القائل فقلت وهذا اشكل با
 ذكر من متفرقات كتاب التركة مع ان في معرقة ان القائل في العاقلة في فحل وانما تحت طينة
 دون الغضا حتى يشترك احد ولي مقتول لآخر فيما يقتضيه من قيمة انه تتر من موته وان وقع
 به منفرقا ونفس هنا بان القائل في جنسية لفظ وجب بالغضا - دون الجنسية نفسها ايضا ذكر
 في الصحاح نقلا عن المبوط وحال كافي اذا نقل حكما ونقل من ولي الى ولي ولا يتوب

ما رغبنا في جنسية عن الاول ففمن به - ومن ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 وكذا هو في هذا الولد ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 فان كان هذا الولد قد جنى قبل اعتق ابيه لم اعتق به ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 عاقلة الاثم وهو ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 الى عاقلة اخرى بان كان لابي وقت لا في بغيره لم يوفى ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 دون الجنسية فلو كان الاعتبار لوقت الغضا باعتبار اربعة وقت الوجوب وان الوجوب بمال
 هنا بالغضا دون الجنسية كان الاعتبار لوقت الغضا باعتبار اربعة وقت الوجوب وان الوجوب
 بمال هنا بالغضا دون الجنسية كان الاعتبار لوقت الغضا باعتبار اربعة وقت الوجوب وان الوجوب
 الكيان واسعاه من بلد الى بلد او بانتقال ولاية الى ولاية آخر ولم يكن ملتفقا بين تدرجها
 بانتقال المكان وتدرجها بانتقال الولاية وجه - وبما روي انه عليه السلام اوجب رضى
 لثنين على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرجل فقلت ذكر في الشرح ان العاقلة انما يعقل ما دون
 اربعين الموصفة اذا كان ذلك بدل الوضوء اما بدل النفس فوجب على العاقلة وان كان اقل من
 نصف عشر الية الا يرى ان قيمة العبد الذي جنى عليه لرجل يجب على عاقلة المرحوم فقلت ما دون
 منه وبديل لثنين بدل النفس كما مر المخرج به في الكتاب فاذا كان العقل والكره في بدل النفس
 سواء في وجهه على العاقلة لا يستقيم الحكم بايجاب دية لثنين على العاقلة وبديل النفس على ان
 بدل النفس اذا كان نصف عشر الية يكون على العاقلة وان كان دونه يجب مال الجاني وذلك
 ظاهر قوله حتى التابت بالاقرار اولى وقد يقال ما يثبت بالنسبة يحمل الانفاق بالرجوع ويثبت
 بالاقرار لا يحمل البطالة فاني يكون التابت بها اولى بالحكم المذكور من التابت به - وما دون
 النفس من العبد لا تجل العاقلة لانه يسكن به مسكن الاموال قلت ما دون النفس من خسران
 يسكن به مسكن الاموال كما نفس به في غير موضع من الكتاب منها ان الحر الرمي بسيفه العقاب من
 الطرف وليس له ان يتوفى في النفس لان الطرف يجرى ما بالانه وفاقه لنفسه ما كان
 مستيقا وه غزلة الشرف في المال وله ذلك فكذا هذا كذا ذكر في الجنسية ومنها ما رغبنا في
 الدعوى في باب البهمن حيث ومن ادعى على غيره فضا صا محمد يستجيب اجا عا فان كل ففمن به
 النفس اقتصر منه وان قيل في النفس لم يقتصر ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 وهذا عند اربعة رحمه الله وعندها يبرأ منه ولا يقتضيه بالعتيق لان الغضا من ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 عفوته سرابا لثبته بالكلية كالفقهاء من انه ان الطرف دخل البدن فسقط بالسوء وهذا
 الاطراف يسكن بها مسكن الاموال لانها وفاقه لنفسه كما قال في قوله ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 فاعتبار الاطراف كالا مال في الغضا من بان بالسكون عن ليموت وفي استيفاء الغضا من ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك
 انه ليس له ان يتوفى في الغضا من ففمن به - فاذ لم يكن معا دات فمظهره كاسيا نيك

قبل موت مورث الجور عن مورث فان لم يمت مورث لم يمت مورث مورث مورث مورث
الذي منقلب حقيقة انما ينقلب الى ان يمت مورث مورث مورث مورث مورث مورث
بالضرورة فان ثبت حقيقة مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
بسقوط الحق الذي منقلب حقيقة قبل موته قولا ليس من شرط القبض ولو كان مورث مورث مورث
كذلك انما كان مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
ومرث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
وبسبب من شرط الوصية ليجوز مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
قوله ولا يجوز مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
من است قول مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
رب مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
في مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
رقية مؤمنة فدية مسلمة له احله ومع انما لا يحق بالباشرة بل يجب على السبب ايضا لان مورث مورث
يجب على كل واحد من الفعل فلا يرتب على الفعل والمرتبة على المستحق لئلا يكون عليه ما قد كثر في الدليل
على انه غير متعلق به لا يتعلق به قوله مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
الوصية فعل بوجوب الاستعمال فكذلك اخذ من الاول وقال ان مورث مورث مورث مورث مورث مورث
جرحه لانه انما يجوز مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
فبان ان وقت الموت كان العقل مؤخر اخذ الوصية فقدت هذا لا ينفع لان النظر في الكونه قاتلا للمركب
وقت الموت بعد الوصية وعدم تعبيره قد شك في هذا النظر لا يتحقق منه فعل بوجوب الاستعمال لانه
فعل بوجوبه ولا فعل منه بعد الا يرى ان مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
مع لم يمت مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
وعلى هذا الخلاف اذا مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
ان مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
الوصية ولو لم يمت مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
وهذا في معنى الشارح ثم ياتي ذلك من مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
المورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
بعد ما ذكر الخلاف في الفصلين ونسب اوجه ما ذكره قبل ثم اوصى فلا يرتب التعليق بالاستعمال على

لا يخفى الا ان يقال انما جرح مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
تخصيصا على الرد على من قال بان اتفاق على طلب الوصية في هذه الصورة قولا مورث مورث
المورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
مع انه يجازى حقا والحق على مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
ليس باجل للوصية حتى يورث جازيهم ولا ان الوصية تبرع ونحن نثبت في حق اهل الجرح عن
التبرع قوله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز لان جباية باقية والامتناع لا بل الجباية عقوبة
عليه واجيب ان حرمان الوصية ما كان الطريق العقوبة عليه لا يرى انه يسرى فيه لانه على
العمل على ما لا يسمع العقوبة هكذا ذكر في الوصية انما لا يحق من امره بل هو جواب عن حرمان
الوصية عقوبة فاقه على ما لا يسمع العقوبة الكاملة اما القارة فان لم يسمع لا يرى ان حرمان
لما لا عقوبة وقد استحقها وكذا الكفارة يجب عليه وفيها معنى العقوبة بل الجواب ان الوصية شرعت لغير
ليلا في بعض ما فرض منه في التبرع والوصية بل لا يورث الا ان مقابلته اشرا بالامتناع ولا يجعل امتناع وصية
عقوبة على ما لا يسمع بالاجازة ايضا بالنظر في الميت جازيهم عن مورث مورث مورث مورث مورث مورث
يجوز عن هذا التصرف وفيه الحاق بالارباب والمجايزين فلما كان امتناع الوصية لانه حيث لا يخفى الاجازة
عقوبة على الميت بوجوبه وهو لا يحق العقوبة قلنا امتناع حق الوصية فيجب جازيهم قولا
لما لا امتناع حق الوصية لان نفع بطلانها يعود اليهم كنفع بطلان الميراث واعتبر بان هذا التقيد
بخلاف ما ذكره في السنة وهو قوله عليه السلام لا وصية لفاقد والدليل المعقول وهو قوله لا شيء
استعمل ما اخره الله تعالى في السنة تقضي حرمان الوصية لفاقد مطلقا والدليل المعقول تقضي لغيره
حرمان الوصية للعاقب عقوبة بوجوبه وهو الاستعمال والعقوبات لا ترتفع بالاجازة كما قلنا
وحرمان الميراث ولان الكلام في الوصية بانسب ولا حق في الوصية في ذلك من كنوع الامتناع لفقاق جرح
اما في الاول فلان الوصية تصرف من الموصى في حق وكل تصرف صادر من المالك في ملكه في محله نافذ بالاجماع
الا اذا تعلق به حق الغير في يتوقف على اجازته فبذلك هذه المقدمة الاجماعية قلنا في قوله
لا وصية لفاقد لان الامتناع حق الوصية فانهم يتأذون بان يقاسم القاتل حال ابيهم فكانه قال لا وصية
لقاتل الا ان يجرى الوصية ولو سلم فيقول انه مشغل مع يلقين وحق العبد غالب كالعقاص لا على
واحد منهما مشغول لورث النار وكما يسقط القصاص بالعقوان كان فيه حق الله تعالى فكذا الحرمان عن الوصية
يسقط باجالة الوصية والله اعلم اذ لو عمل على الامتناع لكان لا يحرف قاعدة الاجماع لان الدليل على
المعقول فيجعل لغيره مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث مورث
واما في الثاني فلما لا معنى قوله لان الامتناع لفقاق لم يسمع صدره بطلان وصية وموت
ابهم وهذا هو النكتة الاولى في قوله لان نفع بطلانها يعود اليهم او لثلاثا في قوله لا يسمع منهم القاتل في
ابهم في الثاني قطيع الرجم فادخلوا انهم لا يورثون وهذا هو النكتة الثانية في قوله وانهم لا يورثون

بما يشبه الوصية بنيت من دأب شره فانه يجعله في العتمة مع الاقرار بالحق في الوصية او قوله
بمعنى الوجوه في عند نفاذ الوصية وهو وقت موت كونه في فلاح الحق قوله ان النظام من اذ اعلم بوقت
الوصية فانه لا يسمي ربه لا يتاخر ولا يتعجل ولا يفتقر بالاعلان بقاها في الوصية
صحيح اخر واما المثل ليس من اجزاء الوصية كالبه والرجل فيصح اخراجه بالوصية وكذلك انما صح اخراجه
ان لو كان المثل من اجزائها حصصه كما لو اوصى بالمال او وجبها ولكن للمثل ليس من اجزائها حصصه فلهذا
بالوصية معناه ان يقر بالمال ليقطع عن غيره من غير كون المثل من اجزائها حقيقة لان النفاذ لا يفتقر
لان من اجزائها معناه ان يقر بالمال ليقطع عن غيره من غير كون المثل من اجزائها حقيقة لان النفاذ لا يفتقر
لعدم نفاذها من امارات انما ليس بجزء من حقيقة فان قلت اذا كان اسم الماراة لا يتاخر ولا يتعجل
وجب ان لا يبعث استثناءه لانه يفرق في المقتضى اجيب بان لا يتاخر ولا يتعجل لانه لا يفتقر
لحقيقة نفاذها ولا يفتقر من حيث الحكم فان المثل لم يفرق في نفي مقتضاها وبغير هذا لم يفتقر
غيرها بما يقتضي مقتضاها معاها والتمسك بالنقل من حيث الحكم ولو لم يكن من اجزائها حكمي لكان مقتضى الاستثناء
وهذا معناه ان يقر بالمال ليقطع عن غيره من غير كون المثل من اجزائها حقيقة لان النفاذ لا يفتقر
فلهذا يفرق بين اجزائها فان من اجزائها حكمي مقتضى استثناءه ولو لم يكن من اجزائها حكمي لكان مقتضى الاستثناء
فلهذا يفرق بين اجزائها فان من اجزائها حكمي مقتضى استثناءه ولو لم يكن من اجزائها حكمي لكان مقتضى الاستثناء
عن مائة انما يبيع اخراجه بالمعقود مع مساوئه اي كل جزء من اجزائها التي يبيع اخراجه بالمعقود
استثناءه من ذلك المعقود وما لا فلا ذلك ان محبة اخراجه بالمعقود وليد انفساله عن سائر اجزائه
في حق هذا المعقود من حيث انفساله مع استثناءه بطلاق ما لا يبيع اخراجه بالمعقود فان عدم محبة اخراجه به
وسيلة لا يكتفي لانفساله في هذه المعقود عن سائر الاجزاء وما لا يكتفي لانفساله استثناءه
بهذا المعقود بيقطع ما يقال ان الباع يبيع ايراد عقد البيع عليه مع انه لا يجوز استثناءه ولو كان الباع
ليس بجزء من ايراد الوصية ولا يكتفي اذ ادر رسم للموت دون الباع وانما هو من توافقه وحاشا
وايراد ما لا يكتفي بكونه من ايراد الوصية ولا يكتفي بالبيع الاخره او بالبيع الذي لا يكتفي بالبيع الاخره
لعدم نفاذ الوصية في اوقات النفاذ ولا يكتفي بالبيع الاخره لانفساله من حيث انفساله مع استثناءه
المعقود فلا قوله في اوقات النفاذ ولا يكتفي بالبيع الاخره لانفساله من حيث انفساله مع استثناءه
في معنى الوصية وقد عاكف على امانة ابنه على الوصية التي يكون وفاءها بالخروج فلا تحقق الاثر من
الوصية بثلث ما قوله ولا يفرق ابره بل هو الموصي له بازاء اربع الثلث فقلت هذا اذا اوصى با
زاد وان ذلك ليس هو الموصي له الا باجزاء الوصية ما اذا اوصى باجزاء الثلث ولم يوقف
ذلك على ابراء الوارث فانما هو من حيث انفساله بغير الموصي له بالجزء على الثلث
انما هو من حيث انفساله بغير الموصي له بالجزء على الثلث
بغير الوصية من مال ولا يفرق بين ما يبيع ويبيع بغيره من امانة علمه حقوقها ووجه ذلك ان الوصية

الوصية

الاجنبى بقدر الثلث ويعطى للمرة المرات ربع ما بقي وصار ارباع من ستة ثلثه بنيت من
حقها وحق الاجنبى كان ثلثه وقد سوي في سائر ما بقي حقه في سهم نصف فكل الثلث في كل وصية
ونصفه في كل المرات وهو يفتقر بالكل لا يفتقر في هذه المصلحة حصلت بالنصف واما
لا يفتقر باجزاء الوارث فنما بالنصف هو ثلث الثلث في سائر الوصايا والوصايا فان جمعت في
ثلث وجب القرب بها في كل ما موضع المراجعة وحق المرة كان ثلثه وقد سوي في سائر ما بقي حقه
نصفه من كل الارث فلا يفتقر وصيتها لكونه مستحقا لها بحكم الارث ونصفه في كل وصية اجنبى
فتبقى حقا وصيته في سائر ما بقي حقه في ثلث الثلث في سائر الوصايا والوصايا فان جمعت في
فئة اسهم ووصيته الاجنبى سائر ما بقي حقه في ثلث الثلث في سائر الوصايا والوصايا فان جمعت في
اسهم ولا يستقيم بغير اصله ارباع وثلثه في سائر ما بقي حقه في ثلث الثلث في سائر الوصايا
الثلث ولا يفتقر اربعة عشر واخذ المرأة المرات ربع الباقية سبعة في حقه وعزوز من سهمها
اجزاء لها حصة اربعة عشر وعزوز من سهمها الاجنبى ستة فكل الثلث في سائر الوصايا
اشارة وعزوزها كذا في الذفيرة ونحوها ان اوصى لكل من الاجنبى والمرأة بالنصف في كل
وصية المرأة في سهم النصف لكونه مستحقا لها بالكل لانها استخفت سائر ما بقي حقه
الارث موزعا على النصفين في اصاب النصف الموصى لها لثلاثة فبقيت لها حصة اسدس
النصف وبقي حق الاجنبى بعد ما استوفى ثلث كل المال في سهم النصف فبقيت لثلاثة الباقية
على قدر حقا فبضر الاجنبى بسائر ما بقي حقه في ثلث الثلث في سائر الوصايا والوصايا فان جمعت في
الموصى قصه بنين الى قوله ويقصد في ضمن الاستحقاق فيبطل ببطلان فقلت بهذا الشكل
بما ذكر في كتاب القسط فيبطل فصل الوارث حيث قال (فان اسم في كونه ثم اصطالحا
على ان يزيد الحكم اليه نصف كزيد الى ذلك الاجل لم يبق الزيادة اجماعا لانها لو جازت بطلت
من حيث يجوز اذ لو جازت لجزء بعض راس المال من ذلك الحكم حتى يجعل بازاء هذه الزيادة
واذا خزن صار مينا على الحكم اليه فيصير كانه اسم بدين كانه عليه واذا لا يجوز وافا لم يجر
هذا فعلى الحكم اليه ان يرد ثلث المال المار بثلثه وعلية كزيد ثم وهذا عن ابي حنيفة
وعنه ما لا يرد شيئا من راس المال وعلية كزيد لانه انما هو بعض راس المال كان حكم الزيادة
فتمام به الزيادة لم يبق اخراجه من ثلثه فبقي ربعه وانما قصه بنين اخراجه بعض راس
المال من الحكم وافا لانه في هذه الزيادة والا فلا قال لم يبق ولكن الاخراج قد يقع فيه فقلت
كلامه فما ذكر في مسند الوصية من تعليله وتعليله ما يقتضي ان يكون جواب في مسئلة الحكم بثلث
وما ذكر في مسئلة الحكم من تعليله يقتضي ان يكون جواب في مسئلة الحكم بثلث الحكم بثلث
فلم يكن متعلقا بغيره حق الوارث فلهذا يفتقر على ذكره في قوله من ان حق الوارث متعلق
بالفرض ووجهه فيما بينهم حتى لا يجوز البيع من احد الوارثين ولو عمل القيمة وبالحق في حق

غيرهم حتى يوزع بين عيون من الزكاة من غيرهم غل الغنم وليس لهم ان يروه والبيع فاعلم هذا
 لم يكن الوصية بالعين متعلقا بغير ما يتعلق به حق الورثة ايضا لان حكمهم لم يتعلق بالعين في حق
 الا جانب بل بمعناهما وهي القيمة والوصية انما يكون للاجنبي فلا يكون الوصية بعين من اعيان
 الزكاة واقعة في حق الورثة وجوابه ان حكمهم في الموضع يتعلق بالقوة والحكمة في حق الا جانب
 يتعلق بالحق دون القوة فافادات فحكم يتعلق بالقوة في حق الا جانب ايضا الا يري ان
 للورثة ان يتخلصوا العين لانفسهم باوهم من ايجبت من حال احد وقت ثبوت الوصية
 ما يرد كوت فتعلق الوصية بما يتعلق به حق الورثة فيبطل نعم بشكل بان تعلق حق الورثة بعين
 الزكاة لا يروى على تعلق حق الشريك بنصف البيت المعين في الدار الزكاة ان لو اوصى ببيت بعينه
 من دار مشتركة تحت الوصية في كل البيت على احوال ان يتخذ الوصية في عينه بان يقع بعد الوصية في
 نصيبه كونه ثم لفا وقع في نصيبه بتقدير الوصية في عينه اعتبارا لمعنى الافراد واقاد في
 نصيب الشريك يظهر صحة الوصية في القرب بدرعان كل البيت فيضرب الموصل بدرعان كل واحد
 بدرعان نصف الدار من البيت على ما هي حقيقة فكلما افاد كان اوصى بعد بعينه لان في قيمة
 الفان ولا مانع لا غيرهما ويجب ان يضر كل واحد من الموصى بها بتقدير قيمة الموصى به في
 الثلث باعتبار احوال ثبوت تلك الوصية بان فرض له مال فيخرج العبدان من الثلث ولا يتغير
 من كونه الظاهرة في الضرب تعلق حق الوارث كما لا يمنع منها تعلق حق الشريك فاما المتفرقة
 لمصلحة والله اعلم فلو كان اوصى بنصيب ابنه ايا اقره قلت لو اوصى الرجل بنصيب
 بنت لو كانت وتزوج ابنا واما فله الموصى له ثمنه من سبعة عشر وللام سهران وللابن عشرة
 وزن اوصى بنصيب ابن اقر لو كان وترك زوجه وابنا فله الموصى له سبعة من خمسة عشر وللمرأة
 سهم وللابن سبعة وزن اوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وترك اقا وبنا واما فله الموصى له
 ثلث مال وان لم يجر فله الثلث وفي مثل هذه المسائل كثيرة وهي على ما في مسئلة الكتاب معيق
 بما افاد كان الابن موجودا فلا شك انه افاد كان معدوما بشكل بان نصيب الوصية واجب
 ما امكن تحصيل المقصود الموصى وقد امكن نصيبه بارادة التقدير وهذا كما في الوصية فيما
 اذا اوصى احد لشركتين واخذ بارادة التقدير من البيت على ما هي حقيقة الا ان يقال نصيب الابن
 هو نصيب بعد كوت مجهول القدر والمجهول لا يصح للتقدير فلو كان اوصى اخاه سهران والورثة
 ايا قوله ولا يراه عليه قلت وكذا في اوصى لرجل بسهم فله اخاه سهران والورثة
 الا ان يكون اقل من الثلثين فيثبت بعلى التمس فاعلم رواية الاصل هو ان نصيبه رة النصيب
 ثمن التمس كذا في الثاني وللفظ الكتاب لا يوافق الروايتين حيث لم يجوز الزكاة على التمس
 ولم يجوز النقصان عن التمس كذا في الثاني وللفظ الكتاب لا يوافق الروايتين حيث لم يجوز الزكاة
 على التمس بقوله ولا يراه عليه ولا النقصان عن التمس بقوله يتم التمس الدار الان يجعل

رواه ابن عباس

قوله ولا يراه عليه متعلقا بغيره فيتم التمس فيثبت يتم له التمس ولا يراه عليه في عبودية
 النقصان فيثبت يوافق رواية الجامع كذا في قوله ولله ان استهم هو التمس هو من عيون
 ابن مسعود روى وقد روى ابن ابي شيبة روى ان رجلا اوصى بسهم من ماله فقضى رسول الله صلى
 بالتمس ولا يراه غيره به التمس فان ابا رافا التمس في ثلثة عبارة عن سهمين وبكر وبر
 سهم من سهام اوردته فيعطي ما ذكرنا هذا التمس كمثل اما اوله لان التمس بما روى ان ينع
 عم قضي بالتمس فيمن اوصى بسهم من ماله هو التمس لا يراه عليه ولا ينقص عنه وانه في
 ان الواجب هو ارض التمس بالغا ما بلغ فلان قوله ان التمس هو سهم من سهمه فصل
 وتعرف الخريف بلام التعريف كوجب حصص المند اليه علم المند بشركون سهم هو التمس ليس
 الا يجب ان لا يكون له في الوصية بالتسم سوى التمس فلو كان خلاف المطلوب واما ما اذا فاد قوله
 ولا يراه غيره ايا اقره اما دليل اخر على ما اورد في من ان له ارض التمس كذا ان انتفى عنه
 التمس عطف على قوله هو المروي عن ابن مسعود رضى فاما ما ذهب اليه من ان يكون
 التمس في الثلثة عبارة عن التمس وتكون مستقلا في سهم من سهام الورثة وانه يقتض ان يوزع
 بالمعصية هو التمس فيما افاد كان ارض التمس التمس من التمس وارض التمس فيما افاد كانت اقل
 منه لان يجب اقل التمس بالغا ما بلغ غير انه ان يقض عن التمس يتم له الا ان حال ان اوصيه
 يشبه الميراث وليس ميراث حقيقة وقد ثبت ان التسم في اللغة هو التمس وفي الميراث خاصة
 احد سهام الورثة فمن حيث انها ليست ميراث حقيقة يجب ان يراه بالسهم الموصى به سهم
 وانه في اللغة هو التمس وهو الذي يراه به في ميراث ميراث فيجب التمس مطلقا ومن حيث
 انها يشبه الميراث والتسم افا استعمل في الميراث يراه به احد سهام ميراث فيجب اخذ سهام
 راه على التمس او ان ينقص عنه فلو كان ميراث الحقيقة والشيء جميعا فقلنا لفلان على التمس
 يجب اخذ سهام الورثة خلاصة الشيء بالميراث كوجب لغير التسم الى احد سهام الورثة
 ثم العمل بالقل المعصية قلنا يعطى له التمس افا كان ارض التمس ما وذن التمس على ميراث حقيقة
 الموصية لغير التسم ايا التمس والتقسيم يفرق الميراث واما قضاء ابني سهم بالتسم فيمن
 اوصى بسهم من ماله فلا يقتض ان يجب التمس على الاطلاق لان قضاه عليه التسم فعمله الفعل
 ليس له اطلاق ولا حرم وجاز ان يكون القضا به فيما افاد كان ارض التمس اقره ان يمس
 فتم التمس او كان ارض التمس هو التمس قوله غير ان الحاصل لا يمنع الوصية ان يستحقها
 والعلم ان يمنعها لانه تملك مصناف وتلك المجهول باطل لكن لما وجب نصيب الوصية بالقره
 المكن الحفظها بالافراد بالمجهول واما الورثة مقام الميراث في البيان استحقاقا نصيبا
 للوصية واما فيم لا يقومون مقامه في بيان الاقرار بالمجهول المصاير من كوت واما افا اوصى
 بالمجهول باطل فلا ينعى الا على ما في علم يد سفيحي ما سبلا فبطلت قوله وانا في الجنين

الواحد الى آخره اعلم ان عباد الله في بيان الفرق بين الجنس والاختصاص المختلفة فمعرفة الكافي
والفرق ان ما يحتمل القسمة فتسمة الجز من المصلحة فمعرفة قدرتها سواء ولولا ذلك لم يكن للخاص حق
الجز في القسمة ولم يكن له ان ينفق حق احد الشريكين في ذمتهم في ورع واحد وما كان للخاص في هذه
الولاية ثبت ان الجز من المصلحة لم ينفذ قدرتها ولو سمي ورعها من ثلث ذمتهم لوجب تسليم ما في ذمتهم
لما سمي والحال المتحرك انما يملك على الشريك اذا استوفى الحقتان واما اذا تقدم احداهما فلهلاك
تصرف اياها لغيره كما لو كان في الذمة ورع وصايا وذمة ثم هلك بعض الذمة يصرف الباقي اليوم
حقه وهو صاحب الوصايا والورثة لان الدين مقدم على الكل وهذا الوصية مقدمة على الارث فيصرف
الهلاك ايا الارث فقد ذكر الامام المحمدي رحمه الله عليه ان حق الوصي له مقدم في التقبيل على الوارث
والحال المحتمل على اصله وسواء هلك شيء منه يصرف الهلاك فيه الى التبع كما ان الحضارية يصرف
فيه الهلاك الى الذمة لا الى راس المال فكذا هنا يصرف الهلاك ايا نصيب الوارث الذي هو ورع
بخلاف الاختصاص المختلف لانها لا تقسم قسمة واحدة فتصرف الهلاك ايا نصيب الورثة
لان فمعرفة نوع قسمة فنية الباء في مشتركة كما في نظر لان الوصية اذا كانت مقدمة على الارث كتقدم
الدين عليه او كان حق الورثة كما في حال الحضارية وان يستحق الوصي له ما بقي خزانة فذلك
من ثلث ماله او لم يخرج وغاية ما يمكن ان يقال ان حق الوصي له مقدم والافضل لا في التعلق فيه ان
حقه لا يمنع تعلق حق الوارث اقله لانه تقدم في تعيين الحق بغيره ان يجب تسليمه فلان الوصي له
اولا ثم يسمي التركة مع الورثة فثبت امكن القسمة وجبت تقدمه وفي قسمة في القسمة وعينا حقه
في الباء في ذمة ورع او غير ذمة فثبت ابتداء ولو كان اوصي له ابتداء كان له فذلك ان خزانة من الثلث
والا فبقدر ثلث بخلاف ما لا يكثر القسمة فيه حيث لا يمكن له تقسيم في القسمة فتبقى على الشريك بالحق
واما رب الدين كحق مقدم على حق الوارث في التعلق في حق تعلق حق الوارث اقله كان متفرقا في
وجود الارث لا يتعلق حق الوارث اختلافا بين الوصية والارث في تصرف الهلاك هنا كما في حق
الوارث مطلقا بخلاف حق الوصي له فانه مقدم في القسمة وفي التعلق فيظهر التقدم فيما يحتمل القسمة
ووه ما لا يخفى فيصرف ايهما الى اخرى الورثة في متى الجنس وفي مختلف ثم الاوضح ان يقال في الفرق
ان ما لا تفاوت من افراده اصلا كاختلافات او اقل التفاوت بين افراده كالقسم والابل في افراده
في الحكم كمن واحد ولا اوصي بثلث شيء فذلك ثلثه ينفذ الوصية في الثلث الباء ان خرج من ثلث
كل المال وكذا لو اوصي بثلث اشيا متفرقة هي في حكم الواحد باعتبار عدم التفاوت بين
افراده وقلة فذلك ثلثه ينفذ الوصية في الباء ان خرج من الثلث ثلثه ينفذ الوصية في الباء ان خرج
من الثلث ثلثه ينفذ الوصية بالقدر انما كثر لان منبأها على الاحتياط حتى يجعل فيها المخدم كالموجود
والمنفرد كالتعصيب نصيبياتها بالقدرة كما يمكن فاما ما يكون التفاوت من افراده فاحيانا
فلا يمكن ان يجعل الكل كشي واحد بل يجب ان يعبر كل فردا كان ليس مديونه فالوصية

بثلثها

بثلثها الوصية بثلث كل فردا على حدة ولو اوصي بكل فردا عدة فذلك مفضل فمعرفة من وصية وصية
الوصية بثلث باق فذلك كالوصية بثلث الورث او اثبات الاختلاف او فرق في ثلث بين ما سمي وصية
والله اعلم اوصيه والوصية مقدم فمعرفة الباء الواحد الباء في نصيب بثلث كل ما سمي بثلث
الاثبات كمركة الاثبات العالم اقر اوصيها اقر بثلث الباء في الباء وفي الباء فيكون موقوف ما في ورع
بخلاف ما اذا اقر اوصيها ما في ورع لان الدين مقدم على اوصيها فيكون موقفا بغيره على مقدمه اما اوصي
له بالثلث فترك الوارث فلا يسلم له شيء الا ان يسلم للورثة مثله هذا كله وقد كانت الوصية مقدمة
كما ذكرها وجب ان يتقدم الوارث في الاقرار بالوصية ولا قرار بالدين في الحيلة المذكورة وجوب بجزء
ما ذكرنا من الفرق بين حق الوصي له وحق الدين فاعلم قوسم ومن اوصي له ورع وفاقر
ميت فالثلث كله له في ورع بثلث الفرق بين هذا وبين لقا اوصي بالثلث هو اني بين فلان فاولا له
مولي واحد يكون له النصف وكان النصف الاخر موقفا الى الورثة ووجه ان قسمة قولنا لقا اوصي له
يكون لكل واحد من المولدين نصف الثلث كقولنا بين زيد وعمر وميمه فلا يستحق الوصي الا النصف فنور
انه لم يوصف له الا بالنصف فلا يستحق الزالة بخلاف ما اذا قال اوصي له لزيد فثبت الوصية بثلث
المال لزيد ثم العطف بغيره والكلام ان كان يتوقف على اخره لقا كان في اخره ما يندول ولكن العطف
فضلا لا يصح معه عدم الاهلية فثبت الوصية بالثلث لزيد بلا فرق بين ثلث بثلث بثلث بثلث
في الفرق انه ينبغي لهذه الوصية والاعاذه بانهم وجود الوصي له وقت الارث ان لا اوصي لاولاد
فلان ولم يكن له ولد وانما ولد له بعد الوصية قبل موت الوصي فالوصية له صحيحة فيه في ذلك في المبسوط
وكذا الوصية للكل جائزة لقا علم وجودها وقت موت الوصي فينفذ الوصية بالكل لقا له ثم ان لم يكن
حالة الموت الا بمولي واحد يتصرف ضرورة كما اوصي لزيد ورع ومات اوصيها بخلاف ما اذا كان
اوصيها ميتا حيث لا يتوهم وجود الميت حالة الموت فلا ينفذ الوصية له فيكون كل الايجاب واقفا الحق
فيستحق كل الثلث ولكنه غير مبدل لانه اوصي لزيد ولوليك ولوليك ولوليك ولوليك ولوليك قبل
موت الوصي فالثلث كله وان لم يمت الوصي حتى وله لكر عشرة اولا ثم مات الوصي فالثلث بين
زيد واولاد بكره على عدو ذمتهم لان الوصي له لقا كان غير عن يعبر صحة الايجاب يوم موت الوصي
ويوم موته بكره عشرة اولا فيقسم الثلث على احد عشر سهما كذا في الزخيرة والكتاب يعلم ان انعقاد
الوصية لاكثر من واحد فمعرفة لقا كان الوصي له غير عن زيد لا يوصي التقيض لقا لم يكن اوصيها موجودا
عند موت قوسم بخلاف ما تقدم وهو قوله اوصيت لفلان وقلان لان العطف يقتضي عدم
في الحكم كذا كذا وكذا وصيت بكل الثلث والتصرف بكل الجزاء فافازالت الجزاء بأكمل كذا
في الكتاب وهو مشكل اما اذا قلنا ان الجزاء انما يكون بالاستحقاق وانه في الوصية بعد موت حتى يعبر
وجود الوصي به عنده لا قبل فلو كان كل من العطف والعطف عليه حيا وقت الوصية ثم مات العطف
قبل موت الوصي لزم ان يكون الثلث كله للعطف عليه كما اذا كان ميتا حين الوصية وانما ثانيا

قوله لان يكون مثلاً استناد من قوله لم يجرى على الطرق الثلاثة لان القيمة ليست
من انواع البنية ولكن ابعاداً رابعة في الوضوح بخلاف التبعيلات والمزونات فان معنى الاقرار والتعزم
راجح فيما كانا الجبالة رابعة في قسمه العقار وهو ان يشارحاً من البيع المجرى بمعنى
البيع من وجه فهذا تضييق من المصنف والثالث على ان معنى الجبالة في الجوان والعروض هو ان
وان كان من واحد وان معنى الجبالة في قسمه العقار راجح فلا يوجب ان يحمل قوله في كتاب القيمة
ومع الجبالة هو ان يبرأ الجوانات والعروض على ما افهم يكتفي من جنس واحد كما ظن رثاء
واما ثانياً فلان ما ذكر ان رة هذا يخالف ما ذكر في كتاب القيمة رواية من جنس يخالف ما ذكر
ورواية حيث قال عند قوله ثم من لا يبرأ عن معنى الجبالة في جميع الصور سواء كانت في زوات
الامثال او غير ذلك في زوات الامثال مع الافراد راجح لان ما قبض كل واحد نصفه ملك من اهل
حقيقة ونصفه ملك صاحب من جهة صاحب القيمة لان ما بال احد من نصيب صاحب في زوات
الامثال مثل ما ترك عليه يتعين فاخذ مثله العين يتعين كما قد عهده حكماً وكان عند قوله ومع
الجبالة هو ان يبرأ الجوانات والعروض اي في غير زوات الامثال كلها وبه صرح في الحنف
وعنه فقال في الحنف واما القيمة في غير زوات الامثال فثبت الجبالة فيها راجحة لانها اقرار حكماً
من وجه ومن حيث الحقيقة هو جباله من كل وجه اما الحقيقة فظاهر واما الحكم فلان نصف
ما احد كل منها ليس بثقل بما ترك على صاحب يتعين لان المقوم ليس من زوات الامثال
وفي ليس من زوات الامثال لا يثبت الجبالة يتعين فالأقرار مع يتبين الجبالة استوى في الحكم
ثم ترجحت الجبالة بالحقيقة في هذا لفظه وهذا نص في بان الجبالة في غير زوات الامثال راجحة
سواء كانت من جنس واحد ولم يكن اذا العقد المذكور لا يفرق بين معنى الجنس وبجملته
ثم قال عند قوله لانها اذا كانت من جنس واحد غير متعاضد على القيمة هذا جواب السؤال عند
يروى قوله ومع الجبالة وهو الظاهر في الجوانات والعروض بان يقال لو كان الزوجان
لا يبالا لكان لا يجبر ابي على القيمة الا في غير وان المثال قلنا انما يجبر رفع الضر عن الزوجين
ليقتضي الذين بهذا عقد فلو كان المراء من قوله الجبالة هو الظاهر ان المراءم يكن جنس واحد كما هو
هنا لم يكن لهذا السؤال والجواب معني ثم هذا اعتراف من اشرار بان الراجح في غير زوات الامثال
الذي جبر فيها هي القيمة هو بان الجبالة فلا ولا ان يقال ومع الجبالة في هذه القيمة بانه حقتنا
انها جعلت بانه يتعاضد لتصرفه كما جعلت بانه في الوقف لتفهمه وان كان هو راجح في نفس
و في الوصية جعل المردم كالمردود فاعلم ان اعتبار المردود والله اعلم بالباطن قوله اما لان
عروض كاي في مسئلة الجارية المقتولة ووجه الاشكال ان المعارضة انما يتحقق في نصف البيت
ما سبق ان ما يخذ كل واحد من نصفه ملك من الاصل ونصفه ملك صاحب من جهة صاحب
بالقيمة يكون نصف البيت لمردوق في نصيبه بل عرض وانما المعاوضة في النصف الذي يبقى ان يكون

للموصي له مثل درعان نصف البيت اذ ليس ما وقع في نصيب الموصي من عرض البيت مثل نصف
درعان ضرورية انه لا معاوضة الا في نصف البيت فقوله اما لانه اي قدر درعان نصيبه
عروض اي عرض البيت فقوله اما لانه اي قدر درعان لم ينفذ عرض اي عرض البيت لم ينفذ
ان المعاوضة في النصف ثابت حقيقة لانه ملكه صار لصاحبه من جهة وفي النصف الاخر شبهة
لشبهة الملك من حيث ان كان يفرضه ان يقع في نصف الموصي وملك الشبهة في باب الوصية
لان الجبال في اثباتها الحاجة بحيث اليها فاعتبرنا الوصية في الملك كان جميع ما سلم للموصي عرض لم ينفذ
سلم لتركه فينفذ الوصية في درعان جميع البيت لانه عرض بعض حقيقة وبعض شبهة نعم بشكل بانه
اعتبر البيت اذا وقع في نصيب الموصي عين حقه نظراً الى معنى الاقرار ثم اعتبرنا ما وقع في نصيب
الموصي من قدر درعان البيت اذا لم يقع البيت في نصيب عرض البيت ولا وجب ايا فذكر لانه
ان اعتبرنا هذه القيمة مع الافراز وجب ان يجعل ما يقع في نصيب الموصي عين حقه في الوصية
الا ان يقال اعتبر مع الافراز في ما اذا وقع البيت في نصيب الموصي ومع الجبالة فيها اذا وقع في
نصيب شريكه فينفذ الوصية التي يجب تنفيذها بالقدر الممكن ويشكل ايضا بان قدر درعان
البيت اذا كان عرض يجب ان يسحق الموصي جميع درعان كما كان يسحق جميع البيت اذا وقع
في نصيب الموصي ولا يستحق بل ينصرف به وجوابه سيد كر كرات والله تعالى وايضا ذكر في الكافي
انه اوصي جميع عبده من زيد بالف وهو قسمة واوصي برفقة بكر ولا مال له غيره ولم يجر الوصية
بالرفقة ولا يعتبر اذ اتم الوصية بالبيع لانه لا جباله فيه فليكن نصف ضرراً واستحقاقاً عنده
فبقيت الوصية بالثلث والوصية بالبيع وصية بالكل فنصرب الموصي بالرفقة في الثلث والموصي
بالبيع ينصرف في الثلث بالكل فصار الثلث بينهما على اربعة سهم الموصي بالرفقة وهو الثلث
وهو جز من اثني عشر جزءاً من العبد ويبا على ما بقي من العبد من الموصي بالبيع باحد عشر جزءاً
من اثني عشر جزءاً من العبد ويبا على ما بقي من الموصي بالبيع باحد عشر جزءاً من اثني عشر جزءاً من
الالف وعندهما بطلت الوصية بالرفقة فيما زاد على الثلث استحقاقاً لا ضرراً بقيت الوصية
بكل الرفقة في حق الضرب فنصرب كل واحد في الثلث بالكل فصار الثلث سهمين وجميع الرفقة
سبعة يعطى للموصي بالرفقة فيما زاد على الثلث استحقاقاً لا ضرراً بالبيت الوصية بكل الرفقة
في حق الضرب فنصرب كل واحد في الثلث بالكل فصار الثلث سهمين وجميع الرفقة ستة
يعطى للموصي بالرفقة نصف الثلث سهم من ستة وهو خمس العبد ويبا على ما بقي من الموصي
بالبيع بمسألة اسداس الف ولا يكل وصية الموصي بالرفقة ان تمام الثلث والالف فذكر
سهم عنده وسدس عنده وسدس عنده لان الوصية في ذلك بطلت في البيع بلا استحقاق لا تحول
الى البطل وقت البيع بخلاف العبد الموصي به اذا قيل خطاً لان هناك لم يوجد ما يبطل الوصية
فبقيت الوصية وقت القتل فيقول ايا القيمة لغوات الخلل لا خلف وهو القيمة بهذا الكلام

و لا شك ان استحقاق الشريك لبيت الوصي من دار مشترك بالقسمة اذ اوقع في نصيب كاستحقاق
 ريد الوصي بسبع العبد من الرقبة الوصية به بغير استحقاق الشريك لا يوجب بطلان الوصية بعين
 البيت فكذا استحقاق الوصي بسبع العبد من رقبة فاما ان يبطل بوضعية بالاستحقاق في اول ايهل
 من احد بينهما فاما ان يذهب بجامع ان كلامهما استحقاق بوضعية دون ان يفرق بينهما من ان الوصية في
 محله لا يدرى في جميع درعان البيت اعتبار من وفي سلسلة الوصية بسبع العبد صحتي و رتبه اعلم
 قوسم اولان مراد الوصي ايا اخره قلت بهذا ان التعليل ان ايضا يقتضيان استحقاق
 جميع درعاه فان يلزم استحقاق ذلك الوصي له علم بهذا التعليل قياسا على الرواية انه جازب
 يا اخره هذا شركي يثبت بعينه قبل القسمة فان من الحكيم من قال ان البيت اذا لم يقع البيت في
 نصيب يتقسم على احد عشر فهو رواية بعض الحاشي وتكونه مشكل ويشير ايا وجه صحيح في
 ذلك ويكنى ان يقال التعليل ان لبيان ان الوصي له حكم في ايا استحقاق مقدار جميع درعاه
 البيت والورثه ايضا تمكن صوبه ان صغره في حقه واربعين فيعتبر في كل وصية بالوصي
 على احد عشر وسحقفه انما اراد به في الراجح في قوله انه يتبين البيت اذا وقع في نصيب
 جميعا بين الاثنين التقدير والتكليف ووجه ان التقدير لما كان مراد بطلان اعتبار الشريك
 وان يلزم بين الحقيقة بعد اصداره بان مراد اوجوبه ان التكليف ان لم يقع مراد فاما اقل من ثلاثة
 و يشبهه في باب الوصية كالحقيقة في اربع ما امكن الخاسر في قوله اولانه اراد التقدير على اعتبار
 حد الوصية بين الواجبين يعتبر على اعتبار الوصية ايا اخره فوكف انه هنا جميع بين الحقيقة والجاز فوا
 انه غايه ما قدره منصف ربه ان ايا بينهما جازبا ختلاف الجدة عشرة بدلكه فسل بان القسمة على اصل
 ست دس في قوله وعند من يتقسم على احد عشرهما لان الوصي له نصيب بال عشرة وهم خمسة واربين
 فيصير سهام احد عشر الوصي له سمانه وسهم ستة ووجه الاستكمال وجوابه فذكر ان ربه سبعة
 في رقت ينفق ان يتقسم نصيب الوصي على خمسة اسهم سهم الوصي له واربعه للورثه كما صحت
 عشره عشر ادر في حق الورثه في اربعين قلنا في الورثه ان صغره في حقه واربعين
 وحق الوصي له في حقه ثلثا بذهب محمدر في وزع الوصي له ان حقه في عشرة وحق الورثه في
 اربعين فيعتبر في كل فرق في حقه فقلنا كل حقه سمانه فصار لكل احد عشر ثم لفظ وفيه نظم
 ربه وان زعم كل معتبر على كذا بذهب لكان ينبغي ان يعتبر في كل من الوصي له ايا فاما اذا اوصى ربه
 ما ثلث والآخر جميعه لكان فاذا اوصى له بالكل يزدحم ان حقه في نصف الثلث على كذا بذهب ايه حقه
 فينفي ان ثلث بينهما على حقه اسهم ثلثه للوصي له بالكل وسهمان للوصي له بالثلث وايضا نصف
 ربه حصن القسمة على عشرة سهم عند سهم الوصي له وسبعة للورثه وعلى احد عشر عند سمانه وسهمان
 ستة واثنا عشر على عشرة عند سهم الوصي له وسهم ستة على حقه عند سمانه واربعه سهم لم
 جعل الوصي له ثلثا بذهب ورثه بذهب فوجب على القاضي ان يعتبر في كل نصيب على حد

عشر بان ينصب الوصي بعشرة وهم خمسة واربعين فيكون القسمة على احد عشر ثم ثلث من حقه يكون
 ذلك من حصنها واحد وقد جعل ذلك في كتاب منعهما والاسماء اعلاه في قوله وعند من يتقسم
 على احد عشر وان لا يفرق بما ذكرنا في ربه وايضا القاضي يجب ان يفرق بينهما من ان الوصية بجامع
 ولا يلزمه والعاقلة على زعم القاضي وكذا علمه وان كان القاضي على منعهما يجب عليه ان يفرق بينهما
 وادالكاه على منعهما يجب عليه ان يتقسم زعم ليعين مع انه يعتقد قد قلنا ووجه اليه وايضا القسمة
 على احد عشر كما ذكرنا ان ربه انما يجب على احد وجوهه وهو ان يفرق الوصي له بذهب ثلثا والورثه
 بذهب واذ اطلب الغير فان القسمة من القاضي وبها لا يفرق فان وقع القاضي ربه ان يتقسم على منعهما
 وكذا ومنعهما ولا يكون القسمة على احد عشرهما كما هو المذكور في الكتاب فالظاهر هنا فالا فانه ان يقال
 ان الوصي له في حق في عشرة زعم انه ان اراد التقدير بالبيت نظرا لما ان الظاهر من حاله
 ان يقصد وصية فاقوه في كل المراتب البينة ولا ذلك الا بالارادة لتقدير وزع الورثه ان حقه عشرة
 ادر في زعم انه من ان اراد بالبنية حقيقة لانها اصل فيكون الوصية نافذة في نصيبها فافاض الوصي له
 عوض ذلك للنصف لما قدر احد عشر وكلها بمنسك لوجه صحيح فقلنا ان الوصي له نصيب بال عشرة
 زعم انه ان اراد التقدير بالبيت لا حقيقة وهم خمسة واربعين زعم انه ان اراد حقيقة البيت فيقسم
 السهام احد عشرهما للوصي له وسبعة للورثه وهذا الكلام بعد حمل على لان التعليل المذكور
 بقوله اما لانه عوض دليل ظاهر على ان التملك الورثه بارادة الحقيقة لا يتعلق حق الوصي له في
 مقدار درعاه البيت من نصيب الوصي لانه لما كان عن جميع البيت يجب تنفيذ الوصية في الكل
 الا ان يقال الوصية في التحقيق انما هي في نصف البيت على ما حققنا اما في جميعه والعوضيه للوصية
 اعتبارا بنية بيت على احتمال وقوع البيت من نصيب الوصي كما ذكرنا ولو كانت للوصية في الحقيقة
 لظهر حق الوصي له في الاستحقاق فاما كان اعتبارا بنية ظاهر ذلك في الضرب لافي الاستحقاق فيصحي
 ان الوصية بالبيت قد حقه لاحتمال نقادها على اعتبار وقوع البيت في نصيب الوصي فلو وقعت
 في نصيب ظهرت تلك الوصية في الاستحقاق وان وقع في نصيب شريك في قدر درعاه ما وقع في
 الوصي ضربا لان ما وقع في نصيب الوصي ان لم يكن عوضا عن جميع البيت بالحقيق فهو عوض
 عن جميع البيت بالاعتبار كما ذكرنا وكان على نقاد تلك الوصية من وجه دون وجه فالظاهر ان ذلك
 في الضرب دون الاستحقاق على بال اعتبارين وهذا يصلح وبها مستغلا لتقدير قوله في حقه ربه او
 يقال ان الوصية يثبت مشترك انما صحت على احتمال ان يظن ملكه في كل البيت بان يقع في نصيب بذهب
 اعتبارا لحقه الاخران في هذه القسمة وان كان الراجح في قسمه انفقار مع البينة يتقنا في قسمه
 الوصية بالقدر المتكسر وقد ما صحت الوصية باعتبار نه الاحوال نظرا لوقوع البيت في نصيب الوصي فثبت
 الوصية في عينه ولا يكرر الرقعة هذا الوصية في الضرب بان ينصب الوصي له بقدر درعاه البيت
 في نصيبه لما ان الوصية بالدار مع المرسلة اليه لا يخرج من الثلث كما صحت باعتبار احتمال ان يخرج من مال

بعد 2 موهي به من اشد طراش حصرها في الضرب في الثلث كما في ضرب الموهي بقدر در عان البيت
 ويضرب الورثة بنصف ابدار سوي البيت لان الوصية بالبيت قد صحت في حق الموهي في كل بيت قبل ائتمه
 لا يحل ظهور الكل اعتبارا فصار في حق كان البيت وفيه من الابتنين وفي المشر كما سواه فيكون من الورثة
 بنصف ما سوي البيت من الدار فيضربون بذلك فيقسم نصيب الموهي على اربعة عشر سهما يقال الوصية
 في حق كل البيت قبل ائتمه كذا عالم يقع في نصيب الموهي فان محل الوصية فيجب ان يبطل الوصية لانتها
 فان فرضت عن ملكه الاعتبار من فقد اختلف مثل ذر عانة والفاية الى خلت خلافات باسب
 العتق في المرض **قوله** وهذا غير مضاف وهذا مشكل لانه لو وجب لاجبته
 في مرض الذي مات فيه ثم تزوجها لا يقع الهبة كما لو اوصي لها بشي ثم تزوجها فلو كانت الهبة مخرجة غير
 مضافة الى ما بعد الموت وجب ان يصح وعذره قدس في الكتاب بقوله والهبة وان كانت مخرجة
 صورة الى اخره **قوله** لانه لا يلحق البيع من جهة الموهي وغيره بلحة ذكر شئ في
 ان هذا يصح الرجوع عند حكمه بالبيع كذا في الحاشية قلت يجوز ان يكون المعطوف هنا محذوف اي
 لانه لا يلحق البيع من جهة الموهي وينفذ عقيب الموت من غير حاجة الى تنقيح فلا بد من طرده
 نحو هو من بعد موته بيوم لانه ان كان لا يلحق البيع من جهة الموهي وغيره بلحة ذكر شئ في الآية ان هذا
 يصح الرجوع عند حكمه بالبيع كذا في الحاشية قلت يجوز ان يكون المعطوف هنا محذوف اي لانه لا يلحق
 البيع من جهة الموهي وينفذ عقيب الموت من غير حاجة الى التنقيح فلا بد من طرده نحو هو من بعد موته
 بيوم لانه ان كان لا يلحق البيع من جهة الموهي فلا بد من تنقيح الموت ولا يتم بفعله بل يتوقف على
 تنفيذ الوارث او اوصي او القاطن فقد ذكر الامام قاضيان والتمسوا ان العتق بشي اخره عن
 الموت او باثبات واحد من الوارث او اوصي والتمسوا لانه صار بمنزلة الوصية بالاعتاق لا الوفاة
 انت حر بعد موته بشي ثم فوه عتق الدين ذكرنا ان اعتبارا لانه لا يلحق البيع طاهر اما فوته باعتبار
 معاذة بعض الموت من غير توقف على شئ اخر فلان هذا الحق بجملة في منع الدين من حيث ان الدين
 يتعلق بعتق بعض الموت من غير توقف على شئ وكان العتق المعلق بمنزلة رب الدين فالدين
 يقدم على الوصية فكما ما هو في معناه **قوله** ان حدث من ان حدث في موهي هذا كلام
 انه يحتمل العتق بل المين يبطل بالبيع باعتبار عدم حله وهذا ليس من العتق في شئ كالومات وكما لو
 قال ان دخت فانه من قبيل المين ولم يكن ذلك نقلا للعتق كذا هذا ولو سلم فقدم على العتق
 قصدا لكي لا يمانع سائر الوصايا التي يحتمل العتق قصدا فلا يقد في ذلك احتمال العتق فتعنا والكتفي
 ينبغي ان لا يزوج المطلق البعير المقيد لانه لا يحتمل العتق اصلا لا قصدا ولا فتعنا والمقيد يحتمل فتعنا اللهم
 الا ان يعسر الصبي **قوله** فاذا وجد العبد او لا وقت وهو لا يحتمل الرجوع كان من ضرورة المراجعة
 وبشكل ما سياتي في مسئلة ومن ترك عبدا خال للوارث اعتقني او كذا في النسخة الى اخره ان العتق
 بعد وقوعه ان كان لا يحتمل الرجوع من حيث الصورة فقد يحتمل من حيث الموهي بايجاب التعابة عليه

واذا كان العتق مما يحتمل الرجوع بايجاب التعابة عليه بعد وجود الاقوي منه ثم سار في رفعه ووجهه في بقاء
 ايضا من حيث المعنى وجوابه ان عدم احتمال العتق صورة بغيره فيه من الضعف الموهب لاعتقده في
 عليه والخطوب هنا اثبات استوار العتق حيا احتمال العتق معناه بايجاب التعابة **قوله** انه لو
 العتق بعد يشترى بمانه وتنفيذها بمن يشترى باقل من ثمنه لئلا يبيد وذلك لا يجوز بخلاف الوصية
 بالحق انما قرينة محضه هي حق الله تعالى والمشتق لم يتبدل فصار كما اذا في الزخيرة انه اوصي بثلثي عتق
 ثلثها ومن يعتق بغيره ولم يعينها لثوبها وان يتصدق عتق بمانه علم الفقهاء لا باعنا ثم فانه يتبدل
 بما يدر به الميت لان الموهي له في هذه الصورة ولاحد وهو الله تعالى لان الوصية بالحق لله تعالى وكذا الوصية
 يعتق بسمه لا بعينه لا لاعتق لان الوصية للميت لا يفتقر لثوبها فيعتق بمانه لا بغيره
 اذا لا وجه الى تنفيذ الوصايا كلها لاعتق الوقت الثلث ولان الله تعالى الثلث عليها اذا كان الموهي حيا
 لانه متى وزعنا وبقضاء من بعض احتمالنا ان يرد ذلك بعينه ثانيا وانه لا يفتقر لثوبه فقدم ما يدر به
 بدلالة حاله لان الظاهر من حال الالف ان لا يبدل بالامر وان اوصي بان يحج فان الوصية بالحق لله تعالى
 والوصية لعتق سميت بعينها كما هي وصية لله تعالى وصية للميت لان الميت حق في العتق وقد لکن اعتبارا
 العبد انه معلوم اذا عتق الموهي فقد اختلف الموهي فيجب ان يفتق الحاشية ولا يبدل بما يدر به لان ثمنه ما يدر به
 الموهي ثابت بدلالة الواجب الحق لكل واحد من الموهي لهما ثابت بالنق فلا يجوز ايجان ما ثبت بعتق
 بدلالة الحال هذا كلامه وهو يتنقص بان الوصية يفتقر عبدا لا بعينه وصية لله تعالى لا للميت ولا يبدل
 المشتق لو نفذ الوصية في عبده يشترى باقل من ثمنه لان المشتق في هذه الصورة هو الله تعالى فصار
 كما اذا اوصي بمانه وهلك بعضا يرفع البذل الى وجوبه ان الجماع في الزخيرة فاحس منهم معنى
 العبد بشي والجماع في مسئلة الكتاب بسيرة والجماع البسيرة في باب الوصية لانتاع امرها مستحالة
 فيكون في حكم المتعين فيختل المشتق عند نقصان الثمن فلا يجب تنفيذه عند **قوله** وقيل
 هذه المسئلة بناء على اصل اخر الى اخره **قوله** ذكر في الزخيرة انه لو اوصي بان يحج هذه تطوعا بية
 ويسري بسمه بعينها ويعتق عنه فانما يتأصان ولا يبدل بما يدر به الميت لان الموهي قد اقره
 ذكرنا سابقا فلو كان العتق حقا لله تعالى وجب ان يتبدل في الحيلة المكونة بما يدر به الميت كما اذا
 بحت وعتق بسمه لا بعينه **قوله** فان قاله الرب الى اخره وفي الكافي ان اقراره والقداء فعليه المدين
 للزاعم وجازت الوصية لان العبد قد ظهر من الجناية بالقداء كانه لم يحرق فقدت الوصية وهو مشكل كما مر
 انه ان اقبل العبد المرحون فقتل اخطا وتعال للمرتين اقر العبد من الجناية فاذا اقره طر طر له وهي الدين
 يح حاله وان اقره ان يغري قبل الواحق لرفع العبد او اقره بالدية فان اقره رالرفع سقط الدين لان
 العبد استحق الموت في ضمان المرتين وكذا ان اقره لانه استخلص لنفسه بالقداء وكان القداء على المرتين
 وهذا العبد كما في قوله له بوضوح كانه اشتراه من ولي الجناية فلا يتم ما ذكر في الزخيرة وجوابه ان ميتي الزخيرة
 على الحاشية دار خاار الضمان حية اعتبر فيها الموهوم كالمحقق والمتمحل كالمحقق كامن احاجة الربا فلا يصح

لا يباينها بحاجب الحقيقة دون الحكم اولى والعبد لا يزود عن ملك من الغلب ولا يصير مسترياً لمن ولي الجناية حقيقة
وان اعتبرنا الحكم كالتأديب عن ملك المتدين من ولي الجناية ولو كان زابدا حقيقة غير زابدا كالحكمة البنية الوصية
فلذا ينبغي والامر بالتكس او باجلاف سقوط الدين لان التلف الحقيقي والحكم في حق سواء والقدار يخرج
عن ملك دين وانه بدل العبد وفروجه البذل عن الملك طرقة الجدل في حق لزوم الضرورة به ولو فرض
العبد عن ملك الراهن بغيره في يد المرحوم سقط الدين فكذلك اذا خرج بدل لذلك والله اعلم فلو سلمت الحقيقة
ان قضيت اقتران الدين الاقرب بالعتق الا في ان يبطل اصلاً الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في نفسه
اشارة الى انه لو كان يحتمل البطلان لا بطلانه فان قلنا لا موجب لا بطلان سوى صيانة حق الغريم
وصيانة لا يجتمع اياها بطلان الحصول بايجاب قيمته على الا ان حق الغريم يتعلق بالمالية بالصورة لا بدين
انه لو باع المرفوع بعد من تركته بمثل القيمة لا يبطل البيع وان كان مما يحتمل البطلان لان حق متعلق بالمالية
والبيع بمثل القيمة لا يبطل اجيب بان غنم بلا عرض يبطل حق الغريم ورد غيرته لا يمكن رده
صورة لانه لا يحتمل العتق ورد معنى بايجاب التعاقب واجاب التعاقب منادى للعتق صيانة حق الغريم
وليس العتق موجباً للتعاقب بنفسه كما ليس بوجوب العتق لا يكون ابطالا لحق الغريم بل هو بنفسه
لا يوجب الملك فيكون ملوقاً لحق الغريم بالابطال فيجب ابطاله كذا بذكرنا في الصورة وأما معنى بايجاب
التعاقب فاما البيع فليس يبطل حقه اصلاً فاقترنا والله اعلم قوله ولان الدين ابتع لانه لا مانع له
من الاستناد قلنا لم يذكر في وضع المسئلة استناد الدين من الغريم الى حال الامانة من الاستناد
قلنا لم يذكر في وضع المسئلة استناد الدين من الغريم الى حال القصة حيث قال وقال لي رجل لي على
ابكر الف درهم فلو وجب الاستناد الى حال القصة مع ان الحوادث يضاف الى اقرب الزمان وعن هذا
عند في الحق في ذكر المصنف فقال ولان استناد العتق الى جهة انما يصح اذا لم يوجد شغل الدين وقد
وجد شغل الدين الى القصة والمكان دون المكان استناد العتق فكان كالمصنف في اقام الدليل بحريته
من وضع المسئلة وهو ما اذا كان يدعي الدين ايضا في حال القصة وان كان الواضع في حقه قوله
ولا يمكن استناد العتق وتقال ليس هذا من باب الاستسناد لانه عارفاً عن ثبوت الشيء في الحال
مستند الى زمان سابق والافرار لا يثبت به الدين ابتداء بل يظهر به ما كان ثابتاً كما يظهر الجيف بانهما
الدم الى ثلثة ايام حتى يطلق بحد رؤيته الدم الا اذا قال حضرت فانت طالق الا انه لا يحكم بطلانها
لا بعد علم انه حيض وذلك باستمرار الى ثلثة ايام قوله **وليس** ونعي هذا الخلاف اذا مات الرجل
وترك ابنته العبد درهمين وقال لا فلهذا الف الدين تدرك ابوك وديعت لي عند ابكر وقال الابن
صدقتها الف منها نصفان لانه لم يظهر الوديعة الا والدين ظاهراً فبقيتها صالحة كما لو اقر بالدين ثم بارد
وقال الوديعة حق لانه ثبت في عينه ان قال الدين ثبت في الزمة او لا ثم ينتقل الى العين فكانت هبة وكذا
صدقتها الحق كما لو كان المورث حياً وقال صدقتها بعد ما قال قلنا لا اقر بالدين من الوارث ثبوتاً ولي
الزكاة لا الزمة فقد وقعها بخلاف الموت وذكر في الهداية فغنى الوديعة اقرب وعندنا سواء ولا

ما ذكرنا ولا به ينطلق مشروء الجامع لتفسيره وشروء المنظمة بعد طرده فثبت كمن يبيع مائة
ما ذكر في الهداية وبين الاختلاف على عكس ما بين فيه بعد ما تبين في قوله وعلى هذا فليس
مسئله الى الخلاف المذكور في مسألة الدين والعتق لا يخفى ان مسألة الدين والوديعه ان يكون في
الاختلاف المذكور في مسألة الدين والعتق ان لو كان الوديعة اقرب عند من الدين ويكون سواء
كما هو المذكور في الهداية اما اذا كان الاختلاف في مسألة الوديعة كما ذكر الشيخ في فقيهم لم يكن مسألة
الوديعه عن الاختلاف في مسألة العتق على ما لا يخفى فالحكم بان مسألة الوديعة عن الخلاف المذكور في
مسألة العتق ثم بيان الاختلاف فيما على على اختلاف الاختلاف المذكور في مسألة العتق ثم بيان اختلاف
فيها على خلاف الاختلاف المذكور في مسألة العتق كما فيها شيخ في قوله لم يكن مسألة الوديعة
على الخلاف المذكور في مسألة العتق كما فعله الشيخ في محله الى زيادة مله وكان عليه ان لا يبيع في قوله
وعلى هذا الخلاف او تفسير الاختلاف كما فسر صاحب الهداية ثم التوجه في هذا ان شرط
بالدين ثبوتاً ولا الزمة وبني عليه وجوب العاقبة بين الدين والوديعه وجعل ذلك الحق ثم ذكر
في فصل الشهادة بعد باب الوصي وان شهد رجلان ان لهما على الميت العا وشهد اخرين لهما
ان للشاهد بين على الميت الفاجازت شهادة اخرين وان كان كل فريق يشهد بظاهر وصيانه لم يردوا
ان الدين يجب في الزمة ولا شركة فذلك اصطلاح لا يستفاد من ثمره فثبت الشهادة غير انما يصدق
ولها الوقيعة اجبني لبقا في دين اهدى لا يشارك الا في نفسه وانما يشارك اذا استوفى من الزمة
ضرورية نصفاً حتى لو كان فيها سعة لا يشارك وهذا بخلاف الوصية لان الحق بالوصية لا يثبت في الزمة
وانما يثبت في العتق فصار الحال مشتركاً بينهم فادركهم هذا كلامه فقد اختلفوا ان الدين ان
على الميت بالبنية يتعلق بالزمة لا بالزكاة وبني عليه جواز شهادة كل فريق لصاحبه في الدين وفيه
تأخر ظاهر لان الدين الثابت بالاقرار او بالبنية على الميت اعتبر متعلقاً بالزكاة وبني عليه جواز شهادة
كل فريق لصاحبه في الدين وفيه تأخر ظاهر لان الدين الثابت بالاقرار او بالبنية على الميت اعتبر متعلقاً
بالزكاة كما نصت به في مسألة دعيي الدين والوديعه لزم ان لا يقبل شهادة كل فريق للآخر بالدين على ميت
كما لا يقبل بالوصية لتعلق كل منهما اذن ما ذكره لا بالزكاة فينورث الميراث من ذلك الزكاة باب الوصية
للأقارب وغيره قوله **وليس** ولا يدخل عندنا لانه الوصية له وصية لاوله وهذا فيما اذا لم يكن
العبد مدلولاً ظاهره وكذا اذا كانت مدلولاً بدين لان الدين المختص لا يمنع ثبوت ملك المولى في
اكتسابه قوله ويستوي فيه الحق والعبد هذا في قوله انه حنفى من قطا هو اما على قولها فيسقط
يرى العبد كما في الوصية للحيوان لانه الوصية له وصية لاوله وهو ليس كالمال وليس كالميت
يكن ايضا والله اعلم قوله فللع نصيب الوصية وانصت الاخر على الدين وفيه بحث لان لفظ الوصية
ان تناول الاقرب فقط لزم الاستحقاق لا بعد مع الاخر ووجود الاقرب يثبت من الوصية كما هو عليه
ولم يفتى واحد استحقاق النصيب وكان النصيب الاخر من ملك مال المورث ولا يكون كحقوق لانه

لم يدخل تحت اللفظ فكذا هذا لما لم يكن اللفظ متناولا لا لا فرب كان الابد كعق المصق في عدم تناول اللفظ
واباه وان تناول الاقرب والا بعد جميعا نرم ان يتوينا في الاحتكاك في استوائها في سبب وهو الدخول في الوصية
وتناول اللفظ اياها وليس كذلك والله اعلم قوله ومن اوصي لولد فانه في الصراخ وله من ولا وهو يكون واحد
او جمعا وله كذلك بالضم وسكونه الوسط وقد يكون الولد بالضم في الولد مثل اسد واسد وله بالكر لفة في ولد قوله
لان مقام النفي ولا يتا في فيه قلت هذا ميل الى المدح المبرج 2 وهو ان المذكر يتناول ميعت في النفي 2 ون
الاثبات لان تناول اوصيها متعينا وانما يعم اذا تناول اوصيها غير عين لانه وضع لكل واحد معنى لا اوصيها
غير معين وايضا بكل بان الحفاة انما هي في الارادة وانما تتحقق في النفي والاثبات جميعا **باب**
الوصية بان سبب والخدمة والتمتع قوله وم الظاهر ان حق الموصل الى اخره فانه قل
احتمل نفاذ الوصية في كل الدار من ثلثة لا يمنع بيع الوارث فيما اذا اوصي بعيان الدار فكذا اذا اوصي بمقتضا
اجيب بان تباصر حق الورثة في بيع ما يخصهم من الدار فيما اذا اوصي بغيرها ولم يجر الورثة تباصره الى
غاية معلومة وان يجرى بغير الاباط فلا يراى الحق الموهوم للموصي له بابطال الحق المتحقق للورثة في البيع
فخلاف ما اذا اوصي بمقتضا الدار فان فيه تباصر حق الورثة في البيع الى وقت معلوم اما اذا كانت الوصية موقوفة
فظاهر وكذا اذا كانت موقوفة لغيره فباشرت الموصل اذا المتأخر لا يورث وتباصر الحق المتحقق الى غاية معلومة
اولي من ابطال الحق الموهوم واقتضا والله اعلم قوله ولما ان الوصية يمكن تغييره مضافا الى ما بعد
الموت فلا يمكن تغييره بذلك اعتبارا بالاعارة فانه قلت الرتبة ايضا يمكن تغييره بل مع ان الموهوب
لا يمكن العين الموهوبة ببدل اجيب بان الملك بلا بدل انما يتا في التملك بالبدل لا لزوم فودى الى
يلزم او عدم لزوم مالا يلزم وكل ذلك باطل ويمكن العين بلا بدل وان كان غير لازم فهو يلزم باسباب كثيرة
سواء الموهوب وكون الموهوب له زيادة الى ملك الغير وغير ذلك فلا يودى فيه الى لزوم مالا يلزم للزوم بالانتفاء
وبغيره من اسباب اللزوم بخلاف يمكن المتأخر فانه لا يلزم بشئ من جهات اللزوم فلو ملكها ببدل ادب الى
لزوم مالا يلزم او بالعكس فافترقا والله اعلم قوله اما بعد في وضعه غير لازم قلت بني حراز
اجازة الموصي له بالخدمة والسكنى على كون الوصية غير لازمة في نفسها وانها بكل بما اذا تباين في دار
واحد على ان يكون هذا طائفة وهذا طائفة او هذا علوها وهذا سفها جاز ولكل واحد ان يشغلها راضا
ان يطلت غلة بالاجارة شرط ذلك في العقد اولي لحدوث المتأخر في عي ملكه ففقد الاجارة احد الشرطين
بما لو لو رضى فيما كتمل القصة ثم طلب احدى القصة فيتم او يبطل المأبأة الا ان يجاب بان احد الشرطين
في طائفة يمكن المتأخر في حكم العين والمتأخر في المملوك يمكن العين اصلها اللزوم وعدم اللزوم سبب العارض
كما ان الاصل في الوصية عدم اللزوم والعارض بالعارض فكما لا يعتبر اللزوم في الوصية لا يعتبر عدمه اليها
تميزا للعارض من غير عدم قوله وكذا اسم الجارية يتا ولها وما في بطنها قلت قد ذكر هو قيل
في سبب من اوصي بانه ان جعلها ان اسم الجارية لا يتا ولها لفظا والى حقيقة بالاطلاق بيعا وهذا يتا في
ظاهرها الى من يدعى مل وجواب ان الولد جزء الجارية من حيث انه يفضل عنها بالخراس ويتغير بغيرها

ويتنفس

ويتنفس ونفس علا حرة من حيث انه حيوان اخر في كيفية اخر من حيث انه جزئيتا وبها لفظ الجارية بقصد
ويقتضى باعنا مقصود حتى لا يحول ولا وه الى الاب ومن حيث انه نفس لا يتا وبها لفظ الجارية بقصد
ولانه كون زكوة ام زكوة له فيها حرة لانه نفس علا حرة لا يتا ولها نفس الجارية بقصد وباعتبار انجزت قال
لها اسم الجارية يتا ولها وما في بطنها **قوله** في خلاف الميراث لانه خلافة قلته قد تقدم ان الوصية
استخلاف وان الموصل خليفة للموصي خليفة للموصي كالوارث لورثة **باب الوصية بان سبب**
قد ان يقبل فان قلته ما الفرق بين هذا وهو انه جمل وصيا يشترط القبول حال صبي الموصي في ذلك
وبين ما اذا الرجل ثلث ماله حيث لا يعتبر قوله في صبي الموصي حتى لو قبل في صوته ثم رده بعد وفاته في
رده في خلاف الموصي فانه لو قبل في صوته الموصي ثم رده بعد وفاته لا يصح مع ان كلام الوصية مضافة الى ما
بعد وفاته لا يصح مع ان كلام الوصية مضافة الى ما بعد الموت قلت ان الايصار الى الغير لو قبل مضاف
الى ما بعد الموت وضافة الوكالات الى المتقبل جائزة قياسا واستحسانا واما الوصية بالمال فتكمل مضاف
الى ما بعد الموت والتكميل المضاف ما ياباه القياس واذا اوصى الايصار الى المال مضافا الى ما بعد الموت مع
القبول في الحال ايضا فاما تكميل المال المضاف باطل بغيره باطلا لئلا يقصر وجوده كعدمه فلم يصح القبول في الحال
ولان الوصية اليه استخلاف في الولاية والاثبات ولاية النقر للغير مع قيام ولاية المنقر في جاز في قبول
والرد في الحال القيام ولاية واما الوصية في استخلاف في نفس الملك والحكم يثبت بعد الموت فان ثبت ملك
الموصي مع قيام الملك للموصي لا يقصر في قبضه القبول والرد حال ثبوت الملك وهو بعد الموت ولان المقصود
في حقه وصيا توفير المنفعة على الموصي ودفع الضرر وبمعنا قبل الوصي لو جاز الرد بعد الموت فنفسه الموصي
لان ترك الايصار الى غيره اعتدا الى غيره اعتدا على قوله ثم رده في غير وجه بصير الموصي له بالقبول
كالعار والعار هرام والضرر مدفوع بخلاف الوصية بالمال لان المقصود توفير المنفعة على الموصي وليس
في رده ضرر وعزور في حق الموصي لانه لا يضيع ماله بل يصير الى ورثته وذلك حتى للموصي شرعا وهذا
الفرق والثلثة مستقلة من الذخيرة والا يضاعف والبسوط على الترتيب كذا في الشرع وفيه نظر اما في
الواجب الاول فلان ايجاب الطلاق بالمال والمضاف الى المتقبل بان يقول انت طالق غدا على الف
درهم ايضا على توقف القيس كالتمكيل المضاف ثم الايصار للرجل بالمال لا يتفرق مع الايجاب المضاف
في الطلاق بالمال من حيث ان القبول في كل منهما يعتبر بعد تحقق الوقت الذي اضيف الايجاب لا قبله ولو كان
الاقتراح بين الايصار قوله بالمال والا يضاعف اليه بنا على ان الايصار له في خلاف القيس والالا
مع وقف الاقتراح الايصار له مع ايجاب الطلاق المضاف وايضا لا يتفرق ان اذا اعتبر في كل منهما القبول والرد
بعد وجود الوقت الذي اضيف اليه الايجاب لا قبله كما مضى في الكافي وليس فليس واما في الثالث فانه
هذا الوجه ان كان لوجب الاقتراح بين الايصار له والا يضاعف اليه في ان لو قبل في الايصار اليه قبل الموت
رد بعت ثم وفي الايصار له يصح كذا لا لوجب الاقتراح فيها في ان القبول قبل الموت في الايصار اليه
صحيح حتى لا يكون في قول اخر بعد الموت وفي الايصار له لا يصح مع لو النفي بذلك القبول بعد الموت لا يصح

بل لا بد من قول آخر ليحل الحال وذلك ظاهر والمعصود انما هو هذا الفرق وهذا الوجه لا وجه له
فان لم يقبل لم يدل على صحة ما هو المحقق فيه بالحيار انما يقبل وانما رد لانه مبني في التعريف
فلا يلزم ذلك بدون قبوله كالمصالح ولا غرور هنا في رده ان انما المحقق هو الذي اعتبر حيث
لم يتعرف عن حاله ان يقبل الوصية ام لا فان قلت هذا الصريح بان الالبصار مردد بالرد بغير
الموت اذا لم يكن المحقق في قوله حال حيوتة وقد صرح في بعد هذا باسقاط اذامات الوحي وهو
يقبل ولم يرد في حيوتة فقال مودة لا قبله لا يبطله الا بصار غير ذلك لا قبل لان في ابطاله
هضرا باليت والضرر واجب الدف احصى بان معنى قوله هو بالحيار انه محقق انما يقبل
فيلزم التعريف وانما لم يقبل فلا يلزم التعريف وليس معناه اذا لم يقبل بطل الالبصار حتى
لا قبل بعده لم يصح وصيا فلا تناقض قوله وهضرا المحقق بمجربا بالثواب وفيه كنه اما اول
فما عرف من امتناع ابتناء الحكم الربوبي على الاخرى والثواب حكم اخروي فلا يجوز ابتناء
وحكم دينوي وهو الالبصار عليه واما ثانيا فلان الوحي انما يتصور بلزوم التعريف وهو لا يلزم
قبل القول لما مر انه مبني في تعريفه فلا يلزم ذلك بدون قوله ونحن انما نقينا الالبصار مع
لا قبل بغيره انه لو قبل بعده يصير وصيا لا يحق انه يلزم التعريف قبل او رد في اذامات
التعريف قبل القول لم يتصور اصلا فلا معنى لقوله وهضرا الوحي الى آخره اللهم الا ان يجعل ذلك
جوابا عما قد ير السليم ان لو سلم انه متصور مجبور بالثواب ولكنه باباه قوله فيما بعد فيندفع
الضرر من الجانبين فانه يشترط تحقق الضرر على تقدير تعارض الالبصار فلا بد ان يقال ان الوحي
وان كان لا يتصور قبل التعريف لعدم لزومه فهو يتصور بعد ان اتفق التعريف منه حيث يلزم حقيقة
التعريف وفي لزومه هضرا ظاهر فضرره يتم وهضرا المحقق على تقدير رد الالبصار ايضا متم
لاصحا ان الوحي العاقل الى احد كيف مودة فالضرر في الجانبين لكن الضرر المتصور للوحي محصور بالنظر
والضرر المتصور للوحي ليس محصورا ولا بضرر الادب على رفع الالبصار قوله والمراد بالتعاني
وكذا كان المراد في غرضهم هذا في ما مر في الكالات من قوله وتظلم الوكيل بالتعاني على كل التعان
هو اصل الرواية لا ينافي معناه وصفا الا ان الفرق بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على ان لا
يملك هذا لفظ وانما يدل على ان التعاني وصفا هو الاقتصار اي القبض غير انه في الفرق بغير
الطلب وذكر هذا ان بالعرف بغيره الاقتصار اي القبض غير انه في الفرق بغيره الطلب وذكر هذا
ان بالعرف بغيره الاقتصار وكما اراد بقوله كذا كان المراد منه في عرفهم انه كان العارف استعاليها
في مودة الاقتصار الذي هو المحقق الوحي كذا يدل الفرق اليوم فيذكر ويراد به الطالب فصح ان يذكر
التعاني ويراد به الاقتصار نظرا الى ان كان متعارفا فلا يملك للوكيل بالتعاني القبض نظرا الى
انه صار في الفرق بغير الطالب والله اعلم قوله ولهذا لومات الموصاة قبله القول يصير الوصية
ميراثا لورثة فيه اشارة الى ان التعاني ان يتسم التركة ويعقب فلا الوصية عن الوحي له الغالب

وان كان الوحي لم يقبل الوصية بعد ولكنه بشكل بان القول شرط لكل الوحي له الا اذامات من غير قول
على ما مر فاذا لم يملك قبل القول كيف يصح قاسما العاقل مع الورثة من الوحي له والضمير بياني على الملك
قوله قال ابو يوسف ويذكر في الوحي الالب في الصغير والكبير الغائب بغيره وهي الاب في الكبير الغائب
وكذا اوصي الام وهو المحقق في تركه هو لا لان وصيه قائم مقامه بكونه ما كان مادام الحفظ
مكنا وصيه وفي اشكال اما اولها فماتت في النفقات من قوله واذا باع الوحي شاع الى تمام الابن
الكبير الغائب في نفقته جاز عند ايد حنفية ربي ان قال ولاية حنفية ان الغائب ولاية الحفظ في مال
الغائب الا يري ان للموحي ذلك فلا بد اولا لو فور شفعه وبيع المتقول من باب الحفظ ولا كذلك المتعاني
لانها محضة بنسبها بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلا في التعريف حال الصغير ولا في
الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب فالنفس من جنس حق وهو النفقة فلا الاستيفاء بهذا كلامه وان
تخصيص بان غير الاب من الاقارب لا يملك الحفظ ماله الكبير الغائب ولا بيع متقول وهذا هو بان
وصي الالب في الصغير والكبير الغائب بغيره وهي الاب في الكبير الغائب وكذا اوصي الام والام اذا كان وصي
هو لا كوصي الاب في الكبير الغائب بان كان مالها للحفظ وبيع متقول فهو لا يكونون بطلاب في حفظ مال
الغائب الكبير وبيع متقول بالضرر وفسدنا ان قوله وكذا اوصي الام وهو المحقق في تركه هو لا لان وصيه قائم مقامه بكونه ما كان مادام الحفظ
الى الصغير وكذا اوصي الام والام في مال الصغير ولكن قوله وهي الالب في الصغير والكبير الغائب نصريح
بأنه لا يكون في النفقة من قوله بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم في الحفظ بعد الكبر ثم ما
ذكر في النفقات فهو كونه وصي ابو حنيفة رضي وما ذكر عما كان في القول ابو يوسف ويذكر
وجاز ان يكون لا يكون لغير الاب من الاقارب ولاية الحفظ في مال الكبير الغائب عنده يكون لهم ذلك فصح
ولكن اثبات ولاية الحفظ في مال الغائب الكبير هو لا بوجوب النسبة بعد الكبر من باب التعريف في مال في حال
الصغير وهو الاب ومن من لا يلبه وانما بعيد بل يجب ان يبقى بعد الكبر ولاية الحفظ لمن كان له ولاية الحفظ
والضرر في الصغير ويبطل الولاية لمن كان له الحفظ والضرر يظهر اخطا رتبة من هو احط رتبة
بهما في باب التعريف واما ثانيا فلما اشار بقوله وهذا الجواب في تركه هو لا الى ان وصي هو لا انما
يملك الحفظ فيه ايضا وهكذا ذكر في المتقول ولكن تعليل بقوله لان قائم مقامه بكونه ما كان مادام الحفظ
من باب الحفظ فيه وصيه بغيره بان لو صم ولاية حنفية مال وادهم مطلقا لظهر ان هو لا انما يكون الحفظ
الحال المودون من غيرهم ولا فلا معنى لحفظ المال المودون من قبلهم لغير الحفظ من حيث ولو كان كل
الحفظ لو صم مستلزام الحفظ لزم ان يكون له ولاية الحفظ في مال مودون من قبل غيرهم ايضا
لان ولاية الحفظ كانت ثابتة لهم في ذلك الحال قوله والوحي حق بمال الصغير من احد قلت
هنا كان للموحي ولاية كاملة وقت الالبصار ما اذا لم يكن له ولاية كاملة وقت الالبصار فالجواب من الوحي
صحة في الكافي حنفية قال ابن بطين ولدت ولدا فادعاه معا ومعه مما خضعت الالة
وماتت وتركته مالا وادعت الى رجل فاولا له بغير ولد له وماله لا يورث دون وصيها وان مات الابوان

او غابا فلهما ولاية الحفظ وبيع ما تبطل فان مات احد هما عن وصي فولاية المنصرف والحفظ للباقي من الابوين
لانه ثلثان ابا فان غاب الاب الباقي فحفظ ترك الام لوصيها وحفظ ترك الاب لوصيه فان مات هذا وصي
وصيه اخر من وصيها ومن ابنة وكذا وصي وصيه اخر من غيرها ما ذكرنا فان مات الاب الباقي بلا وصي ولد
وللاول اب ووصي فالولاية للجدين واب الاول اخر من وصيه لان الوصي انما يتقدم على الحدان كان للموصي
ولاية كاملة وقت الابصار والاب الاول لم يكن له ذلك وقت الابصار بخلاف وصي الاب الباقي حيث
يتقدم على الحدان للموصي ولاية كاملة وقت الابصار وهذا كلام وهو مقرر بما ذكرنا **قوله** ولما
ان الابصار يتغير ولاية الاب اليه فكانت ولاية قائمته مبنية فتقدم عليه كالأب نفسه وهذا لان اختيار
الوصي مع عدم بقاء الحد يدل على ان تصرفه ابنه من تصرف ابنه فقلت هذا لوجه يقتضي ان يتقدم وصي
الاب على الحد مطلقا اب سواء كان للموصي ولاية كاملة وقت الابصار او لم يكن وكذلك الحفيد بخلافه عما
ذكرنا **قوله** ولو اوصي لغيره في دار الاسلام لا يجوز لان الارث فتشع اسباب الدارين والوصية
اخيرة وتبين ذلك لان الوصية لا تبني على الولاية حتى لا يتغير ثبوت الدارين الا يري ان الوصية للمعبد
والكافر صحيح ولا يخرج من الارث هناك وجواب انه الوصية يشبه الهبة والارث من حيث انه يملكه في حياته
والعبد والكافر الربي اهل للملك فيصير الوصية في نفسه اعتبارا بجهة التملك بخلاف الوصية فان ماتت في حياته
يا حقه واليت لا يصح عملا للملك وهو ظاهر ولا للاختلاف لعدم الولاية بتبني الدارين وانما
اعلم **فصل في احكام قول** لانه يبا في المملوكية النظر بطلان او المرأة
وهذا التعليل وان كان صحيحا في حق الرطب فهو فاسد في حق المرأة لان الامة لا يبا في لها النظر بمواضع
العودة من سيدها مطلقا ذكر في اسمي في المصنوع ان الامة ان ينظر الى بنظر الى مولاتها لا خبيثا فعلم
بهذا انه لا يبا في المملوك في اياها النظر الى سيدها فالاول في التعليل ما ذكره في الذخيرة فقال لانه متى
اشترى الولي جارية للجنسي فانه يملكها الجنسي ثم ان كان الجنسي ذكرا فهذا نظرا لماله الى ما لكها وان
كان انثى فانه نظر الجنسي الى الجنسي فانه له حال التعذر فعلم بهذا ان شراء الجارية على تقدير ان يكون
الجنسي انثى باعتبار ان نظر الجنسي الى الجنسي احد لان المملوك تاثيرا في اياها النظر كذا في الترمذ فقلت
الملك ان كان لا يورث في اياها النظر الى سيدها فلا شك كونها امرأة مملوكه للجنسي بسبب النظر اليه عند
الجنس لانه ان كان ذكرا نظرا لماله الى ما لكها والا فهذا نظر المرأة الى المرأة ونظر الجنسي الى الجنسي
يبا في عند الضرورة فهذا هو المراد بتعليل المصنف وحاصله يرجع الى ما ذكره في الذخيرة فتأمل **قوله**
وان يكشف قدام الرجال او اقدم النساء اذا كانا مراهما حتى يستبين امره لتبين ان يكون امرأة
والمرأة عورة مستورة قال الشافعي هذه المسئلة يدل على ان ينظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات
عاهمه لا كنظر الرجل الى الرجال لانه لو كان كنظر الرجال الى الرجال لجاز للجنسي الكشف للنساء
فانه ليس المرأة من الكشف ابداء مواضع العورة لان فكلا لا يخل بعرضه ايضا ولكن المرأة
ان يكون في ازار واحد وفي هذا الفصل اي نظر المرأة الى المرأة روايتان فاما في ازار

واحد وفي هذا الفصل اي نظر المرأة الى المرأة روايتان سيناها في الاستحسان كذا في الترمذ
لادلالة لهذا المسئلة على ذلك لحوار ان يكون حرمة الكشف قدام النساء باعتبار ان الجنسي يتخلل ان
يكون ذكرا ولا يجوز بين ايدي النساء لان نظر المرأة الى الرجل الا جنسي نظر الرجل الى الجارية
على سواها كتاب الجنسي من الاصل لان النظر الى خلاف الجنس الحفظ ولهذا لا يخل للمرأة عند
الرجل الا جنسي بعد مودته ويخل للرجال ذلك نعم نظر المرأة الى الرجل لو كان كنظر الرجل الى الرجل
باتفاق الروايات لكانت المسئلة دليلا على ذلك لانه لم يكن للمرأة حينئذ وجه سوى حرمة
الكشف للمرأة بين ايدي المرأة فلا جرم يدل المسئلة عليه وليس الاخر كذا في قولنا الاكبر
ان لو شهدوا بمطلق القتل واقر بمطلق القتل بغير القصاص وان لم يوجد فان قلت هذا
في الخلف مقرر في فصل الشهادة على القتل حيث قال شهدوا وقالوا لا ندرى باي شيء قتله نفسه
الدية استحقاقا والعكس ان لا يتقبل لان القتل يختلف باختلاف الالة فجعل المشهود به وجه
الاستحسان اهم شهدوا بمقتل مطلقا والمطلق ليس بكل قتل فثبت اقل موجب وهو الية اجيب
بان المراد بالمطلق هذا هو المطلق عن قيد المحرمية اي شهدوا ولم يقرضوا القصة من
العدية والحطايته بغيره **قوله** وان لم يوجد والحد اي ذكر القود والاطلاق عن قود
العدية لا يبا في وجوب القصاص المراد في فصل الشهادة هو المطلق عن ذكر الالة فانه او اطلق
ولم يذكر الالة بان شهدوا باي شيء قتله لم يجب القصاص والدليل على ما ذكر
في فصل الشهادة حيث قال واذا شهدوا انه ضربه ولم يذلل صاحب قراش حتى مات فثبت القود
اذا كان عملا وتاويله انه شهدوا بشيء خارج فلم ان ذكر الالة شرط ولو اطلق عنها لوجب القود
وذكرنا **قوله** وتاويله فقال فان قيل فانهم فان شهدوا بشيء خارج
ولكن الضرب قد يكون خطأ فكيف يثبت القود مع انهم لم يشهدوا انه كان مستظلا فلنساء
على الشهادة انه كان مستظلا فلنساء شهدوا انه ضربه وانما يشهدون بالتسليم فقد شهدوا انه قد
ضربه بالتسليم لانه لو كان محيطا لا يخل لهم ان يشهدوا انه ضربه وانما يشهدون انه قد ضربه
غير التسليم هذا كلام وهو يدل على الاطلاق عن ذكر القود لا يبا في وجوب القصاص ويبين
لكم مع الفرق بين الاطلاق عن ذكر الالة والاطلاق عن وصف العدية وتوضيحه ان الشهادة على
القتل بالتسليم شهادة على انه قتل ولا حالة على الصلابة والشهادة على القتل الجودين غير ذكر
الالة ليس ذكر الالة ليس بشهادة على القتل بالتسليم لم اعرض في الحاشية على ما ذكرنا **قوله**
من التناول والجواب قلنا هذا لا يخافه غير مستوجب اذ ليس المراد بقوله
اذا كان عملا هو ان يذكر الشاهد وصف العدية بان يقول انه قتل عملا لان ذكر العدية
ليس بشرط كما هو في هذا بل المراد به هو ان يثبت العدية بشهادة اتم بارة وصحتها
القتل بوصف العدية او ذكره مطلقا وايا ما يثبت القتل العدي بشهادة اتم وهذا يقتضي ايضا

ما قبل الا يري الى آخره ينافي **قوله** لان العصاص فيه معنى العوضه لانه شرط جازم
 في ان يثبت مع الشبهة كبر المعاد وضات اليه من العبد فان ذلك **هذا** مخالف
 ما استشهد من القول بان الحدود والعصاص لا يثبتان مع الشبهات **فلهذا** قد فرغنا من عمل
 بحراب هذا الاشكال في باب الشهادة على الشهادة ولا عسا ان يعبر بذكره فتقول
 العصاص يتضمن تعيين حق العبد وحق الشرع فحق العبد يقتضي ان يثبت مع الشبهة
 سوا كانت الشبهة بالنظر الى نفسه الوجه كشهادة السار والشهادة على الشهادة او بالنظر
 الى البيان كالشهادة بمطلق القتل فان فيها شبهة باعتبار ترك الاستغفار في
 ربيعة وحق الشرع يقتضي ان لا يثبت مع الشبهة اي شبهة ما كانت فلعن
 بانه لا يثبت شبهة ثابتة في نفس الوجه من حيث انها اعتبار اعتبار
 الحق الشرع وثبت شبهة تكون بالنظر في بيان الى البيان
 باعتبار الحق العبد ووجه العكس قدناه ولم يفر
 ولم يفر الاطالة لم يجل العلم باعاد له تمام
 تاما وبلغت الكلام على هذا حامدا
 بمصليا والله اعلم
 بالصواب نعمت

